انتوني ناتنج

ترجمة شاكر ابراهيم سعيد

ناصر

دار ومكتبة الهلال

مكتبة مدبولي


محمد خطاب


محمد خطاب



بقلم

انتوني ناتنج

ترجمة

شاكر ابراهيم سعيد

مكتبة مدبولي
القاهرة

دار ومكتبة الهلال
بيروت

الطبعة الأولى
١٩٨٥

دار ومكتبة الهلال

بيروت ـ حارة حريك ـ شارع المقداد
ص.ب: ١٥/٥٠٠٣

شكر وتقدير

اعتمدت في كتابة قصة حياة الرئيس عبد الناصر على آراء وذكريات رفاقه وأعوانه الأساسيين، وعلى معرفة شخصية بالرجل بدأت منذ عام ١٩٥٤ فصاعداً. ومن بين أعوانه الذين مدوا لي يد العون رجال أمثال زكريا محي الدين ومحمود فوزي ومحمد حسنين هيكل ومحمود رياض. كذلك أفدت كثيراً من آراء عدد من معاصري الرئيس عبد الناصر من الزعماء العرب الذين تعرفت عليهم عبر السنين، ومن بينهم الملك الراحل سعود والملك حسين، ملك الأردن وصلاح البيطار، رئيس وزراء سوريا سابقاً، والرئيس شمعون، رئيس جمهورية لبنان سابقاً، والعقيد عبد الحميد السراج، رئيس المكتب الثاني في سوريا سابقاً، وصائب سلام رئيس وزراء لبنان سابقاً، والرئيس حبيب بورقيبة، رئيس جمهورية تونس. هذا فضلاً عن اعتمادي على الرئيس الراحل عبد الكريم قاسم، رئيس جمهورية العراق، ودافيد بن جوريون، رئيس وزراء اسرائيل سابقاً. ويوجين بلاك رئيس البنك الدولي السابق، والسفراء البريطانيين والامريكيين في مصر منذ عام ١٩٥٦، وتوم ليتل الرئيس السابق لوكالة الانباء العربية في القاهرة الذي تفضل وأعارني بعض المذكرات والأوراق الخاصة.

لهؤلاء جميعاً، ولكل الذين لم يسمح المجال بذكر اسمائهم من أعوان الرئيس عبد الناصر اتقدم بالشكر والتقدير لما أبدوه من تعاون وأسدوه من عون. ولا يفوتني أن أوضح للقارئ، أنه في حالات كثيرة طلبت مني مصادر معلوماتي الا انسب إليهم الآراء والتصريحات التي أدلوا بها لي، ونزولاً على رغبتهم آثرت الا أنقل عنهم مباشرة والاّ أورد هوامش توضيحية.

وأخيراً أقدم خالص شكري للورد تريفليان وسير هارولد بيلي سفيري بريطانيا السابقين في القاهرة خلال حقبة هامة من حكم الرئيس عبد الناصر لتفضلهم بمراجعة أصول هذا الكتاب ولما قدموه من عون ومشورة نافعتين.

وهناك بالطبع عدد كبير من الشخصيات العربية ذكرتها في الصفحات التالية قد لا تكون مألوفة للقارىء، ومن ثم رأيت من المفيد أن أضمن هذا الكتاب تعريفاً مقتضباً بالشخصيات الرئيسية التي تعرضت لها.

انتوني ناتنج

اللواء ابراهيم عبود (السودان)

- ولد في عام ١٩٠٠، وتولى قيادة القوات المسلحة من ١٩٥٦ حتى ١٩٦٤، كما شغل منصبي رئيس الوزراء ووزير الدفاع في الفترة ما بين ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤.

أحمد الشقيري (فلسطين)

- ولد في عام ١٩٠٨ واشتغل بالسلك الديلوماسي والمحاماة كما عين مندوباً لسوريا والعربية السعودية في الأمم المتحدة في الفترة ما بين ١٩٥٣ ـ ١٩٦٣، تولى رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٧.

أحمد بن بيلا (الجزائر)

- ولد في عام ١٩١٩، تزعم جماعة عسكرية ثورية سرية سنة ١٩٤٧ سجنته الفرنسيون من ١٩٤٩ حتى ١٩٥٢، فر من السجن وأخذ يوجه المقاومة ضد الفرنسيين من ليبيا ابتداء من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٦، قبض عليه واحتجز في فرنسا ابتداء من ١٩٥٦، تولى رئاسة الوزراء من ١٩٦٢ حتى ١٩٦٥، ورئاسة الجمهورية من سنة ١٩٦٣، أطاح به بومدين واعتقله ابتداء من ١٩٦٥.

اللواء أحمد حسن البكر (العراق)

- ولد في عام ١٩١٤، وقبض عليه اللواء عبد الكريم قاسم سنة ١٩٥٨، ثم عين

رئيساً للوزراء في ظل حكم الرئيس عبد السلام عارف في عام ١٩٦٣، أطاح بعبد الرحمن عارف في انقلاب وقع في يوليو عام ١٩٦٨، وأصبح رئيساً للجمهورية ورئيساً وقائداً عاماً للقوات المسلحة منذ عام ١٩٦٨.

أحمد حسين (مصر)

- ولد عام ١٩٠٢، تولى وزارة الشؤون الاجتماعية من ١٩٤٨ حتى ١٩٥٢، عين سفيراً لمصر في الولايات المتحدة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤.

أحمد محمد النعمان (اليمن)

- ولد عام ١٩٠١، وتزعم حركة اليمن الحر، ثم تولى رئاسة الوزراء في ١٩٦٥ واختير عضواً بمجلس الرئاسة ابتداء من ١٩٦٧.

اسماعيل الأزهري (السودان)

- ولد في سنة ١٩٠٠، ورأس الحزب الوطني الاتحادي عام ١٩٥٢، كما رأس مجلس الوزراء من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٦ ووافته المنية عام ١٩٦٩.

أكرم الحوراني (سوريا)

- ولد في عام ١٩١٤، أسس الاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٤٧، وتولى وزارة الدفاع والزراعة من ١٩٤٩ حتى ١٩٥٠، اتحد مع حزب البعث سنة ١٩٥٣ وتولى منصب نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة، وعين وزيرا للعدل من سنة ١٩٥٨ و١٩٥٩، قدم استقالته سنة ١٩٥٩ وحددت اقامته في الفترة ما بين ١٩٦٣ و١٩٦٥، أبعد إلى لبنان في عام ١٩٦٥.

الحبيب بورقيبة (تونس)

- ولد في عام ١٩٠٣، أسس الحزب الدستوري الجديد عام ١٩٣٤، سجنه الفرنسيون في الفترات من ١٩٣٤ - ١٩٣٦ و١٩٣٩ومن ١٩٥٢ - ١٩٥٤، ثم شغل منصب رئيس الوزراء من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٩، وتولى رئاسة الجمهورية منذ ١٩٥٧.

اللواء أمين الحافظ (سوريا)

ـ ولد عام ١٩١١، واشترك في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، وفي الانقلاب الذي وقع في مارس عام ١٩٦٣ أصبح حاكماً عسكرياً في سوريا، وتولى منصب القائد العام للقوات المسلحة في يوليو من عام ١٩٦٣ حتى ١٩٦٤، ورئاسة الجمهورية من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٦، أطاح به انقلاب قام به الأتاسي وجديد في فبراير ١٩٦٦.

أمين شاكر (مصر)

ـ ضابط بالجيش ومدير مكتب الرئيس عبد الناصر من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٠، عين وزيراً للسياحة في ١٩٦٧.

أنور السادات (مصر)

ـ ولد في عام ١٩١٨، كان ضابطاً بسلاح المشاة من ١٩٣٨ إلى ١٩٥٢، وعضواً بمجلس قيادة الثورة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٦، ثم تولى رئاسة الاتحاد القومي من ١٩٥٧ إلى ١٩٦١، ثم رئاسة مجلس الأمة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٩، كما كان عضواً بمجلس الرئاسة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٤، ونائباً لرئيس الجمهورية من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٧ ومن ١٩٦٩ إلى ١٩٧٠، ثم تولى رئاسة الجمهورية في أكتوبر من عام ١٩٧٠ بعد وفاة عبد الناصر.

ثروت عكاشة (مصر)

ـ ولد في عام ١٩٢١، واشترك في حرب فلسطين ١٩٤٨، ثم عين وزيراً للثقافة من ١٩٥٨ حتى ١٩٦٢ وأصبح رئيساً للبنك الأهلي في ١٩٦٢، ثم وزيراً للثقافة في الفترات من ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ و ١٩٧٠ ـ ١٩٧١.

جمال سالم (مصر)

ـ ضابط بسلاح الطيران، وعضو بمجلس قيادة الثورة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٦، ونائب لرئيس الوزراء من ١٩٥٤ حتى ١٩٥٦، وهو شقيق صلاح سالم، ووافته المنية عام ١٩٦٨.

الدكتور جورج حبش (فلسطين)

- ولد عام ١٩٢٦، وهو أحد مؤسسي حركة القوميين العرب سنة ١٩٤٨، قام بتكوين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعد حرب يونيو ١٩٦٧.

قائد جناح حسين ابراهيم (مصر)

- ولد في عام ١٩١٧، ضابط بسلاح الطيران في الفترة ما بين ١٩٣٩ و١٩٥٢، كان عضواً بمجلس قيادة الثورة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٦، ووزيراً لشؤون الرئاسة والانتاج من ١٩٥٤ حتى ١٩٥٦، تولى رئاسة المؤسسة الاقتصادية من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٢، وتولى منصب نائب رئيس الجمهورية من ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤.

حسن البنا (مصر)

- ولد في عام ١٩٠٦، أسس وتزعم جماعة الأخوان المسلمين سنة ١٩٢٩، أغتيل في فبراير من عام ١٩٤٩، ربما بأمر من حكومة الملك فاروق.

اللواء حسن العمري (اليمن)

- اشترك في الثورة ضد الامامة سنة ١٩٦٢ أصبح نائباً لرئيس الجمهورية من ١٩٦٣ حتى ١٩٦٦، وقائداً عاماً للقوات المسلحة منذ عام ١٩٦٧، ورئيساً للوزراء ابتداء من ١٩٦٧ حتى ١٩٦٩، كما رأس الحكومة خلال شهري أغسطس وسبتمبر من عام ١٩٧١.

حسين الشافعي (مصر)

- ولد في عام ١٩١٨، كان ضابطاً بسلاح الفرسان واشترك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وأصبح عضو مجلس قيادة الثورة من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٦، ووزيراً للحربية والبحرية في ١٩٥٤، ووزيراً للشؤون الاجتماعية من ١٩٥٤ حتى ١٩٦١، ثم نائباً لرئيس الجمهورية من ١٩٦١ حتى ١٩٦٢ ومن ١٩٦٤ إلى ١٩٦٧.

الملك حسين بن طلال (الأردن)

- ولد في عام ١٩٣٤، ونصب ملكاً في ١٩٥٣، وهو حفيد الملك عبد الله ملك شرق الأردن ومن سلالة الشريف حسين، شريف مكة، وزعيم الثورة العربية ضد الامبراطورية العثمانية سنة ١٩١٦.

خالد بكداش (سوريا)

- ولد في عام ١٩١٢، انضم إلى الحزب الشيوعي عام ١٩٣٥، أصبح عضواً للبرلمان من ١٩٥٤ حتى ١٩٥٨، سكرتير عام الحزب الشيوعي من ١٩٥٨ حتى ١٩٦٦.

خالد العظم (سوريا)

- رجل أعمال مليونير سوري، تولى رئاسة الوزراء من ديسمبر ١٩٤٨ حتى مارس ١٩٤٩ ومن ديسمبر ١٩٤٩ إلى مايو ١٩٥٠، كما شغل منصب وزير الخارجية من ١٩٥٦ حتى ١٩٥٨، ولعب دور الوساطة في تنمية العلاقات بين سوريا والاتحاد السوفيتي كما عاد ورأس مجلس الوزراء من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٣.

خالد محي الدين (مصر)

- ولد عام ١٩٢٣، ضابط بسلاح الفرسان، عضو مجلس قيادة الثورة ١٩٥٢ - ١٩٥٤، نفي لمعارضته لعبد الناصر في الصراع على السلطة عام ١٩٥٤، أعيد إليه اعتباره في ١٩٥٦، وعين رئيساً لتحرير المساء ثم أخبار اليوم لفترة من الوقت وهو شقيق زكريا محي الدين.

رشيد كرامي (لبنان)

- ولد في عام ١٩٢١، وعارض شمعون عام ١٩٥٨ ثم تولى رئاسة الوزراء في الفترات من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٦ ومن ١٩٥٨ إلى ١٩٦٠ ومن ١٩٦١ إلى ١٩٦٤.

زكريا محي الدين (مصر)

- ولد في عام ١٩١٨، كان مديراً سابقاً للمخابرات العسكرية، وعضوا لمجلس قيادة

الثورة في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٦، ووزيراً للداخلية من ١٩٥٣ إلى ١٩٦٢، ونائباً لرئيس الجمهورية ١٩٦١ ـ ١٩٦٨ وعضواً بمجلس الرئاسة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٤ ورئيساً للوزراء من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٦.

سعد زغلول (مصر)

- ولد في عام ١٨٦٠، وعين وزيراً للتعليم من ١٩٠٦ إلى ١٩١٠، ووزيراً للعدل من ١٩١٠ إلى ١٩١٣، أسس حزب الوفد عام ١٩١٩ ليطالب بالاستقلال من الحكم البريطاني، ثم عين رئيساً للوزراء عام ١٩٢٣ وتوفي في سنة ١٩٢٧.

الملك سعود (السعودية)

- ولد في عام ١٩٠١، نصب ملكاً عام ١٩٥٣، وخلع ليتولى أخوه فيصل العرش في عام ١٩٦٤.

سليمان النابلسي (الأردن)

- ولد عام ١٩١٠، وهو مؤسس الكتلة الاشتراكية الوطنية في ١٩٥٣ وتولى رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية من ١٩٥٦ إلى ١٩٥٧.

سيد مرعي (مصر)

- ولد عام ١٩١٣ وعين وزيراً للزراعة والاصلاح الزراعي من ١٩٥٤ حتى ١٩٥٨ كما شغل هذا المنصب أثناء قيام الجمهورية العربية المتحدة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦١، ثم وزيراً للزراعة من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠.

الامام سيف الاسلام البدر (اليمن)

- ولد في سنة ١٩٢٠، تولى العرش في عام ١٩٦٢، ولكن بعد أيام قليلة من ثورة السلال، خلع من العرش، وتزعم حركة التمرد الملكية المضادة التي اتخذت من العربية السعودية قاعدة لها حتى عام ١٩٧٠.

شارل مالك (لبنان)

- ولد عام ١٩٠٦، اشتغل بالتدريس بالجامعة من ١٩٢٧ حتى ١٩٤٥، عين سفيراً لدى الولايات المتحدة من ١٩٥٣ حتى ١٩٥٥، ووزيراً للخارجية من ١٩٥٦ حتى ١٩٥٨.

شكري القوتلي (سوريا)

- ولد عام ١٨٩١، وهو مؤسس حزب الكتلة الوطنية، وكان أول رئيس لجمهورية سوريا في ١٩٤٥، ثم أطاح به الانقلاب ونفي إلى مصر عام ١٩٤٩، وتولى رئاسة جمهورية سوريا من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ حتى قيام الوحدة مع مصر.

شمس بدران (مصر)

- تولى وزارة الدفاع من ١٩٦٦ حتى ١٩٦٧، حكم عليه بالأشغال المؤبدة بتهمة التآمر بعد الحرب مع اسرائيل في يونيو عام ١٩٦٧.

صائب سلام (لبنان)

- ولد في عام ١٩٠٥، وعين وزيراً للخارجية سنة ١٩٤٦، ورئيساً للوزراء في عام ١٩٥٢ و١٩٥٣ وفي الفترة ما بين ١٩٦٠ و١٩٦١ ثم منذ عام ١٩٧٠.

صبري العسلي (سوريا)

- ولد في عام ١٩٠٣، واشترك في الثورة ضد الفرنسيين في الفترة ما بين ١٩٢٥ و١٩٢٧، تولى رئاسة الوزراء في عام ١٩٤٥، وأصبح سكرتيراً عاماً لحزب الكتلة الوطنية ابتداء من ١٩٤٧، ورئيساً للوزراء في عامي ١٩٥٤ و١٩٥٥ - وفي الفترة ما بين ١٩٥٦ و١٩٥٨ عين نائباً لرئيس الجمهورية العربية المتحدة في ١٩٥٨.

صلاح البيطار (سوريا)

- ولد في عام ١٩١٢، إشترك مع ميشيل عفلق في تأسيس حزب البعث في سنة

١٩٤١، تولى وزارة الخارجية في ١٩٦٦ ثم عين وزيراً للدولة ووزيراً للارشاد القومي في الجمهورية العربية المتحدة من ١٩٥٨ حتى ١٩٥٩، شغل منصب رئيس وزراء الجمهورية العربية عدة مرات في الفترة ما بين ١٩٦٣ و١٩٦٦، أبعد إلى لبنان في أكتوبر ١٩٦٦.

الفريق صلاح جديد (سوريا)

- ولد في عام ١٩٢٦، تولى منصب رئيس هيئة أركان الحرب من ١٩٦٣ حتى ١٩٦٥، عين عضواً بمجلس الرئاسة من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٥، قاد انقلاباً ضد نظام حكم أمين الحافظ في فبراير ١٩٦٦، الرجل القوي في حكومة الاتاسي وزعيم الجناح اليساري في الحزب من ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠.

صلاح سالم (مصر)

- ضابط بسلاح المدفعية وعضو مجلس قيادة الثورة من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٥، ووزير الارشاد القومي وشؤون السودان من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٥. توفي عام ١٩٦٢.

المشير عبد الحكيم عامر (مصر)

- ولد في عام ١٩١٩، اشترك في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٦، عين قائداً عاماً للقوات المسلحة ١٩٥٣، وعين نائباً أول لرئيس الجمهورية ونائباً للقائد الأعلى في سنة ١٩٦٤، ألقي القبض عليه بتهمة الخيانة بعد الحرب مع اسرائيل في يونيو عام ١٩٦٧، انتحر في شهر سبتمبر ١٩٦٧.

العقيد عبد الحميد السراج (سوريا)

- رئيس المخابرات العسكرية من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨، ثم عين وزير داخلية الاقليم السوري في الجمهورية العربية المتحدة في ١٩٥٨، ثم نائباً لرئيس الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١، اعتقل في أكتوبر ١٩٦١ بعد انفصال سوريا عن الوحدة، ويعيش في المنفى في مصر منذ مايو عام ١٩٦٢.

عبد الخالق حسونة (مصر)

- ولد في عام ١٨٩٨، اشتغل بالسلك الدبلوماسي من ١٩٢٦ - ١٩٤٢ شغل مناصب وزارية عديدة في الفترة ما بين ١٩٤٢ و١٩٥٢، تولى منصب أمين عام الجامعة العربية منذ ١٩٥٢.

الدكتور عبد الرحمن البيضاني (اليمن)

- متزوج من شقيقة الرئيس أنور السادات، أصبح نائباً لرئيس الجمهورية إلى أن اختلف مع السلال عام ١٩٦٣، رد له اعتباره في عام ١٩٦٦، عين سفيراً لبلاده في لبنان.

اللواء عبد الرحمن عارف (العراق)

- ولد في عام ١٩١٦، اشترك في ثورة يوليو عام ١٩٥٨، تولى رئاسة هيئة اركان حرب القوات المسلحة ابتداء من ١٩٥٨ حتى ١٩٦١، ساعد في الاطاحة باللواء قاسم سنة ١٩٦٣، تولى قيادة القوات المسلحة سنة ١٩٦٤ وأصبح رئيساً للجمهورية ابتداء من ١٩٦٦ حتى ١٩٦٨ بعد مصرع شقيقه الرئيس عبد السلام عارف في حادثة طائرة، ثم أطاح به البكر في انقلاب وقع عام ١٩٥٨.

اللواء عبد السلام عارف (العراق)

- ولد في عام ١٩٢١، واشترك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، ولعب دوراً رئيسياً في الانقلاب الذي قام به الزعيم الركن عبد الكريم قاسم ضد الملكية عام ١٩٥٨، كما ظل نائباً لرئيس الوزراء حتى دب الخلاف بينه وبين قاسم. حكم عليه بالاعدام بتهمة التآمر سنة ١٩٥٧، تزعم انقلاباً بتأييد حزب البعث للاطاحة بقاسم سنة ١٩٦٣، تولى رئاسة الجمهورية ابتداء من ١٩٦٣ حتى ١٩٦٦ عندما لقي مصرعه في حادثة طائرة.

عبد القادر حاتم (مصر)

- شغل منصب وزير دولة من ١٩٦١ حتى ١٩٦٢، وأصبح نائباً لرئيس الوزراء

ووزيراً للثقافة والارشاد القومي من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٦، ثم نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للثقافة والاعلام في مايو ١٩٧١.

اللواء عبد الكريم قاسم (العراق)

- ولد في عام ١٩١٤، كان مساعد أركان حرب الشؤون الادارية عام ١٩٤٨، وقاد ثورة ضد الملكية عام ١٩٥٨ وشغل منصب القائد العام للقوات المسلحة وتولى رئاسة الوزراء من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٣، ثم قتل سنة ١٩٦٣ في انقلاب بعثي قاده عارف.

عبد اللطيف بغدادي (مصر)

- ولد في عام ١٩١٧، قائد جناح جوي في حربيْ ١٩٤٨ و١٩٥٦ مع اسرائيل وظل عضواً بمجلس قيادة الثورة في الفترة ما بين ١٩٥٢ و١٩٥٦، كما شغل منصب وزير الحربية من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٤ وعين نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للتخطيط من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢ ووزيراً للخزانة ابتداء من ١٩٦١، وكان عضواً بمجلس الرئاسة من ١٩٦٢ حتى ١٩٦٤.

المشير عبد الله السلال (اليمن)

- ولد في عام ١٩١٧، وهو ضابط بالجيش، وقد سجنه الامام أحمد في الفترة من ١٩٤٨ حتى ١٩٥٥، كان رئيساً لمجلس قيادة الثورة وقائداً عاماً للقوات المسلحة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٧.

علي أمين (مصر)

- ولد في عام ١٩١٤، أحد كبار الموظفين في الفترة من ١٩٣٩ حتى ١٩٤٤، أسس جريدة أخبار اليوم مع شقيقه مصطفى أمين، نفي إلى لندن عام ١٩٦٦.

علي صبري (مصر)

- ولد في عام ١٩٢٠، واشترك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وعين وزيراً لشؤون

رئاسة الجمهورية في مصر من ١٩٥٧ حتى ١٩٥٨، ثم عين في نفس المنصب بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢. تولى رئاسة الوزراء من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٥، ثم عين نائباً لرئيس الجمهورية من ١٩٦٥ حتى ١٩٦٧ ورئيساً للاتحاد الاشتراكي العربي من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧ ومن ١٩٦٨ إلى ١٩٦٩ وأصبح نائباً لرئيس الجمهورية من ١٩٧٠ حتى ١٩٧١.

علي ماهر (مصر)

- ولد في عام ١٨٨٣ وشغل منصب وزير لعدة وزارات في الفترة ما بين ١٩٢٤ و١٩٣٢، وعين رئيساً للديوان الملكي من ١٩٣٥ حتى ١٩٣٧ ورئيساً للوزارة من ١٩٣٩ حتى ١٩٤٠ ورئيساً للوزراء أو وزيراً للخارجية من يوليو إلى سبتمبر ١٩٥٢.

الملك فاروق (مصر)

- ولد عام ١٩٢٠، وتولى العرش سنة ١٩٣٦ قبل توقيع معاهدة ١٩٣٦ التي نصت على انسحاب البريطانيين بأشهر قليلة، تنازل عن العرش لابنه الرضيع بعد ثورة يوليو عام ١٩٥٢.

اللواء فؤاد شهاب (لبنان)

- ولد في عام ١٩٠٢، وتولى قيادة الجيش اللبناني في حرب فلسطين في ١٩٤٨ ثم شغل منصب وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة في ١٩٥٦، تولى رئاسة الجمهورية من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٤.

الملك فيصل (السعودية)

- ولد عام ١٩٠٤، وهو شقيق الملك السابق سعود، وتولى زمام الأمور في البلاد من ١٩٥٨ - ١٩٦٠ كما تولى رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية من ١٩٦١ - ١٩٦٤، ونصب ملكاً على البلاد في عام ١٩٦٤.

كمال الدين حسين (مصر)

- ولد في عام ١٩٢١، اشتغل ظابطاً بسلاح المدفعية من ١٩٣٩ إلى ١٩٥٣، وكان عضواً بمجلس قيادة الثورة في الفترة ما بين ١٩٥٢ و١٩٥٦، عين وزيراً للشؤون الاجتماعية عام ١٩٥٤ ووزيراً للتعليم في الفترة ما بين ١٩٥٤ و١٩٥٨ ثم وزيراً للتعليم في الجمهورية العربية المتحدة فيما بين ١٩٥٨ و١٩٦١، وزيراً للادارة المحلية والاسكان من ١٩٦١ حتى ١٩٦٤، أختير عضواً بمجلس الرئاسة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٤.

كمال جنبلاط (لبنان)

- ولد في ١٩١٩، مؤسس وزعيم الحزب التقدمي الاشتراكي في عام ١٩٤٩، أحد كبار خصوم كميل شمعون في الحرب الأهلية التي نشبت في ١٩٥٨، تولى وزارة الداخلية من ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ومن ابريل حتى يونيو ١٩٧٠.

كميل شمعون (لبنان)

- ولد في عام ١٩٠٠، وتولى وزارة الداخلية من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٤، تولى رئاسة الجمهورية من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٨، وتولى زعامة حزب الوطنيين الأحرار ابتداء من ١٩٥٨.

محمد حسنين هيكل (مصر)

- ولد في عام ١٩٢٣، وتولى رئاسة تحرير الاهرام منذ عام ١٩٥٧، ويعتبر المتحدث باسم الحكومة. عين وزيراً للارشاد القومي من ابريل حتى اكتوبر سنة ١٩٧٠، وكان عضواً في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي منذ عام ١٩٦٨.

محمد عوض القوني (مصر)

- ولد في عام ١٩٠٦، واشتغل بالسلك الدبلوماسي، عين سفيراً لدى الاتحاد السوفيتي من ١٩٥٥ حتى ١٩٦١، وسفيراً لدى المملكة المتحدة من ١٩٦١ حتى

١٩٦٤، وسفيراً لدى الأمم المتحدة من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٩، ووزيراً للسياحة من ١٩٦٩ حتى ١٩٧٠.

محمد محجوب (السودان)

- ولد في عام ١٩٠٨، واشتغل بالمحاماة، وتولى زعامة حزب الأمة المعارض من ١٩٥٤ حتى ١٩٥٦ وعين وزيراً للخارجية من ١٩٥٦ إلى ١٩٥٨ ومن ١٩٦٤ إلى ١٩٦٥ ورئيساً للوزراء من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٦ ومن ١٩٦٧ حتى ١٩٦٩.

اللواء محمد نجيب (مصر)

- ولد في عام ١٩١٠، وكان قائد لواء في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، تولى رئاسة مجلس قيادة الثورة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤، كما كان قائداً عاماً للقوات المسلحة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٣ ورئيساً للوزراء من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ ورئيساً للجمهورية عام ١٩٥٣ إلى أن حددت اقامته في شهر نوفمبر من عام ١٩٥٤.

محمود رياض (مصر)

- ولد في عام ١٩١٧، وتولى منصب مدير ادارة الشؤون العربية بوزارة الخارجية، ثم عين سفيراً لبلاده في سوريا من ١٩٥٤ حتى ١٩٥٨، ووزيراً للخارجية من ١٩٦٤ إلى ١٩٧١.

الدكتور محمود فوزي (مصر)

- ولد عام ١٩٠٠، اشتغل بالسلك الدبلوماسي من ١٩٢٦ إلى ١٩٥٢ وشغل منصب وزير الخارجية في الفترة ما بين ١٩٥٢ و ١٩٥٨، وعين نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٧ ونائباً لرئيس الجمهورية من ١٩٦٧ حتى ١٩٦٨، ثم شغل منصب رئيس الوزراء من ١٩٧٠ - ١٩٧٢ ونائباً لرئيس الجمهورية ابتداء من ١٩٧٢.

مصطفى النحاس (مصر)

- ولد عام ١٨٧٦، وتولى زعامة حزب الوفد في الفترة ما بين ١٩٢٧ و١٩٥٢ كما رأس الوزارة في ١٩٢٨ و١٩٣٠ و١٩٣٦ ـ ١٩٣٧، عين رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية في الفترة من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٤ ومن ١٩٥٠ حتى يناير ١٩٥٢، توفي عام ١٩٦٥.

مصطفى امين (مصر)

- ولد في ١٩١٤، احد محرري الأهرام من ١٩٤٠ حتى ١٩٤٤، أسس جريدة أخبار اليوم مع أخيه علي في سنة ١٩٤٤، ألقي القبض عليه عام ١٩٦٦ وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة.

ميشيل عفلق (سوريا)

- ولد في عام ١٩١٠، مؤسس وامين حزب البعث في الفترة ما بين ١٩٤١ حتى ١٩٦٥ ألقي القبض عليه وطرد في فبراير عام ١٩٦٦ بعد الانقلاب الذي قام به الاتاسي وجديد في سوريا.

الدكتور نور الدين الأتاسي (سوريا)

- ولد في عام ١٩٢٩، شغل منصب وزير الداخلية سنة ١٩٦٣ وأصبح نائباً لرئيس الوزراء في ١٩٦٤ ورئيساً للجمهورية السورية وأميناً عاماً لحزب البعث في الفترة من ١٩٦٦ حتى ١٩٧٠.

نوري السعيد (العراق)

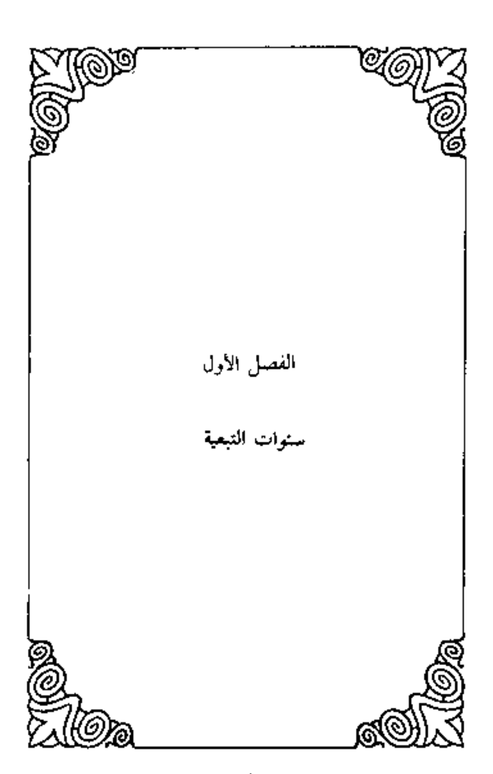
- ولد في عام ١٨٨٨ واشترك في الثورة العربية من ١٩١٦ إلى ١٩١٨ وعين قائداً عاماً للقوات المسلحة ووزيراً للدفاع في فترات تمتد من ١٩٢٢ حتى ١٩٣٤، ثم تولى رئاسة الوزراء من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٢ ومن ١٩٣٩إلى ١٩٤٠ ومن ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢ ومن ١٩٥٤ إلى ١٩٥٧، وفي النهاية لقي مصرعه في عام ١٩٥٨ أثناء الانقلاب الذي قام به عبد الكريم قاسم.

العقيد هواري بومدين (الجزائر)

ـ ولد في عام ١٩٢٧، انضم إلى المقاومة ضد الفرنسيين عام ١٩٥٤، تولى قيادة جبهة التحرير الوطنية ومقرها تونس من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٢ شغل منصب وزير الدفاع عام ١٩٦٢، والنائب الأول لرئيس الجمهورية من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٥، ثم أطاح ببن بيلا عن طريق انقلاب قام به في عام ١٩٦٥.

ياسر عرفات (فلسطين)

ـ ولد في عام ١٩٢٩، رأس رابطة الطلبة الفلسطينيين بجامعة القاهرة ابتداء من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٦ وأنشأ مع آخرين منظمة فتح عام ١٩٥٦، وأعلن المقاومة المسلحة عام ١٩٦٥، وتولى رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٦٩، ويتولى حالياً رئاسة حركة المقاومة الفلسطينية ومنصب القائد العام للقوات المسلحة الفلسطينية.



الفصل الأول

سنوات التبعية

في الثالث والعشرين من شهر يوليو عام ١٩٥٢ تولى السلطة في مصر مجموعة من ضباط الجيش الشبان، وبعد ثلاثة أيام تنازل الملك فاروق عن عرشه وأعلنت أقدم مملكة في العالم أحدث جمهورية في غضون أحد عشر شهراً. وأصبح البكباشي جمال عبد الناصر أول مصري أصيل يحكم مصر منذ أن استولى عليها الفرس قبل ذلك بألفي وخمسمائة عام. وهكذا شرعت أول دولة مدونة في تاريخ البشرية، بزغ فجرها نحو ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد بل وقبل أن يبنى الأهرام بخمسمائة سنة، تستعيد شخصيتها القومية الأصيلة وحلت محل أسرة محمد علي التركية التي حكمت مصر ابتداء من القرن التاسع عشر تحت الوصاية التركية والبريطانية، حكومة من الجيش أطلقت على نفسها مجلس قيادة الثورة يرأسه ابن موظف بريد مصري. وأخيراً وبعد ألفي وخمسمائة سنة ـ ظل شعب مصر خلالها يتلقى الأوامر من قناصل الفرس واليونان والرومان والبيزنطيين والعرب والأكراد والأتراك والفرنسيين والبريطانيين على التوالي ـ أخذ هذا الشعب يسترد حكمه الوطني.

لكن طول عصر التبعية، كما كان عبد الناصر أول من يعترف بذلك في كتابه (فلسفة الثورة)، أضعف المقاومة المصرية إلى الحد الذي لم تزد معه الروح الوطنية وقت الثورة عن كونها جمرة في كومة من الرماد البارد. وأضحى المواطن المصري العادي، نتيجة للخضوع للحكم الأجنبي قروناً عديدة، يشعر بل يعترف بأن بلده ليست له وأن القدر جعله دائماً في أحسن الأحوال مستأجراً وفي أسوئها عبداً للأجنبي الذي احتل العرش وامتلك الأرض، وأدار دفة الحياة في مصر. وكما كان المصريون

القدامى يؤلهون حكامهم الفراعنة ظل أحفادهم عبر الأجيال يبجلون بل ويمجدون حكامهم بغض النظر عن أصلهم أو نسبهم.

كذلك فإن هذا التدهور الخلقي لم يكن راجعاً إلى الاحتلال والقمع الأجنبي فحسب، إذ حتى قبل أن تسقط مصر تحت أقدام الفاتح الفارسي في القرن السادس قبل الميلاد بلغ التراخي في طبيعة الشعب المصري حداً دفع آخر مقاتل مصري عظيم، هو رمسيس الثالث، إلى الاعتماد على المرتزقة الاجانب في توجيه حملاته ضد جيرانه الطامعين. حقاً، كانت هنالك لحظة من الثورة الوطنية في القرن الخامس الميلادي، حين قام الأقباط بثورة عقائدية ضد أوامر بيزنطة وقتلوا البطريرك البيزنطي فور وصوله إلى مدينة الاسكندرية، بيد أن هذه المعارضة لم تدم طويلاً. ودفع الأقباط ثمن تمردهم بأن ظلوا خاضعين للقمع البيزنطي مائتي سنة أخرى، حتى جاء ظهور الاسلام بفتح جديد لهم. ولم يظهر المصريون، كما هو الحال بالنسبة للفتوحات السابقة، مقاومة تذكر لجيوش الخليفة العربية التي أخذت تتدفق من جهة الشرق وحين شرع الفاتحون الجدد يجعلون مصر جزءاً من الأمبراطورية العربية وينشرون الاسلام ديناً رسمياً للدولة واللغة العربية لغة للبلاد.

لقد تخلى الشعب المصري عن تحكمه في مصيره، ولم يكن من طبيعته معارضة خليفة الاسلام وهو في أوج مجده حين طفق ينشر مبادئه غرباً حتى فرنسا، وشرقاً إلى حدود الصين، تماماً كما لم يقف ضد ضم الاتراك العثمانيين لمصر في بداية القرن التاسع عشر عندما أفل نجم الأمبراطورية العربية في نهاية المطاف. ففي غضون هذه السنين جميعها لم يرد أحفاد مصر الفرعونية عن كونهم متفرجين على ما يجري في بلادهم من تغيير كانوا يقاسون من نتائجه. لقد جاء الصليبيون والمغول، فما لبث أن هزمتهم جيوش زحفت من الأراضي المصرية، بيد أن الذين ألحقوا بهم الهزيمة لم يكونوا مصريين ولا حتى عرباً؛ فصلاح الدين العظيم الذي ذكرته كتب التاريخ بالذي انتزع القدس من أيدي الصليبيين، كان كردياً من شمال العراق، كما كان سلطان المماليك الذي طرد الصليبيين ورد قبائل المغول، الزاحفة، شركسيا، ذلك العبد الذي تألق نجمه بانضمامه إلى الجيش، وأسس سلطنة المماليك في مصر التي دامت حتى هزيمة العثمانيين في عام ١٥١٧.

ولم يعد لمصر وزن في تيار السياسات العالمية منذ حكم المماليك إلى اليوم الذي

سعى فيه نابليون إلى قطع اتصالات أعدائه البريطانيين بالهند والشرق الأقصى، فقد كان يحكمها في بادىء الأمر سلاطين مستقلون من المماليك يخلف كل منهم الآخر بسرعة مذهلة في فترات قصيرة قد لا تزيد عن أشهر معدودة، ثم أخذ يتولى أمورها ابتداء من القرن السادس عشر ولاة من المماليك يتصرفون وفق أوامر من السلطان العثماني في القسطنطينية. ولعل تلك الحقبة التي استمرت ستمائة عام هي أشد العصور ظلاماً في تاريخ مصر، فقد صار التعليم والثقافة في حالة جمود تام، واقتصر التعليم على حفظ القرآن، وامتلأت قنوات الري بالغرين، واستحالت مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة إلى صحراء جرداء كما أودى الطاعون والمجاعة بحياة مئات الألوف من المصريين، وعلى الجانبين الخضراوين للنيل الذي ظل منذ الأزمنة السحيقة يمثل شريان الحياة الوحيد لمصر، طفق الفلاح يناضل ويجاهد مع جاره ليقيم أود الأسرة ويوفر المطالب الابتزازية لجابي الضرائب والمرابي.

وبين الفينة والفينة كانت تنشب حركة تمرد ضد أساليب القمع التي تتبعها الحكومة، وسرعان ما كانت سلطة المملوك السائد تسحق كل حركة سخط شعبية، فيرتد الشعب إثرها إلى حالة من الرعب والفاقة، والحقيقة هي أن التهديدات الخطيرة الوحيدة للسلطة التركية في مصر خلال ما يربو على ثلاثمائة وخمسين عاماً لم تنبع من أي مصدر مصري بل من بين التابعين الذين كان السلطان يعينهم؛ فأول حركة تمرد قام بها قائد من المماليك يدعى علي بك الذي أعلن نفسه في أواخر القرن الثامن عشر حاكماً مستقلاً على مصر، وتزعم الحركة الثانية التي دامت فترة أطول محمد علي، الجد الأكبر للملك فاروق، والضابط التركي الذي أعلن نفسه باشا على مصر بعد أن كان قائداً للحامية الألبانية التابعة للسلطان. ولم يحل دون اطاحته بالسلطان نفسه والاستيلاء على الامبراطورية عن بكرة أبيها غير تدخل بريطانيا نيابة عن حليفتها تركيا.

أما الشعب المصري فلم يقم بأي بادرة حقيقية تدل على البعث القومي حتى اليوم الذي قاد فيه أحمد عرابي، الضابط بالجيش المصري، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ثورة ضد سيادة السلطان التركي في وقت كانت فيه الأمبراطورية العثمانية قد أخذت تنهار أمام هجمات رعاياها في البلقان وعندما رهن وليها في مصر، بسبب استنفاد مصادرها بغير اكتراث، البلاد للدائنين الأوروبيين. لكن عرابي لم يعمل حساب البريطانيين الذين كانوا قد عقدوا العزم على مساندة الخديوي ـ الحاكم

باعتباره رمزاً للسيادة العثمانية، تماماً كما عملوا على احباط الخطط السابقة لجده محمد علي الرامية إلى استقلال مصر، فقد كانت مصر حتى قبل أن يشق فرديناند دي ليسبس قناة السويس، طريقاً هاماً إلى الهند البريطانية وكانت بريطانيا تتطلع إلى حليفها العثماني كي يحمي هذا الطريق الحيوي. وبعد أن تدخلت بريطانيا لحماية هذا الطريق الهام من الخطر الذي تمثله في أطماع محمد علي، لم يكن بوسعها أن تقف بمنأى عن التدخل ضد أية ثورة وطنية بعد أن جعلت قناة السويس مصر من أهم دول العالم من الناحية الاستراتيجية.

هكذا سُحِق عرابي وبدأ الجيش البريطاني احتلاله للأراضي المصرية الذي دام سبعين عاماً، ومنذئذ خلفت بريطانيا القسطنطينية كمصدر للقوة المهيمنة على مصر، وإن كانت قد ظلت من الناحية الشكلية فحسب، تعترف رسمياً بالسيادة الكاملة للسلطان العثماني على مصر، وعندما خاض الأتراك غمار الحرب العالمية الأولى إلى جانب الألمان في عام ١٩١٤، قضت بريطانيا على الوجود التركي في مصر وأعلنتها محمية بريطانية. ومع ذلك ظل المصريون خاضعين للتأثيرات التركية القوية حتى وإن كان الحكم العثماني قد أفسح المجال لبريطانيا، واستمرت أسرة محمد علي تحتل العرش بموجب حقوق تم الاتفاق عليها في معاهدة وقعها لورد بالميرستون عام ١٨٤١، بشرط أن تنفذ أوامر الحكام البريطانيين. وكانت الطبقة الحاكمة والطبقة الأرستقراطية المالكة للأرض والتي جاء منها كبار المسؤولين في الجيش وفي الجهاز المدني، تركية إلى حد كبير، في حين إنحصر دور السواد الأعظم من المصريين في فئات العمال والفلاحين وصغار التجار.

ومما لا شك فيه أن التقدم المادي الذي أحدثه محمد علي وبعض خلفائه كان مصدره أجنبياً إلى حد كبير، فقد اعتمد مؤسس مصر الحديثة أساساً على المهارات والمنتجات الأوروبية في برنامج ادخال الأساليب الحديثة إلى مصر، وراح حفيده، الخديوي اسماعيل، يعلن في فخر أن مصر جزء من أوروبا أكثر من كونها قطعة من افريقيا، كما كان الأرستقراطيون الأتراك يؤثرون إرسال أبنائهم إلى الخارج ليتعلموا الفرنسية بدلاً من أن يتلقنوا العربية، لغة البروليتاريا المصرية التي كانوا يحتقرونها، بل وحتى حفنة الوطنيين المصريين اللذين شجعهم تحدي عرابي على معارضة الاحتلال البريطاني تلقت تعليمها في أوروبا أو في مدارس أجنبية في مصر ولم تكن هذه الجماعة تشكل بسبب عدم اتصالها بالجيش المصري، تحدياً فعالاً لسلطة الأتراك الاقطاعية

القديمة أو لسيطرة البريطانيين السياسية والعسكرية. كما كان مصطفى كامل، زعيم هذه الجماعة، ينشر احتجاجاته في صحيفة تصدر بالانجليزية والفرنسية، وبالرغم من أن الأجيال التي جاءت بعد مصطفى كامل تعتبره مؤسس القومية الحديثة، فإن ما تركه من تأثير في عصره اقتصر أساساً على الأقلية المثقفة من المصريين، كما كانت المؤسسة الانجليزية ـ التركية المسيطرة تنظر إليه بازدراء.

لقد قام الحكم البريطاني في واقع الأمر، باصلاحات عديدة في النظام العثماني ووضع حداً لأسوأ أنواع الاسراف التي اتسم بها محمد علي وسلالته. ففي ظل الاحتلال البريطاني الذي بدأ في عام ١٨٨٢ تولت مقاليد الحكم في لندن حكومة ليبرالية كانت ترفض أن يرغم الفلاح المصري على دفع الضرائب بالسياط. ولما كان المبدأ الذي يوجه هذه الحكومة يتمثل في الكراهية العميقة للاستيلاء الاستيطاني للأراضي أعلنت منذ البداية أن احتلال بريطانيا لمصر ليس سوى احتلال مؤقت، ومن ثم أحجم اللورد كرومر ومن خلفه من القناصل البريطانيين في القاهرة، عن عمد، عن القيام بأي برنامج تنمية طويل الأجل، باستثناء ما كانت تقتضيه المصالح الاستراتيجية لبريطانيا. وبالتالي أهمل التعليم والاصلاح الزراعي، فظل التعليم وملكية الأراضي وقفاً على الطبقات التركية العليا المهيمنة.

لكن سرعان ما أقنع اللورد كرومر نفسه بأنه ما لم تحتل بريطانيا مصر وتوجه دفة الأمور فيها سوف تسودها الاضطرابات وتعمها الفوضى وبذلك ازداد انفصال الحكومة عن الشعب، واستقر فريق جديد كامل من الضباط البريطانيين ليحكم البلاد، وبغض النظر عن تأكيدات لندن المستمرة بأن الاحتلال ليس دائماً راح هؤلاء الضباط يعتبرون أنفسهم مؤسسة، وكانت الوزارة تشكل أساساً من الأتراك الذين كانوا ينفذون أوامر السلطة البريطانية. وكان بطرس غالي من بين المصريين القلائل جداً الذين استطاعوا أن يبرزوا في المجال السياسي، وهو مسيحي لم يحظ إلا بمقت الوطنيين لما يؤديه للمحتلين البريطانيين من خدمات من بينها توقيع اتفاقية عام ١٨٩٩ التي بموجبها فرضت بريطانيا نفسها كشريك أكبر لمصر في الحكم الثنائي للسودان الذي كان يعتبر أرضاً مصرية منذ عهد محمد علي. وفي عام ١٩٠٨ عين بطرس غالي رئيساً للوزراء، ومما أثار ثائرة الوطنيين أنه وافق، ولم يمض على تعيينه وقت طويل، على طلب بريطانيا بمد امتياز شركة السويس الأنجلو ـ فرنسية أربعين سنة بعد موعد انتهائه في عام ١٩٦٨ وذلك نظير تقديم بعض الأموال للخزينة المصرية.

ودفع بطرس غالي ثمن عمله الذليل على يد من أغتاله، وبحكمة تركت الحكومة البريطانية الحادث يمر بدون ضجيج. وبذلك حقق الوطنيون الذين شجعهم نجاح تركيا الفتاة في الاطاحة بحكم السلطان عبد الحميد قبل ذلك، أول أنتصارهم. ومع ذلك لم يزد هذا الانتصار عن كونه وخزة دبوس في درع حكامهم، وبينما ظلت أعظم قوة استعمارية في ذلك الحين تحتل البلاد مع تولي ضباطها ومسؤوليها قيادة الجيش وتدبير شؤون الحكم لاح استسلام الشعب المصري، مؤكداً لحقبة أخرى برغم ما حدث. وحتى الاصلاحات الدستورية التي قام بها لورد كيتشنر والتي أعطت مصر مظهر المؤسسات النيابية عام ١٩١٣، سرعان ما قضت عليها القيود التي تطلبتها مقتضيات الحرب، ففي العام التالي مباشرة أعلنت بريطانيا رسمياً، عندما واجهت ألمانيا وتركيا في صراع خطير، أن مصر محمية بريطانية وخلعت الخديوي الحاكم، وعينت مكانه عمه الموالي لبريطانيا السهل الانقياد. وفرضت رقابة صارمة، واضطر الوطنيون إلى ممارسة نشاطهم سراً، وأضحى دور المصريين هو توفير مطالب سادتهم البريطانيين في الحملة التي بدأت ضد ألمانيا، حليفة تركيا. هكذا ظل المواطن المصري طيلة ٢٤ قرناً من الحكم الأجنبي مواطناً من الدرجة الثانية فوق أرضه.

كان هذا هو حال مصر التي ولد فيها جمال عبد الناصر يوم الخامس عشر من يناير عام ١٩١٨ بمدينة الاسكندرية، الأبن الأكبر لموظف بريد من أسيوط. كانت أمه من الوجه البحري، وأبوه من الوجه القبلي، من أهالي الصعيد الذين هم بوجه عام أكثر طولاً وأشد سمرة وأعظم كبرياء وجرأة من أخوانهم الطيبين في الشمال.

ولم يكد الصبي عبد الناصر يفرغ من دراسته الابتدائية حتى لاح أن الجانب الصعيدي لوالديه هو الأقوى في تكوينه الجسماني وتشكيل شخصيته، وأصبح وطنياً متحمساً ولم يناهز العشرين من عمره، كما تسنى له أن يبلغ مرحلة التفكير الناضج بفضل قراءاته المستفيضة لفلاسفة وكتاب أمثال فولتير وروسو وديكنز، وسير الاسكندر الأكبر ويوليوس قيصر ونابليون ومهاتما غاندي. وفي رسالة بعث بها إلى صديق وهو في السابعة عشرة من عمره قال:

مصر... في حالة من اليأس الميئوس منها. فمن ذا الذي يستطيع أن يزيح هذا الاحساس؟ فالحكومة المصرية تقوم على الفساد والمحسوبية.... ومن ذا الذي يستطيع أن يقف في وجه المستعمرين؟ هناك رجال في مصر ذو كرامة يرفضون الموت

مثل الكلاب، لكن أين الرجل الذي يعيد بناء البلاد ليستطيع الضعفاء والمخذولون من أبناء الشعب المصري أن ينهضوا من جديد ويعيشوا كرجال أحرار مستقلين؟ أين الكرامة؟ وأين الوطنية؟ الأمة في سبات أشبه ما يكون برجال يعيشون في كهف. ومن ذا الذي يستطيع أن يوقظ هذه المخلوقات التي لا تعرف حتى حقيقة نفسها؟

لئن كانت هذه أول مرة يركز فيها عبد الناصر على الكرامة كموضوع أساسي في تفكيره الوطني، فلا مراء من أنها لم تكن المرة الأخيرة، ففي كل حديث أدلى به أو خطاب ألقاه بعد أن أمسك بزمام الحكم في مصر كان يؤكد هذا المبدأ على أساس أنه المبدأ الأول للقومية المصرية والعربية. وكانت الكرامة تتطلب الاستقلال الذي كان يقتضي بدوره القضاء النهائي وبصورة كاملة على كل ألوان الاحتلال والتدخل الاجنبي. ولما كان الجيش البريطاني هو الذي يحتل الأراضي المصرية والمندوب السامي البريطاني هو الذي يوجه ما يسمى بالحكومة المصرية. فقد كانت بريطانيا هي الهدف الرئيس لعبد الناصر ان لم تكن العدو الأساسي، لكنه في نفس الوقت كان يدرك، كما اتضح من رسالته التي كتبها وهو في السابعة عشرة من عمره، أنه إذا ما أريد للبريطانيين أن يخرجوا فإن الأمر يحتاج إلى زعماء جدد ليوقظوا الشعب المصري من سباته ويبعثوا فيه الرغبة في حكم نفسه بدلاً من ترك غيره يحكمه كما هو الحال منذ آخر الفراعنة.

ولم يكن عبد الناصر مثالياً في احساسه بالحاجة إلى قوة دافعة جديدة تحرك مواطنيه، أنه بالرغم من أن المجموعة الصغيرة من الوطنيين التي حملت الشعلة بعد مصطفى كامل حاولت بصدق أن تحمل الحكومة البريطانية على الاعتراف بحق مصر في الاستقلال، فإنها لم تلق استجابة فعالة من الشعب. كانت روحه المعنوية قد انهارت، ورفض البريطانيون أن يتخلوا عن حكمهم في منطقة تعد غاية الأهمية بالنسبة لمواصلاتهم الاستعمارية. كما ساعدهم على ذلك الملك التركي الحاكم الذي كان مثلهم يخشى أن يطاح به من فوق عرشه باعتباره دخيلاً اجنبياً إذا ما كتب للقومية المصرية أن تسيطر على البلاد. وفي سبيل التغلب على هذه العقبات الكأداء لجأ الوطنيون إلى أسلوب الحل الوسط وظلوا ينتهجون هذه السياسة حتى منتصف الثلاثينات حتى أنه أضحى من الصعب التفرقة بينهم وبين المتزلفين من عبيد حاشية القصر، ولذلك لم يمثلوا تحدياً لمحتلي الأرض ولا تحريكاً للجماهير الخاضعة المستسلمة التي تعمل وتكد في خدمة أسيادها الأجانب.

وما أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى رأس سعد زغلول ـ وهو سياسي مصري أصبح بعد أن اشتغل بالحكومة في عهد كرومر وطنياً بارزاً ـ وفداً من المصريين أقرانه، وطلب، عن طريق المندوب السامي البريطاني، السماح له بعرض قضية استقلال مصر في لندن. فما كان من الحكومة البريطانية إلا أن خذلتهم، وعندما مضى سعد زغلول في شن حملة التهييج ضدها في مصر نُفِيَ ومعه كبار مؤيديه إلى مالطة. ولم تبد الحكومة البريطانية استعداداً في عام ١٩٢٢ لمنح مصر استقلالاً صورياً والغاء نظام الأحكام العرفية التي كانت قد فرضتها عام ١٩١٤ من أجل قيام حكومة شبه دستورية، إلا بعد أن وافق سعد زغلول على استمرار حق بريطانيا في وضع قوات لها في البلاد وفي التحكم في التشريع عن طريق المستشارين البريطانيين، وكان هذا أبعد ما يكون عن تحقيق الأهداف الحقيقية لحزب الوفد الذي اتخذ اسمه من الوفد الذي زار المندوب السامي البريطاني في نهاية عام ١٩١٨، غير أنه كان كافياً ليحقق تعيين سعد زغلول رئيساً للوزراء بعد أن حقق الوفد انتصاراً حاسماً في الانتخابات التي أعقبت ذلك في عام ١٩٢٤.

ومع ذلك ففي غضون أشهر قليلة وجدت أول حكومة مصرية منتخبة نفسها تعامل معاملة العبيد التابعين عندما وجه لورد اللنبي، باعتباره المندوب السامي الحاكم عقب اغتيال الجنرال البريطاني الذي كان يتولى قيادة الجيش المصري في القاهرة انذاراً مهيناً إلى الحكومة، وذلك أنه لم يطلب منهم أن يقدموا اعتذاراً ويعاقبوا المجرمين فحسب بل كان عليهم أن يوافقوا أيضاً خلال ٢٤ ساعة على السماح لبريطانيا بأن تسيطر بمفردها سيطرة كاملة على ما يسمى بالسودان الانجليزي المصري إلى جانب توليها المسؤولية الكاملة في حماية جميع الأجانب الذين يعملون فوق الأراضي المصرية، ومن المسلم به أن لندن بعثت بتعليمات مخالفة إلى المندوب السامي، لكن اللنبي لم يكن قد فض البرقية حين وجه إنذاره. وحين آثر سعد زغلول الاستقالة على قبول مثل هذه المطالب التأديبية، سرعان ما وجد البريطانيون من يخلفه ويوافق على كل ما كانوا يبتغون.

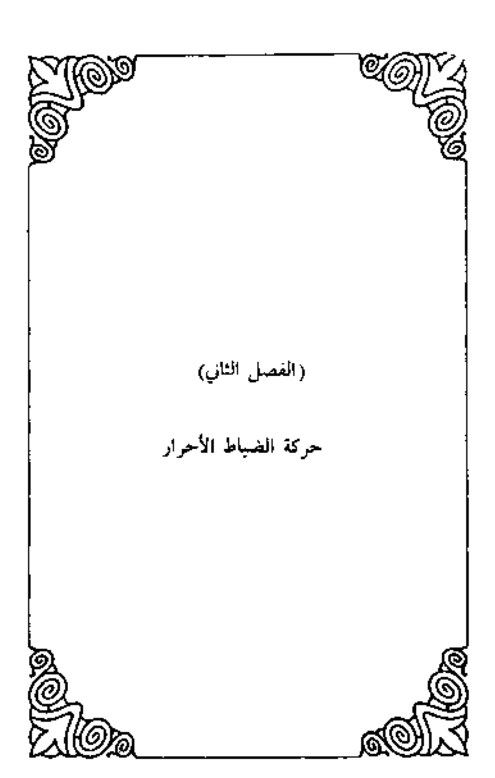
ولم تمض على ذلك ثلاثة أعوام حتى وافت المنية سعد زغلول في عام ١٩٢٧ ليخلفه في زعامة حزب الوفد مصطفى النحاس، مساعده الوثيق الصلة به الذي تميز توليه لزعامة الوفد بالشجاعة التي تمثلت في ابلاغه المندوب السامي البريطاني أنه لن يوافق على استمرار أي وجود عسكري بريطاني في مصر. لكن الوفد كان آنذاك قد

فقد قدراً كبيراً من قوته الدافعة الأولى حتى وإن كان لا يزال يحصل على أكبر نسبة من أصوات الناخبين بين الأحزاب السياسية. واستطاع الملك الحاكم أن يعزز مركزه بفضل القدر اليسير من الاستقلال الذي منحته بريطانيا لمصر عام ١٩٢٢، كما أنه أضحى، بتخويله حق حل البرلمان وتعيين الوزراء بموجب دستور مصر الجديد، عاملا يتعين على أي سياسي طموح أن يعمل حسابه إذا ما أراد تحقيق مطامعه، ومن ثم كان على الوطنيين أن يناضلوا باستمرار أو أن يتبعوا أسلوب الحل الوسط في جبهتين، وطالما ظل الملك والبريطانيون متحدين في مقاومتهم للأهداف الوطنية لم يكن يهم كثيراً أن يتمتع الوفد بتأييد الجماهير المصرية المغلوبة على أمرها، لقد كان الناخبون يمنحون أصواتهم لسعد زغلول أو مصطفى النحاس. لكن الملك، بمساعدة البريطانيين وتشجيع منهم، كان كثيراً ما يختار غيرهما لرئاسة حكوماته، ففي الفترة ما بين ١٩٢٢ وثورة عبد الناصر، بعد ذلك بثلاثين عاماً، لم يتول حزب الوفد حكم البلاد أكثر من سبع سنوات، وفي إحدى الفترات النادرة التي استدعي فيها النحاس ليرأس الحكومة اضطر إلى التغاضي عن الكلمات الجريئة التي سبق أن وجهها إلى المندوب السامي البريطاني وذلك عندما وقع في لندن عام ١٩٣٦ معاهدة التحالف التي أعطت بريطانيا الحق في وضع قوات في منطقة قناة السويس لمدة عشرين عاماً أخرى مع حق تجديد التحالف في نهاية تلك الفترة لو أرادت. ولما كانت هذه المعاهدة تعترف رسمياً بأن مصر دولة مستقلة وتسمح للقوات المصرية بالعودة إلى السودان، وحيث أن الحكومة البريطانية تعهدت بتبني مسألة عضوية مصر في عصبة الأمم، أمكن بسهولة ويسر حمل الرأي العام المصري على اعتبار هذه المعاهدة فجر استقلال جديد، وأغفلت الوثيقة الصغيرة التي بموجبها طال أمد تبعية مصر لبريطانيا وعاد مصطفى النحاس إلى الوطن ليستقبل استقبال الأبطال، كما حظيت الحاميات البريطانية في مصر بهتافات الصداقة.

وبالرغم من رد فعل الرأي العام هذا، انهار ما تبقى للوفد كقوة وطنية، وانفض عنه في سخط واستياء أنصاره الأكثر تشدداً، كما قرر البعض الآخر التصالح مع الحكومة وانفصل فريق أطلق على نفسه اسم السعديين، على اسم المؤسس الأصلي للحزب، وراح يطالب بالتعاون مع الملك الجديد، وهو الملك فاروق البالغ من العمر ستة عشر عاماً والذي خلف أباه فؤاد بعد موته وقبل توقيع معاهدة ١٩٣٦ ببضعة أشهر. أما النحاس فقد رفض أن يمضي إلى هذا الحد، فبعد أن ساوم البريطانيين وتوصل معهم إلى حل وسط بشأن استقلال مصر أراد أن يتمكن، على الأقل، من

تقويض سلطة القصر ليتسنى له التأثير على التاخيين، واعتقد أنه بدلاً من تخفيف الضغط على فاروق فإن الوقت قد حان الآن لدعم التحدي الوطني لما يتمتع به الملك الشاب من حصانة ملكية، ولكن كل ما فعله هو توتر العلاقات مع الملك مما أدى إلى طرده من الحكم ولم يمض على توليه السلطة ثمانية عشر شهراً. ولما انفصمت عرى الحركة الوطنية المصرية واستحالت إلى جماعات متنافسة من الباحثين عن المناصب من بين الطامعين الذين تعوزهم مبادىء الاصلاح ويفتقرون إلى ما يدفعهم إلى مقاومة الملك والبريطانيين، ظهرت جماعة جديدة تدعو نفسها (جماعة الاخوان المسلمين) وتطالب باسم الاسلام أن تتخلص مصر ووادي النيل من كافة ألوان الاحتلال الأجنبي.

بدأت جماعة الاخوان المسلمين التي أسسها في عام ١٩٢٨ حسن البنا، أحد مشايخ الأزهر - جامعة القاهرة الاسلامية التي يصل عمرها الى نحو الف عام - نشاطها كجماعة دينية تؤمن بضرورة استعادة الخلافة الاسلامية على أن تكون القاهرة مركزاً لها، لكن هذه الجماعة تطورت في أواخر الثلاثينات واستحالت إلى حركة سياسية سافرة تدعو إلى الجهاد لطرد جيش الاحتلال البريطاني. وعندما اصبحت مصر في عام ١٩٣٩ ساحة لحرب لا دخل ولا مصلحة لمصر فيها كانت المقاومة النشطة المعلنة الوحيدة تتمثل في هذه الجماعة، ناهيك عن حفنة من الشيوعيين. وقد كشفت جماعة الأخوان المسلمين عن هذه المقاومة في عام ١٩٤٥ عندما قتل احد أعضائها أحمد ماهر، رئيس الوزراء السعدي، بعد أن أعلن أن الحكومة تنوي اعلان الحرب على ألمانيا لتضمن لمصر مقعداً في مؤتمر السلام الذي سيعقد بعد الحرب والذي حرمت منه مصر بعد الحرب العالمية الأولى. ولاح قرار أحمد ماهر لجماعة الاخوان المسلمين عملاً من أعمال التبعية التي لا تغتفر، وان لم يكن القرار الوحيد من نوعه في السنوات الست السابقة، ذلك لأنه يمكن بريطانيا من استخدام الأراضي المصرية في شن حرب على أعدائها وفرض إرادتها على ملك مصر وحكومتها. كذلك انتزعت بريطانيا قبل ذلك بثلاث سنوات من الملك الشاب تنازلاً عن السيادة أكثر مهانة من شأنه ان غرس بذور الثورة الوطنية داخل صفوف ضباط مصر، الثورة التي وضعت نهاية للملكية وللاحتلال البريطاني وجاءت بجمال عبد الناصر على المسرح العالمي.



(الفصل الثاني)

حركة الضباط الأحرار

كان جمال عبد الناصر الشاب، مثله مثل الكثيرين من الطلبة المصريين في ذلك الحين، يعتبر معاهدة ١٩٣٦ مع البريطانيين خيانة للقومية المصرية. وكان في العام السابق للمعاهدة قد اشترك في مظاهرات طافت بالشوارع تطالب بجلاء القوات البريطانية واعادة دستور ١٩٢٣ الذي كان يمر باحدى فترات الالغاء بناء على أوامر الملك التعسفية. وذات مرة أطلقت القوات البريطانية النار على مجموعة من المتظاهرين الشبان فقتلت أحدهم، فما كان من عبد الناصر، بحكم أنه رئيس لرابطة طلبة الثانوي، إلا أن نظم مظاهرة احتجاج في الميدان الممتد على طول ثكنات الجيش البريطاني، كذلك طاف الطلبة بشوارع القاهرة عندما قُتل طالبان آخران واصيب عبد الناصر نفسه برصاصة في جبهته..

كان من نتيجة تلك المظاهرات وغيرها من الاحتجاجات السياسية أن وافق الملك على اعادة الدستور والسماح باجراء الانتخابات التي جاءت بالنحاس وحزب الوفد إلى الحكم بعد ابعاد دام ثمانية أعوام، بيد أن هذا الانتصار الذي حققته القضية الوطنية برهن على أنه كسب ظاهري أكثر منه حقيقة واقعة، وذلك حين عمل النحاس على التنازل عن استقلال مصر وعلى قبول استمرار الوجود العسكري البريطاني لفترة لا تقل عن عشرين سنة أخرى، وأحس عبد الناصر مع رفاقه المتظاهرين بصدمة عنيفة، إذ كان يلوح لهم أن الوفد هو أفضل من يستطيع - إن لم يكن الأمل الوحيد - رفع النير البريطاني عنهم والأخذ بأسلوب الحكم الديمقراطي في البلاد، غير أن روح التحدي وما اتسم به الوفد من تفانٍ واخلاص كانت قد تبددت بموت سعد زغلول. وأبدى خليفته استعداداً للحلول الوسط أكثر منها للتحدي، فأين

بحق الكرامة والوطنية؟ وأين الرجل الذي يستطيع أن يوقظ الجماهير المرتجفة... (تلك المخلوقات النائمة التي لا تعرف حتى حقيقة نفسها)؟ غير أن معاهدة ١٩٣٦ كانت تنطوي على جانب يخدم عبد الناصر مع كثيرين غيره من شباب جيله إذ نصت المعاهدة على أن تكون مصر حليفة لبريطانيا، وفي حين كانت سياسة بريطانيا السابقة تهدف إلى الابقاء على الجيش المصري كقوة بوليس صغيرة نسبياً خشية أن يتحول ذات يوم ضدها، أضحى من الضروري الآن زيادة قوة هذا الجيش وتطويره كجهاز عسكري.

ومن ثم فتحت الاكاديمية العسكرية أبوابها أمام شباب من الطبقات الوسطى، والوسطى الدنيا بعد أن كانت مقتصرة على ابناء الطبقة الارستقراطية الإقطاعية التي ظلت منذ أزمنة سحيقة تحتفظ بمهنة الضباط وقفاً عليها.

ومع تطور الصناعة التي حققتها متطلبات الجيش البريطاني في الحرب العالمية الأولى، تطورت البورجوازية المصرية من عدد قليل من الفلاحين الأغنياء نسبياً إلى طبقة كبيرة نسبياً، ولكن طالما ظلت الطبقة الارستقراطية التركية على احتكارها للجهاز المدني وفرق الضباط، لم تكن ثمة مجالات كثيرة أمام ابناء الطبقات المتوسطة مهما كان ذكاؤهم. الأمر الذي خلق، ولا شك، شعوراً عميقاً بالاستياء. وسرعان ما استغلت حكومة الوفد الفرصة التي أتاحتها معاهدة ١٩٣٦ لتوسيع نطاق صفوف الضباط وللقضاء على هذا العامل من عوامل الاستياء. ومن ثم أتيحت الفرصة لمئات عديدة من الشبان المصريين، ومن بينهم رفاق عبد الناصر في ثورة ١٩٥٢ الذين كانوا في معظمهم، من أبناء الطبقة المتوسطة، لدخول الأكاديمية العسكرية، وهو ما لم يتح لهم في الأيام السالفة.

لم يكن عبد الناصر في بداية شبابه شديد الميل إلى الحياة العسكرية، فمنذ أن اشتبك مع قوات الشرطة وأصيب في مظاهرة بالاسكندرية وهو في الخامسة عشرة من عمره، بدا من المرجح أنه سيصبح مهيجاً سياسياً. ولما انغمس في قراءة كتب التاريخ وأخذ يقرأ عن الامجاد السابقة للامبراطورية العربية وعن ساسة التاريخ العظام امثال بسمرك وكمال أتاتورك وونستون تشرشل، وراح يقارن هؤلاء الرجال بالوطنيين المصريين اللذين يتنافسون فيما بينهم للظفر بترقية على أيدي الحكام الأجانب - بدأ يؤمن بأن الجيش هو القوة الوحيدة في حياة مصر القادرة على تحرير البلاد وانقاذ شعبها.

وأقسم عبد الناصر، منذ ذلك الحين، على الالتحاق بالاكاديمية العسكرية، لكن محاولته الأولى باءت بالفشل لا لسبب إلا لأن أباه فلاح، فعلى الرغم من أن الالتحاق بصفوف الضباط بات مباحاً لمن هم أقل من طبقة الارستقراطيين في السلم الاجتماعي، فلم يكن هذا يعني أنه بوسع أبناء الفلاحين أو موظفي البريد الالتحاق، هذا فضلاً عن أنه كان في القائمة السوداء لرجال الشرطة بسبب نشاطه الوطني.

ولما أدرك عبد الناصر الحقيقة المرة حاول الالتحاق بكلية الشرطة لكن هذه الكلية لم تر فيه نوع الصياد الذي سيصبح حارساً للصيد، وعندما فشلت هذه المحاولة بدورها، شغل نفسه في الأشهر الستة التالية بدراسة القانون بجامعة القاهرة. وفي شهر مارس من عام ١٩٣٧ تناهى إلى سمعه أن وزير الحربية ينوي امتحان دفعة جديدة من المرشحين للأكاديمية العسكرية، فعقد العزم على القيام بمحاولة أخرى، وقبل أن يفعل ذلك قرر، بما يتسم من جرأة سيألفها العالم فيه عما قريب، زيارة اللواء خيري، وكيل وزارة الحربية، بمنزله ليشرح أو ليشكو له أنه فشل في امتحانه الأول، لأنه لم تتوفر له الاتصالات المناسبة بسبب وضاعة نسبه. لقد كانت مغامرة خطيرة وكان يمكن أن يطرد على الفور، بيد أن هذه المغامرة، شأنها شأن المغامرات التي قام بها فيما بعد، كللت بالنجاح، واتضح أن اللواء خيري كانت تعنيه الشخصية أكثر من النسب، وقد وجد في هذا الشاب الجاد الذي يبدو عليه الاخلاص ما يوحي بأنه عثر على ضابط قدير من نوعية رائعة بغض النظر عن نسبه. ولهذا وافق اللواء خيري على تأييد ترشيح عبد الناصر، وأغفلت القائمة السوداء وأصبح طالباً في الأكاديمية العسكرية وهو في التاسعة عشرة من عمره.

وأمضى عبد الناصر معظم وقته، كما فعل في مدرسته الثانوية بالقاهرة، يلتهم محتويات مكتبة الأكاديمية العسكرية. فلم يواصل قراءة المؤلفات العسكرية وكتب التاريخ السياسي فحسب، لكنه أظهر كذلك اهتماماً بالغاً بمشكلات العالم العربي خارج نطاق مصر - كما درس في نفس الوقت اللغة الانجليزية كلغة ثانية ليتسنى له قراءة المزيد من كتب تاريخ العالم التي لا تتوفر إلا في طبعات إنجليزية. وأخذ يجاهد في سبيل تعلم هذه اللغة بمساعدة معجم، وكان يكتب معنى كل كلمة يبحث عنها في هذا المعجم. لقد كانت هذه صفة مميزة لمن كان بمعرفة التفاصيل مفعول السحر عليه طيلة حياته.

وسرعان ما أثبت عبد الناصر، إلى جانب سعة اطلاعه وعمق بحثه، أن لديه

موهبة طبيعية للزعامة، وفي نهاية عامه الأول في الأكاديمية أصبح مسؤولاً عن مجموعة جديدة من المرشحين من بينهم عبد الحكيم عامر، وهو شاب طويل نحيل، وكان خاله، اللواء محمد حيدر، آخر قائد عام للقوات المسلحة قبل ثورة ١٩٥٢. وعلى الرغم من الفارق الكبير في خلفيتهما الاجتماعية تطورت الصداقة بين عبد الحكيم عامر وعبد الناصر، تلك الصداقة التي دامت قرابة ثلاثين عاماً وانتهت بخيانة عبد الحكيم عامر وموته. وفي عام ١٩٣٩ أي بعد عام من تعيين عبد الناصر ملازماً ثانياً بسلاح المشاة بمنقباد التي تبعد بضعة أميال قليلة عن مسقط رأس أبيه، تطوع مع عبد الحكيم عامر للخدمة في السودان.

لقد كان عبد الناصر يبحث عن مهرب من الجو الكئيب الذي يخيم على مركز كبير من مراكز الجيش، حيث كان يشعر أن كبار الضباط رؤساءه يتعالون عليه بقدر ما كانوا أذلاء للبعثة العسكرية البريطانية المقيمة، كما كان يرغب في أن يشاهد، بعيني رأسه، الدولة التي ضمها محمد علي وخلفاؤه لمصر والتي حاولت بريطانيا، منذ اتفاقية الحكم الثنائي في عام ١٨٩٩، أن تجعلها منطقة نفوذ بريطانية خالصة. وقرأ قصة ثورة المهدي في الثمانينات من القرن التاسع عشر ومقتل غوردون في الخرطوم، وأحس عبد الناصر، بحكم أنه مصري وطني، بعطف بالغ على المهديين بسبب ما كان يعتبره أساساً، ثورة وطنية ضد أساليب القمع التي مارسها خديوي مصر الذي لم يكن، على أية حال، مصرياً بل تركياً. ومع ذلك كان يشعر بالضآلة إزاء استمرار رفض بريطانيا لمطلب مصر بالسيادة الكاملة في السودان. ذلك المطلب الذي عبر عنه، مصطفى كامل، أول نبي للقومية المصرية الحديثة، احتجاجاً على الحكم الثنائي، والذي أكده الملك فؤاد في وقت لاحق في العشرينات. ألم يصف ونستون تشرشل نفسه، في كتابه (حرب النهر)، الذي سرد فيه تجاربه في غزو بريطانيا للسودان، نهر النيل بأنه يشبه شجرة نخيل، تمثل الدلتا ورق الشجرة عند القمة، وتمثل الروافد التي تنضم إلى المجرى الرئيسي في الأراضي السودانية الجذور؟ ألم ينطلق ونستون تشرشل من هذا الوصف التصويري ليؤكد أن السودان، من الناحيتين الطبيعية والجغرافية، جزء لا يتجزأ من مصر؟

بهذا القول كشف تشرشل، ولا شك، عن السبب الذي حمل بريطانيا على أن تقرر أن حماية مركزها في مصر يتطلب هزيمة المهديين في السودان. ولكن إذا كان البريطانيون لم يشعروا في الماضي بأمان وهم وسط فروع شجرة النخيل في ظل سيطرة

المهديين الأعداء على الجذور، فإنه من الأهمية بمكان بالنسبة للمصريين أن يضمنوا ألا يكون النيل، وهو شريان حياة بلادهم، عرضة لتدخل حكومة في الخرطوم تكون معادية لمصر. على أية حال كانت هناك حاجة إلى سلطة مركزية لتنظم تدفق النيل، حتى تحد من ضرر الفيضان وتوفر الري والصرف، التي حقق وحدة الوجهين القبلي والبحري في مملكة واحدة منذ خمسة آلاف عام، ومن ثم خلق أول دولة متحدة في التاريخ. ومع زيادة عدد السكان بمعدل يصل إلى عشرة أضعاف معدل التوسع في رقعة الأرض الخصبة، أضحت الحاجة إلى ضمان تدفق المياه من وراء الحدود السودانية أشد وأكثر الحاحاً من أي وقت مضى.

ولهذا لم تكن مطالبة مصر بالسودان في نظر الكثيرين من المصريين مسألة هيبة ملكية أو وطنية بقدر ما هي مسألة حياة أو موت، وحين أصرت بريطانيا على رفضهالهذا المطلب بل وأوحت، عن طريق سياسة التنمية المنفصلة للشعوب الافريقية والنيلية في جنوب السودان، أنها تنوي فصل أكثر أقاليم البلاد خصوبة التي يمر عبرها اعالي النيل - انزعج الرأي العام المصري. وأدركت القاهرة أن رغبة بريطانيا الأكيدة في ابعاد النفوذ المصري عن السودان توحي بأن بريطانيا تهدف إلى ابقاء مصر في حالة العبودية أكثر مما تهدف إلى تأكيد حق السودان في تقرير مصيره في نهاية المطاف، وهكذا ارتبطت في أذهان الغالبية من الساسة المصريين مسألة إنسحاب بريطانيا من مصر بمطلب السيادة في السودان، إذ كانوا يرون أنه لا فائدة تذكر من وراء طرد المحتل من الأراضي المصرية بينما يترك حراً ليقطع شريان حياة مصر.

وراحت بريطانيا في هذا الوقت، الذي اتفق ونشوب الحرب العالمية الثانية، تثبت أقدامها وتعزز مكانتها في مصر عن طريق سير مايلز لامبسون الذي تغيرت وظيفته، منذ توقيع معاهدة ١٩٣٦، من المندوب السامي إلى سفير، لكنه ظل يتصرف كما لو كان الحاكم الحقيقي لمصر. لكن الملك الشاب الجديد، الذي لم يكن يناهز التاسعة عشرة من عمره عندما نشبت الحرب، أراد أن يكون سيداً على بلاده بعكس الملك الموالي للبريطانيين الذي نصبته بريطانيا عام ١٩١٤، وكما قاوم محاولات النحاس الرامية إلى الحد من امتيازاته فانه كان يشعر بامتعاض من أن يتلقى الأوامر من السفير البريطاني. قد تكون مصر حليفة لبريطانيا بموجب معاهدة ١٩٣٦، غير أن هذا التحالف قد فرض، إلى حد كبير، عليها. وعلى الرغم من أن فاروق قطع علاقاته مع

ألمانيا رفض الاذعان لمطلب إعلان الحرب، إلا بعد التأكد من أن النصر سيكون حليفاً لبريطانيا في نهاية المطاف.

لقد وقع أول خلاف بين سير لامبسون والملك عام ١٩٣٧ عندما أشار بعدم استبعاد حكومة النحاس، أما النزاع التالي الأشد خطورة فوقع في عام ١٩٤٠ عقب انضمام ايطاليا إلى الألمان، ذلك لأن لامبسون لم يكن راضياً منذ وقت، على رئيس الوزراء، علي ماهر، الذي كان واحداً من المقربين للقصر ولم يكن من المؤيدين لمساعدة بريطانيا في الحرب، وكانت تساور لامبسون الشكوك في أنه يعطف على الايطاليين إن لم يكن على الألمان. ولما رفض علي ماهر طلب السفير بضرورة طرد أو اعتقال الجالية الايطالية بما في ذلك بعض العاملين في القصر، ومصادرة الشركات الايطالية، باعتبارها أملاكاً للعدو، طلب لامبسون من الملك طرده من الحكم. واعترض فاروق في غضب لعلمه أن زوجة لامبسون نفسه ايطالية، وبسبب احتجاجات حاشية القصر ومطالبتهم بضرورة طرد زوجة السفير إذا كان لا بد من طرد العاملين في القصر. غير أنه اذعن في النهاية لرغبة السفير وعين خليفة لعلي ماهر ترضى عليه بريطانيا، وحين وافت المنية هذا الخليفة بعد شهور قليلة، عين الملك قريبه حسين سري الذي كان أشد ولاء لبريطانيا حتى من سلفه.

ولم تشهد العلاقات بين الملك والسفير البريطاني في العام التالي أية أزمات جديدة، وإن ظلت على ما هي عليه من توتر، لكن في هذا الوقت تعرض موقف بريطانيا في الشرق الأوسط لتهديد خطير. فالانتصارات المبكرة التي أحرزتها بريطانيا على الايطاليين في ليبيا استحالت إلى هزيمة، وبدأ المارشال روميل الألماني يزحف تجاه الشرق إلى مصر. هذا فضلاً عن وقوع انقلاب موال لألمانيا في العراق، وبدا الأمر كما لو أن الخطة هي تطويق القوات البريطانية في الشرق الأوسط بحركة كماشة خاصة وأن القوات الجوية أخذت تستولي على المطارات الفرنسية في سوريا عندما حاقت الهزيمة بفرنسا ولم تستطع مقاومة هجمات العدو في الداخل أو على أراضيها فيما وراء البحار.

وقررت حكومة حسين سري، التي تم تشكيلها في يناير عام ١٩٤٢ دون التشاور مع الملك الذي كان وقتئذ خارج القاهرة، قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشي العميلة في فرنسا كحركة تضامن في وقت الشدة مع حليفتها بريطانيا.

وغضب فاروق وطلب استقالة وزير خارجيته، ورفض حسين سري، بتأييد من لامبسون، الطلب في بادىء الأمر، وما لبث أن استقال وزير الخارجية في أول فبراير بدلاً من الاستمرار في منصبه بدون تأييد الملك، وقرر لامبسون أن يكون النحاس، الشريك في وضع معاهدة ١٩٣٦ والعدو الأول لفاروق، رئيس الوزراء التالي، وهرع إلى القصر ليعرض توصيته. وكان من دواعي الدهشة أن رد الملك على الفور بأنه قرر تكليف النحاس برئاسة حكومة تضم جميع الأحزاب وليس حكومة وفدية خالصة. ولكن عندما أبلغ النحاس الملك، بتأييد من لامبسون، في يوم الثالث من فبراير أنه لا يستطيع تشكيل حكومة ائتلافية، فما كان من لامبسون إلا أن بعث برسالة إلى القصر يبلغه بضرورة دعوة زعيم الوفد إلى تشكيل حكومة وفدية. وعندما لم يأت رد في صبيحة اليوم التالي وجه لامبسون، بعد اجتماع عقده مع قادة القوات البريطانية، إنذاراً إلى فاروق بأنه ما لم يدع النحاس إلى تشكيل حكومة في الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه فعليه إما أن يتنازل عن العرش أو انه سيخلع، وفي نفس الوقت وضع مستشارو لامبسون قرار العزل إستعداداً لاحتمال أن يجيء الرد بالرفض.

وبعد ساعات قليلة جاء الرد يقول: بناء على مشورة الزعماء السياسيين المصريين، بما في ذلك النحاس نفسه، فإنه لا يمكن للملك أن يوافق على هذه المطالب التي تعد انتهاكاً لمعاهدة ١٩٣٦. فما كان من لامبسون إلا أن استقل سيارته، في حماية الدبابات البريطانية واقتحم ردهات القصر، تاركاً الدبابات مرابطة في فنائه على نحو مهدد، وسلم فاروق قرار العزل مكرراً شروط انذاره، وكانت استجابة الملك المباشرة هي توقيع القرار بدلاً من الاذعان لمطالب السفير. لكن بتحريض من مستشاريه المقربين، أذعن فاروق ووافق على دعوة النحاس دون تأخير. والأدهى من ذلك أنه حين أراد فاروق في العام التالي إبعاد زعيم الوفد بعد اتهامه بالفساد، هدد السفير البريطاني باتخاذ اجراء مماثل، حتى وإن كان في هذه المرة، على الرغم من نصيحة قادته العسكريين. ولم يستطع الملك أن يتخلص من رئيس الوزراء الذي فرض عليه إلا في خريف عام ١٩٤٤ حين سافر لامبسون في إجازة قصيرة إلى جنوب افريقيا.

إن المواقف اليائسة تتطلب في العادة، اجراءات يائسة، ومما لا شك فيه أن البريطانيين كانوا يواجهون موقفاً يائساً في مصر في شتاء عام ١٩٤١ - ١٩٤٢ حين كان الألمان يتقدمون في الصحراء الغربية ويهددون بتطويقهم عن طريق سوريا

والعراق، ولكن ما اظهره لامبسون من غطرسة وكبرياء ترك تأثيره المدمر على نحو يفوق كل شعور بالنسبة لجميع الأطراف المعنية حتى وإن كان قد حقق الأهداف العاجلة، ذلك أن تصرف لامبسون لم يولد في نفس الملك فاروق العداء الشديد تجاه بريطانيا فحسب بل أدى إلى حد كبير إلى جعل فاروق غريباً عن شعبه الذي بدأ يحتقره لأنه إشترى عرشه بالاستسلام المزري. كذلك أفضى ما قام به لامبسون إلى تقويض خطير لمركز الوفد الذي اعتبر أداة في أيدي البريطانيين مما أدى إلى انفصال اعضائه الأكثر تشدداً عنه وانضمامهم إلى جماعة الأخوان المسلمين، والأهم من ذلك كله أن موقف لامبسون دفع جماعة من ضباط الجيش الشبان بزعامة عبد الناصر إلى الاتحاد معاً في حركة تهدف إلى تخليص مصر من الاحتلال البريطاني ومن كافة العناصر العميلة التي كانت سبباً في أن تظل البلاد في حالة من التبعية.

وعلى الفور بعث اللواء محمد نجيب، من كان سيصبح الزعيم الأسمي لثورة ١٩٥٢، برسالة إلى الملك قال فيها (انني أخجل من أن ارتدي الزي العسكري واسمح لي بالاستقالة)، لكن تلك المهانة الكبرى كانت في رأي عبد الناصر تتطلب رد فعل أكثر إيجابية. واستحال كل ما انطوت عليه نفوسهم الشابة من استياء شديد إلى إصرار لا يلين على تخليص مصر من سادتها البريطانيين، وكتب وهو في السودان إلى صديق يصف له كيف أن أنباء إنذار لامبسون واستسلام فاروق له صعقته ومعه اخوانه الضباط فقال: «عندما وصلت رسالتك الأولى كدت انفجر غيظاً، أما الجيش فقد هزه النبأ هزاً شديداً، كان الضباط حتى ذلك الوقت لا يتحدثون إلا عن سبل المتعة، أما الآن فحديثهم عن بذل أرواحهم من أجل الكرامة... لقد تعلموا أن هناك شيئاً اسمه الكرامة ينبغي حمايته». ولما عاد عبد الناصر إلى مصر في سبتمبر من عام ١٩٤٢، بعد ترقيته (يوزباشي) بدأ يخطط للدفاع عن تلك الكرامة الوطنية التي كان يقدرها حق قدرها.

ولم تكن حركة عبد الناصر هي المحاولة الأولى لتنظيم أنشطة سرية داخل صفوف الجيش ابان تلك الفترة. ففي السنوات الثلاث الأولى من الحرب العالمية الثانية نشط قائد مصري يدعى اللواء عزيز المصري في نشر الدعاية بين زملائه الضباط لصالح الألمان، ولم يكن ذلك نابعاً من حب لألمانيا بقدر ما هو نتيجة الايمان بأن القوة التي يمثلها هتلر هي الكفيلة بطرد البريطانيين من مصر، ويقول المثل المصري إن (عدو عدوي هو صديقي)، وكانت بريطانيا هي عدو كل وطني مصري

ابتداء من جماعة الأخوان المسلمين إلى طلبة الجامعة الذين انطلقوا في شوارع القاهرة يرددون (نحن جنود روميل) هذا فضلاً عن أن ما ردده اللواء المصري عن أن ألمانيا قد وعدت بمنح مصر الاستقلال في حالة هزيمة البريطانيين جعل ألمانيا صديقاً حمياً لأولئك المصريين الذين كانوا يتوقون إلى وضع نهاية للسيطرة الأجنبية. وعندما أشار المارشال روميل من مقره في ليبيا سراً بأنه يتعين على عزيز المصري أن ينضم إليه بهدف حمل الجيش المصري على تدمير المجهود الحربي البريطاني كان اللواء عزيز المصري على استعداد تام للاستجابة لولا علم اجهزة المخابرات البريطانية بمخططاته، ولما حاول الفرار إلى ليبيا ألقت سلطات الأمن القبض عليه وزجت به إلى السجن.

ولم يمض على ذلك عام حتى استطاع المارشال مونتجمري وقف تقدم روميل وراح يتعقبه إلى ليبيا من حيث أتى، وفي مايو عام ١٩٤٣، عندما طردت القوات البريطانية وقوات الحلفاء الألمان كلية من شمال أفريقيا تخلت حركة عزيز المصري السرية عن أنشطتها.

كذلك اشترك في حركة التعاون مع الجيش الألماني ضابط شاب يدعى أنور السادات جاء، مثل عبد الناصر، من أسرة ريفية وأصبح أحد قادة ثورة ١٩٥٢، ولما وافت المنية عبد الناصر بعد ذلك بثمانية عشر عاماً خلفه كرئيس لجمهورية مصر. وكان السادات في السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية قد تولى مسؤولية تنظيم الحركة الوطنية بين صفوف الضباط المصريين الأصغر سناً، كما أنه هو الذي أجرى الاتصالات الأولية بين اللواء عزيز المصري والمارشال روميل. ولكن ألقي القبض على السادات وسجن، شأنه شأن رئيسه اللواء عزيز المصري العاثر الحظ، وعلى الرغم من أنه استطاع الهرب من السجن بعد قرابة عامين، فإنه اضطر إلى الاختباء والتخفي في صورة ميكانيكي بإحد الجراجات، ولم تتسن له العودة إلى الجيش إلا بعد صدور العفو عقب إنتهاء الحرب.

هكذا عندما عاد عبد الناصر من السودان في عام ١٩٤٢، وجد الحركة الوطنية داخل الجيش في حالة سخط شديد على معاملة السفير البريطاني المتغطرسة للملك، لكن هذه الحركة كانت إلى حد كبير تفتقر إلى الزعامة وإلى التوجيه. ولما عين عبد الناصر بعد أشهر قليلة مدرساً بالاكاديمية العسكرية، أخذ على الفور يجري الاتصالات مع الضباط الشبان ممن كان يراودهم نفس التفكير الذي يشغله وتولى زعامة ما أصبح

يسمى بحركة الضباط الأحرار وهو المكان الذي أصبح شاغراً بعد اللواء عزيز المصري وأنور السادات.

لقد تطورت هذه الحركة، في الوقت المناسب، لتصبح حركة ثورية تهدف إلى الإطاحة بفاروق وجميع المتعاونين معه. غير أن أهداف عبد الناصر ومطامحه كانت، في بداية الأمر، قاصرة على طرد البريطانيين وكان هدفه، كما أخبرني في وقت لاحق، وهو أبعد ما يكون عن أن يكون موجهاً ضد العرش، يتمثل في دعم موقف الملك. كما كان يرى أنه عن طريق خلق معارضة شديدة للاستعمار البريطاني داخل الجيش إنما يعزز من مقاومة فاروق لأي إعتداءات جديدة على سيادة مصر. ولم يكن عبد الناصر ولا أي فرد من رفاقه يكنّ أي حب لفاروق كإنسان ولا لحاشية القصر الفاسدة التي راحت، بعد أن تدهورت علاقاته مع البريطانيين والوفد، تمارس تأثيراً سيئاً متزايداً على ولي نعمتها. ولكن مهما تكن حقيقة الأمر فقد كان فاروق رمزاً لقومية مصر، حتى وإن لم يكن فاروق مصرياً، ولو لمكن حمله على العمل على تحرير البلاد من الاحتلال ومن التدخل الاجنبي لتعين على الجيش مساعدته. هذا فضلاً عن الأمل في أن تؤدي مثل هذه التكتيكات من تضييق الجبهة التي سيناضل فيها الضباط الأحرار وتكسب أنصاراً من بين العناصر الملكية في داخل الجيش وخارجه الذين يؤيدون الملك ويريدونه سيداً حقيقياً لمصر وليس مجرد تابع للبريطانيين.

على أساس تلك الأهداف المحددة بدأ عبد الناصر مهمة بناء حركة الضباط الأحرار، وهي عملية طويلة وشاقة، في الوقت الذي اتجه فيه فاروق، بعد أن تخلص من النحاس والوفد، إلى السعديين، الأكثر مرونة، لتولي حكومته. وبينما كان عبد الناصر يعمل في صمت من وراء الستار انطلقت جماعات أخرى، وبخاصة جماعة الأخوان المسلمين، تتحدى نظام الحكم بصورة سافرة، كما تبنى النحاس وأنصاره الصيحة الوطنية حتى ولو كان الهدف هو دحض اتهامات التبعية للاستعمار التي وجهت اليهم بسبب خدمتهم لبريطانيا إبان الحرب. وبعد اغتيال أحمد ماهر في عام ١٩٤٥ قدم الوفد للسفير البريطاني مذكرة طالب فيها بجلاء القوات البريطانية والاعتراف بحق مصر في السيادة في السودان. ولما ازدادت المظاهرات المناهضة للبريطانيين واشتد عنفها، استسلم فهمي النقراشي، رئيس الوزراء السعدي الجديد، للمطلب الشعبي وتبنى مطالب الوفد كسياسة للحكومة، ومن ثم طالب البريطانيين بالتفاوض بشأن إعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦.

ولم يكتب للنقراشي تحقيق هذا الهدف، حيث أنه عقب مظاهرات عنيفة وقعت في مدينة الاسكندرية عام ١٩٤٦، أبلغ لامبسون فاروق في لقاء وداع أن رئيس وزرائه عاجز عن حفظ الأمن ولا بد من تغييره، فما كان من الملك إلا أن استدعى إسماعيل صدقي، وكان يسمى بالرجل القوي الذي وإن كان شارك سعد زغلول المنفى في مالطا عام ٩١٩، خدم الملك فؤاد في وقت لاحق أثناء الفترات الطويلة التي شهدت الغاء الدستور ليحرم الناخبين من حق الانتخاب. لكن على الرغم من أن الحكومة الجديدة استطاعت استرداد بعض النظام والأمن، فانه لم يكن أمامها من سبيل إلى تخفيف حدة مطالب الوطنيين إلا بانسحاب بريطانيا.

وهكذا اضطر صدقي إلى متابعة مبادرة سلفه بزيارة إلى لندن صاحبه خلالها ابراهيم عبد الهادي، وزير خارجيته، حيث أجرى مفاوضات مع ارنست بيفن، وزير خارجية بريطانيا، حول مشروع معاهدة يهدف إلى فض الخلافات الانجلو ـ مصرية. ونصت هذه الوثيقة، التي عرفت بعد ذلك ببروتوكول بيفن ـ صدقي، على إنسحاب جميع القوات البريطانية في شهر سبتمبر من عام ١٩٤٩، وكان عدد تلك القوات التي بقيت بعد الحرب يصل إلى ٨٠ ألف مقاتل أو ثمانية أضعاف العدد الذي سمحت به معاهدة ١٩٣٦ وفي مقابل ذلك وافقت الحكومة المصرية على مجلس للدفاع المشترك يقوم باجراء المشاورات بين بريطانيا ومصر في حالة وقوع أي اعتداء على أي دولة مجاورة.

ولو كان صدقي قادراً أو مستعداً للتفاوض حول إنسحاب بريطانيا من مصر فحسب، لهان الأمر ولأمكن تجنب قدر من المرارة التي أفسدت العلاقات بين مصر وبريطانيا طيلة الثماني سنوات التالية. غير أن مطالب مصر كما صاغه الوفد كان يتمثل في الجلاء مع الاعتراف بسيادة مصر في السودان، ولهذا لم يقنع الوفد باتفاقية تقتصر على إنسحاب القوات البريطانية. وبالرغم من أن صدقي إنتزع من بيفن صيغة اتفاق بشأن السودان نصت في مقدمتها على أن الحكومتين ستعملان في إطار وحدة السودان ومصر تحت التاج الموحد لمصر، فقد تعين عليه بدوره أن يوافق على إستمرار الحكم الثنائي الذي بدأ عام ١٨٩٩ إلى أن تتفق مصر وبريطانيا على منح حق تقرير المصير للشعب السوداني، غير أن صدقي عند عودته إلى القاهرة أخفى هذا التنازل الخطير وراح يعلن، في زهو، أمام سامعيه المتلهفين أنه بالاضافة إلى تحقيق جلاء القوات البريطانية في عام ١٩٤٩ ظفر بموافقتها لأول مرة، على أن تكون وحدة وادي النيل

تحت التاج المصري. وسرعان ما نشبت المظاهرات في الخرطوم ووجدت بريطانيا نفسها مضطرة، في سبيل طمأنة رعاياها السودانيين، إلى إصدار رد ينم عن السخط والاستياء. وتمزق مشروع المعاهدة واستقال اسماعيل صدقي وتولى النقراشي رئاسة الوزراء.

ولجأت مصر إلى مجلس الأمن، عندما حرمت من ثمار مفاوضات صدقي. لكن مطالبتها بجلاء القوات البريطانية عن كل من مصر والسودان لم تلق تأييداً كبيراً من جانب الدول الأعضاء، فلم يكن ترومان متعاطفاً مع مصر بسبب معارضتها لانشاء دولة يهودية في فلسطين، ولم تجد روسيا أية فائدة تجنيها من وراء سعي المملكة المصرية إلى فرض سيطرتها على السودان كما كانت فرنسا تحس بلوعة وحسرة لأنها فقدت سوريا ولبنان في صراعها مع القوى القومية العربية، أما بريطانيا فكانت تؤيد السودان ضد مصر. لقد كان بوسع جماعة الأخوان المسلمين، والوفد والطلبة ونقابات العمال الاحتجاج، غير أن كل ما استطاع الزعماء المصريون تحقيقه هو أن مطلبهم ظل في جدول أعمال مجلس الأمن.

ظل كل شيء على ما هو عليه باستثناء أن بريطانيا رأت من الحكمة نقل قواتها من القاهرة والدلتا وتركيزها في منطقة القناة، بعد عامين من انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تبد مصر أقرب من ذي قبل إلى الظفر باستقلال حقيقي. لكن في مايو عام ١٩٤٩ وقع الانفجار في فلسطين الذي كان شأنه أن يغير الوضع في الشرق الأوسط، ويدفع حركة الضباط الأحرار إلى الوقوف ضد الملك بصورة نهائية، ويضيف بعداً جديداً للوحدة العربية الشاملة في تفكير عبد الناصر ورفاقه الوطنيين.

لقد ظلت مصر حتى ذلك الحين بمنأى عن العالم العربي بعكس بعض دول الشرق الأوسط مثل سوريا التي اتخذها الخليفة عاصمة له أيام مجد الأمبراطورية العربية والتي اختيرت في القرن التاسع عشر لبعث المبادىء العربية. تلك المبادىء التي تبلورت في الثورة العربية ضد الأتراك في عام ١٩١٦. والواقع أن نهضة مصر على أيدي محمد علي، التي لم يكن باعثها أية مصادر عربية، كانت في أساسها دفعة نحو استيراد الأساليب الأوروبية ومحاكاتها وبدلاً من احياء الثقافة العربية واللغة العربية من حالة الجمود الذي أصابها في ظل الحكم العثماني الذي دام ثلاثة قرون كما فعل السوريونَ واللبنانيون ابتداء من عام ١٨٥٠ فصاعداً، راح المصري المتعلم يتباهى

بمعرفة اللغات والعادات الأوروبية. وفي حين أنه كان ينظر إلى مساهمة العرب في التاريخ المصري بأقل امتياء من نظرته إلى أي فاتح آخر لبلاده، فحقيقة أن العربية هي لغة الشعب وان الاسلام عقيدته، لم تولد في نفسه شعوراً قوياً بالارتباط بالعالم العربي وراء حدود مصر. وبالرغم من أن الاتراك كانوا مسلمين فإنه لم يشعر نحوهم بحب أكثر.

وهكذا عندما حنثت بريطانيا، بعد هزيمة الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، بوعدها بمنح الاستقلال للعرب الذين قاتلوا معها، وقسمت العالم العربي بينها وبين فرنسا، لم تعر لمصر أذناً لصيحات الاستغاثة والتأييد التي انطلقت من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين. فقد كان للمصريين مشكلاتهم التي يحملون على حلها، وإذا كان العرب قد تبينوا أنهم استبدلوا الحكم التركي بالبريطاني أو الفرنسي، فلم يكن بوسع مصر ما تستطيع القيام به لمساعدتهم. وحين جاء الفلسطينيون إلى القاهرة للحصول على تأييد مصر في موقفهم ضد هجرة اعداد غفيرة من اليهود الأوروبيين إلى بلادهم، تلك الهجرة التي كانت تشجعها سلطات الانتداب البريطاني تحقيقاً لوعد بلفور بجعل فلسطين «وطناً قومياً» لليهود أشار إليهم سعد زغلول صراحة بالعودة والصلح مع المستوطنين الجدد من اليهود متسائلاً: الم تؤكد لهم الحكومة البريطانية أن الوطن القومي لليهود لن يصبح دولة قومية، وأنه ستتم حماية الحقوق المدنية والدينية للغالبية العربية البالغة ٩٢ في المائة من عدد السكان؟ ثم أردف قائلاً: أليس اليهودي والعربي، على أية حال، من نفس السلالة السامية؟ ألم يعش العرب قروناً في انسجام مع اليهود، سواء الذين ولدوا في العالم العربي أو الذين التجأوا إليه من محاكم التفتيش الاسبانية ومن مذابح روسيا القيصرية؟

وسرعان ما تأكدت حقيقة أن مثل هذه المقارنات لا يمكن أن تنطبق على فلسطين عندما ارتفعت نسبة السكان اليهود، عقب ظهور هتلر في ألمانيا النازية، من ٨ إلى ٣٠ في المائة، ولما لاح أن الحكومة البريطانية عاجزة عن مقاومة اصرار الحركة الصهيونية العالمية على إنشاء دولة يهودية في فلسطين لجأ العرب، بزعامة مفتي القدس إلى الثورة المسلحة ضد سلطة الانتداب البريطاني والغاصبين اليهود لوطنهم. ومع ذلك ظل المصريون منشغلين بصراعاتهم الخاصة على نحو تعذر معه توجيه أي إهتمام حقيقي للظلم الذي يرتكب ضد الفلسطينيين. حقيقي أن فاروق وحكومته قد أسهما في نهاية الحرب العالمية الثانية في إنشاء جامعة الدول العربية التي اتخذت القاهرة مقراً

لها وكان أمينها العام مصرياً، لكن الهدف من وراء ذلك لم يكن الاعتراف بأي التزام مصري نحو العرب في فلسطين أو في أي مكان آخر، بل الحيلولة دون نجاح مشروع منافس خاص بدول الهلال الخصيب يضم العراق وسوريا ولبنان وفلسطين من شأنه أن يحول مركز الثقل في الشرق الأوسط من القاهرة إلى بغداد.

لكن أيام انعزال مصر كانت في الواقع معدودة، بغض النظر عما كان يشعر به المصريون نحو العالم العربي. فبانتهاء الحرب العالمية الثانية أحال من ظلوا على قيد الحياة من غرف الغاز النازية تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين إلى سيل يفوق تماماً قدرة بريطانيا التي أنهكتها الحرب في السيطرة عليه. واغتنم الصهيونيون الفرصة لتحقيق أطماعهم بإقامة دولة يهودية، وبدأ الجيش السري اليهودي، ومعه عصابة شترن الأكثر تطرفاً، في الهجوم على السلطات البريطانية في محاولة شاملة تهدف إلى ارغام بريطانيا على الاذعان لهم. وأعادت بريطانيا الوصاية التي كانت عصبة الأمم قد منحتها لها إلى الأمم المتحدة باعتبارها خليفة للعصبة. وفي شهر نوفمبر من عام ١٩٤٧ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ٣٣ صوتاً ضد ١٣ صوتاً، على تقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين أحداهما عربية والأخرى يهودية.

وكان من الصعب على العرب أن يتقبلوا هذا التنكر للوعود التي قطعت للفلسطينيين بإعطاء «وعد بلفور». واحتجت الجامعة العربية بعنف في داخل الأمم المتحدة وفي خارجها، كما انطلقت جماعة الأخوان المسلمين في ربوع العالم العربي تندد بالقرار الذي يقضي بإقامة دولة عنصرية غير شرعية في فلسطين. لكن السلطات الصهيونية، في قمة كل هذا وباعتراف ايجال آلون، الزعيم الاسرائيلي في كتابه: «مستوطنات الحدود والبالماخ»[1]، أخذت تعمل على تطهير المناطق التي منحتها الأمم المتحدة لدولة اسرائيل من سكانها العرب. ولم تكن السلطات الصهيونية، تعاونها في ذلك عصابات شترن، تجبر العرب على ترك هذه المناطق وتهدد بإنزال أشد العقوبات بمن يتخلف فحسب، بل أيضاً نفذت في احدى الحالات الصارخة تهديداتها بإقامة مذبحة لسكان قرية «دير ياسين» العرب بأسرهم.

وفزع الكثيرون من الاسرائيليين أنفسهم من هذه الوحشية لكن الكارثة كانت

---

(١) قوات الصاعقة التي كان يرأسها إيجال آلون في فترة الانتداب البريطاني قبل عام ١٩٤٨.

قد حلت بالعرب. وحين ترك ٣٠٠ ألف عربي، يستبد بهم الرعب، ديارهم فيما أصبح يعرف بدولة اسرائيل، طلباً للأمان في دول عربية مجاورة، أقسمت الجامعة العربية بالانتقام للفلسطينين المطرودين. وفي ١٥ مايو عام ١٩٤٨ عندما أعلن رسمياً قيام دولة اسرائيل برحيل آخر جندي بريطاني من فلسطين، عبرت جيوش مصر وشرق الأردن والعراق وسوريا ولبنان الحدود لاستعادة الأرض التي انتزعت من سكانها العرب.

كان النقراشي يعارض اشتراك مصر في الحرب على أساس الاعتقاد الذي كان يشاركه فيه عدد من كبار الضباط بأن الجيش لم يكن مدرباً ومجهزاً بالصورة التي تمكنه من خوض حرب، وكل ما تسنى لمصر أن تسهم به هو فرقة قوامها نحو ١٠ آلاف مقاتل، في الوقت الذي لم تكن فيه للحكومة أية سيطرة على جماعة الاخوان المسلمين، وتغلب الملك، وهو يسعى إلى استرداد هيمنته وشعبيته المفقودتين باستعراض بعض الأعمال البطولية، على وزرائه الأكثر حذراً واشترك في الحرب المقدسة.

سارت المعركة في مراحلها الأولى لصالح الجيوش العربية وسارعت القوات المصرية بالاتصال بالفيلق العربي الأردني بقيادة القائد البريطاني جون جلوب وأخذت تتقدم حتى مسافة ٢٠ ميلاً من تل أبيب، العاصمة الاسرائيلية، لكن هذا التقدم لم يكن معززاً بالقدر الكافي، ولم يتم تطويق مؤخرة القوات الاسرائيلية. كذلك اتضح أن جزءاً كبيراً من معداتهم كان قديماً وفاسداً وباستثناء الفيلق العربي لم يكن ثمة تنسيق يذكر مع الجيوش العربية الأخرى. ولم تمض أسابيع قليلة على القتال حتى دعا مجلس الأمن إلى عقد هدنة، تلك الهدنة التي ساعدت اسرائيل في تكديس الأسلحة التي حصلت عليها من تشيكوسلوفاكيا في الوقت الذي رفض فيه الموردون الغربيون تزويد العرب بالسلاح بحجة التزامهم بشروط وقف إطلاق النار.

وهكذا أمسك الإسرائيليون، عند استئناف القتال في شهر يوليو، بزمام المبادرة التي لم يمسك بها العرب مرة أخرى[1]. وفي مستهل عام ١٩٤٩ لم تكن الجيوش العربية قد طردت من جميع الأراضي الاسرائيلية فحسب بل من جزء كبير أيضاً من المنطقة التي خصصت للدولة العربية بموجب مشروع الأمم المتحدة للتقسيم.

---

(١) لقد فقدت إسرائيل زمام المبادرة في حرب أكتوبر ١٩٧٣ حين أخذت القوات المصرية زمام المبادرة وشنت هجومها الناجح على القوات الإسرائيلية (المترجم).

أضف إلى هذا أنه حين أخذ الاسرائيليون يمدون عمليات التطهير التي يقومون بها إلى الأراضي المحتلة ارتفع عدد الفلسطينيين المطرودين إلى ثلاثة أرباع مليون نسمة، وعندما قررت مصر وحلفاؤها الموافقة على الهدنة لم يكن يحول بين الاسرائيليين المنتصرين وهزيمة فلسطين كلها غير بعض جيوب المقاومة القليلة. وكان أحد هذه الجيوب في مدينة القدس القديمة التي كان يسيطر عليها الفيلق العربي، وآخر في الفالوجا حيث كان لواء مصري يرفض الاستسلام بالرغم من محاصرة قوات العدو له وضياع الأمل في انقاذه.

كان عبد الناصر من بين المقاومين في الفالوجا، تلك التجربة التي تركت، كما ذكر بعد ذلك في كتابه «فلسفة الثورة»، تأثيرها العميق على تفكيره. لقد كان تفكيره حول اشتراك مصر في الحرب موزعاً منذ البداية في اتجاهين: فكان الجندي في عبد الناصر يرى أن الجيش ليس مستعداً لهذه الحرب، غير أن اتصاله بجماعة الأخوان المسلمين جعله يشعر أيضاً أنه لا يمكن لمصر أن تقف بمنأى عن الحرب في الوقت الذي يقاتل فيه غيرها ضد هذا الغزو الأجنبي لقلب العالم العربي. ومن ثم ألقى بنفسه في خضم المعركة، وعلى الرغم من اصابته في معدته في بداية المعركة برصاصة أحد القناصة أصر على العودة إلى جبهة القتال بعد فترة وجيزة قضاها في إحدى مستشفيات القاهرة. وفي شهر أكتوبر من عام ١٩٤٨ حوصر في الفالوجا مع لوائه الذي كان في خطر أن يسحقه العدو تماماً، لكن بفضل الهجوم المضاد العنيف الذي قاده عبد الناصر أمكن تخفيف حدة ضغط العدو بالقدر الذي مكن المدافعين من الصمود حتى توقيع الهدنة بين مصر واسرائيل في شهر فبراير التالي.

وعاد عبد الناصر إلى مصر ليستقبل كواحد من أبطال الحملة، لكن ما تلقاه عبد الناصر من تهانٍ كان أفضلها بالنسبة له أشبه ما يكون بالشيء الحلو الممزوج بالمر. وفي حين أنه لم ينح باللائمة على الجندي المصري بسبب الهزيمة التي حاقت به، فإن الحديث عن البطولة في الفالوجا لم يكن يزد في نظره كثيراً عن محاولة تغطية ألوان المهانة التي تراكمت على مصر. فكان يشعر بالاشمئزاز من مثل هذه الخدع التي تشبه البلاغات العسكرية التي كانت تتحدث عن التقدم في مناطق كان يعلم أن الجيش فيها منهزم تماماً. لكن ما كان يؤلمه أكثر من أي شيء آخر هو ما كشفت عنه حرب فلسطين من عجز في القيادة العليا، وفساد تلك الادارات المسؤولة عن تقديم المعدات الطبية التي لم تكن كافية بصورة تدعو إلى اليأس، والاسلحة مثل بنادق «البيزر» التي

سنحت في عام ١٩١٢، أو القبائل البدوية التي كثيراً ما كانت أشد خطراً على من يستخدمها منها على العدو. ولما راح يفكر في فساد السلطة المصرية توصل إلى قرار لا رجعة فيه بضرورة أن ينذر الضباط الأحرار أنفسهم للعمل لا من أجل طرد البريطانيين من البلاد فحسب بل أيضاً من أجل الاطاحة أو على الأقل القيام باصلاح جذري لنظام الحكم القائم في مصر برمته. وكيف، بغير ذلك يتسنى لهم تغيير نظام الحكم الذي، على حد تعبيره، ألقى بنا، بغدر وخيانة، في قلب معركة لم نكن مستعدين لها، وكانت حياتنا ألعوبة الشراهة والتآمر والجشع الذي تركنا عرضة للنيران بغير سلاح؟

ولم يكن هذا التحول الثوري هو التغيير الوحيد الذي أحدثته حرب فلسطين في تفكير عبد الناصر. إذ بينما كان يفكر وهو في خنادق الفالوجا في عدم وجود تنسيق بين جيوش التحالف العربي أخذ يدرك أن ما حدث في فلسطين لا يمكن عزله عما يحدث في مصر، وأن العرب لن يستطيعوا يوماً الدفاع عن أنفسهم إلا بتوحيد جهودهم، وأنه طالما ظل العرب مجموعة من الدول الافراد غير المتناسقة فإنهم يحملون ضد مصلحتهم لمصالح المستعمرين، وسوف تنفرد بالواحدة بعد الأخرى أية دولة تسعى إلى فرض ارادتها عليهم. وبالرغم من قلة الذين يمكن أن يعتبروا أنفسهم عرباً من بين المصريين إلا أن الحقيقة التي ظلت قائمة منذ الفتح العربي هي أن مصر قد ارتبطت واندمجت بالشرق أكثر من الغرب، ولم يعد أمامها من بديل، كما برهن وصول اسرائيل إلى المنطقة، سوى توحيد الصفوف مع أولئك الذين يشاركونهم لغة مشتركة في الدفاع المشترك ضد اسرائيل وضد اي غزو أجنبي آخر. هكذا أصبح عبد الناصر منذ ذلك الحين من أنصار الوحدة العربية الشاملة ونذر نفسه للمبدأ القائل إن الوحدة دون سواها هي التي يمكن أن تزود مصر وغيرها من الدول العربية بالقوة اللازمة لضمان أمنها في عالم يهددها بالخطر.

في هذه الأثناء أخذت جماعة الأخوان المسلمين تستغل مهانة الفشل في فلسطين إلى أقصى حد في مواصلة حملتها ضد النظام القائم في مصر. وتجدد العنف في القاهرة وفي غيرها من المدن، وعندما حاول النقراشي قمع حركة الاخوان المسلمين بقرار رسمي سرعان ما تعرض للاغتيال. ولم تمض أسابيع قليلة حتى انتقموا لاغتيال النقراشي بقتل حسن البنا، زعيم الاخوان المسلمين، ويكاد يكون من المؤكد أن مقتله تم بأوامر من ابراهيم عبد الهادي الذي خلف النقراشي في منصب رئيس الوزراء

الذي دفع بالآف الأخوان المسلمين إلى معسكرات الاعتقال. ومع أن أساليب القمع هذه أضرت ولا شك بحركة الأخوان، إلا أنه لم يكن من اليسير القضاء على تأثيرها. وبعد أن اشتدت الكراهية لفاروق بصورة لم يسبق لها مثيل لأنه طلق الملكة فريدة المحبوبة أخذ يتحسس اتجاه الرأي العام وقرر أن يقود الحركة الوطنية بنفسه. واستبعد ابراهيم عبد الهادي، وأجرى انتخابات في يناير عام ١٩٥٠ جاءت بالنحاس وبأعضاء الوفد الوطنيين البارزين إلى الحكم كما توقع الجميع بما في ذلك الملك.

ومع ذلك لم يكن فاروق أو النحاس معدين للدور الذي سيلعبانه، إذ كان لكل منهما مصلحة في أن تظل الأمور على ما هي عليه. فعصابة القصر - وهي مجموعة متباينة من الأوغاد الذين، حتى سائق الملك، كانوا يتباهون بألقاب (الباشا) و(البك) التي أضحت رمزاً للفساد، وكانوا يحظون بحماية فاروق - استطاعت أن تكدس الثروات بكل الوسائل غير الشريفة وغير الوطنية، مثلهم مثل الملك فاروق نفسه. حقيقي أن النحاس أمر، بناء على طلب الجيش، بالتحقيق في مسألة توريد الأسلحة القديمة الفاسدة أثناء الحرب الفلسطينية، لكن التحقيقات توقفت بمجرد أن بدأت تكشف عن أن فاروق وأقرباءه ومستشاريه قد استولوا على أموال الحكومة المخصصة لشراء مزيد من الأسلحة والمعدات الحديثة أما الوفد فلم يكد يكون أقل وصمة بالفساد، ومثال تلك زوجة النحاس الشابة التي اشتركت في التلاعب في بورصة القطن بالاسكندرية بمساعدة رفاق زوجها الذين من بينهم صديقها الحميم فؤاد سراج الدين. هذا فضلاً عن أن الوفد كان حزب ملاك الأراضي ولم يكن ليستفيد شيئاً بل يخسر الكثير في حالة حدوث أية تغييرات مثل الاصلاح الزراعي الذي لم يكن يسفر إلا عن خفض دخلهم وتحرير مستأجريهم الذين ظلوا طويلاً يدلون بأصواتهم للمرشحين الوفديين خوفاً من طردهم من الأرض إذا ما فعلوا غير ذلك.

ولم يكن فاروق الذي عين نفسه بطلاً للقومية المصرية، أكثر فاعلية، إذ كان أكثر اهتماماً بالاحتفاظ بالعرش منه بالتخلص من الاحتلال البريطاني. ومع ذلك عندما عاد النحاس ليتولى رئاسة الوزراء جدد مطالبته بالانسحاب الكامل للقوات البريطانية والاعتراف بمطالب مصر والسودان بينما أخذ الوضع الاقتصادي في البلاد يتدهور بانتهاء حالة ازدهار القطن المصطنعة بفضل الحرب الكورية، حاول أن يكتسب شعبية باطلاق سراح جماعة الاخوان المسلمين وتنظيمهم تحت قيادة حسن الهضيبي، زعيمهم الجديد، لشن حرب العصابات ضد القواعد البريطانية في منطقة

القناة. وفي شهر أكتوبر من عام ١٩٥١ بعد أن فشلت المباحثات التي تمت على فترات متقطعة في تحقيق أي تقدم بالنسبة للانسحاب البريطاني، أعلن النحاس في البرلمان الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩، واعلان فاروق ملكاً على مصر والسودان.

ورفضت بريطانيا بشدة الاعتراف بحق مصر في أن تلغي من جانب واحد الاتفاقيتين بيبها لا تزالان نافذتي المفعول. والأدهى من ذلك أنه بعد خمسة أيام من اعلان النحاس تقدمت بريطانيا وحلفاؤها في حلف شمال الأطلنطي ـ الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا ـ كما لو أن شيئاً لم يحدث، باقتراح للقاهرة يقضي بانشاء منظمة دفاعية في الشرق الأوسط، ذلك الاقتراح الذي أوضح أن جلاء بريطانيا سوف يتوقف على قبول مصر لهذا التحالف الجديد المتعدد الأطراف. ورفض النحاس بنفس الاصرار الاقتراح وحشد قواته لفرض الحصار الذي كان قد بدأ ضد القواعد البريطانية في منطقة القناة، بانسحاب العمال المصريين ومنع المؤن.

غير أن جلاء القوات البريطانية لم يكن بالأمر الهين خاصة بعد أن عاد ونستون تشرشل إلى الحكم رئيساً لوزراء بريطانيا. فقد شرعت القوات البريطانية في شهر ديسمبر ترد على المهاجمين بتدمير إحدى القرى التي منها كان الفدائيون يهاجمون امداداتهم من المياه، واستدعت مصر سفيرها في لندن احتجاجاً على ذلك، لكن القوات البريطانية عاودت الهجوم في يناير من عام ١٩٥٢ وأسرت قوة الشرطة في التل الكبير التي كانت، بأمر من سراج الدين، وزير الداخلية، تساند حملة الفدائيين. ولم تمض أيام معدودة حتى حاولت القيام بنفس الشيء في مدينة الاسماعيلية بيد أن رجال الشرطة لم يتخلوا هذه المرة عن موقعهم وظلوا يقاتلون المعتدين إلى أن اضطروا للاستسلام بعد أن نفدت ذخيرتهم وقتل ثلاثة وأربعون رجلاً من قوات الشرطة وأصيب اثنان وسبعون آخرون.

وسرعان ما وعدت الحكومة بقطع علاقاتها مع بريطانيا، بل طفقت تتحدث عن عقد معاهدة صداقة مع روسيا. لكن الحكومة لم تعد تسيطر على مشاعر الشعب، واستحالت الرياح التي أثارها فاروق والنحاس إلى اعصار هادر من الغضب الشعبي. ولم تتأجج مشاعر الغضب ضد البريطانيين فحسب، بل ساد الشعور بأن الزعماء الذين لا تزيد وطنيتهم عن قناع يخفون وراءه سعياً أنانياً إلى الترقية قد زجوا بمصر مرة ثانية في حرب بغير استعداد ضد قوات متفوقة، وما أن أذيع نبأ حادثة الاسماعيلية حتى

تفجر غضب سكان القاهرة الذين ألهب مشاعرهم «الأخوان المسلمين» والمتطرفون اليساريون وهم يرددون ان زمن الاجراءات الدبلوماسية قد ولى منذ وقت طويل، وانطلقت المظاهرات باشعال النيران في اماكن تجمع البريطانيين مثل نادي السبق وفندق شبرد، وانتهت في مساء ذلك اليوم بمقتل ما يقرب من سبعين شخصاً من بينهم تسعة بريطانيين وتدمير معظم الحانات والمطاعم ودور الخيالة في قلب القاهرة وهي الأماكن التي كان يرتادها الباشوات وأمثالهم وحماتهم من البريطانيين.

وقد لا يعرف على الاطلاق ما إذا كان الاخوان المسلمون وأنصارهم قد قاموا بأي دور رسمي في بدء المظاهرات. وهناك من يعتقد ان فاروق، بعد أن ضاق ذرعاً بالوفد وأصبح يمقت سراج الدين، شجع، عن عمد، إحراق القاهرة حتى ينزع الثقة من الحكومة، وبالاخص من وزير الداخلية، حتى يتسنى له إبعادها عن الحكم في حين يرى البعض الأخر أن سراج الدين هو الذي حرض على هذه المظاهرات لينزع الثقة من الملك. على أية حال كان لفاروق القول الفصل بغض النظر على من تقع المسؤولية. فما إن أعلن النحاس الأحكام العرفية وتولى منصب الحاكم العسكري حتى استبعده فاروق وعين مكانه علي ماهر.

كان جمال عبد الناصر، وقد أصبح (بكباشي) وأختير منذ عام ١٩٥٠ رئيساً للجنة الضباط الأحرار التنفيذية، يعمل في القاهرة أثناء الوقت الذي بات يعرف بمظاهرات «السبت الأسود» وكان مسؤولاً عن إحدى وحدات المشاة التي ساعدت في استرداد الامن، وكان عامل تشجيع له أن يرى كيف يمكن اثارة المصريين الودعاء ودفعهم للقيام بعمل عنيف، لكن ما رآه جعله يخشى من أن يفلت بسهولة زمام ثورة يقوم بها المتطرفون من اليسار والأخوان المسلمين. وعلى الرغم من أن الضباط الأحرار في هذه المرحلة لم يكونوا ينوون القيام بثورتهم قبل عامين أو ثلاثة أعوام، ارسل عبد الناصر مبعوثاً إلى سراج الدين، بعد ابعاد حكومة الوفد، يبلغه أنه إذا ما تعاون النحاس معهم فإنه مع رفاقه في الجيش على الاستعداد للقيام بانقلاب عسكري يعود بالنحاس والوفد إلى الحكم. ونقل سراج الدين رسالة عبد الناصر إلى زعيمه على الفور، بيد أن النحاس كان أشد خوفاً من أن يورط نفسه في عملية خطيرة كهذه، وأبلغ سراج الدين أنه لا يريد حتى أن يعرف امكانية قيام انقلاب لمصلحته.

كان لا بد من التخلي عن هذه الفكرة الطارئة لعدم تعاون الوفد لكن «السبت

الأسود» أقنع عبد الناصر والضباط الأحرار بأن البلاد أكثر تهيؤاً للثورة وأن نظام الحكم أقل رسوخاً مما كانوا يحسبون. هذا فضلاً عن أنه بات معروفاً لبوليس فاروق السري أن هناك حركة سرية داخل صفوف الجيش. ومع أن عبد الناصر كان حريصاً في أن يستخدم إسمه السري «زغلول» في جميع أنشطته السرية حامت حوله الشبهات بعض الوقت باعتباره واحداً من قادة الحركة، وفي مايو عام ١٩٤٩ أفلت من القبض بأعجوبة حين ذكر لمن استجوبوه أنه كان مشغولاً بالقتال في فلسطين بالدرجة التي يتعذر معها القيام بأي مؤامرات. كذلك كان الضباط الأحرار قد شرعوا في طبع وتوزيع منشورات تتهم الحكومة بالفساد، بدأوا كتابتها بخط اليد إلى أن تمكنوا من شراء آلة كاتبة.

كان اللواء سري عامر من الأهداف الرئيسية للحملة، فقد كان من المقربين للملك وتاجر مخدرات ذهبوا إلى حد محاولة اغتياله، دون نجاح بسبب قائمة طويلة من الجرائم من بينها تحقيق ربح شخصي من وراء بيع الأسلحة القديمة الفاسدة للجيش أثناء حرب فلسطين. وهكذا عندما تردد، في أوائل شهر يناير عام ١٩٥٢، أن فاروق على وشك أن يعين سري عامر خلفاً للواء حيدر في قيادة الجيش، قرر الضباط الأحرار اختبار مدى نفوذهم بين صفوف الضباط. وكانت الطريقة التي اختاروها لاجراء هذا الاختبار هو ترشيح اللواء محمد نجيب رئيساً لنادي الضباط ضد مرشح الملك. وانتخب اللواء محمد نجيب بأغلبية ساحقة، اعترافاً، ولا شك، بشجاعته كعميد في حرب فلسطين. ولكن الملك، الذي أغضبته هذه الهزيمة، أعلن على الفور بطلان الانتخابات، غير أن الضباط الأحرار كانوا قد حققوا هدفهم واستبان لهم انهم يستطيعون أن يحصلوا من بين صفوف الجيش على تأييد يفوق ما يمكن أن يحظى به فاروق.

لم يكن تحدي الجيش هو المقاومة الوحيدة التي أصبح فاروق وحاشيته يواجهونها. فمع انتشار دعاية الضباط الأحرار، أضطر فاروق إلى أن يبدل علي ماهر بنجيب الهلالي، وهو وفدي سابق معروف بكراهيته للفساد وسرعان ما أعاد نجيب الهلالي التحقيق في قضية الأسلحة، وبدأ في اتخاذ الاجراءات ضد أولئك الذين يتهمون باستغلال النفوذ، واستأنف المحادثات مع بريطانيا بشأن الجلاء. كذلك سعى إلى تعيين اللواء محمد نجيب وزيراً للحربية، وعلى الرغم من أن الملك رفض هذا

الاقتراح فإن نجيب الهلالي لم يوافق بدوره على رغبة فاروق في تعيين سري عامر في هذا المنصب.

بيد أن حماس نجيب الهلالي كان أعظم من أن يتحمله فاروق الذي راح، خشية أن يتورط مع حاشيته في التحقيقات التي تجريها الحكومة، يميل أذناً صاغية لأصحاب النفوذ القوي في مجالات السياسة والتجارة الذين يشاركونه المخاوف من افتضاح أمرهم، ومن ثم استبعد الهلالي في شهر يونيو وتم تشكيل حكومة من محاسيب الملك برئاسة حسين سري الذي اقترح، بدوره، تعيين اللواء محمد نجيب وزيراً للحربية ليهدىء من سخط الجيش المتزايد. وقبل أن تمضي على تعيينه ثلاثة أسابيع تشاجر بعنف مع الملك وتلقى مذكرة باستبعاده كتبها كبير خدم الملك مما اضطر فاروق إلى استدعاء نجيب الهلالي من جديد، حتى وإن كان قد أصر هذه المرة على تعيين من يختاره في منصب وزير الحربية.

لكن مهما كان ذلك الشخص الذي يعين في هذه المرحلة في منصب رئيس الوزراء فإن الوقت كان قد فات لانقاذ الملكية. وحدد ناصر ورفاقه، الذين تشجعوا بالدليل على ما يحظون به من تأييد متزايد من صفوف الجيش، شهر أغسطس من عام ١٩٥٢ موعداً للقيام بانقلابهم، كما أعدوا بياناً من ست نقاط يعلن أهدافهم، وهي: القضاء على الاستعمار وتصفية الاقطاع والتخلص من الاحتكارات واستغلال الرأسمالية، واقامة عدالة اجتماعية وتقوية الجيش واقامة حياة ديمقراطية سليمة، هذا فضلاً عن أنه لم يعد يخالج الضباط الأحرار أدنى شك في أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب إقصاء الملك عن العرش، ولم يكن الدافع الوحيد إلى ذلك سجل فاروق الحافل بالفساد، بل لأنه بات واضحاً أن السبب الحقيقي وراء اصرار فاروق على أن ترتبط مسألة سيادة مصر في السودان بجلاء بريطانيا هو الحيلولة دون نجاح أية مفاوضات تجري مع لندن، وبذلك يمكنه الاحتفاظ بالقوات البريطانية في مصر أملاً منه في أن تهب هذه القوات لمساعدته في حالة وقوع ثورة ضده. ولعل وزراءه كانوا يعتقدون مخلصين أن مصلحة مصر الحيوية تتوقف على سيطرتها على وادي النيل بأسره. أما الملك فكان يستغل مطالبته بالسودان ليضمن لنفسه البقاء على العرش بواسطة قوات الاحتلال الأجنبية وكانت هذه خيانة.

لكن عندما طور الضباط الأحرار خططهم الخاصة بالانقلاب تبينوا أن هناك نقصاً هاماً. ففي حين ان الشعب لم يكن يعرفهم على الاطلاق، باتوا في حاجة إلى

رئيس صوري يتمتع بشخصية يمكن أن يضفي على الثورة، عند وقوعها، طابع الاحترام في الداخل وفي الخارج. وراودت عبد الناصر فكرة ترشيح اللواء فؤاد صادق وهو ضابط معروف بأخلاقه وكفاءته، الذي تولى قيادة القوات المصرية في فلسطين. لكن صادق رفض، وبناء على اقتراح عبد الحكيم عامر، صديق عبد الناصر من الاكاديمية العسكرية، الذي اشترك معه في تكوين جماعة الضباط الأحرار، تقرر اختيار اللواء نجيب ليقوم بدور الرئيس الصوري. ووافق نجيب، وفي شهر يونيو تم تقديمه إلى الضباط الشبان التسعة الذين كانوا سيقومون بالانقلاب، واختير نجيب رئيساً للجنة التنفيذية للضباط الأحرار، في حين تنازل عبد الناصر عن الرئاسة واصبح نائباً للرئيس ورئيساً للأركان.

وفي منتصف شهر يوليو تمت الاستعدادات للانقلاب المحدد له شهر أغسطس واتفق على خطتين: الخطة الأولى وتضمنت الاستيلاء على السلطة وكانت أساساً من وضع عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين، صاغ بسلاح المدفعية كما كان عضواً بجماعة الأخوان المسلمين. أما الخطة الثانية، التي لم يكن من المقرر تنفيذها إلا في حالة فشل الخطة الأولى والتي وافقت عليها غالبية أعضاء اللجنة التنفيذية على الرغم من معارضة عبد الناصر، فقد تضمنت اغتيال زعماء مصر الذين هم في الحكم. ولكي يضمن تنسيق الحركة عندما يحين موعد تنفيذ الخطة الأولى، ضم عبد الناصر إلى لجنته التنفيذية ممثلين على الأقل عن كل سلاح من أسلحة القوات المسلحة الفرسان والمشاة والمدفعية والطيران. ومع ذلك لم تكشف الترتيبات، توخياً للأمن، إلا للجنة من تسعة ضباط كان من المقرر أن يشرفوا على الانقلاب، ولحفنة غيرهم من الضباط الأحرار ممن أوكلت اليهم مهام رئيسية. وحتى زوجة عبد الناصر لم تكن تعرف ما ينوي القيام به، ولما وقعت الثورة أحست بارتياح بالغ إذ تبين لها أن الليالي التي كان يقضيها بعيداً عن البيت لم تكن تنطوي على أية خيانة زوجية. والواقع أن احتياطات الأمن في جميع مراحل الحركة التي قام بها عبد الناصر كانت بهذه الصورة الدقيقة حتى أن عدد أعضاء الضباط الأحرار لم يتجاوز في وقت من الأوقات المائة عضو.

لكن في اليوم الذي عاد فيه نجيب الهلالي لتولي رئاسة الوزراء تناهى إلى سمع القيادة العليا بصورة أو بأخرى أن هناك انقلاباً يعده الجيش. وأبلغ أحمد أبو الفتح، رئيس تحرير صحيفة المصري، وهو وطني له اتصالات في الدوائر العليا، أحد أنسبائه

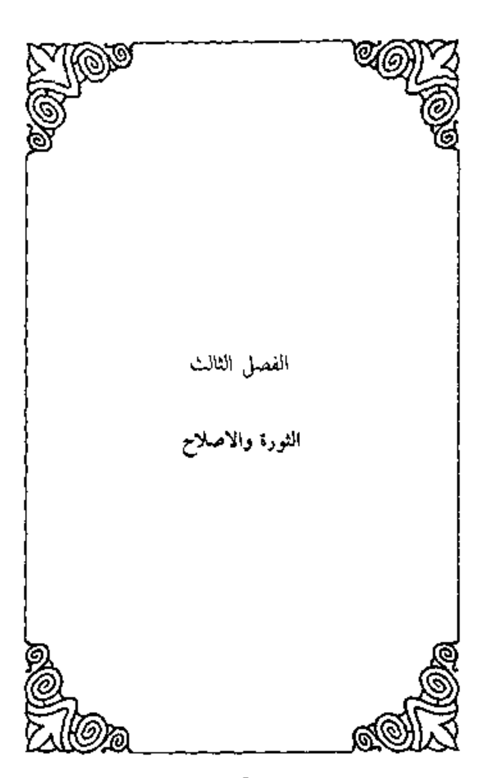
الذي تصادف ان كان من الضباط الأحرار ويدعى ثروت عكاشة أن الملك والمسؤولين، الذين ظلوا طويلاً يرفضون، بنزعتهم التركية إلى احتقار جميع المصريين، اعتبار الضباط الأحرار خطراً يتهددهم، على وشك أن ينقضوا على عبد الناصر ورفاقه. وجاء رد فعل عبد الناصر سريعاً وحدد موعد الانقلاب في اليوم التالي مباشرة أي يوم ٢٣ يوليو وحين أعلنوا في منشورهم السري الأخير أن مهمة الجيش هي تحقيق استقلال البلاد قام الضباط الأحرار بترتيباتهم الأخيرة للثورة.

فأرسلت قوة لسد الطريق الممتد من منطقة القناة خشية أن تحاول القوات البريطانية التدخل لصالح الملك، وأرسل صلاح سالم ـ وهو صاغ في سلاح المدفعية كان مسؤولاً عن الدعاية السرية، مع أخيه جمال الضابط بسلاح الطيران ـ لتولي أمر الوحدات في سيناء. وفي القاهرة اتخذ بقية أعضاء اللجنة التسعة ومساعدوهم مراكزهم المحددة: عبد اللطيف البغدادي وحسن ابراهيم سلاح الطيران، خالد محي الدين وحسين الشافعي سلاح الفرسان، كمال الدين حسين المدفعية في حين تولى عبد الناصر وعبد الحكيم عامر أمر سلاح المشاة. ولم يتغيب عن المجموعة إلا أنور السادات لأنه في تلك الليلة التي تغير فيها موعد الانقلاب كان خارج القاهرة وعند عودته إلى القاهرة توجه، إذ لم يكن على علم بالتغيير، إلى أحد دور الخيالة ولم يكن لغيابه تأثير كبير حيث كان يفترض أنه مسؤول عن سلاح الاشارة.

لكن عبد الناصر لم يكن يشعر، فيما يبدو، بأي قلق ازاء تغيب أنور السادات وحقيقة أن مقر قيادة الجيش، وهو هدف الثوار الأول، كانت أنواره، حتى وقت متأخر من الليل، ساطعة دليلاً على توقع حدوث قلاقل. ولما قام بجولاته الأخيرة لاح رابط الجأش تماماً وواثقاً كل الثقة وحين رأى ثروت عكاشة في حالة من الانفعال ازاء العمل الخطير الذي سوف يقومون به انتحى به جانباً وقال له بالانجليزية لا مجال الليلة للانفعال وعلينا أن تستعد لما ليس في الحسبان، ولما سأله ثروت عكاشة عن سبب حديثه بالانجليزية أجاب عبد الناصر ضاحكاً بأن العربية ليست لغة مناسبة للتعبير عن الحاجة إلى السكينة والهدوء.

ومن حسن حظ الضباط الأحرار أنه لم يحدث ما لم يكن في الحسبان وبالرغم من أن القيادة العليا، كما تم تحذير عبد الناصر، حاولت قبل القيام بالانقلاب بساعات القبض على المتآمرين، فإن القوة التي أرسلت للقيام بهذه المهمة كان يقودها

ضابط انضم على الفور إلى الضباط الأحرار. وكانت مقاومة مقر قيادة الجيش رمزية، وفي الساعة الواحدة صباحاً كانت القوات المسلحة، المساندة للثورة بحماس قد استولت على الاذاعة ومكاتب البرق ومراكز الشرطة ومباني الحكومة، لقد أصبحت القاهرة في قبضة عبد الناصر والضباط الأحرار، وأبلغت السفارة البريطانية أن الانقلاب مسألة داخلية وأنه سيتم حماية أرواح وممتلكات الرعايا البريطانيين، ومن ثم ليس هناك حاجة أو مبرر للتدخل العسكري البريطاني. وفي تمام الساعة السابعة صباحاً اذاع أنور السادات على الشعب باسم اللواء محمد نجيب، القائد الصوري للثورة، أن الجيش قد استولى على الحكم ليطهر نفسه ويطهر البلاد من الخونة والضعفاء الذين جلبوا العار على مصر.



الفصل الثالث

الثورة والاصلاح

لم تتوفر لدى عبد الناصر وضباطه الأحرار في هذه المرحلة، أية نية لأن يحكموا مصر بأنفسهم، بسبب إفتقارهم إلى الخبرة والكفاءة حيث أنهم قضوا سنوات شبابهم بأكملها في القوات المسلحة، ولسبب آخر هو أنه لم يكن لديهم، كما اعترف عبد الناصر مراراً وبصراحة، برنامج سياسي غير الأهداف العريضة التي أوجزوها في بيانهم التي تتضمن النقاط الست التي تمخضت عنها سياسة ثورية تقوم على أساس عملي يتحدد يوماً فيوماً. والواقع أن الضباط الأحرار ظلوا طيلة سنوات الإعداد للثورة بمنأى عن كافة الجماعات السياسية. حقاً كان للكثيرين منهم، بما في ذلك عبد الناصر نفسه، إرتباطات شخصية لفترة وجيزة، بجماعة الاخوان المسلمين، كما كان نفر قليل منهم مرتبطاً بالحزب الشيوعي، لكن عندما اقترح حسن البنا ضرورة اندماج الضباط الأحرار مع جماعة الأخوان المسلمين، وهو ما كان يعني الولاء له باعتباره المرشد العام، رفض عبد الناصر هذا الاقتراح صراحة. فهو لم يعارض تبعية حركته لأية جماعة خارجية مهما كان نفاذها أو وطنيتها فحسب، بل كان أيضاً، على حد تعبيره، يصر بشدة على أن يكون دور القوات المسلحة الوحيد هو دور «الطليعة الفدائية» التي ستوقظ جماهير الشعب المصري المستكينة وتحررها من العبودية التي خضعوا لها طويلاً. وكان هدف عبد الناصر عند قيام الثورة هو أن يتنازل الضباط الأحرار خلال «ساعات قليلة» عن الحكم لعدد من الوطنيين المصريين، وأن تقتصر مهمتهم على الدور الاشرافي البحت في الوقت الذي يقوم فيه رجال السياسة من ذوي الخبرة الاكيدة والاخلاص الوطني بالاصلاحات الضرورية.

كان هذا المفهوم الكامن، أثناء مظاهرات «السبت الأسود»، وراء رغبة عبد

الناصر في إعادة النحاس إلى الحكم عن طريق إنقلاب يقوم به الجيش. وعلى الرغم من أنه لم يكن واثقاً على الاطلاق من أن الوفد، بعد أن أضحى صورة باهتة لحركة سعد زغلول العظيمة القوية، سيتمكن من أن يحقق لمصر العهد الجديد الذي تحتاجه على الرغم من ذلك لم يكن أمامه غير الوفد يلتجئ إليه. ومن ثم كان عبد الناصر ورفاقه، لحظة قيام الثورة، يحبذون عودة البرلمان الذي كان نجيب الهلالي قد عطله، واقامة حكومة يشارك فيها الوفد. لكن حدث أن كان النحاس في زيارة لأوروبا انذاك، ولما كان التأجيل مستحيلاً استدعي علي ماهر ليتولى رئاسة الوزراء. وأصبحت اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار «مجلساً لقيادة الثورة» ذات سلطات اشرافية برئاسة اللواء محمد نجيب وعبد الناصر نائباً للرئيس وعضوية عبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وجمال وصلاح سالم وزكريا وخالد محي الدين وأنور السادات وحسين الشافعي وحسن ابراهيم وكمال الدين حسين.

وعلى الرغم مما كان يعرف أصلاً بأن علي ماهر رجل الملك، فقد كان يشعر بأنه تعرض لخديعة منكرة عندما أطاح به فاروق في أقل من شهرين من توليه الحكم وفي أعقاب اضطرابات «السبت الأسود» بتدبير مؤامرة دنيئة مع بعض المعترضين في مجلس الوزراء على تولي ماهر منصب رئاسة الوزراء. لكن إلى جانب ادراكه لحقيقة فاروق، كان علي ماهر مناوراً سياسياً بارعاً خاصة في الأزمات السياسية. وأظهرت جهوده في مقاومة «الاخوان» في الأشهر الأولى من الحرب العالمية الثانية على أنه اختيار رائع لأن يرأس الحكومة، التي كانت مهمتها العاجلة الملحة هي التخلص من البريطانيين. وبالتأكيد لم يعترض على قائمة المطالب الأولى لمجلس قيادة الثورة التي تضمنت اعادة دستور ١٩٢٣، والغاء الأحكام العرفية والرقابة، والغاء البوليس السياسي والافراج عن الأسرى السياسيين والأهم من ذلك كله خلع الملك. وهكذا عندما زاره محمد نجيب، باعتباره الزعيم المصري الصوري للثورة، لينقل إليه رغبة مجلس قيادة الثورة في أن يتولى رئاسة الوزراء ووزارات الحربية والداخلية والخارجية وافق على الفور.

في هذه الأثناء لجأ الملك الذي اعتاد أن يقضي أشهر الصيف مع حكومته في الاسكندرية، إلى كل حيلة تمكنه من انقاذ عرشه. فلما تناهى إلى سمعه أن مقر قيادة الجيش تحاصره وحدات مدرعة بقيادة حسين الشافعي أرسل إلى محمد نجيب يناشده وقف الثورة خشية أن يتدخل البريطانيون كما فعلوا ضد ثورة عرابي في عام ١٨٨٢.

ولما لم يلق هذا التحذير الذي تكرر عبر الهاتف من الاسكندرية استجابة، استدعى الملك جيفرسون كافري، السفير الأمريكي، وطلب منه أن يبلغ الحكومة البريطانية أنه في حاجة ماسة إلى مساعدتها، وحين رفض هذا الطلب بعد مشاورات عاجلة بين لندن وواشنطن، حاول فاروق شراء نجيب بأن عرض عليه تولي وزارة الحربية وعصا المارشالية.

لكن الملك لم يفلت من المصير المحتوم على الرغم مما بذل من أساليب ملتوية للافلات. وعندما تحركت كتيبة مدرعة تعززها المدفعية والمشاة إلى الاسكندرية بقيادة زكريا محي الدين، أذعن الملك لرغبات الضباط الأحرار ووافق على من اختاروه لتولي رئاسة الوزراء. وتم استبعاد نجيب الهلالي وغادر علي ماهر القاهرة على الفور ليعرض على الملك مطالب مجلس قيادة الثورة بالتخلي عن العرش. وفي اليوم التالي يوم ٢٥ يوليو، طار محمد نجيب بدوره إلى الاسكندرية ومعه نصف أعضاء مجلس قيادة الثورة للاشراف على الترتيبات اللازمة، في حين ظل عبد الناصر وبقية أعضاء المجلس في القاهرة للسيطرة على الموقف هناك. ومع محاصرة قوات زكريا محي الدين لقصر رأس التين وجه علي ماهر إلى الملك انذاراً اتهمه فيه بالفساد والخيانة وطالبه باسم الجيش، باعتباره ممثلاً لإرادة الشعب، أن يتنازل عن العرش لابنه الأمير أحمد فؤاد، وأن يغادر مصر في نفس الليلة.

في الوقت المحدد أذعن فاروق ووقع على قرار العزل بشرط أن يسمح له بمغادرة البلاد فوق ظهر «اليخت» الملكي وأن تطلق المدفعية في وداعه ٢١ طلقة وأن يشارك محمد نجيب في وداعه، ووافق مجلس قيادة الثورة على الشروط، على أن يتعهد الملك باعادة «اليخت» بمجرد وصوله إلى نابلي، حيث أنه ملك للشعب. وغادر فاروق مصر لآخر مرة عشية السادس والعشرين من شهر يوليو تصحبه زوجته الجديدة وابنه وبناته الثلاث من زواجه الأول مع عشرات الصناديق والحقائب، وعند الوداع الأخير ذكره محمد نجيب بمحاولته الاستقالة من الجيش بعد حادثة «لامبسون» منذ عشر سنوات قائلاً: «لقد كنا مخلصين للعرش في عام ١٩٤٢، لكن أموراً كثيرة قد تغيرت منذ ذلك الحين، انك أنت الذي ارغمتنا على أن نقوم بما فعلنا. ولدهشة محمد نجيب البالغة أن كان رد فاروق: «أعلم ذلك، لقد قمتم بما كنت أنوي القيام به بنفسي». ومع تحذير نهائي بأن نظام الحكم الجديد لن يجد حكم مصر مهمة يسيرة، رد الملك تحية محمد نجيب وأمر بالابحار.

لعل فاروق في الأيام الأولى من توليه العرش كان يريد تحقيق الكرامة والاصلاح لمصر، لكن شيئاً من هذا لم يتحقق، وبدلاً من ذلك سمح لنفسه بالخضوع لتأثير رجال غارقين في الفساد والخيانة وأصبح في أحسن الأحوال الصورة تافهة، وفي أسوئها صار خائناً للبلاد التي أساء حكمها. وبلغت المرارة التي كان يشعر بها بعض الضباط الأحرار من جراء الفظائع التي ارتكبت في ظل حكمه حداً أنهم كانوا يريدون محاكمته بتهمة الخيانة عندما كان محمد نجيب في الاسكندرية حتى لو لم يكن من مبرر غير الانتقام لتلك الأرواح التي زهقت في حرب فلسطين بسبب نقص الأسلحة الحديثة والذخيرة. فعلى سبيل المثال كان جمال سالم يرفض رأي محمد نجيب القائل بأن قتل فاروق لما ارتكب من جرائم لن يخدم هدف الثورة الذي يجب أن يكون التحرير وليس الانتقام. وعندما وصل الجدال بين رفقاء محمد نجيب في مجلس قيادة الثورة في الاسكندرية إلى طريق مسدود، أرسل جمال سالم إلى القاهرة للتشاور مع عبد الناصر. لكن عبد الناصر كان قد بدأ يشعر بالاشمئزاز من القتل منذ المحاولة الفاشلة لاغتيال اللواء سري عامر وقد حمد الله على أن أحداً لم يمت، حين ظلت تؤرقه طوال الليل صرخات سائق اللواء سري الجريح. وكان عبد الناصر يعتقد أن العنف، سواء في صورة اغتيال أو بطريقة شرعية، لن يولد إلا مزيداً من العنف. فلما واجه جمال سالم وبعض أعضاء مجلس الثورة الذين يطالبون بالانتقام استطاع عبد الناصر أن يقنع رفاقه بضرورة ابعاد فاروق خارج البلاد بأقصى سرعة ممكنة وأن يبدأوا العمل في القضاء على ما يتركه وراءه من فساد وقال لمحمد نجيب: (لنبق فاروق على قيد الحياة ونرسله إلى المنفى، ولسوف يحكم عليه التاريخ بالإعدام).

هكذا أبحر الملك يهوء على ظهر اليخت الذي تصادف أن كان يحمل اسم نفس السفينة التي نقلت جده الخديوي اسماعيل إلى المنفى الذي فرضه عليه دائنوه البريطانيون. ولكن في اللحظة الأخيرة اكتشف أن فاروق قد حمل معه كمية من الذهب أخذها من بنك مصر، وطالب بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة بضرورة منعه من مغادرة البلاد ولو بالتهديد بنسف اليخت إذا اقتضت الضرورة ذلك، إلا أنهم في نهاية الأمر تركوه يمضي في طريقه إلى المنفى بآخر سرقة يقوم بها، دون أن ترتفع يد دفاعاً عنه أو تذرف دمعة في وداعه باستثناء أصدقاء له من بين أفراد القصر.

سارع مجلس قيادة الثورة، بعد طرد الملك، بإلغاء ألقاب الباشوية والبكوية التي لم يعد لها مكان في مصر الجديدة باعتبارها مخلفات الحكم العثماني. وتم اعتقال أفراد

القصر مع عدد من الشخصيات البارزة الأخرى التي أشار إليها أصبح الاتهام في التحقيقات الخاصة بالكسب غير المشروع التي أجريت في وقت سابق وعلى فترات متقطعة. كما طلب من الأحزاب السياسية أن تتخلص من الزعماء الفاسدين وبدأت حركة تطهير في القوات المسلحة وألقي القبض على عدد من كبار الضباط واستبعد الفريق حيدر من قيادة القوات المسلحة وحل محله محمد نجيب. كما أنشيء مجلس وصاية ليمارس حقوق الملك الطفل ضم الأمير عبد المنعم ابن عم فاروق والبكباشي رياض مهني، أحد الضباط الأحرار الذي كان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجماعة الأخوان المسلمين والذي قام بمؤامرة فاشلة ضد نظام الحكم في عام ١٩٤٧، وبهي الدين بركات رئيس سابق لمجلس الشيوخ. وكان معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة، بمن فيهم عبد الناصر، يريدون اعلان الجمهورية عند تنازل فاروق عن العرش ولكن اللواء محمد نجيب استطاع أن يقنعهم، وهي إحدى المرات النادرة التي استطاع فيها أن يفرض رأيه على رفاقه الشبان، بأن الاحتفاظ لفترة وجيزة بمظهر الملكية لا يضر بل سيسهم في تجريد خصومهم الملكيين من كل سلاح. هذا فضلاً عن حقيقة أن الملك الجديد طفل وأنه بعيد عن البلاد في صحبة والديه تحتم إتاحة الفرصة أمام الشعب للتعود على الحياة بدون ملك بين ظهرانيهم، ومن ثم سوف يتقبلون في الوقت المناسب اعلان الجمهورية الذي لا مناص منه.

وبوجه عام تمت هذه الثورة بهدوء يدعو إلى الدهشة، ولم يشهد التاريخ في الواقع سوى نماذج قليلة من الثورات العامة التي تمت بمثل هذه السرعة وبهذا القدر الذي لا يذكر من الاضطراب أو اراقة الدماء إذ لم تسفر إلا عن مقتل اثنين واصابة ثمانية أشخاص بجراح. كما ظل الجيش البريطاني، الذي لم يتدخل لانقاذ الملك، بمنأى عن الأحداث كما لو كان قد تثبت في قواعده بمنطقة القناة. وبالرغم من أن انتوني إيدن، باعتباره وزيراً للخارجية، رأى أن من الضروري ارسال مسؤول كبير في السفارة ليذكر نجيب بمسؤوليته عن حماية أرواح البريطانيين وممتلكاتهم، فإنه لم يحدث تحرش بأي أجنبي ولم تقع أية مظاهرات معادية للبريطانيين، وشكل علي ماهر وزارة من الاكفاء فعين في منصب وزير المالية، عبد الجليل العمري، أحد وكلاء وزارة المالية الأكفاء الذي حظيت ترقيته بترحيب واسع النطاق من جميع الذين كانوا على بينة من مدى خطورة وضع مصر الاقتصادي، واكتفى مجلس قيادة الثورة بالقيام بالدور الاشرافي، وأخذ يعقد جلسات مشتركة مع مجلس الوزراء لبحث الاستراتيجية

السياسية، تاركاً، في البداية على الأقل، تنفيذ السياسة لعلي ماهر ومعاونيه.

لكن الفترة الأولى التي اتسمت بالهدوء لم تدم طويلاً. ففي منتصف شهر أغسطس استولى مجموعة من عمال النسيج في كفر الدوار بالقرب من الاسكندرية على المصنع من صاحبه، واستدعي رجال الشرطة والجيش لاقرار الأمن. وأسفر هذا الحادث عن مقتل تسعة أشخاص، من بينهم أحد رجال الشرطة وجنديان، وإصابة ٢٣ آخرين بجراح خطيرة. وكان رد فعل مجلس قيادة الثورة سريعاً كما كان عنيفاً، فسرعان ما حوكم زعماء المشاغبين وحكم على اثنين منهم بالاعدام وعلى اثني عشر بالسجن لمدد طويلة.

وبسبب نفوره من عقوبة الاعدام أراد عبد الناصر، يؤيده في ذلك خالد محي الدين، تخفيف أحكام الأعدام. لكن رفاقه أصروا بشدة على أن يعامل المتظاهرون معاملة تكون عبرة لغيرهم، خاصة أنهم رفضوا أن يفصحوا عمن يأتمرون بأوامرهم. وباستثناء خالد محي الدين الذي كانت تربطه بالحزب الشيوعي علاقات وثيقة، كان أعضاء مجلس قيادة الثورة بما في ذلك عبد الناصر، يعارضون الشيوعية بشدة باعتبارها أيديولوجية غربية تستوردها وتوجهها عناصر أجنبية وتهدف إلى تدمير العقيدة الاسلامية والطبقات المتوسطة التي نبعت منها حركة الضباط الأحرار، مع استثناءات قليلة أمثال عبد الناصر نفسه. وكانوا يشعرون أن التساهل مع الخارجين على القانون من الشيوعيين، وخاصة في هذه المرحلة المبكرة من الاجراءات التي يتخذونها، قد لا يتمخض عنه سوى تشجيع الاتجاهات إلى أن يتولى الرعاع الحكم وإلى صورة جديدة من التدخل الأجنبي الذي من شأنه أن يقضي على الهدف بأكمله الذي من أجله قامت ثورة الجيش.

وهكذا فإنه عملاً بمبدأ اتخاذ القرار بأغلبية الأصوات، تغلب أعضاء مجلس قيادة الثورة على زعيمهم، وبالرغم من أنه تم الاتفاق على أنه في حالات مستقبلية لا بد من تطبيق مبدأ الموافقة الإجماعية عند إعادة النظر في أحكام الإعدام، فإنه تم في الوقت المحدد إعدام زعيمي حركة الاضطرابات التي وقعت في كفر الدوار شنقاً. هكذا لم يكن أول ضحايا الثورة من مستعبدي الشعب السابقين بل عضوين بسيطين من البروليتاريا اللذين غرر بهما إلى حد الاعتقاد بأن ثورة عبد الناصر تنذر بتكرار أحداث نوفمبر عام ١٩١٧ التي وقعت في روسيا.

ولكن إذا كان باشوات وبكوات مصر السابقين قد أحسوا بارتياح بالغ لأنهم لم يفقدوا حتى الآن سوى ألقابهم على النقيض من القوة التي عاناها المهجرون الشيوعيون، سرعان ما تبينوا انهم أساؤوا تقدير حماس عبد الناصر من أجل تحقيق المبادىء الأساسية للثورة التي تتمثل في الاصلاح الزراعي وطرد القوات البريطانية. وكان عبد الناصر يرى أن هذين الهدفين مترابطان ولا يمكن فصلهما عن بعضهما. فكان يعتقد أن إعادة الشعور إلى المواطن المصري العادي بالانتماء إلى بلده، وهو الشعور الذي قضى عليه الخضوع للحكم والاحتلال الأجنبي قروناً عديدة، لا يمكن أن يتحقق بمجرد طرد القوات البريطانية من الأراضي المصرية، بل يجب أن تعطى هذه الأرض ذاتها للشعب ليفلحها لمصلحته وليس لمصلحة الاقطاعيين الشرهين الذين لم يكن الكثيرون منهم حتى من أصل مصري.

لقد كان ستة في المائة من ملاك الأراضي في البلاد يملكون ٦٥ في المائة من الأرض، ولم تكن الثورة تستطيع حماية استقلال مصر من التدخل الأجنبي في المستقبل إذا ما تركت طبقة الاقطاعيين، بعد ارغام البريطانيين على الانسحاب، تزدهر وتنمو كما كانت من قبل. ذلك أن تلك الطبقة هي التي ظلت طيلة المائة سنة الماضية المؤيد والعميل الرئيسي للوصاية البريطانية، منذ أن أدى فقدان الواردات من القطن الخام ابان الحرب الأهلية الأمريكية إلى التحالف التجاري بين رجال صناعة النسيج في بريطانيا وأصحاب المزارع في مصر. كما أن خوف عبد الناصر من أن طبقة رجال الصناعة قد يهددون الثورة دفعه، في سنوات لاحقة، إلى القيام ببرنامج لتأميم الصناعات ومرافق الخدمات في مصر، وهو البرنامج الذي بدأ بتأميم بعض الصناعات والمرافق ليشملها جميعاً في وقت لاحق؛ لكن في تلك اللحظة كانت نوايا عبد الناصر متركزة على الهدفين الأولين من بيان الضباط الأحرار وهما طرد الاستعمار والقضاء على الاقطاع اللذين كان يعتبرهما هدفين متلازمين.

على هذا الأساس طلب من علي ماهر البدء في تنفيذ برنامج الاصلاح الزراعي بينما كرس عبد الناصر وزملاؤه جهودهم لمشكلة تحقيق جلاء القوات البريطانية. وهنا اتجه تفكيرهم إلى الحصول على تأييد أمريكا. فمنذ أيام الحرب العالمية الثانية حين أظهر الرئيس روزفلت عطفاً على ما يبذله الشعب الهندي من جهود في سبيل نيل الاستقلال، علق عبد الناصر آمالاً عريضة على تأييد الأمريكيين بشدة للثورة التي دبر القيام بها في مصر. وبالرغم من حرصه، لأسباب تتعلق بالأمن، على ألا يكشف

خطته لأية سفارة أجنبية، فإنه سمح لعلي صبري، وهو أحد الضباط الأحرار الذين كانوا يعملون في إدارة مخابرات سلاح الطيران، أن يستغل اتصالاته العادية مع مساعد الملحق الجوي الأمريكي ليعرب له عن أمله في استخدام الولايات المتحدة الأمريكية مساعيها الحميدة، في حال قيام ثورة، للحيلولة دون تدخل القوات البريطانية لمساندة الملك. هذا فضلاً عن أنه بفضل هذه الاتصالات استطاع أن يعرف أن الحكومة الأمريكية حاولت في أوائل عام ١٩٥٢ حمل فاروق على التخلص من مستشاريه الفاسدين وإدخال حكم ديمقراطي، إذ كانوا بسذاجة يأملون في أن يساعد هذا الأسلوب من الحكم على تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط وفي التوصل إلى صلح بين العرب وإسرائيل.

ولهذا لم يدهش عبد الناصر بعد قيام الثورة، حين تعمد كافري، السفير الأمريكي، أن يظهر صداقته بتلميحات واضحة عن أنه سيبذل قصارى جهده في المساعدة على طرد البريطانيين، الذين لم يكنّ لهم شخصياً حباً يذكر. هذا فضلاً عن أنه سرعان ما أظهر الأمريكيون أنهم يدركون من هو القوة الحقيقية وراء الثورة عندما أرسلوا في شهر أكتوبر عام ١٩٥٣، كرميت روزفلت، أكثر رجال المخابرات المركزية خبرة في شؤون الشرق الأوسط، إلى القاهرة ليقيم علاقة شخصية مع عبد الناصر، في حين استمر كافري في التعامل مع محمد نجيب وفقاً لما يقتضيه البروتوكول. وكان عبد الناصر يفضل هذه العلاقة غير الرسمية في البداية، كما كان يقدر حق التقدير الفرصة التي أتاحتها له هذه العلاقة للاتصال غير الرسمي بواشنطن عن طريق آلن دالاس، رئيس وكالة المخابرات المركزية، الذي يتمتع بنفوذ قوي.

وكان عبد الناصر، بحكم أنه جندي محترف، يشعر بالقلق إزاء ضعف الجيش المصري، ومن ثم كان يأمل في أن تساعد الولايات المتحدة مصر بتزويدها بالأسلحة الحديثة، إلى جانب امكانية الحصول على مساعدة أمريكا في طرد البريطانيين من منطقة القناة. وكانت البوادر من واشنطن مشجعة للغاية في هذا الصدد وبدأ عبد الناصر في شهر سبتمبر من عام ١٩٥٢ إجراء محادثات غير رسمية مع كافري الذي شرح له أهداف الثورة والأهمية التي يعلقها على تزويد الجيش بالأسلحة والمعدات الحديثة، كما أكد للسفير بأن واشنطن ليست بحاجة إلى الخوف من أن مصر ستستخدم الأسلحة الأمريكية لمهاجمة إسرائيل لأنى، على حد تعبيره، «لا أؤمن بأن الحرب وسيلة سياسية» وكان من نتيجة هذه المحادثات أن وصل إلى القاهرة في الشهر

التالي مباشرة وليام فوستر، مساعد وزير الدفاع الأمريكي، الذي وافق عقب مباحثات مع عبد الناصر أثناء تناول طعام العشاء في بيت كافري، على أن يوصي بأن توافق واشنطن على قائمة تتضمن احتياجات مصر من الأسلحة وتبلغ قيمتها حوالي ١٠٠ مليون دولار.

ولم يكن هذا هو التشجيع الوحيد الذي حظيت به الثورة من عبر الأطلنطي، فبوجه عام كان هناك ما يشير إلى أن الصحافة الأمريكية ترحب بدورها بنظام الحكم الجديد في مصر، كما حظيت فكرة الاصلاح الزراعي بالترحيب باعتبارها وسيلة ضرورية ومعقولة لمقاومة النفوذ والدعاية الشيوعية وراح معلقون محترفون أمثال وليام والترليبمان يشيدون بخطط مصر الجديدة الرامية إلى إقامة نظام يحقق العدالة الاجتماعية.

كذلك لم يكن في الاتصالات الأولى لمجلس قيادة الثورة بالبريطانيين أي عداء ملحوظ، وبالرغم من أن البريطانيين كانوا أكثر من الأمريكيين تحفظاً في موقفهم، الأمر الذي أدى إلى شيء من التحفظ على الجانب المصري، إلا أنه لم يكن، فيما يبدو، يعنيهم في قليل أو كثير أن فاروق قد طرد من البلاد. وكان التعقيب البريطاني الوحيد في هذا الصدد قد أعرب عنه مايكل كريزويل، القائم بالأعمال البريطاني، بقوله إنهم يأملون ألا تترك الإطاحة بفاروق فراغاً خطيراً في مصر. ولاح أن البريطانيين، وكانوا أبعد ما يكون عن إظهار أي عداء أو الإشارة إلى أنهم قد يتدخلون لمساندة الملكية، يرحبون بالنظام الجديد على أساس أنه يشكل أملاً في تسوية المشكلتين القائمتين بين البلدين وهما قواعد منطقة القناة والسودان اللتان تعذر الوصول إلى حل لهما مع فاروق ولأسباب خاصة به.

ومن أجل دفع عجلة الأمور قرر عبد الناصر ضرورة التخلي عن ربط المسألتين معاً، ذلك الربط الذي أدى إلى فشل جميع المفاوضات منذ اتفاقية صدقي - بيفن عام ١٩٤٧، ومحاولة تسوية كل منهما بمعزل عن الأخرى. وزيادة على ذلك أخبر رفاقه في مجلس قيادة الثورة أنه يجب التخلي عن المطالبة بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصري. فبصرف النظر عن حقيقة أن التاج كان سيختفي من مصر بعد فترة وجيزة على أية حال، فإن توقع موافقة بريطانيا على تسليم السودان لمصر لم يكن ببساطة، سياسة عملية، أضف إلى هذا أنه لاح محتملاً أن البريطانيين أنفسهم سوف يجلون عن

السودان في المستقبل القريب. فقد أعلن إيدن في البرلمان أن الحاكم العام في الخرطوم سينفذ عما قريب مبدأ الحكم الذاتي. ومن ثم اقترح عبد الناصر أنه بدلاً من أن يبدو المصريون أكثر استعمارية من البريطانيين بالتمسك بمطالب عفا عليها الزمن تتعلق بالسيادة يتعين عليهم الاعتراف بحق السودانيين في الحكم الذاتي وفي تقرير المصير، ثم يعملون عن طريق ممثليهم المنتخبين من أجل تحقيق اي نفوذ يريدونه في الخرطوم، فالإصرار على السيادة سياسة فاشلة لا تناسب إلا فاروق والذين لا يريدون التوصل إلى تسوية تحقق انسحاب القوات البريطانية. ولكن بقبول ما هو حتمي، وتأييد حق السودان في الاستقلال قد تظفر مصر بشيء من الثقة، وربما تمهد الطريق للتوصل إلى اتفاقية بشأن جلاء البريطانيين.

أحس محمد نجيب بشيء من الفزع من هذه النظرية الجديدة، فبحكم أنه ابن لأحد المصريين الذين قاتلوا تحت قيادة كيتشنر للاستيلاء على السودان في التسعينات من القرن الماضي، وحفيد مصري قتل مع غوردون عندما استولى المهدي على السودان عام ١٨٨٥، قضى محمد نجيب فترة طويلة من حياته في السودان. كما أنه تلقى تعليمه بكلية غوردون بالخرطوم وعمل بالجيش هناك لعدة سنوات. وفي فجر حياته قال له ابن القومية المصرية، احمد عرابي، أنه لن يصبح يوماً، بحكم أنه مصري في السودان، أكثر من جندي تابع للبريطانيين. وكان يتصور دائماً أنها مسألة كرامة شخصية أن يصبح الجندي التابع اليوم سيداً في الغد. لكن عند الاقتراع على هذه المسألة تغلب موقف اعضاء مجلس قيادة الثورة على موقف محمد نجيب. ولم تمض أيام على اعلان مصر أنها تؤيد استقلال السودان حتى وفد الزعماء السياسيون السودانيون إلى القاهرة في أواخر شهر أكتوبر من عام ١٩٥٢ للظفر باتفاقية تعترف مصر بموجبها بحق السودان في تقرير مصيره وتنسحب جميع الاعتراضات السابقة على منح السودان حق الحكم الذاتي.

وفي مقابل ذلك وافق السودانيون على تأييد اقتراح مصري يقضي بتشكيل لجان دولية تسدي المشورة إلى الحكم العام أثناء الفترة الانتقالية إلى الاستقلال وتشرف على انتخاب برلمان سوداني، تلك اللجان التي كانت تعتبرها مصر أمراً جوهرياً لمنع أي تلاعب من جانب بريطانيا في تقسيم الدوائر الانتخابية. وأهم من ذلك أن الزعماء السودانيين، فيما عدا حزب الأمة بزعامة ابن المهدي، سيد عبد الرحمن، وافقوا على

توحيد صفوفهم في حزب واحد هو الحزب الاتحادي الوطني والعمل على إقامة أوثق العلاقات الممكنة مع مصر.

وأبدت الحكومة البريطانية شيئاً من الضيق حين أدركت أن المصريين كانوا أبرع منها في المناورة، وحدث تذمر من جانب المحافظين اليمينيين في مجلس العموم من أن السودانيين برهنوا أنهم على درجة كبيرة من البساطة والثقة في المصريين الماكرين بتعذر معها منحهم الاستقلال. لكن سرعان ما انقشعت تلك السحب، وفي فبراير عام ١٩٥٣ وقعت بريطانيا مع مصر اتفاقية سلمت بالاقتراح المصري الخاص بتشكيل لجان اشرافية ومنحت مصر لأول مرة منذ الحكم الثنائي في عام ١٨٩٩، حقاً مساوياً لما تتمتع به بريطانيا في الإشراف على تنمية السودان. ولم يمض على ذلك وقت طويل حتى أصدرت الحكومة البريطانية بياناً ينص على أن حق تقرير المصير يجب أن يمكن السودانيين من الانضمام إلى الكومنولث بعد الاستقلال. ووجد محمد نجيب في هذا البيان ذريعة للاحتجاج على أن بريطانيا تتآمر في سبيل البقاء في السودان، وازدادت شكوكه حين زار السودان بعد عام من توقيع الاتفاقية ووجد نفسه في مقر الحاكم العام وقد حاصرته جماهير الأنصار الغاضبة - وهم السلالة الطائفية لأنصار المهدي الذين يكنون عداء قديماً لمصر والذين كان محمد نجيب يعتقد أنهم يعملون لحساب بريطانيا. لكن عندما أجريت الانتخابات في أواخر ذلك العام بدت مغامرة مصر ناجحة، وذلك حين ظفر الاتحاديون الوطنيون بأغلبية ساحقة في كل من مجلسي النواب والشيوخ وأصبح اسماعيل الأزهري الموالي لمصر أول رئيس وزراء للسودان.

ومع ذلك فإنه في الوقت الذي بدت فيه سياسة عبد الناصر الجديدة بالنسبة للسودان تؤتي ثمارها العاجلة، كان إحراز أي تقدم مماثل في مسألة جلاء البريطانيين يحتاج إلى بعض الوقت، لسبب هو أن بريطانيا، في ظل زعامة تشرشل، كانت تريد الاحتفاظ بسيطرة عسكرية في منطقة القناة. ومن المعترف به أن المفاوضين البريطانيين، استجابة منهم لعرض مصري بالسماح للفنيين البريطانيين بالاستمرار في القيام بأية صيانة أساسية في القواعد، وافقوا، من حيث المبدأ، على سحب ٨٠ ألف جندي؛ لكنهم أصروا، في الوقت نفسه، على أن يرتدي الفنيون الذين سوف يحلون محل القوات الزي العسكري. كذلك أصروا على أن أية اتفاقية يجب أن تنص على اشتراك مصر مع الغرب في أي حلف دفاعي في الشرق الأوسط وعلى إعادة تشغيل القواعد وعودة القوات البريطانية في حال وقوع هجوم لا على مصر أو أية دولة عربية

أخرى فحسب، بل على تركيا وإيران أيضاً. رفض عبد الناصر ورفاقه في مجلس قيادة الثورة بشدة هذه الشروط على أساس أنها مطالبة باستمرار نوع من الاحتلال المستتر وبالدخول في تحالف عسكري يربط مصر بمنظمة حلف شمال الأطلنطي كذلك التحالف الذي سبق أن رفضه النحاس في خريف ١٩٥١. وهكذا وصلت المفاوضات في هذه المرة أيضاً إلى طريق مسدود.

ولم تكن هذه هي خيبة أمل عبد الناصر الوحيدة في علاقات مصر الجديدة مع الغرب. فقد بات واضحاً في خريف عام ١٩٥٢ أن كلمات كافري المعسولة، وموافقة فوستر الفورية على احتياجات مصر من الأسلحة لم تكن تعكس النوايا الحقيقية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. بل كشفت، على النقيض من ذلك، أن بريطانيا، بعد أن رفضت تزويد مصر بالطائرات النفاثة التي تحتاجها لتقوية سلاح طيرانها الضعيف، راحت تعمل على منع الأمريكيين من إرسال الأسلحة لمصر في الوقت الذي ظلت فيه مسألة القواعد البريطانية بغير حل. وعندما أرسل علي صبري إلى واشنطن لمتابعة محادثات فوستر في القاهرة، أمضى ما يقرب من شهرين يتنقل من إدارة حكومية إلى أخرى، ليعود، في نهاية الأمر، إلى أرض الوطن خاوي اليدين باستثناء عرض تقديم بعض الأسلحة الصغيرة للأمن الداخلي. ولم يغتبط عبد الناصر بالملاحظة التي أبداها كافري ضاحكاً وهي أن فوستر قد تجاوز حدود سلطته بعد أن تناول طعاماً شهياً في منزله.

وتوالت خيبات الأمل في الغرب، عندما قام جون فوستر دلاس، وزير الخارجية المعين حديثاً في حكومة الرئيس أيزنهاور، بزيارة للقاهرة في مايو من عام ١٩٥٣ وأوضح بجلاء، أثناء سلسلة المحادثات التي أجراها مع محمد نجيب وعبد الناصر وغيرهما من الزعماء المصريين، أنه يريد من مصر أن تنضم إلى تحالف الغرب المعادي لروسيا. ورد عبد الناصر بأن مصر لا تريد أن تتورط في الحرب الباردة. وأنها تفضل أن تقيم نظامها الدفاعي على معاهدة الأمن الجماعي المبرمة في نطاق الجامعة العربية، وأنها لن تنضم إلى أية تكتلات أو أحلاف أخرى، على الأقل إلى أن تنال استقلالها بانسحاب القوات البريطانية من أراضيها. وتساءل قائلاً: «كيف أقول لشعبي إنني سأدخل في تحالف عسكري متعاوناً مع أولئك الذين لا يزالون يحتلون بلادنا؟ وهل هدف هذا التحالف هو الدفاع عن بلادنا؟ وضد من؟» ولم يكن عبد الناصر يعتقد أن مصر في خطر للتعرض لهجوم من جانب روسيا، وإذا كان هناك أي خطر فإن

مصدره هو النشاط الداخلي الهدام الذي يقوم به الشيوعيون في مصر، وهو ما يحول دونه توقيع معاهدات أو أحلاف وأن مثل هذه السياسات، على النقيض من ذلك، لن تؤدي إلى إثارة هذا الخطر.

لكن دلاس لم يكن مرناً على الاطلاق وهذا ما كان يتصف به في الغالب الأعم. ولم يحدث أي تقارب في وجهات النظر بين دلاس وعبد الناصر من البداية وحتى النهاية. وبالرغم من ان دلاس بعد عودته إلى واشنطن أبلغ جميع المعنيين انه لا ينتظر أن تنضم مصر إلى أي تحالف غربي قبل أن ينسحب البريطانيون، فقد بدا لعبد الناصر آنذاك أن واشنطن لا تبدي أي تفهم لمشكلات مصر، والأدهى من ذلك أن الأمريكيين أيدوا بريطانيا في اعتراضها على تزويد مصر بالأسلحة، وبدا، في ضوء اهتمام دلاس الجنوني بالأحلاف العسكرية، أنه من غير المحتمل أن يسعى الأمريكيون بجد إلى حمل بريطانيا على تعديل شروطها الخاصة بالانسحاب.

ولهذا فإنه بعد ان فكر ملياً في أن حديث الأمريكيين عن مساعدة الدول النامية لم يزد عن كونه مخدراً لجذب هذه الدول إلى فلك التبعية، قرر عبد الناصر التخلي عن الدبلوماسية والالتجاء إلى أساليب مباشرة أكثر لطرد الاحتلال البريطاني، فاستأنف حملة الاستنزاف في منطقة القناة التي كانت حكومة الوفد قد بدأتها في عام ١٩٥١. وتعرضت المنشآت البريطانية لأعمال التخريب، وأخذ المتطوعون الفدائيون يقتلون الجنود البريطانيين رمياً بالرصاص. كما تم شنق أحد المصريين ظل يتعاون مع القوات البريطانية لسنين عديدة باعتباره خائناً.

لكن ذلك لم يزد البريطانيين إلا إصراراً على البقاء، وبعد أشهر قليلة بدأ عبد الناصر في مستهل عام ١٩٥٤ يتبع تكتيكات جديدة، ولما عاود انتهاج سياسة الترغيب والوعيد وافق، في سبيل التوصل إلى اتفاقية عاجلة، على أنه يمكن استخدام القواعد إذا ما تعرضت تركيا للهجوم، وفي الوقت نفسه حذر عبد الناصر سير رالف ستيفنسون، السفير البريطاني، من أن محاصرة منطقة القناة لن تخف حدتها طالما ظلت بها القواعد البريطانية. وعندما لم يقدم الجانب البريطاني تنازلات استمر الحصار على منطقة القناة، وظلت العلاقات الأنجلو- مصرية في حالة تجمد شديد لمدة خمسة أشهر أخرى.

ومع ذلك لم تكن خيبة الأمل في هذه المرحلة المبكرة قاصرة على مسألة انسحاب

بريطانيا. فعلى الجبهة الداخلية استبان لعبد الناصر في سبتمبر من عام ١٩٥٢، أن خططه تتعرض للارتباك. فكان على ماهر يتصرف ببطء فيما يتعلق بالإصلاح الزراعي. وبرهنت الأحزاب السياسية التي أراد لها مجلس قيادة الثورة روحاً جديدة من الإخلاص الثوري على أنها مخيبة للآمال بصورة محزنة. وكما ذكر عبد الناصر في كتابه «فلسفة الثورة»:

«قامت الطليعة بمهمتها... وخلعت الطاغية... ووقفت تنظر وصول الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنظمة إلى الهدف الكبير... لكن الجموع التي جاءت كانت أشياعاً متفرقة وفلولاً متناثرة... كل رجل فالمناه لم يكن يهدف إلا إلى قتل رجل آخر... وكل فكرة سمعناها لم تكن تهدف إلا إلى هدم فكرة أخرى... وانهالت علينا الشكاوى والعرائض... لكن معظم ما كان يرد إلينا لم يزد أو ينقص عن أن يكون طلبات انتقام كأن الثورة قامت لتكون سلاحاً في يد الأحقاد والبغضاء. ولو أن أحداً سألني في تلك الأيام: ما أعز أمانيك؟ لقلت له على الفور: أن أسمع مصرياً يقول كلمة انصاف في حق مصري آخر».

وكان الوفد أكثر العناصر مدعاة إلى خيبة الأمل. فقد عاد النحاس إلى مصر بعد أيام قليلة من الانقلاب اعتقاداً منه بأن الثورة قد جاءت لتوليه الحكم، وقد عزز هذا الاعتقاد عرض عبد الناصر عليه بإعادته إلى الحكم بعد اضطرابات «السبت الأسود». وبالرغم من أن علي ماهر قد عين رئيساً للوزارة، فإن عبد الناصر ومحمد نجيب أمضيا وقتاً طويلاً يبحثان مع النحاس وزملائه امكانية إعادة البرلمان مع حكومة وفدية تتولى شؤون البلاد لتتمكن طليعة مجلس قيادة الثورة من العودة إلى ثكناتها والتركيز على مهمة بناء جيش جديد. وأصر الزعيمان في الوقت نفسه على أن يوافق الوفد، كشرط مسبق لهذا الترتيب، على القيام بتنفيذ بيان الضباط الأحرار المكون من ست نقاط لكن النحاس ورفقاءه أعلنوا بازدراء أن مجلس قيادة الثورة يجهل تماماً مثل هذه الأمور، ورفضوا بإصرار إلغاء الاقطاع خشية تقويض أساس قاعدتهم الانتخابية برمته، الذي يتمثل في طبقة ملاك الأراضي والمستأجرين المرتبطين بهم؛ هذا فضلاً عن أن الوفد لم يتخذ أية خطوات لتطهير صفوفه كما طلب منه. ومما زاد الأمور سوءاً أن أعضاء مجلس قيادة الثورة تبينوا من تسجيلات لمحادثات هاتفية بين زوجة النحاس وصديقها فؤاد سراج الدين، أنها، وليس زوجها المسن، تمثل القوة الحقيقية في زعامة الوفد. لقد كان الضباط المصريون الشبان يعتبرون حكم النساء أمراً بالغ السوء، لكن

حكم النساء الفاسق لم يكن يطاق على الاطلاق. ونتيجة للاستياء التام من النظام الحزبي برمته، أسقط عبد الناصر على الفور من حساباته الوفد وغيره من الأحزاب وهو يحس، على حد تعبيره، بالخزي والمرارة لأن مهمة الطليعة. قد بدأت الآن فقط. ومنذ ذلك الحين فصاعداً اعتقد عبد الناصر اعتقاداً راسخاً بأن الفساد متوطن في جميع الأحزاب السياسية، وكلما تجلت أمامه الحقيقة اقتنع بأن الوقت الذي سوف يتولى فيه مجلس قيادة الثورة شؤون الحكم بنفسه يدنو بسرعة.

وجاءت أول خطوة في هذا الصدد في شهر سبتمبر من عام ١٩٥٢، عندما استبعد علي ماهر لاصراره على أن يكون الحد الأقصى للملكية الأراضي بموجب قانون الاصلاح الزراعي ٥٠٠ فدان وليس ٢٠٠ فدان كما قرر مجلس قيادة الثورة، عندئذ أصبح محمد نجيب رئيساً للوزراء، ورأس حكومة غير حزبية تتكون أساسا من كبار الموظفين المدنيين، وصدر قرار يحدد ملكية الفرد للأراضي الزراعية بمائتي فدان، ويسمح للأسر بامتلاك مائة فدان أخرى، على أن يتم تعويض أصحاب الأراضي بسندات حكومية بفائدة قدرها ٣ في المائة، ويقدر ثمنها على أساس عشرة أضعاف قيمتها الايجارية. كما تقرر توزيع هذه الأراضي على الفلاحين على أساس خمسة أفدنة لكل فلاح، على أن يسدد ثمنها خلال فترة لا تزيد على ثلاثين عاماً

وفي ذلك الوقت لم تبذل أية محاولة للتعرض لقلاع الرأسمالية المصرية مثل المجمع الصناعي الكبير الذي تسيطر عليه شركات مصر أو امبراطورية أحمد عبود التجارية الذي أحبط نفوذه لدى فاروق محاولات الهلالي الرامية إلى كشف الفساد في أوائل عام ١٩٥٢. وهكذا تركت لأصحاب الأراضي الذين انتزعت منهم بعض ممتلكاتهم حرية استثمار أموالهم في العقارات في المدن وتكديس ثروات جديدة من ازدهار صناعة البناء. ولكن بتحرير الفلاح حققت قوانين الاصلاح الزراعي أهدافها بصورة دفعت الوفد، وقد تبين أن أساس قوته يتقوض بفعل تحرير الفلاحين من الولاء السياسي المفروض عليهم، إلى نسج خيوط حملة مضادة وانطلق يهاجم مجلس قيادة الثورة على أنه عصبة تواقة إلى السلطة لا تمثل سوى نفسها. لكن انخفاضاً خطيراً في توزيع صحافة الوفد أماط اللثام على أن الوفد هو الذي يفتقر إلى التأييد الشعبي وفي الوقت المناسب تبدد الهجوم تاركاً الوفد يلعق جراحه في حالة من العجز الغاضب.

وبعد أشهر قليلة، أي في شهر يناير من عام ١٩٥٣، وجه مجلس قيادة الثورة ضربة قاضية للنظام الحزبي القديم. وبالرغم من أن عبد الناصر ورفاقه في مجلس قيادة الثورة لم يكونوا يضطلعون بأي دور رسمي في الحكومة الجديدة، فإنهم حملوا محمد نجيب على إصدار قرارات بحل جميع الأحزاب السياسية، وإلغاء دستور ٢٣ وإعلان قيام حكومة عسكرية لفترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات. ثم صدر إعلان بتشكيل هيئة سياسية وحيدة تحل محل الأحزاب التي تم إلغاؤها وتقرر أن تسمى «هيئة التحرير» ومن بين مهامها الإشراف على تنفيذ البيان المكون من ست نقاط، وإقامة دولة الرفاهية ودعم العلاقات مع العرب إلى جانب التعاون مع جميع الدول الصديقة. وفي نفس الشهر أعلن عبد الناصر أن حملة قد بدأت لقمع الشيوعيين، وتوقيع العقاب على المدانين بتهمة المعاملات الفاسدة من بين زعماء الأحزاب القدامى، وألقي القبض على فؤاد سراج الدين بتهمة الكسب غير المشروع، إلى جانب الأمير عباس حليم بن عم فاروق الذي اتهم باختلاس أموال الدولة المخصصة لشراء أسلحة للحرب الفلسطينية. وعندما شكلت محكمة الثورة بعد ذلك بتسعة أشهر برئاسة عبد اللطيف البغدادي لمحاكمة هؤلاء المتهمين شملت قائمة الذين تم القبض عليهم النحاس وزوجته وسري عامر وابراهيم عبد الهادي رئيس الوزراء السعدي وبعض عملاء القصر أمثال كريم ثابت المستشار الصحفي البشع الذي ذهب في تملقه الذليل إلى حد تشجيع فاروق على أن يعلن أنه من نسل النبي محمد.

ولقد تم توقيع عقوبات قصد بها أن تكون عبرة للكثيرين من هؤلاء ولغيرهم ممن عاشوا في ظل عهد فاروق، رغم أنه في معظم الحالات اقترن العدل بالرحمة فيما بعد وأطلق سراح المتهمين استناداً إلى أسباب طبية بعد أن أمضوا سنوات قليلة في السجن، فبعد أن حكم على ابراهيم عبد الهادي بالإعدام خفف الحكم إلى الأشغال المؤبدة لاشتراكه في التحريض على اغتيال حسن البنا زعيم جماعة الأخوان المسلمين كما حكم على فؤاد سراج الدين بالسجن خمسة عشر عاماً وعلى كل من كريم ثابت وسري عامر بالأشغال الشاقة المؤبدة بالإضافة إلى أحكام بالسجن لفترات طويلة على غيرهم من مستشاري القصر السابقين. ودفعت زوجة النحاس غرامة كبيرة لمضارباتها في بورصة القطن بالاسكندرية. كما وجه اللوم إلى زوجها لتغاضيه عن فساد رفاقه في الحزب. وقد صدر الحكم مع إيقاف التنفيذ على الأمير عباس حليم بعد أن ثبت بالدليل أن الأسلحة الفاسدة التي زودت بها القوات المصرية في فلسطين وصلت في

الواقع في وقت متأخر جداً لا يمكن معه إلا أن تكون قد ساعدت الإسرائيليين على كسب الحرب. كذلك تم فصل ما يقرب من ألف ضابط ومسؤول في القوات المسلحة والجهاز الحكومي. وعندما ندد رشاد مهنا، عضو مجلس الوصاية، بقانون الاصلاح الزراعي على أساس أنه حيلة شيوعية واتهم مجلس قيادة الثورة بالسعي إلى تحويل مصر إلى جمهورية ملحدة تنتهك المبادىء الإسلامية ألقي القبض عليه.

وكان رشاد مهنا، وهو من أتباع جماعة الأخوان، المسلمين المتحمسين يعتقد أن الهدف من الثورة هو إقامة حكومة دينية في مصر ولكن، بينما سمح مجلس قيادة الثورة في هذه المرحلة لجماعة الأخوان المسلمين بممارسة نشاطها، وهو الحق الذي حرموا منه كافة الجماعات السياسية الأخرى، إلا أنه لم يكن على استعداد للتسامح في مثل هذه الانحرافات خاصة إذا كانت مصحوبة بهجوم على المبادىء الأساسية لسياسته مثل قانون الاصلاح الزراعي الذي وصفه رشاد مهنا بالشيوعية الخالصة. ومن ثم قدم رشاد مهنا للمحاكمة بتهمة التآمر للإطاحة بالنظام الثوري. وحكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ عاماً رغم أن هذا الحكم سرعان ما خفف إلى فترة قصيرة بناء على الشهادة الطبية المعتادة.

ولقد أثار ارتداد رشاد مهنا باعتباره العضو الذي عينه مجلس قيادة الثورة في مجلس الوصاية القضية الدستورية. ولم يكن من الممكن في هذه المرة انكار الضغط لأجل اعلان الجمهورية دون أدنى تأخير. ومن ثم، ففي ١٨ يونيو من عام ١٩٥٣، ألغي مجلس الوصاية وانتهت الأسرة التي أسسها محمد علي وصارت أقدم ملكية في العالم جمهورية يرأسها محمد نجيب الذي تولى منصب رئاسة الوزراء أيضاً. وقرر عبد الناصر وثلاثة من زملائه في مجلس قيادة الثورة ـ عبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادي وصلاح سالم ـ الاشتراك في الحكومة، فعين عبد الناصر نائباً لرئيس الوزراء كما رقي عبد الحكيم عامر إلى رتبة لواء وتولى قيادة القوات المسلحة بدلاً من محمد نجيب، وبذلك خلف خاله الفريق حيدر في هذا المنصب. وأصبح عبد اللطيف البغدادي وزيراً للحربية وصلاح سالم وزيراً للإرشاد القومي وشؤون السودان، وبذلك تخلت الطليعة عن دورها الإشراقي الذي كان عبد الناصر يتصور في الأصل أنه دورها الوحيد، وانتقل توجيه الثورة وما أعقب ذلك إلى أيدي مجموعة من الضباط الشبان الذين لم يكن يعادل عدم خبرتهم في المهمة المنوطة بهم إلا إصرارهم على الاضطلاع بتلك المهمة بصورة أخرى.



الفصل الرابع

الصراع على السلطة

لم يصبح عبد الناصر بعد حرب السويس في عام ١٩٥٦ التي انتصر فيها على المحاولة المشتركة التي قامت بها بريطانيا وفرنسا لإذلاله والقضاء عليه، معبود مصر فحسب بل معبود كل قومي عربي من المغرب وحتى الخليج العربي. ومع المنزلة الرفيعة التي حققتها له هذه الشهرة سرعان ما تطور ليصبح حاكماً مستقراً واثقاً بنفسه يتمتع بسيطرة كاملة على رفاقه، وبات يلقب على نطاق واسع «بالريس» أو «ربان السفينة». ولم يكن عبد الناصر في المراحل الأولى من ثورته على هذا النحو من الثقة بالنفس، وبالرغم من أن أحاديثه الخاصة كانت تتسم دائماً بروح الدعابة، بعكس صورة «المعلم» التي كان يبدو بها زعيمه الصوري نجيب، فقد كان يبدو للناس صارماً ومندفعاً على نحو لم يجعله قريباً من نفوس الشعب المصري الذي يتسم بالمرح، كما لم يكن عبد الناصر خطيباً مفوهاً، فكان يبعث الملل في نفوس سامعيه بخطبه الطويلة التي لم تكن تخفف من وقعها اللمسات الخفيفة التي كان الشعب المصري يستمتع بها ويتوقعها من زعمائه السياسيين، كذلك كان يضيق بالأسئلة التي تقاطعه، على الأقل إلى اليوم الذي واجه فيه أحد الشيوعيين الذي ظل يقاطعه ويصيح مردداً: «وماذا عن النقطة الرابعة؟»، فدعاه إلى المنصة ليوضح إلى الجمهور ما يريد. ولغبطة الحاضرين أن الرجل وجد نفسه مضطراً إلى الاعتراف بأنه لا يعرف ماهية النقطة الرابعة لأن تنظيمه الحزبي لم يلقنه شيئاً منها.

وخلاصة القول إنه بعد عام على الثورة لم يكن زعيمها الحقيقي يتمتع بالشعبية التي كان يتسم بها الرجل الذي اختير ليكون زعيماً صورياً. ولم يكن أحد يدرك تلك الحقيقة أفضل من الزعيم الصوري نفسه الذي كان، فضلاً عن هذا، يستمتع كل

الاستمتاع بمغريات المنصب السياسي الرفيع. وبالرغم من أنه كان مضطراً للخضوع لقرارات الغالبية في مجلس قيادة الثورة حول معظم القضايا السياسية العامة، إلا أنه كون آراءه الخاصة بالنسبة للأسلوب الذي يجب أن توجه به الثورة، كما أنه عقد العزم على استغلال ما كان يحظى به من تأييد شعبي للخروج بتلك الأفكار إلى حيز التنفيذ. فمن ناحية، كان يتصور نفسه حاكماً دستورياً لمصر وكان يرغب في إعادة الحياة البرلمانية في أقرب فرصة ممكنة،ومن ناحية أخرى لأنه كان يبغض حتى المشاركة المحدودة لأعضاء مجلس قيادة الثورة في الحكومة التي شكلت عقب اعلان الجمهورية، وكان يعتقد أن عبد الناصر ورفقاءه الشبان على درجة كبيرة من التهور وصلابة الرأي، وفي حين أنه وافق على بعض سياساتهم، مثل قانون الاصلاح الزراعي، كان يشعر بأنهم، بوجه عام، مندفعون وغير متسامحين في قرارهم الخاص بحل جميع الأحزاب السياسية القديمة بما في ذلك الوفد. وذكر محمد نجيب في مذكرات كتبها في وقت لاحق: «كان عبد الناصر يعتقد بكل ما لرجل في السادسة والثلاثين من تبجح بالشجاعة أن بوسعنا استعداء كل جانب من جوانب الرأي العام المصري في سبيل بلوغ أهدافنا» في حين أن نظام الحكم الجديد كان في حاجة إلى كسب الأصدقاء من كل الأوساط.

والواقع أن محمد نجيب، كما كشفت فيما بعد أشرطة تسجيل المحادثات الهاتفية للأعضاء البارزين في الوفد، كان على اتصال دائم، بالنحاس قبل القاء القبض عليه. وبالرغم من ادعاء النحاس في غطرسة بأنه زعيم عشرين مليون نسمة في حين أن اللواء محمد نجيب لا يزيد عن كونه قائداً لمائة ألف جندي، كان محمد نجيب تواقاً إلى أن يبحث معه امكانية اجراء انتخابات قبل نهاية الفترة الانتقالية المحددة بثلاث سنوات والسماح للوفد في هذه الأثناء بالحرية الكاملة في مزاولة نشاطه السياسي. وبطبيعة الحال كان محمد نجيب يشارك مجلس قيادة الثورة عدم ثقته في الشيوعيين مشاركة كلية، فظلت قوانين مناهضة الشيوعية التي وضعت قبل الثورة مطبقة، لكنه لم يشارك عبد الناصر عداءه الذي لا يلين لجماعة الأخوان المسلمين، وإدانته الكاملة لتلك الجماعة باعتبارها مجموعة من الرجعيين نذروا أنفسهم لإحلال حكم رجال الدين محل العدالة الاجتماعية. وبالرغم من أن محمد نجيب نفسه لم يكن عضواً في جماعة الأخوان المسلمين، إلا أنه استطاع أن يسيطر على أعضاء مجلس قيادة الثورة ممن كانت تربطهم، من قبل، بجماعة الأخوان علاقات وثيقة حتى أنهم أيدوه في ضم اثنين من أعضاء هذه الجماعة إلى مجلس الوزراء.

ولا مراء من أن هذه التصرفات ولدت شكاً عميقاً في ذهن عبد الناصر في أن هدف محمد نجيب هو تدمير الهدف الذي من أجله قامت الثورة وذلك بجعلها تسير مخطىء وئيدة مما يقضي عليها في النهاية بسبب افتقارها إلى القوة الدافعة. وسواء كان الشعب المصري مستعداً للثورة أم غير مستعد فإن الحقيقة هي أن الجيش قام بهذه الثورة من أجل الشعب. والأدهى من ذلك أن عبد الناصر لم يكن مكتفياً بثورة واحدة، إذا كان يرى من الضروري القيام بثورتين: ثورة سياسية تقضي على طغيان الملك وتطرد الاجنبي الذي يحتل ارض مصر، وثورة اجتماعية تحقق العدالة والمساواة والتحرر من الاستغلال. لقد فشل سعد زغلول في تحقيق هدفه لأنه ركز على الثورة السياسية فحسب وترك ما حققه من مكاسب يتبدد ويضيع في نهاية المطاف في الصراع بين الطبقات الذي استغله الطغيان الداخلي والسيطرة الأجنبية من أجل احكام قبضتها على البلاد. ولو تم لمحمد نجيب ما أراد لتكررت هذه الأخطاء. ويعبر عبد الناصر عن ذلك بقوله: «لم يكن بوسعنا ان نقف على طريق التاريخ أشبه ما يكون برجل المرور لنوقف مرور ثورة حتى تمر الأخرى لنحول دون حدوث تصادم وكان لا بد من القيام بثورتين في آن واحد، فلم يكن ثمة جدوى من الإطاحة بفاروق ونمر قليل من حاشيته إذا تركت للساسة الذين كانوا يخدمونه الحرية ليدخلوا من جديد نظاماً مماثلاً من الفساد والظلم تحت رعايتهم». وبعد ان قرر عبد الناصر أنه من واجب الطليعة، لضمان عدم حدوث ذلك، ان تحكم بدلاً من أن تشرف على حكومة يتولاها آخرون، عقد العزم على ألا يسمح لمحمد نجيب بأن يثنيه عن هدفه، كما لم يثنه عن هدفه رأي اللواء محمد نجيب الذي ينطوي على سذاجة والقائل: «إنه يتعين عليّ (أي محمد نجيب) ان أوجه دفة الامور في البلاد لبضع سنوات إلى ان يكتسب الخبرة الضرورية التي تمكنه من أن يخلفني».

والواقع ان عبد الناصر كان قد بدأ، حتى قبل أن يصبح نائباً لرئيس الوزراء في شهر يونيو من عام ١٩٥٣، يتدخل في الشئون الإدارية ويتصل بالوزراء من وراء ظهر محمد نجيب. ومع رغبته في الإلمام بالتفاصيل التي كانت تدفعه قبل الثورة إلى أن يحصي كل قرش يسهم به الضباط والأحرار في طبع المنشورات والقيام بالأنشطة الأخرى لم يستطع اقناع نفسه بالقيام بدور نائب الرئيس بصورة فعالة. وعندما ازداد شكه في أن اللواء محمد نجيب ووزراءه المدنيين يعملون بنشاط لإحباط أهداف الثورة ازداد اقتناعاً بأنه مع أعضاء مجلس قيادة الثورة هم وحدهم الذين يستطيعون تحقيق

الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي كان الشعب المصري في أمس الحاجة إليها.

وحين زاره كرميت روزفلت لأول مرة في منزله في بداية الثورة، اي في أكتوبر عام ١٩٥٢، ذهب عبد الناصر إلى حد أنه أعلن بوضوح أنه، وليس محمد نجيب، الزعيم الحقيقي للثورة ورفض بازدراء أو أغفل تماماً ما أسهم به اللواء نجيب في المباحثات مع الضيف الأمريكي. ولم يكن هذا الموقف تمليه مجرد الغيرة أو الطموح الشخصي من جانب عبد الناصر، ذلك أن طبيعة محمد نجيب لم تكن، ببساطة، من نوع طبيعة الثوار، وبسبب عدم قدرته على مشاركة رفقائه، الذين يصغرونه سناً، حماسهم المتطرف كان يحس بانه اقرب إلى الوفديين والأخوان المسلمين في نزعتهم المحافظة الذين كانوا من جانبهم يرون فيه صديقاً في الحكم وسعوا طلباً في تأييده من اجل تحقيق مؤامراتهم. وذهب محمد نجيب إلى حد أنه أبلغ رفقاءه في مجلس قيادة الثورة بأنه ليست هناك ضرورة ملحة تدعو إلى حمل البريطانيين على سحب قواتهم وأنه من الأهمية تحسين الوضع الاقتصادي في البلاد.

وكان مثل هذا القول بطبيعة الحال كفراً في نظر مجلس قيادة الثورة. ومع مرور الشهور وتصاعد الخلافات أصبح عبد الناصر ورفاقه يتحكمون بصورة متزايدة في محمد نجيب اللذي حاول من جانبه توجيه الحكومة، حيث كانت الغالبية فيها تؤيده، ضد مجلس قيادة الثورة. فما كان من عبد الناصر، الذي كان يتولى شؤون وزارة الداخلية وقتئذ، إلا أن انتهز فرصة صدام وقع بين أعضاء من هيئة التحرير وجماعة من الأخوان المسلمين وقام بحل الأخوان وزج بالهضيبي وبعدد كبير من قادة الأخوان إلى السجن.

قد تبدو هذه المعاملة عقوبة قاسية لمشاجرة بسيطة نسبياً، لكن المشاجرة كانت بمثابة الذروة في حملة طويلة من الضغط قامت بها جماعة الأخوان من اجل تحقيق نفوذ أكبر في الحكومة، ذلك الضغط الذي تضمن، في بعض الأحيان، أعمالاً من العنف ضد الجيش وتهديدات ضد أتباع الجماعة السابقين في مجلس قيادة الثورة، وبات عبد الناصر مقتنعاً بأن الهضيبي وأتباعه قد بدأوا يستغلون الثورة لتحقيق أهدافهم الخاصة الرامية إلى أن يتولى رجال الدين حكم البلاد. وتعنت الجماعة إلى حد الاقتراع بأن يوافق مجلس قيادة الثورة على إشرافها عليه لفترة عشر سنوات كما أنها استاءت بشدة من إنشاء هيئة التحرير باعتبارها تهديداً بأن تحل محلها في التعبير الجماعي عن

الشعب، ومن ثم لم تكن هذه أول أو آخر مرة يرد فيها عبد الناصر بعنف على الضغط والابتزاز، لكن الاجراء الذي اتخذه أحال خلافاته مع محمد نجيب إلى أزمة، وعندما لجأ الأخوان إلى اللواء محمد نجيب لكي يرجىء تنفيذ العقوبة التي وقعها عبد الناصر على الجماعة بلغت العلاقات بين الاثنين حد القطيعة.

وكان أول إجراء اتخذه عبد الناصر أنه حث زملاءه في مجلس قيادة الثورة تقديم استقالة جماعية، بدلاً من ارغام اللواء محمد نجيب على الاستقالة، الأمر الذي قد يجعله ببساطة يبدو وكأنه شهيد وضحية عصبة عسكرية شديدة الطموح، لكن اقتراحه لم يلق قبولاً بحجة أن مجلس قيادة الثورة لم يكن يتمتع بالشعبية التي تمكن من المقامرة باجراء قد يسفر ببساطة عن عودتهم إلى ثكناتهم مع صراخ الجماهير دبا له من انقاذ، ومن ثم أرغم محمد نجيب على اتخاذ الخطوة الأولى وقدم في ٢٣ فبراير استقالته التي جاء فيها: «إنه لأسباب تمنعني من ذكرها هنا يتعذر عليّ بعد اليوم الاضطلاع بواجباتي بالصورة التي أرى أنها تخدم، على النحو الأمثل، المصالح الوطنية. ولذا أرجو قبول استقالتي من جميع المناصب التي أشغلها حالياً..».

ولم يعترض على قبول الاستقالة سوى عضوين من أعضاء مجلس قيادة الثورة، أحدهما جمال سالم الذي كان على خلاف دائم مع عبد الناصر والآخر خالد محي الدين الذي كان، كما ستكشف الأحداث، يقوم بلعبة سياسية تهدف إلى تقويض نفوذ الجيش في مجالس الأمة لصالح اليسار. أما البقية فكانت تريد أن تضع نهاية للخلافات المتزايدة بين محمد نجيب وعبد الناصر التي كانت تهدد بتمزيق الثورة وفي عجلة أعلنوا عبد الناصر رئيساً للوزراء ورئيساً لمجلس قيادة الثورة مع ارجاء البت في منصب رئيس الجمهورية لفترة مؤقتة. وفي ٢٥ فبراير تولى صلاح سالم، بحكم أنه وزير للإرشاد القومي تفسير التغييرات، وذلك باعلان أن محمد نجيب طالب بأن تكون له سلطة مطلقة مستبدة وقد قوبل طلبه بالرفض.

لم يكن هذا البيان تحريفاً للحقائق فحسب، بل كان أيضاً خطأ سيئاً في العرض، إذ بدا للمواطن المصري العادي أن عبد الناصر، الشاب المتحمس الغاضب هو الذي يبدو في صورة المستبد المطلق وليس محمد نجيب المبتسم الذي يبعث على الإرتياح. ومع ذلك لم يكتف مجلس قيادة الثورة بهذه المحاولة غير المقنعة في مجال العلاقات العامة بل قام بتحديد إقامة محمد نجيب، مما أثار عداء مؤيديه. وبدأ طلبة جامعة القاهرة بتنظيم المظاهرات المؤيدة للواء محمد نجيب، وعارضوا حكم الجيش وطالبوا

بإجراء انتخابات وبتطبيق الديمقراطية الدستورية. وفي إحدى المظاهرات لقي صلاح سالم معاملة سيئة وفي حالة من التهيج البالغ أبلغ رفاقه أنهم تجاوزوا الهدف وأنه لا سبيل إلى مقاومة مطالبة الشعب بإعادة محمد نجيب. كذلك كانت هناك أصداء لهذه الأزمة في السودان حيث اعتبر الحزب الاتحادي الوطني الذي يمثل الغالبية والذي يقوم موقفه المؤيد لمصر أساساً على ثقته واحترامه الشخصي لمحمد نجيب، ابتعاده عن الحكم خطراً يتهدد ما يتمتع به الحزب من هيمنة سياسية، وقام بإرسال وفد إلى القاهرة ليعرب عن انزعاجه. كما تجمع خارج منزل اللواء محمد نجيب عدد من الضباط الغاضبين للاحتجاج ولتأكيد تأييدهم له.

في هذه الأثناء أبلغ خالد محي الدين مجلس قيادة الثورة أنه لا يستطيع تحمل مسؤولية حمل الجيش على تقبل هذه التغييرات وقال إن زملاءه في سلاح الفرسان منزعجون جداً لما جرى (وكان يجب أن يعرف أنه قام بالكثير لإزعاجهم). وفي مساء ٢٥ فبراير دعا ضباط سلاح الفرسان عبد الناصر للاجتماع بهم في ثكناتهم بالعباسية حيث ابلغوه بصراحة في لقاء عاصف عدائي استمر حتى الواحدة والنصف صباحاً أنهم لن يوافقوا على اقصاء محمد نجيب، وأنهم يريدون إجراء انتخابات بأقصى سرعة ممكنة، كما أنهم يرغبون في أن يبقى اللواء نجيب رئيساً للجمهورية، بشرط أن تكون جمهورية برلمانية وليست حكومة عسكرية مستبدة. وأعلنوا في النهاية موافقتهم على أن يتولى عبد الناصر رئاسة الوزارة لكنهم أصروا على تحديد موعد لوضع الدستور الجديد الذي كان قد كلف بوضعه علي ماهر ولجنة من الخبراء.

واستبدت الدهشة بعبد الناصر بسبب عنف هذا الاحتجاج، فقد كان سلاح الفرسان أهم أسلحة الجيش وأكثرها نفوذاً منذ بداية حركة الضباط الأحرار، وذلك بفضل قوة وقدرة وحداته المدرعة على الحركة، ولاح أن معارضة سلاح الفرسان قد أحبطت بصورة فعالة خططه. ولذا لم يكن أمام عبد الناصر في تلك اللحظة - لكن في تلك اللحظة فقط - ما يستطيع القيام به سوى التسليم بانتصار محمد نجيب عليه. وهكذا ففي اجتماع لمجلس قيادة الثورة عقب لقائه مع ضباط سلاح الفرسان في العباسية أوضح أنه فشل في اقناع سلاح الفرسان. عندئذ قدم خالد محي الدين التماساً مثيراً لإجراء الانتخابات وتطبيق الديمقراطية البرلمانية. فما كان من عبد الناصر إلا أن رد عليه بجدية وحزم أنه لا يعتبر الوقت ملائماً لهذه الخطوة، لكن إذا كان هذا هو رأي رفاقه فإنه يتنازل عن رئاسة الوزارة لخالد محي الدين.

وانفض الاجتماع دون التوصل إلى قرار، لكن خالد محي الدين وقد صدق ما قاله عبد الناصر، سارع إلى منزل محمد نجيب ليبلغه أن عبد الناصر قد استسلم وأنها سيصبحان رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزراء لجمهورية برلمانية. لكن في خلال ساعات قليلة حدث تغير مثير، فلسبب ما أعلنت صحيفة الأخبار، وهي إحدى صحف القاهرة الرئيسية في مقال افتتاحي لها أن عبد الناصر كان وسيظل الزعيم الحقيقي للثورة بالرغم من أن عبد الناصر نفسه قد أبلغ رئيسي تحريرها، الأخوين مصطفى وعلي امين، أنه قد خسر المعركة أمام محمد نجيب ومن ثم فإنه ليس ثمة ما يلزمهما أو حتى من مصلحتهما تأييده. وفوق هذا كله قررت أسلحة المشاة والمدفعية والطيران، التي كانت تؤيد عبد الناصر ضد محمد نجيب، أن تخوض معركة تأييداً لعبدالناصر. وهكذا مع بزوغ نور الفجر وجد سلاح الفرسان المؤيد لمحمد نجيب نفسه محاصراً بقوات معادية مع تحليق سرب من الطائرات من فوقه مهدداً. ولكي تكتمل صورة التحول قام إثنان من غلاة المؤيدين لعبد الناصر باختطاف محمد نجيب والانطلاق به في عربة إلى مخبأ في الصحراء.

ومع ذلك قرر عبد الناصر بحكمة ان الأمور قد ذهبت إلى مداها فمد أن أعلنت حامية الاسكندرية، في هذا الوقت، تأييدها لمحمد نجيب بسيل من الرسائل التي تدفقت إلى مقر القيادة العامة أمر عبد الناصر أنصاره بوقف اجراءات تأييدهم له خوفاً من أن يحدث شقاق في الجيش لا يمكن التغلب عليه، وربما نشبت حرب اهلية لم يكن مستعداً لوقوعها، وكان من الممكن جداً أن يخسرها. عندئذ أمكن التوصل إلى حل وسط، بموجبه عاد محمد نجيب رئيساً لجمهورية برلمانية مصرية ليعلن أن جمعية تأسيسية سوف تنتخب في الوقت الذي يمكنها من عقد اول اجتماع لها في ٢٣ يوليو من عام ١٩٥٤، وهي الذكرى الثانية لقيام الثورة. وظل عبدالناصر رئيساً للوزراء أملاً على الأقل في أن يمنع محمد نجيب من أن يسمح للأحزاب السياسية القديمة باستئناف نشاطها. كذلك استأنف خالد محي الدين نشاطه كعضو عادي في مجلس قيادة الثورة.

لكن الوفاق الظاهري الذي أسفر عنه الحل الوسط لم يدم سوى أيام قليلة، إذ بينما كان محمد نجيب في الخرطوم لحضور افتتاح البرلمان السوداني، قام عبد الناصر بالقبض على مئات من أولئك الذين كانوا قد اشتركوا في المظاهرات احتجاجاً على استقالة اللواء محمد نجيب ووجه إليهم تهمة تدبير ثورة مضادة. وثار غضب محمد

نجيب وطالب في ٩ مارس بعد عودته إلى القاهرة بأن يسند إليه من جديد منصبه السابق كرئيس للوزارة وبدلاً من المخاطرة بانشقاق جديد وافق مجلس قيادة الثورة على طلبه وأعيد عبد الناصر من جديد لتولي منصب نائب رئيس الوزراء.

وخيم على العلاقات بين اللواء محمد نجيب ورفاقه العسكريين خلال الأسبوعين التاليين هدوء يشوبه التوتر ومع ذلك كان يزداد وضوحاً في كل اجتماع مشترك بين مجلس قيادة الثورة والحكومة أنه لا مناص من وقوع صدام جديد حاسم، ولم يعد خافياً على عبد الناصر أن جميع خططه لحماية الثورة سوف لا تتمخض عن شيء. فقد تقرر إجراء الانتخابات التي تعني أنه سيسمح للأحزاب السياسية المنحلة باستئناف نشاطها، وحيث أن قانون الاصلاح الزراعي لم يكن قد طبق لفترة تكفي لتحرير الفلاح ولم يتسع الوقت أمام مجلس قيادة الثورة لتنظيم حزب ثوري غير هيئة التحرير غير المتناسقة والتي لم تكن معالمها قد تحددت، لذلك سيكون الوفد حراً لرشوة الناخبين والضغط عليهم ليعيدوه إلى السلطة. كما أن ذلك من شأنه أن يلغي حتى الفترة الانتقالية للحكم العسكري ومدتها ثلاث سنوات والتي كانت ستقوض قوة حصون الرجعية هذه ومن ثم تعود مصر، في غضون أشهر قليلة، إلى ما كان يوصف، مجاملة، بالحكومة الدستورية البرلمانية. وإن كان ذلك سيكون، في واقع الأمر، تكراراً لنظام الحكم القديم بكل ما كان ينطوي عليه، من فساد وظلم.

كان ذلك احتمالاً محزناً، بيد أن عبد الناصر لم يلق بسلاحه على الرغم من استيائه وإدراكه لحقيقة تحول الأحداث، فلم يكن قد تولى قيادة الضباط الأحرار طيلة عقد من النشاط السري دون أن يتعلم شيئاً عن التآمر. كما أنه لم يكن ينوي التخلي دون مزيد من المقاومة عن كل ما تناضل الثورة لتحقيقه لو أنه وجد سبيلاً إلى مقاومة محمد نجيب والرجعيين يجنب البلاد حرباً أهلية. ولهذا ففي ٢٥ مارس، أي بعد أسبوعين من تخليه عن رئاسة الوزارة، أثار عبد الناصر المشاكل من جديد وأبلغ رفاقه أن الوضع قد أصبح لا يحتمل وأنه لا يمكن لمجلس قيادة الثورة أن يستمر في التمسك بحل وسط غير قابل للتطبيق. وعلى هذا الأساس لم يكن أمامه مع رفاقه سوى طريقين هما: اما أن يعودوا إلى ثكناتهم ويعلنون أن الثورة قد انتهت وبذلك يكون للصحافة والأحزاب السياسية حرية كاملة في ممارسة نشاطها في الانتخابات القادمة أو أن يلغوا البيان الصادر باجراء الانتخابات ويلجأون إلى الحكم العسكري ويشددون من حملتهم الرامية إلى استئصال الرجعية في الجيش وفي الجهاز الحكومي.

وسرعان ما اقترح خالد محي الدين أن هناك بديلاً ثالثاً يتمثل في إجراء انتخابات كما هو مقرر مع اعلان عدم أهلية جميع الزعماء السياسيين السابقين للترشيح في الانتخابات. بل اقترح عدم إشراك أية أحزاب سياسية في الانتخاب إذا اقتضت الضرورة ذلك، وأن يتقدم المرشحون كأفراد ولا تشكل الأحزاب من البرلمان الجديد إلا بعد أن يتم انتخاب جميع أعضائه. ولم يؤيد هذه الأراء غير محمد نجيب، وأجرى مجلس قيادة الثورة الاقتراع على البديلين اللذين عرضهما عبد الناصر ولما أحصيت الأصوات جاءت النتيجة لصالح الانتخابات الحرة للجميع بغالبية ثمانية أصوات ضد أربعة.

وكان هذا بالضبط ما خطط له عبد الناصر. والواقع أنه نظم عملية الاقتراع على النحو الذي ضمن هذه النتيجة. وفي هذه الأثناء راح يعمل جاهداً على الحصول على تأييد نقابات العمال، وكما اعترف في وقت لاحق لخالد محي الدين فإنه قام أيضاً باستئجار عدد كبير من المتظاهرين المصفقين الذين يعرفون «بعصبة العشرة قروش» لكي يتظاهروا تأييداً له عند اعطاء إشارة البدء. وفي خلال ساعات قليلة من اقتراع مجلس قيادة الثورة صدر بيان يؤكد أن الانتخابات ستجري في المستقبل القريب ويعلن ان مجلس قيادة الثورة سوف يحل عند اجتماع البرلمان المنتخب حديثاً في شهر يوليو. كذلك اعلن على الشعب أن الأحزاب السياسية التي تم حلها سوف تتمكن من استئناف أنشطتها في حرية مطلقة. وأن مجلس قيادة الثورة لن يشكل حزباً أو يشترك في الانتخابات وأن البرلمان الجديد سوف يتكون كلية من أعضاء منتخبين. وفي نفس اليوم صدر بيان آخر ينص على أنه تعبيراً عن رغبة الحكومة في إعادة حرية التعبير السياسي تم الإفراج عن النحاس إلى جانب الهضيبي، زعيم جماعة الأخوان المسلمين، ورشاد مهنا.

ولم يخف على احد مغزى هذه التصريحات وهي أن الرجعية قد عادت إلى نشاطها وانتهت الثورة. وتماماً كما خطط عبد الناصر فإنه لم تكد الحقيقة تتجلى لجماهير الشعب حتى دعت نقابات العمال إلى إضراب عام احتجاجاً على خطط الحكومة. وطالب اتحاد عمال نقل القاهرة بمقاطعة الانتخابات وقام الذين استأجرهم عبد الناصر بمظاهرات ضخمة تدعو إلى الاستمرار في حظر نشاط الأحزاب السياسية القديمة وتوسيع حركة نطاق التطهير في الجيش وفي الجهاز الحكومي، وهاجمت جمهرة من الغوغاء مبنى مجلس الدولة معلنة احتجاجها على عودة الرجعية. ونشر مصطفى وعلي

امين بتحريض من عبد الناصر تسجيلات لمحادثات تليفونية بين محمد نجيب ومصطفى النحاس توحي بأن اللواء محمد نجيب يعمل بنشاط على عودة الوفد إلى السلطة. ولما كانت صحيفة الأخبار ذات النفوذ تؤيد عبد الناصر والثورة، فإن الصحف الأخرى سارت على منوالها.

لقد تشجع عبد الناصر بهذا التأييد الساحق وانطلق يهاجم محمد نجيب هجوماً سافراً واتهم امين شاكر مدير مكتب رئيس الجمهورية اللواء نجيب جهارا بأنه أصبح أداة لساسة النظام القديم المخادعين. كما أعرب مؤيدو عبد الناصر في سلاحي المشاة والمدفعية عن معارضتهم للواء نجيب حين لزموا ثكناتهم عندما استدعتهم الحكومة لفض المظاهرات. وهكذا لم تمض أيام قليلة على بيانات ٢٥ مارس حتى أدرك محمد نجيب، على حد تعبيره، «أن عبد الناصر ورفاقي الصغار قد تفوقوا على في المناورات»، وحاول الملك سعود، الذي كان يزور القاهرة آنذاك، أن يتدخل لصالحه بأن عرض وساطته بين الأطراف المتنافسة، لكن لم يكن هناك ما يثني عبد الناصر عما أراد. وفي ٢٩ مارس أعلن صلاح سالم على الشعب المصري أن مجلس قيادة الثورة قرر التراجع عن قراره السابق نزولاً عند رغبة الجماهير وأنه سيظل في الحكم الفترة الانتقالية المحددة بثلاث سنوات والتي تنتهي في شهر يناير من عام ١٩٥٦.

وخرج بعد فوات الأوان المشايعون لمحمد نجيب في الجامعة يساندهم الشيوعيون والأخوان المسلمون بمظاهرة تندد باستمرار الحكم العسكري. ولكن عبد الناصر استطاع بفضل المجموعات المنظمة الأكبر عدداً التي تؤيده بين نقابات العمال، أن يظفر بالجولة الثانية والحاسمة في نضاله من أجل تأكيد سيطرته على الحكم. وبالرغم من أن محمد نجيب ظل رئيساً للوزراء لمدة ١٩ يوماً أخرى عاد مجلس قيادة الثورة ليفرض سيطرة كاملة بينها تقلص نفوذ اللواء محمد نجيب حتى أصبح صفراً، وفي ١٧ ابريل أذعن لما هو حتمي وقدم استقالته من مجلس الوزراء ليعود عبد الناصر رئيساً للوزراء ورئيساً لمجلس قيادة الثورة. ومن أجل إحكام قبضة الجيش على الجهاز الإداري انضم أعضاء مجلس قيادة الثورة باستثناء خالد محي الدين، إلى الحكومة ليتولوا جميع المناصب الوزارية الهامة فيما عدا وزارتي الخارجية والمالية اللتين ظلتا في أيدي المدنيين، كذلك واصل محمد نجيب رئاسة الجمهورية سبعة أشهر أخرى لم يزد خلالها كثيراً عن أنه أسير لحكومة عسكرية بغير سلطة أو نفوذ أو أية اتصالات خارجية ما خلا تلك التي يسمح بها رفاقه سابقاً، تلك الحقيقة التي تكشفت في شهر اكتوبر

من ذلك العام حين اقترحت في رسالة بعثت بها إلى رئيس الجمهورية، بعد إتمام المفاوضات الخاصة بانسحاب القوات البريطانية، القيام بزيارة ودية له. فجاءني الرد في صورة مذكرة بصيغة الغائب لا تحمل توقيعاً ولكنها تحمل كل الشواهد على أن الذي كتبها هو مجلس قيادة الثورة، وكان رداً فريداً من نوعه إذ جاء فيه: «إن سيادة الرئيس يشكر مستر ناتنج على رسالته؛ لكنه يأسف بسبب وعكة ألمت به ولأن جدول المقابلات مكتظ للغاية».

ولما كان محمد نجيب في جوهره جندياً بسيطاً يفوق غروره حصافته فقد سمح لنفسه أن يبدو كما لو كان أداة للسياسة القدامى، وأن يبدو في الوقت نفسه أداة في يد المتطرفين من اليمين واليسار مثل الأخوان المسلمين والشيوعيين الذين ألفوا أنفسهم وقد وحد بينهم رباط الريبة والعداء للشبان الوطنيين المتحمسين في مجلس قيادة الثورة. هكذا بدت الأمور على الأقل لعبد الناصر ولأولئك الذين كانوا مثله يرفضون أي حل وسط فيما يتعلق بالمبادىء التي من أجلها ناضلت الثورة. لكن بالرغم من شركائه الذين كان أمرهم يدعو إلى العجب والذين ارتبط بهم في جهوده الرامية إلى الحد من المطامع الاستبدادية لزملائه الضباط، فإن محمد نجيب لم يكن رجعياً أو مخادعاً كما زعم خصومه ولم يكن، كما برهنت الأحداث، نداً لعبد الناصر في التآمر. ولما خدعته شعبيته المؤكدة وحملته على الاعتقاد بأن الشعب لن يفضل حكم عبد الناصر عن حكمه المعتدل أساء تقدير قدرة منافسه على التآمر، ولم يدخل في اعتباره نزعة الشعب المصري إلى الانحناء أمام القوة القاهرة كتلك التي استطاع مجلس قيادة الثورة تعبئتها لصالحه. وهكذا ظل لعدة أشهر أخرى في مركز رئيس صوري وهو الدور الذي أراده له عبد الناصر، إن لم يكن هو دوره الطبيعي.

ولم يكن محمد نجيب بالطبع الضحية الكبرى الوحيدة في الصراع على السلطة، فقد أساء خالد محي الدين بدوره التقدير، ومن ثم أصبح منبوذاً بين رفاقه أعضاء مجلس قيادة الثورة، غير أن عبد الناصر أظهر في موقفه من خالد محي الدين جانباً آخر أكثر عطفاً من جوانب شخصيته، فقد كان خالد محي الدين، وهو في الواحدة والثلاثين من عمره، من أصغر أتباعه، وكان يكن لهذا الضابط الموهوب الذي شاركه الكفاح الطويل الصعب في سبيل النجاح حباً جماً. هذا فضلاً عن أن عبد الناصر كان يرفض، كما يرهن طيلة المراحل الأولى من حكمه، القطيعة السافرة مع رفاق ما قبل الثورة، بل كان يميل في غالب الاحيان إلى العفو عن أخطائهم وحماقاتهم. وفي نفس

الوقت لم يكن خالد محي الدين يعارضه في صراعه مع محمد نجيب ويحرض سلاح الفرسان على الثورة ضد مجلس قيادة الثورة فحسب بل كان أيضاً من المؤمنين المعترفين بالشيوعية التي حرمها عبد الناصر على أساس أنها أيديولوجية غربية يوجهها ويلقنها الأجانب ضد مصالح الشعب المصري وضد تعاليم الإسلام. ولم يكن من الممكن في مثل هذه الظروف أن يستمر خالد محي الدين في منصبه حتى ولو أنه أراد ذلك. فما كان من عبد الناصر إلا أن بعث يطلب مساعده الذي ضل طريقه، وبعد أن أبلغه أنه إذا بقي في مصر سوف يلقي القبض عليه أشار عليه بأن يذهب إلى منفى اختياري في أوروبا فوافق خالد محي الدين على هذا الاقتراح معرباً عن امتنانه.

هكذا سيطر مجلس قيادة الثورة سيطرة كاملة على السياسة والإدارة، وبعد أقل من ثلاثة أعوام جاء اليوم الذي بلغت فيه مكانة عبد الناصر الشخصية ذروة أنه كان يمارس بمفرده هذه السلطة المطلقة، لكنه في ذلك الوقت اكتفى بأن يشارك رفقاءه الضباط هذه السلطة لأنه وإن كان، إلى حد كبير، قد هزم محمد نجيب بتفوقه عليه في فن التآمر، إلا أنه كان يدرك أكثر من أي شخص آخر أنه ما كان ليستطيع الانتصار بدون ولاء وتأييد أعضاء مجلس قيادة الثورة طيلة فترة الصراع، وكما تبين لي في وقت لاحق من ذلك العام أثناء مفاوضاتنا بشأن انسحاب بريطانيا أنه كان من النادر أن يذهب عبد الناصر إلى أي مكان دون أن يصحبه واحد أو اثنان من أعضاء مجلس قيادة الثورة كما أنه لم يكن يتخذ أي قرار إلا بعد أن يتشاور معهم جميعاً.

كذلك ترك الصراع مع محمد نجيب سمة مميزة أخرى من سمات عبد الناصر هي خوفه الملحوظ من رأي الطلبة الذي يبدو أكثر غرابة إذا ما قورن بانقضاضه العنيف على خصومه العتاة أمثال الوفد أو الأخوان المسلمين. وكانت هذه سمة اكتسبها، إلى حد كبير، حين ساهم مع زملائه الطلبة في أحداث الاضطرابات التي حملت الملك فؤاد على إعادة دستور ١٩٢٣. ولم ينس على الاطلاق، كما اعترف لي مراراً في لقاءاتنا المبكرة، أن جامعة القاهرة تؤيد بشدة محمد نجيب. ولأنه لم يغب عن باله ما كان للطلبة من تأثير بالغ في الماضي حاول جاهداً كسب تأييدهم أو على الأقل ألا يزيد من عدائهم له.

ولقد برهنت أحداث الأشهر القليلة السابقة في نهاية الأمر على أهمية أن يضم مجلس قيادة الثورة ممثلين اثنين على الأقل عن كل سلاح في القوات المسلحة. لكن هذا الاجراء الاحتياطي لم يحل، في الواقع، دون تأييد سلاح الفرسان لمحمد نجيب. ومع

ذلك كان عبد الناصر مقتنعاً بأنه لولا تأييد حسين الشافعي له في مواجهة مؤامرات خالد محي الدين لما تسنى له كبح جماح المعارضة في العباسية، وربما انتهى به الأمر إلى إحدى زنزانات السجن والتعرض لرصاصة في المخ. فكانت أول خطوة يتخذها عبد الناصر عقب هزيمة محمد نجيب هي تعيين حسين الشافعي وزيراً للحربية الذي لم يدخر جهداً في تغيير كل قائد كتيبة في سلاح الفرسان.

وبعد أن تأكدت زعامته أخذ عبد الناصر يوجه اهتمامه إلى مسألة انسحاب بريطانيا من القواعد المصرية، وفي شهر يناير من عام ١٩٥٤ وافق على أن تشمل الفقرة الخاصة بإعادة التشغيل تركيا، بالرغم من معارضة عدد من رفاقه في مجلس قيادة الثورة (فلم يكن الأتراك، بحكم أنهم كانوا حكام مصر السابقين، يتمتعون بشعبية). بيد أن هذه الخطوة لم يقابلها أي تنازل من جانب البريطانيين، ومن ثم استمرت حملة الاستنزاف في منطقة القناة خلال الأشهر القليلة التالية. وفي بادىء الأمر برهنت هذه التكتيكات المزعجة على أنها تسفر عن نتائج عكسية، فهجوم الفدائيين على القوات البريطانية ومنشآتها لم يزد البريطانيين إلا عناداً، لكن مع مرور الوقت بدأت الحكومة البريطانية تدرك عبث الاحتفاظ بقواعد لحماية الشرق الأوسط تتعرض لهجوم مستمر من نفس البلاد التي يفترض أنها تحميها، وهنا عندما قام عبد الناصر بمغامرة مع رفاقه وأوقف الفدائيين واقترح استئناف المفاوضات لقي استجابة سريعة من لندن.

وتخلت بريطانيا عن مطلبها الخاص بأن يرتدي الزي العسكري الفنيون الذين سوف يبقون في المناطق التي تحتفظ بها بريطانيا، كذلك أعلنت وزارة الخزانة البريطانية، إمعاناً منها في تهيئة الجو، الإفراج عن عشرة ملايين جنيه استرليني أخرى من أرصدة مصر التي كسبتها مصر إبان الحرب العالمية الثانية والتي تم تجميدها في لندن. وعندما أبدت الحكومة البريطانية استعدادها لارسال أنتوني هيد، وزير الدولة للشؤون الحربية، لاستئناف المفاوضات في القاهرة، بعث الرئيس ايزنهاور برسالة إلى محمد نجيب باعتباره رئيس جمهورية مصر، يعلن فيها أنه يمكن للمصريين أن يتوقعوا من الولايات المتحدة «وعوداً أكيدة» بتقديم معونة اقتصادية وعسكرية كبيرة بمجرد التوصل إلى اتفاق مع البريطانيين.

كانت هذه الرسالة مختلفة نصاً وروحاً عن الموقف الذي أظهره دالاس عندما زار القاهرة في العام السابق ومغايرة للمعاملة التي لقيها علي صبري في واشنطن لدرجة أنه

لو كانت هناك أية شكوك مترسبة في نفس عبد الناصر حول الحاجة إلى إبرام اتفاقية عاجلة مع بريطانيا لتبددت الآن بصفة نهائية، وبعد إثني عشر يوماً وقع انتوني هيد وعبد الناصر في ٢٧ يوليو، وثيقة تضمنت الخطوط العريضة لاتفاقية تنص على انسحاب القوات البريطانية والاستخدام المشترك للقواعد بعد ذلك. وفي شهر أغسطس رفعت بريطانيا الحظر الذي كانت قد فرضته على بيع الأسلحة لمصر منذ عام ١٩٥١ عندما بدأ التحامي مقاومة القوات البريطانية في منطقة القناة. وفي الشهر التالي غادرت القاهرة بعثة عسكرية مصرية في طريقها إلى واشنطن. وفي ١٩ أكتوبر قمت شخصياً في القاهرة باستكمال مفاوضات المعاهدة الأنجلو- مصرية التي تضمنت الخطوط العريضة السابقة. ونصت الاتفاقية على أنه في ١٨ يونيو من عام ١٩٥٦ تنسحب جميع القوات البريطانية وألغيت معاهدة ١٩٣٦، كما نصت على أن تقتسم بريطانيا ومصر قواعد القناة خلال السنوات السبع التالية على أن يعمل الفنيون المدنيون البريطانيون في مخازن الذخيرة وورش الجيش التي احتفظت بها بريطانيا، وأنه لو حدث خلال فترة السبع سنوات أن تعرضت أية دولة عربية أو تركيا لأي هجوم من جانب قوة أجنبية يمكن إعادة استخدام القاعدة وعودة القوات البريطانية للمساعدة في صد المعتدي؛ لكن تم الاتفاق على وجه الخصوص بأن عبارة «قوة أجنبية» لا تشتمل إسرائيل. وفي نهاية الأمر تعهدت مصر بالالتزام بمعاهدة القسطنطينية التي تنص على حرية الملاحة عبر قناة السويس.

وبالرغم من حقيقة التزامنا بالاتفاق على المبادىء الرئيسية الذي تم توقيعه في شهر يوليو فإن المفاوضات حول المعاهدة التفصيلية استغرقت عدة أسابيع من المساومة والجدل العنيف الذي علمني الكثير عن شخصية عبد الناصر وأساليبه. لقد تولى محمود فوزي وزير الخارجية، الدبلوماسي والمفاوض المحنك الموهوب، كافة المسائل المالية وكثيراً من القضايا السياسية. ولم تكن هذه المسائل تبحث مع عبد الناصر إلا إذا تعذر الاتفاق بيني وبين محمود فوزي، لما عند إثارة أية مسألة تتعلق بالترتيبات الخاصة بالقواعد فكان يتولاها عبد الناصر شخصياً، مهما كانت تفصيلية، بل إن مسألة توزيع المساكن بين الفنيين البريطانيين وكبار الضباط المصريين في القاعدة الأساسية عند المعسكر الذي يقع خارج مدينة الاسماعيلية كان لا بد من تسويتها معه.

وكثيراً ما كشفت هذه المباحثات عما يتحلى به عبد الناصر من روح الدعابة،

ففي إحدى المناسبات بعد أن طالب بتسليم جميع المساكن التي يسكنها القادة البريطانيون لكبار الضباط المصريين سأله مختبراً عن المكان الذي ينتظر أن يقطن فيه الفنيون البريطانيون فما كان من عبد الناصر، وهو راكع على الأرض إلى جواري يتفرس في خريطة للقاعدة، إلا أن أشار إلى رقعة شاغرة. فقلت: «شكراً لك على ما لا يزيد عن كونه ملعباً لكرة القدم» ثم حاول أن يشير ثانية إلى مساحة فوقها مبنى فقلت له: « وهذه كنيسة» فانفجر عبد الناصر ضاحكاً ولم تعد إلى مباحثاتنا الجدية إلا بعد فترة. والأدهى من ذلك أنه لم ينس قط «ملحتنا الساذجة» وكان يردد فيها بعد أنه أمر مؤسف أن فنيينا لم يسكنوا في هذا المكان المقدس.

ورحب عبد الناصر بشدة، ولا شك، بالمعاهدة الجديدة وأعلن أن صفحة سوداء في العلاقات الأنجلو- مصرية قد طويت، وبدأت نكتب الآن صفحة جديدة. لقد تعززت مكانة بريطانيا وتدعم مركزها في الشرق الأوسط، ولم يعد هناك في الواقع ما يحول دون أن تعمل بريطانيا ومصر بأسلوب بناء. وكان ذلك ممكناً في حقيقة الأمر لو لم تتوال سلسلة الأحداث المؤسفة التي بدأت بحلف بغداد وانتهت بحرب السويس. ذلك أن المعاهدة كانت اتفاقاً مرضياً للغاية لكلا الطرفين، فبموجبها حصلت مصر على انسحاب القوات البريطانية وحصلت بريطانيا على ما كانت تحتاج إليه من تسهيلات في قاعدة قناة السويس. ولم ترغم مصر على الانضمام إلى أي تنظيم دفاعي غربي لكن عبد الناصر وافق في الفقرة الخاصة بإعادة استخدام القناة وأنه إذا تورطت المنطقة في حرب روسيا أو أية «قوة خارجية» أخرى فإن بريطانيا ومصر ستصبحان حليفتين وعلى هذا الأساس تتصرف كل منهما تجاه الأخرى.

كان هذا تنازلاً كبيراً قدمه عبد الناصر أساساً لتمهيد طريق المفاوضات ولبثبت أنه مستعد لأن يقبل بديلاً إيجابياً لمطالب بريطانيا السابقة بضرورة أن تشترك مصر في توسيع نطاق حلف شمال الأطلنطي ليشمل الشرق الأوسط. كذلك كان يعلم جيداً، باعتباره رجلاً عسكرياً، إذا تورطت مصر في حرب عالمية ثالثة فإنها ستحتاج إلى مساعدة بريطانيا بقدر حاجة بريطانيا إلى مساعدتها. لكن الأهم من هذه الترتيبات الافتراضية حقيقة أن المعاهدة حققت لعبد الناصر أعظم أحلامه. فبانسحاب القوات الأجنبية يتحقق لمصر الاحساس بالكرامة التي جاهد في سبيلها وهو طالب بادىء ذي بدء ثم كمخطط للثورة ثم كحاكم لبلاده في نهاية المطاف، ولأول مرة منذ ألفي سنة

يعرف الشعب المصري معنى أن يكون مستقلاً لا تحكمه أو تحتله أو تملي عليه ما يفعل قوة أجنبية.

وليس مدعاة للدهشة أن يكون عبد الناصر قد تأثر بشدة بمغزى هذا الانتصار، وحين التقينا في مراسم توقيع الاتفاق أمسك بيدي وظل ممسكاً بها بضع دقائق وهو يحاول جاهداً ضبط عواطفه، ومع ذلك فحتى في هذا الجو الحماسي لم تفارقه روح الدعابة فحين وضع علي صبري، الذي كان إلى جواره، المعاهدة أمامي للتوقيع اكتشفت أن قلمي قد نفد ما به من حبر فاستعرت قلم عبد الناصر وبعد التوقيع وضعت القلم بحركة آلية في جيبي فإذا بعبد الناصر يمد يده وقد ارتسمت على شفتيه ابتسامة عريضة وهو يقول: «أعتقد أنك حصلت مني على ما فيه الكفاية في هذه المعاهدة. فهل تتفضل برد قلمي؟».

لكن إذا كان عبد الناصر قد أسعدته المعاهدة الجديدة فلم يغتبط بها آخرون غيره، ومن بين هؤلاء جماعة الأخوان المسلمين الذين احتجوا على أن هذا الاتفاق بلغ حد التحالف الجديد مع بريطانيا والغرب ومن ثم يعد خيانة للشعب. ووصف الهضيبي عبد الناصر بأنه «خائن للقضية الوطنية» وأعلن أنه ينبغي ببساطة طرد البريطانيين من مصر وأنه ليس من حق الحكومة أن تخضع لأي شروط لانسحابهم. والواقع أن الشائعات كانت قد ترددت في وقت ما بأن الأخوان يتآمرون لاغتيال جميع الذين اشتركوا في المفاوضات في محاولة يائسة لحل المشكلة بالقوة بدلاً من الاتفاق.

وبالرغم من حصر نشاطه داخل القصر الملكي سابقاً تناهى إلى سمع محمد نجيب موقف جماعة الأخوان. وفي حركة أخيرة يائسة لكسب تأييد أصحاب النعرة الوطنية المتطرفة ضد مجلس قيادة الثورة أشاع أنه يؤيد موقفهم، وقد أبلغني بذلك عبد الناصر أثناء مناقشة عامة جرت بيني وبينه في حضور عدد من رفاقه في استراحة القناطر بعد توقيع المعاهدة. وقال إن محمد نجيب يحاول كسب تأييد جماعة الأخوان المسلمين ويعلن محتجاً بأنه لن يصدق على اتفاقيتنا. وبصراحة فائقة مضى يقول إنه قد ضاق ذرعاً بالأخوان الذين تمادوا في هجومهم ضده وضد رفاقه، وألمح بوضوح أنه لن يمضي وقت طويل قبل الدخول في معركة فاصلة مع نجيب وشركائه المتعصبين.

والواقع أن المعركة الفاصلة وقعت في أقل من أسبوع، ففي ٢٦ أكتوبر وبينما عبد الناصر يخطب في اجتماع عام بمدينة الاسكندرية أطلق رجل مسلح، أمكن

التعرف عليه فيما بعد بأنه عضو في جماعة الأخوان، عدة طلقات مصوبة نحوه من وسط جمهور الحاضرين. لم يحسن من كان ينوي تلك التصويب فلم يصب سوى مصباح كهربائي فوق المنصة قبل أن يمسك به رجال البوليس. وعندئذ صاح عبد الناصر في سامعيه قائلاً: «فليقتلوا عبد الناصر، فهو واحد من كثيرين، وسواء عاش أو مات فإن الثورة ماضية في طريقها».

تلك هي الفرصة التي كان عبد الناصر ينتظرها، فقبل أن يبزغ ضوء الفجر كان عدد كبير من زعماء الأخوان المسلمين قد عادوا إلى السجن، كما ألقي القبض، خلال الأسابيع القليلة التالية، على الهضيبي ومعه خمسمائة عضو من جماعة الأخوان وصدرت ضدهم الأحكام بالسجن فترات متباينة. كما صدر الحكم بالإعدام على من حاول قتل عبد الناصر ومعه الهضيبي وثلاثة من الأخوان البارزين من بينهم اثنان من البارزين في المؤسسة الإسلامية. وبالرغم من تخفيف حكم الإعدام الصادر ضد الهضيبي إلى السجن المؤبد، فقد تم إعدام المتهمين الآخرين شنقاً بعد ستة أسابيع من محاولة الاغتيال.

ولم يثبت اطلاقاً ما إذا كان محمد نجيب شريكاً في حادثة الاسكندرية رغم ما ذكر أثناء محاكمة الهضيبي من أنه سمح لحقده على عبد الناصر أن يجعله إلى أداة في يد المتآمرين. غير أنه كان قد آن من الأفعال ضد مجلس قيادة الثورة ما حمل المجلس على التخلص منه، وفي ١٤ نوفمبر، عقب اعلان ارتباطه بمؤامرة الأخوان الإطاحة بنظام الحكم، أعفي من مهام الرئاسة، وقام عبد الحكيم عامر بتحديد إقامته، ثم عرضت رئاسة الجمهورية على لطفي السيد وهو عالم ووزير خارجية سابق في العقد التاسع من عمره فاعتذر بحجة أن المنصب لا ينطوي على أية سلطة تنفيذية، وحتى لو انطوى على هذه السلطة فإنه لا يرغب في توليه، وعلى هذا الأساس تولى عبد الناصر مهام رئيس الجمهورية وإن تأجل في ذلك الحين منحه اللقب.



الفصل الخامس

حلف بغداد

بات من المألوف إبان أزمة السويس في عام ١٩٥٦ وبعدها أن يتهم أنتوني ايدن وغيره من الوزراء البريطانيين عبد الناصر بالكراهية الشديدة لبريطانيا، وأنه يسعى إلى القضاء على كل مصلحة اقتصادية وتجارية لها في جميع أنحاء العالم العربي. كانت هذه الاتهامات، في واقع الأمر، مبنية على سوء فهم أساسي للموقف، لأن عبد الناصر كان يكن احتراماً بالغاً للبريطانيين لما حققوه من انجازات عبر التاريخ ولما يتسمون به من مهارات تجارية وصناعية. لعله تبين في بداية الأمر أنه من الأيسر أن ينسجم مع الأمريكيين الأقل تمسكاً تسبياً بالرسميات والذين تعرف عليهم أمثال كرميت روزفلت وهنري بابرود، خليفة كافري، ومع ذلك كان يحب ويثق بكل سفير بريطاني ترسله بريطانيا إلى القاهرة وكانت تربطه علاقات ودية بعدد من الساسة والصحفيين البريطانيين. وقد سعى جاهداً، وهو أبعد ما يكون رغبة في القضاء على المصالح البريطانية، إلى توسيع نطاق التجارة الانجلو - مصرية وفتح الباب أمام الشركات البريطانية للاستثمار والعمل في مصر، كما كان يريد أن تسهم بريطانيا في بناء السد العالي وتمويله. وحتى بعد أزمة السويس منح امتيازات لرجال البترول البريطانيين وغيرهم من الأوروبيين للتنقيب عن البترول في الأراضي المصرية.

كذلك لم يرفض عبد الناصر تماماً أي احتمال للتعاون مع بريطانيا وحلفائها الغربيين في أية صورة من صور الدفاع عن الشرق الأوسط. لقد كان يرى، كما أخبرني أثناء محادثاتنا بعد توقيع معاهدة ١٩٥٤، كرجل عسكري، أن مثل هذا التعاون منطقي للغاية. بيد أنه لم يكن في الفترة التي أعقبت الصراع مع محمد نجيب مباشرة قد بلغ من المكانة بين صفوف الشعب ما يمكنه من أن يغير فجأة سياسة الحياد

الدقيق التي كان الوفد قد بدأ ينتهجها في أواخر عهد فاروق. فكان عليه أن يدعم مكانته السياسية ويقوي الجيش المصري بتزويده بالأسلحة الحديثة، وهنا أيضاً كان يتطلع إلى بريطانيا كما إلى الولايات المتحدة للحصول على هذه الأسلحة بدليل أنه سلمني قائمة بالأسلحة التي كان يريدها وطلب مني أن أحملها معي إلى بريطانيا.

من المسلم به أن عبد الناصر كان يكن عداء شديداً لبريطانيا في شبابه وفي سنوات زعامته للضباط الأحرار. لقد كان عدواً لبريطانيا لأنه لم يقبل نوع السيطرة والاذلال الذي تعرضت له مصر على أيدي البريطانيين ابتداء من لامبسون الذي كان يعامل فاروق كالدمية حتى الجندي العادي الذي كان يحتقر المصريين ويسخر من الملك بترديد الأغاني الداعرة على الملأ. وقد جعل هدفه الملح هو القضاء على الوجود العسكري البريطاني الذي جلب مثل هذا العار على بلاده. لكن بعد أن حقق هذا المطمح كان يأمل صادقاً، كما يذكر، في أن تسطر صفحة جديدة في العلاقات الأنجلو- مصرية، وأن يبدأ، كما جاء في ديباجة المعاهدة نفسها، «عهد جديد من الصداقة المتينة والفهم المتبادل». وفي كل من محادثاته معي ومباحثاته التي تلت ذلك مع ستيفنسون وخليفته، سير همفري تريفليان لم يظهر ما هو أوضح من رغبته في هذه العلاقة الجديدة.

لكن كما تنفتح الشهية بتناول الطعام هكذا ازداد طموح عبد الناصر بما أحرزه من نجاح، فمنذ الحرب الفلسطينية لم يكن يفكر كمصري فحسب بل أيضاً كعربي. وفي الاحتفال بالذكرى الثانية للثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٤ أعلن عبد الناصر أن عهداً جديداً من العلاقات القائمة على الأخوة الصادقة والصريحة مع العرب قد بدأ، وأن هدف مصر الثائرة هو أن يصبح العرب وأمة واحدة، قادرة على الدفاع عن نفسها ومتعاونة من أجل المصلحة المشتركة. وفي هذه الحالة لم يكن في مقدور عبد الناصر أن يكتفي بتحقيق انسحاب القوات البريطانية من مصر وإنما كان لا بد من أن ينسحب ذلك على جميع الأراضي العربية. ولتحقيق هذا الهدف مدت إذاعة «صوت العرب» من القاهرة فترة إرسالها إلى أربع ساعات يومياً، وبذلك أصبحت الأداة الرئيسية للدعاية المناهضة للامبريالية في العالم العربي. كذلك بدأت الضغوط السياسية والدبلوماسية تترك تأثيرها على أولئك الحكام العرب وأتباعهم الذين كانوا يرحبون، شأنهم في ذلك شأن فاروق وباشوات مصر السابقين، بوجود القوات البريطانية لحماية مراكزهم بقدر ما يرحبون بها لحماية حدود بلادهم.

كما أن حملة عبد الناصر المناهضة للامبريالية لم تكن قاصرة على أشقاء مصر في العالم العربي. ففي كتابه (فلسفة الثورة) الشهير ذكر عبد الناصر كيف أن مصر تشكل محوراً لثلاث دوائر متحدة المركز تضم العالم العربي والإسلامي والافريقي. ومن ثم دافع، وفقاً لما كان يعتبره واجبه نحو تشجيع الحركات الوطنية في جميع أنحاء أفريقيا وآسيا، عن حركة تمرد الماو ماو في كينيا وبدأ في شهر يوليو عام ١٩٥٤ حملة اذاعية باللغة السواحلية لإثارة السكان الأفريقيين في المستعمرات البريطانية في شرق أفريقيا.

ولم يكن محتملاً بالطبع أن تمهد مثل هذه الاجراءات طريق المستقبل أمام العلاقات الأنجلو- مصرية على الأقل طالما أن بريطانيا كانت ترغب في أن تظل قوة استعمارية وتعتقد أن وجود القوات والقواعد فوق الأراضي العربية أمر جوهري لحماية مصالحها البترولية في العراق والخليج العربي. هذا فضلاً عن أنه عقب الصدمة التي نجمت عن قيام حكومة مصدق بطرد شركة النفط الأنجلو- إيرانية في عام ١٩٥١ أصبح البريطانيون أكثر اقتناعاً بمثل هذه الاعتقادات. هكذا أخذت الحكومة البريطانية في هذه المرحلة بالذات تقترب من الدخول في صدام مع مصر، وذلك باقتراح أنه يتعين على العراق أن تجدد علاقاتها الدفاعية مع بريطانيا داخل إطار تحالف للشرق الأوسط يضم بريطانيا وتركيا وباكستان أصبح يعرف فيما بعد بحلف بغداد.

لقد كانت العراق أوفى حليف عربي لبريطانيا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى عندما أصبحت خاضعة للانتداب البريطاني بعد طرد الأتراك وتقسيم بقايا الامبراطورية العثمانية السابقة بين المنتصرين فآلت سوريا ولبنان لفرنسا وفلسطين وشرق الأردن لبريطانيا في حين أن العربية السعودية هي الدولة الوحيدة التي استعادت استقلالها، ومنذ ذلك الوقت فصاعداً أصبح نوري السعيد الحاكم القوي للبلاد، وهو سياسي وطني عنيف وماكر ينتمي للمدرسة القديمة. وكان نوري السعيد قد اشترك في الحرب ضد الأتراك مع لورانس تحت لواء الشريف حسين حاكم الحجاز، الذي صار حفيداه، فيصل وحسين، ملكين على العراق والأردن وهي التسمية الجديدة لشرق الأردن، وبالرغم من أن نوري السعيد كان في بداية حياته داعية متحمساً للاستقلال العربي فقد أصبح بصورة متزايدة محافظاً كما أنه أضحى بمرور الوقت معادياً لمصر. ونظراً لأنه قاتل مع بريطانيا ضد الامبراطورية العثمانية وعمل مع البريطانيين طيلة فترة الانتداب، واعتمد على بريطانيا في الحصول على السلاح والمشورة منذ أن نال العراق استقلاله في عام ١٩٣٠. لم يستطع أن يتصور أن هناك مجالاً لا يعمل فيه مع

بريطانيا في وفاق تام، وحين زار أنور السادات بغداد عام ١٩٥٦ حدثه بإفاضة أن العراق والدول العربية الأخرى لا تستطيع البقاء بدون مساعدة بريطانيا. وهكذا لم يكن متعاطفاً مع رغبة عبد الناصر في طرد الوجود العسكري البريطاني من العالم العربي. ولما اقترحت بريطانيا ضرورة تجديد الاتفاقيات على نحو يمكن بريطانيا من الاحتفاظ بقاعدة جوية في العراق على أن يكون ذلك تحت مظلة حلف دفاعي يضم بريطانيا والعراق وتركيا وباكستان بالإضافة إلى الولايات المتحدة إذا أمكن ذلك، وجد نوري السعيد كل مبرر للموافقة ولم يجد سبباً يحمله على الرفض.

أما بالنسبة لعبد الناصر فكانت الأسباب جميعها تحمله على رفض هذه المبادرة البريطانية. فمن ناحية كانت المبادرة تنطوي على نفس فكرة إقامة حلف للدفاع عن الشرق الأوسط التي رفضتها مصر في عام ١٩٥١، ذلك الحلف الذي كان من شأنه أن يربط العراق بحلف شمال الأطلنطي. ولما كان العراق عضواً في جامعة الدول العربية فإن ذلك يعرض حياد الجامعة العربية للخطر ويورط الدول العربية الأخرى في نزاعات حلف شمال الأطلنطي إذا ما تورطت العراق نفسها. ومن ناحية أخرى كان عبد الناصر يخشى من أنه إذا ما حصل العراق، بقبوله لمقترحات بريطانيا، على كميات كبيرة من الأسلحة البريطانية فإن ذلك، إلى جانب ما يملك من مصادر بترولية غنية، سيزيد من قوته العسكرية وتصبح القوة العربية المسيطرة، ومن ثم ينتقل مركز الجاذبية السياسية في الشرق الأوسط من القاهرة إلى بغداد.

وحتى إذا كانت الدول العربية الأخرى لم تشعر بوجود ما يستميلها لأن تحذو حذو العراق كوسيلة للحصول على أسلحة حديثة رخيصة وبسرعة فقد بدا أن ما قام به نوري السعيد يمثل ضربة عنيفة إلى الأساس الذي تقوم عليه سياسة عبد الناصر الرامية إلى تحقيق الوحدة العربية والاستقلال، ورأت القاهرة أن البريطانيين الماكرين، بعد أن أرغموا على التخلي عن قواعدهم في مصر يحاولون العودة إلى الساحة العربية عن طريق العراق. ألم تكن الحجة التي أقنعت المتشككين في مجلس العموم بالموافقة على الانسحاب من مصر هي أنه من مصلحة بريطانيا أن تعيد توزيع قواتها في الشرق الأوسط؟ وكان كل عربي قومي قد آمن بالفعل أن دولة اسرائيل قد أقيمت لتكون رأس جسر لاستمرار السيطرة الغربية على العالم العربي، ولاحت أساليب التقرب البريطانية من العراق وكأنها ترمي إلى توسيع نطاق المبدأ الامبريالي (فرق تسد). وإذا كان عبد الناصر قد سعى بكل وسيلة إلى مقاومة هذه الاتجاهات فلم يكن الباعث،

كما أشار في ذلك الحين ايدن وغيره، هو الغيرة الشخصية من نوري السعيد على الرغم من أنه لم يكن بين الخصمين السياسيين تعاطف يذكر، بل لأن عبد الناصر كان يؤمن بشدة أن سياسة نوري السعيد سوف تفضي إلى انقسام الجامعة العربية بل ستضعف ما توفر لها من تماسك ضئيل، وبذلك يتسنى للاستعماريين، كما كانوا يخططون تماماً، من أن ينفردوا بالدول العربية الواحدة بعد الأخرى ويفرضوا إرادتهم عليها.

وعندما نوقشت أنباء العرض البريطاني على العراق لأول مرة بعث عبد الناصر، في صيف ١٩٥٤، بصلاح سالم، وزير الارشاد القومي، في جولة زار خلالها الدول العربية. في هذه المرحلة كان عبد الناصر، وهو أبعد ما يكون عن محاولة الإطاحة بنوري السعيد، يبحث عن وسائل لتحسين العلاقات بين العراق ومصر التي تعرضت على الأقل للفتور منذ أن رُفِضَ مشروع الهلال الخصيب الذي تقدم به نوري السعيد في أوائل الأربعينات من أجل إقامة جامعة عربية مقرها القاهرة. ولذلك حين اجتمع صلاح سالم بنوري السعيد مع الملك فيصل وولي العهد الأمير عبد الإله في مصيف سرسنك الجبلي كانت لديه تعليمات بأن يعامل ضيوفه بلباقة فائقة.

كان نوري السعيد في حالة معنوية طيبة وأصر على أن يصحب ضيفه قبل البدء في أية مناقشات جدية إلى حفل زفاف كردي. ثم عندما بدأت المباحثات أوضح صلاح سالم باعتدال لا يتفق مع طبيعته العاطفية المتحمسة سبب معارضة مصر لتورط العراق في حلف شمال الأطلنطي. وقال إن حكومة بلاده تشعر بأنه إلى أن يتوفر لديهم، على الأقل، الوقت الكافي لتقييم سياسات بريطانيا والدول الغربية الأخرى تجاه العالم العربي فإنه من المستحسن عدم التورط في أية التزامات أجنبية. وهذا من شأنه أن يتيح للجامعة العربية الفرصة لتقوية وتوحيد صفوفها كما يحول دون أن يضرب الغرب الدول العربية بعضها ببعض. وعندما اعترض نوري السعيد وأشار إلى أن خطر الشيوعية يتهدد العراق وأنها بحاجة إلى مساندة لصد هذه التهديدات رد عليه صلاح سالم في هدوء بقوله إن أفضل وسيلة لتقوية الشيوعية في العراق هي أن ترتبط بأحلاف أجنبية يرفضها الرأي العام القومي على أساس أن هذا الارتباط يعتبر خضوعاً للامبريالية.

واقتصر رد نوري السعيد ومساعديه،ولم يكونوا قد حددوا موقفهم من المقترحات البريطانية تحديداً دقيقاً، في هذه المرحلة على توضيح مدى تعرض العراق للهجوم

والتغلغل من جانب روسيا. ولكن عند صياغة البيان المشترك في نهاية المباحثات تغلب نوري السعيد بذكاء على صلاح سالم الذي عاد إلى القاهرة ببيان ينص على أن المصريين والعراقيين سوف يبحثون وسائل تقوية ميثاق أمن الجامعة العربية كما أنهم سيجرون محادثات مع الولايات المتحدة وبريطانيا لبلوغ هذه الغاية. وكان البيان على درجة من الغموض لم تدع لنوري السعيد الحرية في أن يدخل في تحالف مع الغرب فحسب بل كذلك أوحت بأن مصر قد تنضم بدورها إلى التحالف. فوق هذا كله نقل عن صلاح سالم، عثر الحظ، قوله رداً على سؤال مدروس وجه إليه في مؤتمر صحفي: «لو رغب شعبان عربيان أو أكثر في الوحدة بصورة ما، فإن مصر لا تعارض». وقد فسر هذا القول على نطاق واسع بأنه يعني أن مصر قد سحبت في النهاية اعتراضاتها على مشروع الهلال الخصيب وأنها لن تعترض بعد اليوم على انضواء سوريا تحت لواء العراق.

وكان على عبد الناصر، الذي أغضبه عدم كفاءة مبعوثه، أن يهدئ الاحتجاجات الساخطة التي انهالت من عناصر مناهضة للعراق في سوريا، بل كان أشد قلقاً إزاء تأييد صلاح سالم لفكرة أن تقوم مصر والعراق بإجراء مشاورات مع الغرب لتقوية الجامعة العربية. ولذلك سارع بإبلاغ سفير نوري السعيد في القاهرة بأن مثل هذا الإجراء يتعارض مع سياسة الاستقلال التي تنتهجها مصر. فما كان من نوري السعيد إلا أن هرع على الفور إلى القاهرة حيث أكد لعبد الناصر في أحد اللقاءات النادرة بين الزعيمين، أنه لا يستطيع الاعتماد على العرب في الدفاع عن العراق، وأن الدولة الوحيدة التي تستطيع مساعدة العراق هي بريطانيا وأنه رغم تفهمه لما يساور مصر من شكوك في البريطانيين إلا أنه قرر المضي قدماً في قبول المقترحات البريطانية الجديدة.

وأوضح عبد الناصر موقفه بصراحة مماثلة، فبينما كان يسلم بأن الجامعة العربية قد برهنت حتى الآن على أنها جهاز ضعيف فإنه كان يدفع بأن هذا ليس مبرراً لزيادة اضعافها عن طريق تشجيع الامبرياليين على مد أجل سيطرتهم وإحكامها على العرب وضرب بعضهم ببعض. ولم يمض على ذلك شهر حتى كان راديو صوت العرب، بعد توقيع معاهدة الأنجلو- مصرية، يدعو الشعوب العربية في كل مكان إلى أن تحذو حذو مصر وأن تلقي عن كاهلها نير الاحتلال الأجنبي وأعلن الراديو أن «مصر حققت هذا الهدف في غضون عامين فحسب». فاستمع إليها وهي تقول إنه لا يمكن الدخول

في أحلاف إلا مع العرب. . . أخي المطاطىء الرأس في العراق. . . أخي على حدود فلسطين وفي الأردن وفي شمال افريقيا. عليك أن تتذكر العامين الماضيين. . عندئذ سترفع رأسك في عزة وكرامة، فالعراق. . . تتحرر بتحرير مصر، ولسوف يرغم الامبرياليون إلى السعي إلى صداقتكم. . . إرفع رأسك يا أخي فقد حقق لك النصر أخوانك العرب المصريون».

كان فحوى هذه الكلمات واضحاً على نحو ينذر بالسوء، ولم يكن نوري السعيد، بعد عودته إلى بغداد، من الغباء إلى حد الاعتقاد ان بوسعه أن يتغاضى كلية عن تأثير مثل هذا النداء العاطفي على شعب العراق الأبي السريع الغضب. هذا فضلاً عن أن ما ساقه عبد الناصر من حجج واضحة وصريحة في القاهرة بينت بوضوح انه سيقاوم حتى النهاية ما كان يعتبره محاولة من جانب العراق للخروج على التحالف العربي ومن ثم قرر نوري السعيد أن يجرد خصمه من سلاحه بخدعة صريحة. فأوفد موسى شبندر، وزير خارجيته، لحضور اجتماع لوزراء الخارجية العرب عقد في القاهرة في محاولة لتوحيد سياسة الجامعة العربية،وبعد أن تعذر على الاجتماع أن يصل إلى نتيجة محددة، أعلن موسى شبندر في مؤتمر صحفي أن العراق، على أية حال، لن ينضم إلى التحالف بين تركيا وباكستان. وكل ما ستقوم به هو أن تستبدل المعاهدة القائمة مع بريطانيا باتفاقية مماثلة لتلك التي ابرمتها مصر مؤخراً تنطوي على تعهد بإعادة تشغيل القواعد الجوية البريطانية في حالة تعرض العراق لأي هجوم.

واستبدت الدهشة بعبد الناصر حتى وإن كان من الصعب عليه أن يصدق أن العراق قد تخلت بهذه السرعة عن سياسة التحالف الأجنبي التي تنتهجها، لكن بعد أيام محدودة، أي في أوائل يناير عام ١٩٥٥ لاح أن نوري السعيد نفسه يؤكد ما أعلنه وزير خارجيته، ففي حديث أمام البرلمان العراقي أعلن أنه سوف يدخل في اتفاقية ثنائية مع بريطانيا تأخذ في الاعتبار، بصورة غير محددة، أمن تركيا وإيران لكنها لا تنطوي على أي التزام لا يوافق عليه شركاء العراق في الجامعة العربية.

حتى مع هذا التأكيد كان من الصعب على عبد الناصر أن يصدق مثل هكذا التغيير المفاجىء. فقد حدثه التآمر الكامل في داخل نفسه أن نوري السعيد يقوم بخدعة سعياً وراء وقف حملة الدعاية التي يشنها راديو القاهرة. وسرعان ما تبين مدى صحة ما كان يساوره من شكوك، فلم تمض خمسة أيام على تصريح نوري السعيد

حتى وصل إلى بغداد عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا يصحبه وفد كبير يضم وزيري الخارجية والمواصلات وتسعة من أعضاء البرلمان التركي. وفي ١٢ يناير صدر بلاغ مشترك في بغداد يعلن أن العراق وتركيا قد اتفقتا على توقيع معاهدة للدفاع المشترك بأقصى سرعة ممكنة وأنهما تأملان في أن تنضم إليهما دول أخرى في المنطقة تتفق معهما في السياسة وأنهما ستبذلان دما في وسعهما لحمل تلك الدول على توقيع المعاهدة في نفس الوقت الذي توقعان فيه عليها».

كان هذا أسوأ ما كان يخشاه عبد الناصر، ذلك أن العراق لم تكن تشكل مع تركيا نواة لتحالف متعدد الأطراف مع بريطانيا يربطها بحلف شمال الأطلنطي فحسب بل كانت تنوي أيضاً أن تصيد دولاً عربية أخرى للانضمام إلى الحلف. وذكر عبد الناصر لستيفنسون والمرارة تملأ نفسه أن نوري السعيد قد خدعه بتحريض من بريطانيا وتركيا، وجاء رد فعله غاضباً وعاد صوت العرب يشن هجومه على خروج العراق على التحالف العربي وحذت حذوه الصحافة المصرية، لكن الحملة الدعائية التي شنتها القاهرة عجزت في تلك اللحظة عن أن تدفع الشعب العراقي إلى الثورة. وقبل أن تصل الأمور إلى هذا المدى أراد عبد الناصر أن يتبين ما إذا كان من الممكن حمل نوري السعيد على التراجع عن موقفه عن طريق الضغط من داخل الجامعة العربية.

هنا وجد في العربية السعودية حليفاً مؤثراً بل وقوياً إذا كانت الثروة تعني القوة. فقد كانت هذه المملكة الصحراوية المترامية الأطراف التي تمتلك بعض أغنى المصادر البترولية في العالم في صراع مرير مع بريطانيا حول ملكية واحة البوريمي على حدود الإمارات المتهادنة التي تخضع للحماية البريطانية. بالإضافة إلى أنه منذ أن قام عبد العزيز بن سعود والد الملك سعود ومؤسس المملكة بطرد الشريف حسين من الحجاز عام ١٩٢٤ وضم هذه الأراضي إلى العربية السعودية اتخذ هو وأسرته من الأسرة الهاشمية موقف العداء الشديد. وبعد مضي ثلاثين عاماً كان خليفته يواصل الصراع مع أحفاد الشريف حسين، فيصل في العراق وحسين في الأردن، وذلك بناء على مشورة يوسف ياسين الدبلوماسي السوري الماكر الذي كان شغله الشاغل تغذية العداء بين مليكه والملكين الشابين الهاشميين.

ومع وجود حليف طبيعي يتمتع بهذا القدر من الثراء والنفوذ مثل السعوديين قرر عبد الناصر الدعوة إلى عقد اجتماع في القاهرة يحضره رؤساء وزراء العراق وسوريا

ولبنان والعربية السعودية والأردن واليمن وليبيا التي كانت في ذلك الوقت الدولة العربية الوحيدة المستقلة إلى جانب مصر. وباستثناء نوري السعيد الذي تذرع بمرض دبلوماسي قبل الجميع الدعوة التي وجهت إليهم وعقد أول اجتماع في الثاني والعشرين من يناير، إلا أن الأمور سارت منذ البداية في غير صالح المصريين. ولم يمثل العراق أحد في الأيام الخمسة الأولى للاجتماع وحين ظهروا على المسرح كان يرأس الوفد رئيس وزراء سابق هو فاضل الجمالي الذي كان يكن عداء مرضياً للمصريين، والأدهى من ذلك أنه من أول جلسة تجلى تماماً أن السوريين واللبنانيين والأردنيين قرروا المراوغة ولم يكونوا على استعداد لإدانة سياسة نوري السعيد كما كان عبد الناصر يأمل، فقد اقترح فارس الخوري السوري، وسامي الصلح اللبناني، وتوفيق أبو الهدى الأردني التأجيل حتى يتسنى للعراقيين الحضور. وبعد أن أقنعهم عبد الناصر بصعوبة بالبدء في المناقشات استهلها السوريون ببيان متحذلق أعلنوا فيه أنهم، وإن كانوا لم ينضموا لأي تحالف أجنبي، فإنه لا جدوى من وراء الاعتراض على قيام العراقيين بذلك في هذا المؤتمر حيث أن هذا القرار لا يمكن أن يكون ملزماً لأية حكومة سورية مستقلة.

لقد عكس هذا التصريح الانقسام في الرأي بين صفوف السوريين الذين بعد أن نالوا استقلالهم من الحكم الفرنسي في نهاية الحرب العالمية الثانية لم يكونوا قد خرجوا إلا مؤخراً من سلسلة حركات التمرد في الجيش التي تضمنت أربعة انقلابات وأحد عشر تغييراً وزارياً في أقل من ثلاث سنوات. وكانت سوريا منقسمة، أساساً بين أولئك الذين يؤيدون حزب الشعب المحافظ الذي يرغب في الاتحاد مع العراق وأتباع حزب البعث الذين يؤيدون اتحاداً عربياً واسع النطاق يقوم على المبادىء الاشتراكية. وخشية أن يثير عداء البعثيين اضطر فارس الخوري، رغم ميله المعتدل للعراق، إلى أن ينفي وجود أية نية للانضمام لتحالف نوري السعيد الجديد وحتى لا يثير غضب حزب الشعب كان عليه أن يرفض الموافقة على أية إدانة للعراق. وبالرغم مما بذله «صوت العرب» لم يستطع عبد الناصر حتى ذلك الوقت فرض آرائه على الرأي العام السوري، فلم يكن ينظر إلى نظام حكمه بتحفظ بل وبشك في الدوائر الموالية للغرب فحسب بل أيضاً في دوائر أخرى وخاصة حيث كان نفوذ جماعة الأخوان المسلمين قوياً، وحيث أثار إعدام ثلاثة من زعماء الأخوان، عقب واقعة الاسكندرية، غضب أعداد غفيرة من الناس في دمشق وكذلك في بغداد وفي غيرها من العواصم العربية.

لم يكن السوريون وحدهم يتسمون بمثل هذا التناقض. فالأردنيون بدورهم أعلنوا أنهم وإن كانوا يكرهون الأحلاف الأجنبية فإنهم في وضع غريب يتحذر معه إدانة مبادرة نوري السعيد حيث إنهم يعتمدون على مساعدة بريطانيا في بقاء الفيلق العربي الذي يتولى قيادته قائد بريطاني ويتولى ضباط بريطانيون كافة المناصب الرئيسية فيه. وكان توفيق أبو الهدى قد أجرى منذ أسابيع قليلة مباحثات في لندن حول تعديل المعاهدة الأنجلو-أردنية، خلالها أصرت الحكومة البريطانية صراحة على أنه لا يمكن اعتبار أية تغييرات في المعاهدة سوى جزء من نظام دفاعي جديد للشرق الأوسط، بمعنى آخر فإنه لو أراد الأردن أن تقدم بريطانيا في المستقبل المساعدة للحكومة وليس للجنرال جلوب لتعين عليه أن ينضم إلى الحلف التركي العراقي.

وكان لبنان بدوره يتعرض لضغط كي يحذو حذو العراق، وراح وفدها في مؤتمر القاهرة يبالغ في حقيقة أن رئيس الوزراء التركي زار بيروت، بعد أن غادر بغداد، ليعرض المزايا الضخمة التي يمكن للبنان أن يجتنيها إذا ما انضم إلى التحالف التركي-العراقي، وأن مندريس قد ذكر أن لدى تركيا جيشاً قوامه عشر فرق مزودة بأحدث الأسلحة وأن هناك ٥٠ ألف جرار يعمل في الأرض، وذلك بفضل سخاء الولايات المتحدة الأمريكية. وألمح كذلك إلى أن تركيا ستؤيد العرب ضد إسرائيل إذا ما وافقوا على أن يوقعوا معه ومع نوري السعيد على التحالف.

من الجلي أن هذا كله ترك تأثيراً عميقاً على الحكومة اللبنانية ناهيك عن الرئيس كميل شمعون الموالي للغرب. فبالإضافة إلى حقيقة أنه تعرض للتحذير، كما أبلغ سامي الصلح مؤتمر القاهرة، من أن الولايات المتحدة لن تقدم أي عون للعرب إذا ما أصروا على معارضتهم للأحلاف الأجنبية فإن ضغوط مندريس جعلته أكثر احجاماً على استنكار موقف العراق. هذا فضلاً عن أن كميل شمعون كان يعتقد أن عداء عبد الناصر للتحالف التركي العراقي إنما هو مسألة غير شخصية بسبب إحباط نوري السعيد لمخططاته الرامية إلى السيطرة على العالم العربي. ولم يرد للبنان أن يساوم على حياته بالانضمام إلى حلف بغداد بنفس الشروط التي على أساسها انضمت العراق. ومع ذلك كان يعتقد بأنه من الممكن بل ومن الضروري تشجيع تركيا على مناصرة العرب في مقاومتهم لإسرائيل. وفي رسالة بعث بها كميل شمعون إلى نديم الدمشقي، القائم بالأعمال اللبناني في القاهرة، اقترح أن يسأل عبد الناصر ما إذا كان الظفر بتأييد تركيا إلى جانب الحصول على معونة ضخمة من الأسلحة التي قد يمهد

الغرب نفسه مضطراً إلى تقديمها لأي من حلفائه العرب لا يساعد في تقوية العرب بوجه عام، لكن عندما اقترح أن يطلب من نوري السعيد أن يتريث في الوقت الذي يبحث فيه مؤتمر للجامعة العربية وتركيا وإيران وباكستان هذه الاحتمالات رفض عبد الناصر الفكرة بحجة أن نوري السعيد رفض وقف مباحثاته مع الأتراك حتى يمكن التوصل إلى أي بديل آخر. وفي هذه الحالة انضم سامي الصلح إلى زميليه السوري والأردني في رفض استنكار المبادرة العراقية.

•

في ضوء هذه المراوغات دافع عبد الناصر عن موقفه بصبر وإصرار وقال إن الأمريكيين والبريطانيين، حلفاء تركيا في حلف شمال الأطلنطي، لن يسمحوا للأتراك بمساندة العرب ضد إسرائيل، بل من المرجح أن يجروهم على الدخول في تحالف مع إسرائيل التي هي، على أية حال، من صنع السياسة الأمريكية والبريطانية، وأن حلف بغداد المقترح هو حيلة متعمدة لتمزيق العالم العربي وإخضاعه لإرادة الغرب وأن من المسلم به أن ميثاق الأمن الجماعي العربي لم يزد عن كونه «حبراً على ورق» كما وصفه نوري السعيد، لكن هذا معناه أنه يتعين تدعيمه وليس زيادة إضعافه. ثم قال: «لو إننا وحدنا صفوفنا لاضطرت الدول الغربية في نهاية الأمر إلى الاتفاق معنا، فالغرب في حاجة إلى العرب بقدر حاجة العرب إلى الغرب». ومضى عبد الناصر يقول: «إن موقعنا الاستراتيجي وما نملك من مصادر وقوة بشرية ضروري لهم، فالعرب يصل عددهم حوالي ٥٠ مليون نسمة في حين أن الغرب فقد الكثير من القوة البشرية المقاتلة منذ أن حصلت الهند والباكستان على استقلالها. ومعنى هذا أنه في الحرب القادمة سوف تكون القوات التي توفرها استراليا للدفاع عن الشرق الأوسط مطلوبة لحماية جنوب شرق آسيا من التهديد الصيني، ومن ثم لو تسنى للعرب الحفاظ على وحدتهم، لاضطر الغرب، لمصلحته الخاصة، أن يقدم الأسلحة والمعونة الاقتصادية كرادع لأي معتد وكوسيلة لصد أي نشاط داخلي هدام. ولا يتمثل التهديد الرئيسي من جانب روسيا في عدوان سافر بل في تسلل شيوعي، ولم يكن الشيوعيون حتى الآن جماعة متجانسة في مصر، وبسبب افتقارهم إلى التنظيم والقاعدة الشعبية ونتيجة لاعتبارهم حزباً يتلقى أوامره من الخارج لم يكن يشكلون تهديداً خطيراً ولا يستطيعون القيام بأكثر من زيادة التوترات القائمة فعلاً كما فعلوا في حريق القاهرة عام ١٩٥٢. لكن لو أتيحت لهم ذريعة مثل تحالف بين مصر ومن كانوا يحتلونها سابقاً، يمكن أن تُصور على أنها خضوع للامبريالية فسوف يحققون قدراً كبيراً من التأثير الشعبي.

لقد تركت هذه الحجج تأثيرها البالغ على المؤتمر بوجه عام، لكنها لم تغير من موقف أولئك الذين عارضوا إدانة نوري السعيد، الذي يواجه، على حد اعتقادهم، مشكلات خاصة ناجمة عن وضع العراق الذي هو أكثر من غيره عرضة للتهديد، وعلى هذا الأساس ينبغي السماح له باتخاذ ما يراه من ترتيبات ضرورية لأمته. وعندما وصل فاضل الجمالي إلى القاهرة في منتصف فترة انعقاد المؤتمر سارع باستغلال هذا الموقف الذي يسمح للعراق باتخاذ ما يراه من تدابير وراح يؤكد أن الجامعة العربية لا تستطيع الدفاع عن العراق وأن مساندة الأمريكيين والبريطانيين أمر جوهري. وإذا كان هذا التأييد ينطوي على بعض القيود فعلى العراق قبولها. كذلك ركز فاضل الجمالي على ما أبداه مندريس حول المساعدة التركية ضد إسرائيل، بل وذهب إلى حد الزعم بأن السياسة الأمريكية سوف تتغير نتيجة لوجود ايزنهاور في البيت الأبيض. وزعم بأن الرئيس الأمريكي قد أكد له شخصياً أن الولايات المتحدة لن تؤيد الصهيونية بعد اليوم بل إنها تفضل التعاون مع العرب وسوف تعمل على أن تحذو تركيا حذوها.

وكان هذا أكثر من أن يتقبله حتى أشد مستمعي فاضل الجمالي سذاجة، ومن ثم رأى بهي الدين باش أعيان، وزير خارجية العراق الجديد، أنه من الحكمة أن يعود إلى بحث مزايا مبادرة نوري السعيد. لكن في محاولة تقليل مما تنطوي عليه قدم إيضاحاً للاتفاقية المقترحة مع تركيا يختلف عن البيان الأصلي اختلافاً كبيراً يتعذر معه على المؤتمر تصديقه ثم اقترح بهي الدين على عبد الناصر بصفة شخصية أنه إذا ما أوقفت إذاعة القاهرة هجومها على سياسة العراق، فسوف يحاول اقناع نوري السعيد بالتخلي عن أفكاره الخاصة بإقامة تحالف متعدد الأطراف ويوقع، بدلاً عن ذلك، اتفاقية مع بريطانيا مدتها سبع سنوات مماثلة للمعاهدة التي أبرمتها مصر مع بريطانيا. وزعم أن نوري السعيد ليس مقتنعاً تماماً بسياسة الأحلاف التي فرضها عليه مندريس كأمر واقع تم تدبيره بين تركيا وبريطانيا.

لكن عبد الناصر لم يكن الشخص الذي تستميله مثل هذه الوعود الغامضة. لقد أصبح نوري السعيد الآن، بغض النظر عن حقيقة من هو أول من وضع مشروع الحلف المقترح، مرتبطاً كعهده بالبريطانيين، ولن يستطيع بهي الدين باش أعيان اقناعه بالتخلي عنهم خاصة وأنه لم يكن لباش أعيان، كما كان عبد الناصر يعلم، تأثير كبير على رئيس وزرائه، ولم يكن من الممكن حمل نوري السعيد على التراجع إلا عن

طريق تعبئة الضغط من جانب الجامعة العربية. لكن بما أن عبد الناصر لم تكن لديه في هذه المرحلة، أية سياسة بديلة بناءة حقاً يستطيع تقديمها فإن ما ساقه من حجج سلبية لم تسفر إلا عن تعبئة السعوديين المعادين للهاشميين وجيرانهم اليمنيين إلى جانبه. وفي محاولة يائسة أخيرة اقترح ضرورة تعزيز ترتيبات الأمن الخاصة بالجامعة العربية عن طريق تشكيل قيادة عسكرية مشتركة تتولى تنسيق التدريب والمواصلات وصناعة الأسلحة، كما أنها تقرر توزيع وتحديد حجم مساهمة كل عضو في وقت السلم ومدى التزامه في وقت الحرب.

ورحب رؤساء وزراء لبنان وسوريا والعربية السعودية بشدة بهذا الاقتراح في حين أن رئيس وزراء الأردن أبدى تحفظاً في موقفه في ضوء علاقاته الخاصة مع بريطانيا. غير أن فاضل الجمالي حطم بصورة فعالة المشروع بإصرار على أنه يتعين على العراق في الوقت الذي قد يشترك في هذه الترتيبات، أن يحتفظ بحقه في الدخول في أية أحلاف أجنبية يراها ضرورية. وعلى هذا الأساس سحب عبد الناصر اقتراحه على الفور وهو يقول بحدة إنه إذا ما ووفق على التحفظ العراقي فإن القيادة المشتركة ستوسع نطاق التزامات الجامعة العربية أكثر من أي وقت مضى، «ويمكن أن نجد أنفسنا وقد تورطنا في أحلاف تمتد بعيداً في آسيا وفي شبكة الدفاع الغربية»، وبحركة مسرحية أخيرة اقترح إلغاء ميثاق الأمن الخاص بالجامعة العربية وأن تصبح الجامعة العربية منظمة للتعاون الثقافي.

وفي الضجة التي تلت ذلك لم يتمسك عبد الناصر بهذا الاقتراح الأخير الذي طرحه كحركة مسرحية أكثر منه اقتراحاً جاداً. وعندئذ بين المؤتمر بوضوح أنه لن يتحقق لعبد الناصر ما أراد. حقاً لقد انتزع من جميع المعنيين تأكيداً بأنهم لن ينضموا إلى العراق في خروجها على الإجماع العربي، لكن نوري السعيد كان ينوي المضي في سياسته التي تتعارض بصورة سافرة مع وعوده بالسير وفقاً لما تقره الجامعة العربية. وكان العرب أشد انقساماً وتذبذباً من أن يتصدوا له. وقام كميل شمعون بمحاولة في آخر دقيقة لإقناع العراقيين بالتريث بينما تجري المباحثات حول ترتيب بديل. لكن نوري السعيد رفض صراحة أي تأجيل، وعادت البعثة التي أرسلها كميل شمعون إلى القاهرة صفر اليدين. ولذلك لم يكن ثمة ما يدعو إلى استمرار المؤتمر وأرغم عبد الناصر الوفود على الاقتراع بإنهاء أعمال المؤتمر في يوم السادس من شهر فبراير.

وخلاصة القول إن التجربة الأولى المحزنة لعبد الناصر مع التيارات السياسية العربية المتعارضة تركت بصماتها عليه. وبالرغم من إدراكه التام لإمكانيات التعاون العربي أو قوة وتماسك الجامعة العربية، فإنه كان يتوقع، على أسوأ الفروض، أن يبدي رؤساء الوزراء، رفقاؤه، استعداداً لاستخدام ما لديهم من أرصدة ومصادر لارغام الدول الغربية على أن تتعامل معهم كقوة متحدة. وفي محادثاته الخاصة معهم خارج قاعة المؤتمر لم يستبعد عبد الناصر امكانية قيام تعاون دفاعي وربما ارتباط في نهاية الأمر بالغرب، لكنه أصر على ضرورة بناء الجامعة العربية لتكون بمثابة قوة فعالة قادرة على التفاوض من مركز القوة وليس من مجرد مركز الشريك الأصغر. وامتناه من أن يرى زملاءه العرب الذين يتحدثون عن الوحدة العربية كشيء مثالي يحجمون عن القيام بما من شأنه أن يصون هذه الوحدة ويعززها بل ويمتنعون عن إدانة خارج متعمد على هذه الوحدة مثل العراق برئاسة نوري السعيد.

كان عبد الناصر يرى أن ضعف الموقف السوري واللبناني مسؤول، إلى حد كبير، عن فشله في أن يحقق ما كانوا يصبو إليه من وراء مؤتمر القاهرة. واقتنع بأن الأردنيين لا يستطيعون في ظل ظروفهم الخاصة أن يهاجموا مشروعات حماتهم البريطانيين لكنه لم يجد مبرراً لما أظهره كميل شمعون أو فارس الخوري من تناقض، كما أنه لم يثق في أنهم لن ينكثوا بوعودهم وينضموا إلى التحالف التركي - العراقي.

ولعل نوري السعيد لم يكن الشخصية الشريرة الرئيسية في المؤتمر، فكميل شمعون وفارس الخوري المرتجف لم يكونا أفضل حالاً. ولما فشل عبد الناصر في الظفر بتأييد حكومات تلك الدول الثلاث قرر مناشدة الشعب لتغيير حكوماته. ومن ثم انطلق راديو «صوت العرب» يهاجم نوري السعيد وكميل شمعون ونظام الحكم السوري بعنف لم يسبق له نظير في العلاقات العربية المعاصرة، ودعا شعب العراق ولبنان وسوريا صراحة بأن يهب ويخلص نفسه من الزعماء الذين ينوون تسليمه بالخيانة للامبرياليين. كذلك قيل إن نوري السعيد وأتباعه يدعون أن العرب في خطر أن يتعرضوا لهجوم من جانب روسيا. لكن الحقيقة هي أن الخطر الحقيقي الذي يتهدد العرب يكمن في مخططات الامبرياليين الذين يعرف العرب بطشهم حق المعرفة. تلك المخططات الرامية إلى العودة إلى العالم العربي والسيطرة عليه عن طريق رأس جسرهم إسرائيل وبمساعدة عملاء لهم أمثال نوري السعيد وكميل شمعون. كذلك لم يفلت الأردن من الحساب. فبالرغم من أن الملك وحكومته لم يتعرضا في هذه المرحلة لمثل

هذه الإساءة فإن الجنرال جلوب تعرض لهجوم عنيف باعتباره عميلاً للامبريالية البريطانية يستغل مركزه كقائد لجيش حسين ليخدم المصالح البريطانية لا المصالح الأردنية أو العربية.

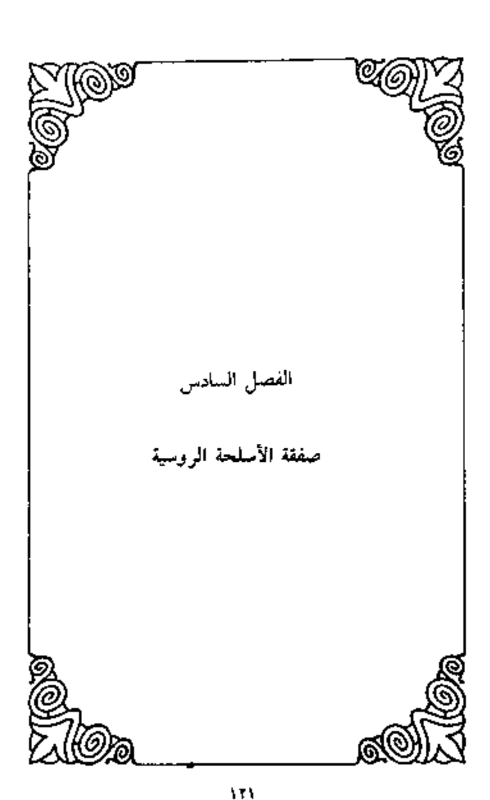
ومع تأجج الحرب الكلامية ضد نوري السعيد والجنرال جلوب كان الوقت أشد ما يكون معاكساً لأن يقوم انتوني أيدن بزيارته الأولى والوحيدة لمصر في ظل عبد الناصر. فحتى تلك اللحظة كان ايدن ينظر بعقل مفتوح نسبياً لنظام الحكم الجديد في القاهرة وكان يشعر بالامتنان للتوصل إلى تسوية لمسألة القواعد في منطقة القناة وأبلغني أن أبقى في مصر بضعة أيام بعد توقيع المعاهدة لسبر غور عبد الناصر فيما يتعلق باحتمالات التعاون بين مصر وبريطانيا في المستقبل. لكن على الرغم من نصيحة سفيره فإن أنتوني ايدن لم يكن يتصور أنه بتعزيز الوجود العسكري البريطاني في العراق عن طريق التحالف مع نوري السعيد والأتراك سيقضي، ولا شك، على قدر كبير، إن لم يكن على كل النتائج الطيبة التي تمخضت عن اتفاقية الجلاء بالنسبة للعلاقات الأنجلو- مصرية.

ولهذا عندما توقف ايدن في القاهرة في فبراير من عام ١٩٥٥، وهو في طريقه إلى مؤتمر تعقده منظمة حلف جنوب شرقي آسيا في بانجوك، تحدث بصراحة إلى عبد الناصر عن خططه مع العراق وعن حملة الإذاعة ضد نوري السعيد. لكن لم تتح أية فرصة حقيقية للتفاهم بين الرجلين. فعبد الناصر من جانبه تحدث بأسى أكثر منه في غضب، وأعرب عن رغبته في إقامة علاقات طيبة مع الغرب وعن غبطته من ان اتفاقية الجلاء قد أدت في ذلك الوقت إلى تحسين جو العلاقات بين مصر وبريطانيا ومع ذلك لم يكن كما اعترف ايدن في مذكراته، على استعداد للاقتناع بالمشروع العراقي التركي الذي كان يعتقد أنه قد أسيء توقيته وأنه سوف يضر بشدة التعاون الفعال بين الغرب والعالم العربي. وفيما يتعلق بالهجوم على نوري السعيد فقد أكد عبد الناصر ببساطة أن هذه مسألة عربية داخلية ولا تهم البريطانيين ورد عليه ايدن بفتور أن نوري حليف لبريطانيا ولا يمكن التغاضي عن الهجمات عليه باعتبارها مجرد نزاع داخلي بين العرب فتوقيت تشكيل الحلف الجديد كان جوهرياً بالنسبة لبريطانيا وإن لم يكن في مصلحة مصر.

وبصرف النظر عن هذه المسائل المتنازع عليها فقد شعر عبد الناصر بعدم ارتياح

ثام في لقائه مع ايدن الذي، كما ذكر بعد ذلك، كان يعامله بكبرياء طيلة محادثاتهما. وحدث عقب تناول طعام العشاء في السفارة البريطانية أن مال ايدن على الأريكة بينما كان عبد الناصر يتحدث، وقد ابتعد بعينيه قليلاً عن عبد الناصر، وأن نظرة على وجهه كانت توحي بأن ايدن كان يقول لنفسه: «ما الذي يمكن لهذا الضابط الشاب أن يقوله لي عن السياسة الدولية؟» ومجمل القول إنه إذا كان عبد الناصر قد شعر بأنه ترك تأثيراً ضئيلاً على «الاس فإنه كان يعلم بأن تأثيره على ايدن كان أقل».

لم تمض على ذلك أربعة أيام حتى اقتنع عبد الناصر بهذه الحقيقة وذلك عندما وقعت العراق وتركيا في ٢٤ فبراير المعاهدة الرسمية التي كانت ستعرف بحلف بغداد والتي انضمت إليها بريطانيا في شهر ابريل وباكستان وايران في وقت لاحق من العام نفسه. ولم تسفر محاولة أخرى أخيرة قام بها كميل شمعون للتقريب بين وجهتي نظر عبد الناصر ونوري السعيد عن أية نتيجة، ذلك أن نوري السعيد، كما كان عبد الناصر يعتقد، لم يكن لتردعه أية وساطة. ومن ثم بدأت من تلك اللحظة فصاعداً حرب شعواء بين الرجلين. ولكن الذي لم يخطر ببال عبد الناصر أو أي زعيم عربي آخر آنذاك هو أن إسرائيل ستقوم في خلال أربعة أيام أخرى بهجوم شامل على الجيش المصري في قطاع غزة وبذلك أكدت شكه الذي لا يمحى في أن حلف بغداد والهجوم على غزة هما جزء من مؤامرة غربية مدبرة للقضاء على الثورة المصرية وإعادة سيطرة الامبريالية على العالم العربي بأسره.



الفصل السادس

صفقة الأسلحة الروسية

كان الهجوم على غزة، الذي أعقب خروج نوري السعيد على الصف العربي، يمثل نقطة التحول الأخيرة الأولى في موقف عبد الناصر من إسرائيل ومن الغرب. لقد كان لديه حتى تلك اللحظة ما يبرر أمله في أن الغرب، أو على الأقل الولايات المتحدة، سيشعر بقدر كاف من الرضى لأن نظاماً جديداً قد حل محل فساد عهد فاروق يجعله مستعداً لأن يساعده بالأسلحة والمعونة الاقتصادية. وكانت زيارة علي صبري لواشنطن وزيارة دالاس للقاهرة أشد ما تكون مدعاة إلى خيبة الأمل. لكن وعد أيزنهاور لمحمد نجيب بعد ذلك بتقديم معونة ضخمة بمجرد أن تسوى الخلافات بين مصر وبريطانيا أعقبته اتفاقية في شهر نوفمبر عام ١٩٥٤ تقضي بتزويد مصر بمعونة اقتصادية قيمتها ٤٠ مليوناً من الدولارات. وعلى الرغم من أن الأمريكيين كانوا يغرون دولاً مثل لبنان على الانضمام إلى التحالف الغربي فإن حقيقة أنهم تركوا البريطانيين يتولون الدعوة إلى حلف بغداد كانت توحي بأن دالاس قد يجد، إذا كان ذلك ناجماً عن غيرته المعهودة من ايدن، ما يدفعه على مساعدة منافسي العراق من المصريين بالرغم من عداء القاهرة لأية تورطات أجنبية.

ومن المؤكد أن أحداً لا ينكر أن حكومة ايزنهاور في موقفها من الصراع العربي - الإسرائيلي تعد أفضل من سبقوها، الذين كانوا أداة في خلق دولة إسرائيل والذين لم يظهروا سوى العداء للعرب عامة ولمصر على وجه الخصوص. لقد اغتبط عبد الناصر، الذي كان من دأبه أن يقرأ الصحف الأجنبية بنهم، وهو حين قرأ في الصحف الأمريكية في ربيع عام ١٩٥٤ أن هنري بايرود، مساعد وزير الخارجية الأمريكي، أبلغ اسرائيل جهاراً أنها إذا أرادت أن تعيش في سلام مع جيرانها العرب

عليها أن تتخلى عن موقف «الفاتح»، وانتقدها لأنها تستخدم التعويضات الألمانية لتدعيم اقتصادها في حين أنها لم تقدم أية تعويضات للاجئين العرب. وكان عبد الناصر أكثر سعادة حين علم أن بايرود قد ذكر أنه من حق العرب أن يحصلوا على تأكيد بأن سياسة اسرائيل حول الهجرة اليهودية غير المحدودة لن تؤدي إلى مزيد من محاولات التوسع في الأراضي التي لا يمكن أن تتم إلا على حسابهم.

لقد ولدت هذه التصريحات، ولا شك، آمال المصريين في صداقة حقيقية مع الأمريكيين باعتبار الولايات المتحدة زعيمة الغرب؛ لكن الهجوم على غزة قضى على أي تفاؤل في هذا الصدد، وتصور عبد الناصر أن ربط الاعتداء الإسرائيلي على غزة بحلف بغداد يمثل هجوماً مزدوجاً على الثورة المصرية التي قررت الدول الغربية أنها تهديد لسيادتها في العالم العربي. ولم يعد عبد الناصر يرى في تردد أمريكا الظاهر في الانضمام إلى حلف بغداد دلالة على تفهم لموقف مصر ورغبة في مساعدتها تقديراً لموقفها، وبات يعتقد أن دالاس لم يحجم عن الانضمام لحلف بغداد إلا لأن إسرائيل، بتأييد من جماعة المؤثرين اليهود في الولايات المتحدة، كانت تعارض كل ما من شأنه أن يعزز موقف العراق، أحد أعدائها العرب اللدودين. وهكذا لا بد وأن هناك اتفاقاً تاماً بين بريطانيا وأمريكا على استخدام نوري السعيد والإسرائيليين بالتبادل كأدوات لعزل مصر الجديدة وإخضاعها.

وكما برهنت الأحداث التي تلت ذلك، مثل مفاوضات السد العالي، فإن عبد الناصر ظل يطلب مساعدة أمريكا وبريطانيا ولم يجد نفسه مضطراً إلى الاتجاه إلى روسيا إلا بعد أن استنفد كافة المحاولات في الحصول على مساعدة الغرب. كما أنه استطاع أن يحتفظ بعلاقات ودية مع بعض الأفراد البريطانيين والأمريكيين. لكنه ابتداء من الهجوم على قطاع غزة فصاعداً لم يعد يشعر أنه من الممكن أن يقيم مع واشنطن أو لندن تلك العلاقة المبنية على الثقة الحقيقية التي كان أصلاً يأمل في إقامتها.

كذلك تغير موقف عبد الناصر من إسرائيل نتيجة للهجوم الذي شنته على قطاع غزة، فحتى ذلك الهجوم لم يكن عبد الناصر مشغولاً بشدة بإسرائيل باعتبارها تهديداً لمصر، وكان على استعداد أن يوافق على أن تتمتع بكل مزايا التعايش السلمي، دون الاعتراف بها رسمياً، بالإضافة إلى استعداده على الاتفاق مع واشنطن ولندن لوضع المسألة العربية الإسرائيلية، على حد تعبيره، «في ثلاجة». وفي شهر يناير عام ١٩٥٥ كتب في مجلة «فورين آفيرز» الأمريكية التي تصدر كل ثلاثة أشهر: «ليس للحرب

مكان في السياسة البناءة التي وضعناها لتحسين حال شعبنا. فالحرب تجعلنا نخسر، لا نكسب، الكثير مما نسعى إلى تحقيقه». وبالرغم من تمسكه بما أكدته مصر منذ عام ١٩٤٨ بموجب المادة العاشرة من معاهدة القسطنطينية وهو عدم السماح للسفن أو الشحنات الإسرائيلية بالمرور عبر قناة السويس طالما ظلت حالة الحرب قائمة - بالرغم من ذلك سمح هو وأسلافه في الحقيقة بمرور ٦٠ سفينة كانت متجهة إلى إسرائيل من القناة في الفترة ما بين ١٩٥١ و١٩٥٤.

وكان طبيعياً أن يعطف عبد الناصر بشدة، باعتباره أحد دعاة الوحدة العربية الشاملة، على الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم ليفسحوا المجال لإقامة الدولة اليهودية، وأن ينذر نفسه لأن يرد لهم حقوقهم المشروعة. لكن المرارة التي كان يحس بها بسبب هزيمة الجيوش العربية المهينة في عام ١٩٤٩ كانت موجهة إلى أولئك الحكام الذين، مثل فاروق، أرسلوا جنودهم إلى المعركة بأسلحة فاسدة وبدون تخطيط متسق أكثر منها ضد الإسرائيليين الذين كان ينظر إلى شجاعتهم ومهاراتهم العسكرية بعين التقدير البالغ. ولقد كتب فيما بعد أحد الضباط الإسرائيليين ويدعى ميجور «يروحام كوهين»، الذي التقى به عبد الناصر وتحدث معه خلال فترات الهدنة التي تخللت المعارك في فلسطين - كتب يقول إن عبد الناصر كان، فيما يبدو، أكثر ميلاً إلى توجيه اللوم إلى البريطانيين أكثر من الإسرائيليين وأنه عقب لقائها الأخير «افترقنا على أمل أننا سوف نلتقي في يوم ليس ببعيد حين نكون صديقين لا يفصل بيننا سلك شائك».

وكان عبد الناصر يكره النظرية الصهيونية بإقامة دولة عنصرية تعتبر غير اليهود مواطنين من الدرجة الثانية، ومن ثم تقضي على أساس العلاقة العربية - اليهودية التي ظلت قائمة ما يربو على ألف عام. لكنه كان يعلم أن إسرائيل وجدت لتبقى وأن المجتمع الدولي لن يسمح بالقضاء عليها. ولهذا لم يتفق مع أولئك الذين راحوا يطالبون بالجهاد ضد الإسرائيليين أمثال جماعة الأخوان المسلمين. وكان عبد الناصر يهتم أساساً، بصرف النظر عن أي شيء آخر وكما استطاع أن يقنع ريتشارد كروسمان، عضو مجلس العموم البريطاني الموالي بشدة للصهيونيين، بالحاجة إلى الاصلاحات الداخلية في مصر، ومما لا شك فيه أنه بعد أن أفلح في حمل البريطانيين على سحب قواتهم كان أول هدف له هو إصلاح الاقتصاد المصري المنهار.

والواقع ان عبد الناصر كان أبعد ما يكون عن الرغبة في الدخول في حرب مع إسرائيل في تلك المرحلة لدرجة أنه أجرى، ابتداء من خريف عام ١٩٥٣ حتى الهجوم

على غزة، اتصالاً سرياً مع موشي شاريت رئيس الوزراء الإسرائيلي، عن طريق المكتب الصحفي التابع للسفارة المصرية في باريس وعن طريق غيره من قنوات الاتصال بين الحين والحين، وقد شغل موشي شاريت منصب وزير الخارجية ابتداء من قيام الدولة اليهودية حتى يناير عام ١٩٥٤ حين خلف دافيد بن جوريون أول رئيس للوزراء في إسرائيل. ومن المعروف عن موشي شاريت أنه كان يعارض موقف بن جوريون العدواني غير المرن تجاه العرب الذي أدى إلى القيام بأعمال كالهجوم الإسرائيلي على معسكر اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة في شهر أغسطس عام ١٩٥٣ حيث قتل عشرون عربياً وأصيب ستون آخرون بجراح، من بينهم عدد كبير من النساء والأطفال. كذلك استبد به الفزع عندما قامت القوات الإسرائيلية بعد ذلك بشهرين بتدمير قرية قبيا في الأردن مما أسفر عن مقتل اثنين وستين شخصاً غالبيتهم في هذه المرة أيضاً من المدنيين. وعندما آثر بن جوريون أن يعتزل منصبه ويمضي إلى مستوطنته الصحراوية في صحراء النقب لاح أن تولي موشي شاريت رئاسة الوزراء يتيح فرصة للهدوء إن لم يكن لتحقيق السلام. ومما دعم آمال عبد الناصر في هذا الصدد النجاح المبدئي الذي أحرزته بعثة برئاسة اريك جونستون الأمريكي التي كان الرئيس ايزنهاور قد أوفدها في عام ١٩٥٣ لتحقيق موافقة اسرائيل وجيرانها العرب على مشروع لتقسيم مياه نهر الأردن كخطوة أولى نحو تسوية سلمية محتملة. وقدم عبد الناصر لجونستون كل مساعدة ممكنة اعتقاداً منه بأنه عن طريق حل بعض أجزاء المشكلة تصبح في نهاية الأمر قابلة للتفاوض.

ومما لا شك فيه أن أحد الاسهامات الهامة - كما أبلغ عبد الناصر جنرال بيرنز، رئيس هيئة الرقابة الدولية على الهدنة - التي يمكن للجانبين تقديمها من أجل تحقيق السلام هي تجنب اشتباكات الحدود التي لا يمكن أن تؤدي إلا إلى إثارة المشاعر والتشدد في المواقف. ومنذ أن تولى موشي شاريت رئاسة الوزراء لم تقع أية حادثة كبيرة على الحدود المصرية الإسرائيلية - حقاً لقد قام عملاء إسرائيل بتحريض من بن جوريون وهو في صحراء النقب بمحاولة خرقاء في يوليو ١٩٥٤ لإفشال المفاوضات الأنجلو - مصرية، وذلك بتفجير قنابل حارقة في دور السينما التي يملكها البريطانيون وفي مكتبات مركز الاستعلامات الأمريكي في القاهرة والاسكندرية أملاً في أن تلقي بريطانيا وأمريكا اللوم على الحكومة المصرية لفشلها في الحفاظ على الأمن، إن لم تكن هي التي حرضت على أعمال العنف هذه. كذلك في شهر سبتمبر من العام نفسه

كانت إحدى سفن الشحن الإسرائيلية التي ترفع العلم الإسرائيلي أول سفينة تطلب المرور عبر قناة السويس وكان مصير هذا الطلب الرفض الحاسم بموجب اتفاقية القسطنطينية التي تعطي لمصر الحق في هذا الرفض لأنها في حالة حرب مع إسرائيل. ولقد تم احتجاز السفينة وطاقمها لبضعة أسابيع في انتظار التحقيق في الاتهامات بأنهم أطلقوا النار على سفن الصيد المصرية في خليج السويس، لكن إذا كان هدف الذين أثاروا هذه الاستفزازات هو تخريب الاتصال الضعيف بين عبد الناصر وموشي شاريت فإن هدفهم قد فشل بعد أن أثبتت التحريات التي تمت عن طريق اتصالات باريس أن رئيس وزراء إسرائيل لم يكن بحال من الأحوال مسؤولاً وأنه في الواقع لدان بصراحة أولئك المسؤولين عن هذا الحادث.

ولهذا كانت هناك مبررات قوية تحمل عبد الناصر على المضي في جهوده الرامية إلى التوصل إلى تفاهم مع شاريت، وكان يأمل على الأقل، في أن تبين هذه الجهود للإسرائيليين أن مصر الجديدة لا تكن أي نوايا عدوانية لهم وربما مكتت، وذلك في احسن الأحوال، من تحويل الهدنة الهشة المزعزعة إلى تسوية سلمية. لكن الزمن مع تأثير شخصيات متطرفة، أمثال بن جوريون وأتباعه حالا دون تحقيق هذه النتيجة. لقد أقنع شاريت عبد الناصر بأنه يرغب في التوصل إلى تسوية وأنه يعلم أنه لا بد من عمل شيء للاجئين الفلسطينيين، لكن كل ما استطاع تقديمه هو تعويضهم عن ديارهم التي فقدوها، ولم يوافق شاريت على عودة اللاجئين التي قال إنها ستؤدي إلى ضياع السكان اليهود وسط العرب العائدين ومن ثم يتعين على الدول العربية أن تضطلع بمهمة إعادة توطين الفلسطينيين.

كذلك لم يستطع موشي شاريت أن يلبي مطلب عبد الناصر الرئيسي الآخر وهو التنازل عن جنوب صحراء النقب لإقامة حدود متجاورة بين مصر وشقيقتها الأردن، وأصر على أن النقب قد أعطيت لإسرائيل بموجب مشروع التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، وكان رد عبد الناصر على موشي شاريت هو أن هذا الرأي ينطوي على تناقض، فإسرائيل تطالب الآن بجميع الأراضي التي احتلتها أثناء اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ لكن عندما تم توقيع الهدنة مع مصر لم تكن القوات الإسرائيلية قد احتلت بعد جنوب النقب وقال: إن السلام يجب أن يقوم على العطاء والأخذ وإنه لا يمكن لإسرائيل أن تتوقع من العرب الموافقة على احتفاظها بالنقب لأن الأمم المتحدة أعطتها لها مع شمال الجليل لأنها استولت عليها.

لكن لم يكن لهذا الحوار جدوى، ذلك لأن موشي شاريت لم يكن في وضع يمكنه من التفاوض حول تقديم أية تنازلات في الأراضي كما أنه لم يكن بوسعه أن يقدم ما يكفي لإرضاء اللاجئين الفلسطينيين، لكنه كان، فيما يبدو، حسن النية وإن كانت تعوزه الوسيلة، وعلى الرغم من أنه في منتصف شهر فبراير من عام ١٩٥٥ عاد بن جوريون من خلوته في الصحراء ليصبح وزيراً للدفاع، ظل عبد الناصر يأمل في ان يتمكن شاريت من أن يحافظ على حالة الهدوء التي اتفقا على أنها لمصلحة بلديهما سواء تسنى لهما التوصل إلى تسوية شاملة أم لا، والواقع أن عبد الناصر كان على درجة من الأمل جعلته، حين كان في جولة عادية يتفقد فيها قواته في قطاع غزة في أوائل شهر فبراير، يؤكد لهم شخصياً أنه ليس هناك احتمال كبير أن يتعرضوا للهجوم، فما لبث أن جاءت الضربة في غضون أيام قليلة، لتحطم كل آماله وأثارت سلسلة من الأحداث غيرت وجه الشرق الأوسط. ففي عشية يوم الثامن والعشرين من شهر فبراير عام ١٩٥٥ عبرت قوة إسرائيلية، بأمر من بن جوريون وزير الدفاع، خطوط الهدنة ودمرت مقر قيادة الجيش المصري في قطاع غزة مما أسفر عن مقتل ٣٨ شخصاً من بينهم عدد من المدنيين وإصابة عدد عائل بجراح، واستدعي الجنرال بيرنز على الفور إلى مكان الحادث للتحقيق، وبعد أن جمع الأدلة الدامغة رفع تقريراً إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة جاء فيه أن هذه الحادثة، وهي أخطر اشتباك يقع بين الجانبين منذ توقيع اتفاقية الهدنة في عام ١٩٤٩، كانت هجوماً مخططاً سبق إعداده بناء على أوامر السلطات الإسرائيلية.

واحتجت الحكومة الإسرائيلية على هذا التقرير على أساس أن الغارة كانت رداً على كمين نصبته قوة مصرية لدورية إسرائيلية داخل الأراضي الإسرائيلية، كما انطلقت من إسرائيل صيحات غاضبة تردد أنه من حق إسرائيل أن تقوم بعمليات انتقامية رداً على هجمات الفدائيين المصريين على أراضيها. إلا أن الأدلة الدامغة التي توصل إليها «بيرنز» والمحققون التابعون لهيئة الرقابة الدولية على الهدنة لم تؤكد أياً من هذه المبررات أو التفسيرات. .

ومن المسلم به أنه حتى خلال الفترة القصيرة لاعتزال بن جوريون التي سادها الهدوء كانت الحدود تشهد، ولا شك، حوادث بين الحين والآخر. تلك أن عدم التوصل إلى تسوية سلام تؤكد اتفاقات الهدنة جعل حدود إسرائيل موضع نزاع دائم، فمثلاً دأب كل جانب على ارسال مجموعات عبر خطوط الهدنة لجمع المعلومات عن

مواقع خصمه، وقبل الغارة على غزة بثلاثة أيام أطلقت الرصاص على راكب دراجة إسرائيلي داخل الأراضي الإسرائيلية جماعة من غزة كانت في مهمة تجسسية، إلا أن ظروف الغارة برهنت بما لا يدع مجالاً للشك على أن هذه العملية التي تم تنظيمها بكفاءة عالية قد رسمت خطوطها قبل تلك الواقعة بأيام كثيرة، أما بالنسبة لحديث إسرائيل عن نشاط الفدائيين فقد اعترف أنتوني ايدن نفسه في مذكراته بأن غارات الفدائيين على إسرائيل لم تبدأ قبل ربيع عام ١٩٥٥، أي بعد الغارة على غزة بعدة أشهر.

وأخذ عبد الناصر إبان ليالي السهاد التي أعقبت الغارة على غزة عدداً من القرارات كان في مقدمتها ومن أهمها قراره بضرورة شراء الأسلحة اللازمة وبأية وسيلة ممكنة لردع أية هجمات إسرائيلية جديدة. ثانياً، قرر عبد الناصر، بعد أن فشل في أن يحول دون قيام حلف بغداد، تعزيز ترتيبات الأمن التابعة للجامعة العربية عن طريق سلسلة من المعاهدات الدفاعية بين مصر وحلفائها العرب المقربين. ثالثاً، في محاولة لتهدئة مطالب اللاجئين الفلسطينيين في غزة والمتشددين في الجيش المصري الخاصة بإجراء انتقامي ضد إسرائيل وافق عبد الناصر على ضرورة تدريب المتطوعين الفدائيين من قطاع غزة للقيام بعمليات تخريبية على أساس «اضرب واهرب» في داخل الأراضي الإسرائيلية. رابعاً، أمر بتكثيف الحملة الإذاعية ضد نوري السعيد وأصدقائه الذين كانت القوى الأمبريالية، فيما يبدو، تستخدمهم إلى جانب الإسرائيليين للإعداد لشن هجوم من ناحيتين على مصر؛ وبالإضافة إلى ذلك قرر عبد الناصر دعم حربه الكلامية بحملة تآمرية داخل العراق هدفها إثارة التمرد ضد الحكومة.

وفيما يتعلق بشراء الأسلحة اتجه تفكير عبد الناصر، في بادىء الأمر، إلى حكومتي أمريكا وبريطانيا مرة أخرى، وإن كان ذلك بهدف اختبار حسن نواياهم أكثر منه أي أمل حقيقي في أنهم سيلبون مطالبه، فلم تكن لندن حتى ذلك الحين قد وافقت على قائمة المشتريات التي تقدم بها عقب توقيع معاهدة ١٩٥٤، ولم يكن هناك ما يدل على أن الأمريكيين سيقدمون كميات الأسلحة الكبيرة التي كان أيزنهاور شخصياً قد وعد بها محمد نجيب إذا سوت مصر خلافاتها مع بريطانيا. وكانت بعثة عسكرية أمريكية قد زارت القاهرة مؤخراً لإجراء مباحثات حول تزويد الجيش المصري بالأسلحة. إلا أنه بات واضحاً بعد أسابيع عديدة من الجدل أن «الأسس يصر

على اشتراك مصر في شبكة الدفاع الغربية كشرط مسبق لشحنات الأسلحة الأمريكية.

وكان من الطبيعي ان يعترض عبد الناصر على ذلك بحجة أن الدول الغربية تسعى إلى تجنيد مصر لمقاتلة أعدائها في حين أن مصر لو اشتبكت مع عدوتها إسرائيل لحرمت على الفور من كل مساعدة. هذا فضلاً عن أن أي تعاون دفاعي مع الغرب، كما ظل يصرح خلال العامين السابقين، لا بد وأن يضطلع به العرب كجماعة متحدة وليس كدول متفرقة. غير أن حججه لم تلق، في هذه المرة أيضاً، أذناً صاغية. وكان رأي الأمريكيين أن حديث عبد الناصر عن توحيد العالم العربي هراء حيث أن الغرب استطاع بالفعل ضم العراق والأردن ولبنان إلى صفوفه، ناهيك عن دول غير عربية في المنطقة مثل تركيا وإيران وباكستان، وكل ما وافقوا عليه هو طرح مطلب مصر العاجل بشراء ما قيمته ٢٠ مليون دولار من الأسلحة لمزيد من المناقشة مع واشنطن. لكن جدلاً قد ثار حول حاجة مصر إلى شراء السلاح بالعملة المحلية حيث إن احتياطاتها من النقد الأجنبي لم تكن تزيد على ٢٠ مليون دولار. ثم ظهرت عقبة جديدة حين زادت واشنطن الطينة بلة بموافقتها في شهر ابريل على تزويد العراق بالسلاح.

لم يكن عبد الناصر أسعد حظاً مع البريطانيين. وكل ما استطاع تحقيقه مع بريطانيا هو قرار بوقف تصدير شحنة من دبابات سنتوريون كانت اسرائيل قد طلبت شراءها، فقد شعرت بريطانيا بعد الغارة على غزة بضرورة وقف هذه الشحنة تعبيراً عن استنكارها لما حدث. لكن الفرنسيين واصلوا تزويد اسرائيل بكميات من الأسلحة فاقت ما كان قد تم الاتفاق عليه بين باريس ولندن وواشنطن على أنه ضروري لاحتياجات اسرائيل الدفاعية ومن ثم لم يكن للإجراء الذي اتخذته بريطانيا تأثير حقيقي يذكر على ميزان القوى في المنطقة. وطالما ظلت شحنات بريطانيا لمصر من الأسلحة شيئاً لا يذكر فإن المصريين لم يجدوا في قرار بريطانيا بوقف إرسال شحنة الدبابات لإسرائيل عزاء كبيراً، إذ لم يكن يمتلكون أكثر من ست طائرات عسكرية صالحة للاستعمال وكمية من ذخيرة الدبابات تكفي لمعركة مدتها ساعة واحدة.

وزيادة على ذلك فإنه، بعكس شكوى إسرائيل المستمرة من أنها محاصرة بأعداد غفيرة من الأعداء العرب، لم تكن الجيوش العربية مجتمعة يزيد قوامها عن ٢٥٠ الف مقاتل من بينها ١٠٠ ألف جندي مصري في حين كان بوسع اسرائيل تعبئة ٢٥٠ الف مقاتل في غضون ٤٨ ساعة.

وكثيراً ما شكى عبد الناصر لسفيري بريطانيا وأمريكا عند مواجهة هذا الاختلال في ميزان القوى مما كان يصفه «بالخداع» المستمر من جانب الفرنسيين فيما يتعلق بتزويد إسرائيل بالأسلحة، ومع ذلك لم يتخذ أي اجراء لأثناء فرنسا عن ذلك. وعلى النقيض من ذلك وقعت فرنسا اتفاقية لتزويد اسرائيل بمقاتلات نفاثة تفوق سرعتها وتسليحها أية طائرة بحوزة أسلحة الطيران العربية. وكان الفرنسيون ينتقمون لأنفسهم من القومية العربية بمساعدة عدو العرب، لأنهم كانوا يتحون باللائمة على القومية العربية لضياع سيطرتهم في سوريا ولبنان وبسبب ما كان يواجه سيادتهم من تهديد في شمال أفريقيا. ولما كانت اسرائيل، نتيجة لذلك، تزداد قوة فسر عبدالناصر إحجام الأمريكيين والبريطانيين عن التدخل لإثناء الفرنسيين أو عن تزويده بالسلاح بأنه دليل على إن الغرب ككل متواطىء مع اسرائيل ضد العرب أو على الأقل ضد أولئك العرب الذين يمثلهم.

وإذا كانت هناك وسيلة تمكن الولايات المتحدة وبريطانيا من أن تزيل تلك الشكوك وتصلح الضرر الذي نجم عن التوافق المؤسف لغارة غزة مع حلف بغداد فإنها كانت تتمثل في الموافقة العاجلة على طلب مصر الملح للأسلحة. لكن في هذه المرحلة من الحرب الباردة ضد روسيا والشيوعية الدولية كانت الدولتان، لسوء الحظ، تعيشان في عالم ينظر إلى الحياد على أنه في الواقع عداء. ولم يستطيعا، أو يشاءا، أن يدركا أن مصر، حتى وإن كان عبد الناصر لم يصبح بعد البطل الذي يمثل كل قومي عربي، هي قلب العالم العربي سواء كان ذلك للأفضل أو للأسوأ، وما كان ينبغي الاستخفاف بحديث عبد الناصر عن توحيد العرب على أساس أنه مجرد ضرب من وهم العظمة.

لقد فشلت بريطانيا وأمريكا في انتهاز هذه الفرصة لتبدد ما كان يساور عبد الناصر من شكوك عن طريق تزويده بشحنات كبيرة من الأسلحة لأنها تجاهلتا هذه الحقائق ومن ثم مضتا في التعامل مع الشرق الأوسط وكأن الثورة المصرية لم تحدث على الاطلاق، ولم تقدما غيرالمعونة الاقتصادية، وبالرغم من أن عبد الناصر ظل سبعة أشهر أخرى يأمل في أن يحترم الرئيس ايزنهاور وعده فإنه كان يشعر خلال هذه الفترة بضرورة محاولة سبر غور الدول الشيوعية باعتبارها المورد البديل العملي للسلاح الذي كان في مسيس الحاجة إليه.

ولاحت أول فرصة لجس نبض هذا المصدر في شهر ابريل من عام ١٩٥٥ عندما حضر عبد الناصر ومعه صلاح سالم أول اجتماع لثلاثين دولة أفريقية وآسيوية حديثة الاستقلال عقد في باندونج بأندونيسيا. ويرجع الفضل، إلى حد كبير، في انعقاد هذا المؤتمر إلى باندبت نهرو، رئيس وزراء الهند، وشوان لاي، رئيس وزراء الصين. فعندما التقى نهرو بعبد الناصر خلال زيارته للقاهرة أعرب عن رغبته الشديدة في أن يحضر عبد الناصر هذا المؤتمر الذي كان الهدف من انعقاده هو اثبات تضامن دول آسيا وأفريقيا المحايدة غير المنحازة. كما كان نهرو يبدي تعاطفاً كبيراً مع معارضة عبد الناصر لحلف بغداد، فمن ناحية كان نهرو، بحكم أنه محايد يشك في كافة الأحلاف والتكتلات، ومن ناحية أخرى كان تعاطف نهرو مرجعه أن جيرانه الباكستانيين سوف يرتبطون به.

ولم يكن عبد الناصر متحمساً لفلسفة نهرو المنطقية العميقة التي جعلته يشعر أنه أقل شأناً منه، كما كان يحس باستياء أن يلقنه نهرو درساً في الحاجة إلى اضفاء الطابع الديمقراطي على نظام حكمه. لكن عبد الناصر كان متفقاً مع رئيس وزراء الهند في نواحٍ سياسية كثيرة، ولم يتطلب الأمر جهداً كبيراً لإقناع عبد الناصر بحضور مؤتمر باندونج وزيارة الهند في نفس الرحلة، كذلك لم يكن استقباله في المؤتمر مخيباً لآماله. لقد ضايقه كثيراً موقف تلك الدول التي كان يعتبرها دولاً عميلة للغرب مثل تايلاند والفلبين وإن لم تكن تشكل سوى أقلية ضئيلة في مؤتمر تمثل فيه الدول المحايدة غالبية ساحقة. كما أنه استاء عندما حاول نهرو عدم إدراج القضية الفلسطينية في جدول أعمال المؤتمر، لكنه اغتبط حين قرر المؤتمر، بالرغم من ذلك، اعلان تأييده لحقوق الشعب العربي الفلسطيني وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي دعت إلى إعادة الفلسطينيين إلى وطنهم، كما أنه أحس بإشباع لكبريائه مما حظي به من اهتمام زعماء آسيا الذين التقى بهم لأول مرة. فقد دعاه شوان لاي إلى مشاركته في بحث عدد من المهام التي طرحها الرئيس الأندونيسي سوكارنو الذي استضاف المؤتمر في بلاده. ورأى الجميع باستثناء بعض الممثلين لدول قليلة موالية للغرب، في عبد الناصر شخصية رائدة في العالم الثالث الذي أخذ يبرز في آسيا وأفريقيا.

وعندما سأل شوان لاي عن الوضع في الشرق الأوسط انتهز عبد الناصر وصلاح سالم الفرصة ليؤكدا الخطر الحقيقي الذي يتهدد مصر من جانب اسرائيل وحاجتها الملحة إلى السلاح الذي تمنعه عنها الدول الغربية أملاً منها في إرغامها مع

الدول العربية الأخرى على الاذعان لمطالبها، وما لبث عبد الناصر أن سأل شوان لاي في هدوء عما إذا كان بوسعه أن يبيع له أية أسلحة، وكان رد رئيس وزراء الصين هو أن يعتمد في الحصول على السلاح على الاتحاد السوفييتي بصورة يتعذر معها الاستغناء عن أي جزء منها. لكنه أشار إلى أنه يمكن لمصر أن تحصل على السلاح من الاتحاد السوفييتي مباشرة ووعده ببحث هذا الموضوع مع موسكو.

ولم تمض أيام كثيرة على عودة الوفد المصري من باندونج حتى استقبل صلاح سالم دانيل سولود، سفير روسيا في القاهرة، الذي أكد أن بكين حولت طلب مصر إلى حكومته وقال إن روسيا يسعدها أن تزود مصر بأية كمية من الاسلحة بما في ذلك الدبابات والطائرات الحديثة مقابل سداد مؤجل بالقطن والأرز المصريين، كما أضاف أن موسكو مستعدة كذلك لمساعدة مصر في إقامة أي مشروع صناعي مثل بناء سد جديد على النيل في أسوان لزيادة مخزون المياه للري والطاقة الكهربائية.

كان العرض رائعاً بأية مقاييس كما أنه أماط اللثام عن مدى التطور الذي طرأ على السياسة الروسية في السنوات القليلة الماضية فخلال عهد فاروق كانت موسكو تعارض دائماً مصر والعرب بالنسبة لقضية فلسطين، فقد اقترعت مع أمريكا لصالح مشروع الأمم المتحدة للتقسيم وإقامة الدولة اليهودية، بل دخلت موسكو في سباق غير كريم مع الولايات المتحدة لنيل شرف من تكون الأولى في الاعتراف باسرائيل المستقلة، كما أن موسكو سمحت خلال فترات الهدنة أثناء القتال في فلسطين لتشيكوسلوفاكيا التي تسير في فلكها، بتزويد اسرائيل بما كانت تحتاجه من أسلحة لكسب الحرب. بيد أن الثورة المصرية دفعت الكرملين إلى اعادة التفكير في سياسته واصبح اغراء السعي للتأثير في سياسة العرب عن طريق التحول إلى تأييد القومية المناهضة للغرب أمراً لا يقاوم، وفي فبراير من عام ١٩٥٣ انتهزت روسيا فرصة القاء قنبلة على سفارتها في تل أبيب، لتقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل كما أنها استخدمت في شهر مارس من العام التالي حق الفيتو ضد قرار لمجلس الأمن يؤكد حق اسرائيل في العبور من قناة السويس، كذلك انحازت موسكو في عام ١٩٥٤ لصف الحياد العربي عندما حذرت الدول العربية من السماح للغرب بتوريطهم في أحلاف.

ولقد أولى الروس دمشق اهتماماً خاصاً إدراكاً منهم بأن سوريا بحكم وضعها الجغرافي هي التي تستطيع أن تقرر أكثر من أية دولة عربية أخرى ما إذا كانت العراق

ستتمكن من تجنيد أية دولة عربية أخرى لحلف بغداد وبدأ خالد بكداش - زعيم الحزب الشيوعي السوري، ذلك الشاب البارز خريج مدارس التدريب السوفييتية - حملة مكثفة ضد الغرب تهدف إلى إقناع الناخبين السوريين بأن الاتحاد السوفييتي هو أفضل صديق لهم. كما أبلغ مولوتوف، وزير خارجية روسيا، الحكومة السورية أن موسكو تؤيد حياد سوريا، وأنها سوف تسهم في حماية استقلالها بأفضل وسيلة تراها.

وجاءت المعاهدة بين بريطانيا ومصر التي تم توقيعها في أكتوبر عام ١٩٥٤ بمثابة نكسة لاستراتيجية روسيا الجديدة. ونظرت موسكو بعين القلق إلى ما يدل على أن عنصر الكراهية في علاقة مصر الطويلة مع بريطانيا التي تذبذبت بين الحب والكراهية لم يعد العامل المسيطر، لكن بفضل جنون الغرب بالأحلاف والقواعد استطاعت سياسة روسيا في الشرق الأوسط أن تحقق انتصاراً على المدى البعيد. وكل ما كانت تحتاجه موسكو من أجل النصر هو أن تؤيد الحياد الذي كان العرب، باستثناءات قليلة مثل نوري السعيد، يرغبون في تحقيقه إلى الحد الذي أصبح معه الحياد مرادفاً للاستقلال في وقت كان فيه الغرب، الذي كان يعتبر الحياد ارتداداً، يكتسب أعداء في العالم العربي كلما استنكر هذه السياسة. وبينما مضت بريطانيا وأمريكا في محاولاتهما الرامية إلى إغراء العرب بالانضمام إلى أحلافهما الدفاعية بالوعود بالأسلحة لم يكن الروس مختلي العقل فلا ينتهزون هذه الفرصة ليقدموا معونتهم بغير شروط وبهذا يظهرون بمظهر الصديق الحقيقي للقومية العربية الحديثة.

ومع ذلك كانت استجابة عبد الناصر المبدئية للعرض الذي تقدم به سولود تتسم بالحذر المشوب بالريبة، فقد كان يتذكر جيداً كيف أن روسيا عارضت العرب قبل ذلك وساعدت في تسليح اسرائيل ابان حرب فلسطين وهي تعلم أن حظراً كان قد فرضه الغرب على تزويد العرب بالأسلحة، ومن ثم لم يكن بحاجة إلى أن يخبره أحد أن تحول موسكو المفاجيء إنما كانت تمليه الانتهازية وليس الايثار ولم تعوزه مشورة رفاقه في مجلس قيادة الثورة بأن يحذر رهن قطن مصر للروس الذين إذا رأوا ذلك في مصلحتهم يمكن أن يستخدموا وضعهم كحماة مصر الوحيدين لممارسة الضغط عليها بنفس الطريقة التي كانت بريطانيا تمارس بها ضغطها في الماضي. هذا فضلاً عن أن عبد الناصر كان لا يزال يفضل شراء الأسلحة من بريطانيا وأمريكا، لو تسنى له ذلك بشروط مقبولة. وعلى الرغم مما كان بين عبد الناصر والغرب من خلافات فإنه كان على دراية بالتعامل مع دول الغرب في وقت لم تكن لديه فيه أية خبرة في التعامل

مع الروس، بالإضافة إلى أن الجيش المصري كان معتاداً على استخدام المعدات الغربية.

في الوقت نفسه كان واضحاً أن عرض روسيا تأييدها لمصر أمر يمكن أن يتحول إلى فائدة المصريين. وما إن جاء نبأ حشد القوات التركية على الحدود السورية في شهر مارس عام ١٩٥٥ حتى سارع راديو القاهرة بتحذير الأتراك ضد تهديد جيرانهم العرب الذين يعارضون حلف بغداد وتذكيرهم بأن لتركيا جاراً أقوى منهم. وفي الشهر التالي رأت مصر أنه من مصلحتها إبرام اتفاقية تجارية مع روسيا. وهكذا كان أول رد فعل من جانب عبد الناصر للعرض الذي قدمه سولود، السفير السوفييتي، هو إبلاغ سفيري أمريكا وبريطانيا بما حدث على الفور وتحذيرهما من أنه ما لم يستطع الحصول على الأسلحة من الغرب سيضطر إلى قبول العرض الروسي. لكن في هذه المرة جاء دور لندن وواشنطن ليتحدثا عن الابتزاز، وبالرغم من أن سيفسون وبايرود، السفير الأمريكي الجديد، نصحا حكومتيهما بأن عبد الناصر يعني ما يقول فإن هذه المحاولة لم تتمخض إلا عن رد من لندن يحذر عبد الناصر من أنه لو أخذ أسلحة من روسيا فإنه لن يتلقى أية أسلحة من بريطانيا.

في هذه الأثناء راح الروس، الذين كانت تساورهم الشكوك في أن القاهرة تحاول أن تضربهم بالغرب يلحون في طلب إجراء مفاوضات جدية حول عرضهم وعندما ما لم تبد الدول الغربية في شهر يونيو أي بادرة تدل على الأذعان لتهديدات عبد الناصر لم يكن أمامه إلا أن يتفق مع رفاقه في مجلس قيادة الثورة على أنه ليس من الحكمة ترك سولود ينتظر أكثر من ذلك ومن ثم بدأت المباحثات مع السفارة السوفييتية، وأشار سولود على صلاح سالم في أواخر شهر يونيو بضرورة أن تدعو الحكومة المصرية ديمتري شيبلوف، رئيس تحرير البرافدا آنذاك، لزيارة القاهرة بمناسبة الذكرى الثالثة لقيام الثورة فقد أسر سولود بأن شيبلوف يلعب دوراً هاماً في تشكيل سياسة روسيا الخارجية وأنه من المقرر أن يخلف عما قريب مولوتوف كوزير للخارجية. ولهذا بعث صلاح سالم، بعد موافقة مجلس قيادة الثورة، بالدعوة المقترحة ووصل شيبلوف إلى القاهرة في شهر يوليو حيث أتم في خلال أيام قليلة مشروع اتفاقية بموجبها تشتري مصر ما قيمته ٨٠ مليون دولار من الأسلحة السوفييتية من بينها مقاتلات الميج وقاذفات القنابل من طراز اليوشن ودبابات ستالين وغيرها من المعدات، على أن يسدد ثمن هذه الأسلحة بالقطن المصري. وتم الاتفاق على أن تكون هذه

المعدات روسية الصنع وإن كانت الحكومة التشيكوسلوفاكية هي التي تتولى من الناحية الرسمية تسليمها، ذلك لأن عبد الناصر كان يشعر بأن هذه الطريقة تجعله يبدو في نظر العالم الخارجي أقل ميلاً إلى اليسار حيث إن اسرائيل نفسها كانت تحصل على الأسلحة من التشيك ابان الحرب الفلسطينية. وعندما توجه الفنيون المصريون إلى براغ للإشراف على الأسلحة المختلفة التي وعد الروس بتقديمها أرسل مشروع الاتفاق إلى عبد الناصر للتوقيع.

لكن عبد الناصر كان لا يزال متردداً أملاً منه في أن يطرأ على موقف الغرب تغيير في آخر لحظة إذ كان القدر الضئيل من الأسلحة التي تزود بها بريطانيا مصر قد بدأ يزداد مؤخراً ببيع ٣٢ دبابة من طراز سنتريون ومدمرتين، وأملاً في أن يساعد هذا الاتجاه البريطاني في تحطيم الجمود الأمريكي استدعى عبد الناصر ملحقه الجوي في واشنطن لاجراء مشاورات عاجلة وما أن دخل الملحق الجوي مكتبه حتى أشار عبد الناصر إلى ورقة فوق مكتبه وقال إن هذه هي مسودة الاتفاقية الروسية. وأكد أن هذه الاتفاقية لم يوقعها بعد وقد تظل على مكتبه حتى يستنفد كل أمل في الحصول من الغرب على الأسلحة التي يحتاجها للدفاع عن مصر. وعلى هذا الأساس أبلغ بايرود بما تم، وسافر الملحق الجوي الى واشنطن ليقوم بمحاولة أخيرة لتحطيم حالة الجمود، لكن جميع المحاولات باءت بالفشل. ولقد لخص الأدميرال الأمريكي رادفورد الموقف أمام لجنة تابعة للكونجرس في وقت لاحق بقوله «كان المصريون يريدون شراء نوع الأسلحة التي لم تكن نريدهم يحصلون عليها». ومن ثم أصبحت حالة الجمود شاملة، وثبت أن السلاح الوحيد الذي زودت به الولايات المتحدة مصر طيلة فترة حكم عبد الناصر بأكملها هو مسدس منقوش بالفضة كان دالاس قد قدمه لمحمد نجيب هدية من ايزنهاور في عام ١٩٥٣.

فما كان من عبد الناصر إلا أن أعلن على العالم في شهر سبتمبر، بعد انتظار رد من واشنطن دون جدوى استمر شهرين آخرين، أنه وقع اتفاقية للحصول على الأسلحة من الكتلة السوفييتية مقابل القطن المصري، وأضاف كينيت لف، مراسل صحيفة النيويورك تايمز، مشيراً إلى عدم التوازن في الأسلحة الذي تمخض عن شحنات فرنسا لإسرائيل قائلاً «والآن سنواجه طائرات الميستير بالميج»، وبقدر ما كان عبد الناصر يأسف على أنه أرغم على أن يعطي الأولوية لاحتياجات التسليح بدلاً من المتطلبات الاجتماعية فلم يكن أمامه بديل آخر وقال: «إنني لا أستطيع الدفاع عن

مصر بالمدارس والمستشفيات والمصانع وما فائدة هذه الأشياء لو أنها تعرضت للدمار؟».

وعندما خلف عبد الناصر محمد نجيب في رئاسة الوزراء في شهر أبريل من العام السابق قال «إنه لا جدوى من الحديث عن الحياد ما لم تكن قوياً بالدرجة التي تمكن من حماية حيادك». ولم يكن هذا يعني أن أية شكوك كانت تراوده حول الرغبة في حياد مصر بل كان يعني حماية حياد مصر في المستقبل القريب إنما يتطلب أمرين أساسيين هما: ضرورة انهاء الاحتلال البريطاني لقناة السويس وتقوية الجيش بالقدر الذي يمكنه من حماية حدود مصر. وجعلت الغارة على غزة إعادة التسلح أمراً ضرورياً وأكثر الحاحاً من أي وقت مضى بل وأضافت إلى قائمة المتطلبات السابقة أسلحة مثل قاذفات القنابل لتكون بمثابة رادع لأي عدوان إسرائيلي جديد. وهذا ما كان عبد الناصر على وشك الحصول عليه عن طريق صفقة الأسلحة التي عقدها مع روسيا.

بيد أن الغارة على غزة وحلف بغداد علماه درساً آخر الا وهو أن القوة اللازمة لمصر لحماية حيادها لا بد من تحقيقها بالعمل الجماعي مع الدول العربية التي لم تكن تخضع لسيطرة الدول الاسرائيلية. ومن ثم ففي مارس عام ١٩٥٥ عقب الإطاحة بالخوري في سوريا، انتهزت مصر فرصة تغيير نظام الحكم في دمشق لتوقع مع سوريا والعربية السعودية اتفاقية دفاعية بموجبها تعهدت الدول الثلاث بمقاومة العدوان الإسرائيلي والابتعاد عن كافة الأحلاف الأجنبية والمساهمة في قيادة عسكرية مشتركة لتنسيق التدريب والتنظيم من مقر مركزي للقيادة. وجاء مؤتمر باندونج ليتوج هذه الجهود إذ برهن على أنه نقطة تحول جديدة بالنسبة لعبد الناصر وليس السبب الوحيد في ذلك هو أنه في هذا المؤتمر بدأ التفكير في صفقة الأسلحة الروسية. فالروح الجماعية والحياد الأكيد اللذين لمسهما بين غالبية رفاقه الأفريقيين والآسيويين في باندونج واللذين انعكسا خلال زيارته للهند في طريق عودته إلى بلاده أوحت إليه بأنه لو توفرت لهذه المجموعة الإرادة والتنظيم لتطورت إلى قوة إيجابية، بدلاً من أن تظل مجرد عامل سلبي يسبب ازعاجاً فحسب لتكتلات القوى القائمة. من هنا خرجت نظريته في «الحياد الإيجابي» إلى حيز الوجود ولما كان عبد الناصر نفسه يرغب في أن يشارك في تشكيل تطور هذه المجموعة في المستقبل أقنع رفاقه في مؤتمر باندونج بإقامة

مقر لرئاسة المنظمة في القاهرة بات يعرف «بحركة تضامن الشعوب الآسيوية والأفريقية».

ولم تسفر أي المبادرتين عن نتائج مرضية كل الرضى. ففي أواخر عام ١٩٥٧ أوحى مؤتمر عقدته حركة التضامن الآسيوي الأفريقي في القاهرة بأن هذه المنظمة بدأت تخضع للنفوذ الشيوعي وخشية أن يجر بعيداً عن سياسة الحياد فلا يلبث أن يجد نفسه وقد انحاز كلية إلى الكتلة السوفييتية اضطر عبد الناصر إلى أن يمسك بزمام الأمور في حركة التضامن عن طريق وضع من اختارهم في المناصب الرئيسية في سكرتاريتها. وبالنسبة للتحالف الثلاثي مع سوريا والعربية السعودية فقد أخذت هذه المبادرة تبدو وكأنها لا تزيد كثيراً عن أنها اجراء دبلوماسي ضد العراق في ظل نوري السعيد، وجرت مباحثات لا نهاية لها حول مسائل مثل ميزانية الدفاع وهيئة القيادة العامة المشتركة، فطلبت مصر لأن تكون لها السيطرة لكنها رفضت أن تسهم في النفقات بحجة أنها دولة فقيرة، في حين أن السعودية تعهدت بالدفع، لكنها لم تقبل أن تكون لأية دولة أخرى السيطرة على جيشها. ولم يتم التوصل إلى حل لأي من هذه المشكلات حتى تم الاتفاق، بعد ستة أشهر من الجدل غير المثمر، على التخلي عن المحاولة الطموحة الرامية إلى إنشاء قيادة عسكرية موحدة. وهكذا أفسح التحالف الثلاثي المجال في أكتوبر ١٩٥٥ لتحالفات عسكرية منفصلة بين مصر وسوريا والعربية السعودية.

لكن من بين جميع القرارات التي اتخذها عبد الناصر في أعقاب الغارة على غزة فإن شن هجمات الفدائيين على اسرائيل كان أسوأها حظاً. ولم يكن هناك ما يمكن أن تستفيد منه العناصر المتشددة في اسرائيل فائدة كاملة أكثر من هذا القرار. ففي غضون الجزء الأكبر من الصيف التالي تعرض موشي شاريت لضغط متزايد إما للرد بضربات انتقامية وحشية على كل غارة للفدائيين أو افساح المجال لخليفة أشد حزماً. وبعد أن تعرض لسلسلة من الاقتراحات بتوجيه اللوم إليه بسبب ضعفه أرغم في نهاية الأمر على الاستقالة. وعاد بن جوريون في نوفمبر ١٩٥٥ ليتولى رئاسة الوزراء، بينما احتفظ شاريت بمنصبه السابق كوزير للخارجية لمدة سبعة أشهر اخرى بعدها استبعد من منصبه لتخلفه جولدا مائير. وهكذا مع عودة بن جوريون ليسيطر سيطرة كاملة وتهديده الذي صرح به لصحيفة «النيويورك تايمز» بأن اسرائيل ستلجأ إلى القوة إذا لزم الأمر لفتح الطريق البحري إلى إيلات عن طريق خليج العقبة الذي كانت مصر

قد أغلقته منذ عام ١٩٤٨ بدا واضحاً أن المتشددين عادوا ليوجهوا سياسة اسرائيل، كما أن اسرائيل لم تكتف بالرد على غارات الفدائيين بل وضعت تكتيكاً خاصاً بها للاستفزاز وراحت الدبابات والعربات المصفحة الإسرائيلية تنطلق نحو احد المراكز المصرية على الحدود وتوجه أطقمها الإهانات إلى حراسه، فلم يكن أمام الحراس المصريين إلا إطلاق النار. وعندما توقفت موجة الهجوم الأولى، إذا بالتعزيزات الإسرائيلية تتدفق وتزيل المركز.

لكن بالرغم من ازدياد السخط بين صفوف قادة جيشه كان عبد الناصر لا يزال يرفض أن يجر في مواجهة عسكرية مع اسرائيل، كما كان يحجم عن الدخول في صدام سياسي مع الغرب. فمع وجود جيش كان دائماً قوة بيروقراطية أكثر منه قوة مقاتلة وكان يحتاج إلى أشهر عديدة من التدريب قبل أن يتسنى له استخدام الأسلحة المتطورة التي وعدته بها روسيا، فإن عبد الناصر لم يكن يريد تكرار مغامرة فاروق ووزرائه البشعة عندما تهوروا واشتركوا في حرب ١٩٤٨. كذلك لم يكن عبد الناصر، وقد هاجم بعنف صدام النحاس دون روية بالبريطانيين في عام ١٩٥١ بغير تخطيط او استعداد، يرغب في إثارة رد فعل عدائي من جانب الدول الغربية مهما كانت الشكوك التي تساوره في نواياها. والواقع أن عبد الناصر، بعد الغارة على غزة، اقترح على الجنرال بيرنز، رئيس هيئة الرقابة الدولية، أن يسحب كل جانب قواته مسافة كيلومتر من خط الهدنة. ولما أكدت اسرائيل في عناد، بعد أشهر من الجدل غير المثمر في لجنة الهدنة التابعة للأمم المتحدة، أن مثل هذا الانسحاب ينطوي على التخلي غير المقبول عن سيادتها، قرر عبد الناصر من جانب واحد سحب القوات المصرية أملاً منه في الحد من خطر وقوع صدام واسع النطاق.

وكان عبد الناصر يشعر في الوقت نفسه بأنه مضطر إلى أن يبرهن للمتشددين داخل صفوف جيشه وللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، على أنه لن يقف مكتوف اليدين أمام الهجمات الإسرائيلية ومن ثم جاء قراره في ربيع ١٩٥٥ بإطلاق يد الفدائيين على الحدود الإسرائيلية. لكن مع تعرض قواته للخسائر في كل اشتباك وقيام الإسرائيليين بإنزال خسائر في الأرواح يفوق ما يلحقه بهم الفدائيون فإن هذه الغارات المصرية لم تزد عن كونها عامل ازعاج معين. والواقع أن هذه الغارات الفدائية كانت في بعض النواحي عاملاً مساعداً لإسرائيل لأنها كانت بمثابة دليل لمؤيدي اسرائيل في الغرب ـ ولم يتوان بن جوريون في استغلاله ـ على أن اسرائيل تعيش في حالة حصار

دائم ولا يمكنها البقاء إلا عن طريق القيام بغارات انتقامية واسعة النطاق بين الحين والآخر ضد جيرانها الذين يحاصرونها.

ومما لا شك فيه أن إسرائيل لم تتهاون في القيام بهذه الغارات الانتقامية. ففي شهر أغسطس وبينما كان موشي شاريت لا يزال رئيساً للوزراء وجهت القوات الإسرائيلية ضربة جديدة إلى قطاع غزة وأسفرت عن مقتل ٣٩ مصرياً وفلسطينياً في هجوم على قرية خان يونس انتقاماً من غارة للفدائيين قبل ذلك بيومين أدت إلى مقتل سبعة اسرائيليين وتدمير سارية محطة إرسال إذاعي. وفي الشهر التالي احتلت اسرائيل، في انتهاك سافر لشروط الهدنة المصرية - الإسرائيلية منطقة العوجة المنزوعة السلاح على حدود صحراء النقب حيث كان يوجد ملتقى للطرق في غاية من الأهمية لمن يقوم بعدوان من أي الجانبين. وفي شهر اكتوبر احتلت قواتها الكونتلا على مسافة ٧٠ ميلاً إلى الجنوب. وفي شهر نوفمبر وجهت القوات الإسرائيلية في غضون ساعات قليلة من إعلان بن جوريون جهاراً أنه على استعداد للاجتماع بعبد الناصر لبحث تسوية مشتركة، هجوماً عنيفاً على سيناء من قاعدتهم الجديدة في العوجة أودى بحياة سبعين مصرياً.

وفي شهر سبتمبر حول الإسرائيليون اهتمامهم إلى سوريا، وقاموا بغارة بالقرب من بحيرة طبرية أسفرت عن مقتل ٥٦ سورياً، انتقاماً لهجوم على بعض قوارب الصيد الإسرائيلية في البحيرة لم يسفر في الواقع عن أية خسائر في الأرواح. واحتج موشي شاريت بعنف على هذا الهجوم حتى وإن كان قد دافع عنه في تصريحاته الرسمية باعتباره وزيراً للخارجية، كما وجه عبد الناصر إنذاراً إلى إسرائيل بأن أي اعتداء آخر مماثل سوف يؤدي إلى قيام مصر بهجوم مضاد دفاعاً عن حليفتها سوريا. فجاء رد بن جوريون على الفور مجدداً تهديد إسرائيل بتحويل نهر الأردن لري صحراء النقب عن طريق حفر قناة في المنطقة المنزوعة السلاح على حدودها مع سوريا ولم يحل دون تنفيذ بن جوريون لهذا المشروع سوى ضغط قوي من الأمريكيين الذين كان طلب منهم لتوه معونة عسكرية ضخمة شملت ٥٠ طائرة نفاثة ودبابات ثقيلة ومدفعية.

وعاودت قوات بن جوريون الكرة في شهر أبريل من عام ١٩٥٦ وشنت هجوماً جديداً، بزعم أنه موجه ضد قواعد الفدائيين في قطاع غزة، أسفر عن مقتل ٦٣ مصرياً وفلسطينياً، فهرع داج همرشلد، سكرتير عام الأمم المتحدة، إلى القاهرة وتل

أبيب في محاولة لتخفيف حدة التوتر، ولفترة أصبحت الاعتداءات إلى حد كبير قاصرة على تبادل الاتهامات في داخل الأمم المتحدة وفي خارجها. ولكن بالرغم من محاولات الوساطة المضنية التي قام بها همرشلد لم يكن عبد الناصر بعد خمسة عشر شهراً من غارة غزة في وضع أفضل مما كان عليه وكان يتجه نحو المواجهة التي كان يرغب في تجنبها. ووجد عبد الناصر نفسه بسبب غارات الفدائيين على اسرائيل وهجماته العنيفة ضد حلف بغداد وصفقة الأسلحة التي أبرمها مع روسيا يسير في طريق التصادم لا مع بن جوريون المحب للقتال فحسب، بل أيضاً مع زعماء غربيين أمثال دالاس وايدن اللذين كانا يعتبران حياده ستاراً يخفي ورائه عداء لا يلين، بواعز من روسيا، لكل مصلحة أمريكية وبريطانية في الشرق الأوسط.



الفصل السابع

صراع مع الغرب

لم تكن إسرائيل والأسلحة السوفييتية هما نقطتا الاشتعال الوحيدتان في علاقات عبد الناصر بالدول الغربية في هذه المرحلة. فعلى الرغم من تخلي قيادة الثورة عما كان يطالب به فاروق من وحدة وادي النيل تحت التاج المصري ظل السودان مصدراً للنزاع بين مصر وبريطانيا. وفي عام ١٩٥٣ ارتفعت في القاهرة أصوات متذمرة تنذر بالسوء حين اتهم محمد نجيب البريطانيين بتأخير الانتخابات لوضع العراقيل أمام الحزب الوطني الاتحادي وأنهم يعملون على فصل المديريات الجنوبية الثلاث عن السودان للاحتفاظ بالسيطرة البريطانية على تلك المناطق. وتلت هذه الاتهامات اتهامات مضادة وجهها زعماء حزب الأمة بأن المصريين يتآمرون على استقلال السودان، وترددت هذه الاتهامات في بيانات أدلى بها في البرلمان البريطاني كل من أيدن ونائبه سلوين لويد. وفي أوائل عام ١٩٥٤ اتهم حسين ذو الفقار صبري، الأخ الأكبر لعلي صبري ويمثل مصر في اللجنة الأشرافية التابعة للحاكم العام، في هجوم صريح على البريطانيين بأن الأعضاء الآخرين في اللجنة يتعمدون تعطيل إجراءات «السودنة». ورد رئيس اللجنة الباكستاني بأن ادعاءات صبري افترائية، ومرة أخرى اشترك زعماء حزب الأمة في المعركة بتوجيه اتهامات مؤداها أن المصريين هم الذين يحاولون عرقلة تقدم السودان نحو الاستقلال.

وبدا أن هذه الاتهامات صحيحة ضمن الحقائق الثابتة أن صلاح سالم، وزير شؤون السودان في حكومة مصر، كان ينفق أموالاً طائلة في محاولة لحمل شعب السودان على اختيار نوع الارتباط مع مصر عند تقرير مصيرهم في المستقبل. كما كان معروفاً جيداً أن الحزب الوطني الاتحادي يتلقى تمويلاً كبيراً - إن لم يكن كاملاً - من القاهرة.

كذلك منحت الحكومة المصرية في عامي ١٩٥٣ و١٩٥٤ موظفيها الذين هم من أصل سوداني اجازات خاصة وأعادتهم إلى السودان في وقت الانتخابات

لكن ثبت أن سياسة الرشوة والتآمر عادت على القاهرة بعكس ما كانت ترجوه فبينما ضاعف حزب الأمة احتجاجاته ضد نشاط صلاح سالم اشتدت مخاوف الرأي العام السوداني وأصبح غير ميال إلى وجود أية رابطة مع مصر سوى الرابطة الجغرافية، وفي ظل هذه الظروف إستبان لزعيم الحزب الوطني الاتحادي ولاسماعيل الأزهري رئيس الوزراء، أنه أصبح من الضروري بصورة متزايدة الاتجاه إلى الاستقلال التام للسودان والابتعاد عن أية أفكار حول وحدة وادي النيل. هذا فضلاً عن أن الأزهري الذي كان بدوره قد اشترك في مؤتمر باندونج لم يكن أقل افتتاناً من عبد الناصر بتأكيد زعماء العالم الثالث على أهمية الاستقلال التام، وكان على يقين من أنه إذا كان لا بد من قيام وحدة حقيقية بين السودان ومصر فلا بد من أن تنشأ عن رغبة الشعب الحقيقية إذ لا يمكن على الإطلاق فرضها بالرشوة أو القوة.

وهكذا بعد مضي نيف وعام على انتعاش آمال القاهرة بفوز الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات أخذ يتضح أن الأزهري لا يهمه سوى الحصول على تأييد مصر لطرد البريطانيين وأنه برغم الادعاءات السابقة التي أعلنها تأييداً لقيام رابطة مع مصر فإنه في الواقع لم يكن أقل إخلاصاً لاستقلال السودان عن حزب الأمة المعارض. وكان على مجلس قيادة الثورة أن يتجرع هذا الدواء المر. ولكن عبد الناصر وافق بدلاً من ذلك على القيام بمحاولة أخيرة واحدة لاستمالة الرأي العام السوداني بالرشوة وبكل وسيلة أخرى ممكنة. ففي زيارة قام بها صلاح سالم إلى الخرطوم في سبتمبر من عام ١٩٥٤ أولى اهتماماً خاصاً بطائفة الختمية التي تشكل التأييد الشعبي الرئيسي للحزب الوطني الاتحادي مثلما يشكل الأنصار التأييد الشعبي لحزب الأمة. وكانت الإشاعات قد راجت عن قيام هذه الطائفة بتبني حملة مناهضة لأية روابط رسمية مع مصر. ولكن جهود صلاح سالم باءت بالفشل. وبرغم ذلك لم يدع حزب الأمة هذه الفرصة تمر دون أن يستغلها لتوجيه احتجاج آخر ضد المؤامرات المصرية؛ ذلك الاحتجاج الذي لقي مرة أخرى تعاطفاً في دوائر الحكومة البريطانية.

وحاولت القاهرة بعد ذلك بثمانية شهور أن تجرب سبيلاً آخر. فأجرت في أبريل ١٩٥٥ محادثات مع السودان حول مشكلة تعديل اتفاقية مياه النيل المبرمة عام

١٩٢٩ التي كانت الحكومة السودانية قد رفضت التصديق عليها عند توليها الحكم في عام ١٩٥٣ استناداً إلى أن الاتفاقية لا تقدر احتياجات السودان تقديراً سليماً وأنها فرضت على السودان في ذلك الوقت بواسطة دولتي الحكم الثنائي، بريطانيا ومصر. وكان عبد الناصر قد بدأت تراوده بالفعل فكرة بناء سد جديد في أسوان لزيادة كمية المياه المستخدمة في ري رقعة الأراضي الصالحة للزراعة في مصر ولتوفير الطاقة الكهربائية اللازمة للصناعات الجديدة. وبدأت تنتابه المخاوف القديمة من احتمال أن يتعرض شريان حياة مصر للتهديد من جانب السودان نتيجة خيبة أمله في قيام نوع من وحدة وادي النيل بسبب تغيير الأزهري لموقفه المؤيد لمصر، إلا أن المفاوضات أثبتت في هذه المرحلة أنها ليست أقل فشلاً من التآمر، لأن المحادثات توقفت في اليوم الثاني من بدايتها، ومما زاد الخلافات حدة أن رجال الشرطة المتحمسين في القاهرة ألقوا القبض على المندوب السوداني بتهمة محاولة طبع قصيدة لشاعر سوداني يمتدح فيها محمد نجيب.

وكانت بريطانيا، بطبيعة الحال، تراقب هذه المناورات العديدة بارتياب بالغ مقروناً بالابتهاج لأن السودانيين مصممون تصميماً أكيداً على إبعاد المصريين عن السودان وفي شهر يونيو اقترح أيدن، الذي أصبح رئيساً للوزراء، على عبد الناصر إجراء محادثات في القاهرة للاتفاق على تشكيل لجنة أخرى للإشراف في هذه المرة على عملية تقرير الشعب السوداني لمصيره، ووافق عبد الناصر عن طيب خاطر على الاقتراح، ولما لم تسفر المحادثات عن الاتفاق بعد جدل استمر شهرين تقرر في النهاية أن يترك الأمر للبرلمان السوداني لكي يتخذ قراراً في هذه المسألة. وفي هذا الشهر ذاته وصلت إلى القاهرة ولندن أنباء تفيد أن الحامية العسكرية السودانية في «توريت» بجنوب السودان قد تمردت، وكان الباعث على هذا التمرد في جانب منه هو الاستياء من أحلال ضباط من شمال السودان محل الضباط البريطانيين نتيجة لعمليات السودنة وخشية أن تعامل القوات معاملة سيئة باعتبارهم أفريقيين أقل شأناً وكفاراً غير مسلمين، ومع ذلك كان هناك سبب آخر جوهري يتمثل في تأثير الدعاية المصرية التي كانت تهدف إلى إقناع الجنوبيين بأن يعتبروا مصر حاميتهم من اضطهاد الشماليين. كذلك هناك من الدلائل ما يشير إلى أن صلاح سالم كان يراوده الأمل في أن تمرداً في الجنوب قد يؤدي إلى الإطاحة بالأزهري الذي أصبح موقفه كحليف محتمل لمصر ميؤوساً منه تماماً.

لكن لئن كانت هذه هي مخططات صلاح سالم فسرعان ما أحس بخيبة أمل، فعلى الفور أعلنت الخرطوم حالة الطوارىء، وتم قمع التمرد على وجه السرعة بواسطة قوات شمالية واستسلم المتمردون بناء على تأكيد من الحاكم العام، سير نوكس هيلم، أن مخاوفهم ومظالمهم سوف تبحث. ولا ننكر أن صلاح سالم تقدم في نفس الوقت باقتراح، في محاولة يائسة لتحويل الموقف لصالح مصر، يقضي بإرسال قوات مصرية وبريطانية إلى جنوب السودان لقمع التمرد وإقرار النظام إلا أن هذا الاقتراح لم يجد قبولاً من عبد الناصر، فقد كان من المقرر أن تنسحب القوات البريطانية والمصرية انسحاباً تاماً من الأراضي السودانية في خلال فترة تقل عن ثلاثة شهور ومن ثم فإن دعوة بريطانيا إلى إطالة لمد وجودها العسكري في السودان ولو لمدة أربع وعشرين ساعة ستكون ضربة موجهة إلى المبادىء الأساسية ذاتها التي تقوم عليها سياسته وهكذا فإن عبد الناصر حتى وإن كان يرى أنه سيجني بعض المكاسب من وراء إرسال قوات مصرية لحفظ النظام في جنوب السودان، فإن حقيقة أن البريطانيين سوف يوجدون هناك أيضاً دفعته إلى رفض اقتراح صلاح سالم.

هذا فضلاً عن أن عبد الناصر كان قد توصل آنذاك إلى أن سياسة الرشوة والتآمر في السودان قد أسفرت عن نتائج عكسية تماماً، ومن ثم يجب العدول عنها. وفي سنوات لاحقة أخبر تريفليان وغيره كما أخبرني أن تجربته في السودان علمته أن الرشوة أسلوب سيء لتوجيه السياسة لأن الذين تلقوا الرشوة كان يهمهم المال وليست السياسة. لكن في ذلك الوقت التزم عبد الناصر بالطبع الصمت فيما يتعلق بالرشوة لكنه اعترف لتريفيليان بأنه إنما كان يستخدم الدعاية في السودان لمواجهة مقاومة الأزهري لوجهة النظر المصرية. ولكي يبرهن أنه غير طريقته في معالجة الموقف في السودان أعفى صلاح سالم من جميع مناصبه وتولى شخصياً شؤون السودان، كما عين عبد القادر حاتم، أحد الضباط الأحرار السابقين، وزيراً للإرشاد القومي. وهكذا أصبح صلاح سالم كبش الفداء لفشل سياسة كان عبد الناصر نفسه قد وافق عليها ولكن الرأي العام السوداني اعتبر صلاح سالم مسؤولاً عنها إلى حد بعيد نظراً لأنه كان قد منح بالفعل حرية التصرف في تنفيذها.

كان من الممكن، في حالة سير الأمور سيراً عادياً، أن تؤدي هذه التغيرات وما صاحبها من توقف الرشوة المصرية إلى تحسن الجو لدرجة كبيرة في علاقات مصر بكل من انجلترا والسودان، وقد بدا في بعض النواحي السطحية أن هذا هو واقع الأمور

عندما انسحبت القوات البريطانية والمصرية في نوفمبر من عام ١٩٥٥ وفقاً للموعد المحدد واقترحت الخرطوم استئناف المحادثات مع مصر حول تقسيم مياه النيل إلا أن الجو كان في هذا الوقت قد توتر بفعل مؤامرة غبية دبرتها الحكومة البريطانية من وراء ظهر عبد الناصر.

وحيث إن انسحاب القوات البريطانية والمصرية كان من شأنه أن يترك الحاكم العام في الوضع المشين الذي سيتعين عليه فيه ممارسة المسؤولية بدون قوة لفترة ممتدة من الزمن اقترح «هيلم» أن تعلن دولتا الحكم الثنائي فوراً استقلال السودان وانتهاء الحكم الثنائي، الأمر الذي سيمكنه من نقل اختصاصاته الحكومية إلى السودانيين. لكن عندما عرض تريفيليان الفكرة على المصريين كان تفسير عبد الناصر لها أنها تتطلب منه الاعتراف صراحة بأن السودانيين يريدون استقلالاً تاماً دون أية روابط مع مصر، وقال إنه مما لاشك فيه أن السودانيين يريدون ذلك ولكنه لا يستطيع لأسباب داخلية التسليم به، فربما كانت الثقة في نجيب ورجال السياسة المحافظين قد ضعفت إلا أن تسلط فكرة وحدة وادي النيل ظل قائماً في أذهان كثير من المصريين، ومن ثم تعذر عليه الموافقة على اقتراح الحاكم العام.

لكن لم تمض أيام حتى فوضت الحكومة البريطانية «هيلم»، دون اكتراث باعتراضات عبد الناصر، أن يقترح على الأزهري أن يعلن استقلال السودان وأن يبلغه أن بريطانيا سوف تسانده في حالة قيامه بذلك. ولا حاجة بنا إلى القول، وكما حذر تريفيليان وزارة الخارجية البريطانية، أن عبد الناصر قد أبلغ باقتراح الحاكم في غضون ساعات قليلة بواسطة أحد العملاء المصريين في مكتب الأزهري. وكان طبيعياً أن يفترض عبد الناصر أن البريطانيين يحاولون خداعه، لأنه بالرغم من أن بريطانيا في الماضي كانت كثيراً ما تتصرف بمفردها في ممارسة مهامها في السودان فإن جوهر الحكم الثنائي كان يقوم على ضرورة أن تعمل دولتا الحكم الثنائي عن طريق التشاور والاتفاق، وأن تصرف تريفيليان بالتشاور معه حول اقتراح هيلم قد أوضح أن الحكومة البريطانية مستعدة حتى النهاية لمراعاة هذه المبادىء.

وفي أوائل يناير ١٩٥٦ وفي أثناء وجود هيلم خارج البلاد لقضاء أجازته السنوية في وطنه آثر الأزهري أن يضع الاقتراح البريطاني موضع التنفيذ، فأعلن السودان دولة مستقلة ذات سيادة. ولم يكن أمام عبد الناصر من بديل سوى قبول الأمر الواقع

والانضمام إلى بريطانيا في الاعتراف باستقلال السودان. لكن اقتناعاً منه بأن المسألة كلها كانت مؤامرة بريطانية تستهدف الإساءة إلى المصريين وتسميم علاقاتهم بالخرطوم، رفض أن يبحث شؤون السودان بعد ذلك مع تريفليان وكلف زكريا محيي الدين أن ينوب عنه في هذا الشأن، وكانت النتيجة النهائية لهذا الخداع المؤسف من جانب الحكومة البريطانية هي تعميق الشك الراسخ في نفس عبد الناصر في سياسات بريطانيا وأساليبها.

وهكذا فإن العام الذي بدأ بنزاع بين بريطانيا ومصر حول حلف بغداد قدر له أن ينتهي بنزاع مؤسف آخر حول السودان وبازدياد تبادل الاتهامات بين لندن والقاهرة، على أن هذا لا يعني أنه لم تكن هناك أية بارقة أمل في تبديد سحب العاصفة المتجمعة ففي شهر أبريل من عام ١٩٥٥ وفي نفس اليوم الذي انضمت فيه بريطانيا رسمياً إلى حلف بغداد أخذ ايدن في النهاية بتصيحة سفارته في القاهرة وأكد لعبد الناصر أن بريطانيا لن تحاول ضم أي دولة عربية أخرى الى عضوية هذا الحلف، وفي مقابل ذلك خفف عبد الناصر من حدة هجومه على الحلف، وبالرغم مما رددته التقارير الصحفية من أن بريطانيا وتركيا ما زالتا تحاولان حث الأردن ولبنان على الانضمام فإن إذاعة القاهرة التزمت الصمت، كما أنه لم يحدث أي رد فعل من جانب عبد الناصر عندما أعلن إيدن صراحة رداً على اعتراضات تل أبيب بأن الحلف، وهو أبعد ما يكون عن تهديد إسرائيل، يعد في الواقع «تطوراً مرغوباً فيه حقاً» بالنسبة لها. ثم قام دالاس في شهر اغسطس بخطوة أخرى في التفاهم بين العرب والغرب إذ أعرب في متابعة منه لنداء سبق أن وجهه إيدن لتسوية المشكلة الفلسطينية عن عطفه على المحنة المفجعة التي يعيشها تسعمائة ألف لاجيء، وقال إن الظلم الذي حل بهم لا يقل أهمية عن مسألة الحدود في أية تسوية نهائية.

كان من الطبيعي أن يثير إعلان صفقة الأسلحة الروسية رد فعل عدائياً مشوباً بالفزع في واشنطن ولندن وكذلك في تل أبيب حيث وصف بن جوريون هذه الصفقة بأنها قد تمت «لسبب واحد فقط هو تدمير دولة وشعب اسرائيل». وكان عبد الناصر قد توقع عدم موافقة الغرب، وفي اليوم الذي قرر فيه نهائياً أن يقبل العرض الروسي أبلغ السفير البريطاني أن اللواء عبد الحكيم عامر لن يستطيع قبول دعوة رئيس هيئة الأركان العامة الأمبراطورية لزيارة القوات البريطانية في ألمانيا والمملكة المتحدة. ولذلك فإنه لم يفاجأ عندما أخبره تريفليان بما يساور لندن من شكوك في أن مصر، فيما يبدو،

على وشك أن تبدأ في سياسة من شأنها أن تورطها في سباق للتسلح مع إسرائيل وتدفع بها إلى اعتماد خطير على الكتلة الشيوعية للحصول على قطع غيار وتجديد الأسلحة فضلاً عن التدريب والمعونة الفنية. ورد عبد الناصر متعللا بأنه ليست لديه أية نية في استبدال السيطرة البريطانية بالسيطرة الروسية، وأن الغارة الإسرائيلية على غزة جعلت شراء السلاح من حيث يستطيع أمراً ملحاً بالنسبة له، ولا تلوم بريطانيا وأمريكا إلا نفسيهما الحقيقة أنه اضطر إلى الاتجاه إلى روسيا لكي يحصل على ما كان بحاجة إليه. ثم شكا أيضاً في لهجة تتسم بشيء من الحدة من أن وزارة الخارجية البريطانية قد سربت إلى الصحف البريطانية ما سبق أن أبلغ به تريفليان عن أنه عقد صفقة مع روسيا، الأمر الذي وضعه في موقف حرج.

ونظرت الحكومة الأمريكية إلى المسألة نظرة جادة تماماً، فعندما علم دالاس من «بايرود» اعتزام عبد الناصر توقيع اتفاقية روسية أوفد روزفلت إلى القاهرة لكي يحاول حمل المصريين على العدول عن قرارهم، إلا أن روزفلت لم يستطع إقناع عبد الناصر بالعدول عن الصفقة، وكان كل ما أمكنه القيام به هو إقناعه أن يذكر عند إعلانه نبأ الاتفاقية أن الأسلحة للدفاع فقط وأنه بمجرد أن يكفل أمن مصر سوف يعمل على تخفيف حدة التوتر مع إسرائيل. لكن دالاس في هذه الأثناء، كان قد قرر أن يوفد خليفة بايرود في منصب مساعد وزير الخارجية، جورج ألن، ليسلم رسالة شخصية منه إلى عبد الناصر. وعندما أذيعت أنباء هذه الرسالة أضافت وكالة الأسوشيتد برس تعليقاً ذكرت فيه أن ألن يحمل إنذاراً، ومن ثم شعر عبد الناصر مرة أخرى أنه «يوضع في موقف حرج» فلم يكتف بشطب العبارة التي كان قد اتفق مع روزفلت على أن يضمنها خطابه بل أنه استقبل ألن لوقت قصير جداً عندما قام بزيارته لتسليم رسالة دالاس.

وكان مجلس قيادة الثورة أشد غضباً على ما اعتبره وقاحة بالغة من حكومة رفضت تزويدهم بالأسلحة التي هم في حاجة إليها، ومع ذلك احتفظت لنفسها بحق إبلاغه أنه لا ينبغي أن يطلبوا هذه الأسلحة من مصدر آخر. ودفع بعض الأعضاء بضرورة أن تقطع مصر علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وأن تنظم مظاهرات ضد السفارة الأمريكية ليظهروا لواشنطن قوة المشاعر المعادية في القاهرة لتدخل دالاس المرفوض، لكن عبد الناصر استطاع بحكمته أن يقنع زملاءه بالعدول عن مثل هذا الأجراء المتهور، إذ كان في وقت سابق من نفس العام قد اجتمع بالرئيس اليوغوسلافي

تيتو على ظهر سفينة تدريب بحرية مصرية طافت بهما قناة السويس. ومن هذا البهلوان الدبلوماسي البارع الذي لم يتمكن من الحصول على معونة وافرة من الغرب فحسب بل أصبح الزعيم الوحيد لأحدى الدول الشيوعية الذي يتلقى معونة من موسكو بالدولارات الأمريكية تعلم عبد الناصر في انبهار كيف يضرب الغرب بالكتلة السوفيتية. وكانت القاعدة الذهبية في هذه اللعبة، كما لقنه تيتو، هي الاحتفاظ بكل الاتصالات الممكنة مع كلا الجانبين ولم يكن في نيته أن يسمح لمجلس قيادة الثورة بدفعه إلى قطعها لمجرد الغضب بسبب تدخل وقح من دالاس. هذا فضلاً عن أن عبد الناصر كان يعلم أنه، في هذا النزاع، يمسك بكل الأوراق وأن السبيل الوحيد الذي يمكن الغرب من دعم موقفه هو العدول عن قراره بعدم تسليح مصر، ومن ثم فإنه اما أن تخمد العاصفة من تلقاء نفسها أو تعود عليه ببعض المكاسب.

لقد برهنت الأحداث التي جرت فيما بعد صدق حكمه، فما أظهرته مصر من تحد للامبرياليين الغربيين حظي بتأييد قوي من جانب الرأي العام القومي في أرجاء العالم العربي، ولا سيما في سوريا. وسرعان ما أدركت واشنطن ولندن أنه ما دام لا تستطيعان تقديم بديل آخر فإنه لا جدوى من المضي في محاذرة عبد الناصر حول أخطار ما قد قام به، بينما يستطيع هو بصورة يمكن تبريرها الرد بأن عدم القيام بشيء هو أشد خطراً عليه مما قام به.

فضلاً عن أنه لم يبد، بالنسبة للمسألة الفلسطينية على الأقل، أن صفقة الأسلحة الروسية قد أثرت تأثيراً عكسياً على موقف بريطانيا الذي اتسم بسعة الأفق. ففي أوائل شهر نوفمبر أعرب إيدن عن رأيه في خطاب ألقاه في دار بلدية لندن حين قال إنه سوف يتعين على كل من إسرائيل والعرب تقديم بعض التنازلات حول مسألة الحدود للتوصل إلى تسوية وألمح إلى أن الحل النهائي ينبغي أن يقع بين الحدود القائمة التي توصلت إليها إسرائيل عن طريق الغزو في حرب ١٩٤٨ والخطوط المتفق عليها في مشروع التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة والذي أصبح العرب يطالبون اسرائيل بضرورة الانسحاب إليه. وقد رفض بن جوريون على الفور اقتراح إيدن وادعى أنه سوف «يقتطع أراضي اسرائيل لمصلحة جيرانها» إلا أن عبد الناصر رحب بتصريح إيدن باعتباره أول مرة يتخذ فيها زعيم غربي كبير سياسة بناءة حول النزاع الفلسطيني.

ومع اقتراب سنة ١٩٥٥ من نهايتها، بدا أن الغرب قد تعلم درس صفقة

الأسلحة الروسية عندما أعلنت أمريكا وبريطانيا قرارهما بالمساهمة مع البنك الدولي في تمويل السد العالي في أسوان الذي كان عبد الناصر قد عزم على بنائه. وعلى الفور سافر وزير مالية مصر، عبد المنعم القيسوني، إلى الولايات المتحدة وبرفقته هيئة من المستشارين الفنيين لإجراء محادثات مع المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين ومسؤولي البنك الدولي، وشعر عبد الناصر، لحظة عابرة، أن الغرب قد بدأ يدرك أن عروض الروس بمساعدة مصر لم تكن مجرد خداع وأنه إذا أراد الغرب الحفاظ على نفوذه في وادي النيل فلا يسعه أن يكون أقل استعداداً لتقديم المساعدة. ومن المسلم به أن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا لا تزالان ترفضان تزويده بما يحتاج إليه من أسلحة. إلا أن ايزنهاور كان قد قرر على الأقل، رفض طلب اسرائيل تزويدها بخمسين طائرة نفاثة بالإضافة إلى دبابات ومعدات ثقيلة أخرى لموازنة شحنات الأسلحة الروسية إلى مصر على أساس أن ما تملكه من أسلحة أكثر تفوقاً مما يمتلكه جيرانها العرب. ولو أن عبد الناصر استطاع الحصول على معونة اقتصادية من الغرب وعلى أسلحة من روسيا لحقق ما أراد وفقاً للقواعد التي تسلمها من تيتو.

ومن بين العوامل المساعدة على تحسين علاقات مصر مع الغرب أن عبد الناصر كان يتمتع بعلاقات شخصية رائعة مع تريفليان وكذلك مع بايرود حتى خريف عام ١٩٥٥. فكان يكن أعظم الاحترام لتريفليان باعتباره رجلاً متوقد الذكاء لم يكن، بعكس نهرو، يستخف برأيه على الإطلاق، ولقد كان يثق في نزاهة تريفليان الشخصية رغم ما كان يقع بينهما من خلافات كذلك الخلاف الذي وقع بشأن إعلان الأزهري لاستقلال السودان. ولم تتزعزع تلك الثقة حتى في المرحلة البشعة لأزمة السويس عندما علم أن هجوم إيدن المدبر على مصر قد أخفي عن سفير بريطانيا مثلما أخفي عنه شخصياً.

وكان عبد الناصر يكن أيضاً احتراماً كبيراً لسجل بايرود العسكري اللامع «كبر جديره شاب في الحرب العالمية الثانية. كما كانت تذهله في بعض الأحيان طريقة بايرود غير المتكلفة في المعاملة وعاداته غير التقليدية. وعلى الرغم من ميله إلى عدم التقيد بالرسميات فلم يعتاد قط على أن يناديه الأجانب باسم جمال مهما كانت صلتهم به وثيقة، ومع ذلك وجد في بايرود صديقاً حمياً عطوفاً يلتزم تماماً بالوعد بمناصرة العرب الذي كان قد أعلنه في خطب سابقة. وكان عبد الناصر قد ساءه أن يعلم أن غياب عدد من السفراء الغربيين من لجنة الاستقبال بمطار القاهرة عند عودته من باندونج كان

بتحريض من بايرود (وازداد استياؤه عندما علم من رجاله الذين يراقبون الاتصالات التليفونية أن دبلوماسيين أمريكيين يشيرون باستهزاء إلى ذلك المؤتمر) إلا أنه قبل التفسير الذي تلقاه بأن السفراء الذين تغيبوا عن لجنة الاستقبال لم يقصدوا أية اساءة وأنهم شعروا فقط أن استقبال رئيس الوزراء في المطار في ظروف هذا الحدث بالذات ينبغي أن يظل مسألة أفرو آسيوية خالصة. ولم تنته هذه العلاقة الشخصية الوثيقة إلا عندما أخطأ بايرود بمهاجمة عبد الناصر في وجهه أمام زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة في خريف عام ١٩٥٥.

حتى في ذلك الحين ظل عبد الناصر على علاقة طيبة للغاية بكرميت روزفلت وبمندوب آخر من مندوبي وكالة المخابرات المركزية في الشرق الأوسط يدعى مايلز كوبلاند. وكان يعلم تماماً أن روزفلت قد ساهم مساهمة كبيرة في تنظيم الانقلاب الذي وقع في إيران وأدى إلى الإطاحة برئيس الحكومة المعادي للغرب محمد مصدق لتحل محله حكومة أكثر ميلاً لشركات البترول الغربية. ولكنه كان مقتنعاً بتعاطف هذا الأمريكي بالذات وحسن نيته حتى أنه رد على تحذير مخابراته به بالاحتراس منه بأن نشاط روزفلت خارج مصر لا يغير من مشاعر الصداقة التي يكنها للرجل. والواقع أنه اقترح مازحاً أن يتبادل روزفلت وأحمد حسين، سفير مصر في واشنطن وقتئذ، منصبيهما فيمثل مصر في أمريكا بينما يصبح أحمد حسين، الذي قال عنه إنه يلتمس الأعذار دائماً لموقف واشنطن، سفيراً لأمريكا في القاهرة.

بيد أن الآمال التي أثارتها الوعود بأن الغرب سيساعد في بناء السد العالي سرعان ما باغتتها المزيد من الاتهامات والاتهامات المضادة.ففي شهر نوفمبر عقب زيارة رسمية قام بها لعمان رئيس الجمهورية التركية أوضح الملك حسين والجنرال جلوب للندن أن الأردن قد يفكر في الانضمام إلى حلف بغداد إذا زودته بريطانيا بمزيد من السلاح. وكان رد الحكومة البريطانية أن أرسلت للملك عشر مقاتلات نفاثة من طراز «فامباير». وفي السادس من شهر ديسمبر قام الجنرال تمبلر رئيس هيئة الأركان العامة للامبراطورية بزيارة عمان بتعليمات بأن يقدم للأردن تعهداً بتزويده بدبابات ومدفعية تكفي لتسليح فرقة مشاة مدرعة جديدة وأن يعرض عليه اتفاقية جديدة تحل محل المعاهدة الانجليزية الأردنية التي كان أبو الهدى قد حاول تعديلها قبل ذلك بعام.

وأبلغ تريفيليان في القاهرة بأن يؤكد لعبد الناصر أن بريطانيا لا تضغط على

الأردن لكي ينضم إلى حلف بغداد، إلا أن تقارير تمبلر عن محادثاته مع ملك الأردن وحكومته كانت تظهر بجلاء تام أن هذه التأكيدات بعيدة عن الحقيقة، فقد أكدت الحكومة البريطانية لكل من حسين ووزرائه بما لا يدع مجالاً للشك أنها تشعر بأن قرارهم بشأن الحلف جاء في الوقت المناسب وأن توريد الأسلحة البريطانية سوف يتوقف على موقفهم من الحلف. أضف إلى هذا أن عبد الناصر لم يكن بحاجة إلى معرفة هذا عن طريق جهاز مخابراته المنتشر في كل مكان، لأن أربعة وزراء أردنيين استقالوا من الحكومة احتجاجاً على الانضمام إلى الحلف بينما كان تمبلر لا يزال موجوداً في عمان، وعندما قام هزاع المجالي وهو معروف بميوله للغرب، بعد ذلك بأيام قليلة، بتشكيل حكومة جديدة بدا أن كل الدلائل تشير إلى أن الأردن على وشك الاستسلام للضغوط البريطانية والتحالف مع العراق.

وأحس عبد الناصر مرة أخرى أنه خُدِعَ عن عمد وأن تأكيدات إيدن السابقة بأن بريطانيا لن تحاول ضم أي دولة عربية أخرى إلى حلف بغداد كانت خدعة قصد بها أن تتوقف إذاعة القاهرة عن مهاجمة نوري السعيد، وسرعان ما أصدر أوامره باستئناف الحرب الكلامية ضد بريطانيا والعراق كما استؤنفت المؤامرات المصرية ضد نظام نوري السعيد، مما أدى إلى أن تعلن حكومة العراق أن الملحق العسكري المصري في بغداد شخص غير مرغوب فيه وقدم أحد أعضاء مكتبه إلى المحاكمة بتهمة التآمر لاغتيال كبار المسؤولين في الحكومة العراقية.

لم يقتنع عبد الناصر البتة بنفي تريفليان أن بريطانيا كانت تخدعه وأكد أن القوى الامبريالية تحاول عزل مصر باستخدام الرشوة والابتزاز مع الدول العربية الشقيقة لحملها على الانضمام إلى حلف بغداد. وقال إن سوريا سوف تتعرض بعد ذلك لمثل هذه المحاولات ولن يكون في وسعها، وهي محاطة بحلفاء الغرب، أن تقاوم. فكيف يمكن اتهامه باختلاق أسباب للخلاف مع بريطانيا بينما تتآمر بريطانيا وعملاؤها من أمثال نوري السعيد وجلوب بهذا الشكل ضد مصالح العرب وتحاول إجبار الدول العربية واحدة بعد الأخرى على خدمة مصالح الغرب في الحرب الباردة؟ ألم يعلن بعد أن وافقت بريطانيا في النهاية على سحب قواتها من مصر أن العرب سيقدمون للغرب تسهيلات على أساس جماعي إذا هاجم الروس الشرق الأوسط؟ ومع ذلك كان رد الدول الغربية الوحيد هو مضاعفة الجهد لكي تضمن ألا يتصرف العرب

بصورة جماعية في هذه الظروف او في أية ظروف أخرى وأن يتصرفوا على العكس من ذلك كدول تابعة منفردة تطيع الأوامر الصادرة من لندن وواشنطن.

هكذا شرع عبد الناصر يشن هجوم عنيف ضد عملاء بريطانيا في الأردن، وكما استطاع أن يثير زوبعة ادت إلى خروج فارس الخوري من الحكم في سوريا في يناير السابق فإنه تمكن من أن يثير حملة عنيفة من الكراهية الشعبية لحلف بغداد اضطرت معها حكومة هزاع المجالي إلى الاستقالة بعد عدة أيام من الاضطرابات العنيفة التي اجتاحت عمان وغيرها من مدن الأردن. لذلك رأى حسين أنه من الحكمة أن يعين رئيساً للحكومة أكثر حذراً هو سمير الرفاعي الذي أعلن على الفور معارضته لأي احلاف جديدة ثم اسرع إلى القاهرة لبحث الأمور مع المصريين.

لقد خفت حدة غضب عبد الناصر بعد هذا الانتصار إلى الحد الذي شجع تريفيليان على احياء فكرة الاتفاق على تجميد الوضع بالنسبة للانضمام إلى حلف بغداد في محادثات جرت في أوائل شهر يناير ١٩٥٦ وعلى الرغم من الأضرار التي نجمت عن مهمة تمبلر فإن عبد الناصر لم يرفض الفكرة إلا أنه لم يقبلها كذلك. ثم أثير الاقتراح من جديد عندما قام سلوين لويد بزيارة القاهرة في ٢٩ فبراير وهو في طريقه لحضور اجتماع لأعضاء حلف جنوب شرقي آسيا في كراتشي. وأعرب لويد عن اهتمامه بالاقتراح إلا أنه شعر بضرورة اجراء مشاورات مع زملائه في الحكومة ومع شركاء بريطانيا في حلف بغداد قبل أن يقدم رداً مدروساً.

بيد أن الملك حسين اختار هذا الوقت بالذات لأعفاء الجنرال جلوب من منصبه كقائد للفيلق العربي ثم أمره بمغادرة الأردن بلا رجعة في غضون أربع وعشرين ساعة. وأقل ما يمكن أن يوصف به هذا التصرف أنه كان يتسم بالفظاظة ازاء رجل كرس عشرين عاماً من الخدمة العسكرية للجيش الأردني مهما يكن قدر ما قد يحسه الملك الشاب من أنه لن يستطيع أن يبلغ مكانته كاملة في ظل هذا العملاق البريطاني الوقور. إلا أنه بالرغم من افتقار الأسلوب الذي فصل به جلوب إلى الكياسة فقد كان القرار هو قرار الملك حسين وليس قرار أحد آخر، وقد أتخذ القرار لأنه، على حد تعبير الملك نفسه، طالما بقي جلوب في القيادة في الأردن فإن كل حكومة أردنية سوف تستشيره أو تستشير السفارة البريطانية قبل ملكها عندما تواجه بقرار سياسي هام.

ومن المسلم به أن إذاعة القاهرة كانت تهاجم جلوب وتتهمه بالتآمر لضم الأردن

إلى حلف بغداد، بل وصفته بأنه عون للإسرائيليين لإصداره أوامر بإطلاق النار على العرب الذين يتسللون عبر حدود إسرائيل. كذلك استغل الملحق العسكري المصري في الأردن، ولا شك، ضروب الغيرة والضغط على جلوب بين الضباط العرب في جيش حسين. وبالتأكيد لم يخف عبد الناصر اغتباطه وارتياحه عندما أبلغ بأن هذا الشخص الذي يمثل النفوذ الأمبريالي قد أبعد عن العالم العربي إلا أن إيدن، كما أكد أحد أصدقاء الأسرة المالكة الهاشمية المجربين والموثوق بهم وهو سير الكسندر كيركبرايد بعد التقائه بالملك حسين في ذلك الوقت، كان على خطأ تام عندما نسب مسؤولية إبعاد جلوب إلى عبد الناصر بدلاً من حسين. فالحقيقة أن عبد الناصر، عندما أبلغ لأول مرة بنبأ إعفاء جلوب من قيادة الجيش الأردني اعتقد أن الحكومة البريطانية هي التي قررت استدعاءه ومن ثم هنأ لويد على «حكمة» هذا القرار. لكن إيدن، بالرغم من كل هذه الدلائل البينة، أصر على اعتقاده بأن جلوب كان ضحية المؤامرات المصرية وحدها، وانطلاقاً من هذه الافتراضات الخاطئة قرر أن عبد الناصر تجسيد لكل شرور شبه الجزيرة العربية وأنه سيدمر كل مصلحة بريطانية في الشرق الأوسط ما لم يتم القضاء عليه على وجه السرعة.

وليس ثمة ما هو أكثر وضوحاً في كشف هذا التفكير من رد فعل داونينج ستريت، تجاه غصن الزيتون الذي رفعه عبد الناصر في نهاية شهر مارس. فعندما لم يتلق رداً من لويد حول احتمال إعادة تجميد الأمور على وضعها الراهن بالنسبة لحلف بغداد قام هو بنفسه بإثارة الفكرة من جديد في أحاديث صحفية أجراها مع صحيفتي الصنداي تايمز والأوبزرفر. لأنه كان يعتقد، وفقاً لما أفضى به لعدد من السفراء العرب في القاهرة، أنه من غير المحتمل بعد الهزات التي وقعت في الأردن أن تنضم أي دولة عربية أخرى إلى تحالف غربي، كما كان يشعر أن الوقت قد حان لكي تحاول مصر بعد أن أصبح العراق في حالة عزلة كاملة لتدعيم الجامعة العربية بدلاً من الاستمرار في تبديد طاقتها بمهاجمة حلف بغداد بعد أن أصبح أشبه ما يكون بحصان ميت، لكن هذه الخطوة، ادهشت عبد الناصر، لم تؤد إلا إلى إثارة المزيد من الغضب في دوائر الحكومة البريطانية عندما نشرت أحاديثه الصحفية في صحيفتي الصنداي تايمز والأوبزرفر. فبدلاً من أن يبدي إيدن ترحيبه بهذا الاقتراح الذي كانت بريطانيا قد تقدمت به أصلاً أصدر أوامره إلى وزارة الخارجية بأن تشن هجوماً لاذعاً على عدوه الجديد. وذكر البيان الذي أصدرته الوزارة أن تصرفات عبد الناصر لا تتفق مع ما

أعلنه من رغبة في التعاون مع الغرب وأن هدفه الحقيقي، على العكس من ذلك، هو القضاء على المصالح البريطانية في العالم العربي. أما فيما يتعلق باقتراحه الخاص بالتوقف عن ضم الدول العربية إلى حلف بغداد في مقابل أن توقف القاهرة دعايتها الموجهة ضد الحلف فإنه مرفوض تماماً لأن شروط الحلف تبيح لأي دولة الانضمام إليه إذا رغبت في ذلك.

وفي كتابه الرائع بعنوان «الشرق الاوسط الثائر» الذي يروي فيه مهامه في القاهرة وبغداد وعدن يعلق بقوله إن عبد الناصر اعتبر هذا الرد بمثابة إعلان حرب. وبحكم موقعي المطلع كوزير للخارجية أستطيع ان أشهد أن هذا هو ما كان يقصده إيدن بالضبط. ورد عبد الناصر، ولا شك، بالمثل، فانهال الهجوم على بريطانيا وحلف بغداد من إذاعات القاهرة بحماس وقوة. كما لوى عبد الناصر مرة أخرى ذيل الأسد البريطاني بأن اقترح، بالاشتراك مع الملك سعود والرئيس السوري شكري القوتلي أن يقدم للأردن مساعدات تعادل المساعدة التي تقدمها بريطانيا إذا ما قام إيدن بنعيها انتقاماً لفصل جلوب، واحتج تريفيليان على أساس أن الهدف من وراء هذا العرض هو تخريب المعاهدة المعقودة بين بريطانيا والأردن ونفى ما ادعاه عبد الناصر من أن تمبلر قد أنذر بوقف المعونة ما لم ينضم الأردن إلى حلف بغداد. إلا أنه بعد إنكار لندن المخادع لحقيقة أن تمبلر قد مارس ضغطاً على حسين للانضمام إلى الحلف رفض عبد الناصر أن يقبل هذا النفي الجديد، وجدد عرضه بأن يحل محل بريطانيا في تقديم المساعدة للأردن. ثم وافق، وسط عاصفة من الاتهامات من جانب الصحف البريطانية بأن المصريين يقوضون أيضاً مركز بريطانيا في الشرق الأوسط، على طلب من جيران عدن اليمنيين بالانضمام إلى التحالف العسكري بين مصر والسعودية.

وبحلول شهر أبريل عام ١٩٥٦ كانت العلاقات بين مصر وبريطانيا قد بلغت حداً من التدهور لم يسبق لها أن بلغته في أية فترة منذ أن قامت الثورة قبل ذلك بأربعة أعوام تقريباً، إلا أن رئيس الحكومة البريطانية لم يكن عدو مصر الوحيد بين زعماء الغرب، فقد كان كل من دالاس ورئيس الحكومة الفرنسية، جي موليه، أيضاً يعتبران القاهرة تهديداً أساسياً لمخططاتهما لا يمكن إزالته إلا بالقضاء على عبد الناصر. وكان موليه مقتنعاً بأن عبد الناصر هو المسؤول وحده تقريباً عن الثورة الوطنية في الجزائر التي كانت قد بدأت في شهر نوفمبر من عام ١٩٥٤ وكان جاك سوستيل، الحاكم العام الفرنسي للجزائر، يجاهر طوال عام ١٩٥٥ بأن مصر «رأس

الأخطبوط الذي ظلت أذرعه لشهور طويلة جداً تخنق شمال أفريقيا الفرنسي...».

والواقع أن فرنسا، منذ فترة طويلة، كانت على خلاف مع موجة القومية العربية الجديدة كما كانت متعاطفة مع القضية الصهيونية، فبعد أن أرغمت على التخلي عن انتدابها على سوريا ولبنان ومنحهما استقلالهما في نهاية الحرب العالمية الثانية مكنت فرنسا الهاجاناه ـ جيش إسرائيل السري ـ أن تتدرب سراً فوق الأراضي الفرنسية كما زودتها بالسلاح في نضالها ضد سلطات الانتداب البريطانية في منتصف الأربعينات كما رفضت الحكومة الفرنسية المتعاقبة أن تتعاون مع بريطانيا في منع رحيل المهاجرين اليهود إلى فلسطين بصورة غير مشروعة من الموانىء الفرنسية، وإلى عهد قريب كانت فرنسا تزود إسرائيل بالأسلحة متخافية تماماً عن سياسة الشحنات المتوازنة المتفق عليها مع الولايات المتحدة وبريطانيا. وعندما رفض ايزنهاور طلب بن جوريون الخاص بالحصول على طائرات نفاثة ودبابات لموازنة صفقة الأسلحة التي عقدتها مصر مع روسيا بادر الفرنسيون بإمداده بما رفض الأمريكيون تزويده به إلى درجة أن عبد الناصر عجل بعقد اتفاقية أسلحة جديدة مع روسيا وزودته بمقاتلات أحدث من طراز ميج ورفعت جملة صفقات الأسلحة من روسيا إلى ما يزيد على ثلاثمائة مليون من الدولارات.

وكان موليه وسوستيل يبالغان مبالغة كبيرة في تقديرهما للمساعدة التي تقدمها مصر للثورة الجزائرية. ونظراً لما استبد بفكرهما من إيمان بأن عبد الناصر شبيه بهتلر وانه يرغب في إقامة امبراطورية لنفسه فإنهما عجزا عن أن يدركا أن الشعب الجزائري متلهف على نيل استقلاله لدرجة أنه على استعداد للقتال من أجل تحقيق هذا الاستقلال إذا تطلب الأمر ذلك، وكانت فرنسا قد فقدت قبل فترة قصيرة الهند الصينية وأرغمت على منح المغرب وتونس استقلالها. ولذلك كان موليه يدرك ان بقاءه السياسي يتوقف على أن يحول دون مزيد من الإذلال بترك القومية العربية تستولي على الحكم في الجزائر. إلا أن اتهامه لمصر بأنها تساعد الثوار لم يكن على غير أساس تماماً. فقد اعترف عبد الناصر لكينيث لف بلا أدنى تردد أنه ارسل أسلحة للمساعدة في إشعال الثورة؛ وكان الزعيم القومي، أحمد بن بيللا، هو رقيب سابق في الجيش الفرنسي تقلد أوسمة رفيعة لشجاعته في الحرب العالمية الثانية، صديقاً شخصياً له وحضر إلى القاهرة طالباً مساعدته. فضلاً عن ذلك فقد كانت سياسة عبد الناصر

تتمثل في تأييد القومية في نضالها ضد القمع سواء في الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا أو أفريقيا السوداء.

ومع ذلك ففي شهر مارس من عام ١٩٥٦ بدا احتمال حدوث شيء من التفاهم بين فرنسا ومصر يظهر للحظة عقب زيارة قام بها كريستيان بينو، وزير خارجية موليه، إلى القاهرة؛ وكان عبد الناصر قد أوفد قبل ذلك عبد القادر حاتم ليقترح على بينو اتفاقاً يكف عن مهاجمة الامبريالية الفرنسية إذا ما توقفت فرنسا عن تسليح اسرائيل. وكان رد بينو على ذلك هو أنه لا يمكن عقد اتفاق ما لم توقف مصر مساعدتها لثوار الجزائر، الأمر الذي رفضه عبد الناصر رفضاً قاطعاً، إلا أنه عندما التقى بينو بعبد الناصر وجهاً لوجه وجد أنه يختلف تماماً عما كان يتوقع، إذ كان بعيداً عن نمط ديماجوجية هتلر التي كان يتخيلها موليه، فقد بدا لبينو قومياً عربياً ثابت العزم منطقياً وأن اهتمامه الرئيسي بالجزائريين ينصب على ضرورة أن تترك لهم حرية تقرير مستقبلهم، وتحديد الشكل الذي يرتبطون به في المستقبل بفرنسا إذا رغبوا في ذلك، ورفض صراحة أن يتعهد بأن توقف مصر إرسال أسلحة إلى الثوار إلا أنه أكد تأكيداً قاطعاً بأن الوطنيين الجزائريين لا يتلقون تدريباً في مصر وأنه لن يجري تدريبهم في المستقبل في مصر.

فضلاً عن ذلك كان عبد الناصر يبدو مهتماً بالمساعدة على التوصل إلى تحقيق تسوية عن طريق التفاوض حتى ان بينو حث موليه بعد مرور شهر على زيارته لمصر على الموافقة على عقد سلسلة من الاجتماعات السرية يشترك فيها مندوبان فرنسيان واثنان من زعماء جبهة التحرير الوطني الجزائرية لبحث شروط التسوية. إلا أنه عندما تسربت أنباء عن وجود هذه الاتصالات إلى الصحف الفرنسية إنتاب موليه الرعب فسحب مبعوثيه، وعلى أثر ذلك ازداد القتال حدة في الجزائر. وفي منتصف عام ١٩٥٦ وازدياد تشجيع إذاعة القاهرة بعنف للثوار وارتفاع عدد القوات الفرنسية المشتركة في قمع الثورة إلى مائتين وخمسين ألف جندي أخذت العلاقات بين فرنسا ومصر تتدهور تدهوراً سريعاً. وبعد خمسة شهور وبينما كان الغضب يستبد بالفرنسيين لتأميم شركة قناة السويس في ٢٦ يوليو دبرت حكومة موليه اعتقال بن بيللا وأربعة من رفاقه وذلك بإرغام الطائرة التي كانوا يستقلونها على الهبوط في مدينة الجزائر. وكانت السلطات الفرنسية قد منحت في وقت سابق زعماء جبهة التحرير الوطني الجزائرية تصريح مرور للطيران بين الرباط وتونس لعقد اجتماعات مع حكام

المغرب وتونس بقصد استكشاف إمكانيات عقد صلح عن طريق التفاوض، ولم تؤد خدعة اختطاف الزعماء الجزائريين إلى القضاء على أي آمال في تفاهم فرنسي مصري حول الجزائر فحسب وإنما جعلت عبد الناصر أكثر تصميماً عن ذي قبل على مساعدة جبهة التحرير الوطني الجزائرية لوضع حد للسيطرة الفرنسية في شمال أفريقيا.

واختلف كل من إيدن وموليه مع عبد الناصر بسبب الخطأ في تقدير أهدافه وهو خطأ متعمد إلى حد ما على الأقل، لأن كلا الرجلين كانا بحاجة إلى كبش فداء لتبرير إخفاق سياستهما في العالم العربي، إذ كانت علاقة الأردن بإيدن قد تأزمت بسبب طرد الجنرال جلوب كما كان الجزائريون يُكذّبون مزاعم موليه بأنهم يريدون حقاً أن يظلوا جزءاً من فرنسا الأم وكان أيسر تفسير لفشل سياسة الرجلين هو إلقاء اللوم على المؤامرات المصرية. أما بالنسبة لدالاس فقد كان نزاعه مع عبد الناصر أكثر مدعاة للأسف ولم يكن له مبرر. حقاً كان الرجلان على طرفي نقيض في تفكيرهما عندما اجتمعا في القاهرة عام ١٩٥٣، فدالاس، بشطط فكرة الأحلاف والقواعد عليه، لم يستطع مطلقاً أن يفهم فكرة الحياد، كما أن صفقتي الأسلحة الروسية لم تساعدا في جعله قريباً من نفوس المصريين إلا أنه بالرغم من كل هذا أدرك دالاس، كما ذكر في برنامج إذاعي عقب زيارته للقاهرة، أن الشعوب العربية تخشى الصهيونية أشد من خشيتها من الشيوعية. كما تخشى أن تصبح أمريكا مناصرة للصهيونية التوسعية. لم يكن دالاس يشارك إيدن وموليه تماماً وجهة نظره القائلة بأن عبد الناصر ليس إلا أحدث العوبة في يد روسيا. ولو كان يشاركهما وجهة نظرهما لما تحمس، مثلما فعل في بداية الأمر، للمساعدة في تمويل السد العالي في أسوان.

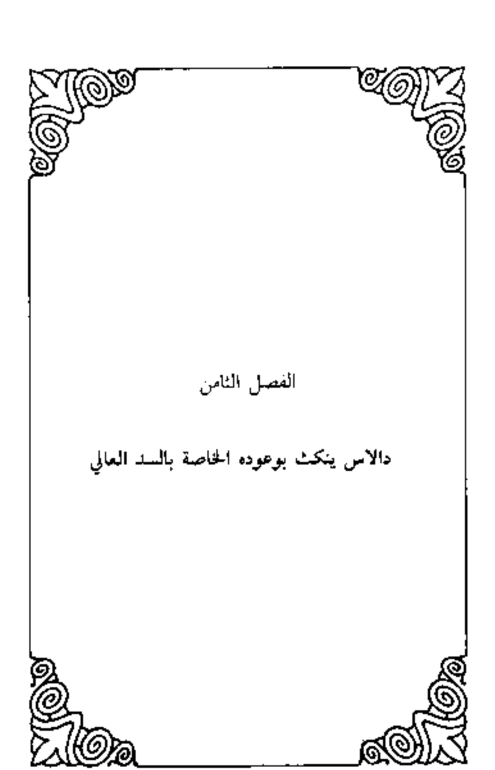
إلا أن دالاس كان يأمل في أن تكون مساعدة الغرب في هذا المشروع بمثابة عامل مهدىء يمكن من إيجاد تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي التي كان يشعر أنها تتوقف أساساً على قيام مصر بالدور الرئيسي نيابة عن العرب، ولكنه بحكمة لم يحاول أن يربط مثل هذا الشرط بتمويل مشروع أسوان، لأنه كان يعلم جيداً أنه لو فعل ذلك لواجه رفضاً قاطعاً من عبد الناصر بحجة أنه لا يوجد أي ارتباط على الإطلاق بين المسألتين وأنه لا يستطيع شراء المعونة الاقتصادية مقابل خيانة أشقائه الفلسطينيين؛ ومع ذلك ففي أواخر عام ١٩٥٥ وفي المراحل الأولى من مفاوضات السد العالي أوفد دالاس مبعوثاً إلى الشرق الأوسط هو روبرت اندرسون، أحد أصحاب الملايين في تكساس والذي تولى فيما بعد منصب وزير الخزانة في حكومة ايزنهاور لجس نبض

عبد الناصر وبن جوريون في سرية بالغة حول إمكانية التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض.

لم تكن هنالك لحظة أشد حرجاً من تلك التي تمت فيها تلك الزيارة حيث أنها تصادفت مع وقوع الغارة الإسرائيلية على سوريا في ديسمبر من عام ١٩٥٥ والتي حملت عبد الناصر على إصدار تحذيره العلني بأن أية هجمات جديدة سوف تدفع مصر على الانتقام باعتبارها حليفة لسوريا، ومع ذلك كان عبد الناصر على استعداد تام أن يبلغ أندرسون ما يمكنه وما لا يمكنه القيام به فيما يتعلق بالتفاوض مع إسرائيل وقال إن إجراء محادثات مباشرة حول مائدة مع بن جوريون أمر مستحيل ولا سيما بعد سلسلة الهجمات الضخمة التي تعرضت لها الأراضي المصرية والعربية عقب الغارة الإسرائيلية على غزة، إلا إنه موافق تماماً على قيام شخص ما بدور الوسيط لاستكشاف الأساس المشترك، ان وجد، بين شروط كل من مصر وإسرائيل للتوصل إلى تسوية.

غير انه من سوء الحظ أن أندرسون أساء في الغالب فهم قصد عبد الناصر نظراً لعدم خبرته بمثل هذه المفاوضات، ومن ثم فإنه رسم في مناسبات عديدة صورة مغرقة في التفاؤل لموقف مصر عندما قدم تقريره عن مهمته بعد عودته إلى بلاده. وعندما ادرك أندرسون في لقاء لاحق أنه قد أساء فهم مقاصد عبد الناصر قام بمحاولات لتصحيح تقريره، ولكن هذه المحاولات فسرت في واشنطن بأنها دليل على أن الزعيم المصري يحنث بوعوده بصورة متكررة.

وعلى أية حال فإنه على الرغم من فشل مهمة أندرسون بسبب اصرار بن جوريون على إجراء مفاوضات مباشرة فقد انتهى دالاس إلى أن عبد الناصر هو الذي قضى على مبادرته لإقرار السلام. ومن ثم رأى أنه لا جدوى من مساعدة مصر، ومن المؤكد انه كان يختلف اختلافاً كبيراً عن إيدن وموليه في الاعتقاد بضرورة استخدام الضغط الاقتصادي لا القوة المسلحة في الإطاحة بزعيم مصر. إلا أنه منذ ذلك الحين أصبح دالاس وحلفاؤه البريطانيون والفرنسيون متفقين في الرأي بأن عبد الناصر يشكل عقبة حقيقية في طريق الغرب وأنه ينبغي إزالتها في أقرب فرصة ممكنة.



الفصل الثامن

دالاس ينكث بوعوده الخاصة بالسد العالي

بعد صفقة الأسلحة الأولى التي عقدها مع الروس في شهر سبتمبر من عام ١٩٥٥ أبلغ عبد الناصر جيمس موريس، مراسل صحيفة «التايمز» اللندنية، «إنني لا أرغب في أن أنفق المال على الحرب. انني أريد أن أبني السد العالي في أسوان هرمنا الجديد». لقد كان، بطبيعة الحال، في حاجة إلى السلاح للدفاع عن بلاده ضد نزعة بن جوريون العدائية وإلا تعذر أن يغمض له جفن بالليل. ومع ذلك كان الهدف الذي ملك عليه كيانه هو أن يبني السد العالي.

وعلى الرغم من المقارنة التي عقدها عبد الناصر بين السد العالي وأهرامات مصر فإن طموحه لم يكن مجرد عمل تفاخري كما كان يفعل الفراعنة. ففي العقد الأول من هذا القرن قام المهندسون البريطانيون ببناء سد في أسوان ليزيد من رقعة الأرض المنزرعة في مصر. وفي عام ١٩١٢ ثم في عام ١٩٣٣ تمت تعلية هذا السد. وبفضل هذه الجهود زادت الرقعة المنزرعة بما يقرب من مليون فدان. ولكن على الرغم مما تضيفه هذه الرقعة لثروة البلاد فقد أثبت السكان أنهم أكثر خصوبة. ففي الوقت الذي أقيم فيه السد في أسوان كان عدد السكان في مصر لا يزيد على اثني عشر مليون نسمة، وبلغ عددهم في الثلاثينات سبعة عشر مليوناً وبحلول عام ١٩٥٥ بلغ عدد السكان ثلاثة وعشرين مليوناً وأخذ يتزايد بمعدل يصل إلى ألف نسمة كل أربع وعشرين ساعة. لكن على الرغم من كل ما بذله خبراء الري البريطانيون والمصريون من جهود وما أبدوه من براعة ظلت نسبة رقعة الأراضي المنزرعة أقل من ثلاثة في المائة من مساحة البلاد. وفي حين كانت الأرض المنزرعة في عهد محمد علي منذ مائة عام تصل إلى فدان لكل فرد من السكان فإنها لا تزيد الآن عن نصف فدان لكل

فرد. لذلك كان من الضروري، ولو لمجرد اللحاق بالزيادة، في عدد السكان إيجاد وسيلة لتوصيل المياه إلى مليون وربع فدان من الأراضي الصحراوية وتحويل سبعمائة ألف فدان إلى ري دائم.

لكن المشكلة لم تكمن في كيفية زيادة كمية المياه اللازمة للري فحسب وإنما أيضاً في حفظ مياه النيل وضمان توفير مياه الفيضان، مصدر الحياة، بدلاً من تبديدها في فيضانات ضخمة ضررها أكثر من نفعها في الغالب لتوفير الري الدائم حتى في سنوات الجفاف غير العادية. ولم يكن سد أسوان الأول من الضخامة بما يمكن من الوفاء بهذا المطلب ولا يمكن لغير السد العالي، الذي يمثل أحلام عبد الناصر، الوفاء بهذه الاحتياجات.

فمنذ خريف عام ١٩٥٢، أي بعد شهور قليلة من قيام الثورة، استطاع مجلس قيادة الثورة إقناع حكومة ألمانيا الغربية بأن تساعد في إعداد مشروع للسد العالي الجديد على سبيل الموازنة مع التعويضات الضخمة التي تبلغ ثلاثمائة مليون جنيه تقريباً والتي تدفعها لإسرائيل تعويضاً عن الفظائع التي ارتكبها هتلر ضد اليهود. ففي شهر نوفمبر من عام ١٩٥٢ طلب من الشركتين اللتين كانت حكومة بون قد رشحتهما للقيام بهذه المهمة إلى إيفاد خبراء فنين إلى أسوان لإعداد التصميمات الفنية للمشروع. إلا أن عبد الناصر كان يعلم تماماً أنه لا يوجد في خزينته نقد أجنبي لتمويل مثل هذا المشروع الضخم، ومن ثم عرض على الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولي المساهمة في التمويل. وفي عام ١٩٥٥ تمت الموافقة من حيث المبدأ، بعد أن استطلع البنك الدولي رأي الخبراء فيما يتعلق بإمكانية تنفيذ المشروع وأعلن سلامة المشروع من الناحية الفنية، على مساهمة الغرب في تمويل السد العالي على أن يساهم البنك بنصف النقد الأجنبي اللازم وأن تساهم الحكومتان الأمريكية والبريطانية بالنصف الآخر.

وكان دالاس وإيدن على السواء أشد ما يكونان لهفة في ذلك الوقت إلى أن تقدم بلداهما المعونة المالية اللازمة، فكان إيدن يريد «إبعاد الدب الروسي عن وادي النيل» بأي ثمن، كما أوضح لي في ذلك الحين، وكان يعلم أن السفير السوفيتي في القاهرة قد عرض مساعدة روسيا في بناء السد عند رده على استفسار عبد الناصر حول شراء الأسلحة كما أن عبد الناصر كان قد أبلغ تريفليان أنه سوف يقبل المعونة

الروسية إذا اضطر إلى ذلك رغم أنه يضع الروس في ذيل قائمة رفاق المعونة المفضلين. وهكذا كان احتمال أن يصبح السد العالي أثراً خالداً للكرم والإنجاز الفني الروسي يتخذ أبعاداً مرعبة في تفكير إيدن. وعندما بلغت أنباء صفقة الأسلحة الروسية لندن ازداد تصميماً على ابعاد «الدب» عن مشروع أسوان، وتزايدت مخاوفه أيضاً بعد ذلك بشهر عندما أعلن السفير سولود في القاهرة أن موسكو سوف تقدم معونة فنية ومعدات إلى أي دولة عربية تطلبها، وكرر عرض روسيا بالمساهمة في بناء السد العالي بمعدات ومعونة فنية وأموال يتم تسديدها بسلع خلال خمسة وعشرين عاماً

ولم يكن دالاس يشارك إيدن مخاوفه بالمرة إذ كان يعتقد أن الروس لا يستطيعون ولا هم مستعدون للوفاء بوعد له مثل هذه الأبعاد الضخمة، إلا أنه كان يتوق إلى تقوية نفوذ أمريكا الاقتصادي في مصر واستعادة بعض الشعبية التي كانت الولايات المتحدة قد فقدتها برفضها تزويد مصر بالسلاح. فقد كان مع إيزنهاور متأثرين بالآراء التي أبداها لهما يوجين بلاك، رئيس البنك الدولي، الذي كان قد قام عند توليه مقاليد منصبه بزيارة القاهرة وعواصم عربية أخرى وعاد من هذه الزيارة وهو مقتنع اقتناعاً راسخاً بأنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تساعد العرب كما تساعد الإسرائيليين. واقتنع بلاك أيضاً أن مصر بيدها مفتاح أية تسوية لأزمة الشرق الأوسط، فنصح بقوة طالما وافق الخبراء الذين كلفهم البنك ببحث المشروع على أنه «مفيد وسليم» تعين أن تقدم المعونة الأمريكية إلى جانب القروض اللازمة من البنك الدولي.

وعلى ذلك فبعد أن قدم خبراء البنك تقريراً يؤكد سلامة المشروع قدمت الدعوة لوزير مالية مصر لزيارة واشنطن لبدء المفاوضات مع بلاك وممثلي الحكومتين الأمريكية والبريطانية، وفي الشهر التالي أعلن أن البنك الدولي والدولتين الغربيتين سوف يضمنون فيما بينهم توفير الأموال اللازمة لبناء السد العالي، وكانت تكاليف المشروع كله تقدر بألف مليون دولار، منها أربعمائة مليون بالنقد الأجنبي يقدم البنك الدولي قرضاً قدره مائتي مليون دولار وتقدم الولايات المتحدة وبريطانيا فيما بينهما معونة تقدر بسبعين مليون دولار في المرحلة الأولى من المشروع مع الاتفاق على أنهما سوف تقدمان بقية نصيبيهما في الوقت المناسب.

ومن المؤكد أن هذا العرض كان بشروط، فمن ناحية كان قرض البنك الدولي متوقفاً على تقديم أمريكا وبريطانيا لحصتهما، ومن ناحية أخرى طلبت الحكومتان الأمريكية والبريطانية، في مذكرات بعثت بها إلى القاهرة أن تتعهد مصر بأن تركز

برنامجها للتنمية على السد العالي ـ بأن تحول ثلث دخلها القومي لمدة عشر سنوات لهذا الغرض ـ وألا تبعثر مواردها على مشروعات أخرى. كما طلب من مصر أن تفرض ضوابط للحد من زيادة التضخم نتيجة الانفاق العام الضخم الذي سينطوي عليه مشروع السد، وأن تمنح عقود البناء على أساس المنافسة مع رفض قبول أي مساعدة من دول الكتلة الشيوعية، ولكي تكون مصر أهلاً للحصول على قرض البنك الدولي كان عليها أن تتعهد بألا تقبل قروضاً أخرى أو تعقد اتفاقيات بدون موافقة البنك.

لم يكن مثيراً للدهشة أن ينفجر عبد الناصر غاضباً عندما قرأ الشروط الواردة في مذكرات الغرب. ولما كان قد انتابه شبح الخديوي اسماعيل، وهو يناضل من أجل التخلص من قيود دائنيه الأوروبيين، أعلن أن الدول الغربية تطالب بسيطرة كاملة على الاقتصاد المصري، وأنها بحصل مساهماتها على أساس مرحلة بعد أخرى أنما تطلب منه الوقوع في فخ، فإن وافق على ذلك يصبح بوسعها عندئذ ابتزازه بحيث يقبل شروطاً جديدة في كل مرحلة، وفي النهاية قد يجد نفسه مضطراً، كما حدث لاسماعيل من قبل، لقبول فرض مستشارين في البداية ثم إداريين يرشحهم الدائنون ويتم تنصيبهم وزراء للمالية والتجارة وهكذا إلى أن يجد نفسه في نهاية المطاف وقد تخلى عن كل استقلال مصر الذي نالته بشق الأنفس.

ولأسباب تتصل أيضاً بسقوط اسماعيل كان عبد الناصر يرتاب في أن البنك الدولي أكثر مسؤولية من الحكومتين عن هذه الشروط ولهذا تم الاتفاق في واشنطن على ضرورة مبادرة بلاك بزيارة القاهرة لكي يوضح شخصياً لعبد الناصر الأسباب التي دفعت إلى تقديم هذه الشروط واجتمع دالاس ببلاك قبل سفره وألقى عليه محاضرة عما يرى أنه من واجبه كمواطن أمريكي، وقال لا بد أن يكون الفضل في بناء السد العالي للغرب وأضاف: «إذهب وسوِّ الأمور مع عبد الناصر وإياك أن تتصرف كرئيس بنك» كذلك عند زيارة بلاك لايدن أثناء مروره بلندن قيل له إنه من الأهمية بمكان احراز السبق على الروس في محاولتهم الحصول على هذا المشروع. وقد أصم إيدن أذنيه مثل دالاس عن ردود بلاك الصحيحة تماماً بأنه محظور عليه باعتباره رئيساً للبنك الدولي محاباة أي دولة بذاتها في معاملاته وأن من واجبه أن يتصرف لا كمصرفي بحكم مهنته فحسب وإنما عليه أن يتصرف كمصرفي عالمي بحكم منصبه الآن.

وقد قرر بلاك لدى وصوله إلى القاهرة مقابلة عبد الناصر على انفراد ليشرح له موقفه. وقد بدأ بأن أكد له ما ذكره لدالاس وإيدن قائلاً: «إنني أحد رجال المصارف

الأمريكيين بحكم المهنة وأنا فخور بذلك، ولكن وظيفتي تختلف الآن باعتباري مصرفياً تابعاً للأمم المتحدة. ورغم أنني ولدت مواطناً أمريكياً فإنني لا أعمل لخدمة بلد واحد وإنما أعمل لخدمة جميع بلدان العالم بما في ذلك بلادكم التي اختارتني لأشغل منصبي الراهن. وبهذه الصفة فإن وظيفتي هي تشجيع التنمية السليمة والعملية لا العمل بالسياسة لمصلحة أو ضد أية أمة». ورد عبد الناصر بعبارته المعهودة أنه يقدر تفسير بلاك لدوره الدولي وأضاف، وهو يبتسم ابتسامة ساخرة، أنه أجرى تجربات عن بلاك مع ميرو وتيتو اللذين أثنيا على إخلاصه ونزاهته وقال إنه لم يكن يفهم بوضوح حتى الآن وضع البنك الدولي الذي يعتقد إنه بطريقة أو بأخرى عميلاً لسياسة الولايات المتحدة ثم أخذ يشرح أهداف ثورته ويؤكد أن تحقيقها يتوقف إلى حد بعيد على بناء السد العالي.

ويمثل هذه المناقشات الودية المتسمة بالصراحة بلغ الحديث بداية طيبة محفوفة باتباع عبد الناصر للمنطق الهادىء المقبول الذي كان يجري به محادثاته مع المندوبين الأجانب، لكن ما إن حاول بلاك إقناعه بالشروط المختلفة التي علق عليها البنك الدولي مساعدته حتى ثارت أسوأ ما كان يساور عبد الناصر من مخاوف، فرفض في غضب أن يسمح للأجانب بالتفتيش على الإدارة المالية في مصر، كما طلب بأن تتعهد جميع الأطراف المعنية بتنفيذ جميع مراحل السد العالي حتى النهاية. وربما كان رد الفعل هذا راجعاً جزئياً إلى حقيقة أنه وجد نفسه، كما هو الحال دائماً، غير قادر على فهم مناقشة المسائل الاقتصادية، إلا إنه اقتنع بأن حجج بلاك المالية القوية ليست سوى محاولة متعمدة لخداعه بواسطة العلم ولدفعه لقبول السيطرة الدولية على اقتصاد مصر.

والواقع أن المناقشات اتسمت بالحدة الشديدة حتى أن دالاس عندما علم بما حدث أبرق إلى كرميت روزفلت الذي كان في أثينا في تلك الوقت في إحدى مهام وكالة المخابرات المركزية طالباً منه أن يطير في الحال إلى القاهرة لتهدئة الموقف، ونفذ روزفلت ما تلقاه من تعليمات واستطاع بلاك في لقائه التالي بعبد الناصر أن يقنعه بأن شروط البنك الدولي أجراء عادي ولا تنطوي على أية ترتيبات خاصة بمصر. ومنذ ذلك الحين أخذت مناقشاتهما تمضي في سلاسة أكثر، ولما أخذت ثقة عبد الناصر في أمانة بلاك الواضحة تقوي عاد إلى منطقه المعهود الذي كثيراً ما كان يفرضه على مستشاريه، ووافق في النهاية على أن يكون للبنك حقوق معقولة في تفقد الإجراءات التي كان من المقرر أن تتخذها مصر لمقاومة التضخم. وهكذا، فبعد مفاوضات مكثفة

امتدت أسبوعين عقد عبد الناصر مع بلاك اتفاقاً بموجبه يقدم البنك الدولي قرضاً قيمته مائتي مليون دولار، وأعلن نبأ هذا الاتفاق في ٨ فبراير عام ١٩٥٦.

وفي آخر اجتماع عقده بلاك مع عبد الناصر قبل عودته إلى مقر عمله في واشنطن ذكره بأن قرض البنك الدولي يتوقف على التوصل إلى اتفاق مع الحكومتين الأمريكية والبريطانية حول شروط المساعدة التي ستقدمها الحكومتان. وقال إنه لن يكون من الحكمة أن تقوم مصر بالمساومة في الشروط الواردة في المذكرات المشتركة الخاصة بالمعونة، فهذه الشروط، شأنها في ذلك شأن شروط البنك، هي في مصلحة مصر في نهاية الأمر وأن الشيء المهم هو البدء في إقامة السد. إلا أن عبد الناصر لم يكن بالرجل الذي يسهل إقناعه بالتخلي عن موقفه، فقد يكون على استعداد، في ظل هذه الظروف، للموافقة على تفقد أحوال مصر المالية إلا أنه لم يكن على استعداد لأن يظل في حالة تأرجح حتى يتم بناء السد. ومن ثم فإنه بمجرد أن غادر بلاك القاهرة قدم عبد الناصر إلى واشنطن ولندن قائمة بالتعديلات التي كانت تهدف، على الأقل، إلزام الدول الغربية بالتعهد بتنفيذ جميع مراحل السد العالي حتى النهاية.

أما الذي لم يكن عبد الناصر يعرفه آنذاك، سواء قبل شروط الغرب أو لم يقبلها، هو أن حماس دالاس للسد العالي كان قد بدأ يفتر بالفعل. كما أن بلاك لم يكن يعرف ذلك حتى وصل إلى روما في طريق عودته إلى بلاده حيث التقى ببايرود الذي كان عائداً إلى مقر عمله بعد أن أجرى مشاورات في واشنطن، وقد أبلغه بايرود على عجل أن وزارة الخارجية مستاءة من عبد الناصر الذي ادعت أنه أحبط مهمة اندرسون وتوسل إلى بلاك أن يبذل كل جهد لاستمالة وزارة الخارجية من جديد للمساهمة في السد العالي. لكن عندما عاد بلاك إلى واشنطن تحاشاه دالاس فحاول إثارة الحماس من جديد لمشروع أسوان بالقاء خطب يشيد فيها بعبد الناصر لما يقوم به لتنمية بلاده، ولكنه لم يحقق نجاحاً يذكر أو ربما لم يحقق أي نجاح.

وكان موقف مجلس الشيوخ الأمريكي من المعاونة الخارجية بوجه عام قد طرأ عليه تشدد كبير في الشهور الأخيرة. وبصرف النظر عن جماعة المشايعين الصهيونيين ذوي النفوذ كان هناك عدد من أعضاء الشيوخ الجنوبيين الذين يمثلون الولايات المنتجة للقطن وكانوا أبعد ما يكون عن الرغبة في مساعدة مصر على إنتاج مزيد من القطن ينافس دوائرهم الانتخابية كما كان هناك أيضاً من يكرهون مساعدة «الدكتاتوريين» من

حيث المبدأ، كما كان يوجد المتنازعون من صفقات الأسلحة التي عقدها عبد الناصر مع الكتلة السوفييتية. وعندما استطاع بلاك، اخيراً، أن يقابل دالاس أبلغه وزير الخارجية أن الاتصالات التي أجراها في مجلس الشيوخ أوضحت عدم وجود أموال في الاعتمادات المالية الحالية تكفي لمساعدة عبد الناصر وتيتو معاً. وأن المجلس سوف يرفض، في ظل الروح التي تسيطر على أعضائه في الوقت الراهن، الموافقة على أية زيادة في الاعتمادات المالية ومن ثم فإن الحكومة مضطرة إلى ان تحدد أي الزعيمين ينبغي مساعدته. وكان دالاس يشعر أنه من الأفضل تقديم المساعدات إلى تيتو الذي يبتعد عن الكتلة الشيوعية وليس إلى عبد الناصر الذي كان الكثيرون يرون انه يقترب منها، هذا فضلاً عن أنه لم يعد مقتنعاً بأن الاقتصاد المصري قادر على تحمل عبء النفقات الطائلة اللازمة لبناء السد العالي رغم تعهدات عبد الناصر بالعمل على الحد من التضخم. وعندما رد بلاك بأن الاقتصاد المصري ليس أضعف مما كان عليه عندما طلب منه دالاس أن يسافر إلى القاهرة وينسى أنه مصرفي أنهى وزير الخارجية المناقشة بصورة متحجرة.

كانت لدى دالاس، بالطبع أسباب أخرى لعدم رغبته في مساعدة مصر غير تلك الأسباب التي ذكرها لبلاك. فقد كان يعتقد اعتقاداً راسخاً أن عبد الناصر قضى على مبادرة السلام التي تقدم بها قبل ذلك بشهرين، ومن ثم يريد الآن القضاء عليه. وكان مقتنعاً بأن الروس لن يساعدوا مصر في بناء السد العالي مثلما فعلوا في صفقات الأسلحة لأن مثل هذا المشروع الضخم سوف ينطوي على إجهاد بالغ لمواردهم المالية. ولهذا كان أكثر ميلاً إلى الاعتقاد بأنه عن طريق رفض تقديم المساعدة الأمريكية وبالتالي بانهيار كل ترتيب مع البنك الدولي والبريطانيين سيقضي على أمل عبد الناصر في تحقيق حلمه، الأمر الذي سيؤدي إلى خيبة أمل عامة بين صفوف الشعب المصري تكفي للإطاحة به.

لكن دالاس لم يكن حتى الآن على استعداد تام للاقدام على هذه الخطوة الخطيرة لسبب وهو أن إيدن كان ما زال يبدو متلهفاً على المضي قدماً في الترتيبات المتفق عليها كما كان على استعداد لقبول بعض التعديلات التي أدخلتها مصر على المذكرات التي قدمتها الحكومتان. فلم يكن «جلوب» حتى هذه اللحظة قد عزله الملك حسين من منصبه، وكان إيدن أقل تفاؤلاً بكثير من وزير الخارجية الأمريكية فيما يتعلق بعجز روسيا على المساعدة في بناء السد العالي، فضلاً عن أن القاهرة كانت لا تزال

تناقش الشروط، ولو أصر الأمريكيون على موقفهم ربما أنقذهم عبد الناصر من هذا المأزق بأن يرفض بنفسه الصفقة بأسرها، لهذه الأسباب اتبع دالاس نفس تكتيكات المماطلة التي كان يستخدمها ازاء طلبات مصر المتكررة للأسلحة الغربية كسباً للوقت.

ونتيجة لذلك حدث ركود في المفاوضات التي امتدت طوال الشهور الخمسة التالية، خلالها رحلت عن مصر بقايا الحاميات العسكرية البريطانية الأخيرة وسط ابتهاج ضئيل من جانب المصريين وأخذ المقاولون المدنيون يضطلعون بالأعمال المخصصة لهم في قواعد منطقة القناة بتنسيق تام مع القوات المصرية التي انتقلت إلى المنطقة بعد انسحاب القوات البريطانية. فقام انتوني هيد بزيارة ودية لعبد الناصر وأدلى سلوين لويد بحديث لصحيفة الأخبار أعرب فيه عن أمله في أن يتبدد قريباً «فقدان الثقة القائم حالياً بين بريطانيا ومصر. ورد عبد الناصر بتصريح أدلى به لصحيفة الديلي هيرالد اللندنية قال فيه إنه اتفق مع لويد ويأمل في ان تستجيب لذلك تلك «الصحف وأولئك الساسة في بريطانيا الذين لا يسهمون في تحقيق هذا الأمل» حقاً إن إيدن كان في نفس الوقت قد أعلن حربه الشخصية ضد عبد الناصر بعد واقعة عزل جلوب في شهر مارس ومن ثم كان المسؤولون البريطانيون يناقشون بحماس مع أقرانهم الأمريكيين إمكانيات تدبير انقلاب في مصر مماثل للانقلاب الذي أطاح بمصدق في إيران. لكن، بدا على السطح على الأقل، إن العلاقات بين بريطانيا ومصر قد هدأت نوعاً ما بعد تبادل الاتهامات العنيفة في وقت سابق من هذا العام إذ أن تريفليان الذي لم يتمكن من مقابلة عبد الناصر طوال ستة أسابيع بعد عزل جلوب أجرى الآن عدة محادثات طويلة معه حول إعادة الثقة بين البلدين، وكان من نتائجها الناجحة عقد اتفاق في شهر يونيو لتصفية أرصدة الاسترليني المصرية المحتجزة في لندن.

ولئن كانت علاقات مصر ببريطانيا تبدو ظاهرياً أقل تأزماً عن ذي قبل فإن علاقاتها مع الولايات المتحدة ازدادت سوءاً بصورة خطيرة. ففي شهر أبريل قام الزعيمان الروسيان، المارشال نيكولاي بولجانين ونيكيتا خروشوف، بزيارة لبريطانيا لاجراء محادثات مع إيدن ورفاقه، وتحدث إيدن بشيء من الصراحة عن تصميم بريطانيا على القتال إذا تطلب الأمر للمحافظة على مصالحها البترولية في الشرق الأوسط، الأمر الذي أثار دهشة خروشوف بصورة واضحة. ولعله بسبب ذلك قرر الروس أنه قد يكون من حسن التدبير في أعقاب صفقة الأسلحة الثانية مع مصر أن

يظهروا نواياهم المسالمة في المنطقة. لذلك ألح خروشوف في مؤتمر صحفي عقده يوم مغادرته للندن إلى أن روسيا على استعداد للاشتراك في حظر تفرضه الأمم المتحدة على شحن الأسلحة إلى مناطق مضطربة مثل الشرق الأوسط.

كان من الطبيعي أن يشعر عبد الناصر ازاء ذلك بقلق شديد، وازدادت مخاوفه حدة نتيجة تقارير مبالغ فيها من المخابرات تؤكد أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قد وافقت في اجتماع لحلف شمال الأطلنطي في باريس على تزويد اسرائيل بأسلحة تكفي لموازنة الأسلحة التي تملكها الدول العربية المجاورة لإسرائيل مجتمعة، ومع وجود بن جوريون في الحكم في إسرائيل لم يستطع عبد الناصر بأية حال أن يرى عدوه يرود بمثل هذه الترسانة من الأسلحة بينما المصدر الوحيد الذي يزوده بالسلاح يبدي استعداده لفرض حظر على مزيد من الشحنات. فحتى في خلال الهدوء الذي سبق الغارة على غزة تعرض عبد الناصر لأقوى الضغوط من جانب رفاقه أعضاء مجلس قيادة الثورة لإعادة تسليح قوات مصر الضعيفة بصورة مثيرة للشفقة. وكما اعترف لي في خريف عام ١٩٥٤ لم يكن قد اكتسب حتى الآن شعبية كبيرة، لذلك كان مركزه يعتمد اعتماداً يكاد يكون تاماً على تأييد الجيش، وعلى الرغم من أنه كان يفضل كثيراً أن ينفق المال على التنمية الاقتصادية لم يكن في مقدوره أن يحرم جيشه من الأسلحة التي كان في مسيس الحاجة إليها. ومن ثم فإن غارة غزة جعلت صفقة الأسلحة الروسية أمراً محتوماً كما أنها هيأت لعبد الناصر فسحة لالتقاط الأنفاس كان في حاجة شديدة لها ودعمت مكانته لدى الجيش والشعب معاً. ولكن ها هو مصدر شحنات الأسلحة يبدو مهدداً في وقت أخذت فيه هجمات إسرائيل على مصر والدول العربية الأخرى المجاورة لها تزداد عنفاً وتكراراً عن ذي قبل.

وراح يبحث من حوله في يأس عن مصدر بديل للأسلحة لا يتأثر بحظر تفرضه الأمم المتحدة ويكون قادراً على الوفاء باحتياجاته. وكان هناك حل ممكن واحد لهذه المشكلة يتمثل في الصين الشعبية. ومن المعروف أن شوإن لاي كان قد أنبأه في باندونج أنه ينبغي عليه أن يطلب الأسلحة من روسيا لأن الصين لا تملك ما يمكنها الاستغناء عنه أما إذا لم تستطع روسيا تزويده مباشرة بالسلاح فإن الصين يمكنها القيام بدور الوسيط.

إلا أنه كانت هناك مشكلة أخرى، فبالرغم من الصلات الودية التي كان

عبد الناصر قد أقامها مع شوإن لاي في باندونج فإن مصر لم تكن قد اعترفت بعد بالصين الشيوعية وكان الاعتراف بها، في مرحلة لا تزال فيها المعونة الأمريكية للسد العالي متأرجحة، مخاطرة تنطوي على أخطار بالغة. حقيقي أن إسرائيل اعترفت بحكومة بكين عام ١٩٥٠ دون أن تثير أي غضب واضح في واشنطن لكن ذلك تم في عهد ترومان عندما كان الأمريكيون يعتبرون أن إسرائيل لا يمكن أن تخطيء. وعلى الرغم من أن أيزنهاور ودالاس كانا أقل تحيزاً من ترومان لإسرائيل كما كانا أكثر وداً للعرب فإن كراهيتهما لحكومة بكين كانت كراهية مَرَضية إلى حد ما. ومع ذلك كانت حاجة عبد الناصر، على حد تصوره، إلى أن يؤمن نفسه ضد أي حظر يفرض على السلاح كانت أهم من كل اعتبار آخر طالما بقيت إسرائيل على موقفها العدواني. ومن ثم أعلن، في ١٦ مايو عام ١٩٥٦، قرار مصر بالاعتراف بالصين الشيوعية وتبادل السفراء مع بكين.

ثار غضب دالاس، فهرع أحمد حسين، سفير مصر في واشنطن، إلى القاهرة ليبلغ عبد الناصر ما كان يعرفه بالفعل وهو أن قراره قد أضر ضرراً بالغاً باحتمال تقديم أمريكا المساعدة لإنشاء السد العالي. وذكر أحمد حسين أن الأمل الممكن الوحيد في إلزام الأمريكيين بالعرض الذي تقدموا به هو أن يقبل عبد الناصر، دون مساومة، الشروط الواردة في المذكرات الخاصة بالمساعدة. ومع ذلك تردد عبد الناصر، الذي كان شبح اسماعيل يؤرقه، في الموافقة على ما كان يعتقد أنه يمكن أن ينتهي بترك استقلال مصر تحت رحمة الدول الغربية.

وفي الشهر التالي قام بلاك بزيارة أخرى للقاهرة وهو في طريقه إلى الرياض ليبحث مسألة عضوية العربية السعودية في البنك الدولي، وعندما شكى عبد الناصر من أنه لم يتلق رداً على التعديلات التي اقترح إدخالها على الشروط حثه بلاك مرة أخرى بشدة ألا يطيل الجدل أكثر من ذلك. غير أن عبد الناصر اعترض مرة أخرى قائلاً في لهجة تنم عن الإحساس بجرح أنه لا يفهم الصمت غير المهذب الذي قوبلت به مطالبه المعقولة تماماً في واشنطن. كما رد على توصيات أحمد حسين بأنه إذا عدل الأمريكيون عن تعهداتهم فإنه يستطيع بل سوف يحصل على النقد الأجنبي اللازم لبناء السد العالي بتأميم شركة قناة السويس وتحويل عائداتها الضخمة إلى الخزينة المصرية، فأعرب أحمد حسين عن الذعر والرعب ازاء هذا الرأي، ولكن عبد الناصر ذكر له في هدوء أنه إذا ما سيطر على أعصابه فإن كل شيء سوف ينتهي إلى نهاية طيبة.

ومع ذلك فبعد أن انقضى شهر آخر دون كلمة من واشنطن عن السد العالي استنتج عبد الناصر أن دالاس وإيدن سوف يتراجعان عن عرضهما. وكان قد ساوره الشك منذ فترة طويلة في أنهما يخفيان عنه ذلك أملاً في استخلاص بعض التنازلات لصالح إسرائيل مثل إعادة فتح قناة السويس امام السفن الإسرائيلية. وقرر بدوره أن يغامر اعتقاداً منه بأن الغرب سوف يخشى، بعد ما حدث في مسألة الأسلحة، سحب معونته خوفاً من ان يستغل الروس هذا الخلاف أيضاً. لكن إحساسه بالرضا على موقفه كان قد اهتز في الشهر السابق وبعد حث من سفيره ومن محمود فوزي وزير خارجيته وافق في النهاية على أن يرغم الأمريكيين على الإعلان عن موقفهم وذلك بسحب اعتراضاته على المذكرات وقبول الشروط كما هي.

وعاد أحمد حسين فوراً إلى مقر عمله حاملاً ما كان لا يزال يأمل في أنها ستكون أنباء طيبة لوزارة الخارجية الأمريكية اذ لم تكن لدالاس شخصياً، واتصل عند وصوله يوم ١٧ يوليو ببلاك تليفونياً وهو في حالة من التوتر البالغ ليبلغه أنه لم يعد هناك اي عقبة من جانب مصر أمام الاتفاق. وبعد ذلك بيومين استقبله دالاس حيث أبلغه بقرار عبد الناصر بقبول الشروط الأنجلو أمريكية. ويذكر روبرت مورفي في مذكراته أن السفير تقدم بطلب وهو أن تتعهد الولايات المتحدة بانفاق مئات الملايين من الدولارات على السد العالي خلال فترة عشر سنوات وأنه هدد بأن الروس سيقومون بذلك إذا ما رفض الأمريكيون. بيد أن مورفي لم يحضر هذا الاجتماع الذي حضره من الجانب الأمريكي هربرت هوفر الابن، وكيل وزارة الخارجية وجورج ألن، وليس من المحتمل أن يكون أحمد حسين قد تقدم من جديد بهذا الطلب ولو كشرط شفوي بعد ذلك الجهد المضني الذي بذله لإقناع عبد الناصر بالتخلي عنه كتعديل مكتوب للشروط المقدمة إليه.

بيد أن السفير ـ طبقاً لرواية ألن ـ وجه ربما بناء على توجيهات من عبد الناصر، تهديداً واضحاً بأنه إذا ما أرغم الكونجرس أو غيره من القوى المؤثرة الولايات المتحدة على سحب مساعدتها فإن لدى المصريين العرض الروسي المطلوب مضموناً. ولكن سواء أشار أحمد حسين إلى البديل الروسي أم لم يشر فما كان ذلك ليغير على الإطلاق من نتيجة الاجتماع، إذ كان دالاس، الذي كان اعتراف عبد الناصر بيكين بالنسبة له هو القشة التي قصمت ظهر البعير، قد قرر نهائياً أن ينسحب وكان إيدن قد اتخذ نفس القرار كما اعترف في مذكراته، مما يفسر السبب في عدم الاحتجاج لدى واشنطن

عندما قدمت في شهر يونيو تقريراً إلى لويد عن محادثات دارت مع كابوت لودج، مندوب أمريكا لدى الأمم المتحدة، حذرني خلالها لودج من أن دالاس ليس على استعداد للمجازفة بالتعرض لرفض مؤكد من الكونجرس بالمضي قدماً في المساهمة في السد العالي.

وعلى ذلك فبعد أن انتهى أحمد حسين من حديثه رد دالاس بأن حكومة الولايات المتحدة قد توصلت الآن إلى نتيجة أن الاقتصاد المصري لا يستطيع تحمل عبء بناء السد العالي وأنها لذلك تسحب عرضها الخاص بتقديم المساعدة المالية وبعد أربع وعشرين ساعة أعلن إيدن أن بريطانيا بدورها تسحب مساهمتها. ولما كان قرض البنك الدولي الذي يبلغ مائتي مليون دولار متوقفاً على المساعدات المماثلة التي تقدمها الدولتان فقد انتهى هذا المصدر بدوره من تلقاء ذاته. لقد كان دالاس سبباً في الانهيار، إذا صح التشبيه، فإن دالاس، كما أظهرت النتائج في وقت لاحق، قد هدم المعبد فوق النفوذ الغربي لا في مصر وحدها وإنما في أنحاء العالم العربي على حد سواء.

وعندما انتشر نبأ قرار أمريكا في جميع أنحاء العالم كان عبد الناصر ونهرو عائدين من يوغوسلافيا حيث كانا يتزلان في مقر تيتو الصيفي، في بريوني بعد مناقشات استمرت ثلاثة أيام بين زعماء عدم الانحياز الثلاثة تناولت سلسلة من الموضوعات امتدت من الحرب في الجزائر إلى نزع السلاح الذري والعلاقات بين العالم الثالث وتكتلات القوى المتنافسة، وعلى الرغم من أن عبد الناصر لم يفاجأ على الإطلاق بقرار أمريكا فإن ردود الفعل الأولى من جانبه كانت بالغة الاضطراب. إذ أن التفسير الذي قدمه دالاس بأن ضعف الاقتصاد المصري هو الذي حمل أمريكا على سحب عرضها بالمعونة أدى به إلى أن يرتاب في أن البنك الدولي قد عدل لسبب ما عن رأيه فيما يتعلق بقدرة مصر على بناء السد وأنه، على هذا الأساس دفع دالاس إلى الانسحاب. ومن ثم أحس بأن بلاك قد قام بخدعة بشعة بتشجيعه على قبول شروط الغرب دون مزيد من الجدل في حين أنه كان يعلم ولا شك أن الصفقة لن تتم على الإطلاق مهما كانت التنازلات التي تقدمها مصر. وقد تحقق عبد الناصر فيما بعد أن هذه الشكوك لم تكن تستند إلى أساس على الإطلاق وأن بلاك لم يؤخذ رأيه في سحب عرض المعونة رغم أن دالاس حاول بعد ذلك أن يحثه على إعلان موافقته على ذلك. وكانت النتيجة أنه أقام صداقة شخصية حميمة مع رئيس البنك الدولي الذي أصبح ضيفاً مكرماً

خلال زيارته السنوية لمصر. ولكنه في ذلك الوقت أخذ يقارن في غضب بلاك بديليسبس منشيء قناة السويس الذي يحتل في الأساطير المصرية الحديثة مكانة لم يرق إليها أي أجنبي آخر تقريباً باعتباره مصاصاً للدماء الذي استغل جماهير مصر الكادحة ومواردها الفقيرة لخدمة متطلبات امبريالية القرن التاسع عشر.

إلا أن عبد الناصر الذي تملكه الغضب نتيجة الأجراء الذي أقدم عليه دالاس وبالأخص ما صحب هذا الأجراء من اساءة إلى اقتصاد مصر وبالتالي الثقة فيه لم يكن واثقاً من خطوته التالية، فعلى الرغم من أنه كان يأمل في أن يسد الروس الثغرة التي خلفها الغرب فإنه لم يكن لديه ضمان بهذا. كما أنه لم يكن يعلم كذلك ما ستكون عليه شروطهم إذا كانوا على استعداد لتقديم مساعدات له. وكان من المقرر أن يزور موسكو في الشهر التالي، الأمر الذي كان سيتيح له فرصة لمعرفة موقف خروشوف شخصياً. فعلى الرغم من حديث سولود عن تلهف روسيا البالغ على تقديم المساعدة كان عبد الناصر يعلم أن السفير الروسي قد أبلغ السفير الهندي في القاهرة في ربيع عام ١٩٥٦ أن روسيا لم تقرر بعد ما إذا كانت ستمول السد العالي أم لا. وبعد مضي يومين على اعلان دالاس انسحاب امريكا من تمويل السد العالي تردد أن شبيلوف الذي كان قد أصبح وزيراً للخارجية الروسية صرح بأن موسكو لا تفكر في تقديم معونة لمشروع أسوان.

وفي نفس الوقت لم تكن فكرة توفيرالنقد الأجنبي اللازم عن طريق تأميم قناة السويس التي أصابت احمد حسين برعب بالغ بالفكرة الجديدة تماماً. فقد كان من المقرر أن ينتهي امتياز الشركة في عام ١٩٦٨، أي بعد أثني عشر عاماً وكانت لجنة من الحكومة المصرية تعكف على دراسة هذا الموضوع طوال العامين الماضيين. كما أن عبد الناصر كان قد أبلغ تيتو في أول اجتماع عقده معه في شهر سبتمبر السابق أنه سيضطر إلى الاستيلاء على الشركة في مرحلة ما لأنه لا يمكن لمصر كدولة مستقلة أن تسمح للأجانب بالسيطرة إلى أجل غير مسمى على مثل هذا العنصر الهام من عناصر دخلها ومواردها الوطنية. ولم يكن عبد الناصر قانعاً بالتسوية المؤقتة التي تم الاتفاق عليها في عام ١٩٤٩ والتي رفعت الشركة بمقتضاها ما تدفعه لمصر إلى ٧٪ من إجمالي أرباح القناة كما زادت عدد المديرين المصريين إلى خمسة مقابل خمسة وعشرين عضواً فرنسياً وبريطانياً في مجلس الإدارة. ومع ذلك كان عبد الناصر يشعر أن نفوذ مصر أقل مما ينبغي وأن نصيبها في ايرادات القناة أقل مما يجب، ومن ثم رفضت الحكومة

المصرية في شهر أكتوبر من العام السابق الاعتراف بهذه التسوية على أنه عندما حاولت الحكومة التوصل إلى شروط أفضل أوضحت الشركة بجلاء أنها سوف تمنح مصر نصيباً أكبر في أرباح القناة وإدارتها إذا ما وافقت على مد عقد امتياز الشركة إلى ما بعد عام ١٩٦٨. وفي النهاية لم يستطع المفاوضون المصريون التوصل إلى أي تعديل لاتفاقية عام ١٩٤٩ عدا بعض امتيازات طفيفة فيما يتعلق بالنقد الأجنبي. وفشلوا على وجه الخصوص في حمل الشركة على زيادة عدد المرشدين المصريين رغم وجود عجز بلغت نسبته في ذلك الوقت ما يقرب من ٢٠٪ وكان عدد المصريين عند تأميم القناة أربعين مرشداً فقط من إجمالي عدد المرشدين الذي يبلغ مائتين وخمسة مرشدين.

وعلى الرغم من أن عبد الناصر كان يشعر بأن لديه كل مبرر ممكن للاستيلاء على الشركة، فإنه كان يدرك تماماً في نفس الوقت أن إقدامه على هذا العمل لن يحل في حد ذاته مشكلة بناء السد العالي وأنه سيتعين عليه إما أن يعوض المساهمين أو يفقد القدر الضئيل المتبقي من الثقة في اقتصاد مصر بعد هجوم دالاس عليه، وأنه حتى لو استطاع عندئذ أن يجد ما يكفي من النقد الأجنبي ليبدأ العمل في السد العالي من دخل القناة الذي بلغ إجماله ٩١ مليون دولار وصافيه ٣٢ مليوناً في عام ١٩٥٥ فسوف يحتاج أيضاً إلى مساعدة فنية في عملية البناء. واستبعد عبد الناصر احتمال رد فعل عسكري من جانب الدول الغربية رغم أنه كان يعتقد أن إيدن لن يحجم عن خوض حرب إذا لم يكن الرأي العام العالمي معارضاً له وإذا أمكن تجنب الأخطار التي تهدد إمدادات البترول البريطانية. ولكن مع معارضة أمريكا وبريطانيا النشطة الآن لفكرة السد العالي ذاتها والتسليم بأنهما سيثيران ضجة عالية إذا ما أمم القناة لم يكن يستطيع الاعتماد كلية على مجموعة من الشركات البريطانية والفرنسية والألمانية كانت قد تقدمت بعرض لبناء السد حتى لو استطاع أن يوفر النقد الأجنبي اللازم، وكلما أطال التفكير في المشكلة كلما ازداد إدراكاً بأنه سوف يضطر إلى الاعتماد على الروس لتزويده بكل من المال والخبراء في الإنشاء، ومن ثم كان عليه قبل اتخاذ أي خطوة حاسمة أن يحصل على بعض التعهدات الأكيدة بصورة معقولة من موسكو.

وبينما كان عبد الناصر يفكر في هذه المشكلات لم يكن مدعاة للدهشة أن شن عبد الناصر هجوماً مريراً على غدر دالاس وذلك في خطاب ألقاه بمناسبة افتتاح خط أنابيب جديد يمتد من السويس إلى القاهرة قال فيه: «عندما تذيع أكذوبة أن اقتصاد مصر غير سليم فإنني أنظر إليهم وأقول موتوا بغيظكم فلن تتمكنوا من فرض إرادتكم

على مصر. ثم بدأ مع اللواء عبد الحكيم عامر في محاولة إقناع الروس عن طريق السفير الجديد يفيجيني كيسليف. ورغم أن رفاقه أكدوا لي في ذلك الوقت أنه لم يكن قد حصل على ضمان من روسيا بتقديم المعونة عندما أعلن بعد ذلك بأيام قليلة تأميم شركة القناة إلا أنه لا يكاد يكون هناك شك في أن كيسليف تلقى، خلال ذلك الأسبوع المحموم بالمشاورات بين القاهرة وموسكو الذي أعقب نكوث دالاس بوعوده، تفويضاً بأن يؤكد على الأقل لعبد الناصر أن روسيا على استعداد من حيث المبدأ لتقديم المساعدة اللازمة. حقيقي إن عبد الناصر كان مقامراً وأنه، في السنوات التالية، كثيراً ما كان يقدم على مخاطرات دون أن يستشير رفاقه، إلا أنه في هذه المرحلة كان لا يزال رغم انتخابه منذ فترة قصيرة رئيساً للجمهورية بأغلبية ٩٩٪ من أصوات الناخبين يحتل المركز الأول بين زملائه في مجلس قيادة الثورة، وهكذا عندما عرض قراره بتأميم شركة قناة السويس على زملائه في مجلس الوزراء لم يكن أحد يتصور أنهم سيوافقون عليه كما فعلوا بإجماع تام ما لم يكن قد تلقوا مثل هذه التأكيدات من موسكو.

لكن في الوقت الذي كثر فيه تبادل الرسائل بين العاصمتين المصرية والسوفييتية حول السد العالي لم يذكر عبد الناصر كلمة واحدة للروس عن نواياه تجاه شركة قناة السويس. فلم يكن تفكيره التآمري ليسمح له بالافضاء إلى أي واحد لا صلة له بعملية الاستيلاء لكي يضمن عامل المفاجأة الذي كان يشعر انه ضروري لضمان الاستيلاء على مكاتب الشركة دون إراقة دماء أو مقاومة من جانب العاملين في الشركة. وقد تلقى البكباشي محمود يونس الذي كان قد عين لإدارة الشركة المؤممة ولتنظيم عملية الاستيلاء تعليمات بأن يعتبر المسألة عملية عسكرية بالغة السرية وأن يطلق النار فوراً على أي فرد من المجموعة المعاونة له ينتهك هذه السرية. ومنعاً لأي احتمال لتسرب التعليمات الأخيرة عن طريق الاتصالات التليفونية وضع عبد الناصر بنفسه ترتيباً يقضي بأنه حالما يسمع يونس اسم ديلسبس يذكر في خطابه بالإذاعة يتعين عليه أن ينتقل مع معاونيه إلى مكاتب الشركة في الأسماعيلية والسويس وبور سعيد.

وبعد أن وضع عبد الناصر هذه الخطط وجه خطاباً إلى مواطنيه في الميدان الرئيسي بالاسكندرية. وفي بداية خطابه الذي استخدم العربية الفصحى في جزء منه واستخدم في الجزء الآخر اللغة الدارجة التي كان قد تعلم استخدامها في فقراته الأكثر

حماسية راح يذكر سامعيه بالإهانات التي نزلت بالشعب المصري على يد مضطهديه قبل الثورة التي أعادت له إحساسه بالعزة التي فقدها مدة طويلة، فقال: «لقد كنا في الماضي ننتظر في مكاتب المندوب السامي البريطاني والسفير البريطاني، أما اليوم فإنهم يحملون لنا حساباً».

ثم مضى يدافع عن قراره الخاص بشراء أسلحة من روسيا بعد أن دقت غارة غزة أجراس الإنذار في أرجاء مصر. وقال لمستمعيه «وسواء كانت هذه الأسلحة أسلحة شيوعية أو غير شيوعية فإنها في مصر أسلحة مصرية». وأن مصر لن تقبل بعد ذلك صاغرة أن يتلقى المليون إسرائيلي من مسانديهم الامبرياليين وهم أمريكا وبريطانيا وفرنسا، بندقيتين في مقابل كل بندقية يزود بها السبعون مليون عربي.

وبعد أن تحدث عن فلسطين وتشجيع بريطانيا للصهيونية باعتبارها وسيلة لمقاومة القومية العربية أخذ يتحدث عن المفاوضات مع الغرب بشأن السد العالي فوصف الشروط التي قدمتها واشنطن ولندن والبنك الدولي بأنها «الامبريالية بغير جنود» وأنه رفض عروض روسيا بالمساعدة يأمل الحصول على صفقة عادلة من الغرب إلا أن الأسلوب الذي أعلن به انسحاب أمريكا من تمويل السد العالي يوضح أن الغرب أراد بذلك إنزال العقاب بمصر لرفضها الاشتراك في تكتلاته العسكرية وإفساد علاقاتها الاقتصادية بالدول الأخرى. وعند هذه النقطة وصل إلى الفقرة التي كانت بمثابة إشارة سرية منه لبدء عملية الاستيلاء المكلف بها محمود يونس فقال، إن مستر بلاك جعله يشعر بأنه «يجلس أمام فرديناند ديلسبس».

ولم تكن هذه إشارته الوحيدة إلى غول شعب مصر لأنه في تمهيده السبيل إلى إعلانه قرار تأميم شركة قناة السويس أخذ يسهب في الحديث عن القناة منذ إنشائها وألمح إلى أنه في ظل إدارة ديلسبس البشعة الذي شبهه بالفراعنة مات ما يزيد على مائة ألف عامل مصري لكي ينشئوا قناة لم تكن ستؤول لهم أو إلى بلدهم وإنما إلى شركة أجنبية تستخلص الربح لتحقيق الأثراء لنفسها لا لصالح مصر. وقال عبد الناصر «بدلاً من أن تحفر القناة لصالح مصر أصبحت مصر ملكاً للقناة وأصبحت القناة دولة داخل الدولة» واختتم خطابه قائلاً إن عهد الاستغلال الأجنبي قد ولى وإن القناة ودخلها سوف يؤولان بأكملهما إلى مصر. ثم تلا نصوص قرار التأميم واختتم ذلك بإطلاق صيحة انتصار: «سوف نبني السد العالي وسنحصل على حقوقنا المغتصبة».

كان هذا القرار تحدياً بأجل معانيه حقق لعبد الناصر تأييداً من القوميين العرب في كل مكان فاق ما كان قد حظي به من قبل. كان الاتفاق على انسحاب القوات البريطانية قد حقق لعبد الناصر تقديراً كبيراً إلا أنه كان تقديراً مشوباً بالشكوك التي زرعها الأخوان المسلمون في مصر وفي كل مكان آخر حول الالتزام بأعادة تشغيل قواعد منطقة القناة في حالة الحرب الذي ادعى من ينتقدون الاتفاق أنه يشكل تحالفاً فعلياً مع دولة الاحتلال السابقة. كذلك قوبلت صفقة الأسلحة الروسية بالترحيب باعتبارها رداً جاء في الوقت المناسب ويستحق الإعجاب على محاولات الغرب الرامية إلى فرض الاستسلام على العرب ثمناً لمدهم بالسلاح الذي يحتاجون إليه في الدفاع عن انفسهم ضد إسرائيل. ومع ذلك فبينما كانت سوريا تحذو حذو مصر بعقد صفقة أسلحة مماثلة مع روسيا في ربيع عام ١٩٥٦ أخذت بعض علامات الدهشة ترتفع في أجزاء أخرى من العالم العربي ولا سيما في السعودية حيث كانت فكرة قيام أي ارتباط مع الكتلة الشيوعية تقابل بنظرة اشمئزاز، إلا أن هذا العمل الأخير من أعمال التحدي لم يقابل بأي تحفظات؛ فقد قوبل تأميم شركة قناة السويس بالترحيب باعتباره «ضربة معلم» لدعم استقلال العرب من جانب الحكام والمحكومين على السواء، من المغرب إلى مسقط باستثناء نوري وأعوانه في العراق. وأصبح عبد الناصر الآن بطل القومية العربية والتحرير بلا منازع.



الفصل التاسع

إنذار إيدن

كانت تقديرات عبد الناصر لردود فعل الدول الغربية الثلاث إزاء تأميم شركة قناة السويس صائبة فيما يتعلق ببريطانيا والولايات المتحدة، إذ كان على صواب حين قدر انه بالرغم من تلهف إيدن على استخدام القوة ضده فإن قوات بريطانيا المسلحة مبعثرة حول العالم بصورة يستغرق معها تعبئة وتنظيم الحملة اللازمة مدة شهرين، كما كان على صواب في تقديره أن الحكومة الأمريكية، وهي تواجه عام انتخابات، سوف تكون عازفة تماماً عن المشاركة في أي عمل عسكري لاعادة الوضع الراهن في القناة. لم تكن تساوره اية أوهام فيما يتعلق بمشاعر دالاس نحوه إلا أنه كان يعتقد، وهو ما ثبت صحته، أن دالاس لا يشارك إيدن رغبته الشديدة في القيام بعمل مسلح وإنما يفضل استخدام الضغوط الاقتصادية لحمل مصر على التفاوض للتوصل إلى تسوية. كما كان يشعر أنه في حين كانت الخلافات بين الزعيمين الغربيين ربما على الوسيلة أكثر منها على الغاية فإنها كانت لا تزال من العمق بحيث تعني أن وزن الرأي العام العالمي ونفوذ واشنطن ناهيك عن نفوذ موسكو سوف يكون قادراً، خلال الشهرين اللذين تحتاجهما بريطانيا لحشد قواتها، على تحقيق نتيجة مقبولة لمصر.

أما النقطة التي جانبت تقديرات عبد الناصر فيها الصواب فكانت تقييمه لرد فعل فرنسا، فلم يستطع أن يدرك أن التأميم، الذي خلق الثورة الجزائرية، لشركة تمتلك فرنسا معظم أسهمها كان لا بد من أن يجعل موليه لا يقل لهفة عن إيدن في محاولة الدخول في معركة حاسمة مع مصر. وبدلاً من ذلك راح عبد الناصر يركز على المنافسات والمنازعات التي كانت تفرق بين بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط ويتذكر أن الفرنسيين عارضوا حلف بغداد بدافع استياء قديم من أن بريطانيا ما زالت تصبو

إلى الاضطلاع بدور قيادي في المنطقة بعد أن طردوا من سوريا ولبنان من ناحية ولأن أصدقاءهم الجدد في إسرائيل قد اعترضوا عليه باعتباره خنجراً موجهاً إلى نحرهم من ناحية أخرى. ومع أنه كان يلتمس بعض العذر لما يشعر به الفرنسيون من مرارة نتيجة لتأييده لجبهة التحرير الوطنية في الجزائر إلا أنه افترض خطأً أن قوتهم سوف تكون مشغولة بالثورة بحيث لن يكون في وسعها الاشتراك في أي عمل عسكري ضد مصر. ومن ثم كان تقديره أنه بالرغم من أن موليه قد يكون متحمساً مثل إيدن للقضاء عليه فإن أقصى ما قد يقدم عليه أيهما هو أن يهدد ويتوعد أملاً في أن يدفعه الخوف إلى قبول هيئة دولية من نوع ما للإشراف على القناة.

وإن آخر ما كان يصدقه عبد الناصر في أية مرحلة من مراحل أزمة السويس، كما أبلغني في وقت لاحق، أن فرنسا وانجلترا يمكن أن تخاطرا بتدمير كل أثر لنفوذهما وسمعتهما في العالم العربي باستخدام إسرائيل كذريعة لمحاولة الاستيلاء على القناة بالقوة، وعندما أرسل إليه خالد محيي الدين رسالة في سبتمبر عام ١٩٥٦ يذكر فيها، إستناداً إلى أحد أصدقائه الشيوعيين في باريس، أن الفرنسيين يخططون لمهاجمة مصر بالتحالف مع إسرائيل استبعد عبد الناصر هذه المعلومات باعتبارها خدعة يقصد بها إغراؤه على الإقدام على إجراء خاطيء ضد إسرائيل. والواقع إنه كان يستبعد احتمال تورط الإسرائيليين حتى أنه عندما قرر، فيما بعد، إن تحركات قوات بريطانيا تتطلب اتخاذ احتياطات ضد غزو محتمل، من تلك الناحية سحب حوالي ٣٠ ألفاً من قواته من منطقة سيناء لتعزيز دفاعات القناة ومداخل القاهرة والاسكندرية.

وفي ضوء كل تقديراته الدقيقة فوجيء عبد الناصر إلى حد ما، عندما سمع من سفارته في باريس أن وزير خارجية موليه لم يكتف باستخدام أعنف التعبيرات في الاحتجاج على تأميم شركة القناة وإنما أهان السفير المصري إهانة لا مبرر لها مخاطباً إياه كما لو كان قاضياً يعنف مجرماً مداناً. وكان بينو يعاني، ولا شك، من الضربات التي كان يشعر أنها قد وجهت إلى ثقته الشخصية السابقة في عبد الناصر، ومع ذلك ومهما كانت الأسباب فإن المصريين لم يغفروا مطلقاً لبينو وقاحته.

ومن الناحية الأخرى لم يفاجأ عبد الناصر على الإطلاق عندما ردت بريطانيا بتجميد بقية أرصدة الاسترليني المصرية التي لم تسحب والتي كانت تبلغ حوالي مائة وثلاثين مليون جنيه استرليني وإعادة فرض الحظر على مبيعات الأسلحة لمصر واتخاذ

الخطوات اللازمة لحماية الأموال التي تحتفظ بها شركة قناة السويس في لندن من أن تستولي عليها الحكومة المصرية. إذ أن كل هذه الإجراءات كانت متوقعة رغم أن اعادة تجميد الأرصدة الاسترلينية كان مناقضاً لاتفاقية العملة المبرمة مؤخراً. كذلك كانت متوقعة تصريحات إيدن وهيوجيتسكيل زعيم المعارضة العمالية التي يشبهان فيها عبد الناصر بموسوليني وهتلر ويتهمانه بأنه ذو أطماع جنونية. وكذلك المطالبات التي ارتفعت من كلا الجانبين في مجلس العموم بأنه لا يمكن السماح بابقاء قناة السويس تحت سيطرة مصر المطلقة، بل إن القاهرة لم تفاجأ كثيراً بحملات صحيفة التايمز اللندنية المتسمة بالسخرية والتي كانت تؤكد أنه لا يمكن لدولة ذات مهارات فنية وإدارية بسيطة كمهارات المصريين أن تضطلع بكفاءة بإدارة ممر مائي دولي له مثل هذه الدرجة من الأهمية والتعقيد.

وعلى أية حال كانت بريطانيا أكثر المنتفعين بقناة السويس وكانت تعتمد عليها في تلك الأيام اعتماداً يكاد أن يكون كاملاً في مرور وارداتها من البترول. ومن ثم كان من الحتمي بفعل الصدمة التي أحدثها التأميم أن يشارك الرأي العام البريطاني إيدن في رفضه أن يميز إلى ما وصفته صحيفة التايمز بأنه مراوغة حول ما إذا كان، أو لم يكن، من حق مصر قانوناً والاستيلاء على شركة كانت من الناحية الأسمية، مسجلة كشركة مصرية ولكنها من الناحية العملية ذات وضع دولي على درجة كبرى من الأهمية بالنسبة للتجارة الدولية. وكذلك كان طبيعياً في ضوء الملابسات الأوسع نطاقاً التي ينطوي عليها إجراء الاستيلاء التغاضي عن العرض الذي تقدم به عبد الناصر ويقضي بتعويض حملة الأسهم بقيمة أسهمهم قبل صدور قرار التأميم مباشرة.

لقد التمس عبد الناصر العذر لردود الفعل البريطانية ولمحاولات إيدن الواضحة الرامية إلى كسب تأييد الأمريكيين والفرنسيين لاجراءاته المضادة. كما كان يعرف أن نوري كان يتناول العشاء مع ملك العراق وولي عهده في مقر رئاسة الحكومة البريطانية ليلة الاستيلاء على شركة القناة وافترض، وكان مصيباً تماماً في هذا الافتراض، أن نوري شجع إيدن على أن يرد بأعنف ما تسمح به قوته واستعداداته. لم يكن أي أمر من هذه الأمور يثير القلق في نفسه بغير داع كما تجلى بوضوح في الصمت المدروس الذي رد به على تجميد أرصدة الاسترليني المصرية لأن عبد الناصر كان قد أعد خططه اعداداً سليماً.

لقد قرر أولاً قبل أي شيء أنه إذا شنت بريطانيا هجوماً على مصر فلن يطلب

من أخوانه العرب الاشتراك في القتال الذي سيلحق بهم خسارة كبيرة في الأرواح دون طائل لأن أي قوة عربية لن تستطيع الصمود أمام غزو تقوم به أية دولة غربية. ومن ثم فإنه سوف ينحني أمام الأمر المحتوم ويعتمد على قوة الرأي العام العالمي الذي تعبر عنه الأمم المتحدة في حمل الغزاة على الانسحاب. ولو احتلت منطقة القناة وحدها فإنه سيظل في القاهرة أما إذا اندفع الغزاة إلى العاصمة فإنه سينسحب مع حكومته بصحبة وحدات الجيش والطيران التي لم تلحقها خسائر إلى أعالي النيل حتى أسوان إذا لزم الأمر وفي الوقت نفسه تودع الأسلحة والذخيرة في مخابيء في منازل وشقق بالقاهرة والمدن الأخرى لكي تسحب منها قوات حرب العصابات لكي تضطلع بالمقاومة ضد جيش الاحتلال. وأخيراً فإن مجموعات المقاومة سوف تتلقى تعليمات صارمة باغتيال أي رئيس جمهورية أو رئيس حكومة يعينه الغزاة في خلال أربع وعشرين ساعة من تقلده منصبه.

وفي الوقت نفسه صمم عبد الناصر على الامتناع عن أي عمل قد يتخذ منه البريطانيون ذريعة لاستخدام القوة العسكرية. وعلى الرغم من أنه لم يستطع أن يقاوم إعادة مذكرة الاحتجاج التي بعث بها إيدن إليه مرفقاً بها قصاصة فقط تحمل عبارة «معادة إلى السفارة البريطانية» فإنه كان يتراجع دائماً ليتجنب أي استفزاز. كما أصدر أوامره بوقف غارات الفدائيين المتكررة ضد إسرائيل وحافظ على هدوء حدود النقب طوال الشهور الثلاثة التالية. بل إنه سمح بنقل ذخيرة بما في ذلك القنابل من مخازن الذخيرة الحربية في القاعدة البريطانية السابقة في منطقة القناة حتى قبيل الغزو الانجليزي الفرنسي بأيام قليلة. ورغم أنه كان يدرك تماماً أن هذه المواد الحربية يجري إرسالها إلى قبرص لكي تخزن بصورة مؤقتة لاحتمال أن تستخدمها بريطانيا ضد مصر إلا أن المعاهدة المعقودة في عام ١٩٥٤ كانت تمنح بريطانيا الحق في نقل مثل هذه المعدات إلى داخل أو خارج القاعدة ولم يكن على استعداد لأن يهيء لإيدن ذريعة تبرر له شن الحرب بانتهاك هذه المعاهدة. ولكي يتجنب أيضاً أي إيحاء بأنه يتحرش برعايا بريطانيا وفرنسا قرر ألا ينفذ المادة الواردة بقرار التأميم الذي أصدره والتي تحظر على أي مستخدم بشركة القناة، بما في ذلك المرشدين أن يترك عمله دون أذن من هيئة القناة المؤممة. وأعلن علي صبري بعد فترة قصيرة من تأميم القناة أن للمستخدمين الحرية في ترك العمل بشرط الإخطار قبل ذلك بشهر.

أما فيما يتعلق بالتدخل في الملاحة الذي ادعى إيدن ومولييه وغيرهما من

المتحدثين الرسميين الانجليز والفرنسيين أنه سيتجم عن السماح وبإخضـاع القناة لأهواء البكباشي عبـد الناصر، فقد كان آخر ما يرغب أن يفعل. والحقيقة أن مصر لم تحصـل خلال الشهور الثلاثة الأولى بعد التأميم على نحو ثلث دخل القناة لأن بريطانيا وفرنسا ودولاً أخرى تتمتع بالقناة كانت تصر على دفع رسوم عبور سفنها إلى حسـاب الشركة السابقة في لندن أو باريس. ومع هذا فقد كان هذا القدر أكبر من الحصة الزهيدة التي ظلت مصر تحصل عليها حتى الآن، فضلاً عن ذلك فإن التدخل بالنسبة لسفن تؤدي الرسوم المستحقة عليها خارج مصر كان سينطوي على انتهاك معاهدة القسطنطينية التي كان قد تعهد بالتمسك بها، وبارتكاب هذا الخطأ يكون قد قدم لإيدن عين الذريعة التي ينشدها لشن هجوم مسلح على مصر. ولذلك فوض علي صبري، في نفس الوقت الذي كان يعلن فيه أن مرشدي القناة أحرار في ترك العمل، في أن يؤكد التعهد بأن معاهدة القسطنطينية سوف تحترم وأن حرية الملاحة ستكون مكفولة كما كانت من قبل.

ولم يكن تجنب عبد الناصر للاستفزازات يقصد به مجرد الابتعاد عن المتاعب. فقد كان في هذه المرحلة يأمل في إمكان التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض من نوع ما بعد أن تكون الانفعالات قد هدأت في بريطانيا وفرنسا، وكان على استعداد تام للاجتماع بإيدن وموليه تحقيقاً لهذا الهدف في مكان محايد مثل جنيف. ولم تكن لديه فكرة واضحة تماماً عن الشكل الذي قد تتخذه مثل هذه التسوية ولم يكن بالتأكيد على استعداد للمساومة على المبدأ الأساسي وهو أن «القناة ملك لمصر» ومن ثم لا ينبغي أن تكون إدارتها ودخلها وقفاً أو ملكاً لشركة يملكها أجانب. إلا أنه كان على استعداد للتسليم، نظراً لأهمية القناة الدولية، بأنه ينبغي منح الدول المنتفعة بالقناة قدراً ما من المشاركة في الأمور المؤثرة على مصالحها. وعلى هذا أوفد علي ومصطفى أمين إلى لندن وواشنطن لاستكشاف إمكانية التوصل إلى تسوية وليؤكد لكبار الساسة البريطانيين والأمريكيين أن القناة سوف تبقى في ظل الإدارة المصرية مفتوحة أمام الملاحة البحرية العالمية وأنها لن تستخدم كسلاح ضد أية دولة من الدول المنتفعة بها.

فأوفد مصطفى أمين إلى واشنطن حيث نجح في تهدئة مخاوف الرأي العام الرسـمي حتى أنه أقنع دالاس أن أجراء مفاوضات بين مصر والدول المنتفعة بالقناة أمر يمكن تحقيقه، مما جعله بدوره أكثر معارضة لعزم إيدن الواضح على دفع الأمور إلى حد الدخول في حرب مع عبد الناصر. وعلى العكس من ذلك كانت مهمة علي أمين

في لندن أشق كثيراً من مهمة شقيقه، فعلى الرغم من نجاحه في تهدئة ثائرة كثير من الغاضبين من بين زعماء حزب العمال المعارض والتأثير في بعض أعضاء البرلمان من حزب المحافظين فإن الجهود التي بذلها لتمهيد السبيل إلى عقد اجتماع بين عبد الناصر وإيدن أو أي ممثل بريطاني آخر باءت بالفشل التام إذ أن إيدن لم يرفض الفكرة على الفور فحسب وإنما شرع في سلسلة من الإجراءات تزيد تدريجياً من صعوبة تمسك عبد الناصر بسياسته المبدئية القائمة على المصالحة.

لقد تم استدعاء حوالي ٢٥ ألفاً من أفراد الاحتياطي للالتحاق بقوات بريطانيا المسلحة ونقلت وحدات من البحرية والجيش وسلاح الطيران من انجلترا إلى قواعد قبرص ومالطة. ولم يكن سراً أن الغرض من تحركات هذه القوات كان الاستعداد، على حد توجيهات القادة العسكريين، «للقيام بعمليات ضد مصر بالاشتراك مع القوات الفرنسية لأعادة قناة السويس تحت الإشراف الدولي». وبدأت الإذاعات «السوداء» التي تبث برامجها من قبرص وعدن وتركيا والعراق وفرنسا في شن حملة تهدف إلى تحريض الشعب المصري على الثورة والإطاحة بعبد الناصر. كما أعدت خطط سرية مع نوري السعيد لتدبير انقلاب موال للعراق في سوريا أقرب حليف لمصر.

أضف إلى هذا كله أن إيدن ولويد لم يضيعا أية فرصة في التنديد علانية بعبد الناصر والتشكيك في الوعد الذي قطعه على نفسه بتعويض مساهمي الشركة في نفس الوقت الذي يقوم فيه ببناء السد العالي، وتطوير القناة من دخل الشركة المؤممة، فأعلن إيدن في اليوم الثامن من شهر أغسطس في برنامج أذيع بالتليفزيون والإذاعة ونقل في ربوع العالم بإسهاب أنه لن يتفاوض مع الرئيس المصري وقال: «إن نزاعنا ليس مع مصر إنما مع البكباشي عبد الناصر» ولم يكن منذ واقعة طرد جلوب أن يخلع على عدوه اللدود سوى لقبه العسكري السابق. واستطرد إيدن، متناسياً أنه هو الذي حنث بوعده، أنه لن يسمى لضم دول عربية أخرى إلى حلف بغداد قائلاً: «إن البكباشي عبد الناصر أخذ يشن حملة دعائية شريرة ضد بلادنا، وقد أثبت أنه ليس بالشخص الذي يمكن الثقة في التزامه بأي اتفاق» وربما كان يقوم بالتهدئة في الوقت الراهن، إلا أنه «مع الدكتاتوريين يتعين عليكم دائماً دفع ثمن أغلى في وقت لاحق لأن شهيتهم تزداد مع الأكل». وبعد أن أغفل إيدن حقيقة أن عبد الناصر لن يحقق أرباحاً إلا بزيادة حركة المرور إلى أقصى حد وأن مصر، سواء كانت الشركة هي

المسؤولة عن الإدارة أو غير مسؤولة، تسيطر على ميناءي بورسعيد والسويس منذ افتتاح الممر المائي ـ اختتم حديثه المراوغ بالقول: «... لو أن الإجراءات التي اتخذها البكباشي عبد الناصر كللت بالنجاح لأصبح كل واحد منا تحت رحمة رجل واحد بالنسبة لكل ما نعيش عليه من إمدادات... فكيف لنا أن نضمن أنه في المرة المقبلة التي يحدث فيها نزاع بينه وبين أي دولة لن يتدخل في الملاحة بالنسبة لتلك الدولة»؟

وأخيراً وعلى إثر الزيارة التي قام بها دالاس ومولية للندن في مستهل شهر أغسطس أصدرت الحكومات الغربية الثلاث بلاغاً مشتركاً يعلن أن مؤتمراً دولياً يضم أربعاً وعشرين من الدول البحرية الرئيسية سوف يدعى للانعقاد لتقرير «نظام دولي» يضمن استمرار تشغيل القناة، «وفقاً لما كفلته معاهدة القسطنطينية»، وكما لو كانت هذه الصياغة لا تتضمن بوضوح كاف أن مصر اما غير مستعدة أو أنها غير قادرة على إدارة القناة لصالح المنتفعين أضاف بلاغ الدول الثلاث أن التأميم يهدد «حرية القناة وامنها». وذكر أن لمصر الحق في «تأميم ممتلكات ليس لها طابع المصلحة الدولية»، ولكن ليس من حقها القيام بما يرقى إلى حد «استيلاء دولة بمفردها على هيئة دولية استيلاء تعسفياً ومن جانب واحد».

وكان عبد الناصر، حتى هذه المرحلة، يعتزم إيفاد ممثلين لحضور أي اجتماع دولي قد يدعى لبحث ترتيبات مستقبلية بالنسبة للقناة، إلا أن اللهجة العنيفة التي استخدمها إيدن فضلاً عن الاتهام العلني الذي ورد في البلاغ الثلاثي بأن مصر قد تصرفت تصرفاً غير مشروع وإشارته الواضحة إلى أن المؤتمر سوف يسعى إلى إبطال قرار التأميم لم تترك أمامه بديلاً سوى رفض دعوة الدول الثلاث. ومع ذلك فإن عبد الناصر، في خطاب له تحدى إيدن وطالبه بأن يبين اتفاقية دولية واحدة انتهكها، أعرب عن استعداده لحضور مؤتمر يضم دون تمييز كل الدول الخمس والأربعين التي تستخدم القناة والتي تختلف عن الدول الأربع وعشرين التي شعر أن الدول الغربية الثلاث المتبنية للمؤتمر قد اختارتها بعناية لتتوفر لها الأغلبية التي تريدها لمقترحاتها. ولما اجتمعت الدول المدعوة في الوقت المحدد في لندن في ١٦ أغسطس، مع تخلف مصر وتخلف اليونان بسبب النزاع القائم بينها وبين بريطانيا في ذلك الوقت حول مشكلة قبرص، أوفد علي صبري إلى انجلترا كممثل شخصي للرئيس وكلف بأن يظل على اتصال بأي وفود قد ترغب في مراجعة وجهة النظر المصرية.

إلا أن هذا التجمع للدول المنتفعة بالقناة، حيث بلغ حلفاء بريطانيا في حلف شمال الاطلنطي وحلف جنوب شرق آسيا والكومنولث ضعف بقية الدول المشتركة، لم يكن من المحتمل أن يصل إلى حل قابل للتفاوض. ولم يكن هناك من يعرف هذه الحقيقة أفضل من عبد الناصر، ومن ثم فإنه لم يفاجأ عندما وصل روبرت منزيس، رئيس وزراء استراليا، إلى القاهرة في الثاني من شهر سبتمبر بعد ختام مؤتمر لندن وبرفقته ممثلي الولايات المتحدة وإيران وأثيوبيا والسويد لعرض مشروع صدقت عليه ثماني عشرة دولة من الدول المجتمعة ويقضي بالغاء التأميم وإعادة إدارة القناة إلى هيئة دولية غير محددة المعالم. ولقد أظهر منزيس بجلاء تحيزه في مسألة قناة السويس عندما قام في منتصف شهر أغسطس بشن هجوم على التأميم في حديث له في الإذاعة البريطانية باعتباره عملاً مخالفاً للقانون يهدد مستوى المعيشة في بريطانيا. واختتم حينذاك هجومه مردداً ما قاله إيدن: «إن ترك مصالحنا الحيوية لنزوة إنسان واحد سيكون انتحاراً... إننا لا نستطيع أن نوافق على ما قام به عبد الناصر لا من ناحية الشرعية ولا من الناحية الأخلاقية» ولم يكن منزيس مبالغاً عندما أسر إلى رئيس مجلس اللوردات البريطاني، اللورد كيلمور، قبل سفره إلى القاهرة أن احتمالات نجاح مهمته في التوصل إلى أي حل هي نسبة واحد إلى تسعة وتسعين لأنه لم يكلف بالبحث عن تسوية وإنما عن الاستسلام.

كما أن منزيس لم يحاول بأي حال أن يغلف الحقيقة المرة التي يريد من المصريين تقبلها إذ أوضح منذ البداية حتى النهاية أن مقترحاته مقدمة على أساس إما أن تقبل أو ترفض. وعلى الرغم من إنكاره لوجود أية رغبة في توجيه التهديدات فقد أبلغ عبد الناصر بصراحة أن التحركات التي تقوم بها القوات البريطانية والفرنسية في الوقت الراهن ليست مسألة خداع ولكنها دلالة على أن كلتا الدولتين جادتان في الأمر الذي قد تتجاهله مصر على مسؤوليتها. وعليه كان عبد الناصر سينهي الاجتماع على الفور لولا أن منعه بصعوبة المندوب الأمريكي، لوي هندرسون. ورغم أنه وافق على استمرار المناقشات مراعاة لهندرسون وأعضاء وفد منزيس الأخرين فقد رفض صراحة أن يقبل ما أسماه مشروعاً «لاستعمار جماعي». فضلاً عن أنه فعل ذلك بدون كياسته المعهودة حتى أن منزيس علق على ذلك في تقريره إلى إيدن بأنه تبين أن عبد الناصر، وهو أبعد ما يكون عن الجاذبية، غير لبق وسمج ويبعث على الضيق.

ولا شك أن هذا الإحساس بالضيق هو الذي حمل منزيس عند عودته إلى لندن

إلى أن يدلي للصحفيين في المطار ببيان مضلل وهو أن «مصر لن تشارك في أي حل سلمي لمشكلة القناة لا يترك لمصر وحدها السيطرة على القناة». والواقع أن عبد الناصر كان قد أبلغ روبرت أندرسون، قبل ذلك بأيام قليلة، لكي يبلغ الرئيس ايزنهاور أنه قد يوافق على معاهدة جديدة بشأن حرية الملاحة في القناة وأنه قد يفكر في منح رابطة للدول المنتفعة بالقناة الحق في التشاور بشأن الرسوم وغيرها من أمور الإدارة. وحتى لو كان ذلك قد قيل لمسايرة الأمريكيين أساساً إلا أن الأسباب التي ذكرها عبد الناصر لمنزيس لرفضه مشروع التدويل لم تكن على غير أساس من الشرعية لأنه، كما أوضح، بصرف النظر تماماً عن مسائل السيادة كان المشروع «سيدفع مصر إلى خضم السياسة... بدلاً من إبعادها عن السياسة» وهو ما يدعي أصحاب المشروع أنهم يودون تحقيقه. فضلاً عن ذلك فإن عبد الناصر لم يكف عن تأكيد اقتراحه السابق الذي تجاهله إيدن ومولية باستخفاف بالدعوة إلى عقد مؤتمر يضم كل الدول المنتفعة بالقناة للنظر في أية تعديلات ضرورية لمعاهدة القسطنطينية القائمة. وإذا كان عبد الناصر لم يقتنع بما أكده منزيس من أن تدويل القناة سيعطي مصر وضع مالك الأرض الذي يؤجر ما يملكه لعدد من المستأجرين فإن ذلك يرجع إلى أنه تذكر أن مصر كانت في هذا الوضع من قبل، أي طوال الفترة التي كانت تملك فيها الأرض الحرة في منطقة القناة بينما كان مستأجروها البريطانيون قد تحصنوا باحتلال عسكري استمر أربعة وسبعين عاماً. وحسب تصور عبد الناصر كان من الممكن أن يؤدي التدويل إلى تدخل أجنبي في إدارة القناة يفوق امتياز شركة القناة الذي أنهاه لتوه.

كما أن منزيس لم يكن صادقاً فيما ادعاه، كما ثبت بعد ذلك، أن جهوده في القاهرة قد تعرضت للتخريب نتيجة تصريح ايزنهاور في مؤتمر صحفي في الخامس من شهر سبتمبر بأن «الولايات المتحدة تلتزم بحل سلمي» وأنها لن تتخلى عن الأمل في التفاوض لتحقيق تسوية «حتى لو واجهتنا عقبات»، فعلى عكس تأكيده بأن هذا التصريح جعل عبد الناصر يشعر «بأنه اجتاز مرحلة الخطر» فإن منزيس كان في الحقيقة قد قوبل بالرفض بمجرد أن قدم مقترحاته وقبل أن تنقل تصريحات ايزنهاور إلى القاهرة بفترة طويلة. علاوة على ذلك فإنه في اللحظة الأولى التي أذيع فيها من لندن فكرة تدويل إدارة القناة راح عبد الناصر يهاجم الفكرة باعتبار أنها شكل مقنع من أشكال الامبريالية. وكان مشروع الدول الثماني عشرة قد وضع قصد إيدن ومولية وطبقاً لما كان يعرفه منزيس عندما تحدث مع لورد كيلمور بحيث يرغم عبد الناصر اما على رفضه أو قبول هزيمة مهينة.

أما بالنسبة لشعور عبد الناصر، بعد تصريح ايزنهاور، بأنه «اجتاز مرحلة الخطر» فقد كانت الحقيقة عكس ذلك. لأن اعتقاده بأن الانجليز والفرنسيين يستعدون لمهاجمة مصر كان يزداد قوة لا ضعفاً حين غادر وفد منزيس مصر. فبالرغم من تأييد دالاس لفكرة تدويل القناة حفاظاً على مظهر التضامن الغربي فإنه نصح محمود فوزي بمواصلة الحوار مع بريطانيا وفرنسا مهما كان الثمن لأن الفرنسيين مصممون، بالرغم من معارضة أمريكا، «على خوض حرب الجزائر في مصر» ويتلقون أقوى تشجيع من إيدن على القيام بذلك. ومما يؤكد تحذيره أن المزيد من التعزيزات البريطانية كان قد أرسل مؤخراً إلى شرق البحر المتوسط كما تم نقل قوات فرنسية بينها مظليون إلى قواعد بريطانيا في قبرص.

لهذا السبب ذكر عبد الناصر لبايرود أثناء مقابلته لتوديعه وذلك في اليوم الذي انتهت فيه محادثاته مع منزيس انه على يقين من أن حشود القوات البريطانية والفرنسية ستبقى في المنطقة إلى أن يتم اختلاق ذريعة لها للهجوم على القناة. كما ردد أنور السادات التحذير في صحيفة «الجمهورية» الرسمية بقوله: «لقد أصبح من الواضح تماماً أن إيدن لا يريد سوى الحرب... فليس هناك طريق آخر مفتوح أمامه غير إعلان الحرب أو تقديم استقالته». وفي منتصف شهر سبتمبر بدأ أن شركة لويدز للتأمين بلندن تؤيد هذه المخاوف برفعها رسوم التأمين ضد مخاطر الحرب على السفن المشتغلة بالتجارة مع مصر أو السفن المارة بقناة السويس بنسبة ٢٥٠ في المائة.

وكانت الذريعة الوحيدة التي تسبب أشد القلق لعبد الناصر من بين كل الذرائع الممكنة لشن عدوان انجلو فرنسي هي أن يتعطل العمل في القناة، فكما كان يعلم جيداً فإن قناة السويس التي تحظى بتأييد فعال من حكومتي إيدن وموليه كانت تبذل أقصى ما في وسعها للتعجيل بهذا التعطيل وذلك عن طريق تشجيع المرشدين غير المصريين الذي يبلغ عددهم مائة وخمسة وستين مرشداً من بين مائتين وخمسة مرشدين على ترك عملهم والعودة إلى بلادهم. وقد وقعت في يد محمود يونس، رئيس هيئة القناة، رسائل تكشف أن جاك جورج بيكو مدير عام شركة القناة كتب إلى المرشدين يعرض دفع مرتب ثلاث سنوات مقدماً إذا رفضوا العمل لحساب الهيئة المؤقتة، وعندما حاولت الحكومة المصرية، التي كانت تتوقع انسحاب الأجانب في وقت مبكر، أن تعلن حاجتها إلى من يحل محلهم في الصحف الفرنسية والانجليزية ضمن غيرها من الصحف قدمت الشركة أموالاً للصحف لكي ترفض الإعلانات.

هذا فضلاً عن أنه بعد أن أعلن المصريون في نهاية شهر أغسطس أن المعدل اليومي للسفن التي مرت بالقناة خلال أول شهر في ظل الإدارة الجديدة قد ارتفع من اثنين وأربعين سفينة إلى أربع وأربعين سفينة ضاعفت الشركة والحكومتان جهودهما لكي يتوقف العمل في القناة. فلم يقتصر الأمر في هذه المرة على عرض المال على المرشدين لكي ينسحبوا وإنما أبلغوا صراحة أنهم سيفقدون معاشهم لو ظلوا في مناصبهم. وفي يوم ١٥ سبتمبر حزم جميع المرشدين الأجانب حقائبهم ورحلوا إلى بلادهم فيما عدا أحد عشر مرشداً يونانياً رفضت حكومتهم أن تسمح لهم بالاستقالة.

ومن ثم كان من المشكوك فيه طوال الأسبوعين التاليين ما إذا كانت الهيئة المؤممة ستتمكن من المحافظة على سير حركة الملاحة بين السويس وبورسعيد. وطاف محمود يونس بأرجاء العالم بحثاً عن مرشدين يحلون محل المرشدين الذين انسحبوا من العمل في القناة. وقد صادف بعض النجاح في ألمانيا وروسيا حيث استطاع أن يجمع عدداً من المرشدين الذين يعملون في الملاحة في القنوات والأنهار بالإضافة إلى بعض المتطوعين المصريين، كما جمع حفنة من الأمريكيين والجنسيات الأخرى، إلا أن عبء تشغيل القناة كان يقع بصورة كبيرة على عاتق المرشدين المصريين الأربعين الأصليين ورفاقهم اليونانيين الأحد عشر حتى أمكن تعليم المرشدين الجدد المخاطر الخاصة بممر السويس المائي.

ومع ذلك فبفضل الجهود التي تفوق طاقة البشر التي كان يبذلها محمود يونس ومجموعته الصغيرة من المرشدين المتفانين الذين كانوا يواصلون العمل ليلاً ونهاراً والتي انتزعت الثناء حتى من جورج بيكو ذاته، لم تستمر حركة مرور السفن فحسب وإنما زادت خلال هذين الأسبوعين الخطيرين. والواقع أن نائب محمود يونس استطاع أن يعلن على العالم في الأسبوع الأول بعد انسحاب المرشدين الأجانب: «أرسلوا إلينا مزيداً من السفن ففي استطاعتنا أن نقودها وكلما زادت السفن لدينا كلما استطعنا أن نكسب أموالاً أكثر». وعندما أخذت الأزمة التي دبرتها الشركة تخف حدتها أبلغ عبد الناصر زملاءه في مجلس الوزراء أن خطر الحرب قد انحسر بصورة كبيرة وأن آمال إيدن قد خابت في أن يؤدي نقص عدد المرشدين إلى إحداث فوضى يتخذها ذريعة للاستيلاء على القناة بالقوة العسكرية. وبعد أسبوعين توصلت شركة اللويدز للتأمين بلندن إلى نفس النتيجة عندما أعادت رسوم التأمين ضد خطر الحرب على الملاحة في قناة السويس إلى معدلاتها العادية.

في هذه الأثناء اقترح «دالاس» كوسيلة للاحتفاظ بدرجة من السيطرة على حليفيه الراغبين في القتال، تشكيل رابطة المنتفعين بقناة السويس. وبدا أن الهدف من فكرته، رغم عدم التعبير عنها تعبيراً دقيقاً هو انشاء هيئة تقوم باستئجار المرشدين وتسلم كل رسوم المرور والإشراف عموماً على إدارة القناة دون المساس بسيادة مصر. ولم يخف مؤيدوه ازدراءه لهذا الاقتراح أو شكوكه فيما دفع دالاس إلى تقديمه. أما إيدن فكان على استعداد لوضعه موضع التجربة رغم أنه عندما قدمه إلى جلسة طارئة للبرلمان أضاف إليه فقرة تنذر بالسوء وهي أنه إذا لم تتعاون مصر مع رابطة المنتفعين بقناة السويس فسيكون لبريطانيا حرية «اتخاذ أية خطوات تراها... لإعادة الوضع». وإذ ذاك سارع دالاس إلى عقد مؤتمر صحفي بواشنطن حيث أعلن أنه بغض النظر عن تفسير إيدن لاقتراحه فإن الولايات المتحدة لا تقصد أن تشق رابطة المنتفعين بقناة السويس طريقها بالقوة عبر القناة. على أن عبد الناصر قام في اليوم التالي، ١٥ سبتمبر، بنسف المشروع كله عندما ألقى خطاباً في حفل تخريج طلبة كلية الطيران قال فيه إن رابطة المنتفعين بقناة السويس ستؤدي إلى «فوضى دولية». وقال إنه اقتراح غبي تماماً مثل اقتراح رابطة منتفعين تشرف على ميناء لندن وتصر على أن تدفع جميع السفن التي تستخدم الميناء الرسوم للرابطة. وأضاف قائلاً إنه من الناحية الأخرى لا يقصد على الإطلاق بانشاء رابطة المنتفعين بقناة السويس حماية الدول التي تستخدم القناة والتي تتمتع على أي حال بحماية الهيئة المؤممة وإنما القصد منها اغتصاب سيادة مصر وحقوقها في السيطرة على القناة التي اعترفت بريطانيا قبل ذلك بعامين في المعاهدة المعقودة بين انجلترا ومصر في عام ١٩٥٤ بأنها تشكل «جزءاً لا يتجزأ من مصر».

ومن ثم فإنه مع عدم قبول فكرة قيام رابطة المنتفعين بقناة السويس ومع انحسار خطر الحرب، فيما يبدو، عن طريق توقف القناة، بدأ عبد الناصر يعود بأفكاره إلى إمكانية التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. فبغض النظر عن حقيقة أنه شخصياً كان يريد التوصل إلى اتفاق منذ بداية الأزمة بشرط عدم المساس بسيادة مصر كان هناك سببان آخران مهمان وراء سعيه إلى التوصل إلى تسوية. كان السبب الأول مالياً إذ كانت القيود التي فرضتها بريطانيا على أرصدة مصر من الاسترليني قد بدأت تشكل ضغطاً مؤلماً. كما أن بريطانيا وفرنسا كانتا لا تزالان تسيطران على حوالي ٦٥٪ من السفن التي تستخدم القناة والتي تؤدي رسوم العبور إلى الشركة السابقة لا

إلى الهيئة المصرية، ولم يكن يتصور كيف يمكن تغيير هذا الوضع دون اتخاذ اجراءات ضد هذه السفن سيجد فيها إيدن ومولية الذريعة الملائمة.

وكان السبب الثاني سياسياً، إذ كانت الضغوط في هذه المرحلة قد بدأت تتجمع من عدة دول عربية ومن الهند وروسيا ويوغوسلافيا مؤيدة التوصل إلى تسوية متفق عليها. وكان عبد الناصر قد حظي عند تأميم القناة بأكبر تأييد من الزعماء العرب، رفاقه باسشاء نوري السعيد بطبيعة الحال. بل إن الزعماء الذين لم يكونوا يكنون حباً كبيراً للزعيم المصري أمثال الحبيب بورقيبة، رئيس تونس والملك ادريس ملك ليبيا تملقوا، على الأقل، تحديه للدول الاستعمارية السابقة. إلا أنه مع استمرار الأزمة بما يصاحبها من خطر الحرب وبدون أي دلالة على قبول بريطانيا وفرنسا للتأميم بدأت الدول العربية المنتجة للبترول، وبالأخص تلك الدول التي ليس لديها خطوط أنابيب تصلها بمواني البحر المتوسط تخشى على سلامة القناة باعتبارها المنفذ الرئيسي لصادراتها إلى الغرب في تلك الأيام التي لم تكن قد ظهرت فيها الناقلات العملاقة. وكان من الطبيعي تماماً أن تجد هذه المخاوف صدى في العراق، ومع بداية شهر أكتوبر كانت مشيخات الخليج العربي الغنية بالبترول كلها، ناهيك عن إيران، تحث القاهرة على التوصل إلى حل وسط مع الغرب. أضف إلى هذا أن الملك حسين الذي تعرضت مملكته لثلاث غارات إسرائيلية وحشية خلال فترة تقل عن شهر زادت فيها الخسائر في الأرواح عن مائة قتيل أردني كان قد بدأ يتطلع إلى العراقيين المنافسين لمصر لحماية حدود الأردن.

ولم يكن هؤلاء العرب هم وحدهم الذين أظهر موقفهم بعض التحفظات في تأييدهم لمصر. فمنذ بداية الأزمة قامت الحكومة السودانية بتحذير مصر عن طريق وزير خارجيتها محمد محجوب بأنه من المحتمل جداً أن تجد مصر نفسها في حرب مع الغرب بمجرد إجراء انتخابات الرئاسة الأمريكية في شهر نوفمبر. وأضاف محجوب أنه لا يمكن لمصر في هذه الحالة أن تنتظر أي معونة، فيما عدا المؤن، من الدول العربية الشقيقة. وكان عبد الناصر في ذلك الوقت قد استبعد هذه المخاطر على أساس أنه لن يكون في وسع بريطانيا وفرنسا، بعد تأجيل دام لفترة طويلة حتى شهر نوفمبر، أن تحيي من تأييد أصدقائها ما يكفي لمساندة حرب ضد مصر. كذلك عندما حذره عبد القادر حاتم، وزير الإرشاد القومي، من أن التأميم سوف يؤدي إلى حرب مع الغرب كان رده القاطع هو أن واجب حاتم هو تقوية إرادة الشعب لمقاومة الامبرياليين، وألا يجأر بالشكوى من الأخطار. إلا أنه بعد مضي أسابيع قليلة بعث

علي صبري، بحكم اتصاله بأطراف مؤتمر الدول البحرية في لندن، بتقرير ذكر فيه أن موقف بريطانيا وفرنسا يزداد بشاعة يوماً بعد يوم. وفي شهر سبتمبر عاد صلاح سالم من زيارة كان يقوم بها لبريطانيا عند افتتاح رابطة المنتفعين بقناة السويس وهو في حالة من اهتياج الشديد والقلق قائلاً إن الحرب وشيكة وإن مصر تواجه دماراً شاملاً على يدي إيدن الذي استبد به الغضب كل الاستبداد.

وفيما عدا هذه النصائح المزعجة كان الهنود يحثون عبد الناصر على الاعتراف برابطة المنتفعين بقناة السويس أو أي شكل آخر، على الأقل بهدف التشاور والاتصال بالهيئة المؤممة، كما كان تيتو يؤيد اتخاذ خطوة ما تجاه الغرب. أما الروس فكانوا يواجهون خطر ثورة وشيكة في المجر كما كانوا يواجهون في نفس الوقت تحدياً من البولنديين الذين كانوا قد فصلوا المارشال الروسي روكوسوفسكي من منصبه كوزير لدفاع بولندا. ولهذا لم يكن خروشوف في وضع يسمح له بأن يقدم لمصر تأييداً عملياً كبيراً إذا نشبت حرب، وبالتالي كان دوره ينصح عبد الناصر بالتوصل إلى اتفاق سريع مع بريطانيا وفرنسا.

ونظراً لهذه الضغوط القوية من أجل تحقيق الصلح اتصل عبد الناصر بالدكتور محمود فوزي الذي كان في نيويورك حينئذ لحضور اجتماع لمجلس الأمن كان يعقد متأخراً عن موعده المحدد لمناقشة الأزمة وأبلغه أن يقبل تشكيل مجموعة استشارية دولية، كما اقترح الهنود، تعمل بالتشاور مع الهيئة المؤممة، وبعد ذلك بأسبوعين، أي في ١٩ أكتوبر، ردد جهاراً العرض الذي كان علي امين قد حمله سراً إلى لندن في شهر أغسطس ويتمثل في استعداده للتفاوض شخصياً مع إيدن وموليه حول تسوية الأزمة. وفي الوقت نفسه كان فوزي يبلغ همرشولد بأنه على استعداد لبحث إنشاء هيئة دولية، فقام همرشولد باستدعاء لويد وبينو للاجتماع بوزير الخارجية المصرية في جلسة خاصة برئاسته.

وكان لويد في وقت سابق قد أبلغ همرشولد بالمبادىء الستة التي زعم بأنها يجب أن تحكم أية تسوية لأزمة السويس وكانت تشمل حرية المرور عبر القناة دون تمييز والاتفاق بين الهيئة المصرية والمنتفعين بالقناة على رسوم المرور وتخصيص نسبة معقولة من الرسوم لتنمية القناة والتحكيم لتسوية المنازعات وإبعاد القناة عن سياسة أية دولة واحترام سيادة مصر. وكانت المبادىء الستة قد أدرجت في مشروع قرار تبنته بريطانيا

وفرنسا ليناقش أمام مجلس الأمن، وما إن بدأت المحادثات برئاسة همرشولد حتى أعلن فوزي أن مصر لا تقبل هذه المبادىء فحسب، بل أيضاً توافق على إنشاء رابطة دولية تمثل المنتفعين بالقناة وبهذا يتأكدون أن إدارة القناة في المستقبل تتصرف وفقاً لهذه المبادىء.

وبفضل هذا التنازل الضخم الذي قدمته مصر تم التوصل بسرعة إلى اتفاق من حيث المبدأ وقرر وزراء الخارجية الثلاثة أن يجتمعوا مرة ثانية في جنيف في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر لوضع التفصيلات الجوهرية الخاصة بتشكيل رابطة المنتفعين. ومع ذلك فبمجرد اتخاذ هذه القرارات المتفق عليها عاد لويد وبينو إلى مناقشات مجلس الأمن وأصرا على إجراء اقتراع على فقرة إضافية ملحقة بمشروع القرار المقدم منهما تنطوي على شكوى ضد مصر لأنها «لم تقدم حتى الآن مقترحات محددة بما يكفي لمواجهة المطالب المذكورة آنفاً». والأدهى من ذلك إنهما طالبا بأن تقدم مصر دون إبطاء مشروعاً «لا يقل فاعلية» عن المقترحات التي أملاها منزيس لعبد الناصر وأن يوافق المصريون على أن تتسلم رابطة المنتفعين بقناة السويس الرسوم التي تؤديها كل السفن التي تستخدم القناة.

لقد أثار هذا الموقف الدهشة حتى لدى الدكتور فوزي الذي تتسم شخصيته بالغموض ورباطة الجأش بسبب هذا التجاهل المزري للتنازل البعيد المدى الذي قدمه من أجل التوصل إلى تسوية متفق عليها وقوبل بترحيب في ذلك الوقت من لويد وبينو باعتباره خطوة كبرى إلى الأمام. أما عبد الناصر فقد صعق تماماً، إلا أن ما لم يكن يعرفه هو ولا وزير خارجيته - رغم أن فوزي كان قد ساوره شعور غامض بأن بينو لم يكن يتعامل معه بإخلاص - هو أنه في نفس اللحظة التي كان فيها مجلس الأمن على وشك الاقتراع على القرار الأنجلو فرنسي كان موليه يطلع إيدن على خطته الرامية إلى الاستيلاء على القناة والإطاحة بعبد الناصر بالقوة بمساعدة الإسرائيليين. ولم يكن القرار الذي اتخذه إيدن وموليه بعرض نزاعهما مع مصر على الأمم المتحدة في هذا الوقت المتأخر جاداً إنما هو وسيلة لإعداد المسرح للحرب وذلك بتشجيع الروس على استخدام حق الفيتو ضد القرار الانجلو فرنسي، وبهذا يثبتان للعالم أنه لا مفر من البحث عن علاج بوسائل أخرى غير المناقشة في مجلس الأمن. ومن ثم فإن الأمر لم يكن ليختلف مهما كانت التنازلات التي قدمها فوزي في جلسة خاصة مع لويد وبينو. لأنه بينما كان الروس يستخدمون «الفيتو» كما كان متوقعاً يتقدم موليه في توقيت دقيق

من إيدن عندما بلغت خيبة أمله في العثور على ذريعة للحرب ذروتها وأواه السبيل إلى تسوية النزاع مع عبد الناصر عن طريق العمل العسكري.

وقام بعرض الخطة لأول مرة على إيدن ألبرت جازييه، القائم بأعمال وزير الخارجية الفرنسية والجنرال موريس شال في اجتماع سري للغاية عقد في الرابع عشر من شهر أكتوبر بالمقر الرسمي الريفي لرئيس الوزراء البريطاني. وكانت تستند إلى خطة أعدها في شهر أكتوبر السابق بن جوريون ورئيس أركانه الجنرال موشي ديان للاستيلاء على غزة باعتبارها مصدر نشاط الفدائيين المصريين، وشرم الشيخ الواقعة على مضيق تيران التي يحكم المصريون منها الحصار على خليج العقبة ضد السفن والشحنات المتجهة إلى ميناء إيلات، بوابة إسرائيل الخلفية. وكان موليه قد تعهد في عدد من اللقاءات السرية التي تمت بينه وبين ديان وشخصيات إسرائيلية أخرى ابتداء من أوائل شهر سبتمبر بأن تشترك القوات الفرنسية مع الإسرائيليين وتستولي على القناة إذا ما أريد توسيع هذه الخطة بحيث تشمل هجوماً يقوم به الإسرائيليون عبر شبه جزيرة سيناء في اتجاه قناة السويس، على أن تشترك القوات الفرنسية في الاستيلاء على قناة السويس في الوقت الذي يستولي فيه الإسرائيليون على ما يريدون من أرض للإجهاز على الفدائيين وإنهاء الحصار الذي تفرضه مصر. إلا أن بن جوريون تردد لأنه لم يكن إلى حد ما، يرغب في التورط بصورة مباشرة في النزاع على القناة ولأنه كان أساساً يخشى أن تقوم قاذفات القنابل من طراز «اليوشن» التي يملكها عبد الناصر بتسوية تل أبيب ومدن إسرائيل الأخرى بالأرض في الوقت الذي تكون فيه القوات الإسرائيلية متقدمة داخل سيناء.

واقترح موليه دعوة إيدن للتعاون في المؤامرة ولو لمجرد أن بريطانيا تملك، على عكس فرنسا، قواعد قاذفات قريبة من مصر بصورة تمكنها من تدمير طائرات الأليوشن في الوقت الذي يبدأ فيه الإسرائيليون تقدمهم، فوافق الإسرائيليون. وبعد عدد من الاجتماعات عقدت على جانبي القنال الانجليزي بعضها بين إيدن وموليه والبعض الآخر بين لويد أو نائبه وبينو وبن جوريون، وافق رؤساء الحكومات الثلاث على الترتيبات النهائية التي تقضي بأن تشن إسرائيل هجومها، في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر، ومن المفارقة أنه كان التاريخ المحدد لاجتماع آخر يعقده فوزي بوزيري خارجية بريطانيا وفرنسا في جنيف. وبمجرد أن تبدأ قوات ديان تقدمها داخل سيناء توجه بريطانيا وفرنسا إنذاراً إلى إسرائيل ومصر تطلبان فيه منهما وقف إطلاق النار

وانسحاب قواتها إلى مسافة عشرة أميال من جانبي القناة ووقبول احتلال قوات أنجلو فرنسية - احتلالاً مؤقتاً - لمراكز رئيسية في بور سعيد والإسماعيلية والسويس». وعندما توافق إسرائيل على هذه الشروط وترفضها مصر تقوم قاذفات القنابل البريطانية بتدمير سلاح الطيران المصري وتمزيق مواصلات مصر وقدرتها العسكرية استعداداً لغزو أنجلو فرنسي يقوم به مظليون من قبرص وقوات محمولة بحراً من مالطة. وبعد أن تحتل هذه القوات القناة من بور سعيد حتى السويس يجري بحث شن هجوم آخر هدفه احتلال القاهرة ما لم يكن قد أطيح بعبد الناصر حتى ذلك الحين عن طريق ربط تلك الهزائم بحملة تستخدم فيها الإذاعة والمنشورات لإثارة شعب مصر ضده.

فلا عجب أن مينو الذي كان، على عكس لويد في هذه المرحلة، يعرف في نيويورك ما يعبر بين باريس وتل أبيب، كان لا بد أن يوحي لنظرة فوزي الثاقبة أنه لا يتفاوض بإخلاص. تلك الشكوك التي دفعت فوزي إلى أن يسأل همفري تريفيليان عند عودته إلى القاهرة عما إذا كانت بريطانيا تعتزم بصورة جدية إيجاد تسوية في الاجتماع الخاص - بمتابعة ما تم التوصل إليه الذي - سيعقد في جنيف. فلما أكد تريفيليان، بكل براعة، أن الأمر كذلك، عبر عن دهشته بأنه كان ينبغي في تلك الحالة أن يطلب من مصر فعلاً أن تقترح معاهدة جديدة قبل أن تبدأ مفاوضات فعلية.

ولكن نظراً لأنه لم يكن في استطاعة محمود فوزي وعبد الناصر على السواء أن يتصورا أن تكون بريطانيا وفرنسا على درجة من الحماقة بحيث تهاجمان مصر بالاشتراك مع إسرائيل فقد انساق كلاهما إلى الاعتقاد بأن تنقلات الزعماء البريطانيين والفرنسيين المحمومة بين لندن وباريس في النصف الثاني من شهر أكتوبر إنما كانت، كما ذكرت صحيفة التايمز اللندنية، لأجراء مشاورات حول مفاوضات أخرى مع مصر، فضلاً عن أنه لم يكن يبدو أن هناك أي خطر مباشر من أن تهاجم إسرائيل مصر، وكانت كل الدلائل الأخيرة تشير إلى أن الأردن هي الأكثر احتمالاً في الوقت الراهن لأن تكون ضحية لنزعة بن جوريون العدوانية إلى حد أنه عندما بدا أن حسين سيلجأ إلى نوري السعيد طالباً مساعدته ضد التهديد الإسرائيلي دعا عبد الناصر إلى عقد اجتماع مع الملك سعود والرئيس السوري شكري القوتلي وطالبهما بتقديم معونة مالية للأردن مع قبوله عضواً في القيادة المصرية السورية المشتركة.

لكن الملك حسين، إيثاراً لصحبة رفاقه الهاشميين في العراق، رفض هذا

العرض وبدلاً من ذلك طلب من نوري السعيد إنشاء قيادة مشتركة للقوات الأردنية والعراقية، لكن على الرغم من موافقة نوري فقد ضاع المشروع في مجادلات عميقة حول اختيار القائد الأعلى، ثم ناشد حسين، بعد وقوع ثالث وأعنف غارة في سلسلة الغارات الإسرائيلية الأخيرة على قرية قلقيلية، عبد الناصر أن يساعده في تحويل التهديد الموجه إلى الأردن بإعادة بعض القوات التي كان قد سحبها من الحدود مع النقب إلى مواقعها فرفض عبد الناصر على أساس أن التهديد الذي تتعرض له القناة ويبور سعيد من جانب بريطانيا وفرنسا يتعذر معه إعادة أية قوات إلى سيناء. إلا أنه بعد مضي أسبوع أحرزت الحركة الوطنية في الأردن بقيادة سليمان النابلسي الموالي لمصر فوزاً كبيراً في الانتخابات بعد أن شجعها تحدي عبد الناصر للتهديدات الغربية. وعندئذ انحنى حسين أمام رأي الشعب مدركاً أنه لا خيار أمامه وعين النابلسي رئيساً للوزراء، وفي ٢٤ من شهر أكتوبر وافق على الانضمام إلى التحالف المصري السوري.

في هذه اللحظة بالذات كانت تتخذ الترتيبات النهائية للغزو الأنجلو الفرنسي الإسرائيلي لمصر. كما أنه في ذلك اليوم زحفت الدبابات الروسية إلى قلب بودابست لسحق الثورة التي كانت قد اندلعت منذ يومين ضد السيطرة الروسية. ومن أشد المصادفات إثارة آنذاك أنه حين كان البريطانيون والمصريون على وشك الاقتتال كانت فرقة موسيقى الجيش المصري مع ضباط عبد الناصر، أي قبل ساعات قليلة من اتخاذ تلك القرارات المرعبة، يشاركون في الاحتفال السنوي الذي تقيمه انجلترا ومصر إحياء لذكرى الجنود البريطانيين الذين سقطوا في ساحة القتال في الحرب العالمية الثانية.

وما كادت آخر أنغام موسيقى فرقة الجيش المصري تتلاشى حتى بدأت القوات البريطانية والفرنسية في اتخاذ مواقعها لشن الهجوم المشترك على قناة السويس. وبدأ جيش ديان بعد ظهر يوم ٢٩ أكتوبر تقدمه تجاه مصر على أربعة محاور. كان هدف محورين منها، بما في ذلك إسقاط مظليين قرب مدينة السويس، هو الوصول إلى القناة بينما كان الثالث والرابع على التوالي يستهدفان عزل قطاع غزة والاستيلاء على شرم الشيخ، وفي صباح اليوم التالي هرع موليه وبينو إلى لندن لأجراء محادثات في داونتج ستريت، وفي الساعة الرابعة والربع بعد الظهر قامت وزارة الخارجية البريطانية بتسليم الأنذارين المعدين من قبل باسم الحكومتين إلى السفير المصري والقائم

بالأعمال الإسرائيلي. وفي نفس الوقت أعلن إيدن أمام مجلس العموم الذي اصيبت الدهشة بأعضائه وانقسموا على أنفسهم انقساماً كبيراً بسبب الإجراء الذي اتخذه بالاشتراك مع حليفه الفرنسي.

وفي خلال دقائق معدودة كان نبأ الإنذار البريطاني الفرنسي يدوي في أنحاء العالم، فبادر عبد الناصر إلى دعوة مجلس الوزراء للانعقاد. إلا أنه قبل أن يتسع الوقت أمام زملائه لكي يجتمعوا وصل فجأة اللواء عبد الحكيم عامر وبصحبته صلاح سالم وطلبا عقد اجتماع خاص. ويندر أن يوجد تناقض في المواقف أشد مما تجلى في تلك المناسبة. فبالرغم من أن عبد الناصر فوجىء بالنبأ فقد ظل في الظاهر على الأقل محتفظاً بهدوئه تماماً وكان قد قرر فعلاً رفض الإنذار فوراً، لكن عبد الحكيم عامر وصلاح سالم كانا في حالة أقرب ما يكون إلى الذعر وأعلن كلاهما بلا تردد أنه ينبغي أن يتوجه عبد الناصر ورفاقه في الحال إلى السفارة البريطانية ويعرضوا مباشرة قبولهم للمطلب المقدم إليهم.

لم يرد عبد الناصر رداً مباشراً على هذا الاندفاع العاطفي، وإنما استدعى البغدادي وطلب من عبد الحكيم عامر وصلاح سالم أن يرددا أمامه ما ذكراه على التو. فردد عامر ما سبق أن طلبه من عبد الناصر مضيفاً أن الجيش في حالة ميؤوس منها وقد لا يستطيع أن يقاوم غزواً تقوم به دولتان استعماريتان وأن مصر ستصاب بدمار تام يقصف الانجليز والفرنسيين لها من الجو والبحر مما سيؤخرها ألف عام، ولن يسمح له ضميره أن يترك الشعب المصري يتعرض لهذا العقاب. وعندئذ قال صلاح سالم إنه يشارك عبد الحكيم عامر رأيه وان على الحكومة أن تذعن فوراً وإلا فات الوقت للحيلولة دون الدمار الشامل للبلاد.

ورد بغدادي على هذا كله بأنه ليس المهم الآن هو قدرة مصر أو عدم قدرتها على الانتصار في المعركة القادمة، فإذا لم تقاتل مصر الآن فلن تتوفر لها مطلقاً الإرادة لكي تقاتل في المستقبل. وأكد، ربما بشجاعة تفوق المنطق، أن واجب قادتها أن يذهبوا إلى الجبهة وأن يموتوا هناك إذا تطلب الأمر. وأنهى حديثه قائلاً «إن مكاننا الآن على القناة لا في القاهرة، فإذا هزمنا ولم يقتلنا البريطانيون يتعين علينا أن ننتحر بدلاً من أن نقع في أيديهم أسرى» وإذ ذاك استدعي زكريا محيي الدين وتحدث بنفس الأسلوب الذي تحدث به بغدادي وسرعان ما أشار عليهم عبد الناصر بإعداد جرعة

قاتلة من أقراص سيانيد البوتاسيوم لكل عضو من أعضاء مجلس الوزراء ثم التفت إلى عبد الحكيم عامر وصلاح سالم وأخبرهما بصراحة أنه يشارك بغدادي رأيه وأنه لا يمكن أن تكون هناك مناقشة للأنذار الذي يعد غير مقبول من بدايته إلى نهايته وأنه لن يقبل شروط الإنذار المهينة دون قتال.

وعندئذ سحب عامر طلبه الخاص بالاستسلام الفوري ووافق على المضي في القتال إلا أن صلاح سالم لم يقتنع بالكلمات الشجاعة التي سمعها. وكان يبدو وهو يغادر الاجتماع متوجهاً مع عبد الحكيم عامر الى رئاسة الجيش أنه أكثر عصبية عن ذي قبل. وقد لاحظ عبد الناصر ذلك وخشي أن يوهن صلاح سالم من عزيمة عبد الحكيم عامر ومقاومته فأصدر تعليماته فوراً إلى عبد اللطيف بغدادي بأن يتحقق من إيفاد صلاح سالم إلى منطقة القناة حيث يوضع تحت إشراف كمال الدين حسين الذي كان قد عين مشرفاً سياسياً على المنطقة. وبعد ذلك عقد عبد الناصر اجتماعاً قصيراً لمجلس وزرائه بأكمله قبل أن يتوجه هو نفسه إلى الجبهة. ودون أن يذكر شيئاً عما دار بينه وبين قائده العام أبلغ أعضاء المجلس أنه يعتزم استدعاء تريفليان فوراً وابلاغه أن مصر ترفض الأنذار الأنجلو فرنسي.

وافق جميع الحاضرين تقريباً على ما قرره عبد الناصر وكان عدد قليل من الوزراء يشعر بأنه قد تكون هناك مخاطرة في هذا الرفض المباشر واقترح أن يجري بحث الموضوع بصورة أوفى قبل اتخاذ مثل هذا القرار الخطير. إلا أن عبد الناصر لم يكن بعد الحديث الذي تبادله مع عبد الحكيم عامر ينوي السماح لانتشار الانهزامية فقال إنه مطلوب من مصر أن تخر ساجدة أمام محتليها البريطانيين السابقين المتحالفين مع عدوها اللدود اسرائيل والفرنسيين المقوتين وانه لا يمكن أن يكون ثمة نقاش في هذا الطلب.

ومن ثم لزم المتشككون القلائل الصمت، ووافق مجلس الوزراء بالأجماع في جو من الهدوء المستسلم للقضاء والقدر على رفض الإنذار. وهكذا دخل المصريون الحرب التي فرضها إيدن ومولية عليهم دون استعداد في كل ناحية عدا التصميم الشديد الذي بثه عبد الناصر في نفوسهم على الصمود إلى أن تتم تعبئة قوة الرأي العام العالمي لأنقاذهم.



الفصل العاشر

حرب على القناة

كان عبد الناصر، حتى بعد أن تلقى الإنذار الانجليزي الفرنسي ورفضه، غير قادر على أن يصدق أن إيدن وموليه على وشك أن يشنا حرباً ضد مصر بالتواطؤ مع إسرائيل، حقيقي إنه كان يعتقد، منذ فترة طويلة شأنه في ذلك شأن الرأي العام العربي الواسع الإطلاع، أن الدول الغربية قد خلقت إسرائيل لتكون بمثابة رأس جسر للحفاظ على وجودها في الشرق الأوسط وعلى نفوذها في بعض الدول العربية منفردة، كما كان يراوده الشك في وجود صلة مؤكدة بين تعزيز حلف بغداد وما أعقب ذلك من زيادة مفاجئة في عدوانية إسرائيل تجاه جيرانها العرب ولا سيما مصر. ومع ذلك لم يستطع أن يصدق ان تكون أية دولة عربية على درجة من الجنون تحملها على كشف التحالف القائم بين الإمبريالية والصهيونية عن طريق مساعدة إسرائيل وتحريضها على الاعتداء على دولة عربية.

فطبقاً للبيان الثلاثي الذي أصدرته في عام ١٩٥٠ الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تعهد الموقعون بالعمل داخل نطاق الأمم المتحدة وخارجها على مقاومة أية محاولة من جانب إسرائيل أو الدول العربية تستهدف تغيير حدود الهدنة المعقودة في عام ١٩٤٩ بقوة السلاح.. ومن المسلم به أن مصر لم تقبل مطلقاً أن هذا البيان في حد ذاته يخول لقوات الغرب دخول أرض مصرية وفاء بتعهدات حكوماتها. والواقع أن المصريين كانوا في المعاهدة التي عقدوها مع بريطانيا في عام ١٩٥٤ قد استبعدوا بصورة خاصة أن أي هجوم تقوم به إسرائيل يشكل ذريعة لبريطانيا لإعادة تشغيل قناة السويس. ومع ذلك كانت الدول الغربية الثلاث، كما ظلت تؤكد باستمرار، تعتبر نفسها ملتزمة بالوقوف ضد أي معتدٍ. أما الآن فلم تكن بريطانيا وفرنسا تقفان ضد

المعتدي بل معه ولم تقترحا غزو أراضي المعتدي، إنما تلك التي لضحيته. والأغرب من ذلك أنه في الوقت الذي تدعي فيه الدولتان إنهما تقومان «بالفصل بين المتحاربين» فإن شروط إنذارهما لكلا الجانبين وتوقيته كانت في الواقع تأمر الضحية بالإنسحاب حوالي ١٣٥ ميلاً إلى الضفة الغربية للقناة وتطلب من المعتدي أن يتقدم ما بين ٦٥ ميلاً و ١١٥ ميلاً طبقاً للمواقع الراهنة للجيوش الغازية.

وكانت الفكرة برمتها تبدو من الغرابة حتى أن عبد الناصر اعتقد طوال الأربع والعشرين ساعة الأولى من تسلم مطالب الحكومتين أن الإنذار لا بد أن يكون خدعة أو حيلة لمساعدة إسرائيل على تحقيق نصر سهل في سيناء وذلك بسحب القوات المصرية بعيداً عن حدود النقب لحماية بور سعيد والقناة. والواقع إنه كان على يقين، بناء على تقديرات مخابراته، من أن هذا هو الهدف حتى إنه أصدر أوامره على الفور بأن يعود إلى سيناء كثير من وحدات قيادته الشرقية التي كان قد سحبها قبل ذلك بشهرين عندما خشي وقوع هجوم انجليزي فرنسي مباشر على القناة، ولم يضطر إلى التسليم بأن الإنذار جدي إلا عندما بدأت قاذفات القنابل البريطانية من طراز «كانبيرا» في مهاجمة المطارات المصرية في مساء يوم ٣١ أكتوبر وفاء للتعهد الذي قطعه إيدن على نفسه لبن جوريون بتدمير سلاح الطيران المصري.

ولما أدرك عبد الناصر من أنه على وشك مواجهة تفوق عسكري ساحق من جانب بريطانيا وفرنسا، فضلاً عن إسرائيل، هرع إلى مقر قيادة الجيش ليطلب من عبدالحكيم عامر إلغاء كل الأوامر السابقة وأنه يأمر كل الوحدات في سيناء بالإنسحاب إلى القناة مع استمرارها في القناة أثناء إنسحابها. كما أصدر أوامره بضرورة وضع الخطط الخاصة بحرب العصابات موضع التنفيذ فوراً، وأسند إلى زكريا محيي الدين مسؤولية قيادة المقاومة الشعبية بينما تولى كمال الدين حسين قيادة الفدائيين في منطقة القناة. وأخفيت مخابىء الأسلحة في منازل ومساكن اختيرت في كل مدينة كبيرة وصغيرة من مدن الوجه البحري، بالإضافة إلى أجهزة الحرب السرية الأخرى مثل أجهزة الإرسال اللاسلكي وآلات الطباعة، كما وزعت الأسلحة على أي فرد يتطوع في المقاومة بوساطة عربات الجيش التي كانت تجوب الشوارع حاملة مكبرات الصوت تدعو الناس إلى المساعدة على مقاومة الغزاة الزاحفين.

كان هذا الأسلوب في تنظيم المقاومة الشعبية، بلا مبالغة، يتسم بالارتجال إلى

حد ما، لكنه لم يكن بغير فعالية كما اكتشفت القوات البريطانية في وقت لاحق في بور سعيد، كما لم تكن جماعات الفدائيين أسوأ تنظيماً من الجيش. فعلى الرغم من شحنات الأسلحة الروسية كانت القوات النظامية المصرية غير مستعدة تماماً لخوض حرب، إذ كان يستخدم حتى الآن ما يقرب من خمسين دبابة فقط من بين مائتي دبابة روسية جديدة، ولم يكن معداً للتشغيل من المائة طائرة مقاتلة من طراز ميج غير حوالي ثلاثين طائرة، ومن الخمسين قاذفة من طراز اليوشن سوى اثنتي عشرة طائرة، وكان معظم الطيارين وأطقم الدبابات الذين سيقومون باستخدام هذه الأسلحة الجديدة ما زالوا يتدربون على استخدامها في مدارس تدريب بروسيا. ومن ثم كان سلاح الطيران المصري الجديد هدفاً أكيداً لطائرات الكانبيرا البريطانية فلم ينج من الثلاثين طائرة اليوشن التي نجحت في الفرار إلى الأقصر سوى اثنتي عشرة طائرة تمكنت من مواصلة الطيران إلى السعودية، أما الثماني عشرة طائرة الأخرى فقد هاجمتها ودمرتها غارات جوية بريطانية أخرى على مصر العليا.

ومما زاد من قلق عبد الناصر أنه في الوقت الذي كان فيه يفكر في الدمار الذي لحق بسلاحه الجوي الروسي، جاءته رسالة من خروشوف، عن طريق شكري القوتلي، الذي كان وقتئذ في زيارة لموسكو، تنبئه صراحة أن روسيا لن تغامر بالتورط في حرب عالمية ثالثة من أجل قناة السويس، وأنه إذا كان لا بد من خوض مثل هذه الحرب فإن الروس سيختارون مكاناً وزماناً أكثر ملائمة، وفي نفس الوقت أشار خروشوف بضرورة أن تعقد مصر صلحاً بأسرع ما يمكن مع بريطانيا وفرنسا لأن قوتها المتفوقة لن يجدي معها القيام بمزيد من المقاومة، وأن روسيا سوف تقدم لها كل تأييد أدبي لازم إلا أنها لا تستطيع تقديم أية مساعدة أخرى في هذه المرحلة.

أصابت صراحة خروشوف القاسية عبد الناصر بهزة عنيفة حتى إنه بادر بوضع البرقية في خزانته الخاصة، وخوفاً من إضعاف روح وزرائه المعنوية في هذه اللحظة الحاسمة لم يطلع أقرب المقربين إليه على فحواها. وظل السر رهين الخزانة حتى عام ١٩٦٠ عندما ثار جدل مع الأعضاء السوريين في مجلس وزراء الجمهورية العربية المتحدة المشترك الذين كانوا يطالبون في ذلك الحين بشن هجوم فوري على إسرائيل، فحذر عبد الناصر بأن مثل هذا العمل سوف يواجه بمقاومة من جانب الغرب، وعندما رد السوريون بأن روسيا سوف تقاتل دفاعاً عن العرب فتح عبد الناصر خزانته

وقدم رسالة خروشوف كدليل على أن روسيا لن تفعل ذلك. في هذه الأثناء تظاهر عبد الناصر أمام معاونيه بأن الزعماء الروس يعرضون على مصر مزيداً من الطائرات ومن الفنيين، الأمر الذي يرفضه على أساس أن العرض بادره طيبة، لكنها غير عملية طالما أن الطيارين المصريين ما زالوا يتدربون في روسيا.

ولم يكن عبد الناصر، بطبيعة الحال، ينتظر من الروس أن يعلنوا الحرب نيابة عنه أو أن يرسلوا إليه «متطوعين» رغم أن الفرنسيين كانوا، كما كان سيعلم سريعاً، يساعدون إسرائيل بالتحليق في مهمات إعتراضية، مما كان يتيح للطيارين الإسرائيليين فرصة التفرغ للقيام بالمهام القتالية مع الجيوش المتقدمة، لأنه كان يدرك إدراكاً تاماً أن الحرب التي تشبث في الشرق الأوسط قد فاجأت الروس في وقت لا يسعهم فيه إلا التفكير في مشاكلهم الخاصة في المجر. إلا أن الأمر الذي أثار دهشته وهلعه هو ما بدا من خروج خروشوف على طوره وتخليه عن مصر وقت محنتها.

عندئذ لجأ عبد الناصر، الذي أوهنت عزيمته، إلى إيزنهاور طالباً المساعدة وفي نفس الوقت أصدر أوامره إلى الأخوين علي ومصطفى أمين بإعادة طبع مقال نشرته مجلة لايف الأمريكية يكشف عن عملية القمع الوحشية التي قامت بها روسيا ضد ثورة المجر، وتلك راجعة، من ناحية، إلى أنه لم يعد مخدوعاً بأصدقائه الروس، ومن ناحية أخرى أراد أن يقنع واشنطن بأنه ليس ألعوبة في يد السوفييت مثلما زعم ايدن وموليه، لكن رد الفعل الفوري من جانب واشنطن إتسم بالتشكك. وتساءل الأمريكيون: هل يطلب عبد الناصر مساعدة أمريكية لكي يجد لنفسه مبرراً لدعوة الروس إلى التدخل إذا ما خذلته الولايات المتحدة؟ لكن لما نفى عبد الناصر بلعلق أنه طلب من الروس التدخل استطاع ريموند هير أن يؤكد له، بتفويض من إيزنهاور، أن أمريكا، رغم أنه لا يمكن أن ينتظر منها أن تدخل حرباً ضد حلفائها، فإنها ستبذل ما في وسعها لوقف القتال عن طريق العمل الدبلوماسي داخل الأمم المتحدة.

والحقيقة أن العروض الوحيدة التي تلقتها مصر بتقديم مساعدة عسكرية فعّالة في تلك الأيام العصيبة كانت من سوريا والأردن حين أعدت معهما على عجل وبعد قرار الملك حسين بالانضمام إلى التحالف المصري السوري، خطة تقضي بالتقدم إلى ساحل البحر المتوسط لشطر إسرائيل إذا ما قررت مهاجمة مصر. لكن في ذلك الوقت

بدأت تتسرب إلى المخابرات المصرية تقارير أولية عن مؤامرة أنجلو- أمريكية مع العراق للقيام بانقلاب في دمشق، ومن ثم خشي عبد الناصر من أن انشغال معظم الجيش السوري في جبهة ثانية ضد إسرائيل قد لا يخدم غير أغراض المتآمرين دون أن يساعد ذلك مصر مساعدة ملموسة، فضلاً عن ذلك كانت هناك مخاطرة، إذا ما اشتركت سوريا والأردن في المعركة، أن تتخذ بريطانيا وفرنسا من هذه الخطوة ذريعة لإعادة إحتلال هاتين الدولتين اللتين كانتا تحت إنتدابهما من قبل بنفس الطريقة التي تسعيان بها الآن إلى إحتلال مصر.

من أجل هذه الأسباب أبرق مركز القيادة المشتركة في القاهرة في أول نوفمبر إلى عمان طالباً «وقف كل الإستعدادات الهجومية وإرجاء عملية بيسان (ضد إسرائيل) لحين صدور أوامر أخرى...» أضف إلى هذا أنه عندما قرر السوريون، إستجابة لمطالب اتحاد نقابات العمال العرب بتخريب خطوط أنابيب البترول التي يملكها الغرب، نسف أهم ثلاث محطات لضخ البترول على خط أنابيب شركة البترول العراقية الممتد إلى طرابلس، عارض عبد الناصر هذا التعبير المحدود عن التضامن العربي، فأبرقت القيادة المشتركة إلى دمشق قائلة إن تخريب خطوط الأنابيب سوف «يلحق الضرر بمصالح دول أخرى ليست شريكة...» ومن ثم فإنه ينبغي العدول عنه. ولكن الرسالة وصلت بعد فوات الأوان فلم تمنع المجموعات المكلفة بالتدمير من تنفيذ المهمة الموكل إليها تنفيذها. ومع ذلك، كان لنصيحة عبد الناصر بعض التأثير على السوريين الذين يسهل إثارتهم، وهو تأثير كان كافياً على أية حال لمنع أي عمل مماثل ضد خط أنابيب «التابلين» الذي تملكه أمريكا والذي لم يصب بأي أذى من جراء حرب السويس.

هكذا وبعد أن قرر عبد الناصر مواجهة الغزو الثلاثي لمصر بمفرده بدأ في الإشراف على الخطة النهائية للحملة، وكانت تقضي بالجلاء عن سيناء وتركها للإسرائيليين بينما يتم القيام في بور سعيد ومدن القناة الأخرى بمقاومة رمزية فقط لتقليل الخسائر في الأرواح والممتلكات نتيجة القصف من البحر ومن الجو إلى أدنى حد ممكن، وبمجرد أن تضطلع الجيوش الغازية بدورها الاحتلالي تبدأ المقاومة الشعبية على أن تكملها حملة دعائية كبرى في الأمم المتحدة وبين دول عدم الانحياز لتحقيق إدانة ساحقة للمعتدين تجبرهم على الانسحاب، كما قرر في الوقت نفسه حرمان بريطانيا

وفرنسا من ثمار انتصارهما بحركة شمشونية[1] من جانب المصريين تؤدي إلى وقف حركة الملاحة عبر قناة السويس وذلك بإغراق سفن الملاحة عند مدخلي القناة.

ومن الصدفة الغريبة أن الضابط المكلف بتنفيذ هذه العملية التخريبية، هو العقيد هاني أمين حلمي، حفيد رائد بالجيش المصري كان احمد عرابي قد كلفه بنفس المهمة إبان ثورة عام ١٨٨٢، عندما علم أن القوات البريطانية، بقيادة سير جارنت وولزلي، قادمة من الهند لسحق ثورة عرابي الوطنية. لكن العقيد هاني حلمي، على العكس من جده الذي ظل يتلكأ طويلاً وفشل في إداء مهمتة قبل وصول وولزلي إلى مسرح الأحداث، نجح في إغراق السفن لتعطيل المرور في القناة. والواقع، كما أخبرني عبد الناصر في شيء من الغبطة في وقت لاحق، أن الغزاة بدلاً من أن يعيقوا هاني ساعدوه بالفعل على إنجاز مهمته. ففي أول نوفمبر بينما كانت السفينة الأولى تقطر وهي محملة بالإسمنت إلى الجزء العميق من المياه في بحيرة التمساح الواقعة في منتصف القناة، قامت القاذفات البريطانية بإغراقها وهكذا لم يقم رجال حلمي بأكثر من قطع حبل قطر السفينة.

وسرعان ما أثبت انه كان لقرار عبد الناصر بالاعتماد على الرأي العام العالمي بطرد المعتدين ما يبرره، فقد جاء رد فعل الدول العربية ثورة من الغضب الشديد المتوقع، فحذت سوريا والعربية السعودية حذو مصر وقطعتا علاقاتها بكل من بريطانيا وفرنسا، أما الأردن والعراق فقد قطعتا علاقاتهما بفرنسا وليس مع حماتها البريطانيين. ولما استمرت المظاهرات والإضرابات في كل دولة عربية مستقلة احتجاجاً على العدوان الانجلو فرنسي قام حلفاء بريطانيا في حلف بغداد بالإشارة إليها بأن تظل بعيدة عن اجتماعات الحلف المقبلة وإلا خاطرت بالتعرض لطردها من الحلف. والأهم من ذلك انه أخذت تجتاح العالم بأسره عاصفة من التنديد بالمعتدين والتعاطف مع ضحية العدوان. فلم يشترك في إدانة العدوان الثلاثي على مصر روسيا والصين فحسب، بل أيضاً شركاء بريطانيا في الكومنولث مثل كندا والهند وباكستان وسيلان. وقدم مندوب الولايات المتحدة، هنري كابوت لودج، قراراً إلى مجلس الأمن يطالب إسرائيل

---

(١) جاء في التوراة أن شمشون دمر المعبد الذي كان يضم أعداءه وهو يصرخ «عليّ وعلى أعدائي» (المترجم).

بالانسحاب ويطلب من جميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين الامتناع عن استخدام، أو التهديد باستخدام، القوة في منطقة النزاع، وعلى الفور أحبط هذا القرار كما أحبط قرار روسي مماثل باستخدام كل من بريطانيا وفرنسا حق الفيتو. وكانت هذه أول مرة تستخدم فيها هاتان الدولتان هذا الحق منذ قيام الأمم المتحدة وإذ ذاك أيد لودج اقتراحاً يوغوسلافياً يقضي بالدعوة إلى عقد جلسة طارئة للجمعية العامة، حيث لا يستخدم حق الفيتو، وذلك للتعبير بشكل فعّال عن سخط الرأي العام العالمي والمطالبة بوقف إطلاق النار فوراً وانسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي المصرية.

وهكذا، ففي نفس اللحظة التي كانت فيها السفن الحربية الانجلو فرنسية تبحر في اتجاه شواطيء بور سعيد قادمة من قاعدتها في مالطة، كان بوسع عبد الناصر أن يكون على يقين، إلى حد معقول، من النتيجة النهائية. فمنذ رسالة خروشوف كان في حالة من التوتر العصبي حتى إنه كان يرفض أن ينام وحده وأصر على أن يشاركه عبد اللطيف البغدادي غرفته بمبنى مجلس قيادة الثورة في الجزيرة الذي اتخذه مقراً له أثناء الأزمة. إلا أنه لما بدأت مغامرة على الرأي العام العالمي تؤتي ثمارها استعاد رباطة جأشه، فأعلن، في خطاب تحدٍ أذيع على الشعب يذكر بوينستون تشرشل بعد هزيمة دنكرك في عام ١٩٤٠، أنه لن يستسلم أبداً وسيبقى يقاوم الغزاة حتى يرغموا في النهاية على الانسحاب. ولكي يضفي على كلماته قوة وفعالية رفض أن يسمح لقرينته وأبنائه بمغادرة القاهرة، وإن كان قد نقلهم من منزله في مصر الجديدة الذي كان على مرمى حجر فقط من مطار الماظة الحربي، إلى حي الزمالك الأكثر أمناً. وعندما حذره عبد القادر حاتم من أنه لن يتيسر إيجاد أجهزة إرسال بديلة لمواصلة الاتصال بالشعب إذا ما نفذ البريطانيون تهديدهم بقصف إذاعة القاهرة «وصوت العرب» كان رد عبد الناصر هو أنه سيطوف بالقاهرة والمدن الأخرى في سيارة مكشوفة ويدعو الشعب إلى المقاومة مستخدماً في ذلك مكبرات الصوت.

وتأكدت مخاوف حاتم في اليوم التالي مباشرة عندما قامت دفعة أخرى من طائرات الكانبيرا البريطانية في ساعة مبكرة من صباح اليوم الثاني من شهر نوفمبر بقصف محطتي الإذاعة قصفاً أدى إلى توقفها عن الإرسال، وفي غضون دقائق قليلة كانت محطة إذاعة بريطانية في قبرص قد استخدمت نفس الموجة الشاغرة في حث الشعب المصري على أن يثور على عبد الناصر الذي «أصابه الجنون واستولى على القناة.. ورفض حلاً عادلاً..... وعرضكم للهجمات الإسرائيلية... وخان

مصر . . . وا ختار الدكتاتورية». واختتمت الإذاعة نداءها بأنه يجب على المصريين أن يقبلوا اقتراح الدول المتحالفة الذي يمكن أن يعود عليهم بالسلام والرخاء أو يتحملوا عواقب تصرف عبد الناصر الذي ينطوي على الجنون.

كان هذا العمل، وفقاً لأي مقاييس للحرب النفسية، محاولة محزنة تهدف إلى التخريب، ورغم إصابة عبد الناصر فجأة بالتهاب في الحنجرة لم يستطع الانتظار لكي يفضح الإدعاء الأجوف بأن الاستسلام لاحتلال جديد لمصر بقوات أجنبية من شأنه أن يجلب السلام والرخاء، ففي نفس ذلك اليوم، وبينما كانت مكبرات الصوت تنقل صوته إلى أهل القاهرة، اتخذ عادة خلفاء المسلمين الأول فأعلن من فوق منبر الأزهر أن جيش التحرير الوطني، وهي التسمية التي أطلقت على رجال حرب العصابات، سوف يقاتل من قرية إلى قرية ومن منزل إلى منزل. وأعلن، وسط تصفيق يصم الآذان، أنه قد تم الاستيلاء على معدات عسكرية تقدر قيمتها بثلاثمائة مليون جنيه استرليني كانت بمخازن المعدات العسكرية البريطانية في منطقة القناة وأن الأسلحة الصغيرة قد وزعت على الفدائيين بينما تم تسليم الدبابات والمعدات الثقيلة إلى الجيش، واختتم خطابه بقوله إنه بمساعدة هذه الأسلحة وبعزم موحد على المقاومة سوف «ينصرنا الله». وأخذ بعد ذلك يطوف القاهرة، وسط ابتهاج سكانها وقلق حراسه وحتى بعض معاونيه، مستقلاً سيارة مكشوفة ليظهر للناس انه، كما أقسم، لا يزال بينهم وأن الصوت الذي استمعوا إليه يخاطبهم من جامع الأزهر صوت حي وليس مجرد تسجيل. وبالمثل، فإنه طوال الأيام الثلاثة التالية أخذ الموظفون الذين يعملون مع حاتم يطوفون أيضاً بشوارع القاهرة والمدن الأخرى في سيارات تحمل مكبرات الصوت لنقل الأنباء إلى الشعب إلى أن أمكن إقامة شبكة بديلة للإرسال الإذاعي بينما كانت إذاعة دمشق تقدم مساعدتها بإذاعة البلاغات الرسمية المصرية التي كانت تبلغ تليفونياً من مقر القيادة المشتركة في القاهرة.

وليس ثمة شك في أن زعامة عبد الناصر في هذه المرحلة الحاسمة قد وطدت أقدامه بصورة نهائية وكاملة باعتباره «الريس» أي ربان سفينة الدولة المصرية الذي أصبحت كلمته منذ الآن قصاعداً قانوناً بالنسبة لكل فرد من معاونيه. والحقيقة إنه أفاد بصورة كبيرة من خدمات مساعدين على درجة كبيرة من الكفاءة من أمثال الدكتور محمود فوزي والدكتور القيسوني، أعضاء وزارته من المدنيين. ومن بين معاونيه العسكريين كان يستطيع أيضاً الاعتماد على إداريين بارزين من أمثال عبد اللطيف

البغدادي وزكريا محيي الدين. (لأنه بالرغم من حل مجلس قيادة الثورة رسمياً اثر تولي عبد الناصر رئاسة الجمهورية فإن اغلبية أعضائه كانت ما تزال إلى حد كبير جزءاً لا يتجزأ من النظام)، إلا أنه منذ اللحظة التي تلقى فيها الإنذار الأنجلو فرنسي، أخذ عبد الناصر على عاتقه مسؤولية الموقف كاملة وبينما كان فيما مضى يتشاور دائماً مع رفاقه قبل اتخاذ اي قرار هام أصبح الآن يكتفي بإبلاغهم ما يريد ولا يطيق اي مجادلة في رأيه.

ولو قدر لمغامرته بالنسبة للرأي العام العالمي أن تفشل ووجدت مصر نفسها مضطرة إلى التخلي عن سيطرتها على القناة وقبول احتلال أجنبي آخر لاختلف الوضع اختلافاً بيناً، بل كان من المحتمل آنذاك أن ينقلب الشعب عليه. لأنه بالرغم من أنه لم يسمح له، بعد ذلك بأحد عشر عاماً، بالتخلي عن منصبه عقب هزيمة مهينة أخرى لاقتها مصر على أيدي إسرائيل إلا أن السبب في ذلك تماماً يرجع إلى أنه كان منذ عام ١٩٥٦ الحاكم المطلق لشعبه وأنه رغم كل أخطائه، لم يكن في استطاعة الكثيرين بعد خمسة عشر عاماً من زعامته أن يتصوروا مصر بدون عبد الناصر رئيساً لجمهوريتها.

لكن حدث أن نجحت المغامرة وثبت سلامة تقدير عبد الناصر، إذ كان مقدراً للتهديد الأنجلو فرنسي بفرض احتلال أجنبي آخر على مصر أن يفشل منذ البداية ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن الولايات المتحدة أصرت على مساندة إرادة الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث قام ما لا يقل عن خمس وستين دولة من بينها أمريكا وروسيا بالاقتراع ضد بريطانيا وفرنسا وإسرائيل التي لم تستطع أن تحظى بتأييد أكثر من دولتين صديقتين هما استراليا ونيوزيلندا، ومنذ تلك اللحظة لم يكن من الممكن أن يخسر «الريس» الحرب رغم أنه كان واثقاً من خسارة كل معركة. ومن ثم، فإنه منذ تلك اللحظة لم يعد يقنع بالدور الأول بين رفاق من قادة الثورة فحسب، وإنما أصبح الحاكم المطلق الأعلى لمصر بلا منازع.

ومع أن عبد الناصر ربما استنتج من إدانة الأمم المتحدة الشاملة للعدوان أن الخلاص قد أصبح قريباً بالفعل، إلا أنه لم يكن راضياً البتة على الطريقة التي كان صديقه الحميم ورفيقه اللواء عبد الحكيم عامر، يوجه بها المعركة لسبب واحد هو، كما ذكر لعبد اللطيف بغدادي في لهجة تنم عن شيء من المرارة، إنه لم يكن يحافظ علناً بسير انسحاب الجيش من سيناء إلى القناة. وعندما احتج بغدادي لدى عامر على هذا

الإجراء رد اللواء بجفاء إنه مشغول بصورة لا تسمح له بالاتصال بأي شخص آخر سوى قادة جيشه. والسبب الآخر أن البلاغات العسكرية التي كان يصدرها الجيش ويدعي فيها إنه أوقف التقدم الإسرائيلي على كل المحاور كانت تنطوي على أكاذيب تذكر، بصورة رهيبة، بالبيانات التي كان يصدرها القادة العسكريون في ظل حكم الملك السابق فاروق إبان الحرب الفلسطينية في عام ١٩٤٨، والواقع أن اللواء عامر، من أعماق اليأس والإنهزامية اللذين اتسمت بهما استجابته لنبأ الإنذار الأنجلو فرنسي، بات يشعر بارتياح تام إزاء إمكانيات صمود الجيش أمام التقدم الإسرائيلي في سيناء. ولما أصدر عبد الناصر أوامره بالتراجع إلى القناة اعترض بشدة على تلك الأوامر محتجاً بأن الجيش المصري كبد الإسرائيليين خسائر فادحة في أكثر من اشتباك رغم تفوقهم العددي الكبير.

كان عامر محقاً تماماً في قوله إن المصريين في سيناء لم تكن تنقصهم بأية حال، الشجاعة أو الفعالية، فقد قاتلوا في عدة مواقع بعناد وبطولة ضد عدد متفوق في عدد الرجال بنسبة لا تقل عن ثلاثة إلى اثنين. كما أنه أفضل تنظيماً وأكثر مهارة فنية إلى جانب تمرسه على إراقة الدماء التي لا يمكن تجنبها في الحروب بأساليب مثل طعن أكياس بها قطط حية بالسونكي أثناء التدريب. بل أن المؤرخين العسكريين الإسرائيليين في مستوى توسكاني لم يستطيعوا فيما بعد الإمساك عن الإشادة بأعمال باسلة مثل مقاومة سرية مشاة مصرية في سد الروافع في شمال شرقي سيناء امام هجمات متكررة من جانب لواء مدرع إسرائيلي مسلح بدبابات سوبر شيرمان الأمريكية.

إلا أن أداء المصريين في سيناء لم يكن بيت القصيد، فلم يكن العدو الرئيسي الآن هو إسرائيل وإنما بريطانيا وفرنسا اللتان تهددان بور سعيد والقناة والقاهرة. وبدا عبد الناصر يرتاب بشدة في قدرة صديقه عبد الحكيم عامر على قيادة الجيش في هذا الموقف البالغ الخطورة ويشك في أن ما يطرأ على مزاجه من تغييرات مفاجئة قد يكون نتيجة لما يعرف عنه من تعاطي الحشيش، ومن ثم فإنه بعد إتمام الإنسحاب من سيناء في ٣ نوفمبر ووقف إطلاق النار بصورة فعّالة بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية في كل مكان، فيما عدا شرم الشيخ التي سقطت بعد ذلك بيومين في أيدي الإسرائيليين، قرر عبد الناصر وعبد اللطيف بغدادي أن يسافرا على الفور إلى جبهة قناة السويس للإشراف على توجيه المرحلة التالية من الحرب، ألا وهي نزول القوات الأنجلو فرنسية

في بور سعيد. فكلف زكريا محي الدين بالإشراف على الحكومة في القاهرة، وبدأ الزعيمان رحلتهما إلى بور سعيد عن طريق الإسماعيلية رغم اعتراضات قائد الحرس الجمهوري الذي كان يخشى أن تهاجم القاذفات البريطانية السيارة التي يستقلها عبد الناصر.

كانت الخطة المصرية الأصلية تقضي بالتخلي عن مدينة بور سعيد التي، نظراً لكونها محاطة ببحيرات ومستنقعات، يتعذر في الواقع الدفاع عنها ضد هجوم اتقن إعداده، بعدئذٍ يقوم الجيش المصري، عندما يتدفق الغزاة الأنجلو فرنسيون على الطريق الضيق المعبد الذي يصل المدينة بالطريق المؤدي إلى الإسماعيلية والسويس بالانقضاض عليهم والعمل على إعاقة تقدمهم جنوباً أطول فترة ممكنة. لكن بعد الهياج الذي وقع في مجلس العموم وفي العالم الخارجي عقب الغارات الجوية البريطانية على مصر قرر عبد الناصر، على أية حال، أن يقاوم في بور سعيد. كان يدرك صعوبات الدفاع عن المدينة إلا أنه كان يريد كسب الوقت الذي يمكن من تحقيق العطف والتأييد لمحنة مصر مما يزيد من تدعيم موقفها في الأمم المتحدة، علاوة على ذلك، فقد شعر بأن قيام الجيش بالقتال جنباً إلى جنب مع سكان بور سعيد المدنيين سوف يساعد على رفع الروح المعنوية للشعب من أجل خوض حرب العصابات التالية. وبما أنه لم يعد يشعر بالثقة في أن اللواء عامر المتقلب المزاج قادر على، أو حتى مستعد لتنفيذ هذا التغيير الذي طرأ على الخطة الاصلية، قرر أن يذهب بنفسه إلى جبهة القناة لضمان تنفيذ أوامره الجديدة.

والواقع أن عبد الناصر لم يصل مطلقاً إلى بور سعيد، فعندما وصل إلى الإسماعيلية أنبأه كمال الدين حسين أن الطريق المؤدي إلى الشمال غير مأمون إذ لم يكن معرضاً لخطر القصف بالقاذفات البريطانية فحسب وإنما كان الإسرائيليون من مواقعهم التي تبعد عشرة أميال شرق القناة، يضعونه أيضاً تحت مراقبة جوية مستمرة وربما هاجموا، في حالة مزاجية خطيرة، أي شيء يتحرك تحت جنح الظلام. ومن ثم نصحهما كمال الدين حسين، ووافق على ذلك عبد اللطيف بغدادي، بأنه من المستحسن الإنتظار حتى الصباح ليروا كيف يتطور الموقف قبل اتخاذ أي خطوة أخرى وهي نصيحة شعر لها عبد الناصر بالإمتنان البالغ، لأنه في صباح اليوم التالي نفسه هبطت قوات المظلات البريطانية والفرنسية في بور سعيد، ولا ريب في أنهم كانوا سيأسرونه لو أنه وصل إلى بور سعيد كما كان يعتزم الليلة السابقة.

وبلغت أنباء هجوم قوات المظلات الإسماعيلية خلال دقائق قليلة، فبادر عبد الناصر بالعودة إلى مركز قيادة الجيش بعد أن أدرك أنه يتعين عليه أن يترك أمر توجيه قواته في بور سعيد أساساً لتصرف القائد المحلي، وهنا وجد عبد الحكيم عامر في حالة إنهيار عصبي تام تقريباً، ودموعه تسيل على وجنتيه وعاجزاً تماماً عن اتخاذ أية قرارات. فلم يجد أمامه سوى أن يأمر القائد العام لجيشه أن يعود إلى مسكنه وأن يتولى بنفسه قيادة الجيش، لكن ما إن أضاف عبد الناصر هذا العبء إلى جميع مسؤولياته الأخرى حتى اكتشف، لدهشته، أن أوامره التي أصدرها بالمقاومة في بور سعيد لم تبلغ لقائد الجيش المحلي، العميد الموجي، الذي قرر، في غيابه تعليمات بعكس ذلك، أن يطلب من الغزاة عقد هدنة بعد أن أغلقوا منافذ المدينة وقطعوا المياه العذبة عن سكانها.

وكان هدف الموجي من وراء ذلك من ناحية أن يجنب مواطني بور سعيد القصف بالقنابل، ومن ناحية أخرى أن يكسب وقتاً ينزع فيه جنوده زيهم العسكري ويتحولون إلى مقاومين إلى جانب السكان المدنيين قبل أن يفرض عليهم وقف رسمي لإطلاق النار تسليم أسلحتهم وذخيرتهم. إلا أن هذا لم يكن يتفق مع تفكير عبد الناصر الجديد، ورغم أن اللوم الحقيقي يقع على عبد الحكيم عامر لعدم إبلاغه أوامر التغيير فإن الموجي دفع فيما بعد ثمن تصرفه بأن فقد عمله في الجيش. وفي نفس الوقت أبلغ بجفاء أن الهدنة غير مقبولة وأن الشرف يقتضي أن يستمر هو والحامية التي يقودها في المقاومة. وبادرت إذاعة القاهرة بعد عودتها إلى الإرسال، بنفي استسلام المدينة، لكن بعد أن أعلن إيدن أمام مجلس العموم، وسط تصفيق حاد من أعضاء المحافظين، وقف إطلاق النار. وفي الساعة العاشرة والنصف مساءً استأنفت قوات الموجي القتال ضد قوات المظلات. بيد أن عبدالناصر لم يستطع أن يؤجل انتصار إيدن لفترة طويلة فقد وصلت في صباح اليوم التالي ٦ نوفمبر القوات الأنجلو فرنسية المنقولة بحراً إلى شواطىء بور سعيد. ووقع الموجي أسيراً، ولما استبدل جنوده، بعد معركة قصيرة ولكنها عنيفة، ملابسهم العسكرية بملابس مدنية توقفت المقاومة المنظمة.

ورغم ثقة عبد الناصر في أن الرأي العام العالمي سيخف في النهاية إلى إنقاذ مصر فإن سقوط بور سعيد وعودة القوات البريطانية إلى احتلال أراض مصرية كانت لحظة سيئة بالنسبة له، لأنه مثلما كانت للمفاوضات الفاشلة مع أمريكا وبريطانيا لتمويل السد العالي تدفعه إلى التفكير في دليسبس والخديوي اسماعيل فإن هذا الغزو

البريطاني لمصر أعاد إلى ذاكرته طيف سيرجارنيت وولزلي وطيف أحمد عرابي. وذكرى أربع وسبعين سنة من الاحتلال البريطاني الذي تل هزيمة عرابي. ولما كان قد صمم على الا يجيء لإيدن ومولية أوعس ذريعة لمواصلة أو توسيع احتلالهما للأراضي المصرية فقد أعلن ان أي هجوم على الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين المقيمين في مصر سوف يعاقب بشدة. والواقع انه أقنع جميع المختصين بهذا الإتجاه لدرجة انه حتى بعد أن دمرت القاذفات البريطانية سلاح الطيران المصري وهاجمت عدداً من الأهداف الصناعية في القاهرة والدلتا لم تقم مظاهرة واحدة ضد السفارة البريطانية التي كان يتولى حراستها المعتادة قبل رحيل تريفيليان وبعده شرطيان مسلحان بهراوات ليس إلا.

لكن ما لم يكن يعرفه عبد الناصر في هذه اللحظة من التأمل التاريخي المشوب بالقلق أن إيزنهاور كان قد أرغم إيدن بالفعل على الموافقة على وقف إطلاق النار فوراً وأن إيدن بدوره قد حث موليه على التخلي عن شن هجوم على مصر، إذ أعلن إيزنهاور أن الولايات المتحدة، بعد أن أغلقت القناة، لن تمد يد المساعدة لإنقاذ الإسترليني المترنح الآن أو تساعد في تمويل شحنات البترول البديلة من مصادر الدولار ما لم يتوقف غزو مصر وتنعقد هدنة عاجلة في القناة. ومن ثم ما إن سقطت بور سعيد حتى أعلنت القوات الانجلو فرنسية في الساعة الثانيةمن صباح السابع من نوفمبر وقف إطلاق النار وأوقفت تقدمها بصورة مفاجئة ونهائية رغم أنها لم تكن في هذه المرحلة قد تقدمت أبعد من الكاب الواقعة على مسافة ثلاثة وعشرين ميلاً جنوبي بور سعيد.

وفي نفس الوقت قام الروس، المتلهفون على صرف انتباه العالم عن تدخلهم الوحشي في المجر، بتوجيه إنذار علني إلى إيدن وموليه وبن جوريون بألا يستمروا في عدوانهم، وألمحوا بصورة مهددة، إلى قوة ترسانة الصواريخ التي يملكها الاتحاد السوفيتي، كذلك اتهم الروس بن جوريون بأنه «يعمل كأداة لقوى إمبريالية خارجية» وأبلغ بسحب السفير الروسي من تل أبيب. وزيادة على ذلك اقترح خروشوف على إيزنهاور أن تساعد دولتاهما على وقف الحرب بتشكيل قوة بحرية وجوية أمريكية روسية مشتركة بتوجيه من الأمم المتحدة، وبعد عدة أيام أتبع هذا الإقتراح بتوجيه إنذار بأنه إذا لم ينته إحتلال الأراضي المصرية فوراً فإن روسيا قد ترسل «متطوعين» إلى المنطقة.

ومع أن عبد الناصر لم يتوان في استغلال هذه التصريحات السوفيتية في دعم

الروح المعنوية للشعب بدعوى أن مصر ليست بدون أصدقاء ومؤيدين أقوياء في روسيا وأمريكا، لم يكن يساوره أي وهم في أن موسكو لا تنوي القيام بما هو أكثر من توعد مهاجميه في محاولة لاستعادة مكانتها في العالم العربي، كما كان يعلم، مثلما ذكر البيت الأبيض - عندما وصف فكرة قوة أمريكية روسية مشتركة لحفظ السلام بأنها فكرة لا يمكن التفكير فيها - أن الروس لا يسعون إلى مساعدة المصريين بقدر ما يسعون إلى أن يحولوا إلى بريطانيا وفرنسا بعض الكراهية التي جلبوها على أنفسهم في الأمم المتحدة وفي كل مكان آخر بسبب ما ارتكبوه من أعمال وحشية في بوادبست، لأنه حتى بينما كان صدى تهديدات «الكرملين» يتردد حول العالم كان خروشوف يبلغ السفير المصري محمد القوني أن «عقبات جغرافية» تمنعه تماماً من إرسال أية مساعدة مادية لمصر.

هذا فضلاً عن أن روسيا، كما أوضح خروشوف بجلاء في الرسالة التي بعث بها إلى عبد الناصر عن طريق شكري القوتلي، لم تكن لتخاطر بإشعال نيران حرب عالمية ثالثة من أجل مصر وقناة السويس، وكان كل شيء حتى الآن، يسير على ما يرام بالنسبة للقادة السوفييت. فبصرف النظر عما اكتسبوه من نفوذ في العالم العربي على حساب الدول الغربية بفضل صفقات الأسلحة التي عقدوها مع مصر وسوريا كان الغرب منقسماً إنقساماً حاداً بسبب الشقاق بين ايدن ومولية وشركائهما الأمريكيين وغيرهم في حلف شمال الأطلنطي. ولو أن الروس تدخلوا لصالح مصر لأدى تصرفهم إلى رأب الصدع الذي أصاب التحالف الغربي وتوحيد صفوف دول حلف الأطلنطي لمقاومة التطفل الروسي بكل وسيلة دون الحرب.

وبعد عامين ونصف العام تقريباً عندما قام خروشوف علانية بتوبيخ عبد الناصر لأنه زج في السجن الشيوعيين في مصر وسوريا بحماس مفرط، ونسب ذلك إلى «إنفعال الشباب والتهور»، إتهم راديو موسكو مصر بنكران الجميل بالنسبة لما زعم بأنه مساعدة روسيا الحاسمة في وقف عدوان السويس، عندئذ رد عبد الناصر في غضب بأنه بدلاً من اعتراف مصر بجميل روسيا يجب على الروس أن يعترفوا بما هم مدينون به «للانفعال والتهور» الذي قاتل به المصريون دون مساعدة من أحد لكي يمنعوا تحويل بلادهم، ضمن أشياء أخرى، إلى قاعدة صواريخ ضد الإتحاد السوفييتي». في هذه الأثناء، إعترافاً من عبد الناصر بأنه إذا كانت هناك دولة واحدة لعبت دوراً حاسماً في وقف الغزو الأنجلو فرنسي فهي الولايات المتحدة، أبلغ السفير الأمريكي في اليوم التالي بإعلان وقف إطلاق النار أنه يأمل في تحسين العلاقات مع واشنطن في

الأوقات العصيبة المقبلة. وقال في لهجة تنطوي على الدهشة أكثر مما تنطوي على الغضب إنه لا يفهم السبب الذي حدا ببريطانيا وفرنسا إلى الإقدام على مثل هذه المغامرة المجنونة ولكن الحقيقة التي ظلت قائمة هي أنهم قاموا بهذا العمل وأنهم فقدوا بعملهم هذا نفوذهم في جميع أنحاء العالم العربي، وكان هذا يعني في ذلك الوقت أن العلاقات بين مصر والغرب لا بدّ من توجيهها عن طريق الولايات المتحدة وحدها. ومن ثم كان عبد الناصر يأمل في أن يعمل الأمريكيون، رغم صلاتهم الوثيقة بالدول الثلاث المعتدية، على قيام تفاهم مع مصر وبقية العالم العربي، وقال إنه بإتباع سياسة مستقلة عن هؤلاء الحلفاء الثلاثة لن يجدوا صعوبة في التوصل إلى مثل هذا التفاهم ويتبغي على هير أن يدرك أن أية جهود تبذلها واشنطن في هذا الاتجاه سوف تقابل بتقدير بالغ في القاهرة.

ومما ذكره عبد الناصر ومحمود فوزي بعد حرب ١٩٥٦ مباشرة أن هذا التصريح كان يعكس، ولا شك، أملاً حقيقياً في أن يبدأ، بعد النتيجة التعسة التي أدت إليها مفاوضات تمويل السد العالي مع دالاس، فصل جديد في العلاقات المصرية ـ الأمريكية. والواقع أنه قد يصدق القول بأن عبد الناصر لم يقطع نهائياً الأمل في الوصول إلى تفاهم مع الولايات المتحدة إلى أن جاء اغتيال الرئيس كندي في عام ١٩٦٣ بليندون جونسون الموالي للصهيونية بشدة إلى البيت الأبيض. ومن المفهوم أنه بعد فتور العلاقات بسبب السد العالي فإن معارضة أمريكا لعدوان حليفتيها الرئيسيتين في الأسابيع القليلة الماضية قد شجعته كما أنه تأثر من أن إيزنهاور قد خاطر بفقدان أصوات اليهود الأمريكيين في انتخابات رئاسة الجمهورية التي أجريت أثناء القتال بإدانته الصريحة لعدوان إسرائيل على مصر، وكان عبد الناصر تواقاً إلى مساعدة واشنطن، بكل وسيلة ممكنة، على التمسك بما بدا أنه المنهج الجديد للصداقة مع القاهرة.

ولهذه الأسباب إلى حد ما تعمد عبد الناصر أن يكذب الاتهامات القائلة بأنه يلعب بالنسبة لخروشوف نفس الدور الذي كان يلعبه موسوليني بالنسبة لهتلر، وهذا ما قد دأب إيدن على ترديده بخبث على أسماع الأمريكيين منذ إبعاد الجنرال جلوب قبل ذلك بتسعة شهور، فأصدر في يوم ٢١ نوفمبر بياناً، لكي يقوم كل جهاز دبلوماسي مصري بتوزيعه وتتولى نشره كل وكالة انباء. نفى فيه نفياً قاطعاً أنه أصبح، أو سيصبح أداة أو تابعاً أو العوبة أو عميلاً لأي إنسان «واستطرد قائلاً» وكما أن مصر

مصممة على أن يكون لها استقلال سياسي، فإنها مصممة أيضاً على الاحتفاظ باستقلال عقائدي بعيداً عن كل العقائد الأجنبية كالشيوعية والعنصرية والاستعمار والأمبريالية والإلحاد، وكلها عقائد أوربية الأصل «واختتم بيانه بالرد على ما يوجه إليه من اتهام من أنه يسعى إلى إقامة امبراطورية لنفسه بقوله إن «فكرة الإمبريالية العربية هي من صنع خيال أجنبي أو دعاية أجنبية تقوم على أساس من الجهل أو ما هو أسوأ منه».

ولكن مهما تكن الآمال التي ربما أثارها في القاهرة موقف أمريكا إبان أزمة السويس فإن حكومة الولايات المتحدة أظهرت بصورة أسرع مما ينبغي أن سياستها تجاه مصر لا تختلف عن سياسة البريطانيين والفرنسيين إلا من حيث الوسيلة، ذلك أن دالاس، بعد أن تماثل للشفاء إثر عملية أجريت له لإزالة السرطان الذي قضى على حياته فيما بعد، ذكر لسلوين لويد، الذي استبدت به الدهشة البالغة، أنه لولا إبعاده عن تسيير دفة السياسة الأمريكية لمرضه لما تعرضت بريطانيا لوطأة اللوم الشديد الذي انهال به عليها إيزنهاور ووكيل وزارة الخارجية هربرت هوفر (الابن) وكابوت لودج. وأضاف دالاس قائلاً إنه كان ينبغي، مع ذلك، على بريطانيا وفرنسا بعد أن أقدمتا على مغامرتهما أن تمضيا فيها إلى النهاية بدلاً من التوقف قبل نجاحهما في إسقاط عبد الناصر.

كان دالاس، منذ بداية أزمة السويس، يعارض فكرة محاولة إسقاط عبد الناصر بإجراء عسكري إذ كان يشعر أن الضغوط الاقتصادية ستكون أكثر فعّالية، كما إنها أقل احتمالاً في أن تثير الرأي العام العالمي، إلا أنه لم يكن أقل اقتناعاً من إيدن ومولييه بأنه ينبغي التخلص من عبد الناصر بوسيلة أو بأخرى. وكان هذا الاقتناع، بلا ريب، هو الذي حدا به إلى الإدلاء بالتعليق الذي أفضى به إلى لويد عن فشل بريطانيا وفرنسا في تنفيذ خططهما الأصلية.

ومن ثم فإنه عندما تابعت الحكومة المصرية حديث عبد الناصر مع السفير الأمريكي «هير» بطلب الحصول على إمدادات طارئة من الأغذية والوقود والأدوية رفضت واشنطن صراحة صرخة المساعدة. وعندئذ طلبت القاهرة الإفراج عن بعض أرصدة مصر من الدولارات التي تبلغ سبعة وعشرين مليون دولار لشراء هذه السلع التي هي في مسيس الحاجة إليها حيثما وجدت، لكن واشنطن ظلت ترفض أن تقدم

يد المساعدة. وبعد أن تدخل الروس بنقل العقاقير والأدوية وشحنات ضخمة من القمح عن طريق الجو وجه عبد الناصر، الذي خابت آماله أكثر من ذي قبل بسبب عدم إنسانية الرفض الأمريكي، إتهاماً عنيفاً إلى واشنطن بأنها تحاول تجويع الشعب المصري.

وأعرب فوزي عن إستيائه بصفة شخصية لكابوت لودج الذي كان رده أنه كان يجب أن توافق مصر على الوقوف مع الولايات المتحدة ضد التهديد الروسي والشيوعي مثلما فعلت العراق وتونس والمملكة العربية السعودية وتساءل لودج: «لماذا كان عبد الناصر معادياً للولايات المتحدة بهذا الشكل في الماضي؟ وعندما رد فوزي بقوله: هل تريدون مصادقة العملاء فقط؟» لم يلق رداً مناسباً. واستنتج عبد الناصر من كل هذا، كما ذكر لي في حديث صحفي في مستهل ربيع ١٩٥٧، نتيجة لا مفر منها وهي أنه لا جدوى حتى من أن يطلب من واشنطن أن تزوده بمعدات عسكرية بدلاً عما استولى عليه الإسرائيليون في سيناء أو دمرته الغارات الجوية البريطانية، ومن ثم لجأ مباشرة إلى الروس الذين تعهدوا بالطبع بإمداده بكل ما يحتاج إليه منهم.

وقد أشاد عبدالناصر بحماس بهذه الاستجابة الفورية بأن أعرب في اجتماع عام عن شكره للحكومة السوفييتية. كما أعرب في خطاب ألقاه في ٩ نوفمبر من فوق منبر الأزهر عن عرفانه بالجميل لحلفائه السوريين والسعوديين والأردنيين لعرضهم تقديم مساعدات في الحرب التي انتهت لتوها، كما أسرف في الإشادة بما أبداه العالم العربي ككل من تضامن برهنت عليه الإضرابات والمظاهرات التي قام بها إتحاد نقابات العمال العرب والتي امتدت من قطر والبحرين شرقاً حتى تونس والمغرب. لكن بسبب رفض واشنطن الفظ بأن تساعد بتقديم إمدادات للإغاثة بعد وقف إطلاق النار امتنع عن توجيه أي شكر علني إلى الدولة التي يعلم أنها كانت أكثر من غيرها فعالية في وقف المعتدين عن المضي في عدوانهم والتي كان بوده، كما اعترف لي وللكثيرين غيري في حديث خاص، أن يفيها حقها من الثناء.

ومع ذلك، فبصرف النظر عما تكشف له حقيقة الولايات المتحدة، لم يكن من الممكن أن يكون الوضع بالنسبة لعبد الناصر أفضل مما هو عليه في هذه المرحلة. فقد أخذت رسائل التهنئة بوقف العدوان الثلاثي تنهال عليه من كل عاصمة بل ومن كل دولة أخرى فيما عدا عدد قليل من حلفاء بريطانيا وفرنسا في حلف الأطلنطي. وأخذ

رفاقه من الحكام العرب، بل أخذت الجماهير العربية وهي الأهم بكثير في رأيه، تشيد به باعتباره بطلهم ومنقذهم بينما بعث خروشوف وتيتو ونهرو وسوكارنو وشواين لاي جميعاً ببرقيات إلى القاهرة تعرب عن تقديرهم له. والواقع أن عبد الناصر أخذ يقترب بسرعة من ذروة مكانته كزعيم عربي وكقوة يحسب لها حساب في الدوائر العالمية، إذ كان أعداؤه قد خذلوا في محاولتهم الإطاحة به وأصبح في استطاعته، بعد أن تأكدت سيطرته على قناة السويس، أن يملي على العالم مسائل مثل طبيعة وتوقيت عمليات إنقاذ السفن اللازمة لتطهير الممر المائي من السفن المصرية الغارقة وبذلك يعيد فتحها للملاحة العالمية. كما أنه لم يتوان في استغلال ما كان يتميز به في هذا الصدد. لأنه في نفس الخطاب الذي أشاد فيه بحلفائه العرب الثلاثة بعد يومين من بدء وقف إطلاق النار أعلن انه «طالما أن هناك جندياً أجنبياً واحداً في مصر فإننا لن نبدأ في إصلاح القناة.....».

وفي النهاية اضطر عبد الناصر إلى تعديل هذا التحفظ، فالبرغم من أن الإسرائيليين كانوا لا يزالون في غزة وسيناء عند رحيل آخر جندي بريطاني من بور سعيد في ٢٣ ديسمبر فقد سمح لفرق الإنقاذ التابعة للأمم المتحدة، بقيادة الجنرال الأمريكي رايموند هويلر، بأن تبدأ عمليات التطهير في يناير من عام ١٩٥٧، فعلى أية حال كان حيوياً للاقتصاد المصري تحقيق استئناف حركة الملاحة بصورة عادية في القناة في أقرب وقت ممكن، وكلما أسرع رجال هويلر ببدء عمليات التطهير كلما عجل ذلك ببدء تدفق الإيرادات على خزينة القاهرة. ومع ذلك لم يتم انتشال آخر سفينة غارقة حتى الأسبوع الأول من شهر مارس عندما اضطرت إسرائيل بدورها في النهاية، بعد مجادلات أثارها بن جوريون على مدى شهرين، إلى سحب قواتها من سيناء وقطاع غزة تحت تهديد فرض عقوبات عليها من الأمم المتحدة.

ولم يكن عناد عبد الناصر في هذا الصدد يقصد به مجرد التباهي بما اكتسبه مؤخراً من قوة، بل كان، على العكس من ذلك، يشعر صادقاً أنه بحاجة إلى استخدام كل وسيلة ممكنة لإجبار الغزاة على الانسحاب، ودافع بن جوريون بعنف في الأمم المتحدة بضرورة السماح لإسرائيل بالاحتفاظ بغزة التي قال إنها، باعتبارها جزءاً من فلسطين، ليست أرضاً مصرية على الإطلاق، كما طالب بشرم الشيخ لمنع مصر من أن تفرض من جديد الحصار على باب إسرائيل الخلفي. كما، أن إيدن بدوره يرغب في الاحتفاظ بما أسماه «الرهن» الذي اكتسبه في بور سعيد رغم المضايقات التي

كانت قواته تمانيها يومياً على أيدي رجال جيش التحرير الوطني بقيادة كمال الدين حسين، كما خشي عبد الناصر الا تبدي واشنطن، بعد أن تماثل دالاس للشفاء إثر العملية التي أجريت له وعاد مرة أخرى إلى الإشراف الكامل على السياسة الخارجية الامريكية، نفس التصميم على لوي ذراع المعتدين الذي أظهره إيزنهاور وهوفر عندما كانا المسؤولين بوزارة الخارجية.

حقيقي أن قوة الأمم المتحدة، وكانت أساساً وسيلة لإنقاذ ماء وجه بريطانيا وفرنسا، التي اختير أفرادها من دول محايدة في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية قد تكونت لتحل محل القوات الانجلو فرنسية في بور سعيد وتحفظ الأمن في منطقة وقف إطلاق النار، إلا أن هذا لم يعد الطمأنينة إلى نفس عبد الناصر. ورغم قبول إيدن لقوات الطوارىء الدولية وعودة الفرقة الفرنسية المشتركة في قوات الغزو إلى المشاركة في الحرب الدائرة في الجزائر على اثر إعلان وقف إطلاق النار، فإن البريطانيين بذلوا ما في وسعهم لتأجيل إنسحاب قواتهم بالإصرار، مثلاً، على ضرورة أن تحتل كل وحدة من قوات الطوارىء الدولية الموقع المحدد لها قبل جلاء القوات البريطانية، كما كان عبد الناصر يرتاب في أن الدول الغربية ربما تستخدم قوات الطوارىء الدولية كأداة لإعادة فرض أفكارها التي ترمي إلى تدويل إدارة قناة السويس، وكان يشعر بأن الأمريكيين ربما يعملون على تنفيذ مخطط من هذا القبيل لإنقاذ هذا القدر، على الأقل، من حطام مخططات إيدن ومولييه، إذ كان دالاس قد تحدث في شهر أغسطس مع إيدن مؤكداً بشدة على ضرورة حمل مصر على أن «تتخلى» عما كسبته بتأميم شركة القناة، كما كان هو المتبني الأول لمشروع التدويل الذي كان منزيس قد حمله إلى القاهرة.

بيد أن هذه الشكوك قد تبددت عندما وصل همرشولد إلى مصر مع طلائع قوات الطوارىء الدولية يوم ١٦ نوفمبر. لقد كان همرشولد دائماً على علاقة طيبة بعبد الناصر الذي كان يعتبره عادلاً في معاملاته مع إسرائيل وجيرانها العرب، أضف إلى هذا انه نتيجة لأن الاشتباكات الكبرى على الحدود طوال العامين السابقين كانت إلى حد كبير من صنع إسرائيل كان همرشولد يوجه أعنف اللوم إلى تل أبيب وليس إلى القاهرة، ومن ثم كانت الصحف المصرية تشيد به باستمرار حيث كان الاعتقاد العام أنه متعاطف مع العرب، كما أن معالجته لأزمة القناة إبتداء من شهر يوليو وجهوده السابقة للغزو الرامية إلى التوصل إلى تسوية خلف الكواليس في نيويورك قد قوبلت

بكثير من الثناء في القاهرة مثلما قوبلت جهوده اللاحقة التي لم تعرف الكلل لتعبئة الأمم المتحدة من أجل القيام بإجراء لوقف والعدوان الثلاثي».

وكان همرشولد قبل سفره إلى القاهرة قد أبلغ الحكومتين البريطانية والفرنسية أنه، يتعين على قواتها مغادرة الأراضي المصرية قبل بدء تطهير القناة، ومن ثم، لو وجد شخص يستطيع أن يخلص عبد الناصر مما يساوره من شكوك حول الأهداف الأساسية لقوات الطوارىء الدولية لكان همرشولد. فبعد أن ألمح عبد الناصر إلى خطر قيام اضطرابات كبرى في بور سعيد إذا تبين أن قوات الطوارىء الدولية تتواطأ على مد أمد الاحتلال البريطاني، طمأنه همرشولد بأن اقترح وضع صيغة تحدد حقوق قوات الطوارىء الدولية وواجباتها. وقد نصت هذه الصيغة على أن تكون قوات الأمم المتحدة أساساً بمثابة حاجز بين إسرائيل ومصر في مناطق النزاع القابلة للانفجار مثل غزة وحدود النقب وشرم الشيخ، وأن وجود هذه القوات فوق الأراضي المصرية مشروط تماماً بموافقة مستمرة من القاهرة، وأنه لا يسيء أو يحد، بحال من الأحوال، من حقوق مصر في السيادة، وفي مقابل ذلك تتعهد الحكومة المصرية في ممارستها لحقوق السيادة بالنسبة لوجود قوات الطوارىء الدولية وقيامها بمهامها أن تسترشد بحسن النية، وذلك بقبولها قرار الأمم المتحدة الخاص بإنشاء هذه القوة.

لقد كان عبد الناصر يفضل بشدة أن تنسحب قوات الطوارىء الدولة بمجرد انسحاب الجيوش الثلاثة الغازية من مصر، لأن فكرة بقاء قوات أجنبية إلى أجل غير مسمى على أرض مصرية كانت كريهة إلى نفسه حتى لو كانت هذه القوات تابعة لدول غير منحازة وصديقة كالهند واندونيسيا والسويد، ولكن عندما أوضح همرشولد أن الإصرار على هذه الشروط سوف لا يؤدي إلا إلى تفاقم الموقف ويساعد على إطالة أمد بقاء القوات البريطانية في بور سعيد لم يصر على هذه النقطة وقبل الصيغة المقترحة دون مزيد من الجدل، كما إنه لم يصر على ضرورة تمركز قوات الطوارىء الدولية على الجانب الإسرائيلي من الحدود بعد أن رفض بن جوريون على الفور الفكرة بحجة أنها انتهاك لسيادة إسرائيل.

والأدهى من ذلك أنه بعد أن أبلغت جولدا مائير، بصفة نهائية، الأمم المتحدة في أول مارس أن القوات الإسرائيلية سوف تنسحب من سيناء وغزة اتفق عبد الناصر مع همرشولد على منع عمليات تسلل الفدائيين في المستقبل وأن يخول لقوات الطوارىء

الدولية إلقاء القبض على أي متسللين يشتبه في أمرهم. وبالرغم من رفض الإسرائيليين السماح بتحديد خط واضح للحدود بحجة أن الهدنة التي قررت هذه الحدود قد «زالت وانتهت»، وافق عبد الناصر كذلك على أن تقدم الشرطة المصرية والجيش المصري لقوات الطوارىء الدولية كل المساعدات الممكنة للمحافظة على السلام والهدوء على حدود مصر مع إسرائيل. ونتيجة لذلك، فإنه ما إن فرضت القيود على الفدائيين وأدرك البدو من أهالي المنطقة أن عمليات عبور الحدود لن يسمح بها سواء من جانب قوات الأمم المتحدة أو من سلطاتهم حتى أصبحت حوادث الحدود بين مصر وإسرائيل طوال السنوات العشر التي تلت ذلك من ذكريات الماضي.

والواقع إن تأثير همرشولد كان مهدئاً لدرجة أن عبد الناصر وافق فعلاً على كل ما اقترحه فيما يتعلق بمهام قوات الطوارىء الدولية وتواجدها على الأرض المصرية رغم إمتناع إسرائيل عن الالتزام بالتزامات مماثلة، وكان أهم ما وافق عليه هو أن ترابط قوات الأمم المتحدة، عندما ينسحب الإسرائيليون، في شرم الشيخ بدلاً من القوات المصرية.

لم يكن هناك من يعلم أفضل من عبد الناصر أن هذه الموافقة تعني نهاية حصار مصر لميناء إيلات الذي توضح أية نظرة سريعة على الخريطة أنها كانت من الناحية العملية كسباً لبن جوريون أهم من أي امتياز يتعلق باستخدام قناة السويس مهما تكن أهمية هذا الإستخدام لهيبة إسرائيل، ونظراً لأنه كان يدرك أهمية هذا الكسب الإسرائيلي ويذكر حملات الأخوان المسلمين على معاهدة ١٩٥٤ التي عقدها مع بريطانيا فقد شعر أنه من الضروري أن يحمي نفسه من أي نقد محتمل بأنه قدم تنازلات أكثر مما ينبغي لتحقيق انسحاب إسرائيل الشامل، ومن ثم أبلغ الدكتور محمود فوزي، بناءً على تعليماته، كابوت لودج قبل اقتراع الأمم المتحدة النهائي على المطالبة بانسحاب إسرائيل، أن على واشنطن أن تفهم أن مصر لن تتخلى عن أي حق من حقوقها في خليج العقبة ثمناً للمساعدة الأمريكية في حمل الإسرائيليين على الانسحاب من شرم الشيخ، وأن القاهرة لا تستطيع لهذه الأسباب أن تقدم تعهداً بالسماح للسفن الإسرائيلية بالإبحار من وإلى إيلات إلى أجل غير مسمى كشرط لانسحاب إسرائيل من سيناء.

لكن على الرغم من كل هذه التحفظات الواضحة كان عبد الناصر يعلم أيضاً

ان دالاس قد اضطر، لكي يحمل الإسرائيليين على الانسحاب، إلى الموافقة على إحلال قوات الطوارىء الدولية محل القوات المصرية في شرم الشيخ ومن ثم رفع الحصار المصري على أساس الأمر الواقع. ولذلك أبلغ عبد الناصر رفاقه أعضاء مجلس الوزراء أنه ليس من الحصافة تحدي القرار الأمريكي خشية إثارة غضب دالاس مما قد يدفعه إلى التخلي عن الضغط الذي يمارسه على بن جوريون ويسمح لإسرائيل بإبقاء قواتها في هذا الموقع الاستراتيجي الحيوي.

لم يكن عبد الناصر مفرطاً في الحذر في هذا التقييم لأن دالاس كان قد أنبأ تل ابيب في الشهر السابق في مذكرة سرية أن الولايات المتحدة ترى أنه ليس من حق أية دولة أن تغلق خليج العقبة وأنها «على استعداد لممارسة حق المرور الحر والبريء (في الخليج) والانضمام مع دول أخرى لضمان الاعتراف العام بهذا الحق». وقد رد الإسرائيليون على هذا بأنهم لن يوافقوا على الجلاء عن شرم الشيخ إلا إذا ظلت قوات الطوارىء الدولية هناك حتى يتم توقيع معاهدة سلام مع مصر أو يتم التوصل إلى اتفاق دائم آخر يحمي حرية الملاحة في خليج العقبة. وعلى الرغم من عدم إبلاغ عبد الناصر بالنصوص الدقيقة لرد تل أبيب إلا أنه كان يعلم أن الإصرار على عودة مصر إلى السيطرة على شرم الشيخ لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد الاحتلال الإسرائيلي.

وهكذا، فكما نعمت حدود النقب وغزة بعد ذلك بفترة من السلام والهدوء النسبيين طوال السنوات العشر التالية، فقد بدأت الان في خليج العقبة حركة ملاحة منتظمة لنقل البترول والشحنات الأخرى اللازمة للاقتصاد الإسرائيلي وظلت مستمرة إلى ايلات حتى ذلك اليوم المشؤوم من عام ١٩٦٧ عندما دفع عبد الناصر، نتيجة أفدح خطأ في التقدير يرتكبه طوال حياته، إلى احتلال شرم الشيخ من جديد بقوات مصرية. لقد التزم المصريون تماماً بكل الترتيبات والشروط التي كانت تحكم انسحاب الإسرائيليين باستثناء واحد فقط.

وكان الاستثناء هو قطاع غزة حيث أدى خروج قوات الاحتلال الإسرائيلي في ٦ مارس ووصول قوات الطوارىء الدولية إلى قيام السكان الفلسطينيين من أهالي القطاع بالمطالبة بقوة، بعودة إدارة مصرية إلى حد أن كلاً من القاهرة وقيادة هيئة الرقابة على الهدنة التابعة للأمم المتحدة إتفقتا في الرأي على أنه ما لم يتم تهدئة هذه الضجة الشعبية فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى إثارة اضطرابات في المنطقة وسيصبح موقف

قوات الطوارىء الدولية غير محتمل إن لم يكن متعذراً الدفاع عنه. بيد أن إعادة حق إدارة مدنية بحتة إلى قطاع غزة كان بالنسبة للقاهرة أمراً ينطوي على المخاطر إذ كانت جولدا مائير قد اشترطت في خطابها الذي ألقته في الأمم المتحدة في أول مارس ألا تضطلع الأمم المتحدة بالاحتلال العسكري فحسب وإنما تضطلع أيضاً بالإدارة المدنية في غزة مستقبلاً، كما أنذرت بأنه إذا لم ينفذ هذا الشرط فإن الإسرائيليين سيحتفظون بالحق في اتخاذ ما يرونه مناسباً من إجراءات.

ورغم ذلك قرر عبد الناصر أنه ينبغي قبول مخاطرة الانتقام الإسرائيلي إذ كان قد قدم بالفعل تنازلات فيما يتعلق بشرم الشيخ وأمور كثيرة أخرى متعلقة بوجود قوات الطوارىء الدولية وسلطاتها. كما إنه سمح ببدء تطهير القناة رغم أن الأراضي المصرية نفسها لم تحرر من الغزاة الأجانب إلا بعد ذلك بنحو شهرين. وبالإضافة إلى هذه التنازلات لم يكن في استطاعته تجاهل المظاهرات اليومية التي يقوم بها أهالي غزة تأييداً للعودة إلى الحكم المصري، ومن ثم فإنه بعد انسحاب الإسرائيليين بخمسة أيام أصدر قراراً بتعيين حاكم مدني لقطاع غزة وأوفده من القاهرة إلى القطاع وبرفقته العدد اللازم من المعاونين. لكن من أجل الحد من احتمالات أن تقوم إسرائيل بإجراء مضاد لم تصاحب الإداريين أية قوات مقاتلة مصرية، وكان التواجد العسكري الوحيد في المنطقة حتى عشية حرب يونيو ١٩٦٧ يتألف من الجنود ذوي الخوذات الزرقاء الذين هم تحت قيادة الجنرال رايخي، القائد الهندي لقوات الطوارىء الدولية، وبضع مئات من القوات المصرية التي كانت تضطلع بأعمال الشرطة. واحتجت تل أبيب بشدة لكنها لم تفعل أكثر من ذلك، إذ كان العالم قد تعب من أزمة السويس ولم تستطع إسرائيل أن تحصل على تأييد كبير خارج نطاق بريطانيا وفرنسا، لأنه رغم إدعائها أن الإجراء الذي اتخذته مصر يشكل نقضاً لعهد، فإنه كان في واقع الأمر مجرد تحد لتحفظ اتخذه الإسرائيليون من جانب واحد ولم تقبله مطلقاً الأمم المتحدة أو أي فرد آخر كشرط للتنازل أو التخلي عما استولت عليه.

لكن إذا كان عبد الناصر قد شعر بقدر من الارتياح لنجاحه في تحدي الإسرائيليين حول غزة، فإن هذا النجاح كان ضئيلاً بالمقارنة إلى النصر الذي استطاع ان يحرزه عندما أعيد فتح قناة السويس في ٢٩ مارس، وأبحرت أول قافلة من السفن من السويس إلى بور سعيد. وحاولت بريطانيا وفرنسا، في محاولة أخيرة يائسة لإنقاذ ماء وجهيهما واستخلاص شيء من بين حطام سياسات إيدن وموليه، أن تحثا الأمم

المتحدة على فرض شروط تشغيل القناة في المستقبل. وحاولت الدولتان بوجه خاص توضيح مبادئها الستة الأصلية في نطاق مقترحات التدويل التي كان منزيس قد حاول عبثاً حمل عبد الناصر على قبولها، لكن مع معارضة همرشولد وأغلبية ساحقة من أعضاء الأمم المتحدة كان أقصى ما استطاعت لندن وباريس تحقيقه هو تعهد مصر بعدم التفرقة في معاملة السفن البريطانية والفرنسية. ورغم أن الدولتين حاولتا مقاطعة القناة بعد إعادة فتحها أمام الملاحة، إلا أنها اضطرتا تحت ضغط أصحاب السفن إلى العدول عن هذا الإجراء الأخرق في غضون أسابيع قليلة.

وفيما عدا ذلك، تعهدت مصر، في بيان أصدرته في ١٤ إبريل، بأن تدار القناة لمصلحة المنتفعين بالقناة ووفقاً لكل ما تنص عليه معاهدة القسطنطينية، وأكدت للمنتفعين بالقناة تخصيص ٢٥ ٪ من إجمالي عائدات القناة للصيانة والتطوير وعدم زيادة الرسوم أكثر من واحد في المائة في أي سنة من السنين. كما وافقت القاهرة على أن تقبل قرار محكمة العدل الدولية في أي نزاع يتعلق بمعاهدة القسطنطينية، وعلى هذا الأساس دعت إسرائيل أن تتقدم إلى المحكمة بدعواها الخاصة باستخدام القناة. وفي نفس الوقت ظل الحظر المفروض على مرور السفن الإسرائيلية بالممر المائي طبقاً لحقوق مصر بمقتضى المادة العاشرة من معاهدة القسطنطينية وإن كان قد سمح في واقع الأمر بمرور شحنات السلع غير الإستراتيجية المتجهة إلى إسرائيل والصادرة منها حتى أوائل عام ١٩٥٩ عندما أوقفت مرور هذه الشحنات إستناداً إلى أن تل أبيب تستخدم القناة في تنمية تجارتها مع أفريقيا وآسيا بما يلحق الضرر بالدول العربية، كذلك تعهدت مصر ببدء المفاوضات حول التعويض المستحق لشركة القناة، وأدت المفاوضات إلى التوصل إلى اتفاق في العام التالي. وأخيراً، وافقت مصر على تسوية طلبات الرعايا البريطانيين والفرنسيين الذين صودرت ممتلكاتهم أو من كانوا من العاملين السابقين بالحكومة كالمدرسين، وأوقف صرف معاشاتهم عندما اعتبروا أجانب أعداء بوقوع الغزو الأنجلو فرنسي، فأبعدوا عن البلاد أو غادروها من تلقاء أنفسهم.

ومن المؤكد أن مصر وعبد الناصر شخصياً قد كسبا بالفعل أكثر مما خسرا بحرب السويس عام ١٩٥٦. فقد تأكدت سيطرة مصر وإدارتها لقناة السويس. وعلى العكس كل توقعات الصحف البريطانية والفرنسية المتشائمة، فإن حركة المرور لم تستمر في الممر المائي فحسب وإنما أخذت تزداد عاماً بعد عام، دون أن تبدي الهيئة المصرية تفرقة في المعاملة تجاه أي منتفع بالقناة بصرف النظر عن حالة العلاقات بين

حكومته والقاهرة. فبفضل التأييد المعنوي الذي قدمته الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أحبط عبد الناصر كل مخططات إيدن ومموليه للإطاحة به وحمله على التخلي عن ثمار تأميم شركة قناة السويس. ورغم أن إسرائيل استفادت بدورها من إغلاق خليج العقبة، إلا أنها اضطرت هي وحلفاؤها في العدوان إلى الانسحاب من كل بوصة من الأراضي المصرية التي كانت جيوشها قد غزتها.

وفي مقابل هذه المكاسب بلغت خسائر مصر في الأرواح ألف قتيل من الجنود فضلاً عن مئات المدنيين الذين قتلوا أثناء القتال الذي نشب في بورسعيد. كما وقع ستة آلاف مصري وفلسطيني، كان معظمهم قد حوصروا في قطاع غزة، أسرى في أيدي الإسرائيليين وقد أعيدوا جميعاً إلى مصر بسيناء بعد وقف إطلاق النار. كذلك تكبدت الجيوش الغازية بعض الخسائر فبلغت خسائر إسرائيل مائة وواحداً وسبعين قتيلاً بينما بلغت خسائر القوات الأنجلو فرنسية ستة وعشرين قتيلاً.

وبالإضافة إلى هذا حوكم اللواء عبد الحكيم عامر وصدر حكم بعدم صلاحيته لمنصب قائد عام القوات المسلحة المصرية. وإنصافاً له فقد عرض أن يستقيل بعد إصابته بالانهيار إلا أن عبد الناصر أبى أن يتخلى عن صديقه الأمر الذي أثار خوف عبد اللطيف البغدادي الشديد وقرر بدلاً من ذلك أن يجعل صدقي محمود قائد سلاح الطيران المصري عبرة لغيره. وكان قد اتخذ احتياطات غير كافية تماماً لحماية طائراته، من أن تدمرها غارات القاذفات البريطانية وهي جاثمة على الارض. إلا أنه عندما دافع عبد الحكيم عامر عن مرؤوسه زال غضب عبد الناصر ووافق على منح صدقي محمود فرصة أخرى.

بيد أن أهم ما تمخضت عنه الحرب من نتائج كان يكمن في تأثير نجاح عبد الناصر في تحويل الهزيمة إلى نصر على علاقاته ومكانته في العالم العربي. فمن المسلم به أنه عندما تطورت أزمة السويس، كان بعض الحكام العرب قد بدأوا ـ يراجعون أفكارهم فيما يتعلق بالاجراء المتعجل الذي اتخذه عبد الناصر في تأميم شركة القناة بدون التشاور مع حلفائه في الجامعة العربية. فلم يعد الملك سعود، مثلاً، متحمساً تماماً للتحالف مع مثل هذا الحليف المتهور. وبدأ منذ ذلك الحين تصاعداً يكتم شيئاً من كراهيته التقليدية للهاشميين ويقيم علاقات أوثق مع زميليه ملكي الأردن والعراق. كما أكد نوري السعيد ونجح في إقناع عدد من المراقبين الغربيين وكنت

واحداً منهم بأنه وغد صمد في الخريف السابق أمام عاصفة من الهياج العراقي الشعبي التي قامت ضده لصداقته للمعتدين على السويس فليس لديه ما يخشاه من تعاظم منزلة عبد الناصر.

ومع ذلك، فتحت السطح في العراق كان عبد الناصر يلقى تقديراً وإعجاباً بالغين لا يقلان عما تردده هتافات المظاهرات الصاخبة في كل بلد عربي مستقل آخر باعتباره صلاح الدين العصر الحديث، إذ كان شهيد الانتقام الغربي قد أصبح بطلاً ومخططاً لإذلال الغرب وهزيمته. كان مجرد ذكر اسمه يلمس وتراً سحرياً في قلب كل وطني عربي وكانت صورته موجودة في الأسواق والمقاهي وداخل سيارات الأجرة والمحال التجارية من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي. وأصبحت القاهرة في ذلك الوقت أكثر من ذي قبل قلب العالم العربي ومنبع القومية الجديدة التي كانت تندفع بقوة في أنحاء الشرق الأوسط وعلى امتداد شاطىء شمال أفريقيا التي يحج إليها قادة كل الفكر «التقدمي» في العالم العربي لينهلوا من حكمتها ويرتشفوا أفكارها الملهمة أما بالنسبة للمصريين أنفسهم فكانت قد تلاشت كل تحفظاتهم الأولى إزاء هذا البكباشي الشاب الذي يتسم بالصراحة وأخذوا من الآن فصاعداً، بحكم أنهم معتادون على تأليه حكامهم، يعتبرون «الريس» لا مجرد زعيم عصبة عسكرية فحسب وإنما إله ومنقذ لشعبه. ونظمت الأغاني التي تشيد بالبطل الجديد وأخذ رعايا عبد الناصر في أرجاء أرض الفراعنة يحمدون العناية الإلهية التي أرسلته ليخلصهم من أيدي أعدائهم.

ولم يكن تألق نجم عبد الناصر وذيوع صيته الذي بلغ أجواز الفضاء أمراً لا يستحقه. لأنه مهما كانت أخطاء مصر في ميدان القتال فإن خطواته السياسية طوال الأزمة كانت بلا أخطاء في الواقع. فمنذ اللحظة التي أعلن فيها تأميم شركة القناة عمل جاهداً على ألا يجيء مطلقاً أية ذريعة للتدخل المسلح من جانب دولة من الدول المنتفعة بالقناة، ومع أنه رفض مقترحات منزيس الخاصة بفرض إشراف دولي على القناة إلا أنه كان على استعداد دائم لتجربة وسائل أخرى للتوصل إلى تسوية متفق عليها. وبعدئذ وافق في شهر أكتوبر، بعد أن أشار عليه أصدقاؤه العرب وغيرهم مثل تيتو ونهرو يبذل جهد آخر لحل المشكلة، على أساس للمفاوضات لم يستطع حتى وزيرا خارجية بريطانيا وفرنسا أن يرفضاه باعتبار أنه لا يقدم حلاً. ولذلك، فعندما وقع عليه العدوان الثلاثي كان في أقوى موقف يمكنه معه أن يطلب من الرأي العام

أن يهب لنجدته. ومع ذلك ورغم كل هذه العوامل المساعدة له بما في ذلك التأييد المعنوي من جانب الدولتين الأعظم، أمريكا وروسيا، كان يعرف نقاط الضعف في موقفه ويسلم بها، وهكذا عندما اقتضت الضرورة ذلك كان على استعداد لتقديم تنازلات لهمرشولد وللولايات المتحدة مثلما كان مستعداً لاستغلال قوته كلما كان واثقاً من أنه لا يمكن دحض حجته. وباختصار كان أداء عبد الناصر أداء شخص محنك في فن التعامل الدبلوماسي، وهو ما يدل على ألمعية وبراعة. لقد برع في ممارسته بقدر ما كانت معالجته لأزمة ١٩٦٧ الأخيرة تعوزها البراعة.



الفصل الحادي عشر

«الوحدة مع سوريا»

كان الأمر يتطلب انساناً ذات سمات خارقة تكاد تفوق سمات البشر حتى لا يجرفه تيار الحب الغامر الذي مافتىء عبد الناصر ينعم به بين صفوف الجماهير العربية. فعلى الرغم مما أظهره عبد الناصر من براعة وسداد رأي في توجيه سفينة مصر وسط صخور أزمة السويس الغادرة واخطارها الكامنة، لم يكن «الريس» بالسوبرمان، فما إن انتهى القتال وانسحب المعتدون حتى إنطلق يعمل على استغلال مكانته الشعبية الجديدة في العالم العربي وخاصة في تلك الدول التي كان يرغب في السيطرة على سياساتها الخارجية.

وكانت الأردن على رأس قائمته، حيث كانت الغالبية الوطنية تمسك بأعنة الحكم منذ شهر أكتوبر السابق برئاسة سليمان النابلسي الماكر، الذي لم يكن عبد الناصر يكن له حباً أو يثق به، وإن كان قد اعتمد عليه على الأقل في تلك الفترة في الارتباط بسياسة القاهرة في الشؤون الدولية ولاسيما بين الدول العربية. وفي شهر يناير من عام ١٩٥٧ أحرزت جهود عبد الناصر نجاحاً حين وافق النابلسي على عروض المساعدة التي تقدمت بها مصر وسوريا والعربية السعودية بدلاً من المعونة السنوية التي كانت بريطانيا تقدمها إلى الجيش الأردني، والأفضل من ذلك أنه أعلن في شهر مارس انتهاء معاهدة ١٩٤٨ مع بريطانيا وطالب الحاميات البريطانية بمغادرة الأراضي الأردنية خلال ستة أشهر. وكان هذا الاعلان يعني بالنسبة لعبد الناصر أن الأردن قد أضحى بعد أن تخلص من جلوب والمعاهدة البريطانية اللذين كانا يعيقان تصرفاته، دولة مستقلة تماماً، وبذلك كان ينتظر من الأردن، باعتباره حليفاً لمصر وسوريا، أن يلعب دوراً كاملاً في دعم الجبهة العربية المتحدة.

لكن الملك حسين كانت تراوده، كما اتضح في وقت لاحق، أفكار مغايرة تماماً، إذ ربما كان يرى من الحكمة السياسية عقب الانتصار الذي حققه القوميون في انتخابات عام ١٩٥٦ أن يتحالف مع مصر وسوريا، وأن يلغي معاهدته مع بريطانيا، كما أنه لم يستطع ابان حرب السويس أن يقف بمنأى عن تقديم مساعدته لمصر مع أنه لم يكن يرغب في ذلك، كما أبلغ السفير البريطاني بعد إبعاد جلوب، في ألا يترك فريسة للمصريين، ناهيك عن الروس، ومن ثم كان يأمل في أن يسمح للأردن بأن يتمسك بأصدقائه القدامى، فضلاً عن أنه لا زال مرتبطاً بعلاقة الدم بالعراق حيث كان ابن عمه، الملك فيصل، يتربع على العرش. ولم ينضم الملك حسين إلى التحالف المصري السوري إلا بعد أن تعذر عليه الوصول إلى اتفاق مع العراقيين حول توحيد جيوش الهاشميين، كما لم يغب عن باله أن عبد الناصر رفض إعادة قواته إلى سيناء ليدفع الخطر الاسرائيلي عن مملكته حين أخذت قوات بن جوريون، في شهري سبتمبر واكتوبر السابقين، تشن غاراتها على طول الحدود الأردنية وبات يخشى من أن يصبح تعاونه مع مصر، كما كان عبد الناصر يتصور، أشبه ما يكون بحركة مرور في اتجاه واحد. ولم يكن يرغب، بعد أن قطع علاقاته مع بريطانيا، في أن يصبح تابعاً للقاهرة. كما كانت الشكوك العميقة تساوره في السوريين الذين كان يعتبر غالبيتهم شيوعيين وكان احتفاظهم بخمسة آلاف جندي في منطقة المفرق بشمال الأردن مثار قلق لم تخفف من حدته بحال من الأحوال تصريحات السوريين بأن هذه القوات لم توجد هناك إلا للدفاع عن حلفائهم الأردنيين.

هذا فضلاً عن أن الملك حسين كان قد عثر مؤخراً على صديق جديد يتمثل في الملك سعود الذي أخذ يشاركه قلقه ازاء تحالفه مع عبد الناصر، والذي عرض عليه إرسال قواته للوقوف في وجه التهديد السوري للأردن. وكان لا يزال للملك سعود نفوذ قوي في المحافل العربية باعتباره حامي حمى الأماكن الاسلامية المقدسة إلى جانب كونه من أكثر الحكام العرب ثراء. وكان حسين على صواب في اعتقاده بأن العربية السعودية هي الدولة الوحيدة، من بين الدول الثلاث التي عرضت أن تدفع للأردن ما كانت بريطانيا تقدمه له من معونة، القادرة والمستعدة في واقع الأمر على دفع ما تعهدت به. أضف إلى هذا أنه في الوقت، الذي كانت فيه الجماهير العربية تعبد عبد الناصر، كان حكام جميع الدول العربية، باستثناء سوريا، موالين أساساً للغرب ويتخذون موقف العداء السافر من روسيا، كما أنهم لم يشاركوا القاهرة ايمانها بالحياد

الايجابي، بغض النظر عما كانت تعتقده شعوبها. فكان نوري السعيد في العراق وكميل شمعون في لبنان والملك ادريس في ليبيا والحبيب بورقيبه في تونس وملك المغرب بالاضافة بالطبع إلى الملك سعود وحكام دول الخليج العربي كان هؤلاء جميعاً متفقين مع حسين في معارضة أية فكرة تقضي بأن تتولى القاهرة تدبير شؤون علاقاتهم الخارجية. ولعلهم كانوا يدركون بدرجات متفاوتة، أسباب الخلاف القائم بين مصر والغرب، وانضموا إلى مصر، ولا شك، في اعلان هزيمة عدوان السويس لا لسبب إلا لكي لا يبدون منحازين للامبرياليين أو للعدو الصهيوني. بيد أنه ما كان لعبد الناصر من قوة تأثير شخصي على جماهير شعوبهم جعلهم أشد حذراً في التعامل معه وأقل ميلاً إلى السماح له بالسيطرة على سياساتهم.

وهكذا قرر حسين، بعد أن تأكد من تأييد أغنى وأقوى دولتين مجاورتين له، أن يتحدى القاهرة بمجرد أن يستعيد الشرق الأوسط حالة الهدنة القلقة التي تسوده عادة. وفي شهر ابريل من عام ١٩٥٥ أعفى الملك حسين النابلسي من رئاسة الوزراء وعين حكومة جديدة تنفذ رغباته حتى وإن كان قد سمح له بالاحتفاظ بمنصب وزير الخارجية. ولم تمض أيام قليلة حتى تخلص حسين من اللواء علي أبو نوار، رئيس هيئة الأركان الموالي لمصر الذي لعب دوراً رئيسياً في المؤامرات السابقة ضد جلوب. وكانت الرواية الرسمية هي أن أبو نوار ضبط يتآمر مع المخابرات السورية ضد ملكه. وقيل إن حسين واجهه على الفور بدليل خيانته أمام زملائه الضباط في الزرقا، مقر قيادة الجيش الأردني، واعترف أبو نوار بجريمته وطلب الصفح، غير أنه سرعان ما لاذ بالفرار إلى دمشق رغم أن الملك كان قد عفا عنه.

وقد لا يعرف إطلاقاً مدى صحة هذه الرواية، ففي الأردن من يقسمون أن رواية أبو نوار قد رسمت لتزود الملك حسين بذريعة للانفصال عن التحالف مع مصر وسوريا. ومن المؤكد أن خليفته في رئاسة هيئة الأركان، اللواء علي الحياري، كان من أنصار هذه النظرية عندما إستقال من منصبه ولم يمض على تعيينه أسبوع واحد، لأنه لم يوافق على مطالب الملك بترقية الضباط البدو على حساب رفاقهم الفلسطينيين الذين يفوقونهم ذكاء. فقد أعلن الحياري، في وقت لاحق من دمشق، حيث نفي بدوره، أنه إذا كانت هناك أية مؤامرة فهي من جانب القصر الذي أراد ذريعة لتغيير موقفه السياسي، والأدهى من ذلك أنه بعد عشر سنوات أو يزيد، لم يسمح لأبو نوار بالعودة إلى الأردن فحسب، بل عين أيضاً سفير الملك حسين في باريس.

لكن كما كان يحدث في الغالب الأعم في تلك الدول العربية، حيث كان نفوذ عبد الناصر ومكانته بين الجماهير يدفعانه إلى صراع مع حكامها، كانت العناصر الموالية لمصر في الأردن متطرفة وغير لبقة، وهو أقل ما توصف به. لقد حاول النابلسي، على سبيل المثال، أن يحمله على إقامة علاقات دبلوماسية مع روسيا أثناء توليه رئاسة الوزراء، وأقسم جهاراً أن الأردن سيقبل مساعدة روسيا لو قدمت له، في حين أنه سيرفض التأييد الأمريكي لأن واشنطن لا تحاول إلا إثارة القلاقل بين عمان والقاهرة في سعيها الدائب من أجل عزل عبد الناصر في العالم العربي. وعندما استبعد النابلسي وأبو نوار من منصبيهما، نظم أنصارهما مظاهرات عنيفة في عمان والقدس والمدن الأردنية الأخرى وراحت تطالب بإعادتهما إلى منصبيهما وتتهم الملك بالاذعان للمؤمرات الأمريكية التي كانت تهدف إلى إقصائهما.

عند إمعان النظر في هذه المظاهرات مع تلك التي وقعت عندما كان جنرال تمبلر يحاول دفع الأردن على الانضمام إلى حلف بغداد، ظهر من الأدلة الكامنة خلف هذه الضجة ما حمل الملك حسين على الإعتقاد بأن عبد الناصر هو الذي يحركها، على الرغم من نفي القاهرة المتكرر لوجود أية أهداف ترمي إلى تهديد إستقلال الأردن. وبمجرد ان أعلن حسين ذلك في خطاب زعم فيه أن اعداءه في مصر وسوريا يسعون إلى الإطاحة بالملكية الهاشمية، واجه راديو القاهرة بتأييد من دمشق، هذا الاتهام بسيل من الشتائم ضد «عملاء الاستعمار» في عمان، وصد الملك حسين على وجه الخصوص.

وأعقب ذلك مزيد من الهياج عندما استجاب الناصريون في الأردن لحجمات القاهرة، فما كان من حسين إلا أن أعلن الأحكام العرفية، وبعد مشاورات عاجلة مع الملك سعود في الرياض تحرك بسرعة ليقضي على مراكز التمرد القوية فألقى القبض على النابلسي مع عدد كبير ممن حامت حولهم الشبهات، كما أعلن أن أبو نوار والحياري سيقدمان للمحاكمة غيابياً بتهمة الخيانة. ونشرت تفاصيل مؤامرة قيل ان مصر وسوريا وروسيا قد نسجت خيوطها للاطاحة بالنظم الملكية في الأردن والعراق والعربية السعودية. كذلك طرد الملحق العسكري المصري في عمان مع القنصل العام في القدس بتهمة «التحريض على القتل». وأنكر المصريون، في غضب، ما وجه إليهم من اتهامات، وقاموا بدورهم بطرد السفير الأردني من القاهرة واستدعاء سفيرهم من عمان.

واستمر أوار الحرب الكلامية طوال الأشهر الخمسة التالية دون هوادة من أي الجانبين بل ذهب حسين إلى حد اتهام عبد الناصر ببيع نفسه للشيوعية كلية، وذلك بالرغم من أنه كان قد أعلن أن الحزب الشيوعي المصري غير شيوعي، كما سارعت القاهرة إلى توضيح ذلك، وكانت قد صدرت، قبل تصريح حسين بأسابيع قليلة أحكام بالسجن لفترات طويلة على ثمانية عشر يسارياً مصرياً لقيامهم بأنشطة سرية. وأضاف حسين أن العربية السعودية قد أوفت بوعودها بتقديم المساعدة المالية للأردن، في حين لم يف عبد الناصر ولا السوريون بوعودهم، وإن ادعاءاتهم بخدمة القومية العربية لم تزد عن كونها وسيلة لتحويل الرأي العام عن الوضع الاقتصادي والسياسي الذي يزداد سوءاً في بلادهم.

وواجهت صحافة مصر وإذاعتها الهجوم بمثله متهمة حسين في بعض الأحيان بارتكابه جريمة نكراء تتمثل في خيانته للعرب الفلسطينيين عن طريق التفاوض سراً لعقد صلح منفصل مع إسرائيل. لكن في نوفمبر عام ١٩٥٧ توقفت حملة القاهرة على حسين فجأة كما بدأت، حين قرر عبد الناصر وقف هذه الحملة بناء على تقارير المخابرات من الأردن، التي حذرت من أنه لو استمرت الحملة ضد حسين لفترة أطول، فقد يفلت زمام الموقف. ووفقاً لأوامره السندية بعدم تحريض المعارضة في الأردن إلى حد الإطاحة بالملك حسين صدرت التعليمات لرجال دعايته بوقف حملتهم قبل فوات الأوان لتجنب زحف الجماهير الغاضبة من اللاجئين الفلسطينيين من المخيمات المحيطة بعمان على القصر.

والواقع أن المخابرات المصرية جانبها الصواب، وليس ذلك لأول أو لآخر مرة، لأنه في تلك اللحظة كان حسين قد بدأ يسيطر على القوميين في الأردن، وبفضل حماية قوات البدو له أصبح أقل عرضة للثورة مما كان في وقت مبكر من ذلك العام. لكن عبد الناصر كان يتصرف وفقاً للمعلومات التي قدمت له وهو يدرك أن حملته الاذاعية قد فشلت على أية حال، في تحقيق هدفها الرئيس، ألا وهو إرغام الملك على ربط سياسته بتلك التي تنتهجها القاهرة. وحدث أن كان الملك سعود والملك فيصل في العراق قد ناشدا القاهرة ودمشق، قبل ذلك بثلاثة أيام فحسب، أن توقفا هجومهما على حسين، لكن حتى وإن كان القرار بوقف الحرب الاذاعية سيوحي، ولا شك، بأنه اذعان من جانب مصر لضغوط الدوائر الرجعية، فقد تمسك عبد الناصر برأيه في

ان حدوث ثورة في الأردن بكل ما تنطوي عليه من نتائج غير مرئية لم يكن لصالح مصر او لصالح العالم العربي.

هذا فضلاً عن أن القاهرة كانت تواجه في هذه المرحلة مشكلات أخرى ولاسيما في سوريا التي كانت تتعرض لتهديدات خارجية مع إنشقاق داخلي لا يمكن لمصر ان تتجاهله. ففي صيف ١٩٥٧ تم كشف مؤامرة جديدة دبرتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، هدفها اعادة حكومة موالية للغرب في سوريا عندما ألقي القبض على مسؤول في السفارة الامريكية في دمشق على الحدود يحاول تهريب لاجىء سياسي من بيروت إلى داخل البلاد في صندوق سيارته، ولم تكن المؤامرة الأخيرة التي دبرتها وكالة المخابرات المركزية، بالمقارنة بالمؤامرة الانجلو - أمريكية مع نوري السعيد التي انكشفت ابان أزمة السويس وكانت تهدف إلى القيام بغزو عراقي شامل لسوريا، تزيد كثيراً في خطورتها عن عبث أحد التلاميذ، ومع ذلك برهنت على أن الغرب لم يتخل عن محاولة فرض حكومات تخدم مصالحه ومطالبه على العالم العربي، كما كانت المؤامرة الأخيرة بهذه الصورة تحذيراً نظرت إليه دمشق، بتأييد كامل من القاهرة، نظرة جدية حتى انها تقدمت بشكوى شديدة اللهجة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

أضف إلى هذا أن الرئيس الأمريكي في مستهل عام ١٩٥٧ كان قد بدأ ينتهج، بموافقة الكونجرس، سياسة في الشرق الأوسط باتت تعرف بمشروع ايزنهاور، ولاحت هذه السياسة لعبد الناصر ولحلفائه السوريين على أنها محاولة من جانب الامريكيين للتدخل في مراكز النفوذ التي كانت بريطانيا وفرنسا قد فقدتها في العالم العربي في أزمة السويس. أما الهدف المعلن لسياسة ايزنهاور فكان إنقاذ الشرق الأوسط من الشيوعية، وتمشياً مع هذا الهدف قررت الولايات المتحدة تقديم مساعدتها، بما في ذلك الأسلحة، إلى أية دول تحتاج المساعدة للدفاع عن نفسها ضد الضغوط الروسية أو النشاط الشيوعي الهدام، وتبدي استعداداً لنبذ كافة عروض المعونة من الكتلة السوفيتية.

ولا مراء من أن واضع هذا المشروع مع جيمس ريتشارد، عضو الكونجرس الذي وقع عليه الاختيار لعرضه في العواصم العربية، كانا يعتقدان، باخلاص، بأن هذا هو ما كان العالم العربي يحتاجه ويريده من الولايات المتحدة. أما بالنسبة لعبد الناصر فكان مشروع أيزنهاور مجرد خدعة جديدة في اللعبة الغربية الرامية إلى جر

العرب من جديد إلى حالة من الاعتماد على حماية الامبرياليين. وكانت الجهود التي بذلتها بريطانيا من أجل تجنيد دول عربية لحلف بغداد مثالاً تقليدياً لهذا اللون من السياسة. لقد فشلت في تحقيق هدفها الأساسي لأن الدعاية المصرية فضحتها، ومن ثم فقدت بريطانيا ثقة العرب. ولذا شرع الامريكيون للقيام بهذا الدور لتحقيق نفس الهدف. وكان الفارق الوحيد بين المبادرتين الغربيتين، بصرف النظر عن واضعيها، يكمن في حقيقة أن واشنطن قررت عرض مشروعها على عبد الناصر بصورة غير مباشرة عندما طلبت من الملك سعود أن يقدمه له، الأمر الذي ضايقه أكثر. إذ كان ذلك يوحي بأن الأمريكيين بدلاً من محاولة عزله كما كان يعمل البريطانيون، يسعون إلى الضغط عليه كي ينضم إليهم ومن خلفه رفاقه العرب...

لكن بينما كان عبد الناصر يشعر بالضيق من جراء هذه المناورة الحمقاء لم يبد اهتماماً كبيراً نسبياً باحتمالات نجاح مشروع ايزنهاور، إذ كان يرى أن الدول العربية التي لم تنضم إلى حلف بغداد لأنها لم تجد فيه بديلاً إيجابياً، لا يحتمل أن تتحداه وتوافق على مشروع أمريكي مماثل خاصة وان انتصاره في حرب السويس قد رفع جداً من مكانته. ومن المسلم به أن غالبية الحكام العرب كانوا يعارضون الشيوعية معارضة شديدة، لكنهم كانوا في الوقت نفسه، على بينة من أن «صوت العرب» قد يعرضهم لقلاقل خطيرة عن طريق إثارة الجماهير العربية، بمجرد التلميح إلى أنهم يستسلمون للقوى الامبريالية.

لكن في أغسطس من عام ١٩٥٧ أخذت تلوح في الأفق بوادر أزمة راحت تهدد لفترة وجيزة بقلب حسابات عبد الناصر رأساً على عقب، وذلك عندما شرع الأتراك، بزعم أن سوريا التي تسيطر عليها روسيا تهددهم بالخطر، يحشدون قواتهم على حدودهم الجنوبية، وفي نفس الوقت وجهت العراق ولبنان إتهامات مماثلة لنظام الحكم في دمشق، ولما أعلن الأمريكيون أن السوريين لا يزيدون كثيراً عن كونهم ادوات في أيدي الروس، واتهم الروس تركيا بالتمهيد للتدخل الأمريكي في سوريا أضحى الموقف آنذاك اشد تأزماً، فبعثت واشنطن بكبير خبرائها في شؤون الشرق الأوسط إلى أنقره وبيروت لإجراء مشاورات عاجلة مع مندريس وشمعون، وكذلك مع ملكي العراق والأردن مما حدا بموسكو ودمشق إلى تجديد إتهاماتهما بأن الدول الغربية تتآمر للاطاحة بالحكومة الديمقراطية في سوريا وإقامة نظام عميل بدلاً منها. ورد أيزنهاور بالتحذير من أنه سيستخدم كل قوة لازمة لحماية الحكومات الموالية للغرب في الشرق

الأوسط. لكن الأخطر من ذلك في رأي عبد الناصر هو أنه عقب المشاورات التي أجراها مبعوث واشنطن مع شمعون وفيصل وحسين أعلن الأمريكيون عن خطط لنقل أسلحة على الفور إلى المنطقة لا لمساندة تركيا فحسب بل والأردن ولبنان والعراق على حد سواء.

ومع ذلك لاح للحظة أن مشروع أيزنهاور قد يفرض بنجاح، غير أن الملك سعود قرر آنذاك أن الوقت قد حان لأن يساند رسل القومية العربية الحديثة، أي حلفاءه المصريين والسوريين السابقين. فقد كان ملك العربية السعودية يتفق مع رفيقيه، ملكي العراق والأردن، في شيء واحد هو ضرورة الحيطة من التورط أكثر مما ينبغي مع القوة السياسية للناصريين التي يمكن أن تكتسح في سهولة ويسر كل نظام ملكي في العالم العربي. ومع ذلك لم يكن الملك سعود يرغب، على النقيض من حسين ونوري السعيد، اللذين كانت لهما خلافاتهما مع سوريا أو مؤامراتهما ضدها مما حملها على إعلان تأييدهما السافر لموقف واشنطن، لم يكن يرغب في أن يوجه إليه الإتهام بتشجيع الولايات المتحدة فيما بدا أنه حرب أعصاب غربية ضد دولة عربية، بالرغم من جميع ارتباطاته بشركات البترول الامريكية. ولذلك سارع بالتأكيد لكل من القاهرة ودمشق بأنه سيؤيد سوريا ضد أي عدوان، وبعد أن أكد شقيقه فيصل، ولي العهد، في واشنطن أن السوريين لا يشكلون تهديداً لأية دولة من جيرانهم، ذهب سعود شخصياً إلى بيروت ودمشق لكي يسوي الخلافات القائمة بين شمعون وجيرانه السوريين، ويعلن للشعب السوري وهو في دمشق، إستنكاره لتهديدات تركيا لبلادهم.

لقي هذا الموقف ترحيباً شديداً من السوريين القلقين الذين كانوا يشعرون في الأسابيع السالفة بأنهم محاصرون من كل ناحية بجيوش معادية تتأهب للإنقضاض عليهم وتمزيق بلادهم، أما في القاهرة فلم يقابل هذا الموقف بنفس الحفاوة إذ كان المصريون يشعرون، ولديهم ما يبرر ذلك، بان هدف سعود لم يكن تأييد السوريين بقدر ما كانت تمليه الرغبة في انتزاع زمام المبادرة في العالم العربي من مصر. ومن ثم لم تمض على زيارة سعود لدمشق ثلاثة أسابيع، حتى أرسلت القوات المصرية إلى ميناء اللاذقية كدليل على إصرار مصر على مساندة حليفتها ضد أية تهديدات من جانب الأتراك ومؤيديهم الأمريكيين. وعندما بدأت دمشق تدرك حقيقة ما قام به عبد الناصر ضاعت تعهدات سعود الشفوية وسط الهتافات التي استقبل بها هذا الاجراء الذي ينم

عن الصداقة، وتمكن عبد الناصر بهذه الحركة من أن يحبط محاولة سعود التي كانت ترمي إلى القضاء على النفوذ المصري في دمشق والأهم من ذلك أنه عندما سحب الأتراك حشودهم من على الحدود السورية بعد ذلك بوقت قصير، تبدد ما بقي من آمال في امكانية قبول مشروع أيزنهاور. فما قام به عبد الناصر، وان كان رمزياً، برهن، بما لا يدع مجالاً للشك، على أنه يمكن الاعتماد على سوريا وروسيا لمساندتهم عندما يتعرضون لما يهدد امنهم بعكس ما كانت واشنطن تريد العرب أن يعتقدوا.

وزيادة على ذلك فإن الكثيرين من السوريين استمدوا ما هو أكثر من مجرد الشعور بالإرتياح من وصول التعزيزات المصرية التي لم تكن على اية حال كافية، لا من حيث عددها ولا من حيث قدرتها القتالية، على صد غزو تركي، فالمهم هو ما كانت تمثله أكثر مما كان يمكن، اولا يمكن، أن تفعله على خط النار، وما كانت تمثله هو ما بات يعتبره عدد متزايد من ضباط سوريا وساستها أفضل انقاذ، ان لم يكن الوحيد، للبلاد ألا وهو الاتحاد مع مصر في ظل عبد الناصر.

فمنذ التوقيع على التحالف بين سوريا ومصر في عام ١٩٥٥ والأمل يراود السوريين، الذين ينتمون لهذه المدرسة الفكرية، في قيام ارتباط اشد وثوقاً مع عبد الناصر باعتباره بطل الأماني العربية في الوحدة والاستقلال. والواقع أنه عقب توقيع معاهدة ١٩٥٥ ذهب خالد العظم، وهو يساري سوري بارز تولى رئاسة وزراء سوريا في اواخر الاربعينات وأصبح وزيراً للخارجية بعد سقوط فارس الخوري الموالي للعراق - إلى القاهرة لحث عبد الناصر على ضرورة الوحدة بين بلديهما.

لكن الاستجابة كان طابعها التردد البالغ، ولم يكن لدى المصريين أي استعداد للالتزام بما هو أكثر مغامرة من زيادة التعاون الاقتصادي. ولم يكن العظم، وهو من سلالة أسرة العظم التي ساعدت الأتراك على حكم سوريا سنوات طويلة بائسة، بالاختيار الموفق للاضطلاع بتلك المهمة. فلقد أبدى عبد الناصر كراهيته له ووصفه بأنه اشتراكي مزيف حيث أن مظهره مع ثرائه الفاحش يدلان على أنه اقطاعي صميم. كما أن طبيعة عبد الناصر المتدينة لم تكن تقبل الشائعات التي أخذت تتردد وقتئذ بأنه احال بيته إلى صالة للقمار تضم أصدقاء الأثرياء. والأدهى من ذلك أن تقارير محمود رياض، سفير مصر العليم ببواطن الأمور لدى دمشق، كانت تشير إلى أن الهدف الوحيد لخالد العظم مع عدد من الساسة القدامى في سوريا، من وراء

الوحدة مع مصر هو الأمل في أن يرفض عبد الناصر الوحدة، ومن ثم ينحون عليه باللائمة، فيما بعد، على ما يصيب بلادهم. وبالرغم من حقيقة انه كان من بين الساسة البارزين الذين توصلوا إلى التحالف مع مصر، فقد كان آخر زعيم سوري يمكن لعبد الناصر أن يتعامل معه في ثقة وإخلاص.

ومع ذلك كان هناك كثيرون في سوريا يشعرون بصدق، على عكس خالد العظم واتباعه، بالحاجة إلى قوة عبد الناصر وإلى حكمته في توجيههم، وبحلول عام ١٩٥٧ كان هؤلاء قد ازدادوا بشدة لا من حيث العدد فحسب، بل من حيث اصرارهم على أن الوحدة الكاملة مع مصر هي الإنقاذ الوحيد لبلادهم من التفكك ككيان سياسي. وبالرغم من نظامهم السياسي المتطور نسبياً الذي يرجع إلى حقبة منتصف القرن التاسع عشر حين ظهر في سوريا أول بعث عربي، وربما نتيجة لذلك، لم ينعم السوريون بقدر يذكر من الاستقرار منذ أن ظفروا باستقلالهم من الفرنسيين في نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد تعرضت البلاد في أقل من ثلاث سنوات، أي في الفترة ما بين مارس ١٩٤٩ وديسمبر ١٩٥١، لسلسلة من انقلابات مثيرة، بحق، أدت إلى تغيير الحكومة في فترات تتراوح بين شهرين وثلاثة أشهر.

وكانت سوريا قد أصبحت، بحكم موقعها عند مفترق الطرق في شمال شبه الجزيرة العربية، فريسة لمؤامرات جيرانها. فكانت العراق ترغب في ضمها إليها لتشكل جزءاً من مشروع الهلال الخصيب لنوري السعيد أو لتوفر، كما كان البعض يردد، عرشاً لعبد الله، ولي عهد العراق الذي لم يكن من المحتمل، بحكم أنه عم الملك الشاب فيصل، أن يصبح ملكاً على بلاده. وكان الأردن يؤيد العراق لأن الملك حسين لم ينس أن جده الملك عبد الله راودته التفكير ذات يوم في الاستيلاء على سوريا من الفرنسيين ولم يحل دون قيامه بذلك سوى عرض بريطانيا، الذي جاء في الوقت المناسب، بالاعتراف به أميراً على شرق الأردن حين بدأ بالفعل يزحف على دمشق كما كان الأتراك يحومون في الشمال على نحو ينذر بالسوء، وحتى اللبنانيون المسالمون لم يكونوا فوق مستوى الدخول في نزاع مع جيرانهم السوريين أو تشجيع مؤامرة تحاك ضدهم ولاسيما حين كانوا يشعرون أن بوسعهم الاعتماد على تأييد أمريكا. ومن ناحية أخرى راح السعوديون الذين كانت تحركهم الكراهية التقليدية للهاشميين، يبذلون قصارى الجهد وينفقون بسخاء من أجل الحيلولة دون قيام الوحدة بين سوريا والعراق، وهو عين ما فعلته مصر بدورها قبل الثورة وبعدها.

ولم يكن مدعاة للدهشة أن عكس النظام السياسي الحزبي في سوريا تلك المنافسات القائمة بين الدول العربية. فقد وجدت فكرة إتحاد سوريا مع دولة أو أخرى من جيرانها مؤيدين بين ساستها منذ انشاء الجامعة العربية بمدينة الاسكندرية عام ١٩٤٥، حين أصر الوفد السوري على أن ينص دستور الجامعة على قيام علاقات أوثق بين الدول الأعضاء. فكان حزب الشعب، وكان يضم أساساً الباحثين عن مكان لهم الذين لم يكن يعنيهم الاستقلال الوطني كثيراً طالما جنوا ثمار المنصب، يؤيد قيام أقوى الروابط مع العراق إن لم تكن وحدة سياسية رسمية. أما الكتلة الوطنية وهي الحزب الآخر الرئيسي، فكانت تعارض قيام مثل هذه الروابط التي كانوا يخشون من أنها ستعني سيطرة نوري السعيد على سوريا وبالتالي التبعية لبريطانيا. وكانوا يفضلون، من بين جيران سوريا، العربية السعودية التي ظل شكري القوتلي، الزعيم الموقر للكتلة، يحتفظ بعلاقات وثيقة لسنوات عديدة مع عبد العزيز بن سعود، الملك المؤسس للعربية السعودية ومع ولديه سعود وفيصل. كما كانت أسرة القوتلي تعمل أصلاً كوكلاء تجاريين للحكام السعوديين في دمشق. وبعد ان اصبح القوتلي أول رئيس للجمهورية السورية عام ١٩٤٥، ساعد في دعم الجهاز الحكومي في السعودية، وذلك بتجنيد الشبان السوريين المهرة أمثال يوسف ياسين، الذي أصبح مستشاراً للملك سعود للشؤون الخارجية، وكان يناهض بشدة أي نفوذ للعراق في الرياض.

لكن هذين الحزبين الرئيسيين كانا يضمان أساساً أعضاء أكبر سناً نراودهم الأفكار القديمة عن القومية العربية، فعلى سبيل المثال كان القوتلي، وهو من أبرزهم، زعيماً لحركة الاستقلال المناوئة للامبراطورية العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى واثنائها، وكان الزمن قد عفا عليه وعلى أفكاره حتى وإن كانت الآلام المبرحة التي كابدها على أيدي الحكام الأتراك المتتابعين وعقبهم قد جعلت منه بطلاً قومياً حين ظفرت سوريا في النهاية بحريتها بعد انتداب فرنسي دام خمسة وعشرين عاماً.

وقد تبينت من محادثاتي معه بعد حرب السويس في عام ١٩٥٦ بوقت قصير أن تفكيره منصب إلى حد كبير على الماضي، وكان يؤثر الحديث عن معاملاته مع ت. أ. لورانس في عام ١٩١٨ عن مناقشة الوضع الراهن لشؤون بلاده التي كان لا يزال رئيسها.

ولم يكن غير طبيعي أن يرغب الجيل الأصغر من السوريين في الاربعينات أفكاراً

سياسية أكثر تحدياً من مجرد التطاحن بين أحزاب تؤيد الوحدة مع العراق أو تدعو إلى الاستقلال الكامل. وكانوا يبغون استقلالاً يتجاوز حدود سوريا ليشمل العالم العربي برمته. وقبل أن تتخذ حكومة الوفد في مصر سياسة الحياد شعاراً لها، كان هؤلاء الشبان يؤمنون بضرورة أن يسعى العالم العربي، وليس سوريا فحسب، إلى الوحدة بغير انحياز، مع التخلي عن كافة الالتزامات لأية دولة خارجية. كذلك أرادوا أن يجربوا الأفكار الجديدة المستوردة من أوروبا حول العدالة الاجتماعية والمشاركة في الثورة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف أرادوا الحد من نفوذ الباشوات والاقطاعيين، كما كان يدعو وقتئذ بعض المفكرين العرب التقدميين في القاهرة مما أثار قلق فاروق والطبقة الارستقراطية التي كانت تمتلك الأراضي.

وانضم نفر قليل من هؤلاء الشبان السوريين إلى الحزب الشيوعي السوري الصغير نسبياً وإن كان نشطاً، وكان يتزعمه شاب كردي نابه يدعى خالد بكداش درس القانون واشتغل، في أوائل الثلاثينات، بما كان يتسم به من مهارات جدلية وأسلوب جذاب وقوة عقيدة ليصبح زعيماً للحزب ولم يناهز الثمانية عشر من عمره. لكن بالنسبة للغالبية التي كانت تعتقد أن الشيوعية متطرفة أكثر مما ينبغي لم توجد جماعة سياسية تمثل أمانيها حتى ظهور حزب البعث بعد الحرب العالمية الثانية. لقد أسس هذا الحزب معلمان سوريان هما ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، أحدهما مسيحي والآخر مسلم، التقيا كطالبين في باريس في أوائل الثلاثينات واشتركا في افتتانهما بالشيوعية. وكانت نظرية البعث تجسيداً لآمال سوريا القتية وأمانيها الوطنية المحبطة. وكما يذكر باتريك سيل في كتابه العميق «صراع على سوريا» «فإن البعث.. زود الحركة الوطنية العربية بأيديولوجية ديناميكية غير مستوردة، كما زودها بأماني سياسية وأخلاقية محددة في وقت كانت المذاهب الأخرى تسعى إلى التغرير بها».

وكان ترحيب ضباط الجيش الشبان بهذه المغامرة السياسية الجديدة هو أهم ما حدث بالنسبة لمستقبل سوريا على المدى القصير، وبعكس من يكبرونهم سناً الذين تأصلوا في التقاليد العسكرية الفرنسية، أضحى هؤلاء العسكريون الشبان شأنهم شأن معاصريهم المدنيين، الذين نهلوا من ينابيع القومية، أشد قوة وتأثيراً بانهيار القوة الفرنسية في الأربعينات.

ولما ضاقوا ذرعاً بالأحزاب السياسية القديمة بما اتسمت به من مشاحنات مستمرة

غير بناءة ورغبة في التعامل مع الشيوعيين الذين غالباً ما كانوا يرتبطون في الماضي بالسياسة التي تحددها موسكو أو الحزب الشيوعي الفرنسي، عندئذ أخذوا يتطلعون إلى ايديولوجية جديدة وإلى فرصة تتاح لهم تمكنهم من أن يلقوا على الأقل، بثقل الجيش كله خلف تطبيقها إن تعذر عليهم فرضها على البلاد بأنفسهم.

وكان أكرم الحوراني، وهو شاب سوري إشتراكي انضم إلى عفلق وبيطار في وقت لاحق، قد بدأ بالفعل ما يرهن على أنه أكثر الحملات نجاحاً في تلقين الضباط أفكاراً عائلة لأفكار البعث. وبالرغم من أن الحوراني كان مغامراً سياسياً وليست له ولاءات أو مبادىء راسخة ما خلا اصراره الأكيد على أن يكون على الجانب الفائز لو استطاع إلى ذلك سبيلاً، فقد كان داعية بارعاً بين صفوف الضباط السوريين إذ كانت له اتصالات وثيقة بالجيش منذ عام ١٩٤١ عندما جمع من حوله مجموعة من الضباط لتأييد الانقلاب الذي قام به رشيد عالي الكيلاني بتأييد من المانيا ضد الوجود البريطاني في العراق.

بيد أن الحوراني لم يكن الوحيد الذي أدرك أهمية تأييد الجيش لأي تغيير سياسي في سوريا. وكان الأمريكيون يعتقدون كذلك أنه عن طريق الضباط المستنيرين الواعين سياسياً، يمكن للدول العربية، كما برهنت الثورة في مصر، أن تضفي الطابع الديمقراطي على نظمها. كما كان يراودهم الأمل البراق، في نهاية حرب ١٩٤٨ في فلسطين، في أن الحكومات العربية الديمقراطية قد توافق على فكرة عقد صلح مع إسرائيل، وهي ما كانت لتقوم به أو تجرؤ على القيام به المدرسة القديمة للحكام العرب، وتطبيقاً لهذا المبدأ على سوريا ساعدت وكالة المخابرات المركزية في مارس عام ١٩٤٩ في تدبير انقلاب في سوريا ضد حكومة القوتلي يسانده الحوراني ويتزعمه عقيد قصير بدين متورد الوجه حاد الطبع يدعى «حسني الزعيم».

وما كان يمكن لوكالة المخابرات المركزية أن تجد من هو أفضل من حسني الزعيم لينجح في المهمة التي أوكلت إليه. فإذا كان القوتلي يعتبر، بمقاييس العصر السياسية، طرازاً قديماً فإن حسني الزعيم كان يعتبر بأية معايير مهتماً إذ راح، وهو في مكان السلطة الذي تبوأه حديثاً، يرتدي الأزياء الرسمية الأنيقة ويتحلى بعصا المارشالية التي تبلغ قيمتها ما يزيد على ألف جنيه، كما انغمس في أوهام من بينها أنه قادر على تحويل هزيمة العرب في عام ١٩٤٨ إلى نصر عن طريق اجراء مفاوضات شخصية مع بن

جوريون، وكان من اليسير جداً أن يغير رأيه إذا ما حظي بأي اهتمام من جانب الحكام العرب فلقد راودته فكرة الوحدة مع العراق في بادىء الأمر، فما لبث أن أصبح يعارض بشدة أي ارتباط ببغداد بسبب تأثره البالغ بالاستقبال الحافل الذي حظي به من الملك فاروق. وعندما حملت ما اتسمت به مناوراته السياسية من تقلبات انصاره على التخلي عنه وأصبح مجبراً على نحو لم يستطع معه حتى تفكير الحوراني الملتوي أن يتابعه، أطاح بحسني الزعيم انقلاب آخر تزعمه عقيد آخر كان الحوراني من بين مؤيديه، بيد أن خليفة حسني الزعيم حاول على الفور، بتحريض من حزب الشعب، تبني قضية الوحدة مع العراق، ولهذا سرعان ما اندفع البعث وانصاره الكثيرون في صفوف الجيش إلى معارضته، ومع ذلك قام عقيد ثالث يدعى أديب الشيشكلي في شهر ديسمبر من عام ١٩٤٩ بتولي مقاليد الحكم في سوريا بتأييد حماسي من أكثر ساسة سوريا تقلباً ألا وهو أكرم الحوراني.

لقد آثر أديب الشيشكلي، على عكس حسني الزعيم الذي كان مغرماً بتسليط الأضواء عليه، ان يظل خلال العامين الأولين من الأعوام الأربعة التي قضاها في الحكم أن يظل بعيداً عن الأضواء، وان يمارس سلطته من وراء الستار. لكنه في الوقت المناسب اضطر لممارسة سلطته على الملأ بسبب معارضة حزب الشعب المستمرة لسياسة التقارب التي كان ينتهجها مع السعوديين ومنع الفرنسيين حكام سوريا السابقين. وفي أواخر عام ١٩٥١ أقال مجلس الوزراء، وعندما استقال رئيس الجمهورية احتجاجاً على ذلك تولى مع الجيش مسؤولية حكم البلاد كاملة. ولم يمض وقت طويل على وقوع هذا الانقلاب الرابع منذ عام ١٩٤٩ حتى ألغى نشاط كافة الأحزاب السياسية وتولى الشيشكلي منصب رئيس الجمهورية الشاغر.

وبرهنت هذه الخطوة على أنها نهايته، حيث أن سوريا كانت قد أخذت آنذاك تضيق ذرعاً بالحكم العسكري، وحين أحصيت الأصوات التي أيدت ترشيح الشيشكلي لمنصب رئاسة الجمهورية، اتضح أن عدد الذين توجهوا إلى صناديق الاقتراع للادلاء بأصواتهم لم يزد عن خمسة في المائة من مجموع الناخبين. وأخذ عفلق والبيطار، وكان قد انضم اليهما وقتذ اكرم الحوراني، ينظمان مقاومة شعبية بالتعاون مع الأحزاب الأخرى، الذين لم يوحد الهدف المشترك صفوفهم إلا في هذه المرة. وكللت جهودهم بالنجاح في فبراير عام ١٩٥٤ عندما أطيح بالشيشكلي وأعيدت الحريات التي كان حكم الجيش قد قضى عليها. ثم أجريت إنتخابات أسفرت عن ظهور البعث كقوة

سياسية جديدة في برلمان سوريا، في حين فقد حزب الشعب نصف مقاعده، وأصبح خالد بكداش أول شيوعي في برلمان عربي، مما يؤكد الاتجاه القوي نحو اليسار.

بيد أن الإئتلاف الجديد الذي تولى زمام الحكم في سوريا لم يحقق استقراراً أكثر مما كان سائداً في ظل الحكومات العسكرية المتعاقبة التي سبقتها. فسرعان ما أفسحت وحدة الهدف، التي دفعت الأحزاب إلى الإحاطة بالشيشكلي، المجال لسياسة الصراع القديم بين الجماعات الموالية للعراقيين وتلك المؤيدة للسعوديين. ذلك الصراع الذي انضم إليه البعثيون الذين كانت الثورة في مصر وظهور عبد الناصر، كبطل قوي لوحدة العرب واستقلالهم، قد أصبحا يشكلان بالنسبة لهم قوة جذب شديدة متزايدة. ومما عمق هذا الصراع الغارة على غزه في أوائل عام ١٩٥٥ والنزاع بين العراق ومصر حول حلف بغداد، فضلاً عن أنه ولد الرغبة في ارتباط أوثق مع مصر، وأصبح العظم، باعتباره وزيراً للخارجية، داعية الحياد السوري والشخصية المسيطرة، بمساندة الحوراني، في مجلس الوزراء. وفي عام ١٩٥٦ رأى صبري العسلي، زعيم الائتلاف ـ وهو سياسي إنتهازي يمثل الوسط ـ أنه من الحصافة السياسية، مع إزدياد النفوذ البعثي في سوريا وضوحاً لم يسبق له مثيل، أن تعلن حكومته تأييدها لنوع من الاتحاد الفيدرالي مع مصر.

وهكذا ظل الإتجاه اليساري لمصر في السياسة السورية يزداد قوة على الرغم من أن القوتلي المسن كان لا يزال قادراً على ان يحصل من جيل السوريين الأكبر على الأصوات التي مكنته من الاحتفاظ بمنصب رئاسة الجمهورية في انتخابات عام ١٩٥٥. وبعد أن تحدى عبد الناصر الدول الغربية، بصفقة الاسلحة التي عقدها مع روسيا، حذا السوريون حذوه على الفور، والواقع أنهم كانوا قد عقدوا، فيما يبدو العزم على قطع جميع الاتصالات بالغرب حتى أن الأمريكيين، وقد أزعجهم بشدة احتمال أن تصبح سوريا دولة شيوعية، انضموا في خريف عام ١٩٥٦ إلى بريطانيا والعراق في محاولة للاطاحة بالقيادة اليسارية واعادة حكومة موالية للغرب في دمشق.

لقد أدى اكتشاف هذه المؤامرة الغربية، مع صدمة ادراك أن بريطانيا وفرنسا قد تواطأتا في خريف عام ١٩٥٦ مع اسرائيل للقضاء على عبد الناصر والاستيلاء على قناة السويس، إلى تقوية العناصر اليسارية والمحايدة وتنشيطها في سوريا، كما استفاد الروس من وراء ذلك بشدة إذ بعد أن حلوا محل الفرنسيين كمصدر رئيسي لتزويد سوريا بالسلاح، لم يتوانوا في إستغلال تلك الحماقات التي ارتكبها الغرب من أجل

دعم نفوذهم في دمشق. ولئن كان الشيوعيون، بزعامة خالد بكداش، لم يستطيعوا زيادة تأثيرهم على الرأي العام، فمرجع ذلك، إلى حد كبير، هو أن البعث تمكن من أن يحرمهم قدراً كبيراً من بريقهم عن طريق ارغام الحكومة الائتلافية على القيام باصلاحات اجتماعية في الداخل والاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع روسيا في الخارج.

ومع ذلك كلما ازداد تحرك سوريا إلى اليسار تنامى حتى غضب المعارضة من اليمينيين والجماعات الموالية للعراق. لقد استبعد حزب الشعب من الوزارة عقب اكتشاف مؤامرة عام ١٩٥٦ ومع ذلك فإنه رغم الضغوط التي مارسها حزب البعث، كان هذا الحزب على درجة من النفوذ حالت دون متابعة العسلي لبيانه المؤيد لقيام وحدة فيدرالية مع مصر بأية درجة ملموسة. والواقع أن مجرد اشتراكهم في الحكومة الائتلافية كان دليلا على أنهم لا يزالون يتمتعون بقدر كبير من التأييد الشعبي.

ومن ثم كانت سوريا في أواخر عام ١٩٥٧ مهددة بتمزيق وحدتها، إذ كان اليسار ينشد ناحية الوحدة العربية الشاملة والاشتراكية، تشجعه على ذلك ما قدمته روسيا من مساعدة مادية وما ضربته مصر من مثل سياسي، وكان اليمين لا يزال يعمل في سبيل الوحدة مع العراق التي يساندها الغرب ونوري السعيد في حين كان الوسط الذي حظي بمساندة العربية السعودية يعمل على تحقيق الاستقلال بعيداً عن كافة التورطات، وساد الإضطراب ولم يكن هنالك حزب أو تجمع سياسي قادراً على أن يحقق غالبية مطلقة تناصر سياساته، بل كان بين صفوف البعث من تساوره بعض الشكوك في الحكمة من وراء الضغط من أجل الوحدة العاجلة مع مصر. وساد الشعور بأن القيام بهذه الوحدة قد يفضي إلى انقسام في المعسكر المناهض للإمبريالية وذلك باستبعاد السعوديين الذين كانوا يخشون من أن يكون قيام وحدة كاملة بين سوريا ومصر بمثابة دفعة قوية للقومية العربية والاشتراكية مما يهدد بالخطر نظامهم الملكي، ومن ثم راحوا يعملون على هزيمة النفوذ اليساري المتزايد في سوريا.

وعند مواجهة خطر الفوضى السياسية قررت مجموعة من الضباط الشبان في سوريا في مستهل عام ١٩٥٨ أن يعملوا على فرض هذه الوحدة وطلبوا من عبد الناصر الموافقة على قيام وحدة فورية مع مصر. كانت هذه المجموعة تضم عشرين ضابطاً من بينهم اللواء عفيف البزري، رئيس هيئة الأركان ـ وهو يساري، إن لم يكن شيوعياً معروفاً، وعبد الحميد السراج، وهو شاب شاحب اللون قليل الكلام ذو عينين ثاقبتين وملامح جادة برز كرئيس لجهاز المخابرات والأمن باكتشاف المؤامرة الأنجلو ـ

أمريكية في عام ١٩٥٦. أما وجود البزري بين صفوف هذه المجموعة فيبدو غامضاً إلى حد ما في ضوء إنفصاله عقب قيام الوحدة بين مصر وسوريا. وقد أبلغني العالمين بواطن الأمور، أمثال المعظم وغيره، أن عفيف البزري لم يؤيد فكرة اقتراح الوحدة إلا على مضض الأمل، الذي تولد نتيجة لاتصالات سرية سابقة مع عبد الناصر، في أن الرد سيكون بالرفض هذه المرة أيضاً. ولكن مهما تكون حقيقة الأمر فإن الذي لم يداخله الشك هو اخلاص الضباط الأخرين وبالأخص عبد الحميد السراج.

فمنذ أن التقى عبد الحميد السراج بعبد الناصر لأول مرة تملكه اعجاب شديد «بريس» مصر جعله يحمر خجلاً كلما وجه إليه عبد الناصر الحديث. وعمقت حرب السويس من هذا الإعجاب كما دعمت الاعتقاد بضرورة اندماج سوريا مع مصر. إلا أن سيل التقارير الذي لم ينقطع من ساسة سوريا الذين زاروا القاهرة وقالوا إن حديثهم عن الوحدة كان يقابل بفتور بالغ بعث الإنزعاج الشديد إلى نفسه، فقد قيل لصبري العسلي، على سبيل المثال، ان بناء هذه الوحدة على أسس سليمة يتطلب خمس سنوات، وانه لا جدوى من محاولة اقامتها على أساس الارتباط العاطفي فحسب. وبحكمة لم يحاول عبد الحميد السراج فرض آرائه على عبد الناصر حتى وإن كان قد انتهز الفرصة بعد ذلك للقيام بما لا يقل عن زيارة سرية لعبد الناصر في ربيع عام ١٩٥٧ بحجة اطلاعه على موقف الأمن في سوريا.

ومع ذلك كان إيمان عبد الحميد السراج بالوحدة معروفاً في بلاده على نحو جلب معه عليه كراهية اليمين والوسط. وحاول الرئيس القوتلي، الذي كان قد أصبح خاضعاً لنفوذ السعوديين أكثر من أي وقت مضى، إبعاده مع رفاقه من الجيش باعتبارهم عناصر غير مرغوب فيهم ولا يمكن الاعتماد عليهم في ظروف أصبحت مشحونة بشدة بعوامل الانفجار. لكن محاولته باءت بالفشل بمقاومة صفوف الضباط التي لم تلن، لكن في أوكتوبر عام ١٩٥٧ سعى القوتلي مرة أخرى إلى تحييد العناصر اليسارية في الجيش. وزاره سراً من الرياض يوسف ياسين، مستشار الملك سعود، واعد الرجلان اقتراحاً يقضي بجعل سياسة سوريا متمشية مع سياسة الوحدة الإسلامية الشاملة. ومعنى ذلك من الناحية العملية، التحالف مع العربية السعودية دون سواها، وأبلغ «ياسين» القوتلي أنه إذا ما وافق الجيش على مثل هذا الإرتباط الخاص وقطع كافة ارتباطاته بالروس، يمكن أن يضمن تأييداً أمريكياً تاماً بما في ذلك الحصول على أية أسلحة هم في حاجة إليها. فضلاً عن أن الملحق العسكري

الأمريكي في دمشق أبلغ عبد الحميد السراج، بهدف تأكيد هذا الضمان، أن واشنطن قد فقدت كل ثقة في نظام الحكم الحزبي في العالم العربي، ومن ثم فإن الأمريكيين على استعداد لمساندة حكومة من ضباط الجيش الشبان ممن يتمتعون بسمعة طيبة الذين، كما صاغها بدقة، «لا يكونون على استعداد للمضي مع عبد الناصر إلى آخر الشوط».

كان عبد الحميد السراج، في أحسن الأحوال، سينظر إلى هذه الاقتراحات الأمريكية والسعودية بالشك البالغ، لاسيما وأن الأمير فيصل كان قد زار واشنطن منذ عهد قريب جداً، لكن إقتراح «يوسف ياسين» للقوتلي، وقد جاء على قمة مؤامرات عامي ١٩٥٦ و١٩٥٧ التي اكتشفها بنفسه والتي كانت وكالة المخابرات المركزية متورطة فيها بشدة، لم يدع مجالاً للشك لدى السراج في أن الأمريكيين يسعون من جديد إلى الضغط على سوريا لتقوم بخدمتهم وتحدث شرخاً في صداقتها مع مصر وروسيا. أضف إلى هذا أنه إذا كانت واشنطن قد جندت السعوديين، بما يملكون من موارد غير محدودة، للرشوة تأييداً لهذه المناورة الجديدة، فقد تكون النتيجة أخطر مما تمخض عن أية محاولة سبق القيام بها.

وبدا واضحاً أن الموقف يتطلب اجراء عاجلاً، وعرض صلاح الدين البيطار، الزعيم البعثي على عبد الحميد السراج، الذي كان يفكر فيما عسى أن يكون رده، أن يتوجه ومعه رفاقه في الجيش إلى القاهرة فوراً، وأن يطلبوا من عبد الناصر الموافقة على قيام الوحدة بين البلدين. وكان البيطار قد اجرى مؤخراً مناقشة صريحة للغاية مع محمود رياض السفير المصري، الذي كان على صلة وثيقة مع حزب البعث. وكان محمود رياض قد أعرب عن اعتقاده بأن الوقت ليس مناسباً للوحدة، مما دفع البيطار إلى أن يسأله: «وما الذي تخشاه؟» فأجاب محمود رياض بقوله: «حقيقة ان مصر وسوريا لا تتحدثان بنفس اللغة»، وعاد البيطار ليسأله: «ولكنك توافق على الوحدة من حيث المبدأ، أليس كذلك؟» فكان رد رياض هو أنه «سواء وافقت مصر على الوحدة من حيث المبدأ أو لم توافق، فإن سوريا ليست في حقيقة الأمر مستقرة في الوقت الراهن بالدرجة التي يمكن معها اقامة مثل هذه الوحدة. وقال إن الجيش يتدخل في الأمور السياسية أكثر مما ينبغي، وشهدت سوريا انقلابات كثيرة بالفعل، ولو ظل الوضع على ما هو عليه، فهناك خطر أن يقع المزيد».

وكانت النتيجة التي انتهى إليها صلاح البيطار بعد هذه المناقشة هي أن الجيش، ولا سواه، يستطيع اقناع عبد الناصر بالموافقة على الوحدة بعد أن تعذر على كل سياسي سوري، بما في ذلك صلاح البيطار نفسه، أن يقنع الرئيس المصري أن الوقت مناسب كالفكرة تماماً، ذلك أن عبد الناصر، حتى وإن كان قد تبين حينذاك أن البعث أقرب إلى تفكيره من أية مجموعة سياسية أخرى في سوريا، فقد كان ينظر بعين الازدراء وعدم الثقة إلى جميع السياسيين الحزبيين منذ أن اختلف مع الوفد بعد الثورة، ولكن لو تمكن الجيش السوري من اقناعه بأنهم يريدون الوحدة وأنهم ليسوا مجرد مجموعة من المتآمرين الذين تتركز هوايتهم في تدبير الانقلابات، ربما أمكن حمله على الموافقة على اقتراح الوحدة.

لهذا أبلغ البيطار عبد الحميد السراج بأن يذهب فوراً إلى القاهرة لعرض افكاره وقال إن عبد الناصر غير واثق منك ومن أصدقائك في الجيش، وعليك أن تمضي وتدبر أمورك معه شخصياً. فما كان من عبد الحميد السراج إلا أن عقد اجتماعاً عاجلاً مع رفاقه الذين وافقوا على أن يغادر وفد إلى القاهرة في الحال، واعد بيان لعرضه على القوتلي، كما تقرر أنه في حالة اعتراض عبد الناصر على الوحدة، يتعين على الوفد أن يرفض العودة إلى سوريا حتى يستجيب لطلبهم، ولو أدى إصرارهم إلى السجن.

لم يتخلف من بين رفاق عبد الحميد السراج الستة عشر غير ضابط واحد، وطار أربعة عشر من الباقين برئاسة عفيف البزري، إلى القاهرة على متن طائرة عسكرية اقلتهم من مكان الاجتماع مباشرة دون أن يضيعوا وقتاً حتى لأخذ «بيجاماتهم» في حين بقي السراج نفسه بموافقة زملائه مع نائب رئيس هيئة الأركان وثلاثة ضباط آخرين للتشاور مع القوتلي ولحماية الوضع القائم في دمشق، وفي صبيحة اليوم التالي أبلغ القوتلي بمغادرة الوفد للبلاد، كما قيل له ان مستقبل سوريا بات يكمن في ايدي عبد الناصر وان كل ما يتسنى له القيام به كرئيس للجمهورية هو أن ينتظر الأحداث وأن يحاول اللحاق بها عندما تقع. ووصل البزري والوفد المرافق له إلى القاهرة في الساعة السابعة صباحاً حيث كان في استقبالهم اللواء عبد الحكيم عامر الذي قادهم إلى بيت عبد الناصر، وبعد أربع ساعات من الجدل العنيف ظفروا بموافقته على قيام وحدة شاملة بين مصر وسوريا.

واستبد الغضب بالقوتلي عندما أبلغه عبد الحميد السراج بما جرى، وأطلعه على بيان الضباط الذي جاء فيه، وكانوا قد وضعوه في صيغة إنذار، أن سوريا على حافة التفكك وأن الحكومة لم تف بوعدها بالعمل على تحقيق الوحدة مع مصر، وأن اللواء عفيف البزري بصحبة بعض الضباط الذين يمثلون الجيش قد ذهبوا إلى القاهرة، بحثاً عن حل. لكن لما جاءت الأنباء من القاهرة في مصر اليوم تعلن موافقة عبد الناصر على الوحدة فور الكف عن المقاومة، وبدلاً من ذلك هز كتفيه رغم أنه كان قد أبلغ محمود رياض أن جيشه قام في الحقيقة بانقلاب ضد سلطته، واستدعى وزراءه ليبحث معهم، باعتبارهم الحكومة الدستورية الشرعية لسوريا، أفضل السبل لتكييف أنفسهم مع التحول الجارف للأحداث.

لكن إذا كان القوتلي قد دهش لما حدث، فإن العظم والحوراني وغيرهما من الساسة السوريين كانوا أكثر قلقاً عندما علموا بعد عودة البزري أن عبد الناصر لم يصر على عدم اشتراك الجيش في السياسة فحسب بل أيضا على أن توافق الأحزاب السياسية على حل نفسها. ولم يكن هذا، بحال من الأحوال، هو ما كانوا يطالبون به، حقيقي أنهم لم يوضحوا لعبد الناصر أو لأي شخص آخر رأيهم في الوحدة في أي وقت من الأوقات، غير أنهم كانوا دائما يتصورون نوعاً من نظام فيدرالي يحتفظ فيه كل أقليم من الأقليمين الدستوريين بحريته في أن يتبع أي صورة من صور التنظيم السياسي التي تلائمه على أحسن وجه، وها هم الآن يطالبون بالتخلي كلية عن لعبتهم السياسية التي كانت تشكل بالنسبة لهم نسمة الحياة.

واقترح صلاح الدين البيطار في الاجتماع الذي عقده مع شكري القوتلي إرسال وفد وزاري إلى القاهرة لبحث المسألة مع عبد الناصر، ووافق العظم. لكنه اقترح، رغبة منه في ألا يتكرر الإستقبال غير الودي الذي لقيه عام ١٩٥٥، إرسال صلاح البيطار الذي كان عبد الناصر يشعر معه بالفة أكثر من أي شخص آخر، وأضاف أنه يتعين على البيطار أن يحمل معه مشروعاً موجزاً لنظام فيدرالي يضعه عبد الناصر، فيما يبدو، نصب عينيه. وتم الاتفاق على هذا، وفي يوم الخامس والعشرين من شهر يناير انطلق البيطار إلى القاهرة ومعه دستور الاتحاد الفيدرالي المقترح.

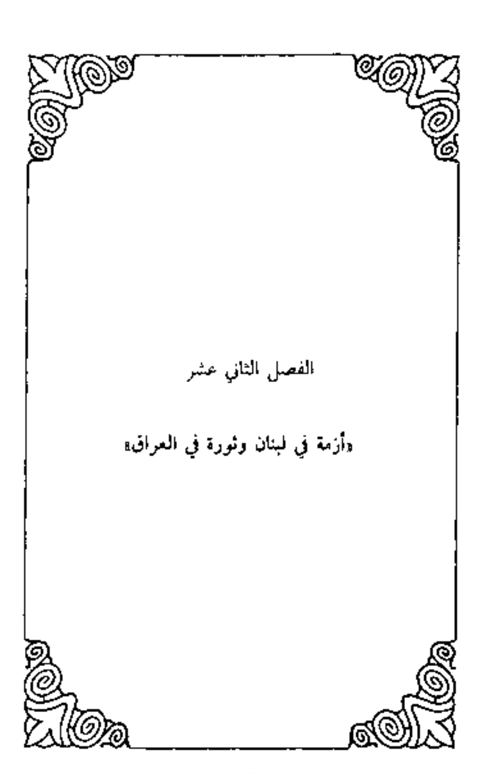
غير أن رحلته باءت بالفشل، وبصرف النظر عن المنطق الأساسي الذي أقام عليه مقترحاته التي لم تترك أي تأثير على عبد الناصر، لم يكن لدى البيطار ما يدافع

به عن قضيته. فقد كانت مصر تمسك بجميع الأوراق، فالسوريون هم الذين كانوا يتوسلون ويطالبون بهذه الوحدة كما كان ميشيل عفلق، شريكه في زعامة حزب البعث، يؤيد، لفترة، الاتحاد التام مع مصر ويعارض قيام اتحاد فيدرالي، وهو ما كان يريده، خالد العظم حتى تتاح له حرية القيام بأية مؤامرات سياسية تحقق أهدافه، وإذا كان حل الأحزاب هو ثمن الوحدة الكاملة فإن عفلق كان يؤثر دفع هذا الثمن عن السماح باستمرار المؤامرات التي دفعت سوريا إلى حافة التفكك، وهكذا، فإنه بعد أن اعلن عبد الناصر موافقته على الوحدة بعد أن تأثر بشدة بإخلاص وفد البزري ولانه انزعج بصورة الفوضى التي تسود سوريا تخلى البيطار عن موقفه بسرعة، وكل ما استطاع أن يحصل عليه من تنازل هو انه قد يسمح للأحزاب السورية في المستقبل بالإنضمام كمنظمة سياسية واحدة إلى الاتحاد القومي في مصر. ووافق عبد الناصر بناء على اقتراح البيطار على أن يختار القوتلي كمرشح وحيد لرئاسة الاتحاد، كما تم الاتفاق على أن يجري استفتاء شعبي في البلدين للموافقة على الاتحاد بعد ثلاثة أسابيع من أعلان الرئيسين القائمين للاتحاد رسمياً في القاهرة.

وعندما تمت هذه الرسميات عاد البيطار ليواجه زملاءه الوزراء في دمشق، ولكن الحكومة السورية وزعماء الأحزاب فيها عدا العظم الذي رفض في بداية الأمر أن يتنازل عن حريته السياسية، قبلوا هزيمتهم بتقديم الاستقالة، وقالوا إن أهم شيء هو الوحدة، وإذا كان قد تعذر عليهم تحقيق شروطهم الخاصة لكن الوحدة يجب أن تتم برغم ذلك، أما الحوراني، وهو يتوق دائماً إلى أن يكون على الجانب الفائز، فلم يبد أي اعتراض كما ذهب الحسلي إلى حد القول ان سوريا قد أنقذت بأعجوبة: وفيما يتعلق بالجيش فقد كان عفيف البزري في منتهى السعادة بل وكان في الواقع تواقاً إلى قبول شروط عبد الناصر، وبذلك كان يعكس، ولا شك، أن أصدقاءه في الحزب الشيوعي لن يخسروا كثيراً، بل سيكسبون كثيراً، عن طريق الإلغاء الرسمي للأحزاب السياسية التي لم يكن يعتبرون فيها بينها سوى مجموعة من المجموعات الصغيرة التي لا يزيد عدد أعضائها عن خمسة آلاف عضو، وكان السراج، لأسباب مغايرة تماماً حيث أنه لم يكن شيوعياً على الإطلاق، أكثر غبطة أن يعلم أن حداً سوف يوضع للمؤامرات السياسية، الأمر الذي قد يساعده في التخلص من واجباته كرئيس للمخابرات.

هكذا عندما اتفق العظم في نهاية المطاف مع رفاقه في مجلس الوزراء كان كل

مصر له تعينه في حكومة سوريا قد وافق على شروط عبد الناصر، وفي يوم الأول من شهر فبراير عام ١٩٥٨، أعلن الرئيسان وقد تشابكت يداهما أمام الجماهير الغفيرة المحتشدة من شرفة قصر عابدين حيث قام فاروق ولامبسون في عام ١٩٤٢ بمسرحية أدت إلى قيام حركة الضباط الأحرار بزعامة عبد الناصر - أعلن الزعيمان وحدة مصر وسوريا تحت عنوان الجمهورية العربية المتحدة.



الفصل الثاني عشر

«أزمة في لبنان وثورة في العراق»

لماذا وافق عبد الناصر على الوحدة مع سوريا، وهي الدولة التي لم يقع عليها بصره قط؟ حقيقي أنه كثيراً ما كان يحث العالم العربي على الوحدة، وبصورة ضمنية على الأقل كان يحثه على أن يتحد تحت زعامة مصر. إلا أن كل ما كان يبتغيه فعلاً من وراء سوريا في هذه المرحلة، كما هو من وراء كل دولة عربية أخرى، هو السيطرة على سياستها الخارجية والدفاعية للحيلولة دون انضمامها إلى العراق في ظل نوري السعيد، والإبقاء عليها بمنأى عن أية صورة من صور الأحلاف الأجنبية سواء مع الغرب أو مع الكتلة الشرقية. ومع ذلك فبدلاً من الاكتفاء بالسيطرة على سياساتها الخارجية وافق الآن، بل وطالب بأن تكون له سيطرة إدارية كاملة. بل ووضع على عاتقه المسؤولية الكاملة لحكم السوريين الذين لا يمكن حكمهم.

كان عبد الناصر يعلم منذ البداية أن هذه المغامرة ستكون محفوفة بكل ما يمكن تصوره من صعاب، ليس أقلها صعوبة الانفصال الجغرافي بين البلدين الذي كان يعني، كما أبلغ محمود رياض، أنه لن يستطيع على الإطلاق الإلمام بكل ما يجري في سوريا، وقال له شكري القوتلي عندما زار سوريا لأول مرة بعد أن أعلن الزعيمان الجمهورية العربية المتحدة: «لقد وضعت نفسك في ورطة في بلد يعتبر كل شخص فيه نفسه إلهاً». وكان عبد الناصر على يقين، كما أسر إلى ريموند هير، السفير الأمريكي، من أن الوحدة سوف تسبب له «صداعاً شديداً»، والأدهى من ذلك أن جميع رفاقه في مجلس قيادة الثورة السابق كانوا يعارضون الوحدة بدرجات متفاوتة، ابتداء من زكريا محيي الدين الذي كان يشعر بأنه ارتباط غير طبيعي قائم على العاطفة وتعيقه العوامل الجغرافية، إلى صلاح سالم الذي كان يمقت بشدة الفكرة برمتها. لقد

استغرقت المناقشات حول الوحدة قبل زيارة عفيف البزري للقاهرة وبعدها ساعات عديدة، وكثيراً ما كانت تستمر حتى وقت متأخر من الليل. وكان عبد الناصر في بادىء الأمر يعارض بشدة الفكرة التي كان يعتبرها سابقة لأوانها تماماً. وفي حين انه لم يذعن لسيل المستمر من توسلات دمشق إلا أن معارضته بدأت في أواخر عام ١٩٥٧ تضعف أمام الضغوط المتزايدة من جانب سوريا. وقبل أن يجيء إليه البزري، كان قد اقتنع بفكرة قيام اتحاد فيدرالي بين البلدين، وكان يشعر أن هذا النظام كفيل بمواجهة حاجة سوريا إلى الحماية، ويخول له كافة سلطات اتخاذ القرار في الشؤون الخارجية، في الوقت الذي يسمح فيه للسوريين بالسيادة الكاملة في الشؤون الداخلية، الأمر الذي يعفيه من مسؤولية تدبير شؤون بلادهم نيابة عنهم.

ومع ذلك ادرك عبد الناصر، عندما أمعن التفكير، أن النظام الفيدرالي سوف يتيح الفرصة للساسة في الإقليم السوري لممارسة لعبتهم الحزبية وتقويض نظام الوحدة برمته متى رأوا في ذلك تحقيقاً لهدفهم، وهذا من شأنه أن يلقي عليه، كما أبلغ خالد محيي الدين، بمسؤولية دون سلطة، وحيث أنه لم يكن على استعداد لأن يضع نفسه في هذا الموقف البغيض، قرر ان يعرض الوحدة الشاملة بشرط حل جميع الأحزاب السياسية في سوريا. وكان الشيء الأهم في تفكيره هو أنه إذا ما قامت الوحدة وأرسيت دعائمها ينبغي ألا تكون قابلة للانفصال، فالأفضل أن يظل البلدان منفصلين من الاضرار بقضية الوحدة العربية النهائية بسبب انفصال قد تتعذر معالجته بين مصر وسوريا، وهما الدولتان اللتان تتزعمان فكرة القومية العربية الحديثة والمتقدمية.

لقد اعترف عبد الناصر في مؤتمر انعقد مع سوريا والعراق عام ١٩٦٣، أي بعد عامين من انهيار الجمهورية العربية المتحدة، بأن قرار إلغاء جميع الأحزاب السياسية لم يكن قراراً حكيماً. وقال إنه كان يستحسن الاكتفاء بحل تلك الأحزاب المعارضة للوحدة، وضم تلك المؤيدة في جبهة وطنية بل حاول أن يلقي بتبعة هذا الخطأ على عفيف البزري وضباطه الذين أثاروا، كما زعم، فكرة إلغاء الأحزاب. وقال إنه كان يريد اتحاداً فيدرالياً حيث تتولى الحكومة الفيدرالية سياسة الدفاع والخارجية والاقتصاد فحسب وانه لم يصر على حل الأحزاب. لكن عندما ألح الضباط في طلبهم وافق، مع إنه كان يخشى ارتياد المجهول.

لكن سواء كانت ذاكرة عبد الناصر قد خانته بالنسبة لذكريات لقائه مع البزري أم أنه كان يحاول إعادة كتابة سجل الأحداث لصالحه، فإن الحقيقة التي تظل قائمة هي أنه عندما حاول البيطار إقناعه بإقامة اتحاد فيدرالي والاحتفاظ بالحرية السياسية في سوريا، رفض ذلك كل الرفض وأصر على إلغاء جميع الأحزاب السياسية كشرط أساسي مسبق للوحدة. ذلك ان الشكوك كانت آنذاك تساوره في ساسة سوريا، وكان على يقين تام من أنهم، باستثناء جماعة واحدة، لا يدعون إلى الوحدة إلا لتحقيق أهدافهم الفردية أو الحزبية، كما كان يعتقد بصدق أنه لا يمكن الثقة فيهم لوضع أي ترتيب يسمح لهم بالاحتفاظ بحرية العمل كاملة.

كان الاستثناء الوحيد هو حزب البعث الذي أقام اتصالات شخصية مع عبد الناصر في عام ١٩٥٥ عندما جاء البيطار على رأس وفد إلى القاهرة لبحث الموقف الناجم عن أول صفقة أسلحة تعقدها مصر مع سوريا. وكان صلاح البيطار قد شجعه بيان أعضاء مجلس قيادة الثورة في العام السابق بأن مصر ستعمل من أجل إقامة كتلة عربية، متحررة من النفوذ الإمبريالي، وذلك بهدف حماية مصالح العالم الإسلامي، وشعوب آسيا وأفريقيا ودعمها. وكان هذا تطوراً بالغ الأهمية للطابع الأصلي للثورة التي كانت تركز اهتمامها على احتياجات مصر وتغفل، فيما يبدو، العالم العربي. ومن ثم استغل البيطار، وقد زعم بحق أن هذا التطور يعكس قرص عبد الناصر لآرائه على رفاقه الذين أكثر منه اهتماماً بالداخل، كل فرصة لا تدفع إلى الأمام فكرة الوحدة مع سوريا فحسب، بل تشجع أيضاً ميول عبد الناصر المتزايدة نحو الوحدة العربية الشاملة.

ولاقت هذه الجهود نجاحاً فاق كل ما سمح عبد الناصر لصلاح البيطار بتحقيقه، ففي حين أن عبد الناصر لم يكن على استعداد لأن يعترف لأي فرد بأن ثمة شيئاً اسمه حزب سياسي ليس فاسداً أو قابلاً للفساد، فقد تأثر بإخلاص الزعيم البعثي. ربما كان يشعر بالضيق من أسلوب معاملة البيطار الذي كان ينزع إلى اعتباره تلميذاً متخلفاً في حاجة إلى التعلم من استاذه البعثي، وخاصة فيما يتعلق بأساليب الديمقراطية، غير أنه كان يسلم عن اقتناع بأن صلاح البيطار، بعكس العظم والحوراني والعسلي وغيرهم من الزوار السوريين الذين كان واضحاً أنهم يسعون وراء تحقيق أهدافهم الخاصة، كان يؤمن إيماناً حقيقياً بوحدة مصر وسوريا كخطوة أولى في سبيل وحدة أوسع نطاقاً تضم العالم العربي عن بكرة أبيه. ومن ثم صدرت التعليمات

إلى محمود رياض، سفير مصر في دمشق، بإقامة علاقات خاصة وثيقة مع زعماء البعث.

أضف إلى هذا أن عبد الناصر وجد في النظرية الأساسية التي تقوم عليها فلسفة البعث الكثير الذي يوافق عليه. كما كان يؤمن بأن العرب، على حد تعبير البيطار، يعيشون أزمة حلت بهم بسبب.. رفض الاستمرار في ظل نظام من الأفكار والتقاليد التي عفا عليها الزمن لأنهم يرغبون في الأخذ بالأساليب الحديثة.... ورفض فصل أنفسهم عن الماضي.. لأنه كان فخرهم وشرفهم، بل وملاذهم إبان سنوات نكبتهم «ألم تقم الثورة المصرية، شأنها شأن قيام حزب البعث، لتجد سبيلاً يفضي إلى تقدم العرب، بين ماض لا يستطيعون تحرير أنفسهم منه لأنه يمثل ما يتمسكون به على أنه تراثهم، وحاضر يجدون غيرهم عليه بغير قدرة على أن يكيفوا أنفسهم معه، ومن ثم يعيشون أشبه ما يكونون بمنفيين داخل أنفسهم وخارجها. دون أن يكفوا على الإطلاق عن البحث عن سبيل إلى الهروب؟ لقد كانت أفكار البعث حول الإصلاح الزراعي قريبة جداً من تلك التي خرجت بها الثورة في مصر الى حيث التنفيذ، وربما كانت معالجتهم للسياسة الاقتصادية والاجتماعية نظرية أكثر منها عملية، إلا أنه كان هناك الكثير في تفكيرهم أحبه عبد الناصر، كذلك كانوا متحدين في ولائهم لروسيا وعدائهم للشيوعية، إذ كانوا يؤمنون بعلاقات وثيقة مع موسكو بينما يعارضون بشدة كل من أذعن بصورة عمياء لأوامر دائرة أو أخرى من الدوائر الأجنبية دون اعتبار لصالح القومية أو الوحدة العربية الشاملة.

ومما لا شك فيه أن عداء البعث للشيوعية كان مرجعه الخوف من أن يتغلب عليهم متنافسوهم اليساريون في الظفر بتأييد أصوات الناخبين الأشتراكيين، فكان هذا، ولا غرو، عاملاً أهم من أية خلافات أساسية مع الأيديولوجية الماركسية التي لم يكن هناك ما يحول دون أن يستمد البعث منها الكثير، ومع ذلك لم يكونوا، مهما كانت دوافعهم إلى ذلك، أقل عداءً للشيوعيين من عبد الناصر. وفي حين كان الملك سعود وغيره من الحكام العرب يجأرون بالشكوى الدائمة من أن سوريا تتجه بسرعة إلى الارتباط بالشيوعيين الأوغاد، وكان هذا عاملاً آخر هاماً لصالحهم، فلعل عبد الناصر كان يعتقد أن انزعاج الملك سعود هو إلى حد كبير وسيلة لتبرير تخليه عن تحالفه مع مصر وسوريا من أجل «نقابة الملوك» وهو الوصف الذي أصبحت الصحافة المصرية تخلعه على الارتباط الجديد بين العربية السعودية والعراق، ومع ذلك فإن الحقيقة التي

ظلت ماثلة هي أن هذه التحذيرات تنطوي على قدر كبير من الحقيقة حتى أن مصر، باعتبارها حليفاً لسوريا، أحست بالغبطة حين وجدت في دمشق قوة سياسية تمتلك الإرادة والقوة اللازمتين للوقوف في وجه التهديد الشيوعي.

وهكذا انجذب عبد الناصر للبعث بنفس التفكير الذي دفع البعث إلى طلب الوحدة مع مصر، وهي رغبة متبادلة لتحرير العالم العربي من خوفهم وتوجيله، لكن كانت هنالك مشكلة واحدة وهي أن مبدأ الوحدة العربية الشاملة التي انطوت عليه فلسفة البعث قد أدى إلى إقامة نوع من التركيب الحزبي كان من المحتمل جداً أن يتعارض مع مطامح عبد الناصر، ولم يكن البعث في تأكيده لإيمانه بالوحدة العربية إلى الحد الذي حمله على استنكار الانقسامات الوطنية القائمة للدول العربية باعتبارها انقسامات فرضتها الإمبريالية، وفي إعلانه لحق تقرير المصير لكل مواطن عربي من الخليج العربي إلى المحيط الأطلنطي - لم يكن البعث مؤسسة سورية بل حزباً يضم «تشكيلات» في بعض الدول العربية الأخرى تعترف جميعها بالتبعية لزعامة موحدة باعتبارها «فروعاً لحزب واحد وليست منظمات مستقلة».

وكان إلغاء الأحزاب السياسية في مصر يعني، بالطبع، أنه لا مجال أمام البعث لإقامة فرع مصري له، لكنه لم يحل ولم يستطع أن يحول دون الإبقاء على جماعات بعثية في الدول العربية الأخرى التي أخذت سياسات عبد الناصر الخارجية تترك تأثيرها عليها، وفي حين كان عبد الناصر متفقاً مع البعث حول غالبية القضايا إلا أن هذا الانسجام لم يدم إلى الأبد، هذا فضلاً عن أنه كان يمقت بالفطرة فكرة مثل هذه المنافسة السياسية. فقد كان جوهر طبيعة رسالته لتوحيد سياسة العرب الخارجية تعني أنه يتعين على حكام العالم العربي أن يتطلعوا إلى القاهرة وليس إلى القيادة المركزية لحزب البعث، من أجل القيادة والتوجيه، وهكذا عندما طالب عبد الناصر بحل الأحزاب السورية ولم يستثن البعث حتى وإن كان البعث آنذاك أقرب إلى تفكيره من أية جماعة سياسية عربية أخرى بما في ذلك بعض رفاقه المقربين.

ولو نظرنا من القاهرة إلى هذا الحظر التام لنشاط الأحزاب لاستبان أنه «لم يزد عن كونه نتيجة طبيعية وضرورية للوحدة الشاملة ولكنه كان بداية، كما برهن بعد ذلك، لسلسلة من الأخطاء البالغة التي أدت بعد ثلاثة أعوام وتصف العام إلى انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة وكان أول القائمة المطولة من اللوائح

والقيود التي فرضتها مصر والتي لم تلتمس عذراً للحساسيات السورية، مثالاً تقليدياً لجهل عبد الناصر للسمات المميزة لرفاقه العرب ولما أبداه من غطرسة في معاملة السوريين مثلما كان يعامل رعايا المصريين، وذلك ان هذه اللوائح والقيود لم تضع في الاعتبار الفارق الجوهري بين الأحزاب السياسية في مصر التي كانت بدون استثناء غارقة في أفكار رجعية وتعارض الإصلاح ناهيك عن معارضتها للثورة، وأولئك الساسة السوريين الذين جاهدوا في سبيل تحرير بلادهم من الحكم الأجنبي والإقطاع، كما أنها أغفلت كلية حقيقة أن تجربة الحكم العسكري في سوريا في الأيام الأخيرة لم تكن بالتجربة السعيدة، ولا يمكن بالتأكيد مقارنتها بتلك التي شهدتها مصر منذ الثورة. فالبرغم من الوعود البراقة عند وقوع كل انقلاب كانت كل حكومة عسكرية تولت زمام الأمور في سوريا في الفترة بين ١٩٤٩ و١٩٥٤ تحكم البلاد في واقع الامر بمزيج من العنف وعدم الكفاءة وبدون دليل يذكر على الحماس للإصلاح الذي كان يلهم رفاقهم الثوريين في مصر منذ عام ١٩٥٢.

ولم يكن عبد الناصر شخصياً يجهل عادات رفاقه العرب وأساليبهم فحسب، بل كان يبدو أيضاً من النظام الذي وضعه لتوجيه علاقاته مع العالم العربي أنه لم تكن لديه رغبة كبيرة في تحسين إلمامه بها، ففي وقت الوحدة لم يكن قد زار سوريا على الإطلاق كما أنه لم يكن قد التقى - بصرف النظر عن لقائه بصلاح البيطار - بالزعماء السوريين أمثال العظم والحوراني والعسلي إلا مرة واحدة، فكان يلتقي بأي زائر عائد من دمشق ماراً بالقاهرة ويستمع باهتمام بالغ إلى رأيهم فيما كان يحدث وما يمكن ان يقع في سوريا بيد أنه أغفل نصيحة سفيره محمود رياض برفض الوحدة على أساس أنها لن تجر وراءها غير الكارثة. ولما كان عبدالناصر يفضل أن يستقي معلوماته من قراءته الواسعة للصحف العربية، وبالأخص الصحافة اللبنانية التي كان يعتبرها المقياس الأكيد للرأي العام العربي، رفض أن يستعين بمستشارين من خارج مصر كان يمكن أن يعلموه شيئاً عن مشكلات وخصائص الدول التي كان يسعى إلى السيطرة على سياساتها. وبدلاً من الاستعانة بالمعلومات الدقيقة التي كان يمكن أن يزوده بها الخبراء المسؤولون في وزارة الخارجية المصرية حول التعامل مع الدول العربية أسند تلك المهام إلى رفاقه الضباط السابقين، فكان أنور السادات مسؤولاً عن الاشراف على العلاقات مع العربية السعودية واليمن كما كان كمال رفعت يتولى الاشراف على العلاقات مع سوريا ولبنان وغيرهما في حين أخذ محمود فوزي وهيئة وزارة الخارجية

يركزون جهودهم على الأمم المتحدة وعلى العلاقات مع العالم خارج حدود الجزيرة العربية. والواقع أن حسين ذو الفقار صبري، الأخ الأكبر لعلي صبري الذي كان ممثلاً لمصر في السودان أثناء التمهيد لاستقلاله، وكان وكيلاً لمحمود فوزي بوزارة الخارجية لم يزر سوى عاصمة عربية واحدة هي دمشق، طيلة السنوات الخمس والنصف التي قضاها بوزارة الخارجية، وكان ذلك بهدف جمع الوثائق المصرية بعد انفصام عرى الوحدة.

ولو كان الضباط الذين أوكل إليهم عبد الناصر مهمة الأشراف على العلاقات مع العالم العربي يعرفون عن الناس الذين كانوا يتعاملون معهم أكثر مما كان يعرف، لما سار النظام بالصورة السيئة التي كان يسير بها، ولكنهم لم يكونوا كذلك، ولم يروا، مثلهم مثل رئيسهم، أي مبرر لمعاملة رفاقهم العرب على نحو مغاير لمعاملتهم لشعبهم، ولم يتسن لهم فهم أو تجاوز الفروق بين المصريين، الذين كانوا بالوراثة شعباً مستكيناً نسبياً من الفلاحين المستقرين الذين حولوا بنذر احتجاج ولاءهم من باشوات الماضي إلى زعماء ثورتهم الجديدة، وبين شعب متكبر متعب مثل السوريين والعراقيين واليمنيين والسودانيين الذين كان يكمن في خلفيتهم ذلك النظام الاقطاعي الديمقراطي الغريب الذي كان يتبعه أجدادهم البدو والذين كانوا قد خولوا السلطة كاملة للشيخ المهيمن كانوا يطالبون بأخذ رأي القبيلة في أية قرارات تتعلق بمستقبلهم.

كذلك لم يطرأ أي تحسن على الأوضاع نتيجة لحقيقة إطلاق يد اللواء عبد الحكيم عامر لا لتعيين الملحقين العسكريين في العواصم العربية والأجنبية فحسب، بل أيضاً السفراء الذين كانوا في الغالب، مع استثناءات بارزة مثل محمود رياض، رفاقاً له في الجيش، ولم يكونوا يصلحون لتمثيل مصر في الخارج، ولم يكن مرغوباً فيهم من الناحية الأخلاقية. وكان عبد الحكيم عامر يعمل في هذا المجال بالتعاون مع شمس بدران، صديقه الشخصي، الذي أصبح وزيراً للحربية.. ولما كان محمود فوزي أو حسين ذو الفقار صبري يعترضان، وكثيراً ما فعلا، على قائمة ترشيحات السفراء التي كان يقدمها شمس بدران، كان عبد الحكيم عامر يستخدم نفوذه الأقوى لدى عبد الناصر للتغلب على اعتراضاتهما.

كانت النتيجة النهائية لهذا الوضع هي ارتكاب أخطاء خطيرة بعيدة الأثر وخاصة في التعامل مع العالم العربي، كان من الممكن ومن المؤكد تجنبها لو أن عبد

الناصر طلب أو اتخذ بمشورة أفضل، وحقيقة أنه لم يفعل ذلك بالنسبة لسوريا وفي مناسبات تلت ذلك ترجع من ناحية إلى أن الانتصار الشخصي الذي أحرزه في أزمة السويس قد أسكره، ومن ناحية أخرى إلى أن تحديه الناجح للغرب الإمبريالي وللمحتلين السابقين للعالم العربي قد أطلق عنان بعض قوى الجماهير العربية التي جعلته أسيرها. لقد كتب في كتابه الشهير «فلسفة الثورة» إن في داخل الدائرة العربية «دوراً هائماً على وجهه يبحث عن البطل الذي يقوم به». فمنذ ذلك الحين تخلص من الاحتلال البريطاني وطرد شركة قناة السويس وحصل على السلاح من روسيا على الرغم من صرخات الاحتجاج التي أطلقتها واشنطن ولندن، وتحدى جميع محاولات الإمبرياليين الرامية إلى القضاء عليه. وهكذا فإنه بفضل كل هذه المنجزات والانتصارات التي حققها عثر عليه الدور وأضحى بطل العرب المختار.

فكيف يستطيع إذن، أن يرفض إلى أجل غير مسمى التماسات السوريين من أجل الوحدة مع مصر؟ ربما كانت الموافقة محفوفة بكل ألوان الأخطار المتصورة وغير المتصورة إلا أن رفض الوحدة كان يعني رفض نفسه وكل ما كان يمثله، بل ومعناه وقف، إن لم يكن رد، حركة القوة الدافعة إلى الوحدة العربية والاستقلال اللذين نذر نفسه لهما، وبذل الكثير في سبيل دفعهما إلى الأمام، وفي نفس الوقت إذا كانت طبيعة رسالته ودوره كبطل العرب يحتم عليه ضم سوريا تحت جناحيه، فلا بد إذن من أن تتم الوحدة على أساس شروطه. وإذا كان النجاح الذي حققه من النوع الذي يحمل السوريين على اعتباره زعيماً لهم، أصبح له الحق وفي استطاعته فرض إرادته عليهم. وفي حالة اعتراض الزعماء السياسيين فإنه يحظى بتأييد الجماهير، وكان هذا هو المهم في نهاية المطاف.

بيد أن تقديرات عبد الناصر لقوة الجماهير العربية قادته، كما برهنت أحداث عام ١٩٥٧ في الأردن، إلى الضلال بشكل خطير مما أثار سلسلة من النكسات لمكانته الأدبية التي شجعت الدول الغربية على مضاعفة جهودها لدق الأسافين بين تقاية الملوك الموالية للغرب وتحالف الجمهوريات التقدمية المحايد، لكن سرعان ما نسي دروس الأردن بعد أن أخذت تحركه قوة إنجازاته واستعادته قوة جديدة من مكانته كحاكم لسوريا ومصر على حد سواء، وبحلول ربيع عام ١٩٥٨ وجد عبد الناصر نفسه من جديد متورطاً بشدة في الضغوط والمؤامرات السياسية في كل من لبنان والأردن، نتيجة لنشاط عبد الحميد السراج وجهاز مخابراته ضد كميل شمعون، والملك حسين.

لقد جاء رد حسين على الوحدة بين مصر وسوريا متمثلاً في إقامة اتحاد فيدرالي مع العراق في أقل من أسبوعين من إعلان الجمهورية العربية المتحدة. وكان الملك حسين يرغب، ولا شك، في إقامة هذا الاتحاد مع ابن عمه الهاشمي في بغداد منذ أن شرعت القاهرة تمارس ضغطها عليه ليربط سياساته العربية والخارجية بمصر، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه باستقلاله. لكنه لم يكن مستعداً، لأن يقبل دور الشريك الخامل الذي أراده له نوري السعيد. ومع ذلك ففي شهر يناير من عام ١٩٥٨ عندما انطلق الضباط السوريون إلى القاهرة ليطالبوا بالوحدة مع مصر أبلغ الملك سعود الأردنيين أنه لم يعد في مقدوره أن يدفع المعونة وقدرها خمسة ملايين جنيه التي كان قد وعد بها الأردن بعد إلغاء معاهدته مع بريطانيا، وهكذا لم يواجه الملك حسين حقيقة أن جيرانه السوريين على وشك أن ينضموا لعدوه الأكبر فحسب، بل أن بلاده أصبحت أيضاً مهددة بالإفلاس، وهكذا وضع الملك حسين، وهو في حالة من اليأس والقنوط، نفسه تحت رحمة نوري السعيد ووافق على شروط العراق الخاصة بالحماية والمساندة اللتين بدونهما كان يمكن للأردن اما ان يتفكك أو أن يبتلعه جيرانه.

كان العراق، ولا غرو، الشريك الأكبر فيما سمي «بالاتحاد العربي»، وكان معنى هذا ان الملك فيصل أصبح رئيساً للدولة ونوري السعيد رئيساً لمجلس الوزراء الفيدرالي مع الإشراف على سياسة مشتركة للدفاع والمالية والعلاقات الخارجية. وهكذا انضم الأردن انضماماً كاملاً وفعلياً لحلف بغداد. حقاً، كان الدستور الفيدرالي ينص على أن أياً من الحليفين غير ملتزم بأية التزامات سبق للحليف الآخر ان التزم بها قبل الوحدة، ولكن لم يكن من المحتمل أن يستطيع الأردن وقد وافق على نظام دفاعي مشترك وسياسة خارجية مشتركة أن يرفض التزامات العراق سواء بموجب حلف بغداد أو أية معاهدة أخرى، وبالتالي فعلى الرغم من أن عبد الناصر وحلفاءه السوريين هنأوا الملك فيصل رسمياً بتشكيل الاتحاد العربي، كما يقضي البروتوكول، فإنه لم يمض وقت طويل حتى أخذوا يندون بالاتحاد الفيدرالي الجديد باعتباره اتحاداً مزيفاً يقوم على حلف بغداد، وأن مصيره الفشل لأنه لم يراع أماني الشعب العراقي والأردني ولم يضع في اعتباره معارضة هذين الشعبين الشديدة لأي تحالف مع الغرب.

وكان قرار الملك حسين بإقامة اتحاد فيدرالي مع العراق في ظل حكم نوري السعيد نكسة واضحة لحملة القاهرة الرامية إلى نشر سياسة الحياد ومع ذلك استطاع عبد الناصر أن يجني من هذا القرار فائدة هامة، وان لم تكن مباشرة، إذ عندما أعلن

مشروع إيزنهاور لاول مرة كان الملك سعود ميالاً بشدة إلى الموافقة عليه رغبة منه في حماية نفسه مما كان يعتقد أنه نفوذ روسي وشيوعي زاحف على العالم العربي، إلا ان الأمريكيين كانوا آنذاك قد قرروا، رغبة منهم في مساندة الأتراك في حرب الأعصاب ضد سوريا، الانضمام إلى اللجنة العسكرية التابعة لحلف بغداد التي عارضها الملك سعود بشدة في مؤتمر القاهرة الذي انعقد في أوائل عام ١٩٥٥، مما جعل من الصعب عليه ان يقبل مشروع إيزنهاور. ولما أقام صديقه وحليف أمريكا الملك حسين اتحاداً فيدرالياً مع مؤسسي الحلف لم يتطلب الأمر من القاهرة ضغطاً كبيراً لحمله على ان يقرر في نهاية الأمر رفضه لمشروع الرئيس الأمريكي.

إلا ان الرئيس اللبناني كميل شمعون لم يكن تعيقه أية موانع كتلك التي اعترضت سبيل الملك سعود، ذلك ان الرئيس اللبناني لم يعترض قط على حلف بغداد بصورته القائمة ولا على أية دولة عربية تنضم إليه إذا ما رغبت في ذلك، وكان كميل شمعون يستاء بشدة من محاولات عبد الناصر الرامية إلى السيطرة على السياسات الخارجية للدول العربية كما كان مقتنعاً بأن هدف القاهرة هو القضاء على سيادة المسيحيين في لبنان وهي السيادة التي عقد العزم، بحكم أنه زعيم الطائفة المسيحية، أن يحافظ عليها بأي ثمن، وهكذا فبينما كان خطر الشيوعية الدولية يبعث في نفسه الانزعاج على المدى البعيد فإنه كان يخشى على المدى القصير دعاية الوحدة العربية الشاملة التي أخذت تنساب من مصر وسوريا. وعلى الرغم من أن سياسته الخارجية كانت ترتدي قناع الحياد الرسمي إلا أنه كان في أعماقه لا يقل ميلاً إلى الغرب من نوري السعيد أو الملك حسين هذا فضلاً عن أن شارل مالك وزير خارجيته الأرثوذكسي، كان يمقت الشيوعية بشدة ويؤيد انضمام لبنان لأي تحالف مناهض لروسيا، ومن ثم كان شارل مالك يرى في مشروع إيزنهاور فرصة من السماء للحصول على معونة أمريكية غير محدودة، كما كان آخر من يعترض على قبول الشرط الذي يطالب الدول التي تريد الحصول على المعونة الأمريكية بأن تنبذ كافة عروض المعونة الروسية.

كذلك لم تكن روسيا وحدها تبعث الخوف إلى نفس شارل مالك، ذلك أنه كان يشعر منذ أيام شبابه التي أمضاها كصحفي في القاهرة بعداء شديد للمصريين كما كان يرى، شأنه شأن الكثيرين من المسيحيين اللبنانيين، بما في ذلك رئيس الجمهورية في سياسة الوحدة العربية الشاملة هدفاً متعمداً يرمي إلى إقامة امبراطورية إسلامية تمتد

من المحيط الهندي إلى المحيط الأطلسي حيث لا تلقى الطوائف المسيحية في العالم العربي معاملة طيبة من حكامها المسلمين. وهكذا لاح الحديث عن الوحدة مع مصر الذي انطلق من دمشق عقب حرب السويس، وكأنه يوحي بأن الخطوة الأولى في تحقيق هذا الهدف وشيكة الوقوع وأن هذه الوحدة من شأنها أن توجه ضد لبنان بوجه الخصوص نظراً لقربه من سوريا. وعلى أية حال كان اللبنانيون هدفاً مستمراً لإذاعة القاهرة منذ عام ١٩٥٥، فقد أحست سوريا ومصر نحوهم باستياء شديد حين رفضوا دون سائر الدول العربية الأخرى أن يقطعوا علاقاتهم الدبلوماسية مع باريس أو لندن إبان حرب السويس بحجة أنه ما زالت تربطهم بفرنسا وشائج قوية، وأنهم مدينون للبريطانيين إلى حد كبير باستقلالهم، ولهذا لم يكن غريباً في ظل هذه الظروف أن يكون كميل شمعون في أوائل عام ١٩٥٨، الحاكم العربي الوحيد الذي قبل مساعدة أمريكا بموجب الشروط التي تضمنها مشروع إيزنهاور، وذلك، كما ذكر لي آنذاك، من أجل حماية لبنان ضد الشيوعية الدولية والنزعة الحربية العالمية.

وأحس كميل شمعون، وقد استظل بمظلة القوة الأمريكية الضخمة بأنه بات في وضع أفضل بكثير يمكنه من مقاومة ضغوط القاهرة ودمشق ودعاياتهما. لقد كان ينظر ولا شك بارتياب إلى الوحدة بين مصر وسوريا لكنه كان على بينة في ذلك الوقت على الأقل من أنه يستطيع الاعتماد على تأييد أمريكا إذا ما تعرض لبنان للهجوم، وبالتالي لم ينزعج بشدة حين دعاه القوتلي جهاراً إلى الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة أو عندما نقلت صحافة بيروت عن عبد الناصر قوله بأنه بوسع اللبنانيين صون استقلالهم على أحسن وجه بالارتباط بالاتحاد الجديد، وكان كميل شمعون يشعر بأن هذه الاقتراحات الوقحة تنم عن تبجح وأنها لا تشكل تهديداً يذكر للبنان بشرط اليقظة المستمرة. لكن بعد قرابة ثلاثة أشهر تغيرت الحالة النفسية لشمعون، وبات يشعر بانزعاج شديد عندما ذهب عبد الناصر في أواخر شهر إبريل إلى موسكو ليقوم بالزيارة التي كان من المقرر أن يضطلع بها في صيف عام ١٩٥٦ والتي قد تأجلت بسبب أزمة السويس.

الواقع ان عبد الناصر كان قد أسر إلى رفاقه المقربين قبل أن يبدأ رحلته بأنه لا ينوي التورط في تعامله مع الروس الذين عداؤهم للإمبريالية ربما لا يزيد ـ كما يعتقد تيتو ـ عن كونه عداءً سطحياً. غير أنه كان يشعر بامتنان لما قدمه له الزعماء السوفييت في يناير السابق من وعود بأقراض مصر نحو خمسين مليون جنيه بفائدة لا تزيد عن

٢,٥ في المائة. وقد ساعد هذا القرض في القيام بالخطة الخمسية الجديدة لاستثمار ٢٥٠ مليون جنيه في التوسع الصناعي. وكان الأمل الذي يراوده يتمثل في أن موسكو ستؤكد عما قريب استعداد روسيا للمساهمة في تمويل السد العالي. ومع ذلك كان عبد الناصر ينوي أن يوضح لخروشوف وصحبه بأنه لن يسمح بأي تدخل أو تآمر ضد نظام حكمه في أي إقليم من إقليمي الجمهورية العربية المتحدة، وأنه سيستمر في سداد ثمن الأسلحة الروسية بالقطن وليس بتنازلات يقدمها للشيوعيين في مصر أو سوريا الذين ألغيت أحزابهم باعتبارها أحزاباً غير شرعية جنباً إلى جنب مع الجماعات السياسية الأخرى التي كانت تتلقى أوامرها من دول أجنبية. وبالمثل أبلغ ريموند هير، وذلك لطمأنة الأمريكيين حول زيارته لموسكو بأنه لم يفلت من استعمار ليخضع لآخر، ولإظهار حسن نيته أصدر تعليماته بوقف حملات الدعاية المصرية ضد الولايات المتحدة، ولما عاد من روسيا وقد أوضح لخروشوف موقفه من التدخل كثّف من قمعه للأنشطة اليسارية في كل من مصر وسوريا.

بيد أن كل هذا غاب عن كميل شمعون الذي لم يستطع أن يرى، مع بذل شارل مالك ما بوسعه لإثارة الرعب في نفسه، إلا كل غرض شرير وراء هذا الموقف الواضح لعبد الناصر مع الروس. ولم يتركز انتباهه، دون إدراك لما تردد أثناء محادثات موسكو، إلا على الحفاوة البالغة التي استقبل بها رئيس الجمهورية العربية المتحدة أينما ذهب في روسيا، ابتداء من موسكو حتى طشقند وكل ما استطاع شمعون ووزير خارجيته أن يرياه هي كلمات البيان الصحفي الذي نقل عن خروشوف وعده لعبد الناصر «بكل معونة ضرورية لتوحيد الشعب العربي» تلك الكلمات التي رأى فيها نذير شؤم كذلك الذي تبينه إيدن في تصريح شبيلوف في القاهرة عام ١٩٥٦ حين قال «إن الاتحاد السوفييتي لا يريد أن يرى سوى الوحدة العربية في آسيا وأفريقيا وإزاحة جميع القواعد الأجنبية والقضاء على الإستغلال». وهكذا لما تناهى إلى سمع الزعماء اللبنانيين أن عبد الناصر قد رد على هذه الوعود بتصريح يؤيد فيه سياسة روسيا الخارجية، استنتجوا على الفور أنه متحالف مع روسيا، وأن لبنان أضحى محاصراً بالأعداء، وذلك بوجود الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة في الشمال والشرق، وإسرائيل في الجنوب.

وأصبح شارل مالك، منذ ذلك الحين فصاعداً، مقتنعاً بشيئين، أولهما أن أمريكا هي التي تستطيع وحدها إنقاذ لبنان من أن يسحقها هذا التحالف غير المقدس بين

روسيا وعبد الناصر، ثانيهما أنه لا مناص من إعادة انتخاب كميل شمعون عند انتهاء فترة رئاسته خلال أشهر معدودة بحكم أنه صانع العلاقة الوثيقة الجديدة مع أمريكا. وذلك على الرغم من حقيقة أن الدستور اللبناني يحظر على أي رئيس لجمهورية لبنان محاولة تجديد فترة رئاسته. وانطلق مسرعاً إلى واشنطن حيث بحث الموضوعين مع دالاس وزير الخارجية. ونتيجة لوصفه المثير للأخطار التي أخذت تواجه لبنان، وتذكيره المستمر لمستمعيه الأمريكيين بأن لبنان هي الدولة الوحيدة التي وافقت على مشروع إيزنهاور استطاع أن يحظى بقدر كبير من العطف على وجهات نظره. وربما حذر روبرت ماكلينتوك، السفير الأمريكي في بيروت، وندوم الدمشقي، ممثل لبنان في واشنطن، وزارة الخارجية الأمريكية، من التورط في السياسات الحزبية اللبنانية، وخاصة في مشروع من الواضح بجلاء أنه غير دستوري، إلا أن شارل مالك زعم أنه يعلم أفضل من غيره ما تحتاجه بلاده، كما كان يصدقه الكثيرون في واشنطن.

ولم يكن من اليسير على شمعون نفسه أن يقتنع بأن استمراره في تولي رئاسة الجمهورية أمر جوهري بصورة تبرر خرق الدستور. فإلى جانب استعداء العناصر الموالية لعبد الناصر من بين الغالبية المسلمة، فإنه كان يخشى من أن تفضي مثل هذه الخطوة إلى انقسام الطائفة المسيحية بين من يشايعون البطريرك المعوشي الماروني، الذي كان على خلاف دائم معه، وكان يعلم أنه لن يتردد في معارضته جهاراً إذا ما حاول إعادة انتخاب نفسه. هذا فضلاً عن أن هناك آخرين قادرين على كسب احترام واشنطن وتأييدها من بين الطائفة المسيحية التي لها وحدها، بموجب الدستور، الحق في اختيار المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية، كذلك في الوقت الذي أظهر فيه دالاس شيئاً من العطف، على اقتراح مالك بمد رئاسة شمعون فترة تتراوح بين عامين وخمسة أعوام، فإنه، مع حلفائه الغربيين، أحجم عن الوعد بالتأييد السافر للفكرة. وفي الوقت نفسه لا بدّ من التسليم بأن الحجج التي تدفع بفترة ثانية لكميل شمعون كانت مقنعة بقدر ما هي مغرية ولم يكن من الممكن استبعادها على الفور.

وتردد شمعون في اتخاذ قرار حاسم لأنه كان موزعاً بين ما يشار به حول ما يقضي به الدستور وما يتطلبه الموقف، لكن لما أخذ مالك يسعى إلى كسب التأييد لأرائه أملاً في إثارة التأييد الذي يكفي بإعادة انتخاب رئيسه، أخذت الشائعات تنتشر كالنار في الهشيم بأن الرئيس ينوي محاولة إعادة انتخابه مرة ثانية. وإنه سيطلب قريباً من البرلمان الموافقة على التعديل اللازم للدستور، وعلى الفور بدأت معارضة المسلمين

في جميع أنحاء البلاد لإعداد أنفسهم لمقاومة أية مناورة من هذا القبيل، واستناداً إلى تأييد أتباع الموشي المتوقعة انطلقت الصيحة تتردد بأنه عندما تنتهي فترة رئاسة شمعون عليه أن يسلم الرئاسة لخليفة يختاره البرلمان.

وعلى الرغم من أن المعارضة في المدن لم تكن بحال من الأحوال مجموعة متجانسة إلا أنها كانت تتكون إلى حد كبير من المسلمين، من بين السنيين والشيعة الذين تخلوا عن خلافاتهم الطائفية ليوحدوا صفوفهم ضد شمعون تحت لواء صائب سلام، وهو رئيس وزراء سابق، ورشيد كرامي، عضو البرلمان عن طرابلس. ومن الناحية الأخرى التفت المقاومة في المناطق الريفية الجبلية أساساً حول شخصية الزعيم الأشتراكي، كمال جنبلاط، الصارمة وأتباعه من طائفة الدروز. وكان صائب سلام قد استقال من منصبه عقب نزاع عنيف مع رئيس الجمهورية حول ما إذا كان يتعين على لبنان أن يقطع علاقاته الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا في نوفمبر عام ١٩٥٦. وبناءً على ما ذكره شمعون فإن صائب سلام ندم على قراره وطلب من الملك سعود وإسماعيل الأزهري رئيس الوزراء السوداني مساعدته في العودة إلى منصبه، ولكن ما إن أعيد صائب سلام إلى منصبه، حتى استقال من الحكومة مرة ثانية بزعم أن ذلك تم بتحريض من السفير المصري في بيروت.

مهما كان صدق هذه الرواية، فإن الواقعة خلقت خلافاً شخصياً وسياسياً شديداً بين الرجلين، وعندما عرض عبد الحميد السراج مساعدة سوريا في تسليح المعارضة المسلحة لمقاومة ما كان يعتبره الجولة الأولى في مؤامرة أمريكية جديدة ضد سوريا لم يتردد صائب سلام في قبول العرض الذي أعقبته مشاوراته في دمشق والقاهرة وبعد أن أقنع السراج عبد الناصر بأنه من الممكن تحقيق نصر سهل ورخيص نسبياً في لبنان عن طريق تقديم المال والسلاح لخصوم شمعون بدأت الأسلحة تتدفق من سوريا بكميات لا بأس بها، ولما كان الدروز، أتباع جنبلاط، يسيطرون من غاباتهم في الجبال على الحدود تسنى لهم تأمين مرور الأسلحة السورية إلى أنصار صائب سلام ورشيد كرامي إلى جانب ما كان بحوزتهم من مخابىء سرية للأسلحة. وفي أواخر شهر مايو من عام ١٩٥٨ عندما انطلقت إذاعات القاهرة ودمشق تحرض الطائفة الإسلامية على الثورة نشبت أعمال العنف في جميع أنحاء لبنان، وبعد أن فشلت الجامعة العربية في تلبية نداءات بيروت بحمايتها من الجمهورية العربية المتحدة لجأ شارل مالك إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ليتهم عبد الناصر وعبد الحميد السراج بالتحريض على

الثورة ضد سلطة شمعون عن طريق تقديم السلاح وتدريب الإرهابيين والتحريض بوجه عام، على أعمال العنف ضد الحكومة الشرعية في البلاد.

وأرسل إلى لبنان فريق من المراقبين التابعين للأمم المتحدة برئاسة مندوبي الهند والنرويج وأكوادور للتحقيق في هذه الشكاوى لكن لما كان هذا الفريق غير قادر على العمل إبان الليل وهو الوقت الذي كانت تنقل فيه الأسلحة من سوريا، بعث المراقبون بتقرير إلى همرشلد قالوا فيه إنهم لم يعثروا على أي دليل على تدفق الأسلحة على نطاق واسع. عندئذ قام همرشلد في منتصف شهر يونيو بزيارة شخصية إلى لبنان، وعاد مقتنعاً بما أخبره إياه المراقبون حتى إنه عندما بحث معه سلوين لويد في نيويورك الموقف بعد أيام قليلة، أكد أن اتهامات مالك مبالغ فيها بشدة.

إلا أن شارل مالك لم يكن قد هزم بعد، وفي الوقت الذي أعلن فيه شمعون إنه ما لم تساند الأمم المتحدة لبنان، فقد يطلب المعونة من دوائر أخرى بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تقدم وزير خارجيته إلى وزارة الخارجية الأمريكية بطلب عاجل يقضي بأن ترسل أمريكا فوراً كميات ضخمة من السلاح، إن لم يكن من الجنود، لمساعدة الحكومة اللبنانية في لحظة محنتها الخطيرة، وكان رد واشنطن على مالك هو أن يهدىء من روعه، وكان الزعيم السائد فعلاً، كما كان السفير الأمريكي في بيروت يعلم دائماً، هو أن الأمريكيين يشجعون بالفعل كميل شمعون على تجديد فترة رئاسته ولما لم تكن الأصداء التي أعقبت الهجوم الأنجلو فرنسي على مصر عام ١٩٥٦ قد غابت عن أذهانهم قررت واشنطن بعد تفكير أن إرسال القوات إلى لبنان، يتبقى ألا يكون سوى إجراء أخير كما أنهم لم ينساقوا وراء شمعون نفسه عندما أخذ يردد مطالب مالك في مباحثاته مع ماكملنوك.

وهكذا استمرت المناوشات بين الحكومة القائمة في بيروت تؤازرها غالبية من الطائفة المسيحية وبين الثوار المسلمين والدروز تساندهم أقلية ضئيلة من المسيحيين المؤمنين بالوحدة العربية الشاملة. وكانت المناوشات نوعاً غريباً من الحرب الأهلية، لأن الجيش اللبناني، بقيادة الجنرال فؤاد شهاب المسيحي، قد انتهج في غالب الأحيان موقفاً محايداً ورفض أن ينحاز إلى الجانبين خشية أن تمزق الخلافات الطائفية صفوف الجيش من المسيحيين والمسلمين، كما أحجم شمعون من أن يصدر أوامره إلى شهاب بالاشتباك مع الثوار خشية أن يقدم استقالته بدلاً من أن ينفذ تعليماته. أضف إلى هذا أنه إلى جانب اشتباكات وحشية قليلة بين الثوار ورجال الشرطة مثل تدمير مركز على

الحدود في شتورة وقتل جميع أقرانه من رجال الشرطة، لم يقع قتال خطير يذكر، ولاح في الواقع أن صائب سلام يشن حربه مع شمعون أساساً بالتليفون، وكثيراً ما كان يتبادل الألفاظ النابية مع رئيس الجمهورية بهذه الوسيلة، كما كان يمضي ساعات طويلة يتحدث مع عبد الحميد السراج في دمشق ويطلب المزيد من شحنات الأسلحة وهو يعلم أن السلطات التي تنسط عليه لم تكن تجرؤ على قطع أسلاك التليفون خشية أن يرد الثوار، كما أخبرني صائب سلام في ذلك الوقت، بتدمير مواسير مجاري القصر الملكي التي تمتد أسفل معقله من حي البسطا ببيروت. ولكي ما تكتمل صورة الجو التراجيدي الكوميدي السائد بفرض حظر التجول أثناء ساعات الليل أخذت تتردد إحدى النكات القائلة إن عدد الذين يلقون حتفهم من جراء الاشتباكات أقل مما يدهسهم بصورة بشعة سائقو عربات الأجرة الخطيرين في بيروت.

بدأ هذا الصراع الغريب الأطوار، في مستهل شهر يوليو، يضعف بشكل ملحوظ، لسبب هو أن كميل شمعون قرر في نهاية الأمر، مع معارضة المسلمين له بشدة وانقسام المسيحيين إلى طوائف متنافسة، التخلي عن أية فكرة تتعلق بإعادة انتخابه، وفي يوم الثلاثين من شهر يونيو أعلن هذا الموقف رسمياً هذا إلى جانب أن عبد الناصر بدأ يدرك حقيقة موقف صائب سلام وأتباعه وعملائه في لبنان، كان عبد الحميد السراج قد أكد له أنه بكميات كافية من المال والسلاح يمكن للمعارضة من المسلمين والدروز أن ترغم الحكومة اللبنانية على التخلي عن سياستها الموالية للولايات المتحدة الأمريكية ان لم تنضم إلى الجمهورية العربية المتحدة، إلا أنه بعد قرابة شهرين مما أسموه بالقتال لم يكن ثمة دليل يذكر على حدوث أي تغيير في سياسة لبنان الخارجية، وإذا كان شمعون قد أرغم على التخلي عن المطالبة بفترة ثانية، كرئيس للجمهورية، فقد كان ثمن هذا الإنجاز يفوق بشدة ما عاد على الجمهورية العربية المتحدة من مكاسب. فقد تورطت مصر وسوريا تورطاً كاملاً في ثورة المسلمين في لبنان، وأصبحتا أكثر من أي وقت مضى موضع شك وريبة في أعين الغرب. كما بدد عبد الحميد السراج عدة ملايين من الجنيهات من خزائن الاتحاد من أجل تزويد صائب سلام بالسلاح وبالقيام بالدعاية وبكل سلاح آخر من أسلحة النشاط الهدام. وفوق هذا كله كان عبد الحميد غالب سفير مصر لدى بيروت الذي كانت حكومة لبنان تنوي عما قريب أن تطلب إليه مغادرة البلاد باعتباره شخصاً غير مرغوب فيه، متورطاً في معاملاته مع الثوار إذ سمح لعربات النقل بأن تحمل البنادق المرسلة إلى

رجال العصابات التابعين لصائب سلام ورشيد كرامي من أمام أبواب السفارة المصرية. ومن ثم لم يكن مدعاة للدهشة إن بدأ عبد الناصر يضيق ذرعاً بهذا الاستثمار غير المربح في التآمر.

لكن فجأة وبدون سابق إنذار وقع الإنفجار الذي هدد بإشعال النيران في الجمرات الخامدة في الصراع بين الدول العربية، ففي فجر يوم الرابع عشر من شهر يوليو تحول لواء عراقي بقيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم كان في طريقه عبر بغداد لتعزيز القوات في القطاع الأردني من الاتحاد العربي لينقض على حكامه ويقتل الملك والأسرة المالكة ونوري السعيد، ويعلن قيام جمهورية ثورية جديدة تولى فيها عبد الكريم قاسم رئاسة الوزراء ـ وعبد السلام عارف نائباً لرئيس الوزراء. لقد كان تأثير هذه الثورة على واشنطن وبيروت بالغاً، إذ بدت الثورة العراقية لدالاس ولوزارة الخارجية الأمريكية تأكيداً لتحذيرات شارل مالك جميعها، وكان من الواضح أن ثورة العراق جزء من مؤامرة أحكم تدبيرها بين روسيا وعبد الناصر للقضاء على كل نفوذ موال للغرب في الشرق الأوسط، وإنه ما لم تتصرف الولايات المتحدة الأمريكية على الفور وبكل القوات اللازمة فسوف يكون لبنان الضحية التالية يعقبها الأردن والعربية السعودية. كما أن الحكومة التركية، وقد رأت الموقف ينذر بالخطر، طالبت حلفاء حلف بغداد بالتدخل في العراق ولبنان، ولما انطلق أنصار صائب سلام يرقصون في شوارع بيروت عند سماع الأنباء الواردة من بغداد استدعى شمعون السفير الأمريكي خلال ساعات ثلاث من وقوع الانقلاب الذي قام به عبد الكريم قاسم وطلب منه المساعدة العسكرية العاجلة. وبعد ساعات قليلة أبلغه ماكلنتوك أن وحدات تابعة للأسطول السادس الأمريكي في طريقها إلى لبنان على وجه السرعة، وفي اليوم التالي رست السفن الحربية الأمريكية على شواطىء بيروت وشرعت في إنزال مشاة الأسطول الأمريكي.

كذلك طلب الملك حسين من بريطانيا بعد ذلك بيومين إرسال تعزيزات عسكرية مماثلة إلى الأردن، فقد تولى الملك حسين بعد موت ابن عمه في بغداد مهام رئاسة الاتحاد العربي رغم إعلان عبد الكريم قاسم إلغاء كافة الروابط الفيدرالية التي كانت تربط العراق بالأردن كما وجه حسين نداءً عاجلاً بالإذاعة إلى الشعب العراقي لسحق الثوريين، إلا أنه عندما تشبث المظاهرات المعادية للأسرة الهاشمية والمناهضة للغرب، استبد به الإحساس بأنه لا يقل عرضة للتهديد من شمعون، كما أن حكومة

ماكميلان وهي ترغب في رد اعتبار سمعة بريطانيا الموصومة في العالم العربي استجابت لنداء الملك حسين العاجل بسرعة فائقة، حتى أنه في غضون ساعات قليلة من تلقي استغاثة الملك حسين قامت الطائرات بنقل قوات المظلات البريطانية من قبرص إلى عمان.

ولم يكن تأثير هذه التطورات على عبد الناصر بأقل إثارة، وعلى الرغم من أنه كان يتوقع بل ويعمل من أجل قيام ثورة في العراق منذ وقت طويل فلم يكن على علم بمخططات عبد الكريم قاسم لسبب واحد هو أن عبد الكريم قاسم نفسه حتى وإن كان قد أخذ يخطط لثورته منذ وقت طويل لم يكن ينوي القيام بحركته في الوقت الذي غادر فيه قاعدته في باكوبا، بناءً على تعليمات الزحف إلى الأردن وعندما اكتشف أن الاحتياطات العادية لم تتخذ وأن تشكيله كان التشكيل العسكري الوحيد المسلح بالقرب من العاصمة في عشية الرابع عشر من يوليو، قرر تنفيذ خططه التي أحكم إعدادها، فضلاً عن أن عبد الكريم قاسم، كما اكتشفت القاهرة بعد ذلك بوقت قصير عندما بدأت علاقاتها تتدهور مع حكومة العراق الجديدة، لم يكن بالرجل الذي يفضي بهذا النوع من الأسرار لرفاقه الثوار في مصر أو في أي مكان آخر، ومن ثم جاء أول نبأ يتلقاه عبد الناصر عن الانقلاب في بغداد في الساعة الرابعة من صباح يوم ١٤ يوليو عندما أيقظه موظف الاستماع، وهو أحد المواطنين المتحمسين الذي لم يرَ فيما يبدو النوم في تلك الليلة والذي حدث أن التقط النبأ من إذاعة بغداد، لقد كان عبد الناصر وقتئذٍ في زيارة للرئيس تيتو في مقره ببيروني حيث ذهب ليبحث معه، من بين أشياء أخرى، نتائج الزيارة التي قام بها في شهر إبريل لموسكو، وكان يرافقه في هذه الزيارة محمود فوزي، ومحمد حسنين هيكل، رئيس تحرير إحدى صحف القاهرة البارزين وموضع ثقة الرئيس عبد الناصر، وحسن صبري الخولي كبير المساعدين.

وسرعان ما أرسلت التعليمات إلى القاهرة بضرورة الاعتراف بعبد الكريم قاسم دون تأخير، ووضعت الترتيبات اللازمة لعبد الناصر والفريق المرافق له بمغادرة يوغوسلافيا على الفور على متن اليخت المصري إلى الاسكندرية، إلا أنه في اليوم التالي عندما غادر اليخت ساحل الأدرياتيك جاءت أنباء نزول مشاة الأسطول الأمريكي في لبنان التي أعقبها ما تردد عن أن حسين قد يطلب نقل قوات بريطانية إلى الأردن. ولم تكن هذه الأنباء تعني بالنسبة لعبد الناصر سوى شيء واحد هو أن

الدول الغربية تنوي، كما حدث في السويس سحق ثورة عربية، وكانت لمريكا وبريطانيا، على أساس النداء الذي وجهه عميلاها، شمعون وحسين، لإرسال القوات، على وشك إعداد جيش في لبنان والأردن للزحف، بمساعدة عسكرية من حلفائهم الأتراك، على العراق وإقامة حكومة عميلة جديدة في بغداد.

لقد كان عبد الناصر يؤمن إيماناً راسخاً بأن الثورة العربية واحدة لا تتجزأ كما برهن على ذلك بإجراءات اتخذها فيما بعد مثل تدخله في اليمن وأنه إذا ما فشلت الثورة في إحدى الدول، فإنها ستفشل في كل مكان آخر في نهاية الأمر. وعندما أخذ يمعن التفكير في ردود فعل الغرب إزاء الانقلاب الذي وقع في بغداد، قرر أنه لا سبيل أمامه للحيلولة دون فشل الثورة في العراق إلا أن يهرع إلى موسكو بأقصى سرعة ممكنة ويقنع خروشوف أن يعلن أن أي محاولات من جانب الغرب لسحق الثورة العراقية سوف تواجه بمقاومة روسية.

ولهذا فإنه بينما كان عبد الحميد السراج يضع الخطط لنسف خط أنابيب البترول المار بالأراضي العربية الذي تملكه شركات أمريكية إذا ما بدأت القوات الأمريكية أو البريطانية الزحف على العراق، أمر عبد الناصر إحدى المدمرتين اللتين كانتا تحرسانه بنقله والوفد المرافق له إلى أقرب ميناء يوغوسلافي. ونزل بالميناء وبعد اجتماع قصير مع تيتو، بعث برسالة إلى موسكو يعلن فيها خططه لما كان من خروشوف إلا أن رد على الفور بأن طائرة روسية في طريقها لنقله إلى موسكو، وفي ١٧ يوليو، أي بعد يومين من سماعه بوصول الأسطول السادس الأمريكي إلى ساحل لبنان، كان عبد الناصر في موسكو يعرض قضيته على الزعماء السوفييت. ورغبة في الحفاظ على السرية التامة لهذا التغيير المفاجيء في خطة سيره ظل يخت الرئيس في هذه الأثناء وهو يبحر صوب الأسكندرية، في إرسال واستقبال الرسائل اللاسلكية، كما لو كان عبد الناصر لا يزال على متنه. ولعدم ثقته برسائل الشيفرة التي يرسلها ظلت حقيقة أنه ذهب إلى روسيا سراً حتى لأقرب رفاقه في القاهرة. وفي ٢٦ يوليو عندما كان في الواقع في يوغوسلافيا وعلى وشك أن يطير إلى موسكو، صدر بيان باسمه من اليخت يستنكر إنزال القوات الأمريكية في لبنان ويعلن أن أي هجوم على العراق سوف يعتبر هجوماً على الجمهورية العربية المتحدة في إطار مبادىء ميثاق الأمن التابع للجامعة العربية.

في هذه الأثناء اشتدت مخاوف عبد الناصر على الثورة العراقية نتيجة النداء الذي وجهته عمان إلى الشعب العراقي بسحق الثورة، وباعترافات حسين علانية

للصحفيين أمثالي بأنه يعتزم بمساندة جنود المظلات البريطانيين، الزحف على بغداد وتدبير ثورة مضادة. ومع ذلك لم تكن نداءات عبد الناصر إلى الزعماء الروس على أية حال مثمرة بقدر ما كان يأمل. صحيح أن خروشوف أدان جهاراً التدخل الأمريكي والبريطاني وطالب المندوب السوفييتي لدى الأمم المتحدة الغرب بسحب قواته من لبنان والأردن دون تأخير. كما أعلنت موسكو بلهجة تحذير أن القوات الروسية ستبدأ مناورات قريب على حدود تركيا. إلا أن خروشوف أوضح بأن هذا الإجراء لا ينطوي على أي تهديد للمعسكر الغربي. وكان أقرب ما قام به تلبية لمطالب عبد الناصر الخاص بتوجيه إنذار إلى واشنطن ولندن هو أنه أعلن في ١٨ يوليو أنه لا يمكن للحكومة السوفييتية أن تظل مكتوفة الأيدي إزاء الأعمال العدوانية التي لا مبرر لها في منطقة مجاورة لحدود روسيا.

لم يكن الزعماء الروس، كما أبلغوا رئيس الجمهورية العربية المتحدة صراحة، ينوون المخاطرة بمواجهة مع أمريكا. ففي حين كانت تساورهم الشكوك في أن واشنطن ستحاول تدبير ثورة مضادة في العراق فإنهم لم يروا من الحكمة أن يوجهوا مثل هذه التهديدات التي من شأنها أن ترغمهم على مواجهة حرب مع أمريكا إذا ما ثبت خطأ تقديراتهم. وعلى النقيض من ذلك كان شغلهم الشاغل هو تهدئة الموقف بأسرع ما يمكن بعد أن اعترفوا بحكومة عبد الكريم قاسم في العراق وأصدروا إنذارهم بشأن المناطق المجاورة لحدود روسيا. والواقع أن خروشوف، وهو أبعد ما يكون عن توجيه التهديدات ضد الغرب، اقترح بمجرد أن غادر عبد الناصر موسكو وعقد مؤتمر قمة لزعماء روسيا وأمريكا وبريطانيا وفرنسا والهند لبحث الوسائل الكفيلة بتخفيف حدة الأزمة في الشرق الأوسط.

ولما اضطر عبد الناصر إلى قبول نصف ما كان يطلبه من الاتحاد السوفييتي، طار، في ١٨ يوليو، إلى دمشق حيث كان عبد السلام عارف، نائب عبد الكريم قاسم، يجري محادثات مع عبد الحميد السراج وغيره من الزعماء السوريين. وقد أحيطت رحلته هذه المرة أيضاً بالسرية التامة. وعندما وصلت الطائرة الروسية التي كانت تقله والوفد المرافق له دون سابق إنذار، وأخذت تحلق في سماء العاصمة السورية، طلب من برج المراقبة في المطار السماح بهبوط مجموعة من «الفنيين الروس» ولم يكتشف سر زيارة عبد الناصر لموسكو بدلاً من عودته إلى مصر على ظهر يخته، كما

اعتقد العالم، إلا بعد أن أخذ قائد المطار عربة لنقل الوفد المصري إلى السفارة المصرية في دمشق.

لقد أعقب ذلك اجتماعاً مع عبد السلام عارف تم خلاله توقيع اتفاقية الصداقة والمساعدة المتبادلة وأعلن الزعيمان النبأ على شعب دمشق الذي استقبل بحماس جنوني ما كان سيصبح أول، وبالنسبة للأربعة أعوام ونصف التالية، آخر دليل على الوحدة بين النظامين الثوريين في مصر والعراق. ووضع عبد الناصر الترتيبات اللازمة لعودته إلى القاهرة وكانت إجراءات الأمن هذه المرة أشد من ذي قبل ذلك إنه لم يغب عن عبد الناصر كيف أن عبد الحكيم عامر، قبل أيام قليلة من الهجوم الأنجلو- إسرائيلي في شهر اكتوبر من عام ١٩٥٦، قد نجا بأعجوبة من الموت عندما أسقطت طائرة مصرية تقل عدداً من ضباطه، عقب زيارة لسوريا، على أساس الاعتقاد الخاطئ، ولا شك بأن قائد الجيش المصري على متن هذه الطائرة، ومع وجود الطائرات الحربية الأمريكية والبريطانية وكذلك الإسرائيلية في المنطقة وبعد أن أصبح وجوده في دمشق معروفاً للعالم أجمع، لم يكن عبد الناصر على استعداد أن يقوم بمخاطرة لا مبرر لها حتى وان كان سيواصل رحلته على متن نفس الطائرة التي أقلته من موسكو.

ومن ثم أذيع بأن الرئيس عبد الناصر ينوي البقاء في سوريا لعدة أيام، وأنه سوف يلقي خطاباً بمناسبة الذكرى السادسة للثورة المصرية في دمشق بدلاً من القاهرة، وبتعليمات من عبد الناصر لم يطلع حتى محمد حسنين هيكل نفسه على الخطط الحقيقية، وحين قال إنه مضطر إلى العودة إلى مصر فوراً لكتابة مقاله الأسبوعي قيل له أن يستقل طائرة عادية، وبعد أن سافر هيكل إلى القاهرة بساعة واحدة طار عبد الناصر إلى مصر مع الوفد المرافق له، لكن لما وصل الطيار الروسي إلى القاهرة وحلق في سماء مطارها اقتنع بنظرة على الممر الجوي أنه أقصر من أن يهبط فيه فاقترح عليه عبد الناصر أن يجرب المطار العسكري في أبو صوير فوافق الطيار ويرهن هذا على أنه إجراء امن تماماً وإن لم يكن هناك من يستقبل وصول الطائرة، وكانت الوسيلة الوحيدة لنقل الرئيس في الرحلة الطويلة إلى القاهرة هي عربة قائد المطار وهي عربة قديمة من طراز أوستن. وهكذا عندما بلغ عبد الناصر في نهاية المطاف أبواب بيته كان مظهر العربة وراكبيها الذين كانت تعلوهم طبقة من الغبار

مظهراً رثاً حتى أن الحراس رفضوا السماح لهم بالدخول حتى اثبت الرئيس لهم شخصيتهم وهم في حالة من الذهول.

في هذه الأثناء راح روبرت مورفي، ممثل إيزنهاور الخاص بعد أن وصل إلى بيروت في أعقاب اولى عمليات إنزال للقوات الأمريكية ـ يستخدم كلما أوتي من مهارة ديلوماسية وخبرة للتخفيف من حدة الأزمة بجعلها تبدو بوضوح لزعماء الحكومة والثوار ان مشاة الأسطول الأمريكي لم يأتوا إلى لبنان للتدخل في السياسات اللبنانية أو لإقامة رأس جسر من أجل القيام بثورة مضادة في العراق، وقدم لشمعون النصيحة التي جاءت في وقتها والتي كانت تقضي بضرورة ان يطلب إلى البرلمان، بعد أن قرر عدم السعي إلى الحصول على فترة رئاسية ثانية، أن يجري الاقتراع اللازم لانتخاب رئيس جديد للجمهورية دون أي تأخير.

وغضب شارل مالك بالطبع من موقف مورفي ولما كان يعتقد أنه يتعين على واشنطن، وقد اصبح جنود مشاة الأسطول الأمريكي يسيطرون على الموقف أن تصر على إعادة انتخاب شمعون، أحس بأن أصدقاءه الامريكيين قد خدعوه بعد أن بذل جهداً مضنياً في إقناعهم بأن النفوذ الغربي في العالم العربي سوف ينتهي في القريب العاجل بدون وجود شمعون، لكن نصيحة مورفي قوبلت بترحيب عام بصرف النظر عن موقف شارل مالك، وخاب أمل عبد الحميد السراج الذي كان يرى من البداية أن الحملة ضد شمعون هي مواجهة مباشرة مع العدو الأمريكي. ذلك أن السوريين قد حرموا بالطبع، من الذريعة التي تمكنهم من نسف خطوط أنابيب البترول التي تمتلكها شركات امريكية، أما صائب سلام مع كل من رشيد كرامي وكمال جنبلاط فقد احسوا بارتياح عندما تناهى إلى سمعهم أن التدخل الأمريكي لم يكن يهدف على أية حال إلى تأييد شمعون في خرق الدستور، كذلك كانوا يعلمون أنه بعد أن تم توزيع منشورات بهذا المعنى في جميع أنحاء لبنان فإن التأثير على إرادة إتباعهم في الاستمرار، فيما بدا، إنه حرب أهلية لا مبرر لها على الإطلاق سوف يكون تأثيراً كبيراً. . . وربما كانوا يريدون الاستمرار في حملة حرب العصابات ليزعموا أنه كان لهم الفضل في طرد شمعون من رئاسة الجمهورية، إلا أنهم كانوا يعلمون أنه من المرجح أن الكثيرين من مؤيديهم قد يتخلون عنهم في اندفاعهم نحو العودة إلى الحياة التجارية العادية في لبنان.

لكن الأهم من ذلك هو أن شكوك عبد الناصر قد خفت حدتها إلى حد كبير بفضل التقارير التي وصلته عن مباحثات مورفي في بيروت. وكان يعمل إلى أن يبلغ عبد الحميد السراج بوقف حملته في لبنان بمجرد أن أعلن شمعون أنه لا ينوي محاولة إعادة انتخابه فترة ثانية. فقد لاح وكان الخطر الذي يتهدد الثورة العراقية كاد أن يتبدد بعد أن اتضح ان أمريكا وبريطانيا لا تنويان التقدم أكثر من ذلك وبعد أن أعلنتا مراراً أنهما ستنسحبان من لبنان والأردن بمجرد استرداد السلام والهدوء. ومن الواضح أن أفضل سبيل وأسرعه إلى التخلص من الوجود العسكري الغربي كان يتمثل في وقف القتال في لبنان واستبعاد خطر اضطرابات مماثلة في الأردن.

أضف إلى هذا أن واشنطن أعقبت محادثات مورفي مع شمعون باقتراح عاجل نقله ريموند هير إلى عبد الناصر يقضي بضرورة أن تؤيد كافة الأطراف المعنية في الأزمة ترشيح الجنرال شهاب لمنصب الرئاسة بما أنه يحظى بتأييد كل من شمعون ومنافسه المعوشي. وأدرك عبد الناصر على الفور أن هذا الاقتراح هو أفضل حل متوفر، وكان يعلم أن حكومة الولايات المتحدة قبل عمليات الإنزال الأمريكية لم تكن تؤيد شهاب تأييداً كبيراً لأنها كانت تشعر أنه لم يقم بواجبه في القتال إلى جانب شمعون ضد أولئك الذين حاولوا الإطاحة به بالقوة، لهذا السبب بالذات كان عبد الناصر يؤيد اللواء شهاب باعتباره المرشح المستقل الذي يرفض الانصياع لتلك العناصر المسيحية القوية في لبنان وخاصة جماعة رجال الأعمال الراسخة الأقدام في المجتمع اللبناني والتي كان يشعر أنها على استعداد تام لخدمة المصالح الغربية، كما كانت تجربة الشهرين أو الأكثر السابقين قد أثبتت بالدليل القاطع أنه ليس من المحتمل أن يجد صائب سلام وأصدقاؤه من هو أفضل من شهاب وذلك بالاستمرار في حملة رجال العصابات التي يقومون بها، هذا فضلاً عن أن تجربة عبد الناصر في التعامل مع الثوار اللبنانيين علمته أن الطريقة الوحيدة في تحقيق النتائج في لبنان هي التعامل مع زعماء الطائفة المسيحية وليس مع أنصار صائب سلام من المسلمين غير المنظمين.

هكذا برز اللواء شهاب في مستهل شهر أغسطس كمرشح لمنصب الرئاسة في لبنان اختاره الأمريكيون وعبد الناصر وشمعون نفسه بنفس الطريقة التي اختير بها زعماء حزب المحافظين منذ وقت قريب، وكتهدئة للثوار أشير إلى أن رشيد كرامي، وكان أقل الزعماء تطرفاً، سوف يكون مقبولاً بوجه عام كرئيس للوزراء في الحكومة الجديدة، كذلك صدرت الأوامر إلى عبد الحميد السراج بوقف جميع شحنات الأسلحة

الجديدة إلى الثوار ووافق صائب سلام، الذي أخذ يزعم بأنه كان يؤيد شهاب حتى قبل أن يوافق عليه عبد الناصر والأمريكيون، على وقف إطلاق النار. وعلى هذا الأساس أعلن فؤاد شهاب، باعتباره الرئيس المنتخب للبنان أن هدفه الأول هو التخلص من القوات الأجنبية باستعادة الوحدة الوطنية بأقصى سرعة ممكنة.

في العراق اعترف الأمريكيون والبريطانيون بالجمهورية الجديدة وبناءً على طلب عبد الكريم قاسم سحبت بريطانيا سرب الطائرات التابع للسلاح الجوي الملكي من قاعدة الحبانية، حيث كانت ترابط بموجب الترتيبات الخاصة بحلف بغداد. وتقبل الملك حسين ما هو محتوم وأعلن أنه لا وجود للاتحاد العربي. وزار مورفي بغداد حيث اجتمع بزعماء العراق الجدد، واختتم مهمة السلام التي كان يضطلع بها بزيارة القاهرة. وكاد عبد الناصر يرفض الاجتماع بمورفي لأن كابوت لودج اختار هذه اللحظة ليثير من جديد في خطاب أمام الأمم المتحدة شكوى لبنان حول تدخل الجمهورية العربية المتحدة. إلا أنه بعد مزيد من التفكير قرر التجاوز عن النقد الذي لم يأتِ في الوقت المناسب والذي وجهه لودج، وأمضى مع مورفي خمس ساعات، بحضور ريموند هير، يبحث معه كل جانب من جوانب الأزمة التي كانت تهدد منذ أسابيع قليلة بانغماس العالم العربي في حرب ضد الغرب.

وبدأ عبد الناصر الحديث بالعودة إلى موضوع جنث دالاس لوعوده بشأن السد العالي الذي وصفه بأنه مثال بشع لمعاملة واشنطن المتقلبة مع مصر بتشجيع من الصحافة الأمريكية التي كان يزعم من دراسته المدققة أنها تتخذ موقفاً معادياً لوجهة النظر المصرية. وطفق يتحدث بإسهاب عما أظهره شمعون من عداء له ولكل ما كان يؤمن به مع حرصه إلى عدم الإشارة إلى مؤامرات سوريا، وخاصة تلك التي كان يقوم بها عبد الحميد السراج، في لبنان لكنه أضاف بأن هذه المسألة أصبحت في ذمة التاريخ. وحيث أن فؤاد شهاب سيتصرف بصورة مغايرة فإن بوسع مورفي أن يطمئن إلى أن القاهرة ستؤيد بشدة استقلال لبنان. بمعنى أن لبنان لن يتعرض لأية ضغوط جديدة من عبد الحميد السراج أو من أي شخص آخر بهدف دفعه إلى الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة. أما بالنسبة للأردن فقد أنكر عبد الناصر أنه قام بأي دور في المؤامرات التي كان الملك حسين يزعم أنها من تدبير الجمهورية العربية المتحدة بهدف الإطاحة به، حتى وإن كان قد أحجم عن الاعتراف بأنه استخدم، وأنه سوف يمضي في استخدام، كل وسيلة ممكنة في سبيل تحقيق السيطرة على سياسة الأردن الخارجية.

ومع ذلك أصدر تحذيراً غامضاً عما يجب أن يتوقعه حسين من القاهرة في المستقبل، وذلك بالقول إنه لا يرى كيف يمكن للأردن أن يظل مستقلاً لفترة طويلة حيث أنه ببساطة لا يمتلك الموارد اللازمة لذلك.

وبعد ثلاثة أيام من هذه المحادثات مع مورفي، نشب النزاع بين القاهرة وعمان من جديد، عندما وصف الملك حسين عبد الناصر جهاراً بأنه العميل الرئيسي للشيوعية في الشرق الأوسط، واتهم عبد الحميد السراج والثوار المسلمين في لبنان بالقيام بعمليات إرهابية في الأردن. بيد أن الدبلوماسي المحنك سمير الرفاعي، رئيس الوزراء، استطاع أن يلقي زيتاً على سطح هذه المياه المضطربة باقتراح أن يجري مفاوضات شخصية مع عبد الناصر، وبعد شهرين انسحبت القوات الأمريكية والبريطانية من لبنان والأردن مع عودة الوضع في الشرق الأوسط إلى حالته الطبيعية إلى حد ما.

لقد حقق عبد الناصر أهدافه المباشرة، إذ أمكن إنقاذ ثورة عبد الكريم قاسم، وانضم العراق إلى المعسكر التقدمي، كما تعرضت «نقابة الملوك» لضعف شديد، ومنذ ذلك الحين فصاعداً أخذ الأردن ولبنان في انتهاج سياسة أكثر حياداً في علاقاتهما الخارجية ويمكن القول ان مكانة الرئيس وسط جماهير الشعوب العربية أصبحت أرفع شأناً من أي وقت مضى. لكن هذا النجاح كان مرجعه الحظ أكثر منه سداد رأيه فقد راهن على بعض الجياد الأقل شأناً ففازت عندما عجزت الجياد الأعظم في أن تكمل السباق، ولما لم يطرأ أي تحسن على رأيه في أخوانه العرب في المستقبل القريب سرعان ما انفصمت عرى الوحدة السعيدة التي كانت تربط بين «الأشقاء في الثورة» التي كان يتزعمها وذلك في جو من الخلاف الشديد بين القاهرة وبغداد فاق حتى ما كان قائماً في عهد نوري السعيد وحلف بغداد.



الفصل الثالث عشر

«القطيعة مع سوريا والعراق»

لم يتطلب الأمر من عبد الناصر أكثر من ستة أشهر كي يبلغ ذروة مكانته كنبي لموجة القومية العربية الجديدة، بيد أنه لم يعثر، كما يحدث في الغالب الأعم في تاريخ الصعود السياسي، على هضبته آمنة مستقرة عندما بلغ قمة تسلقه، ولم يسمح له، على النقيض من ذلك، بالتمتع بهذا المركز السامي الذي تبوأه فجأة إلا لفترة وجيزة للغاية، ومنذ ذلك الحين فصاعداً أخذ يهبط، باستثناء فترات قصيرة من التألق، حتى بلغ السفح في عام ١٩٦٧، فلم تمض ثمانية أشهر على توقيع اتفاقية دمشق مع عبد السلام عارف التي ربطت مصر بالعراق في تحالف لا تنفصم عراه حتى أضحى عبد الناصر العدو الأول في بغداد، بل فاقت كراهية الصحافة، التي تسيطر عليها الحكومة، له ما تبديه لاسرائيل ذاتها. كما قطعت سوريا، بعد ذلك بعامين ونصف العام، علاقاتها مع مصر وانسحبت من الجمهورية العربية المتحدة في حقد واستياء.

وكانت الشواهد الأولى للتصدع في صرح شعبية عبد الناصر في سوريا قد أخذت تظهر قبل الأزمة اللبنانية في عام ١٩٥٨، والواقع أننا لا نغالي إذا قلنا إن الوحدة بدأت تتصدع بفعل الضغوط الخارجية والداخلية منذ اليوم الذي خرجت فيه إلى حيز الوجود، فقد كانت الدول المجاورة لسوريا جميعها، ناهيك عن الامريكيين والبريطانيين والفرنسيين، يتخذون موقف العداء من هذا الدليل البارز على تحكم عبد الناصر وسيطرته في العالم العربي. فعاد نوري السعيد إلى التلويح بفكرة غزو سوريا لقمع السيادة الناصرية على حدوده. هنالك في الواقع دليل على أن اللواء الذي بدأ به عبد الكريم قاسم ثورته كان يهدف إلى تعزيز هجوم ضد دمشق تنوي القيام به وحدات اردنية تابعة لجيش الاتحاد العربي، وبعد أن اختلفت الحكومة الثورية في

العراق مع الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٥٩ راح عبد الكريم قاسم يفكر جدياً باستخدام القوة ليضع حداً لمؤامرات عبد الحميد السراج ضد سيادته. وبالمثل كانت تركيا ولبنان والاردن تمقت بشدة فكرة أن يكون عبد الناصر جاراً لها، شأنها في ذلك شأن اسرائيل بالطبع. أما الملك سعود فقد استبد به الضيق مما تسفر عنه هذه الوحدة من تأثير على وضعه، مما حمله على تخطي اختصاصات وزير الخزانة السعودي، في محاولة منه لرشوة بعض الساسة السوريين المختارين من أجل فصم عرى هذه الوحدة، وبعد أن اتهمه عبد الحميد السراج في مارس عام ١٩٥٨ بانفاق نحو ٢ مليون جنيه في سبيل تدمير الجمهورية العربية المتحدة اضطر أن يدفع ثمن الاسراف بالتنازل عن سلطته السياسية لشقيقه فيصل ولي العهد.

كذلك لم يكن الروس مغتبطين على الاطلاق بالوحدة بين مصر وسوريا، وكما دفعت الوحدة دالاس إلى التعليق عليها بالقول إن الجانب المشجع الوحيد لامتداد سلطة عبد الناصر غير المقبولة يكمن في الأمل في أنها قد تضع حداً لتسلل النفوذ الروسي، كانت موسكو بدورها ترى في الجمهورية العربية المتحدة بداية ممكنة لفصل جديد من التعاون الأوثق بين القاهرة وواشنطن، ولعل خروشوف لم يكن يرغب في اثارة مواجهة مع الولايات المتحدة ومع ذلك كان يبذل قصارى الجهد في أن يحل النفوذ الروسي محل النفوذ الامريكي في العالم العربي.

لكن أهم هذه الاعتراضات الخارجية جميعها على الوحدة يتمثل في الاستياء الذي تولد عن موقف القاهرة الديكتاتوري داخل سوريا، ولاسيما بين الساسة والاقطاعيين والراسماليين كبيرهم وصغيرهم. ولم يكن هذا الاستياء في أي مكان بالقوة التي كان عليها بين صفوف حزب البعث. حقيقي أن صلاح الدين البيطار وافق دون احتجاج على مطلب عبد الناصر بضرورة حل جميع الأحزاب السياسية. إلا أن البعث كان يشعر بأنه يختلف عن الأحزاب السورية الأخرى، من حيث أنه كان يشكل رابطة دولية لها فروع في العراق والأردن وغيرهما من دول العالم العربي وإن حل حزب البعث في سوريا وهي المركز الرئيسي من شأنه ان يحد بشدة من أنشطته في الدول العربية المجاورة، واستبد بقادة البعث احساس بأن هذا الاجراء لا يمكن أن يخدم المفاهيم التقدمية التي يدعون إليها مع عبد الناصر وكان أشد ما أساءهم هو تجاهل القاهرة الواضح للدور الذي يزعمون أنهم قاموا به في تحقيق الوحدة ولإيمانهم الصادق بأن هذه الوحدة تمثل خطوة أولى نحو وحدة عربية أوسع بكثير تقوم على الاشتراكية والحياد

والاستقلال. ولم يستطيعوا فهم السبب الذي منع عبد الناصر من دعوتهم إلى حكم الاقليم السوري باعتبار أنهم، بعكس الأحزاب السياسية الأخرى في سوريا، يمثلون الجوهر النقي، إن لم يكن الخلاصة الفكرية لفلسفة عبد الناصر كما أنهم استاؤوا وبشدة من معاملتهم على قدم المساواة بأحزاب اليمين وبالشيوعيين الذين كانوا بدرجات متفاوتة ولاسباب متباينة يعارضون سياسات عبد الناصر وقد عقدوا العزم على تدمير الجمهورية العربية المتحدة حتى وإن كانوا لم يجرؤوا على الاعتراف بذلك جهاراً.

وفي الوقت نفسه لم يكن البعثيون يقدر ما يفترض فيهم من ذكاء في تعاملهم مع عبد الناصر إذ أنهم سمحوا لاستيائهم من البداية أن يقودهم إلى أخطاء تكتيكية اغضبت رئيسهم الجديد، فلم تمض أيام قليلة على إعلان الوحدة حتى جاء إلى القاهرة صلاح البيطار وغيره من الزعماء السوريين بما في ذلك شكري القوتلي الذي كان قد بدأ يضطلع بدور السياسي المحنك العجوز، لبحث توزيع المناصب الوزارية في حكومة الجمهورية العربية المتحدة، وسرعان ما بات واضحاً في ذلك الاجتماع الذي انعقد في منزل عبد الناصر أن البعثيين يريدون أربع وزارات هامة وهي: الخارجية والاقتصاد والتعليم والحكم المحلي، لكن لو فرض أنه كانت هناك فرصة لتحقيق رغباتهم، فسرعان ما قضى عليها البيطار الذي كان يتطلع إلى منصب وزير خارجية الاتحاد، ففي محاولة منه لتعزيز مطالب حزبه، ارتكب خطأ فادحاً بشنه هجوماً على محمود فوزي، وزير خارجية مصر الحالي الذي وصفه بأنه شخصية تنتمي إلى عهد فاروق، كما أنه رجل يرتدي الطربوش، ولا يتلاءم مع الصورة الحديثة للاشتراكية العربية، وكان بوسع البيطار أن يختار هدفاً اسوأ من ذلك حيث أن ثقة عبد الناصر بمحمود فوزي كانت تفوق ثقته بأي زميل آخر خارج صفوف أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق. ولما اشتدت الأزمة آنذاك رد الرئيس بغضب على أن فوزي من أخلص الزملاء الذين عاونوه في الخروج من محنته إبان أزمة السويس وأنه آخر من يفكر في ابعاده لافساح المجال لمرشح البعثيين.

فما كان من القوتلي الذي لم يكن يكنّ حباً كبيراً للبيطار وسياساته اليسارية، إلا ان أنهى الحديث وهو يقول للزعيم البعثي ضاحكاً من الواضح إنك تريد منصب وزارة الخارجية لنفسك «وهو القول الذي بعث الغبطة في نفس عبد الناصر».

كذلك لم يعزز صلاح الدين البيطار فرصته، أو فرص الحزب بما وجهه من نقد إلى عبد الحميد السراج، مهما كان المبرر لذلك، باعتباره المسؤول عن المخابرات والأمن الذي لا يصلح على الاطلاق لمنصب سياسي لأنه لا يفهم أسلوب «توجيه الجماهير». أما رأيه في أن البعثيين، وليس عبد الحميد السراج ورفاقه في الجيش، هم الذين كانوا أداة في تحقيق الوحدة فقد استبعده عبد الناصر على أساس أنه ادعاء آخر من ادعاءات البعثيين بأنهم يمثلون الوحدة العربية والاشتراكية، وهو الزعم الذي لا يدل عليه مسلكهم. وهكذا عندما نشرت القائمة باعضاء مجلس وزراء الجمهورية العربية المتحدة بعد ذلك بشهر، كان لا بد من ارضاء البعثيين خاصة، والسوريين بوجه عام، بمناصب براقة ليس لها سلطة كبيرة أو بمناصب تنفيذية أقل شأناً نسبياً، فعين الحوراني وصبري العسلي نائبين من بين أربعة نواب لرئيس الجمهورية مع عبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر الذي أصبح بعدئذ مشيراً، وتولى محمود فوزي وزارة الخارجية في حين عين البيطار وزيراً الدولة وهو منصب متواضع نسبياً، أما عفلق الذي أساء بشدة عدم أخذ رأيه في تشكيل الوزارة رفض أن يتولى أي منصب، أما الوزارات الادارية المتعددة فقد شغلها وزراء مصريون وسوريون، يتولى كل جانب مسؤوليته في أقليمه، وكان الأهم من ذلك كله بالنسبة لمستقبل الاتحاد هو أنه بينما احتفظ زكريا محيي الدين بوزارة الداخلية في الاقليم المصري تولى العقيد عبد الحميد السراج وزارة الداخلية في الاقليم السوري.

أما الأسوأ من ذلك فكان في طريقه اليهم. فالبعثيون لم ينحوا جانباً أو أنهم ألهوا بمناصب شرفية تافهة فحسب، لكن سرعان ما أخضع السوريون لوطأة البيروقراطية المصرية الضاربة بأطنابها التي لم يكن لها مثيل في سوريا مع أنها ظلت طويلاً سمة دائمة من سمات الحياة المصرية وزادتها ثورة ١٩٥٢ حدة بزيادة ملكية الدولة وسيطرتها. فكانت القرارات التي يتم اتخاذها بسرعة نسبية في دمشق لا بد من احالتها إلى القاهرة وهو ما كان يؤدي إلى تأخيرها إلى اجل غير محدد حيث أن طواحين الحكومة المصرية كانت تطحن الاجابات على مهل. والأدهى من ذلك أنه غالباً ما كانت تصل الاجابات بدون أن تضع في الاعتبار ما بين شعبي الإقليمين من فوارق في الطباع والعادات.

والمثال على ذلك تطبيق قانون الاصلاح الزراعي في سوريا، وهو القانون الذي صدر في شهر سبتمبر من عام ١٩٥٨، وشرع في تنفيذه ما كانوا يسمون بالخبراء

الذين أرسلوا من مصر، لأن أية محاولة لفرض أسلوب اعادة توزيع الأراضي الذي اتبعته مصر لم يكن أمامه فرصة للنجاح كما دأب أصدقاء عبد الناصر، ممن كانوا يعرفون السوريين عن كثب، على ابلاغه ذلك. صحيح أنه كان في سوريا، كما كان في مصر، بعض الاقطاعيين الذين كانت بحوزتهم ضيعات فسيحة مثل أسرة العظم، بيد أن السواد الأعظم من الاقطاعيين في سوريا كانوا من السوريين، بعكس مصر، حيث كانت الطبقات الاقطاعية أساساً من الأجانب. كما كانت سوريا، على النقيض من مصر، أمة من صغار الرأسماليين الذين لم تكن لهم السيطرة في مجال ملكية الأراضي فحسب، بل أيضاً بين الطوائف التجارية وحتى الصناعية في المدن.

لكن عبد الناصر أصر على ألا يعامل شطرا من الاتحاد معاملة مغايرة للشطر الآخر، وذلك بغض النظر عن تلك الحقائق ومع تشجيع من جانب الاشتراكيين السوريين أمثال الحوراني الذين كانوا - مصابين بكراهية لكبار الاقطاعيين القليلين نسبياً. ومن ثم طبق قانون الاصلاح الزراعي على غرار النموذج المصري كما أعيد في شهر أكتوبر تنظيم مجلس وزراء الجمهورية العربية المتحدة على نحو وضع حداً لنظام المشاركة الاقليمية، ولم يمنح السوريين سوى ثلث الوزارات البالغ عددها ٢١ وزارة، بل ولم يكن بالثلث المهم. كانت هذه التطورات، كما اتضح لصلاح البيطار وميشيل عفلق، تمثل دليلاً قاطعاً على أن استيلاء مصر الكامل على سوريا قد بدأ، الأمر الذي جعل التعايش مع عبد الناصر مستحيلاً وأرغم السوريين على الانفصال عن الاتحاد في نهاية المطاف.

ومع ذلك احجم زعماء البعث في ذلك الوقت عن محاولة الكشف عن ذلك لسبب هو أن عبد الكريم قاسم كان قد بدأ بالفعل يدخل في صراع عنيف مع عبد الناصر، ولم يشاؤوا أن يوجه إليهم الاتهام بتقديم الذخيرة للمراقبين لمهاجمة القاهرة، ولسبب آخر هو أن عبد الناصر كان قد وافق على اقتراح البيطار بتشكيل لجنة عليا مشتركة للاشراف على نشاط الاتحاد وتقديم التوصيات الخاصة باقامة المؤسسات النيابية لتحل محل الأحزاب السياسية التي تم إلغاؤها، ورأس عبد اللطيف البغدادي اللجنة التي كانت تضم زكريا محيي الدين وكمال رفعت وكمال الدين حسين ممثلين عن مصر، مع صلاح الدين البيطار نائباً عن سوريا. وكانت سمعة البغدادي باعتباره مخططاً وادارياً كفؤاً قد سبقته إلى سوريا حيث سرعان ما حظي بالاحترام العظيم والاعجاب البالغ. لكنه، لسوء الحظ، لم يكن بالقوة التي كان عليها عبد الحميد

السراج في التأثير على عبد الناصر بالنسبة للسياسة الخاصة بسوريا.

ومن ثم كانت توصيات لجنته تلقى من القاهرة، في الغالب الاعم، تجاهلاً لصالح الأساليب البوليسية التي يتبعها جهاز المخابرات السوري. وبالتالي استطاع عبد الحميد السراج بمساندة جهاز مخابراته المنتشر في كل مكان، أن يستحوذ على سلطات أكبر. وبدأ البعثيون، الذين كانوا في براءة يحلمون بأنهم عن طريق الوحدة سوف يُضفون الطابع الديمقراطي على مصر، يدركون أن نظامهم الديمقراطي قد استحال إلى دولة بوليسية يديرها السراج بناء على أوامر سيده المصري.

لقد تأكدت هذه المخاوف عندما ألغى عبد الناصر في أكتوبر عام ١٩٥٩، اللجنة التي كان يرأسها عبد اللطيف بغدادي بعد مضي ما يزيد عن عام على انشائها وعلى الرغم من نصيحة أصدقائه المحايدين الذين حذروه من أن الشعب السوري قد ضاق ذرعاً بحكم الزمرة العسكرية قام بارسال المشير عبد الحكيم عامر ليكون نائبه في دمشق مع تخويله سلطة كاملة على الحكومة الاقليمية السورية. واجتمع زعماء البعث على الفور، وبناء على اقتراح عفلق تقرر أن من واجبهم الاستقالة من مجلس وزراء الاتحاد. وطار البيطار والحوراني - الذي كان يشعر بنوع الخصوص بالمرارة لأن عبد الناصر لم يختاره سيداً لسوريا - إلى القاهرة بهدف ابلاغ رئيس الجمهورية بقرار حزبهم والاحتجاج على تعيين المشير عبد الحكيم عامر إذ كانوا يشعرون أن هذا التعيين سيزيد من ضروب التوتر القائمة وأنه سيزيد من الحط من شأن مصر في أعين السوريين بسبب شخصية عبد الحكيم عامر.

لكن عندما التقى الرجلان بعبد الناصر لم يقدم أيهما أية شكوى، ناهيك عن ذكر قرارهما بالاستقالة، وقد يرجع ذلك إلى قوة شخصية عبد الناصر أو إلى أفكار جديدة مفاجئة استبدت بهم. وهكذا ظل الزعيمان السوريان خلال الشهرين التاليين يقاومان، وراح البيطار يجأر بالشكوى لعبد الحكيم عامر من أن التعاون مع عبد الناصر بات مستحيلاً حتى جاء شهر ديسمبر ليقدم الحوراني مع وزيرين بعثيين آخرين استقالتهم من مناصبهم.

ولم ير عبد الناصر خطراً في هذا التطور، وكل ما في الأمر أنه غضب لما اعتبره خيانة من جانب الزعماء البعثيين تمثل في عدم اظهار ما يدل على سخطهم أو أنهم ينوون الاستقالة عندما زاروه في القاهرة. بل وازداد غضباً عندما اكتشف عن طريق

شبكة المخابرات التي يرأسها السراج بعد ذلك بوقت قصير أن اجتماع حزب البعث الذي سبق زيارة زعمائه للقاهرة، كان قد قرر بالفعل ضرورة أن يقدم البيطار والحوراني استقالتهما من منصبيهما، الأمر الذي برهن لعبد الناصر افتقارهم التام إلى الصراحة بل كشف أيضاً أن البعثيين لم يحلوا أنفسهم على الاطلاق، بل ظلوا، على حد تعبيره، يواصلون نشاطهم سراً «كحزب سياسي». وبتقدير دقيق للموقف رأى أن المسألة برمتها عبارة عن مؤامرة ضده وضد الوحدة. وأخذ منذ ذلك الحين فصاعداً يعتبر البعثيين اعداءه الأكيدين، والأدهى من ذلك أنه قرر الاستغناء عن خدمات الساسة على الجانب السوري من مجلس وزراء الجمهورية العربية المتحدة الذي أصبح يتكون كلية من فنيين إلى جانب عبد الحميد السراج الذي لا يمكن الاستغناء عنه والذي كان عبد الناصر يفضل نصيحته عما يقدمه أي سوري آخر من مشورة.

ولعل استعداء البعثيين كان أعم ضروب الصراع والتقلب التي دفعت سوريا ومصر إلى طريق الصدام الذي انتهى بالقطيعة التي حدثت في شهر سبتمبر من عام ١٩٦١، وعلى الرغم من مغالاتهم حول الدور الذي قاموا به لتحقيق الوحدة وقدرتهم على التوصل إلى اتحاد عربي أوسع نطاقاً فإن اخلاصهم لهذه المبادىء لم يكن، ولا غرو، إدعاء. فحتى ـ حين بلغ الضيق بصلاح البيطار حد انه انسحب في النهاية من الحكومة أعلن بجلاء أن ـ هدفه الأساسي في اتخاذ هذه الخطوة الخطيرة انما هو جذب انتباه عبد الناصر إلى فساد الحكم المستبد الذي يهدد بالقضاء على الوحدة وأنه لم يقدم استقالته لمجرد الحقد لأنه لم يبلغ ما أراد.

وليس هناك شك في أنه لم يكن للاتحاد أصدقاء وحلفاء أخلص بوجه عام من حزب البعث أضف إلى هذا أنه في الوقت الذي لم يكن يشكلون فيه الغالبية في البرلمان عند قيام الجمهورية العربية المتحدة كانوا يمثلون مشاعر الجماهير في عبادتهم للبطل عبد الناصر. وعلى الرغم من أن الأحزاب الأخرى، ابتداء من أقصى اليمين إلى الشيوعيين، أعلنت تأييدها الكلامي لقضية الوحدة على أساس ما يمكن تحقيقه من مكاسب وليس لاعتقادهم بأن هذا من مصلحة البلاد، كما أنه لم يمض وقت طويل حتى أخذت بعض هذه الأحزاب تعمل بنشاط من أجل الانفصال.

وكان الشيوعيون على رأس قائمة المخربين الذين سرعان ما تبينوا خطأهم بالافتراض أنهم سوف يستفيدون من الحظر المفروض على النشاط السياسي برمته، إذ

في غضون أقل من شهرين من إعلان الوحدة، وبعد تسعة أيام من تصديق عبد الناصر على تعيين اللواء عفيف البزري قائداً للقوات المسلحة السورية، اكتشف أن البزري يقوم بحملة شيوعية هدفها اثارة المعارضة للوحدة داخل صفوف الجيش، فما كان من عبد الناصر إلا أن طلب منه تقديم استقالته على الفور مع عدد من ضباطه الذين يشاركونه آراءه وهكذا أعلن خالد بكداش والصحافة الشيوعية التحدي السافر لحكومة الجمهورية العربية المتحدة.

ظل عبد الحميد السراج لبضعة أشهر معدودة في حالة ترقب بينما أخذ الشيوعيون يستغلون إلى أقصى حد ما أتيح لهم من حرية لفترة وجيزة وراح جهاز المخابرات يجمع المعلومات الجديدة عنهم، وفي خريف عام ١٩٥٨ وجه عبد الحميد السراج ضربته وألقى القبض على جميع الشيوعيين البارزين مع عدد من الرفاق الذين حامت حولهم الشبهات وزج بهم في السجن بينما لاذ خالد بكداش بالفرار إلى روسيا. والغيت صحيفة الحزب الوحيدة وفرضت القيود على مراكز الاعلام والثقافة الروسية في سوريا. كما قام عبد الناصر في خطاب ألقاه يوم ٢٢ ديسمبر، بشن هجوم عنيف على الحزب الشيوعي السوري الذي اتهمه بالعداء للقومية العربية وبخدمة أهداف أجنبية إلى جانب نشر فلسفة ملحدة.

لكن الهجوم، الذي كان بداية لحملة عنيفة طويلة ضد الشيوعية في جميع أنحاء الجمهورية العربية المتحدة، كان يستهدف جبهة أعرض من أنصار خالد بكداش، ذلك أن الحزب الشيوعي السوري لم يكن يضم أكثر من خمسة الآف عضو، وبالرغم من أنه كان، ولا شك أكثر تنظيماً من الأحزاب المعارضة الأخرى، فإنه كان من الممكن احتواؤه طالما ظل عبد الحميد السراج مع جهاز مخابراته في يقظة دائمة. ولم يكن الحزب الشيوعي المصري الأكبر حجماً والأقل تماسكاً سوى احد اهداف الحملة الجديدة المناوئة لليسار. حقيقي أن عبد الناصر كان يشعر بالقلق ازاء تأثير حركة التضامن الآسيوي الافريقي على مصر أبان فترة التساهل مع اليسار التي أعقبت مؤتمر باندونج في عام ١٩٥٥. ومن ثم احتفظ بالقانون المناهض للشيوعيين الذي كان اسماعيل صدقي قد أصدره أيام العهد الملكي. كما أوفد أنور السادات ليحذر قادة الشيوعيين المصريين من أنهم ما لم يندمجوا ومعهم أتباعهم مع الاتحاد القومي ويلتزموا بمبادئه الأساسية، فسوف تكون نهايتهم كنهاية جماعة الاخوان المسلمين. وأمضى أنور السادات سبع ساعات في حوار مع هؤلاء الزعماء، ولما فشلت كافة تهديداته في

زحزحتهم عن موقفهم شن عبد الناصر هجوماً سافراً على الحزب الشيوعي المصري باعتباره العدو الجديد للقومية العربية الذي يخدم، عن وعي أو عن غير وعي، أهداف الصهيونية والامبريالية. ومنذ ذلك الحين ألقي القبض في مصر كما في سوريا على مئات الشيوعيين وأودعوا السجن، بل أن الكثيرين منهم لم يواجهوا حتى ادعاء المحاكمة للقيام بأنشطة هدامة.

ومع ذلك لم يكن هدف عبد الناصر الوحيد من وراء قيامه بكل هذا هو الحفاظ على سلطته في مصر أو حتى حماية الوحدة مع سوريا، بل كان يأمل في أن يبين للعالم، ولاسيما الولايات المتحدة، وهذا لم يكن يقل أهمية - أن بيانه الذي أدلى به بعد حرب السويس ونفى فيه وجود أية ارتباطات أيديولوجية مع الشيوعية لم يكن مجرد كلام وتجددت الآمال في تحسن علاقات مصر مع واشنطن في أواخر عام ١٩٥٨، وعقب زيارة مورفي وبعد أن هدأ ضجيج الأزمة اللبنانية استأنفت الولايات المتحدة، بناء على نصيحة ريموند هير، التعاون الاقتصادي في صورة شحنات من القمح الأمريكي بموجب القانون العام رقم ٤٨٠ الذي سمح لمصر بأن تسدد ثمن هذه الواردات بالعملة المحلية. وأعلن دالاس في يوم الثاني عشر من شهر أكتوبر أن الشحنات إلى مصر سوف تستأنف بدفعة أولى قيمتها ١٣ مليوناً من الدولارات. أضف إلى هذا أن ريموند هير كان قد أبدى كل رغبة في استئناف العلاقات الشخصية التي كانت قائمة قبل أن قررت واشنطن في أوائل عام ١٩٥٧ وقف المعونة الامريكية. واستجاب عبد الناصر لرغبته بالاجتماع به في لقاءات ندر أن كانت تستمر أقل من ساعتين، تلك اللقاءات التي كانت تتم في حديقة القصر الجمهوري لتجنب أجهزة التسجيل التي تعمل باستمرار في الداخل والتي زعم عبد الناصر ضاحكاً أنه لا يعرف كيف يوقفها.

كذلك كان عبد الناصر في هذه المرحلة يأمل في اعادة العلاقات مع بريطانيا فبعث في مستهل عام ١٩٥٧ بعبد القادر حاتم إلى لندن بالرغم من كل ما حدث في السويس. وكانت زيارة مبعوثه تهدف في ظاهرها إلى حضور المؤتمر البرلماني الدولي في حين أنها كانت ترمي في حقيقتها إلى الاتصال بكبار المسؤولين في الحكومة البريطانية لينقل اليهم أن القاهرة ترغب في أن تطوى «صفحة الخلافات المريرة» بين البلدين بأسرع ما يمكن، وأعقبت ذلك، في الوقت المناسب، المفاوضات للتوصل إلى تسوية لكل من دفع التعويضات لشركة قناة السويس وللمطالب والمطالب المضادة التي نجمت عن دمار حرب السويس بين مصر وبريطانيا، وعن الاجراءات التي اتخذت

ضد الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم في مصر. وأمكن التوصل إلى اتفاق مع شركة قناة السويس في يوليو عام ١٩٥٨، وعلى الرغم من أن التسوية الانجلو ـ مصرية برهنت على أنها أكثر تعقيداً مما كان يعتقد، إلا أن المفاوضات سارت سيراً طيباً ولاحت في الأفق بوادر استئناف العلاقات مع بريطانيا على نطاق محدود حين كان يوجين بلاك على وشك أن يذهب إلى القاهرة ليسهم في الوصول إلى حل.

كان عبد الناصر يرغب في اقامة الدليل القاطع الملموس على انه لا يتجه ناحية المعسكر الشيوعي لا لسبب إلا المحافظة على التطورات التي تبعث على الأمل على الجبهة الانجلو ـ امريكية ولقد ازدادت بشدة حاجته إلى مثل هذا الاجراء عندما أعلن في شهر أكتوبر ان روسيا قررت إقراض مصر ٤٠٠ مليون روبل أو ١٠٠ مليون دولار مساهمة منها في بناء المرحلة الأولى من السد العالي. وبالرغم من امتنانه لهذه المساعدة، فإن عبد الناصر كان قد عقد العزم على أن يبرهن للروس والامريكيين على السواء أن قبوله لها لا ينطوي بحال من الأحوال على الانحراف عن طريق الحياد التام بين الدولتين الاعظم وكتلتيهما المتنافستين، أو أنه سيكون في المستقبل أكثر تساهلاً مع الأنشطة الشيوعية في الجمهورية العربية المتحدة عما كان عليه في الماضي.

ومع ذلك كان هناك سبب آخر لحملة عبد الناصر العنيفة ضد الشيوعيين يكمن في قلقه المتزايد إزاء التطورات في العراق منذ ثورة يوليو. فقد ظهرت أول بادرة خطيرة في أواخر شهر سبتمبر عام ١٩٥٨ عندما اختلف عبد الكريم قاسم مع عبد السلام عارف الموالي لمصر الذي ذهب، عند لقائه مع عبد الناصر في دمشق قبل ذلك بشهرين، إلى حد اقتراح ضرورة أن تنضم الجمهورية العراقية الجديدة إلى الجمهورية العربية المتحدة. وكان عبد الكريم قاسم قد أبلغ مورفي، في وقت سابق، أنه في حين كان يخشى في بادىء الأمر غزو القوات الامريكية لبلاده من لبنان بات أشد خوفاً من التعرض لنشاط هدام من جانب دمشق التي منها اخذ العملاء يتسللون بالفعل إلى العراق. ولما بدأ يشك في أن عبد السلام عارف متورط في هذه العملية واستبد به الخوف من أن الأمل ربما يراود نائبه في أن يلعب الدور الذي لعبه عبد الناصر مع محمد نجيب، استبعده على الفور من الحكومة ونفاه كسفير لبلاده في المانيا الغربية. إلا أنه في شهر نوفمبر أذاع راديو بغداد أن عبد السلام عارف عاد إلى العراق دون اذن، وأنه قد ألقي القبض عليه وقدم للمحاكمة بتهمة التآمر ضد مصلحة البلاد بسبب

محاولته المتكررة للإضرار بالأمن العام، ثم وجهت إلى عبد السلام عارف بعد ذلك بشهرين تهمة الخيانة فوجد نفسه في زنزانة الاعدام بسجن بغداد إلى جوار «اعداء الشعب» السابقين واعداء مصر امثال فاضل الجمالي واللواء غازي الداغستاني رئيس الأركان في عهد نوري السعيد، الذي ساعد عبد السلام عارف باعتباره أحد الزعماء الثوريين في الزج بهم في السجن الذي يشاركهم اياه.

والواقع أن كل تقرير وصل القاهرة من بغداد ابتداء من خريف عام ١٩٥٨ كان يشير إلى أن عبد الكريم قاسم الذي لم يكتف بشراء اسلحة من روسيا واقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع بكين وموسكو، أخذ يسمح للشيوعيين العراقيين بزيادة نفوذهم بشكل مطرد في الوقت الذي خرج فيه عن طوره ليقمع العناصر التي تدعو إلى إقامة علاقات وثيقة مع مصر ناهيك عن الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة. وفرضت القيود على أفراد سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد، واعلن أن الملحق العسكري المصري شخص غير مرغوب فيه وأرغم على مغادرة البلاد. وأعلن في شهر يناير التالي إنشاء «ميليشيا الشعب» بقيادة الشيوعيين التي كانت تعمل كقوة مساعدة لرجال البوليس ومن سلطتها تفتيش أي شخص والقاء القبض على من تشك أنه يقوم بنشاط معاد للدولة، ولما أعقبت ذلك تقارير تفيد أن الشيوعيين اخذوا يتسللون إلى صفوف البوليس والجيش سارع عبد الناصر بسحب المدربين المصريين الذين سبق أن أرسلهم لتدريب سلاح الطيران العراقي على استخدام طائرات الميج التي كان عبد الكريم قاسم قد حصل عليها من روسيا.

بيد أن هذا الاجراء لم يترك أدنى أثر على زعيم العراق الجديد سوى تعميق شكوكه في عبد الناصر وزيادة استيائه من زعم مصر بأنها زعيمة القومية العربية الحديثة. فقد كان عبد الكريم قاسم، كما يذكر جميع الذين كانوا يعرفونه أمثالي في ذلك الحين، مصاباً بنوع من الجنون، بعينيه المحملقتين وتعبيرات وجهه التي تنم عن الغضب احياناً وعن الخوف احياناً أخرى، وكان من النادر أن تضيء الابتسامة وجهه، كما كان يعاني من انفصام خطير في الشخصية، وبالرغم من أن سلفه نوري السعيد لم يكن أقل منه ريبة في القاهرة، إلا أنه كان على الأقل، يخفف من حدة عدائه للناصرية بلمسات من الفكاهة بين الحين والآخر، كما أنه لم يترفع قبل حلف بغداد، عن زيارة منافسه واجراء المحادثات معه في القاهرة. بيد أن عبد الكريم قاسم لم يلتق بعبد الناصر على الاطلاق فحسب، بل كان يعتبره، منذ البداية والكراهية

التامة لملأ جوانحه، الخطر الرئيسي الذي يهدد استقلال العراق الحديث العهد، لدرجة أنه كان على استعداد لأن يبيع نفسه لأي شخص، بما في ذلك الشيوعيون، يؤيد شكوكه، وأن يضرب أي انسان، بما في ذلك رفيقه السابق عبد السلام عارف، بشيد بمصر بل ذهب إلى حد أنه زار اللواء غازي الدغستاني، الذي كان ينتظر تنفيذ حكم الاعدام الذي انقذ منه في وقت لاحق، طالباً مشورته حول شن هجوم على سوريا، وكان قد تناهى إلى سمعه أن اللواء الدغستاني قد وضع خططاً تتفق مع المؤامرة الانجلو ـ امريكية التي كان من المزمع القيام بها عام ١٩٥٦.

لقد بلغ عداء عبد الكريم قاسم الجنوني لعبد الناصر في فبراير من عام ١٩٥٩ أبعاداً جعلت ستة أعضاء من مجلس وزرائه الذي كان يضم أحد عشر عضواً، من بينهم وزير الخارجية وصديق شنشال، وزير الارشاد القومي والصديق المقرب لعبد الناصر، على الاستقالة لتتبعهم بعد خمسة أيام، استقالة خليفة شنشال بعد خلاف وصف بأنه عنيف بينه وبين رئيس الوزراء عندما حاول الغاء الصحف الشيوعية. ومع وجود عارف في السجن ينتظر تنفيذ حكم الاعدام، لم يبق في الحكومة الثورية الأصلية سوى أربعة أعضاء، كان أقواهم إلى جانب عبد الكريم قاسم نفسه، ابراهيم كبه وزير الاقتصاد، الماركسي المعروف. ولما استمرت التقارير تتدفق من بغداد وتروي الروايات الغامضة عن عمليات القتل واعتداءات الميليشيا الشعبية على المعتدلين العراقيين بما في ذلك البعثيون وغيرهم من دعاة الوحدة العربية الشاملة أو الموالين لمصر ـ اقتنع عبد الحميد السراج بان استيلاء شيوعياً على الحكم في العراق وشيك الوقوع، وعلى هذا الأساس وضع خطته الرامية إلى تدبير انقلاب ضد عبد الكريم قاسم وحلفائه الشيوعيين.

ربما لا يعرف على الاطلاق مدى التشاور الذي تم بين القاهرة ودمشق حول هذه الخطط، حتى وإن كان لا يمكن تصور أن عبد الناصر الذي كان في زيارة دمشق في ذلك الوقت لم يكن يعرف شيئاً عنها، كما أنه من غير المحتمل، لو كان يعرف عنها بعض الشيء، إنه لم يصر على أن يكون على علم تام بها. غير أن عبد الحميد السراج، سواء بمعرفة رئيسه التامة أو بدون معرفته، بدأ يجري اتصالات مع عقيد عراقي يدعى عبد الوهاب الشواف الذي كان معيناً أنذاك في الموصل بشمال العراق والذي كان على استعداد أن يخاطر بكل شيء من أجل ثورة مسلحة ضد ما كان يعتبره جنوناً مجرماً يبيع بلاده للشيوعيين، وأرسل العملاء السوريين عبر الصحراء عن

طريق دير الزور ومعهم امدادات للانقلاب الذي كان ـ الشواف ينوي القيام به وخاصة مع الضباط القوميين في العراق. ووضعت خطة لتوجيه ضربة ضد نظام الحكم يقوم بها الشواف في الشمال للاستيلاء على منطقة الموصل في حين يستولي رفاقه في العاصمة على وزارة الدفاع ويقتلون عبد الكريم قاسم.

كان عبد الحميد السراج ورفاقه المتآمرون على درجة من اليقين من أن انقلابهم سيكلل بالنجاح حتى أنهم لم يتخذوا اية احتياطات لتغطية تصرفاتهم، فلم تمح العلامات السورية على ما أرسل من أجهزة الارسال الاذاعي، كما اكتشف امر أحد عملاء السراج في الموصل في وقت لاحق حيث أنه لم يهتم حتى بتغيير زيه العسكري السوري. وسرعان ما تناهى إلى سمع البعثات الدبلوماسية في بغداد شائعات بوجود حالة سخط في صفوف الجيش المرابط في الموصل كما تأكد همفري تريفليان سفير بريطانيا آنذاك في العراق، من أن انقلاباً وشيك الوقوع، ولم يكن ثمة شك في أن عبد الكريم قاسم وجهاز أمنه على علم بذلك على أسوأ الفروض.

وبرهن هذا الافراط في الثقة والاهمال على أنه خطير، ولا غرو، بالنسبة لفرص نجاح الانقلاب وعندما بعث عبد الكريم قاسم في مستهل شهر مارس بمجموعة كبيرة من الشيوعيين إلى الموصل للمشاركة في مظاهرة تأييد الحكومة، بات الشواف على يقين من أن هجوماً مضاداً على وشك أن يوجه ضده، فأصدر أوامره إلى قواته بتوجيه ضربتهم دون اية محاولة للتأكد من أن رفاقه في بغداد على استعداد للتحرك.

كانت لحظة النجاح الذي أحرزه الشواف قصيرة، فقد ألقى القبض على الزعماء الشيوعيين المحليين وأودعوا السجون عندما انضمت وحدات جديدة من الجيش إلى صفوف الثوار. بعد قليل تم الاستيلاء على اذاعة الموصل وأذيع بيان بأن الجيش اقام حكومة مناهضة لنظام حكم عبد الكريم قاسم سوف تعمل على اقامة علاقات طيبة مع جميع الدول وبالأخص الجمهورية العربية المتحدة. إلا أن الضربة التي كان ينتظر أن توجه في بغداد في نفس الوقت مع ضربة الموصل لم تتم على الاطلاق، وأفلت الأمر من يد الشواف إذ لم يكن رفاقه في العاصمة على استعداد وسرعان ما أطبق جهاز الأمن على كل فرد حامت حوله الشبهات في أن لديه ميولاً قومية، أما الذين لم تشملهم الاعتقالات فقد تجمدوا في أماكنهم ولم يستطيعوا حراكاً.

وفي غضون أربع وعشرين ساعة من اطلاق الطلقة الأولى وجه عبد الكريم

قاسم ضربة مضادة بقوة ساحقة، وشن السلاح الجوي العراقي بأوامر من قائده، وهو شيوعي معروف، هجوماً بالصواريخ على مقر قيادة الثوار، ولقي الشواف مصرعه بيد احد اتباعه كما يذكر البعض، بعد أن تبين أن الانقلاب قد باء بالفشل. ودخلت القوات الموالية لعبد الكريم قاسم الموصل، وبعد أن ألقوا القبض على من بقي من زعماء التمرد، انتقم الشيوعيون، الذين اطلق سراحهم، لانفسهم من المواطنين الأثرياء والأسر العريقة في المدينة. وسادت الموصل لمدة خمسة أيام الفوضى والقتل والنهب واشعال الحرائق. وطبقت الأحكام العرفية مع تنفيذ عاجل لأحكام الاعدام عقب محاكمة اجرتها محاكم سياسية شكلت لتوجه تهمة الخيانة إلى كل من كان على خلاف قديم مع الشيوعيين، ولم ترتفع يد طوال فترة حمام الدم لتضع حداً لهذه المذبحة سواء من جانب السلطات المدنية أو العسكرية.

وفشلت محاولة الانقلاب التي دبرها عبد الحميد السراج، وعندما كنت أناقش معه، بعد ذلك بوقت طويل، هذه الأحداث ودوره في الأزمة اللبنانية في عام ١٩٥٨، اعترف بصراحة تامة أنه ساند قوات الثوار في لبنان لأنه كما أكد «كنا في مواجهة مباشرة مع الامبريالية الامريكية» أما عن دوره في حركة الموصل الفاشلة ضد عبد الكريم قاسم فلم يجد ما يقوله لأنه، على النقيض من لبنان حيث كانت النتيجة النهائية مرضية، لقي في الموصل هزيمة منكرة جلبت المهانة على الجمهورية العربية المتحدة والموت للشواف ورفاقه سواء في المعارك التي دارت أو بواسطة فرق الأعدام.

كان الانتقام سريعاً، فقد أدانت محكمة الشعب، برئاسة العقيد المهداوي الوحش المتجرد من المبادىء وابن عم عبد الكريم قاسم، متمردي الموصل بتهمة الخيانة واعدموا رمياً بالرصاص، كان المهداوي، وهو ابن جزار، مغرماً بالتباهي أمام ضحاياه البؤساء وهم وراء القضبان بالقول «كان أبي ينحر الشياه اما أنا فاذبح الخونة» وكانت المحاكمات التي رأسها المهداوي مهزلة للعدالة، إذ بدلاً من الاستماع إلى الدليل كان يلقي خطباً مطولة يندد فيها بعبد الناصر وسوريا والأمريكيين والبريطانيين والإسرائيليين على التوالي، ولما كان يتناهى إلى سمعه أن أي شخص هاجم تصرفه في المحكمة سرعان ما كان يضمه إلى قائمة خطبه التشهيرية، كما فعل بالنسبة لي ذات مرة بعد أن أبلغت عبد الكريم قاسم أن المهداوي يتصرف كما لو كان سياسياً مسموراً أكثر منه قاضياً، وظلت أحكام الاعدام ضد القوميين لعدة أشهر هي السمة المميزة المؤسفة للحياة العراقية في حين استمرت صحافة العراق وعلى رأسها الصحف

الشيوعية تواصل مع اذاعة بغداد هجماتها على الجمهورية العربية المتحدة، والقاء تبعة ثورة الموصل كاملة على زعمائها.

لم يكن من الصعب التكهن برد فعل عبد الناصر لهذا كله، لقد قرر، بعد أن اشتد غضبه لفشل السراج في احداث انقلاب، أن الهجوم في جميع الأحوال هو الوسيلة الوحيدة للدفاع، فاقيمت في القاهرة مراسم تأبين شهداء الموصل ونظمت مظاهرات جماهيرية للاحتجاج على أعمال القمع التي تضطلع بها حكومة عبد الكريم قاسم، كما شن عبد الناصر، وهو يتحدث من دمشق في نفس الأسبوع، هجوماً عنيفاً على عبد الكريم قاسم الذي اتهمه بمحاولة تدمير الوحدة بين مصر وسوريا بمساعدة الشيوعيين الموالين لدولة أجنبية وباخضاعه الشعب العراقي لحكم ارهابي شيوعي، وأعلن أنه لم يعد هناك مجال للتصالح مع زعامة العراق الحالية إلا أنه سوف ينبلج فجر ذلك اليوم الذي ترفرف فيه اعلام القومية العربية في سماء مدينة بغداد. وزيادة على ذلك فإنه على الرغم من الفشل الذي حلق بانقلاب الموصل اصدر تعليماته باستمرار الاتصالات السرية ببعض القوميين في الجيش العراقي الذين أفلتوا حتى الآن من الاعتقال والسجن، بشرط ألا ينبغي تشجيعهم على تكرار المحاولة التي قام بها الشواف إلا بعد بناء القوة والتنظيم اللازمين. لكن كان يجب طمأنتهم من أنه عندما يحين الوقت لتوجيه ضربتهم مع أمل حقيقي في النجاح، سوف تكون الجمهورية العربية المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم كل مساعدة ممكنة لهم على أن يقوموا في هذه الأثناء بابلاغ عملاء السراج عن استعداداتهم وعن الوضع العام في العراق.

وشعر عبد الناصر في عهد عبد الكريم قاسم، كما كان الحال ايام نوري السعيد، بأنه مضطر إلى أن يطبق بالنسبة للعراق أساليب أكثر عدوانية وأشد تخريباً مما يتبع كقاعدة عامة مع الدول العربية الأخرى حيث كان يمكن، فيما يبدو، تحقيق هدفه الأساسي في التأثير على سياستها الخارجية بدون ثورة. لقد كان الخوف الذي ساوره ايام نوري السعيد يتمثل في أن محاولة ربط العراق بالغرب من شأنها أن تبعدها كلية عن الفلك العربي وبذلك يضعف البناء العربي بأكمله، مما يمكن الغرب من الانفراد بالدولة العربية الواحدة بعد الأخرى وجعلها دولاً تابعة تسير في فلكه. اما الآن فمع خضوع العراق للسيطرة الشيوعية بصورة متزايدة ومقاطعتها لاجتماعات الجامعة العربية، كان عبد الناصر يخشى من أن يكون قاسم في طريقه إلى ارتكاب عين الجريمة التي ارتكبها نوري السعيد، وكان ما في الأمر أنه ابدل الكتلة الغربية بالكتلة

الشيوعية. وكان تيتو قد قام مؤخراً بزيارة رسمية للقاهرة وأشار إليه بأن يرقب روسيا بعين الحذر الذي ينظر به إلى الدول العربية، وعقد عبد الناصر العزم، مهما كان الثمن، على أن يحول دون انزلاق العراق إلى الفلك السوفييتي، ولهذا كان قراره باستمرار الاتصال بالجيش العراقي بغض النظر عن فشل الانقلاب في الموصل.

إن الحديث الذي دار بين عبد الناصر وكيرميت روزفيلت آنذاك يلقي ضوءاً هاماً على تفكيره حول هذه المشكلات، ففي حديثه عن مسألة تدخله في الشؤون الداخلية للدول العربية الأخرى أبلغ روزفيلت أنه قد بحث مؤخراً مع رفاقه تقريراً للمخابرات عن احتمال وقوع انقلاب أحسن تدبيره ضد قاسم، وكان الموضوع الرئيسي للمناقشة هو ما إذا كانت الجمهورية العربية ستتدخل، وإلى أي مدى، إذا ما طلب الذين يديرون الانقلاب، نقل قوات جوية لتعزيزهم وأماط النقاش اللثام عن سلسلة مفزعة من ردود الفعل المحتملة، فبصرف النظر عن الاحتمال غير المرغوب فيه الذي يتمثل في أن يسفك المصريون دماء أخوانهم العرب هناك امكانية أن يتدخل الروس لحماية عملائهم العراقيين، وبالتالي قد تنتهز اسرائيل الفرصة لتشن هجوماً على سوريا أو تحتل الضفة الغربية لنهر الأردن، بزعم حقها في حماية تخومها ضد قوة مصر المتزايدة في ظل حكم عبد الناصر، كذلك قد يزحف الاتراك على شمال العراق وقد ينقل البريطانيون جنود المظلات من قبرص وربما يتدخل الامريكيون. لقد كان من الممكن أن يقع احتمال أو أكثر من هذه الاحتمالات، وعلى الرغم من هذا كله انتهى عبد الناصر إلى نتيجة أنه سيلبي النداء مهما كانت النتائج، فقد اصبح عبد الكريم قاسم عدواً لدوداً للوحدة العربية وعميلاً لدولة اجنبية، أكان ذلك عن قصد أو غير قصد أن اغفال اية فرصة لاحراز ثورة عربية حقيقية في العراق سوف يكون مخاطرة بتدمير كل ما حققته مصر منذ عام ١٩٥٢.

وعندما أطيح بعبد الكريم قاسم في نهاية الأمر في عام ١٩٦٣ كان البعثيون العراقيون وليس عملاء الجمهورية العربية المتحدة، هم الذين أساساً أطاحوا به. وليس مدعاة للدهشة أن يكون ما حدث هو ليس بالضبط ما كان عبد الناصر يريده إلا أنه لم يندم قط على ما بذل من جهد أو أنفق من مال سعياً إلى دعم المقاومة ضد ما كان يعتقد عن يقين أنه مؤامرة شيوعية تهدف إلى فصل العراق عن ارتباطاتها العربية كخطوة أولى في سبيل الاستيلاء التدريجي على العالم العربي برمته، بل أن

ظنونه ذهبت، في واقع الأمر إلى حد الاعتقاد بأن بريطانيا تساعد الروس في هذا المخطط انتقاماً لما لحق بها من هزيمة في السويس، ولقد كانت بريطانيا، على أية حال تزود عبد الكريم قاسم بالسلاح على الرغم من انسحاب العراق من حلف بغداد وأنها أمرت جميع القوات البريطانية بالانسحاب من البلاد. أضف إلى هذا أن الملك حسين كان قد شرع في التصالح مع عبد الكريم قاسم ونسي، إن لم يكن قد صفح مقتل ابن عمه فيصل، وهو ما يوحي بأن نفوذ بريطانيا يمارس أيضاً في عمان. والأدهى من ذلك أن وزارة الخارجية البريطانية بعثت إلى بغداد بتريفليان الذي لم يكن من ألمع سفراء بريطانيا فحسب، بل كان ضالعاً في الشؤون العراقية كما في المصرية منذ السنوات التي قضاها مستشاراً في السفارة البريطانية في بغداد في الأربعينات، وكانت التعليمات التي صدرت إلى تريفليان، كما اعتقد عبد الناصر، هي العمل بكل وسيلة ممكنة على توسيع شقة الخلاف بين عبد الكريم قاسم والجمهورية العربية المتحدة، وهو بالضبط ما كان يرمي الروس وحلفاؤهم الشيوعيون في العراق إلى تحقيقه.

ولا حاجة بنا إلى القول إن هذه الاستنتاجات لم تسفر إلا عن حمل عبد الناصر على أن يكون أكثر تصميماً على فرض حصار على العراقيين، ولتحقيق هذا الهدف بدأ سياسة التصالح مع بيروت والرياض وعمان. فعقد، في مستهل ربيع ١٩٥٩، اجتماعاً سرياً مع الرئيس شهاب على الحدود اللبنانية السورية حيث تلقى وعوداً بتأييد لبنان التام لسياسة القاهرة، وفي شهر أغسطس أعيدت العلاقات مع الأردن كما اجتمع عبد الناصر والملك سعود في شهر سبتمبر واتفقا على تسوية خلافاتهما من أجل الوحدة العربية الشاملة، هذا في الوقت الذي اتخذت فيه في سوريا اجراءات أمن أشد من ذي قبل إذ بعد ان استقال صلاح البيطار ورفاقه البعثيون من مجلس وزراء الاتحاد تركزت أعنة الحكم في أيدي زعماء القاهرة. ولما خولت لعبد الحكيم عامر وعبد الحميد السراج سلطات مطلقة تم اتخاذ كل نقد لحكومة الجمهورية العربية المتحدة.

في هذه الاثناء قام عبد الناصر بعدة زيارات لدمشق وغيرها من مدن الاقليم السوري حيث ضمن له تأثيره على الجماهير ـ وذلك بالرغم من أساليب القمع التي يستخدمها اعوانه ـ استقبالاً حافلاً من سكان هذه المدن الذين كانوا أحياناً يحملون عربته على أكتافهم ويسيرون بها على امتداد الشارع، وأكد له عبد الحكيم عامر وعبد الحميد السراج أن السوريين، كما تدل هذه الاستقبالات، لا يمكن ان يكونوا أكثر سعادة في ظل أي حكم غير حكم الاتحاد. وامتلأ عبد الناصر غبطة بحب الشعب

وبادلهم الحب لما ابدوه من ولاء، بيد أن هذه الاستقبالات الشعبية كانت مضللة، إذ بينما كان الشعب يكن لعبد الناصر شخصياً، ولا شك، أعظم تقدير فإنه لم يكن سعيداً بالوحدة كما زعم عبد الحكيم عامر.

فقد كان هناك، على سبيل المثال، سخط بالغ في صفوف الجيش إذ كان الضباط الذين ينتدبون للعمل في مصر يتولون مناصب أقل من تلك التي يتولاها الضباط المصريون في سوريا ومراراً ما كان السوريون يشكون من أن عدداً كبيراً من الضباط والمسؤولين المصريين يتصرفون كما لو كانوا عبد الناصر نفسه، والأدهى من ذلك ان عبد الحكيم عامر وضباطه كانوا يستغلون، كما كان معروفاً بوجه عام وموضع استياء بالغ، سلطتهم باستمرار في تهريب السلع بكميات ضخمة في طائرة عسكرية، وكانت هذه السلع اما تباع في مصر بارباح ضخمة او تستخدم في تزيين ديارهم وزوجاتهم وصديقاتهم، وذات يوم وبخ أحد المقربين لعبد الناصر عبد الحكيم عامر على مثل هذه الأنشطة بقوله إنه لا يمكن معاملة سوريا كما لو كانت ضيعته الخاصة. بيد أن ذلك لم يجد فتيلاً حيث أن عبد الحكيم عامر أخرسه بالقول إن هذا ليس من شأنه.

لم يكن سخط السوريين قاصراً على الجيش، إذ ساد الاحساس بأن سوريا لا تحظى بمعاملة منصفة في المجال الاقتصادي والتجاري. حقيقي أن صادراتها لمصر قد تضاعفت منذ الوحدة، غير أن صادرات مصر لسوريا زادت بمقدار أربعة أضعاف ما كانت عليه، وحلت الاحتكارات المصرية محل شركاء سوريا التجاريين السابقين لبنان والعراق وفرنسا، فبالاضافة إلى أن سوريا كانت مضطرة إلى استيراد كميات كبيرة من السلع المصرية الرديئة الصنع نسبياً مقابل صادراتها المتزايدة كان لا بد من أن تتم كافة عملياتها المصرفية والائتمانية عن طريق بيروقراطية الاتحاد المعوقة، وخلاصة القول إن عدداً كبيراً جداً من السوريين كانوا يشعرون بأنهم يحصلون على النصيب الأقل من كل شيء، فعلى الرغم من أنهم كانوا يخضعون، أعضاء في الاتحاد، لأوامر البيروقراطيين في القاهرة كان عليهم أن يدفعوا الرسوم الجمركية على صادراتهم إلى مصر كما لو كانوا اجانب، ولم يكن يقتنعون عندما كان يقال لهم إن الحل لهذه المشكلات يكمن في اقامة نظام موحد للنقد، فلأن الجنيه السوري كان أقوى من الجنيه المصري فإن مثل هذا الحل كان سيلحق، ولا شك، الضرر بسوريا.

والواقع أن المصريين، باستثناءات قليلة، مثل محمود رياض، لم يتموا قط بفهم الفوارق التي بينهم وبين الشعب السوري، تلك الفوارق التي تنبع من قرون من التقاليد المختلفة التي لا يمكن التغلب عليها باجراء الوحدة البسيطة. لقد شرح لي محمود رياض - المشكلة ذات يوم بقوله كيف أن تاجراً سورياً لم يستطع اقناع السلطات المصرية بأنه نتيجة لسياساتهم تعرض لخسارة قدرها عشرة الآف جنيه سوري في العام السابق، وكان يعني بالخسارة أن ارباحه قد انخفضت من مائة ألف جنيه إلى تسعين ألفاً. لقد كان هناك منطق في احتجاجه بالنسبة لشعب من التجار، لكن بالنسبة لضابط أو مسؤول مصري، ولد وترعرع في كوخ وسط الفلاحين البائسين، فكان المعنى الوحيد لهذا الاحتجاج هو انه يوحي بعقلية طبقة لا هم لها إلا استغلال الفقير، تلك الطبقة التي نذرت الثورة نفسها للقضاء عليها.

ومن ثم حين قرر المصريون أن يطبقوا على سوريا، بالاضافة إلى قانون الاصلاح الزراعي، بعض اجراءات التأميم التي كانت قد طبقت في مصر مؤخراً كان الاعتقاد الراسخ في القاهرة هو أن الجماهير السورية سوف ترحب بهذه الاجراءات الرامية إلى تحقيق مجتمع المساواة. وبالرغم من أن عدداً من أصدقاء عبد الناصر الذين يعرفون سوريا عن كثب قد حذروا عبد الناصر من أن طبقات الملاك والبورجوازية الصغيرة ستقاوم باصرار هذه الاجراءات إلا أنه كان يؤكد أن جميع الأمور ستسير على ما يرام لأن العمال ونقابات العمال السورية سوف تؤيده كما يؤيده العمال المصريون ونقاباتهم دائماً.

وهنا برهن عبد الناصر على أنه كان مخطئاً فأصحاب الدخول الكبيرة الذين كانوا يستثمرون مدخراتهم في مصارف سوريا وصناعاتها، ناهيك عن التحويلات المالية التي كان يقوم بها الآلاف من أبناء سوريا وأقاربهم ممن يعملون بالخارج اتضح انهم لم يعارضوا بشدة التأميم فحسب بل انهم كانوا أكثر عدداً من أعضاء نقابات العمال الذين يؤيدون التأميم. وقاقمت معارضة ذوي الأملاك تأييد المزارعين السوريين لقانون الاصلاح الزراعي الذي كان قد استورد من مصر. في هذه الأثناء أخذ السخط بين صفوف القوات المسلحة يشتد يوماً بعد يوم، وحدث في عام ١٩٦٠ أن قامت وحدة مظلات سورية بأعمال شغب في هيليوبوليس وبالرغم من أن الواقعة قد وصفت رسمياً بأنها كانت نتيجة لشجار بين أحد جنود المظلات وأحد المدنيين المصريين إلا أنها كانت

دليلاً على توتر أعصاب الجنود السوريين وعلى استيائهم المتزايد من وضعهم في ظل الوحدة.

ومما زاد الامور سوءاً أن عبد الحميد السراج اختلف مع القادة العسكريين السوريين عندما بدأوا، وكان ذلك حتمياً في نهاية الأمر، عرض شكاويهم على عبد الحكيم عامر، والاحتجاج على السلطات الاستبدادية المخولة لرجل لا يصلح، بالرغم من ذكائه كرئيس لجهاز المخابرات، لمنصب سياسي ناهيك عن منصب رئاسة المجلس التنفيذي السوري (أو رئيس وزراء الاقليم) الذي رقاه إليه عبد الناصر في سبتمبر من عام ١٩٦٠. وحاول عبد الحميد السراج الرد على هذه الشكاوى بالتوجه إلى عبد الحكيم عامر ليحذره من الخطر المتزايد لثورة قد يقوم بها الجيش، ويطالب باتخاذ أعنف الاجراءات ضد الضباط الذين كان يعلم أنهم يثيرون الشقاق بل وزعم، وثبت، فيما بعد أنه كان على حق، أن السكرتير العسكري السوري لعبد الحكيم عامر كان مشتركاً في المؤامرة التي كانت في دور الاعداد إلا أن عبد الحكيم عامر ابلغ السراج بعد التشاور مع عبد الناصر، بعدم القاء القبض على أي شخص، وأكد أنه إذا كان هناك ضباط متمردون بين صفوف الجيش، فإن الحل هو كسب تأييدهم لا سجن اجسامهم. وحتى غضب عبد الحميد السراج وهدد بالاستقالة وراح يؤكد أن الأمر الجوهري هو السيطرة على الموقف وأنه ما لم يلق القبض على الضباط المنشقين فسرعان ما تضيع كل سيطرة، بيد أن عبد الناصر ساند نائبه ضد احتجاجات عبد الحميد السراج وكانت الغلبة لرأي عبد الحكيم عامر في نهاية الأمر.

ومن المثير حقاً أن عبد الناصر كان لا يزال يعتقد، برغم بوادر العاصفة، بأن الوحدة سوف تقهر الشدائد والأزمات لأنه يستطيع دائماً الاعتماد على الجماهير لهزيمة أية حركة انفصالية سواء داخل صفوف الجيش أو بين صفوف البورجوازية الرأسمالية، لقد كانت هذه وجهة نظر عبد الحكيم عامر، وحيث أنه كان الرجل الذي يعمل في الميدان اعتقد عبد الناصر أن كافة الآراء المغايرة لهذا الرأي هي مجرد آراء انهزامية لا تستند إلى دليل... وحاول رؤساء تحرير بعض صحف القاهرة تحذيره من أنه ما لم تتم بعض التغييرات الجذرية في سياسة الاتحاد فلا مناص من انفصال السوريين فما كان من عبد الناصر إلا أن دعاهم لمصاحبته لحضور الاحتفالات في دمشق بمناسبة الذكرى الثالثة للوحدة التي حدث أن كانت آخر زيارة يقوم بها لسوريا. وعندما

استقبلته الجماهير بالترحيب المعهود التفت اليهم وقال وهؤلاء الناس، كما ترون، لن ينفصلوا عنا أبداً».

ومع ذلك ففي صيف عام ١٩٦١ اهتز احساس عبد الناصر بالرضى نتيجة للشائعات المتزايدة بأن تمرداً وشيك الوقوع في سوريا، ومن ثم أعلن في شهر أغسطس اعادة تشكيل حكومة الجمهورية العربية المتحدة كان نصيب السوريين من مجلس الوزراء الذي يضم ٣١ وزيراً، ١٢ مقعداً من بينها وزارات هامة مثل الاصلاح الزراعي والعدل. والأهم من هذا كله نقل عبد الحميد السراج من دمشق إلى القاهرة حيث عين واحداً من بين نواب رئيس الجمهورية الستة وأوكلت إليه مهمة الاشراف على الشؤون الداخلية.. وخشية أن يشعر السوريون بأن حكومة الوحدة ستصبح مركزية أكثر من أي وقت مضى مقابل حصولهم على نصيب أكبر من المناصب الوزارية أعلن أن الحكومة ستتخذ من دمشق مقراً لها لمدة أربعة أشهر في السنة.

غير أن الوقت كان قد فات بالفعل لانقاذ الوحدة، ومهما كانت حسن النوايا وراء تلك الاصلاحات ولاسيما في نقل عبد الحميد السراج إلى القاهرة لم يكن مآلها في الواقع سوى التعجيل بعين الانفصال الذي كانت تهدف إلى تجنبه. ذلك أن أولئك السوريين الذين كانوا لا يرغبون سوى بفصم عرى الاتحاد، باتوا مقتنعين بأن القاهرة إنما تتصرف من مركز الضعف والخوف وليس من رغبة في التكفير عن اخطاء سالفة. وكان ينظر إلى نقل عبد الحميد السراج من دمشق، وكان أبعد ما يكون عن اعادة الثقة في عبد الناصر، على أنه رد فعل ينم عن خوف وهلع، وانه فرصة ذهبية للقيام بالثورة، لأنه مهما كانت كراهية السوريين لعبد الحميد السراج فإن الكفاءة الوحشية لشبكة مخابراته ـ إلى جانب ما كان يمثله ذكر اسمه من ارهاب لمن يفكر في الانفصال ـ كانت، ولا شك، العامل الذي حفظ للوحدة تماسكها.

ولقد أخبرني عبد الحميد السراج بعد ذلك بأعوام كثيرة أنه لو اطلقت يده في تلك اللحظة الحاسمة لما نجحت حفنة الضباط ـ ومجموعهم ٣٧ ضابطاً ـ في القيام بالانقلاب الانفصالي، ربما كان على صواب فمن المؤكد أن نقله إلى القاهرة كان يعني أنه لا يستطيع، من تلك المسافة، أن يمارس سيطرته الصارمة السابقة على الاقليم السوري، وإدراكاً منه لهذا الخطر احتج عبد الحميد السراج مرة أخرى لدى عبد الحكيم عامر بضرورة اتخاذ اجراءات مشددة لسحق العناصر المتمردة في الجيش، ولما

استمر عبد الحكيم عامر في رفضه مثل هذا الاجراء الوقائي فور أن يتقدم بالتماس أخير إلى نائب عبد الناصر في سوريا إذ بعد أن استقال من منصبه، كنائب لرئيس الجمهورية، قفل راجعاً إلى دمشق، بيد أن هذه الخطوة المثيرة لم تؤد إلا إلى ضمان القاء القبض عليه من جانب الانفصاليين حين زحفت في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦٠، أي بعد يومين من عودته إلى سوريا، وحدات الجيش على العاصمة وأعلنت استقلال سوريا.

وتلقى عبد الناصر أول اشارة عن انقلاب في الساعة السادسة من صباح ذلك اليوم الذي اتصل فيه عبد القادر حاتم، وكان عبد الحكيم عامر قد طلبه ليساعده في التعامل مع عبد الحميد السراج، تليفونياً بالرئيس ليعرب له عن خوفه من أن ثورة قد بدأت في سوريا فعند وصوله إلى مطار القاهرة تبين له أن طائرة الصباح التي كانت تحمل الصحف إلى سوريا قد عادت إلى القاهرة بعد أن ابلغت أن مطار دمشق مغلق. وابلغ عبد الناصر حاتم أن يعود فوراً إلى مقر رئاسة الجمهورية حيث استمعا معاً إلى البيان الثوري الذي اذاعه راديو دمشق في الساعة السابعة صباحاً والذي اعقبه بيان آخر بأنه لن يسمح لعبد الحكيم عامر بمغادرة سوريا في الوقت الراهن، وعندما اخذت الموسيقى العسكرية التي تذاع في مثل هذه المناسبات تنساب من المذياع جلس عبد الناصر لعدة دقائق أشبه ما يكون بانسان أصيب بصدمة، وسيطرت عليه المفاجأة على نحو تعذر معه القيام بأي رد أو تصور لما سوف يعقب ذلك من ضرر وسخط في الوقت المناسب.

ولما افاق بالقدر الذي مكنه من استدعاء رفاقه المقربين أعلن بأن الثورة على أية حال قد لا تكون بالخطورة التي تبدو بها، ولعلها من صنع جماعة صغيرة من الجيش انتهزت فرصة قربها من دمشق لتستولي على السلطة، وقال إن الجيش ككل مع جماهير الشعب، لاسيما أولئك الذين في شمال سوريا والذين لا زالوا موالين له وللوحدة، سوف يضطلعون في القريب العاجل بطردها من السلطة. ومن ثم أصدر عبد الناصر، تشجعه في ذلك تأكيدات رفاقه بأن من حقه بل ومن واجبه أن يقمع تمرداً قام به على أية حال، جزء من جيشه، أوامره لتشكيل من جنود المظلات بمغادرة القاهرة فوراً إلى اللاذقية لتعزيز الحاميات المصرية المرابطة هناك ولاثارة المقاومة الشعبية ضد الانفصال في شمال سوريا.

بيد أن الخطة لم تفلح، وفي الوقت الذي أقلعت فيه الطائرات التي كانت تقل المظليين بات واضحاً أن الانقلاب لم يكن مسألة محدودة، بل كان، على النقيض من ذلك، ثورة منظمة للغاية قادها الجيش وحظيت بتأييد شعبي كبير، بما في ذلك البعثيون وغيرهم من بين الجماعات السياسية المنحلة. ومن ثم لم تكن هناك فرصة امام سكان شمال سوريا الموالين للوحدة لتوجيه ضربة مضادة ناجحة ولما بلغت عبد الناصر هذه الحقائق البغيضة سرعان ما أدرك، أنه حتى أكثر ردود الفعل المصرية فاعلية لا يمكن، في أحسن صورة لها، أن يثير سوى حرب أهلية في سوريا ربما افضت إلى فقدانه حب الشعب إلى الأبد.

فما كان من عبد الناصر في اليوم التالي إلا أن وجه رسالة إلى الشعب السوري أبلغهم فيها، وتكاد عيناه تدمعان، أن بوسعهم المضي في طريقهم وأن أشقاءهم في مصر سوف يبقون دائماً، برغم الانفصال، إلى جانبهم في وقت الأزمة. وتهلل أكرم الحوراني فرحاً، وكانت المرارة تملأ نفسه لأنه لم يعين نائباً للقاهرة في دمشق، لما اصاب الرجل الذي تجاهله، وراح يتكهن في غبطة بأن انفصام عرى الوحدة سوف يفضي إلى سقوط عبد الناصر في مصر... بل ولم يبد البيطار نفسه أي تردد في التوقيع على قرار الانفصال الذي أعلن في بهجة أنه سيعتق سوريا من وحدة غررت للدخول فيها.

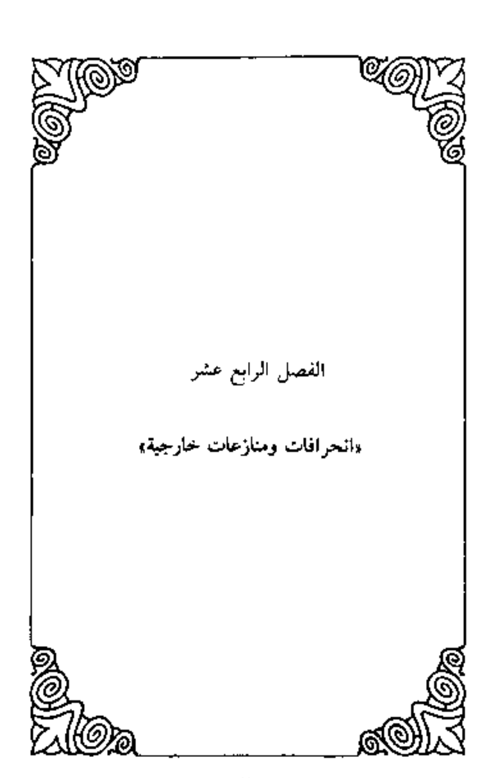
لكن إذا كان عبد الناصر قد اغرورقت عيناه بالدموع لانهيار الوحدة فإنه لم يكن هناك اهتمام يذكر بما حدث بين صفوف الشعب المصري والواقع أنه كان في بعض الدوائر شعور بالارتياح. كان طبيعياً أن تشعر طائفة رجال الأعمال التي أيدت الوحدة كوسيلة لتوسيع نطاق استثماراتها المربحة بخيبة أمل شأنها في ذلك شأن الجيش لكن بالنسبة لجماهير الشعب التي، وإن كانت تعتبر عبد الناصر بطلاً قومياً، فإنها لم تكن قد تأثرت برسالة الوحدة العربية الشاملة التي يرغب عبد الناصر في تحقيقها، كان انفصال سوريا يعتبر فرصة للحكومة المصرية لكي تنفق الدخل القومي على المشروعات الوطنية لصالح المصريين دون سواهم، وخلاف ذلك كان رد الفعل العام يتسم باللامبالاة الكاملة، ذلك أن الشعب المصري، كما يعترف أي دبلوماسي اجنبي في القاهرة، لم يكن مهتماً بالوحدة، لدرجة، أن أي اجنبي كان يعيش في مصر وقتئذ لم يكن يشعر بأي تغيير طرأ على وضع البلاد باستثناء حقيقة أن مصر أصبحت تسمى بالجمهورية العربية المتحدة.

هكذا تحطمت الوحدة بين مصر وسوريا وعلى الرغم من أنه لأسباب عاطفية أمر عبد الناصر على أن تستمر مصر تعرف بالجمهورية العربية المتحدة فإن أية جهود سياسية على أي الجانبين ما كانت لتستطيع أن تعيد الوحدة. ومن المؤكد أن دراسات عديدة قد أجريت لمحاولة معرفة الأسباب الدقيقة لفشل هذه التجربة فالبعض أرجع الفشل إلى تطبيق سياسة التأميم على سوريا بعد تطبيقها على مصر حتى وإن كانت الوحدة في الواقع، قد انهارت قبل أن يتم الاستيلاء على أكثر من خمسة مصانع وتسع عشرة شركة. ورأى البعض الآخر أن فشل الوحدة كان نتيجة لخطأ السراج وجهاز مخابراته العنيف، ورد السراج على ذلك بقوله إن اجراءات الأمن لم تكن مشددة، وانه في سبتمبر من عام ١٩٦١ كان عدد المسجونين السياسيين في سجون سوريا أقل من مائة سجين من بينهم ثلاثة وستون شيوعياً واربعة عشر من أعضاء الحزب القومي وتسعة من أعضاء الأخوان المسلمين المتعصبين.

أما عبد الناصر نفسه فقد أبلغ السفير الامريكي بأن الوحدة قد تمت على الرغم منه، وكان ينبغي ألا تتم إلا بعد اقامة أساس متين للسياسات الاقتصادية المشتركة بين البلدين، كذلك اعترف بأن القاهرة ارتكبت خطأ فاحشاً بمعاملة السوريين كما لو كانوا مصريين. وذكر عبد الناصر لدبلوماسيين آخرين أنه طيلة الأعوام الثلاثة والنصف للوحدة لم يكن راضياً بحق على وضع الوحدة لأنه كان يعلم أن المعلومات عن الوضع في سوريا لا تنقل إليه كاملة ولم يكن واثقاً من أن القرارات التي اتخذها كانت تدل على فهم حقيقي لرغبات الشعب السوري. ومن الناحية الأخرى فإنه ألقى على رفاقه بجانب كبير من اللوم على ما أسماه بعناصر الاقطاعيين والرأسماليين في المجتمع السوري التي تآمرت، بمساعدة السعوديين ووكالة المخابرات المركزية الامريكية، على الانفصال عن مصر لحماية ثرواتها الخاصة. وقال «لقد ارتكبنا خطأ المصالحة مع الرجعية» كما كان يشك في أن للفرنسيين دوراً في المؤامرة في محاولة منهم للانقضاض عليه لفشلهم في مغامرة السويس وللمساعدة التي كانت مصر لا تزال تقدمها لجبهة التحرير الوطنية في الجزائر. ولعل أصدق تفسير لانهيار الوحدة يكمن في حقيقة أنها بنيت فوق رمال المشاعر المتقلبة، وأن الذين ساعدوا في قيامها إما أنهم لم يدرسوا المسألة دراسة متعمقة أو أنهم ببساطة قرروا، كما فعل الحوراني وغيره من البعثيين، أن بوسعهم استغلال حماية عبد الناصر ورعايته لتحقيق أهدافهم الشخصية. أما حقيقة الأمر كما لخصها باتريك سيل، «كانت الحكومة في سوريا طيلة

عمر الوحدة القصير لحمل إمارات الارتجال وعدم الدوام. . . وكثيراً ما يدفع العرب بأن شكل الاتحاد لا يهم «فهم يصرخون» لتكن هناك وحدة وليكن الشكل ما يكون»، إلا أن الوحدة انهارت بسبب عدم وجود نظام دستوري مقنع، وللافتقار إلى مؤسسات تعكس للمصالح والرغبات المختلفة للدول الاعضاء.

كان هذا صحيحاً، لكن السبب أيضاً أن عبد الناصر وقع في شرك دور بطل العرب الذي إليه دعاه قدره وتحجاحه حتى أنه لم يستطع أن يتنكر لدعوة الوحدة عندما جاءت، بالرغم من عدم استعداده واستعداد نظام حكمه. قلما استجاب لنداء السوريين، برغم ذلك فإن جهله بأساليبهم مع عدم ثقته في كافة الأحزاب السياسية وعدم قدرته التمييز بين النقد الأمين والمعارضة السافرة ـ حملته على الثقة برجل البوليس مفضلاً إياه عن رجل السياسة باختياره المعبر عن إرادته والحاكم لرعاياه، ولذا ضللته هتافات الجماهير رفض إقامة التنظيم الدستوري المقنع الذي كان يمكن أن يساعد على نجاح الوحدة، ومن ثم قضى على الاكفاء، بل ونفروا منه، وهم الذين كانوا أشد الناس استعداداً على حمل رسالة الناصرية إلى طوائف الشعب السوري جميعاً.



الفصل الرابع عشر

«انحرافات ومنازعات خارجية»

لقد جاء انفصام عرى الجمهورية العربية المتحدة في لحظة تكاد تكون أغرب من أية لحظة اخرى بالنسبة لعبد الناصر، لأنها وإن كانت لم تمس بمكانته الشخصية بين الجماهير حتى في سوريا فإنه عاود الكرة إلى التورط في صراع مرير مع أولئك الذين كانوا يتحكمون في مصير الدول العربية، إلى جانب انغماسه الشديد في مشكلات ومنازعات مع الكتلة السوفييتية. لقد أعلن في اجتماع عقده بنادي الضباط في عام ١٩٥٥، ان قوة مصر العظيمة تكمن في تنافس كل من أمريكا وروسيا على المصالح في منطقة الشرق الأوسط وأن كلًا من الدولتين العظميين سوف تحمي مصر من الأخرى، غير أنه بعد ست سنوات من محاولة ضرب الدولتين العظميين ببعضهما البعض أخذ يفقد قدراً كبيراً من ثقته السابقة بالنفس بل وراح يخشى من أن المنافسة بين أمريكا وروسيا قد تتمخض عن مزيد من الضغط على بلاده أكثر من الحماية واخذت مشكلة اتباع سياسة التوازن في العلاقات بين الشرق والغرب تزداد، ولا شك، صعوبة، وكان أقل ميلاً نحو طرف يورطه مع الطرف الآخر.

كان للتقرب في هذه المرحلة بالذات «اليد العليا» حيث أن انتخاب جون كينيدي كرئيس لجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية في شهر نوفمبر السابق ملأ عبد الناصر بأمل جديد في التوصل إلى تفاهم حقيقي مع واشنطن. ولم يكن هذا يعني أنه كان يكره ايزنهاور سواء وهو بعيد عنه أو عندما اجتمع الزعيمان لفترة وجيزة في الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٦٠، بل كان، على العكس من ذلك، معجباً بإخلاص هذا الرئيس العسكري، لكنه كان أيضاً يعرف أن دالاس وليس ايزنهاور هو الذي يتخذ القرارات الخاصة بعلاقات أمريكا الخارجية. وكان دالاس، كما تؤكد كافة

الدلائل المتوفرة عدواً يريد القضاء على عبد الناصر، وكان دالاس، على حد تعبيره، «يتعاون مع الرجعيين في العالم العربي من أجل ضرب مصر»، وكان عبد الناصر يرى أن دالاس أكثر من أي شخص مسؤولاً عما حققته روسيا من نفوذ في العالم العربي، وذلك بتقديم ما رفضت واشنطن تقديمه من أسلحة ومعونة للتنمية، ولاح أن دالاس عاجز عن فهم، كما فعل الروس، أن مصر هي المركز السياسي للعالم العربي أكان ذلك للأحسن او الأسوأ، ومن ثم يستحيل على أية دولة خارجية أن ترتبط بعلاقات طيبة مع العرب ككل لو أن علاقاتها بمصر سيئة.

وهكذا حين كتب كيندي إلى عبد الناصر عند انتخابه رئيساً لأمريكا يعرب عن أمله في إمكانية التوصل إلى تفاهم جديد بين بلديهما، فإن بادرته وجدت استجابة قوية من مصر، وكانت رغبة الرئيس الجديد الأكيدة في فهم العالم الثالث تختلف على نحو يبعث على الأمل، عن عداء دالاس الشديد لسياسة الحياد فضلاً عن أن كيندي أحسن الاختيار بتعيين جون بادو، الذي ظل عميداً بالجامعة الأمريكية في القاهرة زهاء عشر سنوات وكان يعرف عن مصر أكثر مما يعرفه أي أمريكي آخر على قيد الحياة، سفيراً يمثله في السعي إلى التقارب مع مصر ولم يكن لبادو سجل سياسي يعيقه عن التعامل مع الحكومة المصرية، وعلى الرغم من أن عبد الناصر كان يشك بوجه عام في المهتمين بشؤون العرب من الغربيين فإنه رحب بشدة بجون بادو باعتباره رجلاً ستمكنه خبرته من فهم أماني الشباب المصري الذي أصبح يشكل أكثر من نصف إجمالي السكان، وهكذا استطاع ممثل كيندي منذ اللحظة التي قدم فيها أوراق اعتماده أن يقيم علاقة رائعة مع عبد الناصر ووزرائه. وبناء على اقتراح من عبد الناصر تقرر تجميد المسألة الفلسطينية إذ لم يكن من المحتمل أن تغير أمريكا أو مصر موقفهما من إسرائيل وكان من الأفيد تناول مسائل أخرى يمكن حولها التوصل إلى تفاهم جديد أو على الأقل إزالة عوامل سوء الفهم القديمة.

كذلك طرأ على العلاقات مع بريطانيا بعض التحسن بعد أن أعيدت الاتصالات الدبلوماسية جزئياً في شهر ديسمبر من عام ١٩٥٩ وعين كولين كرو قائماً بالأعمال إلى أن جاء استئناف العلاقات الدبلوماسية كاملة بهارولد بيلي سفيراً لبريطانيا في القاهرة في شهر مارس من عام ١٩٦١، وكان كرو قد أمضى في مصر عدة أشهر رئيساً للجنة الممتلكات البريطانية التي شكلت لتسوية المنازعات الناجمة عن حرب السويس، ولم يكن له بهذه الصفة أي وضع دبلوماسي أو أية اتصالات بوزارة

الخارجية وكانت معاملاته الرسمية قاصرة على وزارة المالية. ولما كان عبد الناصر يرغب، حتى قبل أن يوافق على استئناف علاقاته مع بريطانيا، في الاتصال بلندن على المستوى السياسي اختار محمد حسنين هيكل، موضع ثقته والمتحدث بلسانه، ليقوم باتصال سياسي مع كرو الذي كان أفضل ملماً بما يدور في خلد الرئيس عبد الناصر حول القضايا الراهنة من عدد كبير من السفراء الذين لهم اتصال دبلوماسي كامل بوزير الخارجية وبعبد الناصر نفسه من الناحية النظرية على أسوأ الفروض.

ومن بين المشكلات الرئيسية التي واجهت كرو مشكلة جيمز زارب، أحد الرعايا البريطانيين من أصل مالطي الذي كان قد ادين بتهمة التجسس إبان حرب السويس مع جيمز سوينبرن، وهو بريطاني آخر حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات، وكان قد أطلق سراح سوينبرن في شهر سبتمبر من عام ١٩٥٧ بعد أن أمضى في السجن ثلاث سنوات، أما كافة الجهود التي بذلها كرو عن طريق محمد حسنين هيكل من أجل الحصول على اعفاء مماثل لجيمز زارب فلم تحرز نجاحاً إلا قبل أن يسلم مهامه إلى هارولد بيلي ويغادر القاهرة بأيام قليلة، وحين ذهب كرو لزيارة هيكل قبل أن يغادر القاهرة أبلغه بعد تبادل المجاملات المعهودة أن يحمل له هدية من الرئيس جمال عبد الناصر بمناسبة مغادرته البلاد وأنه لأسباب تتعلق بالبروتوكول ليست عادية، ولا شك، على كرو لم يستقبله عبد الناصر شخصياً خلال العامين اللذين أمضاهما في القاهرة إلا انه أبلغ الرئيس عبد الناصر بكل ما دار بينهما، ورغبة من الرئيس في الاحتفاء بمناسبة مغادرة كرو للبلاد بعث إليه بهدية قيمة، وعندئذ سلم هيكل كرو مظروفاً وجد فيه عندما فضه والغبطة تغمره ورقة كتب عليها بالأحرف العريضة كلمة واحدة هي: «زارب».

لكن على الرغم من رغبة عبد الناصر في استئناف العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع بريطانيا فإن استقبال هارولد بيلي في القاهرة لم يكن، بحال من الأحوال، استقبالاً حاراً. لقد كان عبد الناصر يظهر روح الود في المناسبات النادرة التي التقى فيها بالسفير البريطاني، كما كان وزراؤه بدورهم يبدون مشاعر طيبة نحوه، وكلما كانوا يشيرون إلى العدوان الثلاثي كانوا يحجمون عن أية ملاحظات تنطوي على هجوم أو انفعال، بل كانوا يتحدثون عن هذا العدوان باعتباره واقعة تاريخية، إلا أن بيلي لم يستطع برغم ما بذل من جهود خلال السنوات الثلاث لمهمته الأولى في القاهرة أن يحظى بما كان يتمتع به أسلافه في فترة ما قبل حرب السويس.

ومع ذلك كانت العلاقات الأنجلو - مصرية طيبة، بالمقارنة مع المعاملة التي لقيتها في مصر لجنة رعاية المصالح الفرنسية المماثلة للجنة الممتلكات البريطانية التي كان يرأسها كروه فلم يسمح للفرنسيين بنفس الاتصالات التي كان يقوم بها كرو، وفي نوفمبر عام ١٩٦١ ألقي القبض على مسيو ماتيه رئيس اللجنة، بتهمة التجسس مع أربعة من أعضاء لجنته وستة آخرين من المتعاونين معه. وقرر الادعاء، بعد مضي خمسة أشهر على موافقة الرئيس ديجول على منح الجزائر الاستقلال، تأجيل الإجراءات القضائية لأجل غير مسمى وإطلاق سراح جميع المتهمين. لكن لما ردت باريس، في هذه الأثناء بالغاء كافة المعاملات التجارية مع مصر ازدادت العلاقات بين البلدين سوءاً أكثر من أي وقت منذ عام ١٩٥٦.

لكن أخطر معارك القاهرة في العالم الخارجي فكانت مع روسيا التي تدهورت العلاقات معها خلال السنوات الثلاث السابقة إلى حد تبادل الشتائم بين عبد الناصر وخروشوف في بعض الأحيان. وكان الخلاف قد بدأ بعد ثلاثة أشهر من إعلان الروس لقرارهم بالمساهمة في تمويل السد العالي، إذ في أواخر شهر يناير من عام ١٩٥٩ آثر خروشوف أن يؤيد اليساريين الذين راح عبد الناصر وعبد الحميد السراج يزجان بهم في أعماق السجون في مصر وسوريا، وفي خطاب عام حذر الزعيم الروسي سلطات الجمهورية العربية المتحدة من اضطهاد الشيوعيين الذين هم، على حد تأكيده من بين أشد الناس تأييداً للنضال العربي ضد الامبريالية. وأحجم عبد الناصر آنذاك عن الرد بالمثل، حتى وإن كان قد أوضح عن طريق الاتصالات الخاصة بأنه مستاء بشدة من هذا التدخل غير المرغوب في الشؤون الداخلية لبلاده، وانتهت هذه الجولة الأولى ببيان من القاهرة يعلن أن الزعيمين قد تبادلا المراسلات «وجددا تعهداتهما بالصداقة والتعاون بين البلدين».

ولكن لم تمض أيام قليلة على تمرد الموصل الفاشل في العراق حتى عاود خروشوف الاتهام بخطاب أدلى به في موسكو أمام وفد عراقي زائر حذر فيه عبد الناصر من جديد بعدم المضي في حملته المناهضة للشيوعيين التي، على حد زعمه، مآلها الفشل كمحاولته الرامية إلى إرغام العراق على الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة. ولما استاء عبد الناصر هذه المرة استياء شديداً من إشارة الزعيم الروسي الواضحة إلى دور عبد الحميد السراج في ثورة الموصل رد في نفس اليوم بالقول إن خروشوف يشوه بشدة الحقائق، وأضاف أن الجمهورية العربية المتحدة لا تتدخل في

الشؤون الداخلية لروسيا كما أنها لا تساند فريقاً ضد الآخر داخل الاتحاد السوفييتي.

ولما انضم خالد بكداش، الزعيم الشيوعي السوري، إلى حملة الهجوم بعد ذلك بثلاثة أيام، بالإساءة إلى مصر والإشادة بعبد الكريم قاسم، إذا بخروشوف يشن هجوماً شخصياً على عبد الناصر حين وصفه بأنه شاب مندفع وضع على عاتقه مسؤولية تفوق ما تسمح به مكانته، وذلك بالهجوم على الشيوعية في الشرق الأوسط، وما كان من عبد الناصر في اليوم التالي إلا أن هاجم موسكو هجوماً سافراً وللتدخل في شؤوننا، ووصف خروشوف بأنه المحرض على التدخل وأكد أن الشيوعيين في جميع أنحاء الجمهورية العربية المتحدة سيتم سحقهم بلا رحمة باعتبارهم عملاء لدولة اجنبية. وقبل أن يستجمع خروشوف قواه للرد تابع عبد الناصر حملته بخطابين جديدين حط فيهما بشدة من الدور الذي قام به الاتحاد السوفييتي في أزمة السويس وراح يسخر من مزاعم روسيا بأنها قضت على الطغيان في الوقت الذي ألغى البولشفيك برلمانها الوحيد المنتخب في عام ١٩١٧، وأن الشعب الروسي يحكمه نظام الحزب الواحد الذي لا يسمح فيه بأية معارضة أو نقد. وكان بيانه الأكثر صراحة ووضوحاً هو ذلك الذي أدلى به بعد شهر إلى رئيس تحرير مجلة بيتز الهندية حين قال: «إن ما توفر لدينا من معلومات يكشف عن خطة شيوعية أساسية للاستيلاء على العراق، وإقامة دولة سوفييتية في تلك المنطقة العربية الاستراتيجية، وسوف يعقب هذا تدمير للوحدة بين سوريا ومصر، فالهدف الشيوعي النهائي هو إقامة هلال خصيب أحمر يضم العراق وسوريا والأردن ولبنان والكويت من شأنه أن يمكن النفوذ الشيوعي من التغلغل إلى المحيط الهندي».

وبانتهاء الجولة الثانية في المساجلة الحامية بهذه الملاحظة المتشددة انطلق عبد الناصر بحملة جديدة ضد أولئك الشيوعيين ورفاقهم الذين كانوا لا يزالون إلى حد كبير مطلقي السراح في سوريا ومصر. ونتيجة لخوف حقيقي من التعرض لنشاط هدام داخلي ورغبة في الانتقام من عمليات الانتقام الوحشية ضد الناصريين في العراق بعد ثورة الموصل، صدرت الأحكام الجديدة على مئات من اليساريين التي قضت بالسجن لفترات تصل إلى عشر سنوات أو الاعتقال إلى أجل غير مسمى بدون محاكمة في ظروف قاسية بلغت في بعض الحالات حد الوحشية في محاولة من سلطات السجن لتحطيم مقاومتهم وإخضاعهم بالكامل. واستطاع خالد محيي الدين الذي كان قد عاد من المنفى في عام ١٩٥٦ أن يفلت من السجن بسبب صداقته الوثيقة السابقة

بعد الناصر حتى وإن كان قد فصل من رئاسة تحرير المساء، الصحيفة المسائية التي تصدر في القاهرة، لأنه رفض أن ينشر أن ثوار الموصل مازالوا يقاتلون وكان في الواقع، قد تم سحقهم، لكن خالد محيي الدين كان الاستثناء الوحيد للقاعدة التي طبقت على اليساريين في مصر وسوريا بقسوة لم تتسم بها أية حملة سابقة مناهضة للشيوعيين في ظل حكم عبد الناصر.

ولاح أن رد الفعل المتشدد للضغوط الروسية قد أقنع الكرمليين بأن الهجوم السافر على سياسة القاهرة المناهضة للشيوعيين لن تسفر إلا عن هجوم مضاد، وأن عبد الناصر ليس مستعداً لأن يقبل أي تدخل من موسكو تماماً كما رفض الخضوع لأية ضغوط من أمريكا أو تهديدات من بريطانيا. ومن ثم تسنى لعبد الناصر في مايو عام ١٩٥٩، بعد تبادل المزيد من الاتصالات بين الزعيمين، أن يعلن أنه تلقى وعوداً أكيدة من خروشوف بأن روسيا لن تتدخل في الشؤون العربية، ومنذ ذلك الحين وحتى شهر أبريل من عام ١٩٦١ حدثت هدنة في الحرب الكلامية بين موسكو والقاهرة، واكتفى خروشوف بالإعراب عن شكواه في محادثاته الخاصة مع محمد عوض القوني، سفير الجمهورية العربية المتحدة لدى روسيا بل كان يشكو في لطف وقتئذ من أنه لا يستطيع أن يفهم السبب الذي من أجله يتعرض للاضطهاد أولئك الذين في مصر يعتقدون بما يعتقد به إذا كان هو وعبد الناصر يستطيعان التعامل مع بعضهما البعض.

هذا فضلاً عن أن خروشوف، حتى في ذروة كل هذه المشاحنات، كان حريصاً على ألا يفلت زمام الأمور من يده، وذلك لأن الشعب الروسي ظل إلى حد كبير يجهل ما دار من هجوم عنيف متبادل فلم ينشر من خطب خروشوف إلا سطور قليلة في الصحف السوفييتية التي لم يسمح لها بشن أي هجوم مباشر على مصر بل اكتفت بنقل هجوم بعض الشيوعيين العرب أمثال العقيد المهداوي في العراق. والأهم من ذلك أن خروشوف أحجم عن توجيه أية تهديدات سافرة فيما يتعلق بمساهمة روسيا في بناء السد العالي. وجاء الربط الوحيد بين مشروع أسوان وإجراءات القاهرة المناهضة للشيوعيين في رسالة خاصة مطولة بعث بها خروشوف عام ١٩٥٩، فبعد أن استهل خروشوف رسالته بإثارة ماكرة لمسألة الموصل عندما ذكر عبد الناصر بخوفه من أن تقع جمهورية العراق الوليدة ضحية لعدوان أجنبي مضى يفند الرأي الذي يؤكد أن روسيا مكتوفة الأيدي حين تعرضت مصر للهجوم في عام ١٩٥٦، ومع إصراره على أن القتال قد توقف بفضل تحذير موسكو الذي جاء في الوقت المناسب للدول المعتدية

الثلاث بقوة ترسانة روسيا الذرية وغربها، أضاف خروشوف بأنه إذا كان عبد الناصر قد تبين أن معونة روسيا عبء، فهو حر في أن يرفضها، وبصراحة أكثر اختتم رسالته بالمثل الروسي القائل: «لا تبصق في البئر التي قد تحتاج إلى أن تشرب من مائها».

وبحكمة أغفل رد عبد الناصر تلك الإشارة المقنعة إلى السد العالي. وأخذ، بدلاً عن ذلك، يركز على دور روسيا في حرب السويس. فذكر محادثات خروشوف آنذاك مع شكري القوتلي، وبرر قمعه للشيوعيين بقوله إن الأحزاب الشيوعية العربية المحلية تعمل بتأييد من السوفييت ضد القومية العربية. واختتم عبد الناصر رده بالقول إنه سوف يمضي في مقاومة هؤلاء الشيوعيين حتى وإن جلب عليه ذلك غضب روسيا.

ولم يزعم خروشوف أن قبوله لهذا الرد يعني أنه رد مرض، إلا أنه لم يحاول أن يتبع رسالته بأية تهديدات جديدة، بل على النقيض من ذلك وافقت الحكومة السوفييتية في يناير من عام ١٩٦٠ أي بعد أسبوع من التفجير الرمزي الذي قام به عبد الناصر إيذاناً ببدء العمل في أولى مراحل السد العالي - على تقديم قرض جديد قيمته ٨٠ مليون جنيه استرليني لتمويل متطلبات المرحلة الثانية من النقد الأجنبي. ولعل الدافع إلى قرارهم كان بياناً من واشنطن قبل ذلك بأيام قليلة يعلن أن الولايات المتحدة سوف تساند البنك الدولي في تمويل مراحل جديدة من السد العالي، وخشي خروشوف من أن ذلك قد يؤدي إلى إعادة النفوذ الأمريكي في مصر ولكن مهما كانت حقيقة الأمر، كان من الواضح أن زعماء روسيا لم يكن ينوون جعل مصير أي عدد من الشيوعيين العرب يهدد الفرصة العظيمة التي أتاحتها لهم أمريكا وبريطانيا في عام ١٩٥٦ لإبعاد عبد الناصر عن ارتباطاته الغربية وغرس النفوذ الروسي في مركز جاذبية العالم العربي.

هكذا مضت العلاقات بين القاهرة وموسكو خلال الخمسة عشر شهراً التالية دون أية أزمة جديدة. لقد نشبت في أسوان المنازعات الحتمية بين المهندسين الروس والسلطات المصرية، ومراراً ما كان عبد الناصر ومستشاروه يشعرون بالندم لأنهم، منحوا الحكومة السوفييتية حق الإشراف الكامل على استخدام المقاولين الأجانب والمعدات من الخارج وهو الحق الذي فسره الروس تفسيراً متزمتاً حتى أنهم رفضوا السماح للمصريين باستخدام مهاجرين من روسيا البيضاء، كمترجمين. وكانت السلطات المصرية تلقي بتبعة أي تأخير عن الموعد المقرر لإنجاز أي عمل على عدم

الكفاءة الروسية. وبعد شكاوى كثيرة من أن المعدات السوفييتية لم تكن في مستوى الأعمال التي تستخدم في تنفيذها، قرر عبد الناصر لحدي حق الروس الكامل في التصرف وطلب حفارات من السويد لتحل محل الحفارات الروسية التي لم تستطع الحفر بكفاءة في صخور أسوان الجرانيتية.

ومع ذلك أمكن بوجه عام الحفاظ على التعاون حول السد العالي، على الرغم من عدم وجود اتفاق بين المجموعات العاملة في السد. وفي مجال التجارة العامة ساعدت سياسة روسيا المتمثلة في منح قروض ذات فائدة منخفضة مع تسهيلات أخرى تتردد بين التدريب الفني وترتيبات المقايضة في زيادة صادرات الكتلة الشيوعية إلى مصر حتى بلغت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٥٢. صحيح أن أمريكا والمانيا الغربية كانتا لا تزالان توفران معظم واردات مصر وما تحصل عليه من معونة بمعدل مائة مليون جنيه في المتوسط، إلا أنه بحلول عام ١٩٦٦ كان النفوذ السوفييتي قد تغلغل إلى حد كبير فلم يتضاعف فحسب ما قدمته روسيا من كل سلاح حديث تملكه مصر، بلغت قيمته حتى قبل حرب السويس ١٥٠ مليون جنيه، ثمناً لأسلحة من بينها خمسون قاذفة من طراز اليوشن ومائة مقاتلة من طراز ميج وثلاثمائة دبابة وخمسمائة مدفع وعدد من السفن الحربية الصغيرة، بل كان بوسع الروس وحلفائهم في أوروبا الشرقية أن يزعموا أيضاً بأنهم يستولون على ثلث تجارة مصر الخارجية، وعلى أية حال كان من مصلحة الروس والمصريين أن يخفوا عن الرأي العام بقدر المستطاع خلافاتهم.

ومع ذلك لم يكن من الممكن احتواء تهور بيكيتا خروشوف إلى أجل غير مسمى مهما كانت المزايا التي قد تعود على الجانبين من وراء الصمت، ففي أبريل من عام ١٩٦١ عندما كان أنور السادات يرأس وفداً برلمانياً في زيارة لروسيا، عاد خروشوف ليوجه انتقاداته لحملة عبد الناصر المعادية للشيوعيين وقال هو يصيح في وجه ضيوفه في حفل الاستقبال بالكرملين «إذا كان شعبنا في ظل النظام الشيوعي يعيش حياة أفضل من تلك التي يحياها شعبكم فكيف تجرأون على القول بأنكم ضد الشيوعية؟ إن الشيوعية أفكار لا تستطيعون حبسها في السجون. تقولون إنكم تريدون الاشتراكية لكنكم لا تفهمون الاشتراكية الحقيقية التي تقود إلى الشيوعية، إنكم لا تزالون في بداية الطريق في هذه المرحلة الراهنة من التنمية التي تضطلعون بها، إنني أنبهكم مخلصاً إلى أن الشيوعية مقدسة».

واعقب ذلك الاحتجاجات عبر القنوات الدبلوماسية، ولما لم تسفر هذه الاحتجاجات عن أي اعتذار أو رد فعل من موسكو سمح عبد الناصر لمحمد حسنين هيكل بأن ينشر في صحيفة الأهرام النص الكامل للكلمة المهينة التي ألقاها خروشوف ورد السادات الأكثر احتراماً بأن مصر ستجد طريقها الخاص إلى الاشتراكية والتنمية دون تدخل من أية دول أو أيديولوجيات أجنبية، كما أوضح هيكل الفوارق الجوهرية بين الشيوعية والاشتراكية العربية وكتب يقول إن الشيوعية تفرض دكتاتورية الطبقة الواحدة في حين أن الاشتراكية العربية تعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات وأن الشيوعية جعلت الفرد أداة عمل في يد الدولة. بينما تنظر الاشتراكية العربية إلى الفرد باعتباره أساس المجتمع، كذلك فإن الشيوعية لا تسمح بأي خروج عن الخط بينما تتيح الاشتراكية العربية حرية الفكر والتحليل لأنها أساساً إنسانية ومرنة، وفي الوقت الذي سمحت فيه بالملكية الخاصة وحق الميراث ضمنت ألا تستخدم هذه الحقوق في استغلال الشعب.

أثارت تلك المقارنات غضب الكرملين الذي سمح للصحافة السوفيتية بالهجوم المباشر على مصر أو على الأقل على الأهرام لتصعيدها حملة مناوئة للروس وحين أخذت العلاقات بين القاهرة وموسكو تسوء من جديد استنكر عبد الناصر، بعد التشاور مع تيتو ونهرو، قرار روسيا باستئناف تجاربها النووية، ولما انفصلت سوريا عن الوحدة بعد ذلك بأربعة أسابيع اعترفت موسكو بحكومة الانفصال في دمشق بنفس التسرع غير المهذب الذي اتسم به اعتراف تركيا والأردن، وعندما أثار العراقيون التابعون لهم أزمة كبرى في العالم العربي بالمطالبة بالكويت بعد ذلك بشهرين فما كان من الوفد الروسي إلا أن استخدم حق الفيتو في مجلس الأمن ضد قبول الكويت عضواً في الأمم المتحدة كما اقترحت مصر.

ولم تكن روسيا بالدولة الاشتراكية الوحيدة التي اختلف معها عبد الناصر بسبب سياسته المناهضة للشيوعية، ففي شهر سبتمبر من عام ١٩٥٩ ألقى خالد بكداش خطاباً في بكين هاجم فيه بعنف سلطات الجمهورية العربية المتحدة لاضطهادها العناصر التقدمية في سوريا ومصر، واحتج عبد الناصر بحدة عن طريق السفير الصيني في القاهرة لانتهاك السلطات الصينية مبدأ التعايش السلمي وسماحها لخائن أن يشن هجوماً صارخاً على الجمهورية العربية المتحدة، الأمر الذي من شأنه أن يضر بالعلاقات بين البلدين.

أما علاقات القاهرة بحكام الشرق الأوسط فكانت أسوأ حالاً من ذلك إذ قطع عبد الناصر العلاقات الدبلوماسية مع إيران في يوليو عام ١٩٦٠ احتجاجاً على قرار الشاه بالاعتراف بدولة إسرائيل، وعلى هذا الأساس أعلنت طهران أنها لن تستأنف العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة طالما ظل عبد الناصر في السلطة. وكانت علاقات العالم العربي مع القاهرة وقت أن انفصلت سوريا عن الوحدة قد تدهورت إلى أدنى درجة لها منذ ثورة ١٩٥٢، فقد تصدع السلام الهش الذي تحقق مع الملك حسين في أغسطس عام ١٩٥٩، أي بعد عام، نتيجة لسلسلة من الحوادث بلغت ذروتها باغتيال هزاع المجالي رئيس وزراء الأردن على أيدي رسولين من جانب الحكومة لاذا بالفرار إلى دمشق بعد أن وضعا القنبلة القاتلة في درج مكتبه، وكانت الحرب الإذاعية بين عمان والقاهرة قد استؤنفت قبل حادثة الاغتيال بشهرين أي في يونيو عام ١٩٦٠ عندما هاجم الملك حسين عبد الناصر وحذره من «المصير الأسود» الذي ينتظر الحكام المستبدين جميعاً. ولم يمض على ذلك وقت طويل حتى وجه راديو عمان نداء إلى شعب سوريا ليهب ويزيح عن كاهله نير القاهرة.

ولعل عبد الناصر كان قد سن مبدأ يتمثل في ألا تذهب الدعاية ضد الملك حسين حد إثارة الثورة في الأردن خوفاً من ردود الفعل الإسرائيلية، لكنه لم يكن في هذه المرحلة يطيق ملك الأردن أو يثق به. وفي الهجوم الإذاعي المتبادل بين القاهرة وعمان لم يحجم أحمد سعيد وغيره من رجال الدعاية في صوت العرب عن توجيه الإساءة الشخصية فكان يشار أحياناً إلى الملك حسين بأنه «ابن زين».

هكذا عندما بدا أن راديو عمان يحاول بهمة ونشاط تمزيق الوحدة بين مصر وسوريا عن طريق تحريض الانفصاليين السوريين على التمرد رد صوت العرب والصحافة المصرية بسيل من الشتائم ضد حسين ولما حمي أوار الهجوم على الجانبين ألقي القبض على ضابط سابق بالجيش الأردني كان قد عبر الحدود من سوريا ووجهت إليه تهمة التآمر للإطاحة بالحكومة الهاشمية بتحريض من جهاز مخابرات الجمهورية العربية المتحدة، ولما قتل هزاع المجالي بعد ذلك بأسابيع قليلة سرعان ما أنحي باللائمة على جهاز المخابرات الذي يرأسه عبد الحميد السراج ولم يزد راديو القاهرة النار إلا اشتعالاً باتهامه القتيل بخيانة القضية العربية حيث إنه دعا في عام ١٩٥٥ إلى ضرورة انضمام الأردن لحلف بغداد. وبينما أخذت القوات الأردنية تحتشد على الحدود السورية بصورة مهددة رد حسين باتهام عبد الناصر بالاشتراك في الجريمة ووصفه بأنه

مجنون وعميل أحمر وفاروق صغير ودكتاتور متعطش إلى الدماء ومتآمر. وفي النهاية بدا أن حسين قد تخلى عن سياسته المناهضة لنظام الحكم الجديد في العراق وفي أكتوبر من عام ١٩٦٠، أي بعد شهرين من الهجوم المستمر من الجانبين، اعترف رسمياً بحكومة عبد الكريم قاسم في العراق وذلك لأغاظة مصر.

لقد أمكن إصلاح العلاقات بين القاهرة وعمان لفترة وجيزة في شهر مارس من العام التالي، من أجل مصلحة الوحدة العربية الأوسع نطاقاً وأفرج عن سليمان النابلسي رئيس الوزراء السابق الموالي لمصر كما سمح، لأول مرة منذ أربع سنوات، للمظاهرات الموالية لعبد الناصر أن تجوب شوارع العاصمة الأردنية. بيد أن الهدنة كانت قصيرة الأمد إذ في شهر سبتمبر انفصلت سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة وأثار الأردن قطيعة جديدة مع القاهرة باعترافه الرسمي بالانفصاليين السوريين خلال ثمانٍ وأربعين ساعة من وقوع انقلاب دمشق، وقبل أن يتأكد أحد من أن الحكومة الجديدة تسيطر سيطرة كاملة على البلاد.

كذلك تأزمت العلاقات مع العربية السعودية من جديد حين أعلن الأمير فيصل من الرياض أن حكومته قررت الاعتراف بالحكومة الانفصالية في دمشق. ولم تكن علاقات مصر مع السعوديين في أي وقت علاقات ودية منذ أن اختلف الملك سعود مع عبد الناصر لتأميمه شركة قناة السويس دون التشاور مع رفاقه العرب. وقد بذل سعود أقصى ما بوسعه لتحطيم الجمهورية العربية المتحدة، فتعاون مع حسين وقام بتمويل محطات إذاعية «سوداء» عديدة بهدف تحريض الشعبين السوري والمصري على الثورة ضد حكامها. وبالرغم من أن عبد الناصر كان يعرف أن هذا الملك العليل لم يعد يسيطر سيطرة فعالة على سياسة السعودية، فقد شن عليه مع حسين حملة شعواء في أواخر عام ١٩٦١ ووصف الملكين بأنهما «عميلان» للامبريالية والرجعية.

أما العلاقات مع العراق فقد ازدادت سوءاً منذ ثورة الموصل في مارس عام ١٩٥٧ وبالرغم من أن عبد الكريم قاسم ترفع عن تبادل الشتائم بين بغداد والقاهرة إلا أن غيره من المتحدثين العراقيين راحوا يشنون الهجوم الذي لم يتوقف عبر الإذاعة وفي الصحف ضد الجمهورية العربية المتحدة، كما أن كل من كان تحوم حوله الشبهات في أنه موالٍ لمصر بات عرضة لأن تلقي الميليشيا الشعبية القبض عليه ويقدم لمحاكمة سريعة ثم السجن على أيدي المهداوي الشاذ، وإمعاناً في استفزاز القاهرة

قامت الحكومة العراقية في مارس سنة ١٩٦٩ بتخفيف أحكام الأعدام التي كانت قد صدرت ضد فاضل الجمالي وغيره من الوزراء السابقين الذين أدينوا بعد ثورة ١٩٥٨ من جراء آرائهم المناهضة لعبد الناصر في الوقت الذي ظلوا فيه يحتجزون عبد السلام عارف في انتظار حكم الاعدام بسبب نشاطه الموالي لعبد الناصر.

حقيقي أن عبد الكريم قاسم نفسه أخذ يبدي شيئاً من الانزعاج إزاء السرعة التي كان الشيوعيون يثبتون بها أقدامهم في المناصب الرئيسية في الجهاز المدني وفي هيئات حكومية هامة مثل هيئة التنمية، وفي مستهل عام ١٩٦٠ طرد قاسم إبراهيم كبة، وزير الاقتصاد الماركسي في حكومته ورفض منح الحزب الشيوعي الرسمي ترخيصاً لمزاولة نشاطه. ولما كان الحزب الرسمي مجرد واجهة للشيوعيين الحقيقيين الذين كانوا يعملون من وراء الستار في كل إدارة حكومية هامة، فإن ذلك الإجراء لم يزد كثيراً عن كونه إجراءً أجوف لم يساعد في إعادة التوازن في علاقات العراق الخارجية، ناهيك عن تسوية الخلافات مع القاهرة. والواقع أن وزير خارجية عبد الكريم قاسم خرج عن طريقه وأعلن بوضوح أن العراق لن يحضر أي اجتماع تعقده الجامعة العربية في أي أقليم من اقليمي الجمهورية العربية المتحدة.

لكن اقتراحات عديدة تقدمت بها الرياض ورفضتها القاهرة تتعلق بقيام السعوديين بالوساطة قرر عبد الناصر أن يعرض الصلح على عبد الكريم قاسم، فبعث، في شهر يناير من عام ١٩٦١، بمحمود فوزي إلى بغداد لبحث الأمر، لكن كان واضحاً بجلاء منذ البداية أنه ليست لدى العراقيين أية رغبة في تسوية خلافاتهم مع الجمهورية العربية المتحدة فبينما عومل عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية الذي سافر على نفس الطائرة، معاملة كبار الزائرين عند وصوله إلى مطار بغداد، ترك محمود فوزي والوفد المرافق له، واقفين في طابور مع الركاب الآخرين واستغرق موظفو الجمارك أكثر من ساعة في تفتيش حقائبهم ومما قطع بفشل هذه المهمة حقيقة أنه عندما انتشر خبر زيارة وزير خارجية مصر في انحاء بغداد قامت المظاهرات الموالية لعبد الناصر أينما توجه تقريباً.

والواقع أن العراقيين وكانوا أبعد ما يكونون عن إظهار أية بادرة على الرغبة في الصلح أو التوصل إلى حل وسط، كانوا سيقومون خلال أشهر قليلة بشن هجوم على جيرانهم الكويتيين في مغامرة دفعت العالم العربي الى حافة حرب ضروس، فعقب

حصول الكويت على الاستقلال من بريطانيا في يونيو عام ١٩٦١ سارع عبد الكريم قاسم بتجديد مطلب العراق القديم بأن هذه المنطقة الغنية بالبترول تشكل جزءاً لا يتجزأ من العراق إذ كانت الامبراطورية العثمانية تحكمها كجزء من إقليم البصرة، وراح يحشد القوات العراقية بكل الظواهر التي تدل على أنه ينوي تسوية المسألة مرة وإلى الأبد باستخدام القوة، فما كان من حاكم الكويت إلا أن طلب على الفور مساعدة بريطانيا. وبينما أعلنت القاهرة تؤيدها بيانات صدرت عن واشنطن وعمان والرياض وطهران، تأييد الجمهورية العربية المتحدة لاستقلال الكويت هرعت القوات البريطانية إلى مسرح الأحداث لمواجهة الحشود العسكرية العراقية على حدود الكويت.

ولم يبد عبد الناصر أي اعتراض عندما أبلغه هارولد بيلي بتدخل بريطانيا إذ لم يكن عبد الناصر في وضع يمكنه من القيام بذلك لعدم وجود جيش تابع له في المنطقة ولانه كان قد أعلن معارضته لطلب عبد الكريم قاسم، ومع ذلك لم يكن يطيق على الإطلاق فكرة التدخل البريطاني لصالح الكويت. فإلى جانب إصراره على طرد الوجود العسكري البريطاني من جميع الأراضي العربية كان يخشى أن تتشجع دول الخليج الأخرى، وربما الأردن أيضاً، وتتطلع إلى البريطانيين لحمايتها في المستقبل كما ظلوا يفعلون طويلاً في الماضي، بدلاً من الاعتماد على إخوانهم العرب في تقديم العون لهم في وقت الشدة. كما أبلغه عملاء مخابراته في العراق أن عبد الكريم قاسم يهدد فحسب، وانه بالرغم من جنونه لن يمضي إلى حد محاولة احتلال الكويت بالقوة، ولكنه سيقنع بالحصول على بعض الامتيازات سواء في مجال الأراضي أو غيرها.

ولهذه الأسباب اعتقد عبد الناصر أنه من المأمون والمرغوب تحقيق انسحاب القوات البريطانية من الكويت في أقرب وقت ممكن وأن تحل محلها قوات مشتركة من بعض الدول الأعضاء في الجامعة العربية، وبناء على ذلك وبتحريض منه عقد مجلس الجامعة جلسة طارئة، ولكن سرعان ما انسحب الوفد العراقي من الاجتماع عندما طولب بضرورة أن يسحب عبد الكريم قاسم مطلبه ثم تم الاتفاق على ضرورة إبلاغ الكويتيين أن مطلبهم الخاص بالانضمام إلى الجامعة العربية لا يمكن قبوله طالما ظلت القوات البريطانية على أرضهم، وهكذا حرمت الكويت من تحقيق مطلبها بوضع مستقل. ولكن لو وافقوا على قوة عربية لتحل محل القوات البريطانية فإن قبولها عضواً في الجامعة العربية سيتبع ذلك مباشرة. ووافقت الكويت على هذه الشروط دون تردد، وبعد ذلك بسبعة أيام، أي في عشرين يوليو، عندما بدأت القوات البريطانية في

الانسحاب أصبحت الكويت عضواً في الجامعة العربية وانتقلت إليها قوة مشتركة تتكون من فرق من الجمهورية العربية المتحدة والعربية السعودية والأردن وتونس والسودان والكويت كما سحب عبد الكريم قاسم حشوده وأن لم يتخل عن مطلبه.

لقد حقق عبد الناصر هدفه المباشر، وعندما تأكد من ان الكويت ليست في خطر التعرض لهجوم عراقي وأن البريطانيين قد انسحبوا تماماً، سارع بسحب جنوده من القوة العربية، وذلك لأن احتكاكاً كان قد بدأ بين القوات المصرية وقوات العربية السعودية والأردن، أضف إلى هذا أن العملاء المصريين في العراق كانوا يبعثون بتقارير مفادها أن وجود قوات الجمهورية العربية المتحدة في الكويت بعد رفض القاهرة التام لطلب العراق بدأ يضايق عدداً كبيراً من القوميين العراقيين الذين يعارضون قاسم ويؤيدون بشدة عبد الناصر، ومن ثم لم تمض أسابيع قليلة على وصول القوات المصرية إلى الكويت حتى بعث عبد الناصر إلى حاكم الكويت ببرقية مفادها أنه سيسحب قواته لأن عناصر تخريبية تحاول إثارة أزمة بين قوات الجمهورية العربية المتحدة وحكومة وشعب الكويت.

وأخيراً فإنه لكي تكتمل دائرة عداء العرب المتزايدة لعبد الناصر قطعت العلاقات مع تونس في أكتوبر عام ١٩٥٨ بعد أن هاجم الرئيس بورقيبة عبد الناصر لإيوائه عدوه اللدود ومنافسه السياسي صالح بن يوسف، فلقد احتج بورقيبة على هذا التصرف باعتباره معادلاً للتدخل في شؤون تونس الداخلية، ولا تبرره القوانين التي تحكم الاتجاه السياسي حيث ان صالح بن يوسف قد تآمر لاغتياله وسرعان ما انطلقت إذاعة القاهرة والصحف المصرية تهاجم التونسيين وتصفهم بأنهم عملاء الامبرياليين الذين يحاولون التزلف من أجل كسب رضاء الغرب: وظل النزاع محتدماً، مع رفض عبد الناصر المستمر لمطالبة بورقيبة بتسليم عدوه له، حتى أوائل عام ١٩٦١ عندما أذيع أنه قد تم التوصل إلى تسوية حكيمة بموجبها وافقت الحكومة التونسية على استئناف علاقاتها مع القاهرة دون إصرار على عودة صالح بن يوسف، ولكن نتيجة للكراهية الشخصية التي يكنها كل من الزعيمين للآخر فإن الهدنة بين عبد الناصر وبورقيبة لم تزد عن كونها اتفاقاً واهياً كما برهنت تطورات الأحداث في وقت لاحق. وحين وجدت تونس نفسها تخوض، في شهر يوليو من عام ١٩٦١، حرباً لطرد القوات الفرنسية من قاعدة بنزرت لم يزد رد فعل عبد الناصر عن التأييد المعنوي.

والواقع ان الدولة الوحيدة التي كانت تربطها بمصر علاقة وثيقة حقاً وقت انفصال سوريا هي السودان حيث كانت تسيطر على مقاليد الحكم فيها منذ شهر نوفمبر من عام ١٩٥٨ ـ دكتاتورية عسكرية بقيادة اللواء إبراهيم عبود. لقد كان استيلاء عبود على الحكم تطوراً هاماً ومفاجئاً بالنسبة لعبد الناصر إذ بعدما أقنع الروس منذ شهر بالمساهمة في تمويل السد العالي، كان في حاجة أكثر من أي وقت إلى اصدقاء في الخرطوم لتسوية المشكلات التي كان لا بد من تسويتها قبل أن يبدأ العمل في السد. وكان بين هذه المشكلات تقسيم مياه النيل بين السودان ومصر وتعويض السودانيين عن إغراق المنطقة المجاورة لوادي حلفا عقب الانتهاء من بناء السد. وكانت حكومات السودان المتعاقبة منذ الاستقلال قد رفضت التصديق على اتفاقية مياه النيل التي أبرمت في عام ١٩٢٩ والتي زعموا أنها غير منصفة للسودان حيث أنها منحت مصر نصيباً من مياه الري قدر نصيب السودان اثنتي عشرة مرة كما أن هذه الاتفاقية أبرمت مع حكامهم البريطانيين دون تشاور ملائم مع شعب السودان. كذلك كانت هذه الحكومات ترى أن السد العالي مشروع هدفه الأساسي دعم المكانة الأدبية لإرضاء شعور عبد الناصر بالعظمة وأنه لو أقيم عدد أصغر من السدود لحقق نتائج أفضل دون إغراق مناطق كبيرة من الأراضي السودانية وتدمير آثار تاريخية كثيرة.

ومن ثم فشلت المفاوضات التي أجريت من حين لآخر مع السودان بعد عام ١٩٥٦ في التوصل إلى اتفاق حول المسألتين الأساسيتين وهما توزيع مياه النيل والتعويض عن وادي حلفا، ولم يطرأ على جو هذه المباحثات المتقطعة أي تحسن بسبب النزاع المرير الذي نشب في فبراير من عام ١٩٥٨ حول مساحة من الأرض على الحدود زعمت القاهرة أنها أرض مصرية في الوقت الذي انتقل إليها المرشحون السياسيون السودانيون أثناء حملتهم الانتخابية للظفر بأصوات سكانها، ووجهت القاهرة إنذاراً إلى الخرطوم تطالب فيه بالانسحاب العاجل من المنطقة، وطار محمد محجوب، وزير خارجية السودان آنذاك، إلى القاهرة لأجراء مباحثات مع عبد الناصر ومستشاريه. ولما فشلت المباحثات العنيفة في التوصل إلى أي اتفاق اتصل محمد محجوب تليفونياً بالخرطوم. «وأبلغ الموظف المسؤول في وزارته أمام عبد الناصر ومحمد فوزي وزكريا محيي الدين عبارة تقول «أذع، أكرر، أذع» وخرج دون أي توضيح لتعليماته» ولم تمض ساعات قليلة حتى أذاعت الخرطوم بياناً جاء فيه أن السودان قد طلب من همرشلد بعد فشل محادثات القاهرة في التوصل إلى أي حل عقد اجتماع لمجلس الأمن

لبحثه التهديد المصري، فما كان من عبد الناصر إلا أن أذعن ولم يسمع أي شيء بعد ذلك عن مطالبة مصر بتلك المنطقة.

وفي الانتخابات التالية حقق حزب الأمة المعادي لمصر انتصاراً كبيراً، ولم يحدث خلال الأشهر الثمانية التالية أي تقدم نحو التوصل إلى تسوية لمشكلة مياه النيل، ومن ثم شعرت القاهرة بارتياح بالغ عندما أطاح انقلاب عسكري في نوفمبر من عام ١٩٥٨ بالحكومة التي يسيطر عليها حزب الأمة وتولى مقاليد الأمور في السودان ضابط برتبة لواء يدين بالولاء التام لعبد الناصر واستؤنفت المفاوضات مع الخرطوم بعد أشهر معدودة وبعد أن وافق عبد الناصر على رفع التعويضات عن وادي حلفا من عشرة ملايين جنيه إلى خمسة عشر مليوناً، خفض اللواء إبراهيم عبود على الفور المطلب بخمسة وثلاثين مليوناً من الجنيهات التي كانت الحكومات السودانية السابقة تصر على الحصول عليها. وكذلك تمت تسوية مشكلة مياه النيل وارتفع نصيب السودان من مياه الري من خمسة مليارات متر مكعب إلى أربعة وعشرين ملياراً سنوياً، في حين ارتفع نصيب مصر من ٦٣ إلى ٧٢ ملياراً، وفي شهر نوفمبر من عام ١٩٥٩ تم التوقيع نهائياً على الاتفاقية التي مكنت من البدء في بناء السد العالي بعد ذلك بشهرين.

ومع ذلك كان كل حاكم عربي له أهميته، باستثناء اللواء إبراهيم عبود في السودان، في حالة نزاع مرير، لسبب أو آخر، مع القاهرة وقت الانفصال مع سوريا، ومن ثم أخذ عبد الناصر يبحث عن الأصدقاء في مكان آخر غير العالم العربي إلى جانب البحث عن منافذ للنفوذ المصري، فلم يطور علاقته الوثيقة مع تيتو، بل راح أيضاً يكثف جهوده من أجل إقامة ودعم الاتصالات مع العالم الخارجي، فاستقبل في عام ١٩٥٩ في القاهرة شخصيات عديدة أمثال فرناندو وكاستيلا، وزير خارجية الجنرال فرانكو، وتشي جيفارا، الساعد الأيمن لفيدل كاسترو، وفي العام التالي قام عبد الناصر نفسه بزيارة للهند وباكستان ويوغسلافيا واليونان، وعند عودته إلى القاهرة استقبل الرئيس الأندونيسي سوكارنو الذي كان يحس نحوه بكراهية شديدة حين علم أنه حاول إقناع وزير الخارجية المصري ليجيء إليه بإحدى النساء كي تشاركه مضجعه إبان فترة إقامته بالقاهرة. والأهم من ذلك أنه حضر دورة الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة لعام ١٩٦٠ عندما قام بزيارته الوحيدة للولايات المتحدة الأمريكية وانتهز الفرصة ليجري محادثات مطولة مع ايزنهاور، ومع زعماء العالم الآخرين أمثال

خروشوف وتيتو ونهرو وماكميلان ونيكروما وكاسترو، كما أنه استغل هذه الفرصة ليشرح أهداف مصر وآمالها في خطاب ألقاه أمام وفود العالم.

لكن في أفريقيا، أكثر منه في هذا الجو المخلخل لهذه المشاورات التي تتم على مستوى عال، رأى عبد الناصر المجال الأعظم لمصر كي تمارس تأثيرها على التطورات العالمية. وفي يوليو من عام ١٩٦٠ تعهد بمساعدة مصر غير المحدودة لحكومة الكونغو المستقلة الجديدة برئاسة باتريس لومومبا ضد محاولات القوى الامبريالية الرامية إلى تدمير حركة انفصالية يتزعمها مويس تشومبي في أقليم كاتانجا، كما حاول في شهر ديسمبر دون نجاح أن يحمل بريطانيا على الموافقة على إقامة قنصليات مصرية في شرق أفريقيا كجزء من ثمن إعادة العلاقات الديلوماسية معها على مستوى السفراء، وراحت برامج راديو القاهرة الموجهة إلى أفريقيا طيلة هذه الفترة توجه، بعلم عبد الناصر وموافقته، سيلاً متدفقاً من الدعاية الوطنية إلى جميع أجزاء أفريقيا السوداء بل وإلى إثيوبيا حيث شكى الامبراطور هيلاسلاسي بشدة من تحريض الأقلية المسلمة في بلاده على الثورة ضد حكامها المسيحيين.

وأخذت مصر في شهر فبراير من عام ١٩٦١ ترسل الأسلحة لمساعدة حكومة المتمردين في الكونغو برئاسة أنطوان جيزنجا التي أقيمت في ستانلي فل عقب الإطاحة باتريس لومومبا، وحين لقي لومومبا مصرعه بعد ذلك بوقت قصير اتهم عبد الناصر البلجيكيين بالاشتراك في الجريمة باعتبارهم القوة الاستعمارية السابقة وقامت مجموعة من الطلبة الأفريقيين في حالة من تهاون بوليس القاهرة بأحراق السفارة البلجيكية حتى أتت عليها النار تماماً، كما هاجم بشدة الغزو الأمريكي الفاشل لخليج الخنازير في كوبا بعد ذلك بشهرين بينما ألغت وزارة التعليم في دمشق زيارة فرقة موسيقية تابعة لجامعة ميتشيجان تعبيراً عن احتجاجها على هذا الغزو.

وفي ربيع هذا العام زار الزعيم القبرصي الأسقف مكاريوس القاهرة ليتبعه الرئيسان ميكوتوري وموديبوكيتا، رئيسا جمهوريتي غينيا ومالي وهما من المستعمرات الفرنسية السابقة. كما أثار الرئيس ميكوتوري دهشة عبد الناصر عندما اقترح نوعاً من الوحدة بين غينيا والجمهورية العربية المتحدة وقامت القاهرة في شهر يونيو بخطوة جديدة نحو ربط سياسة الجمهورية العربية المتحدة بأفريقيا السوداء وذلك حين أعلنت وزارة الخارجية أنها قطعت علاقاتها مع جنوب أفريقيا احتجاجاً على سياسة التفرقة

العنصرية التي تتبعها حكومة بريتوريا، وفي ختام نشاط دولي محموم دام أثني عشر شهراً حضر عبد الناصر في شهر ديسمبر مؤتمر بلجراد للدول غير المنحازة مع نهرو وهيلاسلاسي ومكاريوس ونورقيبة وغيرهم من ممثلي عدد كبير من الدول الآسيوية والأفريقية من بين العرب وغير العرب.

لم يكن هذا النشاط كله في الشؤون العالمية، ولا سيما الشؤون الافريقية، مجرد وسيلة لدعم مكانة عبد الناصر. لقد كان، بطبيعة الحال سعيداً بالظهور على مسرح الأمم المتحدة مع زعماء العالم العظام كما أشبع غروره ما لاقاه من اهتمام بقدر ما سلب لبه من قبل دفء الحفاوة التي استقبله بها شواين لاي ونهرو وغيرهما من الزعماء الآسيويين في باندونج. ولم يسعه إلا مقارنة التقدير الذي أظهره نحو زعماء أفريقيا السوداء الجدد بما أبداه نحوه رفاقه من الحكام العرب من حقد. ومع ذلك فإن رغبته في القيام بدور في أفريقيا كانت تمليها اعتبارات سياسية أكثر منها شخصية.

لقد ذكر عبد الناصر في كتابه «فلسفة الثورة» لم يكن بغير مغزى... أن تقع بلادنا شمال شرقي أفريقيا، تطل على القارة السوداء حيث يدور صراع عنيف بين المستعمرين البيض والسكان السود من أجل السيطرة على مواردها غير المحدودة. لقد كان دور مصر في العالم، كما تصوره عبد الناصر، تمليه الحقيقة الجغرافية والتاريخية وهي أنها تقع في مفترق الطرق بين آسيا وافريقيا وأن القاهرة هي مركز للثلاث الدوائر المتحدة المركز. وهي العربية والأفريقية والإسلامية. لقد كانت أفريقيا قارة المستقبل وخط مصر الثاني للدفاع السياسي وكان يشعر أنه بالنسبة لأفريقيا في نضالها ضد محاولات الرجل الأبيض، الذي يمثل عدة دول أوروبية، الرامية إلى إعادة تقسيم خريطتها «يتعذر علينا بحال من الأحوال أن نقف مكتوفي الأيدي على أساس الاعتقاد الخاطىء بأنه لا يعنينا. واختتم بالقول وسوف أظل احلم باليوم الذي فيه أجد بالقاهرة معهداً ضخماً لافريقيا يعمل على إماطة اللثام عن الجوانب الخفية في القارة ويخلق في عقولنا وعياً أفريقياً مستنيراً، ويشارك مع كل العاملين من كل انحاء الأرض على تقدم شعوب القاهرة ورفاهيتها».

ومن ثم كان إيمان عبد الناصر الراسخ هو مساندة القومية ومحاربة الامبريالية في افريقيا وفي العالم العربي على حد سواء، ومع ذلك لم يكنّ حباً شخصياً كبيراً لبعض الزعماء الأفريقيين الجدد أمثال لومومبا الذي استاء منه بشدة لأنه رقص في حي هارلم

بنيويورك أثناء دورة الجمعية العامة لعام ١٩٦٠ لكنه لم يكن بوسعه رفض مساندته دون التخلي عن أعمق معتقداته، والأدهى من ذلك أن سيكوتوري وغيره الى جانب محمد فائق وزير الشؤون الأفريقية شجعوه على الاعتقاد بأن الدول الأفريقية السوداء الحديثة الاستقلال لا ترغب في الوحدة فيما بينها فحسب بل وتتطلع أيضا إلى القاهرة من أجل الزعامة، ولقد ذكر في كتاب فلسفة الثورة قوله وكذلك فإن السودان الشقيق الحبيب تمتد حدوده إلى أعماق أفريقيا، وهنا كان قد بدأ يحلم بالوحدة التي تضم مصر والسودان والكونغو لأقامة دولة كبرى عاصمتها القاهرة وتمتد من البحر المتوسط والبحر الأحمر عبر جنوب المحيط الأطلنطي.

ولكن إلى جانب الفرص العظيمة المتاحة في أفريقيا كانت توجد مشكلات خطيرة، إذ كانت المؤثرات الأمريكية والإسرائيلية تبذل قصارى الجهد لاحباط أحلام عبد الناصر، ففي الكونغو ونيجيريا على وجه الخصوص لم يكف رجال الدعاية الأمريكيون، من تذكير الحكومات الحديثة الاستقلال بما عاناه سكان أفريقيا من آلام على أيدي تجار الرقيق العرب إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كما انطلق الإسرائيليون يقدمون المساعدة التجارية والفنية ومعونة التنمية لدول مثل كينيا وتنجانيقا وغانا، كذلك بدأ العملاء الإسرائيليون يثيرون القلاقل في جنوب السودان بالمساعدة في تدريب المتمردين الزنوج للنضال من أجل الانفصال عن سيطرة حكامهم العرب في الخرطوم.

وفي مؤتمر أكرا للدول الأفريقية الذي انعقد في أبريل عام ١٩٥٨ سأل محمود فوزي نكروما أول رئيس لجمهورية غانا، عن سبب تشجيع الإسرائيليين على التغلغل في اقتصاد بلاده في الوقت الذي تتوق فيه مصر والدول العربية الأخرى إلى تقديم مساعداتهم له، رد نكروما بالقول إنه إذا استطاع العرب مجاراة مساهمة تل أبيب من حيث شروط التمويل والخبرة الفنية فإنه سيطرد الإسرائيليين في غضون أسابيع، ومع ذلك لم تستطع الدول العربية كأفراد ولا الجامعة العربية كمنظمة أن ترد على هذا التحدي بتقديم مساعدة مادية فعالة، ومن ثم ظل المجال مفتوحاً أمام إسرائيل وأمريكا، والدول الاستعمارية السابقة لتجني ثمار تجارتها واستثماراتها في ربوع أفريقيا السوداء.

أضف إلى هذا أنه في أواخر عام ١٩٦٠ منيت أماني عبد الناصر في أفريقيا

بخيبة أمل جديدة في الكونغو حيث أصبح لومومبا معزولاً إلى حد كبير وذلك حين اشتدت عليه ضغوط حركة تشومبي الانفصالية في كاتانجا إلى جانب ضغوط الدول الغربية. والواقع أن لومومبا لم يستطع في هذه المرحلة أن يعتمد في دعم موقفه إلا على الفرقة المصرية من بين قوات الأمم المتحدة التي أرسلت للسيطرة على الموقف، أما العناصر الأخرى في قوات الأمم المتحدة علماً أنها كانت محايدة أو معادية بشدة. وكانت جميع الدول الكبرى التي اشتركت في عمليات صون السلام تعمل، بما في ذلك الولايات المتحدة، على الإطاحة به، ولهذا اضطر عبد الناصر إلى إعادة تقييم سياسته في الكونغو وعلى الرغم من رغبته في تأييد القومية الأفريقية، فإن فرص لومومبا في التغلب على الضغوط القائمة كانت واهية للغاية.

وبالتأكيد لم تكن، فيما يبدو، بالقوة التي تعوض الجمهورية العربية المتحدة عن التضحية بفرص تمكنها من تحقيق تفاهم أفضل مع واشنطن، وهي الفرص التي برزت بانتخاب الرئيس كيندي مؤخراً والتي ستضربها مواجهة مع الامريكيين في أفريقيا، ولما بدت تلك المواجهة أكثر احتمالاً، لو ظلت القوات المصرية في الكونغو تقاتل من أجل بقاء لومومبا، قرر عبد الناصر، بعد تفكير عميق، سحب قواته.

وبعد ذلك بوقت قصير سقط لومومبا ليخلفه جوزيف كازافوبو الذي تسانده أمريكا، لكن على الرغم من إقامة حكومة للمتمردين في ستانلي فيل في قلب الكونغو التزم عبد الناصر بقراره الخاص بالانسحاب من الكونغو ورفض كلاً من نداءات المتمردين بالمساعدة ومحاولات همرشولد لاثنائه عن الانسحاب من قوات الأمم المتحدة، لكن بعد أقل من شهر اغتال لومومبا قتلة غير معروفين يعتقد أنهم يعملون بأوامر من تشومبي، ولم يستطع عبد الناصر بعد ذلك أن يظل بمنأى عما يجري في أفريقيا فلما واجه عبد الناصر ما اعتقد بأنه حملة امبريالية كبرى للاستيلاء من جديد على الكونغو وإخضاعه للاستعمار الجديد أعلن قراره بالاعتراف بالمتمردين في ستانلي فيل باعتبارهم «حكومة الكونغو الوطنية الشرعية»، وقام بإرسال كميات كبيرة من الأسلحة، عبر السودان، للمساهمة في دعم مقاومة المتمردين لكازافوبو ومسانديه الامبرياليين متغاضياً عن خطر الإضرار بعلاقاته مع الإدارة الأمريكية الجديدة.

لكن كما حدث تماماً في كثير من معاملاته مع رفقائه العرب وكذلك في أفريقيا السوداء كان عبد الناصر يتصرف بدون معرفة ملائمة بشخصية ومشاعر الشعب أو

زعمائه، فالأسلحة التي كان يرسلها لمساندة حكومة ستانلي فيل كان جزء كبير منها تسرقه، وهو في الطريق، عصابات المتمردين في جنوب السودان كما كان جزء كبير من الأسلحة التي تصل إلى الكونغو تقوم قوات جبزنجا بتهريبه عبر الحدود السودانية وبيعه للمتمردين في جنوب أفريقيا مقابل الجعة، الأمر الذي حمل سلطات الخرطوم، في نهاية المطاف، على أن توقف أية شحنات جديدة للحيلولة دون أن يصبح المتمردون في الجنوب أفضل تسليحاً من قواتهم الخاصة.

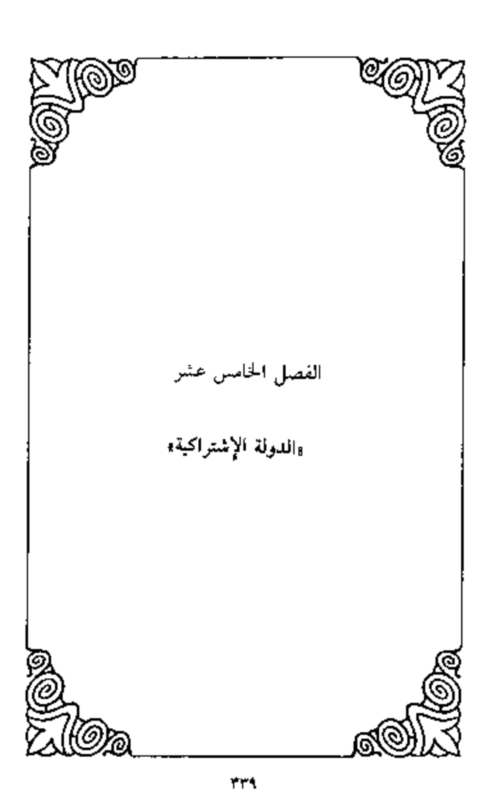
هذا فضلاً عن أن مغامرة عبد الناصر في الكونغو بدلاً من أن تجلب تقدير زعماء أفريقيين من أمثال نكروما، أثارت شكوكهم العميقة في أنه إنما ينصب نفسه المنقذ الجديد لأفريقيا السوداء إذا لم يكن يسعى إلى إقامة امبراطورية مصرية جديدة بمساعدة الطوائف الإسلامية في بلاد مثل نيجيريا ومالي والصومال وتنجانيقا، فلم يكن نكروما يحقد فقط على مثل هذه الادعاءات لأنه يعتبر نفسه «المنقذ لكل أفريقيا»، بل أيضاً لم يكن، بحال من الأحوال، مستعداً لأن يلحق الضرر بالمعونة الضخمة التي تسهم بها إسرائيل في تنمية بلاده مقابل شبح مناصرة عبد الناصر ووعود العرب بالمساعدة التي كان على يقين من أنها لن يتم الوفاء بها.

إن كل ما تحقق من وراء تورط الجمهورية العربية المتحدة في الكونغو هي، على أية حال، تلك المجاملة المشكوك جداً في أمرها والتي تمثلت في اختيارها ملجأ لمتمردي جبزنجا عندما مزقت الحكومة المركزية صفوفهم وهزمتهم بمساندة أمريكا وبلجيكا وغيرهما من الدول الغربية، وعندما استكان هؤلاء اللاجئون وراحوا يفسقون، مما أثار استياء عبد الناصر البالغ، فإنهم كانوا يمضون الوقت في تحريض الطلبة الكونغوليين وغيرهم من الأفريقيين، الذين كانوا في السنوات القليلة السابقة قد تدفقوا على جامعة القاهرة، للقيام بمظاهرات عنيفة مثل تلك المظاهرة التي أدت إلى إحراق مكتبة الجامعة الأمريكية في عام ١٩٦٤، مما سبب حرجاً بالغاً للحكومة المصرية، احتجاجاً على سياسة أمريكا في الكونغو.

ومن المسلم به أن عبد الناصر استطاع في وقت لاحق أن يكسب أصدقاء جدد في منظمة الوحدة الأفريقية وخاصة من المستعمرات الفرنسية السابقة بفضل النفوذ الذي استطاع الجزائريون ممارسته بعد أن ظفروا باستقلالهم، بيد أن تدخلاته في الكونغو في أوائل الستينات لم تحقق له كسباً سياسياً يذكر، إذا كانت قد حققت له أي كسب،

ولم يستفد منها غير أولئك الذين أرادوا تصويره بأنه مصاب بجنون العظمة وأنه ينزع إلى دس أنفه في كل مكان به قلاقل أملاً في زيادة قوته الشخصية ومكانته الأدبية. ولعل الأكثر ألماً ان ذلك أفقده الكثير من ثقة وتقدير وارنج همرشلد الذي استطاع عبد الناصر، منذ أزمة السويس أن يقيم معه علاقة شخصية وسياسية رائعة والذي ينظر إليه كصديق حقيقي ومستشار يلجأ إليه، لأن همرشلد كان يرى أن عبد الناصر قد شرع عن عمد في تخريب جهود الأمم المتحدة للسيطرة على الموقف وحفظ السلام في الكونغو أولاً بتشجيع لومومبا على انتهاج سياسات من شأنها أن تبقي الانقسامات القائمة في البلاد ثم عن طريق إرسال الأسلحة والأموال إلى المتمردين في ستانلي فيل للإبقاء على حالة الحرب الأهلية.

ومع ذلك كانت تلك المغامرات بالنسبة لعبد الناصر في ذلك الوقت عنصراً ضرورياً في الصراع ضد الامبريالية في أفريقيا. وكان قد أعلن «نحن الافريقيون وسوف يستمر شعب أفريقيا في التطلع الينا نحن الذين نتحكم في البوابة الشمالية للقارة.. لتقديم أكبر مساعدة ممكنة لنشر الاستنارة والحضارة في أعمق أعماق الغابة الخضراء. ولئن كانت الغابة مليئة بالوحوش المفترسة التي يجهل عاداتها فعندئذ تكون الحاجة إلى الاستنارة والخلاص من مكر الصيادين البيض أعظم وأشد. وفي أفريقيا كما في العالم العربي كان عبد الناصر يحركه احساس مصيري هو أنه ثوري تحركه ديناميكية نجاحه السابق لنقل رسالته الثورية لكل الذين يناضلون من أجل نيل استقلالهم أو الحفاظ عليه، وخلاصة القول إنه كان مرة أخرى أسير مكانته الادبية الخاصة، لكنه، كما اكتشف بالفعل وعلى حساب مصلحته، خاصة في سوريا والعراق أن السجن سواء كان بسبب تحقيق المكانة الأدبية أو لأي عامل آخر ليس هو أفضل مكان لكسب الخبرة ومعرفة العالم الخارجي وبحلول عام ١٩٦٢ كانت أفريقيا قد بدأت تعيد الكثير من الدروس التي كانت الدول العربية قد علمته إياها بقسوة.



الفصل الخامس عشر

«الدولة الإشتراكية»

لقد أسفر انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة عن نتيجتين فرعيتين هامتين إلى جانب ما نجم عن ذلك من خلافات مع العالم العربي والكتلة الشيوعية هما التأثير على صحة عبد الناصر ثم التأثير على سياسة مصر الداخلية. لقد كان عبد الناصر يعاني منذ عام ١٩٥٦ من مرض السكر وعلى الرغم من أن هذا الداء غير قابل للشفاء إلا أنه من الممكن احتواؤه بالعلاج. وبالنسبة لحالة عبد الناصر لم يكن هناك ما يدعو إلى قلق أطبائه في المراحل الأولية، إلا أن القلق يزيد بصورة خطيرة من مرض السكر شأنه شأن الأمراض الأخرى. وفي أواخر عام ١٩٦١ كانت الأزمات والتوترات الناجمة عن الأزمة السورية قد أدت إلى تدهور خطير في صحة عبد الناصر، وعند الفحص قرر الأطباء أنه يعاني مما أسموه «بالسكر الخطير»، وأنه بدأ يعاني من انسداد في الشرايين سيترك بالتأكيد تأثيره على قلبه، غير أن ما أشار به الأطباء من علاج، ألا وهو التخفيف من أعباء الرئاسة لم يكن بالعلاج الذي يحتمل أن يوافق عليه مريضهم.

ولم يوافق عبد الناصر إطلاقاً على تحويل مهامه إلى مساعديه، ناهيك عن قبول الاضطلاع بدور حاكم دستوري بدون مهام إدارية. وكل ما وافق عليه عبد الناصر هو أن يقضي فترات طويلة من أشهر الصيف بمدينة الأسكندرية حيث يبتعد عن صخب القاهرة وفيما عدا ذلك لم يأخذ عبد الناصر بنصيحة الأطباء، بل إنه بدلاً من أن يخفف من أعبائه، عمل على زيادتها بإصراره على القيام ببرنامج داخلي للإنشاء في مصر في أعقاب الانفصال مع سوريا. واقتناعاً منه بأن بعض أسباب الانفصال تكمن في تآمر الإقطاع مع الرأسماليين استبد به الخوف من أن الطبقات المناظرة لها في مصر

سوف تشجعهم، وما لم تمنع فإنها سوف تستخدم ثروتها ونفوذها لتقضي على كل ما حققته الثورة منذ عام ١٩٥٢.

ومن المسلم به أن القوة السياسية للباشاوات الإقطاعيين في مصر وسيطرة حزب الوفد على الفلاحين قد تحطمت إلى حد كبير بفضل قانون الإصلاح الزراعي وما تلا ذلك من تحرير للمستأجر والفلاح، بيد أن هذه الإجراءات كانت تتم ببطء شديد. فلم يكن حتى عام ١٩٦١ قد وزع ما يزيد قليلاً عن ١٠ في المائة على ما يقرب من مائتي ألف أسرة ولم يطرأ على أحوال الفلاحين، بوجه عام، تحسن يذكر، فعلى الرغم من خفض الفائدة التي كانت تصل إلى ثلاثة في المائة إلى النصف ومد الفترة المحددة لسداد ثمن الأراضي من ثلاثين إلى أربعين عاماً فإن نفقاتهم، بما في ذلك تكاليف الري غالباً ما فاقت ما كانوا يجتنوه من دخل من وراء زراعة مساحات الأرض الصغيرة التي وزعت عليهم، كما ظل ملاك الأراضي القدامى مع المزارعين الأكثر ثراء، يحصلون على نحو ستين في المائة من عائد الزراعة في مصر ويحققون دخلاً سنوياً قدره حوالي ٨٠ جنيهاً عن كل فدان ظل بحوزتهم بعد التوزيع، كما أن ما دفعته لهم الحكومة من تعويض غير مجزي ثمناً للأرض التي فقدوها، أعيد استثماره في مشروعات المباني الفاخرة التي اجتذبت من رؤوس الأموال أربعة أضعاف ما حظيت به الصناعة، وكانت تحقق عائداً كبيراً للأثرياء.

هكذا بينما خسرت الطبقات الإقطاعية نفوذها السياسي، فإنها لم تخسر سوى النذر اليسير من قوتها الاقتصادية والمالية، وعلى النقيض من ذلك أصبح اقطاعيو الأمس، إلى حد كبير، رأسماليين اليوم، ولم يختلف الأمر كثيراً عندما تقرر في عام ١٩٦١ خفض الملكية الزراعية من مائتي إلى مائة فدان بعد أن زعم بأن المقاومة في سوريا لقانون الإصلاح الزراعي الذي طبقته حكومة الجمهورية العربية المتحدة قد أدت إلى احداث ضجة بين ملاك الأراضي في مصر، ذلك ان خفض الملكية الجديد يزيد مما يقدم للملاك السابقين من تعويضات، الأمر الذي عزز صفوف الطبقة الرأسمالية وملأ خزائنها بالمال، وهي الطبقة التي أصبح عبد الناصر تساوره الشكوك في أنها على وشك أن تستأنف محاولاتها الرامية إلى تدمير الثورة في مصر.

ولم يكن ملاك الأراضي السابقون هم الفئة الوحيدة التي انضمت إلى الطبقة الرأسمالية في مصر، ذلك ان البرجوازيين ككل قد استفادوا فائدة كبيرة من إجراءات

التمصير التي أعقبت الثورة والتي عجلت بها إجراءات فرض الحراسة على الممتلكات والمشروعات البريطانية والفرنسية بعد حرب السويس. وبالرغم من عدم السماح للرأسماليين بدور سياسي في ظل نظام تسيطر عليه القوة العسكرية والبيروقراطية المتزايدة، فإنه تسنى لهم تحقيق نفوذ مالي كبير بين صفوف طائفة رجال الأعمال التي كانت لا تزال تضم عناصر قوية مثل امبراطورية أحمد عبود التجارية بما كان لها من سيطرة على شركات الملاحة ومصانع السكر ومصانع النسيج والكيماويات، وبنك مصر بشركاته وفروعه المتشعبة التي لم تمسها تقريباً الموجة الأولى من الإصلاحات الثورية. لقد كان بنك مصر، كما ذكر عبد الناصر وقتئذ، في عام ١٩٥٨ في طليعة من دعوا إلى الوحدة مع سوريا لأن مديريه، بتأييد من الدكتور العمري وزير المالية السابق الذي كان برأس آنذاك البنك الأهلي، كانوا يخشون من أن يصبح الاقتصاد القومي وخطة التصنيع الخمسية، مع رهن محصول القطن المصري لروسيا، يعتمد أكثر مما ينبغي على المعونة السوفييتية. ولم يخف مديرو مجموعة شركات بنك مصر أملهم في أن يفتح الاتحاد مع سوريا قنوات التجارة مع الدول الغربية، مثل فرنسا، التي كانت لا تزال هامة بالنسبة لاحتياجات مصر الاقتصادية، كذلك كانوا، بحكم معارضتهم الشديدة لمثل هذه الخطوات التجريبية التي اتخذتها الحكومة المصرية في مجال التأميم منذ حرب السويس، يعتقدون أن قيام وحدة اندماجية مع دولة تضم رأسماليين صغاراً كسوريا من شأنه أن يحول دون مزيد من التوسع في ملكية الدولة في مصر.

ومن ثم كان طبيعياً أن يفترض عبد الناصر، من كانت تساوره الشكوك، انه بمجرد أن تدرك شركات بنك مصر وعبود أن الوحدة لن تحول دون المضي في طريق التأميم، فإنها سوف تشترك في مؤامرة تدميرها، وإنهم بعد أن فشلوا في تحقيق أهدافهم عن طريق الوحدة مع سوريا سوف يلجأون، ولا ريب، إلى وسائل مباشرة أكثر لإعاقة تقدم الثورة.

وقرر عبد الناصر، من أجل مقاومة مثل هذه المخططات، أن يصدر سلسلة من إجراءات التأميم وفرض الحراسة، فأعلن زكريا محيي الدين في شهر أكتوبر عام ١٩٦١ القبض على أربعين مواطناً بارزاً معظمهم وفديون سابقون، ومصادرة ممتلكات ١٦٧ «رأسمالياً رجعياً» بما في ذلك أغنى أسر مصر، ولم يمض على ذلك شهر حتى صودرت ممتلكات أربعمائة شخص آخرين كما وضع تحت الحراسة ما يقرب من ثمانين مصرفاً وشركة تأمين وغيرها من الشركات وفي شهر ديسمبر تم الاستيلاء على ما لا

يقل عن ٣٦٧ شركة بما في ذلك مشروعات التجارة الخارجية التابعة لبنك مصر التي وزعت في هيئات متعددة تابعة للدولة.

هكذا كان التطور الذي أحدثه عبد الناصر في الطريق إلى الأشتراكية عملية برجماتية في جوهرها قامت إلى حد كبير على رد الفعل لانهيار الوحدة مع سوريا وبدون دافع إيديولوجي يذكر، ان وجد مثل هذا الدافع، فالالتزام بأيديولوجية معناه أن يكون محصوراً في مجال واحد للمناورة، وهو ما لم يكن يقبله على الإطلاق، ففي الأيام الأولى للثورة لم يكن عبد الناصر عدواً لدوداً للشيوعية فحسب بل كان، شأنه شأن عدد كبير من رفاقه في مجلس قيادة الثورة، مسلماً متديناً ينزع إلى أن يجد في جماعة الأخوان المسلمين البديل العملي والوطني للوفديين الأنانيين وغير الوطنيين، ثم شجعه رفاقه من أمثال البغدادي وزكريا محيي الدين بعد خلافه مع جماعة الأخوان المسلمين في عام ١٩٥٤ على أن يسعى إلى التحالف مع الطبقة البورجوازية العليا، وإن لم يكن مع ملاك الأراضي بسبب مقاومتهم لقانون الإصلاح الزراعي.

أحس عبد الناصر، في هذه المرحلة بالحاجة إلى خلق طبقةإدارية جديدة، إذ بين ماأسفرت عنه حرب السويس تأميم جميع الشركات التجارية التي يملكها الأجانب، وكافة شركات التأمين، وهو ما لا يمكن للجهاز المدني القائم إدارته، ولاح أن البورجوازية هي التي تستطيع أن تقدم أفضل العناصر اللازمة لهذا الغرض، ومع ذلك كان من سوء الحظ في أعقاب السويس أن طبقة البورجوازية التي تضم الطبقة المثقفة المصرية التي كان تعليمها أساساً هي نتاج التعليم الانجليزي والفرنسي كانت موضع شك بالغ، إن لم تكن موضع هجوم سافر، باعتبارها طبقة أجنبية ومن ثم عنصراً غير مرغوب فيه. كما إنه بعد أن تشتت أفراد هذه الفئة وانطلقوا إلى دول أجنبية لم يكن الحصول عليهم لسد هذه الحاجة أمراً ميسوراً، أضف إلى هذا أن عبد الناصر بدأ بمرور الوقت يدرك أن طبقة إدارية سوف تتصارع مع رغبته في الاحتفاظ بالسيطرة على نظام الحكم العسكري الذي أقامه، والمثال على تفكيره في هذا الصدد ذلك القرار الذي اتخذه في مايو من عام ١٩٦٠ بتأميم الصحافة. لقد كانت الرقابة قد رفعت منذ عام ١٩٥٦ ومع ذلك كان يطلب من كل صحيفة في الوقت نفسه قبول ممثل للحكومة بين صفوف هيئة تحريرها تتركز مهمته في ضمان أن تتفق سياسة الصحيفة مع الخط الحكومي. لكن سرعان ما قرر عبد الناصر أن مقتضيات السيطرة الكاملة تتطلب رقابة أشد، وبناءً على ذلك آلت ملكية الصحف ودور النشر مثل

الأهرام وأخبار اليوم وروز اليوسف ودار الهلال إلى الاتحاد القومي بهدف الحيلولة، كما ذكر البيان «دون سيطرة الرأسمالية على وسائل الإعلام السياسية والاجتماعية».

هكذا كان عبد الناصر قد بدأ بحلول عام ١٩٦٠ يتخلى بالفعل عن أفكاره الخاصة بأن يوكل إلى الطبقة الوسطى إدارة الحياة المصرية. وعندما بدأ يشك، بعد الانفصال عن سوريا، أن البورجوازيين والرأسماليين يخططون بنشاط لدفع عجلة الثورة إلى الوراء اختار النظام الاشتراكي باعتباره البديل الوحيد أمامه، أو كما ذكر بعد ذلك بعامين في الميثاق الوطني الذي أعلن رسمياً أن مصر دولة اشتراكية فإن «الاشتراكية قد برهنت على انها وحتمية تاريخية فرضها الواقع».

وعارض هذا الاختيار أولئك الرفاق الذين هم من أصل بورجوازي وغضب على وجه الخصوص زكريا محيي الدين والبغدادي وكمال الدين حسين وحسن ابراهيم على أساس أن سياسة التأميم الواسعة النطاق من شأنها أن تزيد من تدمير الثقة في اقتصاد مصر في داخل البلاد وخارجها، وأشاروا إلى أنه نتيجة للفزع الذي صاحب أزمة السويس في عام ١٩٥٦ انخفضت الاستثمارات في مجال الصناعة إلى حوالي النصف، ودفعوا بأن برنامجاً للتأميم واسع النطاق من شأنه أن يلحق الضرر البالغ بالانتعاش الذي بدأ يتحقق أخيراً فحسب وقالوا إنه ليس هناك ما يدفع إلى الافتراض بأن الاشتراكية ستساعد الشعب المصري أو إنها ستلقى ترحيباً من جانبه وكان من رأيهم أن العيب في المجتمع المصري في ظل الملكية لم يكن وجود عدد كبير من الرأسماليين بل في كونه أقل مما ينبغي. لقد أيدوا بحماس قانون الإصلاح الزراعي لأنه كان يهدف إلى توسيع نطاق الملكية الخاصة ويعطي الفلاح نصيباً في بلده لكن التأميم أسلوب مغاير تماماً ادخل نظاماً أصبح بموجبه كل شيء ملكاً لكل فرد، ومع ذلك لا يملك أي فرد أي شيء.

ومع ذلك تغلب عبد الناصر على كل هذه الاعتراضات بحجة أن الاستثمارات في مجال الصناعة ربما أخذت تنتعش في السويس، غير أنها توجه إلى مجالات صناعية تدر أرباحاً طائلة للمستثمرين وعائداً ضئيلاً للاقتصاد ككل، وللخطة الصناعية الخمسية بوجه الخصوص، ومن ثم انطلق عبد الناصر في سياسة التأميم حتى بدون التشاور مع غالبية أعضاء مجلس وزارته ومع ذلك أسفرت الإجراءات التي اتخذت في عام ١٩٦١ عن نظام ناصري خاص لم يكن يحمل تشابهاً كبيراً للمجتمع الاشتراكي الحقيقي.

والسبب هو أنه لم يكن هناك رقابة ديمقراطية على المصانع وأجهزة الخدمات الجديدة التي تملكها الدولة أو على الهيئة الاقتصادية، هيئة التخطيط المركزية التي وافق حسن إبراهيم في شيء من التردد على إدارتها منذ إنشائها في عام ١٩٥٧، وبدلاً من ذلك فإن طبقة جديدة من التكنوقراطيين معظم أعضائها من الضباط، قد تم فرضهم على الجهاز البيروقراطي القائم وعين في المناصب العليا مايقرب من ١٥٠٠ ضابط في الإدارة الاقتصادية، أما من كان يصفهم «اليسار «بالقوى الشعبية» فلم يسمح لهم بأي نصيب في إدارة جهاز الدولة الذي كان ينمو بشكل مطرد أو الإشراف عليه كذلك لم يشترك في هذه الإدارة أي شخص من المثقفين الذين أخذ محمد حسنين هيكل يسخر منهم في صحيفة الإهرام ويصفهم بالجبناء الذين ظلوا قبل عام ١٩٥٢ بمنأى عن المعركة خوفاً من فقدان وظائفهم على أيدي المؤسسة الملكية، لقد دفع هذا كله محرراً يسارياً شاباً إلى أن يطلق صرخة تنم عن القلق حين تساءل: «كيف يمكن إقامة اشتراكية بدون اشتراكيين»؟.

وعلاوة على ذلك فإنه بعد أن هدأ غبار قرارات التأميم التي صدرت في عام ١٩٦١ ظل ما يقرب من ثلثي الاقتصاد المصري في أيدي القطاع الخاص، فإلى جانب الزراعة التي كان يملكها ملاك الأراضي والزارعين، كان ٧٩ في المائة من التجارة في حوزة القطاع الخاص، وكذلك ٧٦ في المائة من صناعة المباني و٥٦ في المائة من الصناعة بوجه عام. والواقع إنه حتى بعد أن قرر عبد الناصر، بعد ذلك بعامين، تطبيق إجراءات أبعد أثراً أسفرت عن استيلاء الدولة على ٨٠ في المائة من الصناعة المصرية ـ ظل وضع الزراعة وصناعة المباني على ما هو عليه.

ولما كانت هاتان الصناعتان تستخدمان حوالي ٥٧ في المائة من القوى العاملة كان معنى هذا أن أكثر من نصف عمال مصر ما زالوا يعملون في القطاع الخاص.

والأهم من ذلك أن هذه الأرقام كشفت عن أن خطة التصنيع في نهاية الخمس سنوات المحددة لها لم تحرز ما كان متوقعاً من تقدم، ورغم ما بذلته الحكومة من جهود لدفع عجلة التوسع الصناعي بواسطة سيطرة الدولة واستثماراتها لم تتحول مصر إلى دولة صناعية كما كان مرجواً ولم يفلح عبد الناصر في حملته الرامية إلى توفير فرص العمالة بسبب ما وصفه مرة «بالنمو السكاني الذي يحصى بالملايين... والذي أصاب (في الماضي) جهاز الإنتاج بشلل كان في الواقع كاملاً». وكل ما يمكن الزعم بأن

اشتراكية عبد الناصر قد حققته فهو القضاء على سيطرة الرأسماليين على الصناعة، وانتزاع قطاعات الاقتصاد الهامة من قبضة البورجوازيين بيد أن مثل هذه المكاسب التي أسفرت عنها تلك التغييرات كانت للتكنوقراطيين أكثر منها للشعب. وللبيروقراطية وليست للكفاءة.

وينبغي أن نعترف في الوقت نفسه بأن عبد الناصر، فيما بين هاتين الحملتين الكبيرتين ضد الرأسمالية، استبدت به الرغبة في إقامة نظام نيابي جديد يعرف بالاتحاد الاشتراكي العربي ليحل أساساً محل الاتحاد القومي الذي خلف جبهة التحرير، والذي كان يفتقر بشدة إلى أسس البرلمان النيابي إذ لم يكن هناك سوى أربعة نواب يمثلون العمال من بين أعضاء ما كان يسمى بمجلس الأمة الذي كان يضم ٣٤٢ نائباً.

لقد دأب عبد الناصر يردد في بداية عهده على مسامع الدبلوماسيين الأجانب إنه بعد خمس سنوات من الأخذ بنظام الحزب الواحد سوف يسمح بإدخال نظام الحزبين، لكنه لم يكن في الواقع جاداً في ذلك، فإلى جانب عدم ثقته العميقة الجذور في الأحزاب السياسية ما كان عبد الناصر ليسمح لأي شخص يعارض نظام الحكم أن يجلس في البرلمان، ولم يكن ليوافق على أن تمثيل الشعب يقتضي أن يطلب إلى الشعب أن يختار بين حزب وآخر، ومع ذلك لم يغفل كلية آراء رفاقه الذين كانوا يشعرون بحاجة إلى الإشراف على جهاز البيروقراطية الآخذ في النمو بشكل مضطرد، ومن ثم أصدر عبد الناصر في مايو عام ١٩٦٢ ميثاقاً وطنياً جديداً يهدف إلى ضمان أن تكون نصف مقاعد المؤسسات السياسية والشعبية على كافة المستويات في المستقبل للعمال والفلاحين، لأنهم على حد قوله «يمثلون غالبية الشعب الذين طال حرمانهم من ممارسة حقوقهم»، وتقرر أن تكون سلطة الاتحاد الاشتراكي العربي فوق سلطة الجهاز التنفيذي، وأن تمارس مجالسه المنتخبة نشاطها على كل مستوى ابتداء من القرية حتى البرلمان ذاته.

ومن بين الإصلاحات الأخرى التي قام بها عبد الناصر وضع قانون جديد لحقوق المرأة، وكان عبد الناصر إلى عهد قريب، يعارض مثل هذه الأفكار على أساس الاعتقاد بأن مكان المرأة هو البيت وليس البرلمان، إلا أن قرينة الرئيس تيتو أقنعته بأنه لا يستطيع الزعيم بتحقيق ثورة كاملة ما لم يعط المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في مصر، لما كان منه إلا أن صرح في خطابه الذي أعلن فيه الميثاق الوطني الجديد بأنه

من الآن فصاعداً، يجب اعتبار المرأة مساوية للرجل وعليها تحطيم ما بقي من أغلال تعيق حريتها في الحركة حتى تستطيع أن تلعب دوراً بناءً وحيوياً في تشكيل المجتمع المصري. كذلك سلم بالحاجة إلى تحديد النسل الذي كان حتى ذلك الوقت يعترض عليه، بالرغم من مخاوفه المتزايدة من زيادة السكان، بحجة أن ذلك قد يؤثر على إمكانية الاحتفاظ بجيش قوي، وبذلك حظيت فكرة تنظيم الأسرة لأول مرة بموافقة الحكومة.

لا مراء من أن عبد الناصر كان يؤمن بكل ما قاله وهو يعلن الميثاق الوطني كوسيلة لمنح الشعب المصري نصيباً أكبر في حكم بلاده، كما إنه كان في الوقت نفسه يسلم تماماً بضرورة أن يوكل المزيد من أعبائه إلى عبد اللطيف البغدادي وزكريا محيي الدين وغيرهما من الرفاق، إلا أنه لم يستطع أن يوفي بوعده بأن تكون سلطة الاتحاد الاشتراكي العربي فوق السلطة التنفيذية تماماً كما وجد إنه من المستحيل أن يتنازل لرفاقه عن بعض أعبائه. وسار النظام الجديد سيراً طيباً على المستويات الدنيا حيث تم انتخاب سبعة آلاف لجنة في قرى ومدن مصر، واحتل العمال والفلاحون أكثر من نصف عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي التي بلغت أربعة ملايين وربع المليون عضو، ومع ذلك كله كان الاتحاد الاشتراكي العربي جسماً بغير رأس، ربما أعلن أن الاتحاد الاشتراكي العربي بوتقة تنصهر فيه جميع القوى الاشتراكية في البلاد، غير أنه استحال عند القمة على الأقل إلى صورة مماثلة تقريباً للاتحاد القومي الذي سبقه. ولم تكن اللجنة التنفيذية التي انبثقت من بين الضباط والمسؤولين في الحكومة تضم أكثر من ممثلين عن اليسار غير الشيوعي. صحيح أن علي صبري، الذي أصبح رئيساً للاتحاد الاشتراكي العربي في عام ١٩٦٥ كان سيستخدم هذا الاتحاد بعد حوالي تسعة أعوام للتآمر على الرئيس السادات بعد موت عبد الناصر، بيد أنه في ظل حكم عبد الناصر حين كانت تلوح أية بادرة على أن هذا الجهاز يحاول أن يمارس السلطات التي خولها له الميثاق الوطني، سرعان ما كانت الحكومة تنقض بقوة ساحقة لتؤكد من جديد سيادة الجهاز البيروقراطي وسيطرة الفنيين العسكريين الذين كانوا يشرفون على إدارته.

ومن ثم ظلت الاشتراكية في واقع الأمر شعاراً لنظام الحكم إلى حد كبير مهما كان عدد الشركات التي استولت عليه الدولة لقد أوجز أكرم الحوراني استياء اليسار حين وصف، بحيث واضح الميثاق الوطني بأنه «مجرد كلام» لكن إذا كانت إشتراكية عبد الناصر مجرد كلام يبلغ أكثر منها عقيدة صادقة، فإنها ساعدت، برغم ذلك في

حرمانه من خدمات ثلاثة من رفاقه السابقين في قيادة مجلس الثورة، من بينهم عبد اللطيف البغدادي الذي يعتبر من أكفأ أعضاء مجلس الوزراء.

فلم يكن البغدادي ولا رفيقاه حسن ابراهيم وكمال الدين حسين موافقين على أول مجموعة من إجراءات التأميم التي صدرت في عام ١٩٦١، وزيادة على ذلك فإنهم كانوا يشعرون بقلق بالغ عندما قرر عبد الناصر في أواخر عام ١٩٦٣، بدون حتى التشاور مع رئيس البنك الأهلي، المضي قدماً بحملته على الطبقة الرأسمالية عن طريق الإجراءات التي أدت إلى الاستيلاء على ٨٠ في المائة من الصناعة المصرية، ثم بعد أشهر معدودة استبدت الدهشة بعبد اللطيف البغدادي حين علم أن المشير عبد الحكيم عامر قد عين في منصب أنشيء حديثاً هو منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية لأنه كان يعلم جيداً أن هذه الخطوة قد تم اتخاذها بناء على نصيحة جاءت عقب اغتيال الرئيس كينيدي في نوفمبر السابق بأنه يتعين على عبد الناصر أن يعلن بوضوح عمن يريد أن يخلفه إذا ما وافته المنية قبل الأوان حتى يتجنب الصراع الحتمي على السلطة بين نواب الرئيس الخمسة. وكان عبد اللطيف البغدادي يعارض بشدة ترقية عبد الحكيم عامر لا لأنه كان يشعر، باعتباره كبير مساعدي عبد الناصر منذ تشكيل مجلس قيادة الثورة، بأن عبد الناصر قد حط من قدره بتخطيه له بل لأنه كان أيضاً على يقين من أن عبد الحكيم عامر لم يكن بحال من الأحوال معداً لتولي المسؤوليات الجسام للرئاسة. كانت هذه هي القشة الأخيرة التي جاءت في قمة حملة التأميم الجديدة، وبلغ البغدادي وعبد الناصر مرحلة الخلاف التام، فاستقال البغدادي من الحكومة ومعه حسن ابراهيم وكمال الدين حسين بدلاً من البقاء في السلطة والارتباط بقرارات كانوا يعتقدون اعتقاداً راسخاً أنها ليست قرارات حكيمة ولم يكن لها ما يبررها.

كانت علاقات حسن ابراهيم وكمال الدين حسين بعبد الناصر متوترة خلال سنوات عديدة خلت، وكان كلاهما يبدوان محافظين بالدرجة التي لم يرض عليها رئيسهما، وعلى الرغم من أن كمال الدين حسين كان إلى عهد قريب جداً يؤمن بأن عبد الناصر لا يخطيء، فإن حقيقة كونه، من بين جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة القديم، وثيق الصلة بجماعة الاخوان المسلمين جعلته موضع شك أكثر. أما بالنسبة للبغدادي فكان الأمر مغايراً، فعلى الرغم من أنه كان دائماً شجاعاً في التعبير عن رأيه كلما رأى من الضروري توجيه النقد إلى سياسة الحكومة فإنه كان موالياً بشدة لعبد

الناصر كما كان وزيراً للتخطيط والحكم المحلي ناجحاً، لقد استطاع في هدوء وبكفاءة عالية أن يغير المعالم الرئيسية للقاهرة والمدن الأخرى حيث أنه أزال الأحياء القذرة ووفر المساكن لسكان هذه الأحياء بإنشاء مساكن جديدة في الضواحي، وبوجه عام نال أعظم تقدير لما حققه من إنجازات، ومع ذلك فإنه نتيجة لنجاحه وما ناله من إعجاب بدأ عقل عبد الناصر المرتاب يحدثه بأن لا بدّ من أنه يتآمر عليه، وكما اعترف عبد الناصر مراراً لتريفليان ولغيره من معارفه فإنه ظل طويلاً يتآمر حتى إنه لم يستطع التغلب على عادة الشك في كل إنسان، ومن ثم اعتقد صادقاً إنه لا يمكن لشخص أن يحقق مثل هذه الشعبية التي حققها عبد اللطيف البغدادي دون أن يغريه ذلك باستخدامها في السعي إلى تحقيق مزيد من السلطة لنفسه، ورأى عبد الناصر في حقيقة أن البغدادي كان قد بدأ يختلف معه في الأيام السوداء التي أعقبت انفصال سوريا دليلاً يوحي بشيء من التآمر الخبيث ضد نظام الحكم.

كان الشك هو نقطة الضعف الرئيسية في عبد الناصر، لأن عدم ثقته، كما كان دائماً يخبره زكريا محيي الدين، في رفاقه لم تثر خلافاً بين أعضاء الحكومة فحسب بل كانت تحمله أيضاً على التدخل باستمرار في أعمالهم، وبذلك أضاف الكثير إلى الأعباء الضخمة الملقاة على عاتقه، هذا فضلاً عن أنه كلما كان يشغل نفسه بتفاصيل الإدارة، كلما ضاق وقته لمناقشة أو بحث الخطوط العريضة للسياسة مع رفاقه. وكان هذا يعني، ولا شك، أن القرارات السياسية الهامة كانت تتخذ بعد التشاور مع رفيق أو اثنين، ثم تفرض على مجلس الوزراء دون أن تبحث بحثاً جيداً. بيد أن اعتراضات زكريا محيي الدين لم تجد فتيلاً، وظل عبد الناصر يقرر جميع المسائل الكبرى بنفسه ويستفسر عن كل تفاصيل الإدارة، والأسوأ من ذلك أنه كان يتدخل في الحياة الخاصة لوزرائه، الذين كانت «تليفوناتهم» مراقبة وأية تسجيلات تنطوي على سوء التصرف كانت توضع في ملفاته الخاصة.. ولقد صعق أكثر من وزير قرر عبد الناصر إبعادهم بسبب عدم كفاءتهم أو معارضتهم لقرار سياسي حين كان يسمع تسجيلاً لحديث تليفوني مع صديقه مضى عليه وقت طويل كدليل على أنه ليس أهلاً من الناحية الأخلاقية أن يتولى منصباً وزارياً.

وعلى الرغم من أن عبد الناصر نفسه لم يكن فاسداً، فإنه لم يصر على أن يحذوا رفاقه حذوه والواقع انه لم يعترض على رفاق أمثال عبد الحكيم عامر وعلي صبري وشمس بدران في الاستفادة من مراكزهم بشرط أن يكون على بينة من حقيقة أمرهم،

وطالما أنهم لا يتورطون في خيانة. وبهذه الطريقة كان يجمع ضد كل واحد منهم الدليل الذي يستطيع استغلاله متى قرر الاستغناء عن خدماته، كذلك كان عبد الناصر يحب الوشاية. ولهذا أصبح محمد حسنين هيكل، الذي استطاع بذكائه الوقاد وأذنه الصاغية أن يعرف الكثير مما يدور من أحاديث حول ما يجري من أحداث سياسية واجتماعية في القاهرة، أصبح واحداً من رفاقه المقربين، وكان هيكل قد التقى بعبد الناصر لأول مرة في منزل محمد نجيب عشية الثورة عندما كان مراسلاً شاباً لصحيفة أخبار اليوم. وفي تلك اللحظة كان عبد الناصر ينظر، بطبيعة الحال، إلى وجود أي صحفي بعين الشك البالغ. وعلى الفور طلب من محمد نجيب التخلص منه، غير أنه التقى به في وقت لاحق عن طريق الأخوين علي ومصطفى أمين اللذين كان هيكل يعمل لديهما، وسرعان ما أعجب عبد الناصر بذكاء هيكل وسرعة بديهته، وحتى قبل تعيينه رئيساً لتحرير الأهرام عقب تأميم الصحافة كان هيكل قد أصبح المستشار الصحفي غير الرسمي لعبد الناصر، وما إن عين في الأهرام حتى جعل من نفسه المتحدث بلسان رئيس الجمهورية.

كذلك فإن حب عبد الناصر للوشاية حقق له إحدى صداقاته الحميمة النادرة مع الجنس الآخر. فلم يكن عبد الناصر في العادة يشعر بالارتياح مع النساء اللاتي كان حديثهن يبعث الملل إلى نفسه ولم تشذ عن هذه القاعدة غير علياء الصلح ابنة رياض الصلح رئيس وزراء لبنان الراحل، وكانت علياء صحفية شابة تتمتع بجاذبية بالغة وذكاء لماح، اتخذت من القاهرة مقراً لها، وعلى الرغم من أن عبد الناصر أحس بخجل كالعادة عند أول لقاء معها في عام ١٩٥٥، إلا أنه سرعان ما تحمس لهذه الفتاة التي تنتمي إلى نظام حكم قديم، فلم يجذبه نحوها مظهرها العصري بقدر ما سحره حديثها الذي لا ينتهي عن بلدها لبنان، مسقط رأسها، بل لم يعترض على الدخول معها في جدل حول الأمور السياسية إلا في حضرة زوجته. وكان يحاول أحياناً أن يتملقها بالقول مثلاً إنه من أجل إرضائها ذكر أباها في حديث إذاعي أخير له حول لبنان، رغم أنها كانت تعلم حق العلم أنه إنما فعل ذلك من أجل التأثير على مستمعيه اللبنانيين.

بيد أن هذه الصداقة انتهت مع انفصام عرى الجمهورية العربية المتحدة وانتهت معها صداقات شخصية أخرى كثيرة، فبعد أن عزل نفسه لفترات طويلة في مدينة الأسكندرية، ولا سيما في أشهر الصيف، ازداد عبد الناصر حدة في الطباع وترفعا تجاه

أصدقائه السابقين، ولسرعة انفعاله وافتقاره إلى ما كان يتسم به من لطف مع أصدقائه القدامى. وكان يقول أحياناً إذا ما اعتقد بأن سؤال أحد رفاقه عن صحته قد تجاوز المجاملة العادية. «ولماذا تسأل؟» هل تأمل في ألا أكون بصحة جيدة؟. كذلك لم يعد يشغل نفسه بالذكريات عن الثورة وعن الأيام الخوالي التي كان فيها الضباط الأحرار جماعة سعيدة من الأشقاء يربطهم هدف بسيط واحد. كما بدا أن روح الدعابة قد فارقته فبينما كان في الماضي يستمتع بسماع النكات التي تتردد ضده، بات يهدد بإلقاء القبض على كل من يردد إحدى النكات عنه، وفجأة توقفت المحادثات التليفونية التي لم تكن تنتهي مع علي ومصطفى أمين وغيرهما من الاصدقاء والتي تجري عادة في الليل والتي كثيراً ما كانت تتواصل لثلاث وأربع ساعات.

لم يكن عبد الناصر يغتبط بالإدلاء بالأحاديث الصحفية لأناس لا يعرفهم، كما أن أصله المتواضع غرس في نفسه ضرباً من الكبرياء جعله يرفض الاختلاط بنوع الخصوص مع من كان يعتبرهم أثرياء، فعلى سبيل المثال ذهب يوماً إلى نادي الجزيرة ولشدة كراهيته لمن التقى بهم هناك، أقسم بأنه لن تطأ قدماه هذا المكان مرة أخرى. ومع ذلك استطاع أمين شاكر، كبير الأمناء، أن يقنعه في المراحل المبكرة بالتخلي عن بعض أحكامه ويقابل بعض الزوار الهامين من مصريين وأجانب بدلاً من ان يظل منعزلاً عن العالم الخارجي، كما ظل مع رفاقه الضباط طيلة حياتهم العسكرية إلا أن تأثير أمين شاكر تلاشى في عام ١٩٦١، وتولى متآمر طموح يدعى سامي شرف منصب كبير الأمناء راح يعمل على دعم مركزه أكثر من أي شيء آخر.

كان سامي شرف، وهو شخصية سيئة السمعة دأب على حياة الفجور، قد تورط في مؤامرة فاشلة قام بها الجيش في عام ١٩٥٤، وبرز حين خان رفاقه المتآمرين وأبلغ زكريا محيي الدين وزير الداخلية، الذي عينه في وقت لاحق في إحدى المناصب بهيئة مكتبه، وأصبح سامي شرف خبيراً في نشاط البوليس السري، ومع ذلك لم يكن ثمة ود بينه وبين رئيسه، فلما طلب عبد الناصر سكرتيراً خاصاً جديداً نقله زكريا محيي الدين إلى رئاسة الجمهورية حيث أخذ ينتقل من قوة إلى قوة. لقد كان سيده الجديد يعتبر خبرته في جمع الأسرار ونقلها رصيداً لا بأس به وبدأ في تنظيم جهاز للمخابرات خاص برئاسة الجمهورية للتدخل في الأنشطة العامة والخاصة لكل وزير ومسؤول كبير، ولما عين أمين شاكر سفيراً لدى بلجيكا رقي سامي شرف ليتولى منصب كبير الأمناء الذي كان يشغله.

ولسوء الحظ جاء تعيين سامي شرف على هذه الفرصة ليستخدم كل ما أوتي من براعة في التآمر، ولم يسمح لغير أفراد قلائل الاتصال بالرئيس عبد الناصر، وباستثناء السفير اليوغسلافي لم يقابل عبد الناصر هارولد بيلي وجون بادو إلى جانب كل سفير أجنبي آخر إلا في مناسبات نادرة.

هكذا أحاط عبد الناصر نفسه بمجموعة ممن لا يعترضون على شيء، وأصبح عبد الناصر بصورة متزايدة لا يقبل النقد بل أكثر ميلاً إلى سماع ما يريد أن يسمعه، بل ويسمح لتقارير غير صحيحة ومبالغ فيها حول أخبار سارة بأن تنشر على الناس، وبحكم كونه «صعيدي» بالمولد لم يعد على استعداد، أكثر من أي وقت مضى، لأن يصغي إلى وجهات نظر وزرائه بل وكان أكثر ميلاً إلى الاعتقاد بأن من يهاجم سياسته إنما يتآمر عليه خاصة لو كان سامي شرف وجهاز مخابراته قد نقل إليه صورة غير مرضية عنه. وكان سيد مرعي وزير الزراعة والمزارع الناجح، أحد ضحايا هذا المزيج من عدم التسامح والشك، فلما كان سيد مرعي رجلاً أميناً وعملياً أبلغ عبد الناصر أن مطلبه الخاص بإصلاح أكثر من أربعين ألف فدان سنوياً ليس بالاقتراح العملي، في حين أن علي صبري أكد، بناء على اتصالاته بما يسمى بالخبراء، إنه من الممكن إصلاح ٢٠٠ ألف فدان سنوياً فعندما أعيد إلى ذاكرة عبد الناصر أن سيد مرعي كان عضو برلمان في عهد فاروق سرعان ما أبعده عن منصبه شأنه في ذلك شأن ثروت عكاشة، وزير الأعلام والثقافة الذي أرغم على الاستقالة بعد أن اختلف مع عبد الناصر حول سياسة الثقافة، لقد أصر ثروت عكاشة على أن يكون الكيف وليس الكم هو السياسة الرئيسية في نشر الثقافة، وعارض بشدة رأي عبد الناصر في أن تقدم الثقافة للناس بنفس أسلوب الصحافة والإذاعة في الأعلام لكنه عبثاً حاول ذلك ولما عين عبد القادر حاتم مكانه واضطر ثروت عكاشة إلى أن يقبل نقله إلى رئاسة البنك الأهلي.

كان علي صبري أحد الأفراد القلائل من رفاق عبد الناصر الذين استفادوا من انضمام سامي شرف إلى هيئة رئاسة الجمهورية، فلم يتردد علي صبري في التودد إلى المساعد الجديد في رئاسة الجمهورية. كان علي صبري، كوزير دولة لشؤون رئاسة الجمهورية، شاباً طموحاً ومتآمراً بارعاً ومتمرساً ماهراً في جهاز المخابرات الذي أمضى فيه معظم الوقت وهو ضابط بسلاح الطيران، ولم يكن يتمتع بحب أعضاء مجلس قيادة الثورة وخاصة عبد اللطيف البغدادي وزكريا محيي الدين، إذ كانت شخصيته

غير جذابة، ولم يكن أخلاقياً حيث كان من النادر أن يقول كلمة طيبة في أحد، ولكنه أقنع عبد الناصر بأنه مساعد على درجة كبيرة من الكفاءة إبان السنوات التي قضاها في رئاسة الجمهورية وكثيراً ما كان علي صبري يهاجم شخصاً ما حتى يستبعده عبد الناصر على الفور، ولم تكن لعلي صبري مبادىء كثيرة، لو كانت لديه أية مبادىء، فكان بوسعه مسايرة التيار أينما اتجه، ففي يوليو من عام ١٩٦١ عندما رأى أن سيده يتحرك بسرعة نحو الاشتراكية عقد علي صبري مؤتمراً صحفياً أشاد فيه بالمزايا التي سوف تعود من التأميم في تعبئة وتنمية الموارد الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة وعلى الرغم من أنه يعتبر بوجه عام مناهضاً لأمريكا وموالياً لروسيا فلم يكن أقل من عبد الناصر استعداداً لقبول ما يمكن أن تقدمه أمريكا من معونة، وكان حريصاً ألا يسمح لكراهيته الشخصية للولايات المتحدة التي تولدت في نفسه لمحاولته الفاشلة في طلب الأسلحة الأمريكية عام ١٩٥٣، أن تترك تأثيرها على ما يصدره من حكم سياسي، وخلاصة القول إن علي صبري كان كما أراده عبد الناصر أن يكون وخاصة في هذه المرحلة، إذ كان سكرتيراً كفؤاً يتبع رئيسه أينما قاده دون جدل أو نقد.

صحيح انه عندما قرر عبد الناصر بعد ذلك بثلاث سنوات تعيين زكريا محي الدين رئيساً للوزراء ذكر لأحد الرفاق السابقين أن علي صبري لم يكن أهلاً لهذا المنصب لأنه غير حاسم ولا يستطيع السيطرة على مجلس الوزراء، لكن في عام ١٩٦٠ كان له رأي مغاير، فعندما أحس عبد الناصر بالسأم لمرضه بالسكر من ناحية وبسبب عداء إخوانه العرب من ناحية أخرى تملكه شعور بأنه محاصر بظروف معاكسة، وتأفف، بتحريض من سامي شرف، إلى التخلص من أولئك الذين أصبحوا الآن في مجلس وزرائه ينتقدون سياساته بصفة مستمرة، ولاح أن رفاقه المقربين أخذوا يعملون ضده في معارضة لبرنامج التأميم، والأسوأ من ذلك انه بدأ يشعر بأنه معزول تماماً عن الجيش الذي سمح لعبد الحكيم عامر بأن يمارس سلطة مطلقة عليه باعتباره قائداً عاماً للقوات المسلحة. وحيث انه لم يكن يحب على الإطلاق وجوهاً جديدة أكثر من حبه لكثيرين من الوجوه القديمة، فإن مشكلة تغيير وزرائه بدت بغير حل حتى اقتنع في شهر سبتمبر من عام ١٩٦٢ بفكرة تعيين علي صبري رئيساً للوزراء.

لم يكن مدعاة للدهشة أن يلقى هذا الهدف معارضة شديدة من جانب رفاقه السابقين في مجلس قيادة الثورة بيد أن كل ما تراجع عنه عبد الناصر أمام معارضتهم هو أنه لقب علي صبري برئيس المجلس التنفيذي بدلاً من رئيس الوزراء، وكان هذا

التغيير عطفاً من جانب عبد الناصر أرغم نقاده على أن يلوذوا بالصمت إن لم يكونوا قد شعروا بالامتنان. ومع ذلك عندما بدأ عبد الناصر يستعيد سلطته على الجيش، استبان له أن عبد الحكيم عامر خصم أقوى. إذ كان عبد الحكيم عامر قد استغل السنوات التي أعقبت حرب السويس في أن يقيم حول نفسه حصناً منيعاً من الشعبية بين صفوف الضباط الذين لم يرفض قط ولا سيما في حالات الشدة، أن يقدم لهم يد العون التي كثيراً ما كانت تنطوي على منحة مالية سخية. ولهذه الأسباب آثر عبد الناصر أن يحاول الحد من تدخل عبد الحكيم عامر في الشؤون السياسية بدلاً من تأكيد سلطته الخاصة في الشؤون العسكرية، الأمر الذي قد يؤدي إلى اشتباك مع الجيش. ومع ذلك لم يستخدم عامر سيطرته لحماية قادة غير مهرة أمثال صدقي محمود فحسب، بل للتدخل أيضاً في المجال الدبلوماسي إذ كان قد بدأ مؤخراً يتدخل في الشؤون السياسية والإدارية. فبالإضافة إلى تعيين أصدقائه في معظم مناصب السفراء المتاحة، فإن عدداً كبيراً من المحافظين بل وواحداً أو اثنين من الوزراء كانوا من ترشيحه. لهذا قرر عبد الناصر أن الوقت قد حان للحد من نفوذ القائد العام مهما كان أثر ذلك على صفوف الضباط وكان السبيل الوحيد هو الهجوم على الأساس الذي تقوم عليه سلطته، أي سيادته المطلقة على الجيش.

على هذا الأساس بعث عبد الناصر إلى صديقه القديم ليبلغه أنه يريد تغيير صدقي محمود كقائد لسلاح الطيران إلى جانب قائدي المدفعية والبحرية، فباعتباره رئيساً للجمهورية فإنه مسؤول عن كل جهاز في الحكومة ولم يعد مستعداً لأن يتحمل مسؤولية رئاسية عن القوات المسلحة بدون سلطة لممارستها، واعترض عبد الحكيم عامر بشدة على هذه المطالب وهدد بالاستقالة من كافة مناصبه بما في ذلك منصب نائب رئيس الجمهورية تماماً كما حدث منذ عام عندما جرت محاولة فاشلة للحد من سلطته. بيد أن عبد الناصر لم يتراجع عن موقفه في هذه المرة، مما اضطر عبد الحكيم عامر إلى الموافقة على التغييرات التي طلبها رئيسه، لكن قبل أن تعد القرارات كي يوقع عليها سافر إلى مرسى مطروح حيث ظل دون اتصال بأحد لمدة أيام.

فما كان من عبد الناصر إلا أن استدعى على الفور نواب رئيس الجمهورية الآخرين وأصر بعد أن أعلن أن عبد الحكيم عامر يدبر، ولا شك، انقلاباً على استبعاده فوراً. ولما قيل انه مهما كان الدليل على هذا الافتراض، فإنه لا يمكن إدانة عبد الحكيم عامر غيابياً سحب عبد الناصر مطلبه. وبعد مشاحنة طويلة تم الاتفاق على أن يتولى عبد

الناصر منصب القائد العام وأصبح عبد الحكيم عامر نائب القائد العام. كما أوكلت سياسة الدفاع إلى مجلس للدفاع يرأسه رئيس الجمهورية، ووضعت القوات المسلحة تحت إشراف لجنة الدفاع الوطني التي كانت تضم عبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وزكريا محيي الدين وكمال الدين حسين.

كانت محاولة جريئة أن يحد عبد الناصر من نفوذ عامر، لكنها لم تكن في واقع الأمر أكثر نجاحاً من محاولة العام السابق الفاشلة. فلقد استطاع عبد الحكيم عامر أن يقاوم معظم المحاولات التي قام بها مجلس الدفاع الجديد للسيطرة على تصرفاته وتوجيهها حتى أنه تمكن من إلغاء القرار الصادر باستبعاد صدقي محمود من قيادة سلاح الطيران، وبعد أن ترك عبد اللطيف البغدادي الحكومة بعد أكثر من عام توقف جهاز الإشراف الجديد تماماً. والواقع إن كل ما نجم عن هذا الصراع هو أنه خلف سحابة دائمة على الصداقة الوثيقة التي ظلت طويلاً تربط عامر ورئيسه.

وحين استقال عبد اللطيف البغدادي ورفيقاه في أوائل عام ١٩٦٤، كان أكثر من نصف أعضاء مجلس قيادة الثورة قد تركوا مناصبهم. هكذا بعد مضي أحد عشر عاماً على قيام الثورة أخذ عبد الناصر يفقد أخلص أصدقائه في الداخل كما دخل في نزاع مع أهم حلفائه في الخارج، لكن في الوقت المناسب خرج عبد الناصر من عزلته التي فرضها على نفسه وراح يعمل على استئناف بعض ارتباطاته القديمة، فعين زكريا محيي الدين رئيساً للوزراء في عام ١٩٦٥، كما كان ينوي في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ مع إسرائيل أن يطلب من عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين العودة ومساعدته في الخروج من المحنة التي يمر بها في الساعات الأخيرة الحالكة من حياته. ولكن في تلك اللحظة بدا، وهو أبعد ما يكون من القيام بأي محاولة لرد اعتبار معارضيه انه يتخلى عن سياسته ليستعديهم بتصرفات مثل تعيين عامر نائباً أولاً لرئيس الجمهورية ومن ثم خليفته المختار بل أحس عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين، اللذان أساءهما بشدة شك عبد الناصر في ولائهما، بفزع أكبر حين استبان لهما أنه في الوقت الذي يشك فيه زعيمهما في ولائهما ولا يبدي أي تسامح في نقدهما القائم على حسن النية فإنه يظهر تسامحاً مع تمرد عامر المستمر واشتباكه معه. ومنذ تلك اللحظة لم تعد الأمور على ما كانت عليه من هدوء مرة أخرى بالنسبة لهما وبالنسبة للرفاق القدامى الآخرين من أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين آثروا النضال في ظل قيادة عبد الناصر.



«الفصل السادس عشر»

وحدة جديدة فاشلة مع سوريا

كان القرار الذي اتخذه الرئيس ديجول بأن يحد من خسائر فرنسا في الجزائر وأن يعرض الاستقلال الذي ظلّت جبهة التحرير الوطني تحارب من أجله منذ عام ١٩٥٤ أحد الملامح القليلة المنقذة للمصريين في أوائل الستينات. فقد كان اهتمام عبد الناصر بدول شمال إفريقيا في الغالب لم يزيد كثيراً عن كونه اهتماماً هامشياً وكانت خلافاته من حين لآخر مع تونس يثيرها عادة بورقيبة الذي كان غروره عادة ما يصطدم بحقيقة أن هذا «المحدث» غير المثقف يطمح في التحكم في سياسات زعيم عربي مثله على هذا القدر من الثقافة والتجربة. وكانت ليبيا قد نالت استقلالها قبل الثورة المصرية وأعقبتها تونس والمغرب بعد فترة قصيرة. وعلى الرغم من أي نظام من هذه النظم لم يكن ما يسميه عبد الناصر بالنظم التقدمية، ورغم أن كل هذه النظم كانت ترتبط بالدول الغربية ارتباطاً وثيقاً فإنه لم يكن يشعر إزاء ارتباطاتها السياسية بالقلق الذي كان يشعر به بالنسبة لدول مثل سوريا أو العراق. ربما كان يوجد في ليبيا والمغرب قواعد بريطانية وأمريكية وربما كان الفرنسيون ما زالوا يسيطرون على بنزرت إلاّ أنه نظراً لوقوع دول شمال إفريقيا على التخوم الغربية للعالم العربي فإنها لم تكن تؤثر على الاتجاه الرئيسي للسياسة العربية مثل العراق في ظل حكم نوري السعيد وعبد الكريم قاسم. وباستثناء حادث عرضي تورط فيه أحد الملحقين العسكريين المصريين في عملية اغتيال فإن تدخّل القاهرة في شؤون أية دولة من دول شمال إفريقيا الثلاث كان تدخلاً ضئيلاً نسبياً.

ولم تشذ عن هذه القاعدة غير الجزائر. فمنذ أن أطلقت جبهة التحرير الوطني أول رصاصة في حرب التحرير من الحكم الفرنسي صمّم عبد الناصر كجزء من

سياسته التي تستهدف تخليص العالم العربي من السيطرة والإمبريالية، على أن يرى الفرنسيين وقد طردوا من الجزائر. وتحقيقاً لهذه الغاية انفق أموالاً طائلة لمساعدة جبهة التحرير الوطني بالسلاح والدعاية. وخلال اتصالاته بالوطنيين الجزائريين نشأت علاقة صداقة شخصية قوية بينه وبين زعيمهم أحمد بن بيلّلا الذي اعتقله الفرنسيون بعملية غدر في عام ١٩٥٦ وظلّت حالته الصحية تتدهور منذ ذلك الوقت في أحد السجون الفرنسية. ومن ثمّ فإنه عندما أعلن ديجول في شهر مارس عام ١٩٦٢ أنه قد تمّ الاتفاق على تسوية سلمية بموجبها تنال الجزائر الاستقلال بعدما يقرب من سبعة أعوام ونصف العام من الحرب الدموية، رحّب عبد الناصر على الفور بهذا النبأ باعتباره نصراً عظيماً. وبعد أن اعرب عن تقديره وإعجابه بسياسة ديجول أضاف ان هذا التطور الذي يلقى أعظم ترحيب يجب أن يفتح الطريق لاستئناف العلاقات الودية بين مصر وفرنسا.

وبعد أسبوعين أوقفت فجأة محاكمة المسؤولين الفرنسيين الاربعة في القاهرة وأطلق سراح كل المتهمين بعد أن طلب الادعاء تأجيل نظر الدعوى إلى اجل غير مسمّى. وفي شهر يوليو أعلن استقلال الجزائر بصورة رسمية عقب انتخابات برلمان وطني. واختارت الجمعية الوطنية الجزائرية الجديدة بن بيلّلا، الذي كان قد أطلق سراحه بعد اتفاقية شهر مارس، رئيساً للوزارة وأعيدت العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين مصر وفرنسا.

بيد ان الأمل الذي تولّد عمّا جرى في الجزائر لم يكن بالقدر الذي يبشر بفترة هدوء واستقرار في علاقة عبد الناصر بالعالم العربي ككل. فقد أخذت سوريا تبرهن، ولم يكن هذا مثيراً للدهشة، على أنها أشد مشكلاته تعقيداً. فبعد مرور سنة شهور على الانفصال سادت الفوضى أنحاء البلاد. وظلّت الحكومة السورية على موقفها الانفصالي بصورة حاسمة، ومع ذلك كانت الناصرية لا تزال متأصلة بين الجماهير وفي قطاعات بعينها من القوات المسلحة. ومن ثمّ فإنه بعد مهانة الانفصال الذي وقع مؤخراً كان الإغراء بالتآمر ضد نظام الحكم الانفصالي في دمشق أقوى من أن تستطيع القاهرة مقاومته. وفي شهر مارس عام ١٩٦٢ دبرت مجموعة من ضباط الجيش السوري الناصريين بتحريض من العملاء المصريين، انقلاباً وعزل رئيس الجمهورية، وبينما كانت المظاهرات الوحدوية تطوف حلب وحمص والمدن الأخرى أرسل وفد إلى القاهرة لكي يبحث إعادة الوحدة مع مصر.

ولكن الانقلاب فشل فلم يكن الناصريون أقوياء بالقدر الذي يقمع خصومهم الانفصاليين. وفي غضون أسبوع وجدوا أنفسهم محاصرين بعناصر موالية للحكومة من الجيش والشرطة. ولما عاد رئيس الجمهورية إلى منصبه انتهز الحوراني الفرصة للتنديد بالدسائس المصرية في سوريا وتحذير القاهرة من أنه ما لم تتوقف هذه الأنشطة سيكشف عن بعض «أسرار وحقائق» عن عبد الناصر كان قد عرفها حين كان عضواً في حكومة الوحدة. وهكذا فعندما هدأ غبار الانقلاب والانقلاب المضاد في نهاية الأمر كان كل ما استطاع الناصريون تحقيقه هو تعيين رئيس وزراء جديد اقترح، بعد شهرين، إعادة الوحدة بصورة جزئية. إلا أنه بالنظر إلى إصراره على ضرورة احتفاظ سوريا بسيادتها الكاملة في أي ترتيب جديد كان واضحاً أن الاقتراح يستهدف تبرير فشل الحكومة في معالجة الخلاف مع مصر أكثر مما يستهدف معالجة هذا الخلاف. ومن ثمّ لم يكن مدعاة للدهشة أن أحداً لم يعد يسمع شيئاً آخر عن هذا الأمر بعد أن ردّت القاهرة رداً لاذعاً بعض الشيء من خلال تعليق موجز نشر في صحيفة الأهرام، بأن مصر على استعداد للتفاوض بشأن إعادة الوحدة مع أية حكومة سورية تمثل الشعب ولا تتلاعب بمفهوم الوحدة من أجل خدمة مصالح فردية أو حزبية ليس إلا.

لكن الوضع لم يستقر عند هذا الحد، فلم تمض أيام قليلة حتى وقع انفجار هزّ أساس الجامعة العربية ناهيك عن العلاقات المصرية السورية. ففي ربيع عام ١٩٦٢ تورط الملحق العسكري المصري في لبنان، العقيد زغلول عبد الرحمن الذي كان يمثل المحور الرئيسي لعمليات القاهرة السرية ضد النظام السوري أثناء عدم وجود سفارة مصرية في دمشق، في الديون بصورة خطيرة بسبب القمار في أندية القمار ببيروت. وفي محاولة يائسة لتعويض خسائره لجأ إلى الاعتمادات الرسمية، ولما لم يحالفه الحظ قرر بعد أن خسر نصف مليون ليرة لبنانية (ما يزيد على مئتين ألف جنيه استرليني) أن يستعطف رئيسه عبد الحكيم عامر. وقام المشير بتعويض العجز في اعتمادات زغلول عبد الرحمن دون أن يذكر شيئاً عن ذلك لأي إنسان وسمح له بالاستمرار في منصبه.

لكن كرم عبد الحكيم عامر قوبل بالنكران. فقد عاد عبد الرحمن مباشرة إلى نادي القمار وفي خلال أيام قليلة خسر نصف مليون ليرة أخرى. وأدرك هذه المرة أنه انتهى وأن عبد الحكيم عامر نفسه لا يستطيع أن ينقذه. ولما عرض عليه أحد عملاء سفارة العربية السعودية، وكان قد سمع عن خسائره الضخمة، أن يسلمه ما في حوزته من ملفات سرية وافق في مقابل تعهد بإيداع مليوني ليرة في أحد بنوك سويسرا

حيث يتسنى له الإفلات من العقاب عن جريمة الاختلاس التي ارتكبها، وانتقلت الملفات، التي كانت تشمل قوائم بأسماء عملاء مصر الذين يعملون في سوريا مع تفاصيل عن نشاطهم، إلى السعوديين الذين، وكانوا دائماً متلهفين إلى تشويه سمعة عبد الناصر في دمشق، لم يضيعوا وقتاً في تقديم صور منها إلى السلطات السورية، وفي مقابل ذلك تسلم عبد الرحمن مقدماً ١٠ في المائة من الرشوة بددها فوراً على موائد القمار. ولما تبينّ له، مع إثارة السوريين احتجاجات عنيفة علنية ضد القاهرة، أن السعوديين ينكثون بعهودهم فيما يتعلق ببقية الصفقة استسلم طائعاً للعدالة المصرية فحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة جزاء خيانته.

كان هذا الحادث بالنسبة لأعداء عبد الناصر في سوريا فرصة أتاحتها العناية الإلهية لتصوير عبد الناصر بأنه وغد ووصف مؤيديه في سوريا بأنهم عملاء لتآمر أجنبي، واستغلّ حادث هروب عبد الحميد السراج من السجن وفراره إلى القاهرة قبل ذلك بشهرين على أنه دليل آخر على أن الرئيس المصري وأتباعه السياسيين يتآمرون لتدمير استقلال سوريا بل إن الحوراني تمادى أكثر من ذلك واتهم عبد الناصر بأنه أداة للإمبريالية. ولكي يقدم الدليل على اتهاماته نشر محضر أحد اجتماعات مجلس وزراء الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٦٠ - وهي بلا ريب «الأسرار الحقيقية» التي كان قد تحدث عنها بعد انقلاب شهر مارس - الذي كان يتضمن تأكيد عبد الناصر على أن الدخول في معركة عسكرية ضد إسرائيل سيكون انتحاراً وأنه لكي يدلل على وجهة نظره قدم للمجلس تحذير خروشوف إبان معركة السويس بأنه ليس في وسع روسيا أن تفعل شيئاً لمساعدة مصر.

كما زعم الحوراني بأنه يطلع على تقارير من السفارة الأمريكية في القاهرة تبين أن الأمريكيين يشعرون برضاء تام على سياسات عبد الناصر التي ساعدت بشدة على دعم خططهم في الشرق الأوسط وعلى الأخص في سوريا. وأضاف أن هذه المعلومات قد وصلت إلى مسامع الروس وأنه نظراً لتوفر مثل هذا الدليل على «نفاق» عبد الناصر تدهورت العلاقات بين القاهرة وموسكو إلى هذا الحد. كما أن الحكومة السورية لم تتوان في استغلال الفرصة للتنديد بالقاهرة وأصرّت على ضرورة فضح هذه المؤامرات المصرية في اجتماع عاجل لجميع الدول العربية. وفي ٢٨ يوليو طلبت دمشق رسمياً عقد جلسة طارئة للجامعة العربية للنظر في شكاوى سوريا من تدخل «عبد الناصر

الصارخ» في شؤونها الداخلية مستندة في ذلك إلى ما تحت يدها من وثائق مستمدة من ملفات زغلول عبد الرحمن السرية.

وكان اجتماع مجلس الجامعة العربية، الذي عقد نتيجة لذلك الطلب في شتورة على الحدود السورية اللبنانية، أعنف اجتماع عقد منذ قيام الجامعة العربية. فقد وجد الوفد المصري نفسه على الفور في مواجهة تحالف يضم سوريا والعربية السعودية والأردن راح ممثلوه يشنون حملة منسقة من التنديد بينما اكتفى اليمنيون والتونسيون بالمراقبة بارتياح واضح وهم يرون شقيقهم الأكبر وهو ينال مثل هذا التأديب. الواقع أنه إلى جانب العراقيين الذين قاطعوا الاجتماع تعبيراً عن احتجاجهم المستمر ضد قبول الكويت عضواً بالجامعة العربية كان تعاطف الجزائر التي كانت قد انضمّت مؤخراً إلى الجامعة العربية مع عبد الناصر هو العزاء الضئيل الوحيد الذي لقيه في هذه المواجهة العدائية. ولم يكتف السوريون بأنهم أمسكوا المصريين متلبسين، لكنهم بلغوا ذروة المغالاة بترديد ادعاءات الحوراني واتهام عبد الناصر بالعمل سراً مع واشنطن على «تصفية» النزاع العربي الإسرائيلي والتخلي عن الفلسطينيين كما اتهمت مصر بأنها تضغط على عبد الخالق حسونة باعتباره مواطناً مصرياً لكي يسيء استخدام منصبه كأمين عام للجامعة العربية بمحاباة بلاده كلما استطاع إلى ذلك سبيلاً، واحتج حسونة غاضباً بأنه ليست هناك ذرة واحدة من الحقيقة في هذا الاتهام، والحقيقة هي أن عبد الناصر قد تحاشى عامداً ألّا يستقبله خشية أن يترك ذلك أيّة انطباعات خاطئة لكن السوريين لم يقتنعوا بشيء من هذا الإنكار ورفضوا بعناد سحب هذه الاتهامات.

وبعد أن استمرت تلك الاتهامات ستة أيام لم يعد في استطاعة عبد الناصر أن يتحمل أكثر من ذلك فانسحب الوفد المصري من مؤتمر شتورة في يوم ٢٨ أغسطس مهدداً بانسحاب مصر من الجامعة العربية. وأوفد حسونة على وجه السرعة إلى بيروت في أعقاب الوفد في محاولة لحمله على العودة لحضور المؤتمر ولكن دون جدوى. إذ كان عبد الناصر قد تعرض لما فيه الكفاية من الهجوم وكان يدرك تماماً أن السوريين يملكون نتيجة لخيانة زغلول عبد الرحمن حجة قوية ضده. ورغم أنه لم يكن يدري شيئاً عن نشاط العملاء المصريين في سوريا إلّا أنه لم يكن في استطاعته أن يقول هذا ويأمل في أن يصدقه أي إنسان.

إلّا أن ضراوة خصومه كشفت في رأيه شيئاً أهم وأخطر إلى حد بعيد من مجرد

رغبة في توجيه نقد قاس إليه لتآمره ضد النظام الحاكم في دمشق فقد اقتنع من كل ما حدث في شتورة بأن السعوديين والأردنيين يحرضون السوريين ويستخدمون فضيحة زغلول عبد الرحمن فقط لإلقاء قدر من التهم البذيئة عليه في محاولة للقضاء على هيبته وإضعاف زعامته في العالم العربي وربما كانت نقابة الملوك قد فقدت أحد أفرادها عندما قتل فيصل ملك العراق في ثورة عام ١٩٥٨ إلاّ أن مؤتمر شتورة قد اثبت أنهم أكثر نشاطاً عن ذي قبل في معارضتهم للقاهرة وأنهم في الواقع لم يجدوا حليفاً جديداً في سوريا فحسب بل تردد أيضاً أنهم يحتالون للحصول على تأييد عراق عبد الكريم قاسم على حد سواء. ومن ثمّ تلقى الوفد المصري أمراً بالعودة إلى القاهرة فوراً وانفض مؤتمر شتورة بعد ذلك بثلاثة أيام في حالة من الفوضى.

لكن إذا كان عبد الناصر قد راوده الأمل في أن تؤدّي تهديداته بالانسحاب من الجامعة العربية كلية إلى جعل خصومه السوريين يترددون فإنه سرعان ما خابت آماله. فبعد مرور عدة أسابيع شكل خالد العظم حكومة جديدة واستمرّت طوال الشهور الخمسة التالية حملة لمطاردة الوحدويين في سوريا اتسعت بعنف متزايد واتهم العظم شخصياً عبد الناصر بتدمير الوحدة العربية وضرب السوريين ببعضهم بعضاً وأخذ اللوم يوجه إلى الناصريين بسبب أي اضطراب وكل اضطراب يقع ولم يكد يمضي أسبوع واحد دون حملة من الاعتقالات بما يصاحب ذلك من كشف لمؤامرات من تدبير السفارة المصرية في لبنان.

ولم يتوقف نشاط أعداء القاهرة الآخرين في أعقاب أزمة شتورة وتبددت بصورة نهائية تلك الآمال التي كانت لا تزال تراود عبد الناصر في أن الأمير فيصل سوف يتخذ خطاً أكثر مجاملة تجاه مصر من أخيه الملك سعود، إذ كان السعوديون قد تعمدوا إهانة القاهرة منذ ثلاثة شهور برفضهم قبول الكسوة الشريفة التي تقدمها مصر سنوياً بصورة تقليدية فيما كان من الحجاج للمصريين الذين استشاطوا غضباً بسبب هذه الإهانة، إلاّ أن عدلوا عن إتمام مناسك الحج وعادوا إلى بلادهم وقامت الرياض عقب ذلك بشن سلسلة من الهجمات على عبد الناصر ردّدت فيها اتهامات الحوراني واتهمته بالاشتراك في مؤامرات صهيونية وإحداث شقاق بين العرب. والواقع أنه بينما كان مؤتمر شتورة منعقداً كان الملك حسين ينزل ضيفاً على فيصل في الطائف حيث اتفق العاهلان على إنشاء قيادة عسكرية مشتركة كما اتفقا على تنسيق سياستهما الخارجية.

ومن المسلَّم به أن عبد الناصر كان قد أثار غضب الرياض باستقباله مرتين للأمير السعودي، طلال بن عبد العزيز، الذي كان على خلاف مع أسرته لمطالبته بحكم ديمقراطي في العربية السعودية. ولكن العداء الذي كان يكنّه السعوديون للقاهرة كان شديداً إلى حد أنه بدا بحلول فصل الخريف أن فيصل يخطو بسرعة وبصورة متعمدة نحو قطيعة كاملة مع مصر، وليس هناك من يعرف ما إذا كان من الممكن تجنب حدوث هذه القطيعة. لأنه في غضون شهر من المواجهة التي حدثت في شتورة بدأ صراع في جنوب الجزيرة العربية قضى على أي أمل في المصالحة وورط المصريين والسعوديين في نزاع مرير استمر طوال السنوات الثماني التالية تقريباً.

ففي السابع والعشرين من شهر سبتمبر عام ١٩٦٢ قامت مجموعة من ضباط الجيش اليمني بقيادة اللواء عبد الله السلال بانقلاب وخلعت الإمام البدر الذي كان قد ورث العرش إثر وفاة أبيه قبل ذلك بثمانية أيام، وبعد مرور ثمانٍ وأربعين ساعة اعترفت القاهرة بنظام السلال رغم أنه لم يكن يسيطر سيطرة تامة على البلاد خارج العاصمة نفسها كما كان متزعزعاً بصورة جعلته يطلب بعد أيام معدودة (٦) القوات المصرية، وفي أقل من شهر من وقوع الانقلاب كانت القوات المصرية تنزل، عندما أعلنت السعودية تأييدها للإمام المخلوع، في اليمن للمساعدة في الدفاع عن الجمهورية الوليدة ضد الهجمات المضادة التي كان يشنها أعوان البدر. وفي شهر نوفمبر قطعت العلاقات رسمياً بين القاهرة والرياض وفي نهاية العام كانت مصر والسعودية متشابكتين في حرب لمصلحة الأطراف اليمنية التابعة لهما.

ولم يكن عبد الناصر يبدي اهتماماً كبيراً باليمن قبل الانقلاب الذي قام به السلال وعلى الرغم من أنه كان قد استجاب لطلب اليمن بالدخول في تحالف مع مصر في منتصف الخمسينيات فإنه لم يكن يعلم شيئاً عن هذه البلاد، وتجنب بعد تفكير زيارتها. كان يعتبر اليمن قاعدة يمكن أن تساعد في لوي ذيل بريطانيا في عدن ومحمية عدن، ومن المؤكد أنه لم يكن يفعل شيئاً لمنع منازعات الحدود التي كان رجال القبائل التابعون للإمام يشتبكون فيها من حين لآخر مع جيرانهم البريطانيين. وحتى في الفترة التي كانت فيها العلاقات بين الرياض والقاهرة ودّية للغاية وكان متفقاً في الرأي مع سعود في معارضة حلف بغداد كان عبد الناصر لا يميل إلى فكرة استئثار الرياض بالنفوذ في شبه الجزيرة العربية وكان يعتبر اليمن تحدياً ممكناً في المستقبل للسيطرة السعودية في المنطقة.

ومن الناحية الأخرى كان التحالف مع نظام حكم مطلق ضارب في القدم كنظام الإمام أحمد الذي كان يستشير عرافاً قبل أن يتخذ أي قرار هام أمراً ينطوي على حرج بالنسبة له باعتباره زعيم المدرسة التقدمية في الدول العربية. وفي عام ١٩٥٦، بعد أن رفض الإمام دعوة لزيارة القاهرة نزولاً على نصيحة عرافه أوفد أنور السادات إلى صنعاء لإقناع الحاكم المسن بإدخال بعض الإصلاحات، واقترح السادات أنه في حالة عدم موافقة الإمام على الأخذ بنظام الحكم الديمقراطي عليه تخويل بعض سلطاته المطلقة لابنه ووريثه الذي كان قد أبدى في إحدى زياراته مؤخراً للقاهرة لمقته على أن يطلب مساعدة مصر وصداقتها والذي كان يعتنق، فيما يبدو، آراء أكثر تحرراً من آراء أبيه. إلاّ أن الإمام لم يكن على استعداد بحال من الأحوال للاستجابة إلى مقترحات السادات، تماماً كما تبين الأمريكيون بالنسبة لفاروق في أواخر الأربعينات، فاضطر عبد الناصر إلى الالتجاء إلى أساليب أخرى لتحقيق أغراضه.

ولم تكن تنقصه، بحال من الأحوال، مثل هذه الأساليب. لأنه في عام ١٩٥٥ عقب توقيع اتفاقية الدفاع بين مصر وإمام اليمن كان عدد كبير من الضباط اليمنيين قد أوفد إلى الكليات العسكرية المصرية للتدريب فيها، كما أنشئت بعثة عسكرية مصرية في صنعاء، وعندما قدمت البعثة تقريراً إلى السادات يتضمن أن الجيش اليمني سوف يكون مجالاً خصباً للدعاية الناصرية صدرت الأوامر فوراً ببدء عمليات التلقين الضرورية. وكان الضباط اليمنيون في مصر هم الهدف الأول، والواضح إنه كانت هناك اتصالات سرية مع زملائهم في اليمن بواسطة المصريين في صنعاء. وأخذ رجال الدعاية المصرية طوال السنوات الخمس التالية يعملون بهدوء ولكن بصورة فعالة على غرس الأفكار الجمهورية في الجيش اليمني، بينما ظلّ السادات الذي كان يشرف على تنفيذ هذه العملية على اتصال بالثوار المحتملين بين كبار الضباط.

وفي عام ١٩٦١ اخذت العلاقات بين القاهرة وصنعاء تتدهور تدهوراً بالغاً بعد أن أيّد اليمنيون العراق في أزمة الكويت. إذ قام عبد الناصر بإلغاء التحالف العسكري وبدأ يقرن إسم الإمام بالملك سعود والملك حسين كأعداء للوحدة العربية. وفي نهاية العام قطعت اليمن ومصر كل العلاقات بينهما وطردت البعثة العسكرية المصرية وتمّ استدعاء الضباط اليمنيين من مصر إلاّ أنه في الوقت نفسه كانت قد بذلت جهود كافية لخلق نواة قوية للنزعة الجمهورية في جيش الإمام ومن ثمّ كانت المسألة مسألة وقت فحسب قبل أن يوجه الثوار ضربتهم.

بعد تسعة شهور توفي الإمام أحمد في ١٩ سبتمبر ونودي بإبنه سيف الإسلام البدر خلفاً له على العرش. ولكي يفرض البدر آراءه التحررية نسبياً أصدر على الفور عفواً عن جميع المسجونين السياسيين كما أصدر عدداً من الإصلاحات الاجتماعية والمالية الملحة. ولكن الضباط الثائرين رفضوا أن يمنحوا الإمام الجديد فرصة للاختيار فوجهوا ضربتهم بعد ثمانية أيام من اعتلائه العرش وبعد أن استولوا على القصر الملكي ودمروه أعلنوا أن البدر قد قتل وأن جمهورية قد قامت بزعامة اللواء السلال. وتمّ إعدام عدد من كبار الملكيين على عجل وبدا في الأربع والعشرين ساعة الأولى أن الانقلاب قد نجح في سحق كل معارضة إلاّ أنه على أثر إعلان أن الإمام الجديد قد فرَّ إلى المملكة العربية السعودية وأنه يقوم بتنظيم ثورة مضادة حدث تغيير مثير. فقد هبَّ رجال القبائل الموالون للملكية في الحال لمحاربة النظام الجمهوري ولما أيقن السلال أنه سيتعين عليه خوض حرب أهلية التجأ إلى عبد الناصر بلا تردد طالباً معونته.

وتلقى السادات الذي كان أول من سمع في القاهرة بنبأ الانقلاب اليمني طلب المساعدة من نائب رئيس الوزراء عبد الرحمن البيضاني الذي اقتصر طلبه في هذه المرحلة على مقاتلة مصرية واحدة تحلق في سماء صنعاء رمزاً لمساندة عبد الناصر للثورة إلاّ أنه بعد أيام قلائل بدأ الجمهوريون، بعد إخفاق تهديدات السلال بإنزال عقاب شديد بأي فرد يساعد الملكيين في منع انضمام رجال القبائل إلى صفوف الإمام يزيدون طلباتهم من مصر، وأبلغوا السادات آنذاك أنهم في حاجة أيضاً إلى قوات ودبابات ودعم جوي.

واستغرق الأمر من عبد الناصر ثلاثة أيام لكي يبت في الرد إلاّ أنه لم يكن ثمّة شك على الإطلاق منذ البداية في حقيقة القرار الذي سيتخذه. صحيح أن معلوماته عن اليمن كانت ضئيلة بصورة اضطرته إلى أن يسأل جون بادو السفير الأمريكي عمّا إذا كانت ملفاته تضم أيّة تقارير يمكن أن تعطيه فكرة عن طبيعة البلاد. وعلى الرغم من أن المعلومات الوحيدة التي استطاع بادو أن يعثر عليها كانت عبارة عن نسخة من تقرير اقتصادي قديم من سفارة الولايات المتحدة في صنعاء فإن عبد الناصر قد قرأه بفهم بالغ وعرفان كبير بالجميل.

لكن فيما عدا نقص المعلومات عن اليمن كانت الحجة الوحيدة المعارضة

للاستجابة لطلب السلال هو أن تلك الاستجابة سوف تؤدي بعبد الناصر إلى صراع أعمق مع السعوديين والبريطانيين لأن الرياض أو عدن لن تقبلا وجود جيش مصري على حدودهما، بيد أن علاقات القاهرة بالرياض كانت بلغت درجة من التدهور لا يمكن أن يحدث بعده تدهور يذكر. كما أن عبد الناصر كانت تستبد به دائماً الرغبة في مقاومة النفوذ السعودي في شبه الجزيرة العربية وكذلك كان قد أعلن منذ فترة طويلة عن أنه ينوي طرد الوجود العسكري البريطاني من كل الأراضي العربية. وكانت استغاثة السلال تتيح له فرصة قد لا تتكرر لممارسة الضغط على البريطانيين في عدن بإقامة روابط وثيقة مع القوميين في عدن من قواعد مصرية عبر الحدود اليمنية، فضلاً عن أن توطيد أقدام مصر في طرفي البحر الأحمر كان أمراً ذا قيمة استراتيجية لا يستهان بها بالنسبة لمصر.

وإلى جانب تلك الاعتبارات كانت هناك الحجة الأساسية القائلة بعدم قابلية الثورة العربية للتجزئة وأنه إذا فشلت الثورة في أي مكان فإنها قد تفشل في كل مكان. ومن ثمّ فإنه مهما تكن ضآلة ما قد يعرفه عبد الناصر عن اليمن أو السلال كان عليه أن يؤيد الثوار ضد ثورة الملكيين المضادة، وكان من رأي مستشاريه العسكريين أنه إذا أرسلت المساعدات المصرية بالسرعة الكافية سوف يتم سحق أنصار الإمام قبل أن يتمكن السعوديون من التحرك للاشتراك في القتال. وهكذا سواء قرر فيما بعد أم لم يقرر الاحتفاظ بقوات عسكرية في اليمن للضغط على البريطانيين والسعوديين فإنه يجب ألاّ تتورط قواته في أية حملة طويلة الأمد.

ولكن ربما كان السبب الذي دفع عبد الناصر أكثر من أي سبب آخر إلى الاستجابة لطلب السلال سبباً عاطفياً أكثر منه استراتيجياً أو سياسياً، وكما ذكر لأقرب زملائه بعد الصدمات التي كان قد تعرض لها مؤخراً على أيدي السوريين ناهيك عن عبد الكريم قاسم وغيره فإن حقيقة أن إحدى الدول العربية الشقيقة قد أظهرت له وللعالم أنها بحاجة إلى مساندته تعد ثروة يرحب بها على نحو لا يستطيع معه على الإطلاق مهما كان الثمن أن يرفض طلبها، كما أن هذه المسألة لم تكن مسألة هيبة شخصية لأن عبد الناصر كان يرى أنه إذا ما فشلت مصر في استعادة زمام المبادرة الذي فقدته بعد الانفصال مع سوريا فإن ديناميكية الثورة العربية سوف تضيع بصورة لا يمكن معها استعادتها.

من ثمّ وافق عبد الناصر بعد ثلاثة أيام من تلقيه طلب المساعدة الذي بعث به السلال على إرسال قوات مصرية بدأت طلائعها رحلتها في الخامس من أكتوبر وما إن علمت المخابرات السعودية أن القوات في طريقها إلى اليمن حتى بدأت الرياض في حشد الرجال والمال والسلاح لمساعدة الإمام المخلوع. فأرسل السلال قواته إلى الحدود حيث نشب على الفور قتال عنيف مع القوات السعودية وكذلك مع الملكيين. ولم تمض أيام قليلة حتى انضمّ الملك حسين إلى المعركة عندما بعث ببرقية إلى الإمام في ٢١ ديسمبر يتعهد فيها بأن الأردن سيبذل كل جهد لمساعدته على استعادة عرشه، وأعلن البيضاني بصفته نائباً للسلال أن قوات حكومة الثورة على أهبة الاستعداد لغزو العربية السعودية براً وبحراً وجواً ووجد عبد الناصر نفسه مضطراً، بفعل اندفاع الأحداث إلى توقيع اتفاقية دفاع شاملة مع حكومة صنعاء. وتحول طلب اليمن الأصلي الذي كان قاصراً على طلب مقاتلة واحدة من طراز ميج إلى آلاف الرجال، فأصبح لمصر في العام التالي عشرون ألف جندي يرابطون في اليمن، وفي عام ١٩٦٤ ارتفع الرقم إلى أربعين ألفاً وقبل أن ينتهي القتال نهائياً بعد ستة أعوام كان الرقم قد بلغ أكثر من سبعين ألفاً أو ما يقرب من نصف قوة الجيش المصري.

وأصبحت اليمن في النهاية ما كان يسميه عبد الناصر (بفيتنامي) عندما كان يتحدث مع بعض أصدقائه الحميمين من الغرب، مغامرة أشد فشلاً وأطول أمداً من أي مغامرة أخرى قام بها أثناء حكمه واستنزافاً لا نهاية له لموارد مصر من الرجال والمال لكسب حرب لم يكن من الممكن كسبها على الإطلاق. ومع ذلك أدّى قرار التدخل على الأقل إلى استرداد جزئي لهيبة مصر التي كانت قد فقدتها. لأنه في غضون خمسة شهور من وصول الفرقة المصرية الأولى إلى اليمن كان عداء العراق وسوريا المرير قد أخذته الانقلابات التي قضت على نظامي قاسم والعظم، وقامت في كلتا الدولتين حكومتان كان أول ما فكرتا فيه هو السعي إلى إقامة وحدة مع مصر، وبدا لوقت قصير أن الدول العربية التقدمية على وشك تحقيق بعض أسس التضامن.

لقد وقع الانقلاب في العراق عندما انقلب الجيش فجأة وعلى غير توقع، مثلما حدث مع نوري السعيد، على عبد الكريم قاسم فقتله وقتل معه المهداوي وكبار معاونيه الآخرين. وشعر عبد الناصر بالاغتباط بطبيعة الحال وهو يرى نهاية نظام حكم عبد الكريم قاسم وازداد عبد الناصر غبطة عندما علم أن عبد السلام عارف الذي كان قد حكم عليه بالإعدام بتهمة القيام بنشاط موال لمصر قبل ذلك بأربعة أعوام قد

نصّب رئيساً للجمهورية، إلاّ أن غبطته بهذه الأحداث لم تكتمل عندما علم أن البعثيين العراقيين هم المسؤولون أساساً عن تحريض الجيش على الثورة وليست العناصر الناصرية التي ظلّت المخابرات المصرية على اتصال بها منذ تمرد الموصل، لأنه إذا كان المحرضون على إسقاط عبد الكريم قاسم هي الدولية البعثية فمن المحتمل، بالرغم من تعيين عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية، أن يتطلع النظام الجديد في العراق إلى سوريا أكثر منه إلى مصر طلباً للتوجيه.

ومع ذلك كان أي شيء أفضل من عبد الكريم قاسم، ومن ثمّ لم يتوان عبد الناصر في تهنئة عارف والشعب العراقي بالسيطرة مرة أخرى على مقدراته، وبعد ذلك بإسبوعين، بعد استئناف العراق لشغل مقعده في مجلس الجامعة العربية، وصلت إلى القاهرة بعثة النوايا الحسنة من بغداد واستقبلت بتصريحات ملائمة عن وحدة الهدف القائمة حالياً بين مصر والعراق وفي نهاية الزيارة أعلن العراقيون بطموح أكثر منه توخياً للدقة أنهم قد اتفقوا مع عبد الناصر على الأساس لتوحيد العالم العربي بأسره.

وجاء دور سوريا بعد ذلك بإسبوعين لتنقلب على أولئك الذين أعلنوا كراهيتهم لعبد الناصر وكل إنجازاته، ففي اليوم الثامن من شهر مارس وفي أعقاب عملية تطهير أخرى شملت الوحدويين بدعوة اشتراكهم في مؤامرة مصرية لاغتيال قادة سوريا قامت وحدات منشقّة من الجيش بقيادة العقيد لؤي الأتاسي بالإطاحة بحكومة العظم. ولجأ العظم إلى السفارة التركية وأعلن راديو دمشق أن عهد الانفصال المرير قد ولّى، وأنه قد بدأ عهد جديد يهدف إلى تدعيم الوحدة العربية. لكن مرة أخرى لم تكتمل غبطة عبد الناصر وهو يرى أعداءه يقصون عندما تبين له أن العامل الحاسم في تغيير نظام الحكم هو البعث تماماً كما حدث في العراق، لأن الرجل الذي برز من هذا الانقلاب كرئيس للوزراء لم يكن سوى صلاح البيطار الزعيم البعثي الذي يتذكره عبد الناصر بتوقيع مرسوم الانفصال في عام ١٩٦١ أكثر منه ادعاؤه بأنه أول المؤيدين لمصر في سوريا في الأيام السابقة.

وعلى الرغم من مظهر الانسجام المفاجيء بين الدول العربية التقدمية فإن عبد الناصر لم يكن جد سعيد بهذه التطورات، فكان مما يبعث على الضيق أن يتبين أن كل جهود المخابرات المصرية لم تكن بالمقارنة فعالة وأنه بعد أن أدّت خيانة زغلول عبد الرحمن إلى تعريض كل عملاء مصر في سوريا للشكوك والشبهات وإلى توقف نشاطهم

ثم تدمير انقلاب نجح في الإطاحة بالحكومة. وبعد عدة أعوام كان عبد الناصر يذكر لأصدقائه الغربيين على سبيل المداعبة أن الانقلابات الناجحة الوحيدة في العالم العربي هي تلك التي لم يكن لمخابراته يد في تنظيمها. وفي ذلك الوقت لم يكن يرى في هذه النتيجة ما يدعو إلى الابتهاج فقد وجد نفسه يواجه في سوريا وإلى حد أقل في العراق حكومات جديدة يشكلها ويسيطر عليها حزب البعث الذي لم تكن ثقته به تزيد كثيراً عن ثقته بالحكومات التي تمت الإطاحة بها.

صحيح أن البيطار كان في العام السابق قد ندم على تأييده للانفصال واختلف بعد عملية نقد ذاتي علانية مع المتطرفين اليساريين والأجنحة البعثية الأخرى التي كانت قد اختارت، بدافع من الرومانسية الثورية، طريق الاستقلال التام وسخرت منه لتأكيده، من جديد أنه لا يمكن القيام بأي عمل عربي بدون مصر ومصر هي عبد الناصر. وصحيح أيضاً أن عبد الناصر الذي لم يكن يكره البيطار ولم يشعر قط بعدم الثقة فيه مثلما كان يكره ويشكك في الحوراني وعفلق كان يؤمن بأنه صادق تماماً في ندمه ومع ذلك كان يشعر بأنه شخصية متقلبة للغاية وكان يخشى من أنه إذا كان زملاء البيطار من البعثيين قد أقنعوه بالتنكر للوحدة في الماضي فإنهم يستطيعون القيام بذلك مرة أخرى.

فضلاً عن هذا لم تمض أربع وعشرون ساعة على تولي البيطار منصبه حتى وصل نائب رئيس وزراء العراق الجديد، وهو من كبار البعثيين في حكومة عارف إلى دمشق لبحث ترتيبات عسكرية مشتركة الأمر الذي لم يكن من الغريب أن تفسره القاهرة بأنه خطوة أولى نحو إقامة وحدة بعثية بين الدولتين. وكان من رأي عبد الناصر أنه على الرغم من أن الانقلابين الأخيرين في بغداد ودمشق ربما وضعا حداً لمعاداة مصر فإنهما طرحا شيئاً قد يكون من العسير على القاهرة معالجته، لسبب هو أن تحالفاً، فيما يبدو، قد يقوم بين سوريا والعراق الأمر الذي ظلت القاهرة تعمل على الحيلولة دون تحقيقه منذ فترة طويلة سابقة للثورة ولسبب آخر هو أن هذا التحالف بالتحديد سوف يكرس لاقتراح وحدة عربية يمكن بسهولة تامة أن ينقل قلب العروبة بعيداً عن القاهرة ويهدد هيمنة مصر بنفس الطريقة التي حاول بها نوري السعيد تحقيق ذلك باستخدامه فكرة «الهلال الخصيب» على أن تكون بغداد العاصمة.

والواقع كان هناك شيء من المغالاة في مثل تلك المخاوف، فعلى الرغم من أن

حزب البعث كان قادراً على العمل السري في سوريا والعراق فإن الإجراءات التي اتخذت لقمع الحزب في هاتين الدولتين حرمت التشكيلات القطرية من اتصالها الوثيق السابق «بقيادتها العليا» القومية، ونتيجة لذلك أصبحت هذه التشكيلات هيئات سرية مستقلة فعلاً لا يكاد يوجد تنسيق مركزي بينها ومن ثمَّ لم تكن فكرة قيام وحدة عراقية سورية تحت إشراف القيادة القومية العليا للبعث أمراً ممكناً من الناحية العملية. ومع ذلك فقد كان يساور عبد الناصر الخوف من قيام هلال خصيب بعثي، وكان قد تلقّى، وهو في هذه الحالة النفسية القلقة، بعد عدة أيام من تقلد حكومة البيطار مقاليد الحكم في دمشق اقتراحاً بعقد مؤتمر في القاهرة لا ليبحث إعادة وحدة مصر وسوريا فحسب وإنما ليناقش أيضاً توسيع نطاق هذه الوحدة لتشمل العراق.

ولم يكن من الممكن، كما كان الحال بالنسبة لنداء السلال الذي طلب فيه مساندة القاهرة له في اليمن، أن يكون ثمَّة رد آخر غير الموافقة على هذا الاقتراح فقد كان الرفض معناه إنكار دور مصر الوحدوي في العالم العربي ومع ذلك استبدّت بعبد الناصر الشكوك فيما إذا كان هذا الاقتراح خدعة أخرى للإيقاع به في نوع من التعهدات التي بمقتضاها تتحمل مصر المسؤوليات بينما يجني شركاؤها كل المكاسب. ومع أنه ربما كان يرغب بشدة الاستمتاع مرة أخرى بحب الشعب السوري الذي كان يشعر بأنه أعمق مما أظهره له شعبه المصري فإنه كان يستشعر أخطاراً كبرى في إحياء الوحدة مع البعث السوري ومهما كان إحساسه بالرضى بعد عام ١٩٥٨ على ما كان يعتبره زواجاً بين المصري الغني والفتاة السورية الفقيرة نسبياً إلاّ أنه لم يكن يستطيع ببساطة مواجهة مذلة طلاق ثان.

كذلك كان عبد الناصر أقل رغبة في أن يتخذ من العراق عروساً ثانية حيث أن أبناء عمومتها الأكراد المتنازعين معها سوف يورطونه في منازعات عائلية مستمرة من النوع الذي جعلهم لفترة طويلة في صراع دائم ضد كل من يتولى الحكم في بغداد. وبقدر حبه لعبد السلام عارف الذي كان يشعر أنه يستطيع العمل معه في انسجام كان يرتاب في أن يكون هدف الزعيم العراقي الأساسي من وراء السعي إلى إقامة وحدة مع مصر هو تدعيم مركزه الشخصي إذ كان عارف قد عيّن رئيساً للجمهورية بواسطة البعثيين الذين أطاحوا بعبد الكريم قاسم لمجرد أنه كان قبل عام ١٩٥٨ بفترة طويلة وحتى قبل أن يتشبع قاسم بالأفكار الثورية، معقد آمال الحركة الوطنية في الجيش العراقي، فكان تأييده أمراً ضرورياً لأية حكومة إلاّ أن مجلس وزرائه كان

يتألف من بعثيين لا يخفون اعتزامهم تسيير دفة الامور في البلاد وفق هواهم، ولم يكن عبد الناصر يرغب في التورط في منازعات سياسية داخلية في العراق وذلك بأن يسمح لعارف بأن يستخدمه كسلاح لمقاومة سيطرة البعث، وإذا كان قد تعلم أي شيء من تجاربه في سوريا فإن هذا الدرس هو بالتأكيد ان يكون حذراً من ذلك النوع من التورط.

هذه الأسباب مجتمعة تناول عبد الناصر، عندما بدأت محادثات الوحدة الثلاثية في القاهرة في ١٤ مارس من عام ١٩٦٣، الموضوع بحذر بالغ وظل متمسكاً منذ أول جلسة بأنه لا يستطيع على الإطلاق أن يضع ثقته في البعث مرة أخرى بعد الخيانة التي قضى بها على الجمهورية العربية المتحدة، وكان يردد القول: «إذا كان البعث هو الذي يحكم سوريا الأن فلست مستعداً على الإطلاق في هذه الحالة لإجراء أي مناقشة، إنني على استعداد للوحدة مع كل سوريا، أما الوحدة مع حزب البعث فإنني أقول لكم «إنني آسف، فلا يلدغ المؤمن من جحر مرتين» ومع أنه اعترف بوقوع أخطاء أثناء الوحدة السابقة إلّا أنه أصرّ على أن معظم هذه الأخطاء ارتكبها البعث الذي «عمل على تدمير الجمهورية العربية المتحدة بدافع الحسد والغيرة» وأن استقالة البيطار والحوراني كانت جريمة مثل الانفصال الذي وقع بعدها والذي دبره البعث ومؤيدوه داخل الجيش وراح يؤكد قائلاً إنني لم أكن أحكم سوريا شخصياً بل كان السوريون هم الذين يحكمونها «فقد كان هناك مجلس تنفيذي إقليمي كان يرأسه على الدوام سوري»، أما القول بأن مصر كانت تسيطر على سوريا فليس صحيحاً وأخذ عبد الناصر يتساءل: «وما هي حقيقة الموقف الآن؟ هل حدثت ثورة أم انقلاب؟ هل الجيش هو الذي يحكم سوريا أم مجلس الوزراء؟ هل النظام في سوريا بعثي أم هو نظام قومي عربي؟ واختتم حديثه قائلاً إنه ينبغي توضيح هذه المسائل قبل إمكان إحراز أي تقدم في مناقشة قيام وحدة أخرى.

ومن البداية حتى النهاية كان أداء عبد الناصر في المؤتمر الثلاثي يتسم بالمهارة الفائقة فكيا كشف عن بعض حقائق الوحدة السابقة نجح في حمل السوريين على التزام موقف الدفاع طوال المحادثات التي استغرقت أربعة وعشرين يوماً، والواقع أن السجل الحرفي لهذه المناقشات قد يكون أروع ما تكشف عن معاملات عبد الناصر مع رفاقه الحكام العرب، ففي كل جلسة كان يسيطر على سير المناقشات وكان وحده يخاطب باحترام وذلك باستخدام لقبه الرسمي «سيادة الرئيس» أو «فخامتكم» بينما كان

يشار إلى المندوبين الآخرين بـ «الأخ صلاح» أو «الأخ طالب» وكثيراً ما كان يدفع السوريين والعراقيين على أن يناقض كل منهم الآخر وعلى التشاحن فيما بينهم كما كان يبدي طوال هذه المحادثات معرفة رائعة لا بتصريحات ودسائس خصومه العرب فحسب وإنما بالتاريخ الدستوري لأمريكا وروسيا وغيرهما من الدول التي كان يسترشد بها في مناقشته للشكل الذي ينبغي أن تتخذه الوحدة المرتقبة. ولما كان متردداً في الموافقة على إعادة الوحدة السابقة فضلاً عن عدم رغبته في توسيع نطاقها لكي تشمل العراق فإنه لم يكف مطلقاً عن تأكيد كراهيته وشكه في حزب البعث الذي ادعى أنه لا يمثل الرأي العام السوري وظلّ يسترسل باستمرار في الحديث عن خوفه من أن تضمه أي وحدة ثلاثية بين «مطرقة وسندان» الحكومتين البعثيتين في دمشق وبغداد، وفي النهاية أصرّ على أنه إذا ما أريد لأي وحدة أن تقبلها القاهرة تعين على الأحزاب السياسية القائمة أن تفسح المجال «لمنظمات جماهيرية» تحل محلها كالاتحاد الاشتراكي العربي في مصر.

ولم يحاول المندوبون السوريون الدفاع عن أنفسهم ضد هذه الهجمات الموجهة إلى ما وصفه عبد الناصر بسجل خيانتهم للوحدة وبدا أنهم، على النقيض من ذلك، يتراجعون أمام كل ضربة توجه إليهم وبينما ألقوا بمعظم تبعة الانفصال على الحوراني «الملعون» على حد قولهم، أحس بمرارة شديدة لفقدانه نفوذه فوقع البيطار على الاستقالة، فإنهم لم يفندوا الاتهام الذي وجهه عبد الناصر حول الأخطاء التي ارتكبتها سوريا بعد عام ١٩٥٨ أما فيما يتعلق بالحاضر فقد أكّدوا تأكيداً قوياً أنه قد تمّ إبعاد الحوراني مع الرجعيين الذين قاموا بالانفصال وأن البعث وقد تمّ تطهيره من تلك العناصر ويعمل من أجل الوحدة كعقيدة وأصروا على أن الحكومة السورية الحالية هي حكومة جبهة وطنية وليست حكومة بعثية بحتة بل إنهم أبدوا استعدادهم للموافقة على أن تحل منظمات شعبية محل الأحزاب السياسية.

إلاّ أن عبد الناصر لم يكن على استعداد أن ينتهي الأمر عند هذا الحد، فقد طعن خنجر إحساسه بالمرارة وأراد أن يعمق طعنته فتساءل: لماذا ظهرت كل الشكاوى ضد الحكم المصري بعد الانفصال؟ فالبيطار والحوراني لم يتقدما إليه بأية شكوى خلال الوحدة كما أنهما لم يبديا له أدنى تلميح بأنهما يعتزمان الاستقالة عندما حضرا لمقابلته في تعريف عام ١٩٥٩ رغم أن مؤتمر حزبهما كان قد أمرهما فعلاً. كما اكتشف عبد الناصر فيما بعد، بالاستقالة من حكومة الوحدة. أما فيما يتعلق بالشكوى التي أعلنت أيضاً بعد

الانفصال من أن المصريين كانوا قد دخلوا في منافسة تجارية قاسية في سوريا فإنه لا يمكن أن يكون ثمة شكوى أغرب من تلك إذ تأتي من أناس ظلّوا لسنوات مضت يمتلكون بالفعل آلاف المنشآت التجارية ما بين كبيرة وصغيرة في أنحاء مصر ولا سيّما في الإسكندرية.

لقد انصبّت كراهية عبد الناصر على الحوراني فكان يعود مراراً إلى توجيه الاتهامات إليه. كيف أمكن للحوراني أن يدّعي أن القاهرة كانت تفرض حكمها بالقوة على سوريا بينما لم تكن حكومة الوحدة تصدر أي قانون قبل أن يبحثه المجلس التنفيذي السوري؟ لقد بذل شخصياً كل ما في وسعه لكي يشرك الحوراني في خططه وصحبه معه في زيارته إلى روسيا في إبريل عام ١٩٥٨ إلّا أن الجزاء الذي لقيه على كل هذا كان سيلاً من الأكاذيب المؤلمة. فقد اتّهم مثلاً بأنه أصرّ على إلغاء الأحزاب السياسية في حين كان وفد الجيش السوري، في الحقيقة، هو الذي ألح على هذا الطلب عندما فرضوا الوحدة عليه في شهر فبراير عام ١٩٥٨ والأدهى من ذلك أنه اتّهم بدفع مبالغ طائلة من المال لشراء عملاء له في سوريا، ولكن أين هؤلاء العملاء ومن هم؟ وأكّد عبد الناصر أن مؤيديه في سوريا كان يزيدونه بمحض إرادتهم تماماً وليس «حراسه» المكتب الثاني كما ذكر الحوراني وعصابته. أما فيما يتعلق بالأموال التي دفعتها القاهرة فإنها قدمت للمساعدة في التخفيف من محنة السوريين الموالين لمصر الذين كانوا يعانون في السجون بسبب ميولهم ولم تقدم لتنظيم عمليات تجسس أو للقيام بنشاط هدام.

ومع ذلك ورغم كل هذه الافتراءات صرّح عبد الناصر بأنه لن يعارض أي جهد جديد يبذل لتدعيم الوحدة العربية إلّا أنه لم يكن يرحب على الإطلاق بفكرة قيام وحدة ثلاثية توضع فيها مصر بين «مطرقة وسندان» شريكيها البعثيين إذ بدا أن البعث السوري يدافع عن اشتراك العراق في هذه الوحدة كوسيلة لتحقيق توازن مع مصر. وعلى أية حال لقد اعترف الوفد العراقي نفسه أمام المؤتمر بأن مجلس قيادة الثورة الحاكم الفعلي للعراق جميع أعضائه من البعثيين ومن ثمّ بدت الوحدة الثلاثية، من وجهة نظر القاهرة، مناورة لكفالة صوتين للبعث ضد صوت واحد لمصر، لهذه الأسباب اقترح عبد الناصر إعادة الوحدة بين مصر وسوريا فوراً وإجراء دراسة حول إمكانيات انضمام العراق إلى هذه الوحدة في وقت لاحق وأشار إلى أن هذا سيتيح

للعراق فرصة لاستكمال ثورتها وكان يعني بذلك طبعاً فرصة التخلص من النفوذ البعثي.

لم يكن مدعاة للدهشة أن الفكرة لم ترق للسوريين أو العراقيين، ومن ثمّ اقترح عبد الناصر فكرة بديلة تتمثل في أن تعلن على الفور وحدة ثلاثية من حيث المبدأ على أن يتم تشكيلها الفعلي على مهل فتنضم مصر وسوريا فوراً إلى هذه الوحدة وتنضم العراق بعد مرور ثلاثة أو أربعة شهور. ومن المثير للدهشة حقاً أنه اقترح، كمحاولة أخيرة، إمكان دخول سوريا والعراق في وحدة تنضم إليها مصر في مرحلة لاحقة، إلاّ أنه أكّد أنه يتبقي عليهم، مهما يكن الأسلوب الذي يختارونه، أن يتقدموا خطوة بعد خطوة، فلو فشلت الوحدة مرة أخرى فستكون كارثة أكبر حتى من كارثة عام ١٩٦١. على أنه إذا كان لا بد من أن تفشل فمن الأفضل أن يحدث ذلك بينها تضم دولتين فقط من الدول الثلاث.

بيد أن كلا الوفدين السوري والعراقي لم يكن ليقبل أياً من هذه البدائل لاقتراحها الأصلي ولم يكن ليرضيها أي اقتراح لا يحقق وحدة ثلاثية فورية. ولم يكن العراقيون ليقبلوا وحدة مع سوريا وحدها على أساس أنهم يمقتون بشدة أي ترتيب يبدو وكأنه يعزل مصر ويحقق هدف الدول الإمبريالية. وقالوا إن مصالح الأمة العربية كلها تتطلب منهم أن يتحدوا مع أشقائهم في مصر وسوريا، طبيعي أنهم يواجهون مشكلات ناجمة عن الإطاحة بعبد الكريم قاسم، لكن لماذا، كما يتساءلون، يتعين عليهم الانتظار وراء الكواليس إذا كانوا يعتبرون أنفسهم على استعداد للقيام بدورهم على المسرح؟ كذلك قال السوريون إنهم «يعتبرون مصر دائماً مركز القومية العربية بسبب موقعها الجغرافي ووضعها الاجتماعي والثقافي»، وإن الوحدة مع العراق وحدها قد تنطوي على مكاسب حزبية ولكنهم مصرون على أن «طريق الوحدة العربية لا بد أولاً من أن يمر بالقاهرة» وربما كان قادة مصر مرتابين في حزب البعث لكن عليهم ألاّ يتخيلوا أن البعثيين هم وحدهم أصحاب الشأن في سوريا.

ومهما يكن من أمر فإن عبد الناصر كان لا يزال غير مقتنع خاصة وكان قد اكتشف لتوه من حديث خاص مع الوفد السوري أن مجلس قيادة الثورة السوري يتكون من سبعة أعضاء بعثيين وثلاثة أعضاء غير بعثيين، وكان السوريون قد ظلوا حتى هذه اللحظة يصرون في عناد أثناء جلسات المؤتمر التي كانت تنعقد بكامل

الأعضاء على أن تكوين المجلس لم يتقرر حتى الآن، إلاّ أن النظام الجديد قومي أكثر منه يحلي، ومن ثمّ احتج عبد الناصر في غضب بأن السوريين قد برهنوا مرة أخرى على أنه لا يمكن أن يكونوا أهلاً للثقة. وحذر المندوبين المشتركين في المؤتمر من أنه لو اضطلع البعث بالحكم في سوريا، كما يبدو عتماً الآن «فإنهم لن يتفقوا معنا وستنسحب مصر من مثل هذه الوحدة قبل مضي أربعة شهور «ثم قال في تلميح واضح إلى أن البعث سوف يستولي عندئذ على السلطة كاملة في بغداد وأن العراق سيعاني أكثر بكثير مما عانته مصر من مثل هذا الانفصال لأنها لا تتمتع بما كانت تتمتع به مصر من استقرار عندما وقع الانفصال في عام ١٩٦١.

وهنا اقترح الوفد العراقي تأجيل المؤتمر لفترة قصيرة لإتاحة الفرصة للمصريين والسوريين لتسوية خلافاتهم دون حرج من تواجد طرف ثالث، وتمّت الموافقة على هذا الاقتراح وعندما اجتمع الوفدان بعد ذلك بيومين، وكان يرأس الوفد السوري صلاح البيطار وميشيل عفلق لاح من البداية أن المناقشات تسير بصورة أكثر هدوءاً. واعترف عبد الناصر بصورة ضمنية بأنه ربما كان قاسياً إلى حد ما مع البعث في عام ١٩٥٨ وأنه تسرع أكثر مما ينبغي في حل الأحزاب السياسية كلها في عهد الوحدة السابقة. وقال: «كان ينبغي علينا أن نحل الأحزاب التي لم يكن بيننا وبينها هدف مشترك وأن توحد الأحزاب الوطنية، ولكنه أضاف قائلاً: «لم أكن في ذلك الوقت أعرف سوريا معرفة جيدة فكل من كنت أعرفهم كانوا خمسة أو ستة أشخاص والذين جاؤوا ليحققوا الوحدة كانوا كتلاً متقسمة ومتنافرة... وقد ظللت أقول لهم إن الأمر يحتاج إلى خمس سنوات لأننا لم نكن على معرفة بكل تفصيلات الوضع في سوريا، ولكن بعد اتخاذ الخطوة رغم ذلك «بدأ تدمير الوحدة منذ الأيام الأولى إذ كانت الحكومة مجموعة من المتناقضات... ولم يكن لوحدة الهدف أي وجود على الإطلاق بين القائمين بالحكم». واستطرد يقول: «إنه لو أريد لوحدة جديدة الاستمرار فلا بد من توحيد القيادة بين البلدين، إلاّ أنه لا يبدو أن هذه الوحدة قائمة حيث إن سوريا مصابة بالنزعة الإقليمية، وذلك بإصرار مدن مثل دمشق وحلب وحمص وحماه على الاحتفاظ باستقلالها عن أيّة سلطة مركزية. فضلاً عن أن البعثيين لا يمكنهم الاتفاق تماماً في الرأي مع الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر فلا يمكنهم الموافقة على سياسة اشتراكية وإذا ما اضطلع كل منهما بالنشاط في إقليمه فسيهاجم كل منهما الآخر وبهذا يقضيان على كل أمل في قيام وحدة يكتب لها الدوام».

واحتجَّ البيطار ورفاقه على هذا كله بالقول إنهم أصبحوا الآن متحدين في رغبتهم في قيام وحدة وبالاعتذار عمّا ارتكبوه من أخطاء فيما مضى واعترفوا بأن سوريا كانت قد أخذت تتحول بسرعة إلى قاعدة معادية للقومية قبل أن تشجع الإطاحة بقاسم في العراق القوى الوحدوية على التخلص من حكومة العظم، إلاّ أن الانقلاب الأخير أدّى إلى تغيير هذا كله. فقد انعزل الحوراني وسيتم القضاء عليه كقوة سياسية وأصبح الوحدويون في البعث هم العنصر المسيطر الآن في الحزب والحكومة وأن أول ما تبادر إلى أذهانهم من أفكار بعد الثامن من مارس هو إقامة وحدة ثلاثية مع مصر والعراق. وعلى هذا ليس صحيحاً القول بأنه لا توجد وحدة بين قيادات دولتيهما بل على العكس من ذلك فإن النظامين هدفهما مشترك وهو الوحدة العربية والحرية والاشتراكية.

ومع ذلك دفع عبد الناصر بأنه بمجرد ترديد الشعارات لا يحل المشكلات الأساسية وتساءل ما هو المقصود حقاً بالوحدة والحرية والاشتراكية؟ لقد قرأ كل كتب البعث ونشراته لكنه لم يكتشف في أي منها أي تعبير عملي عن سياسة الحزب. ووجد عدداً من التصريحات منتحلة من مؤلفات لينين ولكنه لم يجد شيئاً ينم عن تفكير أصيل.

لقد أصابت تلك السهام الشائكة السوريين في أشد المواضع إيلاماً وهو غيبة أية سياسة محددة في التفكير البعثي. واضطر عفلق والبيطار تحت وطأة استجواب عبد الناصر الدقيق لهما إلى الاعتراف بوجود خلافات أساسية في السياسة والشخصية بين مصر وسوريا إذ سلما، على سبيل المثال، بأنه على النقيض من مصر لسنا بحاجة (في سوريا) إلى تأميم الشركات وربما كنا بحاجة إلى تأميم المصارف فحسب، الأمر الذي وافق عليه عبد الناصر على الفور لكن عندما حاولا أيضاً إظهار أن سوريا في الواقع أكثر تأييداً للقومية العربية وأن اعتناق مصر لفكرة الوحدة العربية ليس بالشمول الذي تود القاهرة أن تدعيه دخلوا في عاصفة احتجاج حقيقية. فقد ثار عبد الناصر عندما لمسا نقطة حساسة عنده وردَّ عليهما بقوله إن كل قرية أرسلت أبناءها للقتال دفاعاً عن الثورة اليمنية. ومع اعترافه بأنه بعد عام ١٩٦١ كان البعض يود أن يرى مصر وقد عادت إلى نهجها القديم وتزيل إسم الجمهورية العربية المتحدة إلاّ أنه رفض أي رأي يقول بأن الوحدة العربية في مصر عقيدة سطحية.

عاد جو المناقشات يمثل هذا الحوار الغاضب مشوباً بالمرارة ولجأ عبد الناصر إلى افتراضه الخاص «بالمطرقة والسندان» واعتقاده بأن النمر البعثي لم يغير بحق جلده، وأكّد أنه منذ الثامن من شهر مارس وصحف الحزب وأجهزة الإعلام الرسمية لا تزال تضرب على وتر النظريات الانفصالية القديمة بإصرارها على أن مصر تريد تحويل السوريين إلى عملاء لها وليس شركاء لها وعلى الإساءة إلى حكومة القاهرة واتهامها بالانحراف، وردّ البيطار بأن هيكل يشن حملة لا تقل ضراوة ضد البعث في سلسلة مقالات بصحيفة الأهرام تحت عنوان «إني أتهم» يتعرض فيها الحزب كما يتعرض هو شخصياً للهجوم بتهمة محاولة تشويه سمعة عبد الناصر والقاء تبعة الانفصال الذي وقع في عام ١٩٦١ على مصر. فضلاً عن إذاعة القاهرة التي تقوم بإذاعة اتهامات هيكل الأمر الذي يثير القلاقل بين الناصريين والبعثيين في سوريا ثم قال إن الشيء المهم رغم ذلك هو أن الجانبين يحتاجان إلى الوحدة ويرغبان في قيامها، وأوضح البيطار وهو يتحدث باسم الوفد السوري أنه لا يستطيع شأنه في ذلك شأن الضباط السوريين الذين أصروا على قيام الوحدة في عام ١٩٥٨ العودة إلى دمشق دون اتفاق على صورة من صور الوحدة. وعندما توصل الطرفان في النهاية إلى مناقشة المستقبل بعد ما يقرب من عشر جلسات تركزت على الماضي اقترح البيطار، تجنباً للوقوع في الأزمات إقامة اتحاد فيدرالي مخلخل ينطوي على أكبر قدر من الاستقلال الذاتي لكل إقليم وأقل قدر من السيطرة المركزية.

على أن عبد الناصر لم يكن أقدر الآن مما كان في بداية هذه المناقشات الطويلة وغير الحاسمة على تصور أي أمل حقيقي في الاتفاق مع البعث السوري، ومن ثمّ ردّ على البيطار في ضيق بأن الوحدة التي يقترحها ستكون دولة مهلهلة بلا سلطة، بل وأقل فاعلية من الجامعة العربية، فضلاً عن أنه لا يمكن أن يكون ثمّة اتفاق مهما يكن الشكل الذي قد تتخذه الوحدة ما لم يوجد هدف عقائدي مشترك بين أطراف هذه الوحدة. فإذا كان هذا الهدف المشترك غير موجود كما اتضح من المناقشات التي دارت بين الوفدين المصري والسوري فمن الأفضل الاتفاق على قيام تحالف بسيط ومحاولة تطويره بعد ذلك ليتحول إلى وحدة في خلال فترة ثلاث أو أربع سنوات.

ومع ذلك ظلّ السوريون لا يقبلون رفض عبد الناصر لمطلبهم، ومع استمرار المحادثات بات واضحاً أكثر من ذي قبل أن عبد الناصر رغم سيطرته على سير المحادثات عاد ليكون أسير هيبته وأنه لن يكون في مقدوره، مهما حاول، مقاومة

تصميم البيطار ورفاقه على التماس حمايته. وكان يعلم أنه إن عاجلاً أو آجلاً سوف يتعين عليه أن يتوصل إلى اتفاق ما معهم وإن كان يشعر أن هذا الاتفاق لن يصمد أمام تجارب الزمن وبالرغم من شدة نفوره من الفكرة فإن زعامة مصر للعالم العربي كانت تتطلب أن تتمخض هذه المحادثات عمّا هو أكثر من مجرد تحالف عسكري أو سياسي. وهذا ما أوضحه البيطار بجلاء تام. ومع ذلك كان يعلم في الوقت نفسه أن اتحاد مصر مع سوريا الخاضعة لحكم البعث لا يمكن إلاّ أن ينتهي بكارثة أخرى.

وبينما كان عبد الناصر يمعن النظر في هذه المعضلة خطر له أنه ربما كان مخطئاً في رفضه قبول وحدة ثلاثية وأنه بدلاً من أن تستخدم سوريا العراقيين لتحقيق التوازن مع مصر فقد يتمكن من استخدام العراق، أو على الأقل عارف، ضد السوريين سوف تكون هناك أخطار وعوائق واضحة في نظام ثلاثي، لكن إذا كان لا بد من قيام وحدة من نوع ما فقد يثبت أن هذا النظام أفضل لمصر من الوحدة مع سوريا وحدها طالما أن البعث يتولى مقاليد الحكم في دمشق واقترح عبد الناصر بعد أن جال هذا التفكير بخاطره استئناف المباحثات على أساس ثلاثي. ووافق السوريون، وأخذ الوفد العراقي، بعد عودته إلى المشاركة في المؤتمر يقوم، كما كان عبد الناصر يأمل تماماً، بدور صانع السلام العاكف على التوفيق بين مواقف أشقائهم المصريين والسوريين المتباينة.

هذا فضلاً عن أن العراقيين قد غيروا تغييراً ملحوظاً من لهجتهم إزاء الوحدة كمطلب ملح إذ كانوا قد تلقوا خلال الأيام القليلة السابقة أنباء من بغداد أن الوضع في الداخل مزعزع للغاية إذ كان الأكراد في الشمال يهددون بإشعال ثورة سافرة جديدة كما كانت هناك بوادر قلاقل بين الجيش والبعث. وهكذا عندما اقترح السوريون أنه مساهمة في حل الخلافات الوطنية يتعين مضي فترة ثلاث سنوات قبل سريان مفعول أي وحدة جديدة رحب العراقيون بالفكرة وقالوا إن «الزمن سوف يكون عامل توحيد». وعلى الرغم من تساؤل عبد الناصر عمّا إذا كانت مثل هذه الفترة الطويلة ستتيح الفرصة أمام مخربي الوحدة لكي يبدأوا نشاطهم فإنه وافق بعد أن أقنعه المندوبون العراقيون في اجتماع خاص أنهم بصراحة في حاجة إلى ما لا يقل عن عام ونصف العام لتسوية مشكلاتهم الداخلية.

وبعد المزيد من المباحثات تحددت فترة الانتقال بعشرين شهراً بشرط إجراء

استفتاء في كل من الدول الثلاث خلال ثلاثة شهور وتقرر أن تتخذ الوحدة شكل اتحاد فيدرالي مماثل في كثير من جوانبه للاتحاد الذي يضم الولايات المتحدة الأمريكية ويكون مسؤولاً عن السياسة الخارجية والدفاع والمالية والإعلام والتعليم والعدل والمواصلات الاتحادية. أما جميع المسائل الأخرى فتكون من اختصاص الحكومات الإقليمية الثلاث. وتقرر أن تكون السلطة الاتحادية مسؤولة أمام الجمعية التشريعية الاتحادية التي تقوم بانتخاب رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات وتتألف من مجلس اتحادي يضم ممثلين متساويين في العدد من كل دولة من الدول الثلاث ومجلس نواب منتخب يكون ٥٠٪ من أعضائه من العمال والفلاحين. وبعبارة أخرى فإن عبد الناصر كسب الجولة بطلبه الخاص بضرورة أن تفسح الأحزاب السياسية الطريق أمام منظمات شعبية مثل الاتحاد الاشتراكي العربي إلاّ أنه لم يكن من الضروري تنفيذ حل الأحزاب خلال العشرين شهراً التالية شأنه في ذلك شأن الوحدة ذاتها.

كانت هذه القرارات التي أعلنت على العالم في ١٧ إبريل ستؤدّي إلى قيام وحدة أكثر صلاحية للتطبيق من تلك التي أسفرت عنها محادثات عبد الناصر القصيرة مع الضباط السوريين في فبراير عام ١٩٥٨ لأن الاتحاد الفيدرالي الجديد كان، بعكس الوحدة السابقة، نتاج أيام ممتدة من المناقشات والبحث في النظم الدستورية القديمة والمعاصرة في دول مثل أمريكا وروسيا وبريطانيا والصين وحتى إيطاليا الفاشية التي كان عبد الناصر معجباً بصورة خاصة بفكرة إشراك العمال في إدارة المصانع ومشاركتهم في الأرباح.

ومع ذلك لم يرتفع صرح الوحدة الجديدة على الإطلاق، فبالرغم من تصديق الحكومات الثلاث بغير إبطاء على قرارات القاهرة صدر في الوقت نفسه بيان سوري يعلن أن الحظر مع قادة الانفصال الآخرين سوف يقدمون للمحاكمة باعتبارهم وأعداء للشعب» مما أدّى إلى نشوب اضطرابات عنيفة وقيام مظاهرات عمّت دمشق ومدناً أخرى. واشترك الناصريون في الاضطرابات فقبض على عدد كبير وأودعوا السجن ولما أوشكت الأزمة الوزارية أن تطيح بالبيطار من رئاسة الوزراء قامت صحف البعث بشن حملة مرة أخرى ضد مصر واتهم هيكل على وجه الخصوص بتعمد استفزاز سوريا باتهاماته المستمرة للبعث بالخيانة.

كذلك وقعت في العراق انفجارات رغم أنها لم تكن موجهة ضد مصر، ففي

أواخر شهر إبريل صعد الأكراد مطالبتهم بالتمثيل في الحكومة الجديدة وعندما رفضت تلك المطالب نشب القتال مرة أخرى على نطاق واسع بين الثوار الأكراد وقوات الحكومة وفي النهاية تمَّ إخماد الثورة بعد أن وجد البعثيون العراقيون أنفسهم مضطرين إلى اتخاذ إجراءات أشد وحشية حتى من أي إجراءات اتخذها نوري السعيد أو عبد الكريم قاسم ضد الثوار الأكراد السابقين.

على أن السبب الأساسي لإجهاض الوحدة الجديدة هو ازدياد العلاقات سوءاً بين القاهرة ودمشق. ففي شهر يونيو وعلى أثر هجوم صحف البعث على هيكل نشرت صحيفة الأهرام تسجيلاً حرفياً للمحادثات الثلاثية وعندئذ انفجرت الحكومة السورية غضباً واحتجَّت بأن الرواية محرفة ولاسيّما في الفقرات المتعلقة بانفصال سوريا عن الوحدة في عام ١٩٦١ فما كان من صحيفة الأهرام إلاَّ أن زادت هذا الغضب حدة بالتعقيب بأن محاضر جلسات المؤتمر تبين بصورة جلية أن عبد الناصر قد ميَّز بين البعث السوري الذي لايمكنه أن يضع ثقته فيه والبعث العراقي الذي لم يقع بينه وبينهم أي خلاف. وبينما كانت ثورة الغضب تجتاح دمشق اتهمت الحكومة عدداً من الضباط السوريين بالتآمر ضد الدولة بتحريض من عميل عبد الناصر الأمين، عبد الحميد السراج، وأعلنت حالة الطوارئ، وبعد محاكمات سريعة أدين فيها معظم المتهمين حكم بالإعدام رمياً بالرصاص على تسعة عشر ضابطاً ومدنياً.

هكذا عادت العلاقات السورية - المصرية إلى ما كانت عليه عند انعقاد مؤتمر شتورة وبعد ذلك بإسبوع، أي في ٢٧ يوليو، تولى اللواء أمين الحافظ المعروف بعدائه الذي لا يلين للناصرية والذي كان مسؤولاً باعتباره وزيراً للداخلية عن عمليات الانتقام الدموية رئاسة الجمهورية في سوريا خلفاً للواء لؤي الأتاسي الذي كان أكثر اعتدالاً والذي أعلن بأنه استقال لأسباب صحية وعلى الرغم من أن البيطار ظلَّ محتفظاً بمنصبه كرئيس للوزارة طوال الشهور الأربعة التالية فإنه لم يعد أمامه من سبيل لإنقاذ الوحدة الثلاثية. وتمَّ تأجيل الاستفتاء الذي كان يجب إجراؤه في هذه الفترة بالذات إلى أجل غير مسمى، وبقي ميثاق الاتحاد الفيدرالي الجديد غير نافذ المفعول فما كان من عبد الناصر، وقد أصبح شعوره بالمرارة أقوى من أي وقت مضى إزاء الدليل الأخير الذي برهن على ما يكنه البعثيون المتعصبون له من كراهية عنيفة، إلاَّ أن اتجه إلى عبد السلام عارف وأصدقائه في العراق طالباً في التفاهم والتأييد.

وفي أغسطس قام عبد السلام عارف بزيارة القاهرة وبعد محادثات استغرقت خمسة أيام أصدر الزعيمان بياناً مشتركاً يعربان فيه عن تطابق آرائهما فيما يتعلق بضرورة تصفية الخلافات وفي شهر أكتوبر أعلنت الحكومة العراقية، كدليل آخر على حسن نواياها، أنها قررت بصورة نهائية الاعتراف باستقلال الكويت وهو إجراء حصلت في مقابله حكومة العراق على قرض قيمته ثلاثون مليوناً من الجنيهات من الكويتيين، ومما بعث الارتياح إلى نفس عبد الناصر أن عبد السلام عارف وأنصاره داخل الجيش قاموا، بعد مزيد من المشاورات بين القاهرة وبغداد بالهجوم على البعث العراقي على أثر محاولة للإطاحة به من رئاسة الجمهورية، وفي شهر نوفمبر طرد زعماء البعثيين وتمّ حل الحزب وتشكلت حكومة مؤلفة كلها من أعضاء قوميين غير حزبيين. وبدأ العراقيون، بعد أن تلقوا إشارة البدء من مصر، باعتقال وإعدام الشيوعيين والبعثيين حيثما يجدونهم وبالقسوة التي يتسمون بها.

ربما عادت العلاقات السورية ـ المصرية إلى سابق عهدها في شتورة إلاّ أنه بفضل المبادرة التي قام بها عارف أصبح في استطاعة مصر الآن الاعتماد على مساندة العراق لها. ومن ثمّ فإنه مع انعزال سوريا في الوقت الراهن على الأقل وإزاحة البعث العراقي بدأ الطريق في أواخر عام ١٩٦٣ أمام عبد الناصر لكي يحاول استعادة مكانته السابقة كرائد وأمين للقومية العربية الحديثة.



الفصل السابع عشر

«فيتنام عبد الناصر»

(ولئن تسنى لعبد الناصر أن يحقق في اليمن ما حمله مستشاروه على أن يتوقعه من نصر سريع حاسم لأصبح قادراً على استعادة زعامته للعالم العربي لأكثر من لحظة عابرة، وربما بات مركزه) ـ مع عدم وجود منافس قوي بين اقرانه من الحكام ولوجود حاكم صديق له في العراق بدلاً من ذلك الذي كان يناصبه العداء ـ لا يقل قوة عما كان عليه قبل أن تدهمه سلسلة النكسات الأخيرة.

لكن مغامرة اليمن لم تسر كما كان عبد الناصر يأمل فرغم ادعاءات السلال المتكررة من أنه قد سحق مقاومة الملكيين وقضى على تدخل السعودية والأردن فإن قتالاً عنيفاً قد استمر بين الجيش الجمهوري وحلفائه المصريين وبين رجال القبائل التابعين للامام تساندهم السعودية والأردن بالرجال والعتاد بما في ذلك الطائرات. لقد تكبد الجانب الجمهوري من الخسائر أكثر بكثير مما تكبد خصومه من الملكيين الذين بدوا منذ بداية الحرب وقد احتفظوا بزمام المبادرة في ايديهم. والواقع أن الفرحة الوحيدة التي صادفها الجمهوريون في الستة شهور الأولى كانت عندما اقلع من عمان تشكيل من المقاتلات الاردنية، بهدف تعزيز قوات الامام، وطار إلى القاهرة حيث انضم الطيارون في الحال إلى المصريين.

هكذا لم تمض ثلاثة شهور على قيام الثورة اليمنية حتى ادرك عبد الناصر أن تعهده للسلال سوف يورطه في حملة أطول أمداً مما كان يتوقع، فقد كانت مساندة السعودية للملكيين، طبقاً لتقديره للموقف، اكثر فعالية من أي مساعدة يستطيع الجيش المصري أن يقدمها للسلال، وإن كان مرد ذلك إلى عامل القرب وحده. وبدأ عبد الناصر يفكر في أن مبادرة مصر بالانسحاب من اليمن ـ بشرط موافقة السعودية

والأردن على سحب قواتها أيضاً ـ سوف لا تلحق أي ضرر بالثورة بل قد تؤدي، بمراعاة كل الاعتبارات، إلى مساعدتها. وكانت هذه، ولا شك، وجهة نظر كل رفاق عبد الناصر في الحكومة تقريباً.

هذا فضلاً عن أن السلال كان قد بدأ يكشف عن مواطن ضعف خطيرة في شخصيته كزعيم وطني. فلم تكن لديه لسذاجته التامة أي دراية أو تجربة سياسية ولأنه لم يظهر أي دلائل على قدرته على توطيد اقدامه كحاكم مستقل نزع إلى الاعتماد كلية على مساندة مصر. والحقيقة انه لم يكن، فيما يبدو يرغب، فحسب، بل كان أيضاً متلهفاً في أن يضطلع المصريون بادارة شؤون اليمن بينما يقوم هو بدور نائب عبد الناصر. وعندما تم التوقيع على ميثاق الوحدة الثلاثية الفاشلة، بعد سبعة شهور من ثورة اليمن، اغتنم الفرصة لكي يتخلص من مسؤولياته وبادر بطلب الانضمام إلى الوحدة الجديدة، ولافتقار السلال إلى خلفية قبلية لم يكن لديه أي معرفة بالسكان خارج المدن. وما كان رجال القبائل اليمنية ليقبلوا اطلاقاً أن يكون السلال حاكماً لهم. ولو لم يتعهدوا بتأييد الإمام كذلك لم يظهر أي قدرة على العمل مع رفاقه من الثوار، فقد اختلف في غضون بضعة شهور من استيلائه على السلطة مع نائبه عبد الرحمن البيضاني الذي فر إلى عدن تطارده تهمة الخيانة.

ولما واجه احتمال أن يطول امد الحملة، وهو احتمال بغيض ـ في مساندة مثل هذا الحليف للمرهق اقترح عبد الناصر في ديسمبر عام ١٩٦٢ انسحاب القوات المصرية من اليمن بشرط أن تتوقف مساعدات السعودية والأردن للملكيين لكن الأمير فيصل على الرغم من كل الآمال التي علقها عبد الناصر عليه من قبل لم يكن آنذاك يقل عن أخيه سعود كراهية لفكرة ارضاء المصريين، فضلاً عن أنه كان المسؤول عن الحكومة السعودية عندما رفضت قبول الكسوة المصرية للكعبة في مكة وساعد على اشاعة جو من عدم الترحيب بالعمال المصريين أدى إلى أن غادر معظمهم البلاد بل انه وضع العراقيل في طريق الحجاج المصريين المتجهين إلى مكة باصراره على ضرورة أن يؤدوا الرسوم بالعملات الصعبة. وتضافر مع حسين ملك الأردن في محاولة لنقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة للقضاء على ما كان يعتبره نفوذاً مصرياً كبيراً، ومن ثم لم يكن محتملاً أن يبدي فيصل استعداداً للسماح لعبد الناصر بالخروج من الشرك أوقعه فيه تدخله في اليمن.

وفيما خلا ذلك صدم كل من فيصل وحسين باعتراف الامريكيين بنظام حكم

السلال بشرط واحد هو أن يعيد تأكيد التزام اليمن بالمعاهدات التي عقدتها. وشعرا بأنه كان ينبغي على واشنطن أن تمتنع عن الاعتراف بنظام حكمه مثلما فعل البريطانيون حتى وإن كان ذلك الامتناع تابعاً من الرغبة في عدم تشجيع انتشار فكرة الثورة إلى اقاليم عدن المجاورة ومحمياتها في الداخل. وعلى ذلك صمم الملكان، على أن يوضحا للامريكيين مدى حماقة تصرفهما قبل الأوان وحكمهما بالقضاء على الملكية في اليمن. ومع ذلك فكلما ازدادت الجهود لسحق الجمهوريين في اليمن كلما تزايدت محاولات واشنطن لتحقيق تسوية سلمية. ذلك أن الرئيس كنيدي لم يكن تواقاً إلى القضاء على أي أسباب قد تؤدي إلى احتكاك بين أمريكا ومصر فحسب وإنما كانت السفارة الامريكية في الرياض تخشى أيضاً أن يخلق تورط السعودية في اليمن لفترة طويلة متاعب داخلية قد تعرض الملكية للخطر وبالتالي تهدد المصالح البترولية الأمريكية.

ومن ثم عرض كنيدي بعد انقلاب السلال بشهرين وساطة امريكا لوقف القتال في اليمن، واوفد ممثلاً خاصاً من واشنطن لكي يحاول اقناع فيصل بقبول العرض الذي لم يهتم به فيصل أو الامام، ولم يتحمس لهذه الفكرة من بين الأطراف المعنية سوى السلال وعبد الناصر، وعندما رفض طلبه تخلى كنيدي عن محاولة احلال السلام وترك هذا الدور للأمم المتحدة ورغم أن السعوديين اعلنوا في ذلك الوقت التعبئة العامة بين قواتهم فإن الدكتور رالف بانش السكرتير العام المساعد للأمم المتحدة لم يصل إلى اليمن إلا في مارس ١٩٦٣ - أي بعد أربعة شهور من فشل مبادرة السلام الامريكية - في بعثة لتقصي الحقائق. ولم يصل أول فريق من مراقبي الأمم المتحدة إلى مسرح الأحداث إلا بعد انقضاء أربعة شهور أخرى، وفي هذه الفترة وبينما كان القتال العنيف مستمراً بقصف سلاح الطيران المصري لمناطق من الأراضي السعودية بحجة أن قوات الامام تلجأ إليها واصل السعوديون في زيادة امداداتهم ومساندتهم للملكيين اليمنيين ولما وصل مراقبو الأمم المتحدة إلى ميدان العمليات كان ارتباط فيصل والامام ونضالهما المشترك ضد الجمهوريين أبعد من أن يتيح فرصة لبعثة الأمم المتحدة.

في سبتمبر التالي اعترف يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة بأن جهوده الرامية إلى تحقيق السلام قد باءت بالفشل. وعندئذ أخذت الجامعة العربية على عاتقها القيام بهذه المهمة فأوفدت في أوائل اكتوبر فريقاً من الوسطاء لأجراء مباحثات مع حكومة صنعاء إلا أن مساعيها لم تكن أحسن حظاً من مساعي الأمم المتحدة، ونظراً لفشل الوفد في

مقابلة الملكيين الذين كانوا يعتبرون متمردين وليست لهم صفة رسمية أو السعوديين الذين رفضوا التباحث معه لم يستطع اجراء محادثات إلا مع طرف واحد من أطراف النزاع ولقيت مقترحات التسوية التي استطاع اقناع الجمهوريين بقبولها تجاهلاً مصحوباً بالازدراء من الامام.

في هذه الأثناء كان عبد الناصر قد بدأ بالفعل سحب جزء من قواته من اليمن يؤازره رأي المشير عبد الحكيم عامر بأن مهمة الجيش المصري قد تمت وإنه يمكن ترك الجمهوريين يردون الخطر عن انفسهم على أن يقتصر دور مصر على تقديم النصح والتدريب وتزويدهم بالسلاح، وفي شهر سبتمبر عام ١٩٦٣ أعيد حوالي ثلاثة آلاف جندي إلى مصر، وفي الشهر التالي تم سحب تسعة آلاف آخرين. صحيح أن عدداً من هذه القوات قد حلت محلها فرق جديدة بناء على طلب السلال الملح الذي لم يكن بطبيعة الحال يشارك المشير عامر اراءه المتفائلة لكن بنهاية ١٩٦٣ كان الاتجاه واضحاً ومحدداً نحو تخفيض التزام مصر تجاه اليمن.

ولم يكن ثمة من يستطيع ادراك ذلك أفضل من السلال الذي كلت قدماه قرب نهاية العام ذهاباً وجيئة بين صنعاء والقاهرة مصمماً على ابقاء ناصر طرفاً في النزاع على أن رحلاته كانت، في واقع الأمر، أقل أهمية بكثير مما كانت تبدو آنذاك وعلى الرغم من أن توسلاته المستمرة للقاهرة جلبت من الازعاج أكثر مما استدرت من العطف فإنه كان من الممكن الاعتماد على السعوديين في منع عبد الناصر من الانسحاب من حرب اليمن على الأقل حتى يتجرع كأس الذل مترعة. ورغم أن بونانت قد أوفد، بتحريض من الامريكيين، في ديسمبر مفاوضاً آخر ذا صلاحيات واسعة إلى الرياض وصنعاء والقاهرة ظل فيصل يرفض هذه المحاولة وأي محاولة أخرى للوساطة.

والواقع أنه من وجهة نظر السعوديين لم يكن من الممكن أن تسير الأمور على نحو أفضل لأنه على الرغم من كل تهديدات السلال بالانتقام من الملكيين فإن قوات الجمهوريين كانت تلاقي صعوبة متزايدة في التأثير على رجال القبائل الموالين للامام الذين كان تفوقهم في معرفة المناطق الجبلية في اليمن يزودهم بميزة هائلة. بل كان المصريون الذين دربوا على الحرب التقليدية أقل قدرة من الجمهوريين على التعامل مع عدو يأوي إلى الكهوف والمخابىء الجبلية التي لا تتأثر بالقصف الجوي حتى لو أمكن تحديد موقعها، وكانت هناك بالفعل من الدلائل ما يشير على أن الروح المعنوية بين الجمهوريين أخذت تضعف فقد انتشرت القصص عن هروب قوات الحكومة تحت

جنح الظلام لبيع السلاح للمتعاطفين مع الملكيين في المناطق الريفية مقابل طعام يضيفونه إلى جراياتهم الضئيلة مما دفع إلى ترديد القول بأن من يؤيدون السلال «جمهوريون نهاراً وملكيون ليلاً».

أضف إلى هذا أن الرأي العام الغربي كان يؤيد تأييداً ساحقاً الملكيين ومناصريهم السعوديين، فكادت الصحافة الامريكية والبريطانية أن تجمع على مساندة فيصل والامام وادانة عبد الناصر لأنه مرة أخرى تدخل في شؤون شعوب أخرى لكي يوسع من دائرة نفوذه. وكانت الحكومة البريطانية ترفض باصرار الاعتراف بالسلال أما حكومة واشنطن فإنها بعد فشل كل ما قدمته من مبادرات لتحقيق السلام عدلت هي الأخرى عن موقفها وأصبحت تؤيد حكومة الرياض فعلى الرغم مما بذله عبد الناصر من جهود من أجل الانسحاب فإنه لم يكن يصدق في حين أن اشد ادعاءات الامام بشاعة كانت تؤخذ على علاتها، فعلى سبيل المثال فإن اتهامات الملكيين للقوات المصرية باستخدام الغازات السامة ضد قرى الملكيين سرعان ما لقيت قبولاً من صحافة الغرب رغم أن مراقبي الأمم المتحدة في المنطقة لم يجدوا أي دليل يثبت صحة ذلك الاتهام وكان يمكن للقاهرة أن تحتج بأن مصر رغم امتلاكها، ككثير من البلدان الأخرى، لكميات ضئيلة من الغازات السامة لاستخدامها في التجارب لا تتوفر لديها القدرة أو النية لاستخدامها في القتال. لكن في الجو الذي كان يسود الرأي العام العالمي آنذاك كان تفي مصر أقل اقناعاً من الاتهامات الواهية التي أثارها ضدها أعداؤها.

لم يكن عبد الناصر يتحرى أي طريق يتخذ في اليمن بعد أن جانبه الحظ بهذه الصورة، فادعاء عامر بأن السلال يستطيع أن يدفع الخطر عن نفسه سرعان ما أثبت أنه تفاؤل مفرط وبدا أن الجمهوريين يزدادون تدهوراً كل يوم رغم أن حوالي فرقتين من القوات المصرية كانتا لا تزالان في اليمن. وفي الوقت نفسه احبطت حكومة الرياض كل الجهود المبذولة لتحقيق السلام، وبدا أن انسحاب القوات المصرية أو عدم انسحابها ليس له أي تأثير على تصميم السعوديين العنيد على إعادة الامام إلى عرشه.

ولم تكن اليمن في تلك المرحلة بالمشكلة الوحيدة التي واجهت عبد الناصر ففي شهر أكتوبر من عام ١٩٦٣ تلقى استغاثة عاجلة طالبةً مساعدة عسكرية، من صديقه بن بيللا الذي تورط في صدام خطير مع المغرب حول منطقة من الصحراء تقع على الحدود كان الفرنسيون قد منحوها للجزائر وظلت المغرب تطالب بها منذ فترة طويلة.

ولعدم وجود تشكيلات مدرعة في جيش كان لا يزال مجهزاً إلى درجة كبيرة على غرار قوات حرب العصابات التي حاربت الاحتلال الفرنسي، لم يستطع الجزائريون مقاومة القوات المغربية الأفضل تسليحاً عندما تحركت للاستيلاء على المنطقة المتنازع عليها. لذلك ناشد بن بيللا القاهرة أن تساعده، وعلى الرغم من تخاوف عبد الناصر من أن يتورط في معارك أخرى طويلة المدى فإنه استجاب على الفور وعلى الرغم من عدم قدرته على الاستغناء عن أي قوات فقد جهز عدة شحنات من الدبابات أرسلت إلى الجزائر بسرعة وكفاءة رائعتين بالنسبة للجيش المصري. ومن حسن حظ الجزائريين أن هذه الشحنات وصلت في الوقت المناسب، مما مكنهم من الصمود في مواقعهم حتى بدء المفاوضات وعلى هذا الأساس سرعان ما توصل الطرفان إلى حل وسط.

وبالمقارنة بحرب اليمن والنزاع بين مصر وسوريا لوجدنا أن هذا الصدام الذي وقع على التخوم الخارجية للعالم العربي، قليل الشأن ومع ذلك كانت له انعكاسات هامة على العلاقات بين الدول العربية. فقد أدى من بين ما أدى إلى استدعاء سفير المغرب في القاهرة وإلى شكاوى مريرة من جانب حكومة الملك الحسن من وقوف مصر موقفاً عدائياً أثناء النزاع. وقد أدى الصدام إلى حد التكتلات بين الملكيات، والجمهوريات في العالم العربي، ومن ثم أوحى إلى عبد الناصر على الأقل بالحاجة إلى القيام بمبادرة جديدة لتوحيد صفوف العرب إذ لم يكن من قبيل المبالغة القول بأن العالم العربي لم يكن أكثر انقساماً وأقل استعداداً للتصدي للتطورات الخطيرة التي كانت تتهدده في العالم الخارجي منه في ذلك الوقت.

وكان اغتيال الرئيس كنيدي في شهر نوفمبر في مقدمة هذه التطورات إذ كان هذا الاغتيال في حد ذاته نكسة للعالم العربي وبالأخص لعبد الناصر الذي بات يعتبر كنيدي الزعيم الوحيد في العالم الغربي الذي يمكن أن يضع ثقته فيه والأدهى من ذلك أن خليفته كان رجلاً دفعته ميوله الموالية لاسرائيل إلى رفض أي طلب لممارسة أي ضغط عليها للانسحاب من سيناء بعد حرب السويس. وكان عبد الناصر يشك في مقدرة ليندون جونسون على معالجة القضايا الدولية المعقدة، ولأنه كان يعتبر الرئيس الجديد لا يعدو أن يكون مناوراً سياسياً بارعاً ذا قدرة على التوصل إلى حلول وسط للمشكلات السياسية عن طريق المفاوضات وذلك من خلال السنوات الطويلة التي قضاها عضواً بمجلس الشيوخ الامريكي فإنه لم يكن يثق في تكامل شخصيته أو في نزاهة حكمه، وأقل ما كان يتوقعه هو أن ينتهج جونسون على سياسة سلفه التي كانت

تتسم بالانصاف ازاء القضية العربية ـ الاسرائيلية أو أن يتعامل معه بنفس الصراحة والتفاهم اللذين اظهرهما كنيدي في تبادل وجهات النظر طوال السنوات الثلاث الماضية. كما أن واشنطن بطبيعة الحال لن تكلف نفسها في المستقبل عناء توضيح قراراتها السياسية للقاهرة مثلما حدث اثناء «عزل» كوبا ابان أزمة الصواريخ عام ١٩٦٢ كذلك لن يكون هناك ذلك الشيء المسبق عن مبيعات أمريكا من السلاح لاسرائيل والذي أبلغه كنيدي في رسالة خاصة بعث بها إلى عبد الناصر عندما وافق على أن يبيع لبن جوريون صواريخ هوك الامريكية. وكان تقدير عبد الناصر هو أن جونسون سوف ينحاز لاسرائيل بصورة سافرة وحتى وإن كان قد كتب أثر توليه الرئاسة، إلى رؤساء الدول العربية بنفس اللهجة التي استخدمها كنيدي اثر انتخابه في عام ١٩٦٠ فإن ميوله الفطرية بالاضافة إلى افتقاره إلى الدراية والرؤية الدولية توحي بأن مصر وبقية العالم العربي سوف يلقون تعنتا من البيت الأبيض في السنوات القادمة.

كان العالم العربي، بالاضافة إلى هذه التطورات المشؤومة عبر الاطلنطي، يواجه خطر تجدد العدوان الاسرائيلي بعد هدوء دام ست سنوات كاملة لم تتخللها سوى معركتين من معارك الحدود مع سوريا في عامي ١٩٦٠ و١٩٦٢. ومن المفارقات أن هذا التحول قد جاء عقب اعتزال بن جوريون الذي خلفه في يونيو ١٩٦٣ ليفي أشكول المعتدل نسبياً وكان أشكول قد بدأ عهده بتصريح أعلن فيه انه سوف يترقب أي فرصة ملائمة قد تؤدي إلى تسوية مع العرب وإنه على استعداد في أي وقت للاجتماع بعبد الناصر أو أي زعيم عربي آخر لبحث مسألة السلام ولكن ما إن أدلى أشكول بتصريحه حتى نشبت معركة مع إحدى الدول العربية المجاورة. تماماً كما حدث في عام ١٩٥٥ بعد أن قدم بن جوريون تأكيدات مماثلة، ففي اغسطس بدأت السلطات الاسرائيلية العمل لتحويل حوالي ٧٥٪ من مياه نهر الاردن من أجل الري وتنمية الصناعة في اسرائيل. وحاولت القوات السورية أن تمنع بالقوة اعمال السلب هذه وعندما نشب قتال عنيف عبر الحدود هددت اسرائيل حكومة دمشق بالقيام بإجراءات انتقامية واسعة ضدها.

ومن ثم أعلنت القاهرة أن حالة الطوارىء قد اعلنت في صفوف قواتها المسلحة وعرضت العراق على سوريا المساعدات العسكرية وطالب عبد الناصر، في الوقت نفسه، السوريين بأن يمارسوا كل ما يستطيعون من ضبط النفس. فمع استمرار الحرب

في اليمن كان عبد الناصر أقل رغبة من اي وقت مضى في أن يواجه بجولة جديدة من القتال ضد اسرائيل. وقد كانت سياسته، منذ حرب السويس في عام ١٩٥٦ تتمثل في المحافظة على السلام والهدوء على الحدود بين مصر واسرائيل. وقد علق روبرت موربي عندما زار القاهرة في عام ١٩٥٨ على هذه الحقيقة بقوله إن الرئيس قد «احجم عن عمد عن الادلاء بأية تصريحات عدائية ضد جيرانه اليهود» وكان عبد الناصر نفسه قد صرح مؤخراً في حديث أدلى به لصحيفة الصنداي تايمز اللندنية أن سياسته هي أن يبني القوة الاقتصادية للعالم العربي وأن يرفع من مستوى معيشته «إلى أن يجيء الوقت الذي نكون فيه قد وصلنا إلى مرحلة من التطور تتيح لنا ممارسة ضغط كاف على الاسرائيليين يحملهم على فهم العدالة التامة لموقفنا».

من المسلم به أن عبد الناصر، منذ ان هدأت الاشتباكات مع اسرائيل في عام ١٩٥٧، كان يؤكد من حين لآخر انه لن يبدأ على الاطلاق قبل أن يسترد حقوق شعب فلسطين الذي يعيش في المنفى كلما جاء بعض الساسة البارزين إلى القاهرة لزيارته مثل شوإن لاي فانه كان يسعى إلى الحصول - وعادة يحصل - على موافقته على الحقوق المشروعة لشعب فلسطين في البيان المشترك. كما كان ينغمس من وقت لآخر في القليل من قعقعة السلاح، ففي يوليو عام ١٩٦٢، على سبيل المثال، عندما اقام الجيش المصري عرضاً للصواريخ الجديدة اعلن عبد الناصر للعالم في خطاب القاه أن قوة مصر الاقتصادية والعسكرية قد زادت كثيراً خلال السنوات العشر الماضية، لكن الواقعية مع تجربة عام ١٩٥٦ جعلتنا ندرك أن الحقوق المغتصبة لشعب فلسطين لن تسترد بالقوة على الأقل طالما بقي العرب متفرقين لا ينسقون سياستهم كما هو حالهم منذ حرب ١٩٤٨، وكانت تصريحاته لصحيفة الصنداي تايمز تعكس تماماً ولا شك آنذاك تفكيره حول النزاع العربي - الاسرائيلي.

لكن بينما لم يدخر عبد الناصر جهداً لتحذير السوريين من أي عمل متعجل فإنه كان يدرك تمام الادراك أن دمشق لا تؤمن بسياسته الطويلة الأجل فقد لقي صعوبة في عام ١٩٦٠ في كبح جماح الحوراني واعضاء مجلس وزراء الجمهورية العربية المتحدة السوريين الذين ارادوا الدخول في حرب مع اسرائيل بسبب حادثة وقعت على الحدود، ولم يدهشه على الاطلاق ان قد سمح النظام البعثي الحاكم الحالي للاسرائيليين باستفزازه إذ لم يكن أمين الحافظ الذي تولى رئاسة الجمهورية مؤخراً رجلاً متهوراً فحسب بل كان خصماً لدوداً لمصر. فبعد أن تسلق إلى السلطة بحشد

الجماعات المعادية للناصرية إبان الاضطرابات التي وقعت في شهر يوليو الماضي، وبعد أن تلا الانتقام الهمجي الذي تلا ذلك وأدى في النهاية إلى الغاء الاتحاد الثلاثي كان في تقدير عبد الناصر مثالاً للرجل الذي لا يقف عند حد في رغبته في اذلال المصريين حتى ولو كان ذلك يعني الدخول في حرب مع اسرائيل التي يتجنب المصريون الاشتراك فيها. وعلى الرغم من أن هذه الأزمة الأخيرة قد تمت تسويتها باجراء حاسم قامت به الامم المتحدة ادى إلى وقف اطلاق النار فإنه لم يكن هناك من يستطيع أن يتنبأ بالوقت الذي قد يتورط فيه السوريون مرة أخرى في معركة مع اسرائيل حول مياه نهر الأردن أو غيرها من المشاكل.

إن هذا الخطر مع ما يبدو من نذر معاكسة من جانب امريكا وتصلب السعودية حول مسألة اليمن ـ كل هذه اقنعت في نهاية الأمر عبد الناصر بحاجة زعماء العالم العربي إلى الالتقاء في أقرب فرصة ممكنة وإلى تكوين جبهة متحدة في مواجهة ما قد يجئه المستقبل لهم. وإذا كانت مساعي القاهرة لاقناع فيصل بالتفاوض من أجل اقرار السلام في اليمن لم تلق نجاحاً فربما كان في الامكان استمالته في مؤتمر عام حيث يصعب مقاومة الضغوط التي تؤيد التوصل إلى تسوية، وبالمثل فإن السوريين الذين كانوا يقابلون نصيحة عبد الناصر بكثير من الازدراء والسخرية قد يصبح في الامكان اقناعهم بالتصرف بحذر تجاه اسرائيل في لقاء مع اخوانهم العرب.

هكذا دعا عبد الناصر، وقد وضع تلك الأهداف نصب عينيه، إلى عقد ما اعتبر أول اجتماع في سلسلة مؤتمرات القمة العربية. وفي ١٣ يناير من عام ١٩٦٤ اجتمع في القاهرة رؤساء ثلاث عشرة دولة عربية. وحرص عبد الناصر قبيل الجلسة الافتتاحية على الالتقاء بالملك حسين سراً ليبحث استئناف العلاقات الدبلوماسية بين بلديهما التي كانت قد قطعت منذ اعتراف الأردن المتعجل في اكتوبر ١٩٦١ بحكم الانفصاليين في سوريا. واثبتت هذه الخطوة انها ذات فائدة عظيمة. ذلك أن عبد الناصر، بهذه الخطوة استطاع احداث شقاق في دنيا الملوك، واستطاع، بتأييد عارف له وعدم قدرة فيصل والحافظ على تكوين جبهة حول اي مسألة، أن يعزل كلاً من السوريين والسعوديين.

وبعد أن ازاح عبد الناصر أية معارضة منظمة اقترح القيام بدراسة دقيقة للمشروعات اللازمة للرد على تحويل اسرائيل لمجرى نهر الأردن وإقامة قيادة عربية موحدة بقيادة اللواء المصري علي عامر تساهم فيها جميع الدول الأعضاء في الجامعة

العربية وتكون مسؤولة عن الدفاع عن الحدود العربية ضد أي هجوم إسرائيلي. ومع ذلك ثبت أن هذا الكيان العسكري الجديد لم يزد كثيراً عن كونه مشروعاً على الورق برغم الاسم المهيب الذي أطلق عليه، فعندما بدأ الاسرائيليون في تصعيد هجماتهم على سوريا والاردن في عام ١٩٦٦ استعداداً لحرب الأيام الستة اثبتت القيادة العربية الموحدة انها عاجزة تماماً عن القيام بواجباتها كنظام للدفاع. ومع ذلك فقد حققت اثناء انعقاد مؤتمر القمة بالقاهرة الغرض من انشائها إذ احبطت كل مخططات السوريين واخرست احتجاجات امين الحافظ بان المصريين أشد جبناً من أن يساندوا موقفه ضد الاعتداء الاسرائيلي.

ولم تكن هذه الأوراق الوحيدة التي استطاع عبد الناصر أن يتغلب بها على امين الحافظ حول المسألة الاسرائيلية. فكان في العام السابق قد توفي أحمد حلمي، ممثل فلسطين في مجلس جامعة الدول العربية، وشغل مكانه بناء على ترشيح عبد الناصر وبن بيلا، أحمد الشقيري وهو فلسطيني آخر كان سفيراً لدى الأمم المتحدة أولاً لسوريا في الخمسينات ثم للعربية السعودية. وكان فيصل قد فصل الشقيري ثوره لأنه رفض تقديم شكاوي السعودية من اعتداء القوات المصرية في اليمن إلى الأمم المتحدة ومن ثم فإن تعيينه ممثلاً لفلسطين لدى جامعة الدول العربية قد تم برغم اعتراضات فيصل والملك حسين والحاج أمين الحسيني، مفتي القدس السابق الذي كان يعتبر نفسه منذ الثورة العربية ضد توطين اليهود والحكم البريطاني عام ١٩٣٦ الوصي الأمين الوحيد على مصالح الفلسطينيين.

لكن الشقيري، بعكس أحمد حلمي المسن المتواضع، شخص طموح للغاية فشرع على الفور، متجاهلاً كل معارضيه، في العمل على أن يجعل من نفسه عاملاً يحسب له حساب في دوائر العالم العربي، وكان من بين الأمور التي عقد العزم على تحقيقها اقامة كيان وطني فلسطيني، وكانت تلك الفكرة قد نوقشت منذ ما يقرب من أربعة أعوام إلا أنها لم تلق تأييداً كبيراً في ذلك الوقت ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى اعتراضات الملك حسين الذي تضم بلاده من اللاجئين الفلسطينيين قدر ما تضمهم كل الدول العربية المجاورة لاسرائيل مجتمعة والذي عارض بشدة أي اقتراح يقضي بأن يدين الفلسطينيون بأي ولاء لغير الدولة التي تأويهم.

لكن ما إن أثار الشقيري الفكرة من جديد في مؤتمر القمة بالقاهرة حتى وافق عبد الناصر على ما اعتبره فرصة لاشباع الأماني الوطنية الفلسطينية دون استفزاز

اسرائيل وبعد مناقشات مستفيضة وافق المؤتمر على اقتراح الشقيري ولم يكن حسين أو فيصل سعيداً بهذا القرار إلا أن فيصل لم يثر اعتراضات قوية لقلة عدد الفلسطينيين نسبياً في السعودية. أما حسين فبعد أن توصل إلى نتيجة مؤداها أنه كلما كان على وفاق مع عبد الناصر كلما كان من الأيسر التعامل مع الغالبية الفلسطينية في مملكته قرر ألا يصر على معارضته في هذه المرحلة املاً منه في أن الفكر سوف يقضي عليها في النهاية بهدوء عندما نبحث بالتفصيل فيما بعد.

لكن إذا كان عبد الناصر قد استطاع بهذه الوسائل أن يسترد زمام المبادرة وأن يسكت انتقادات السوريين حول القضية الفلسطينية فإنه كان أقل توفيقاً في محاولة حمل السعوديين على تغيير موقفهم بالنسبة لليمن. وجرت مناقشات في جلسة حضرها كل الأعضاء كما دارت مناقشات وراء الكواليس إلا أنه فيما عدا اقناع فيصل بإعادة العلاقات بين القاهرة والرياض فإن جهوده لم تحقق نتيجة تذكر. ومع أنه قد تقرر اجراء مزيد من المحادثات في وقت لاحق من العام إلا أن فيصل أوضح بجلاء في حديث ادلى به لصحيفة الاوبزرفر البريطانية بعد ثلاثة أسابيع من انتهاء مؤتمر القمة أن حكومته لن تقبل على الاطلاق أي نظام في اليمن «تسيطر عليه دولة اجنبية» بمعنى أنه على السلال أن يترك الحكم قبل أن يوافق السعوديون على أي تسوية.

ومع ذلك فقد حقق عبد الناصر، وفقاً لأي تقييم لنتائج مؤتمر القاهرة، من المكاسب أكثر مما مني به من خسائر من هذه التجربة الأولى في مؤتمرات القمة العربية وحتى إذا كان تعليقه المتفائل لعبد الخالق حسونة بأن الجامعة العربية قد أصبحت الآن اتحاداً أكثر من كونها مجرد تحالف كان ينطوي على مبالغة كبيرة فإن اغتباطه بما حققه المؤتمر من نتائج كان له ما يبرره تماماً في كثير من النواحي. فبالاضافة إلى السعودية والاردن أعيدت العلاقات مع تونس، وبهذا استطاع، دون أن يضحي على الاطلاق بسيطرته داخل الكتلة التقدمية التي تضم العراق والجزائر والسودان، أن يستأنف الحوار مع الزعماء المحافظين أو على الأقل مع حسين الذي قام، بعد ذلك بشهرين، بزيارة للقاهرة واجرى عدة محادثات مطولة في رئاسة الجمهورية.

أما فيما يتعلق بالمشكلة الاسرائيلية فقد نجح عبد الناصر في أن يكشف عبث العبارات الطنانة التي يستخدمها السوريون دون أن يلزم نفسه بأي اجراء قد يؤدي إلى الحرب فضلاً عن انه حمل المؤتمر على قبول هدنة في الحرب الاذاعية الضروس، وقدم المثل في هذا الشأن بوقف حملات الدعاية المصرية على السعودية والاردن وسوريا،

وبعد أربعة شهور، أي في شهر مايو ١٩٦٤، عقد مع عارف اتفاقاً لتوحيد الجيشين المصري والعراقي كخطوة أولى كما زعم، نحو قيام وحدة دستورية، وفي نفس الشهر بدا لفترة قصيرة كما لو كان أمين الحافظ وانصاره قد اضطروا للتراجع عن موقفهم عندما عاد البيطار إلى تولي رئاسة الوزارة وطلب وقف حملات اذاعة دمشق الحاقدة على عبد الناصر.

وخلاصة القول انه مع حلول ربيع عام ١٩٦٤ كان عبد الناصر قد استعاد كثيراً من زعامته المفقودة لكن على الرغم من كل مناوراته السياسية البارعة في مؤتمر القمة لم يستطع التوصل إلى تسوية لمسألة اليمن، ولهذا كانت الفترة التي استعاد فيها مكانته قصيرة الأمد مثلما كانت المصالحة بين العرب التي صاحبتها، لأنه من بين كل النكسات التي تعرض لها خلال الثمانية عشر عاماً التي تولى فيها أقدار مصر كان أشدها مهانة تلك الكارثة التي لحقت بتدخله في اليمن بكل ما كشفت عنه من دليل مخجل على عجز وعدم كفاءة عشرات الألوف من القوات المصرية امام عدد صغير نسبياً من رجال القبائل الذين يخوضون حرب عصابات. وحتماً يفعل حين يسمي مغامرته في اليمن «فيتنامي» إذ انه باخفاقه في حث السعوديين على الانسحاب والموافقة على تسوية عن طريق المفاوضات لم يعد امامه من بديل غير حشد مزيد من القوات لدعم البناء الواهي لنظام السلال الجمهوري.

وبعد ثلاثة شهور من انتهاء مؤتمر القمة قام عبد الناصر بأول زيارة لليمن عاد منها، بعد قضاء خمسة أيام في صنعاء، وقد أصيب بحزن عميق وصدمة بالغة من جراء ما رأى وقد أسر لبلدو بمشاعره حين قال: «لا يمكن أن تصدق ما يجري في صنعاء فنصف الوزراء لا يذهبون قط إلى مكاتبهم والنصف الأخر لا يعرف ماذا يفعل عندما يذهب». لقد تأكدت الأن أسوأ شكوكه فيما يتعلق بعدم الكفاءة والفساد على كل المستويات واضطر إلى الاصرار على اجراء تعديل جذري في المجلس الجمهوري مقترناً باجراء تغييرات في جهاز الادارة بقصد تفويض بعض سلطات السلال ومهامه إلى عدد من معاونيه. ومحافظة على الظاهر اضطر إلى توقيع مشترك عند انتهاء زيارته يعلن أن الوحدة بين مصر واليمن «اقوى من أي شكل من أشكال الوحدة الدستورية» إلا أنه عند عودته لم يخف في حديثه مع اصدقائه القدامى، مثل خالد محيي الدين، ندمه البالغ على انه سمح لنفسه بالوقوع في شرك مثل هذا الوضع المخزي. وبعد أن أعرب عن أسفه إذ ضلل في البداية إلى حد الاعتقاد بأن قوة مصرية رمزية سوف

تنهي الحرب الأهلية في بضعة أسابيع على الأكثر قال إن مغامرة اليمن قد برهنت على حماقة محاولة فرض نفوذ مصر باجراء عسكري. إذ أن مصر تستطيع، كما ذكر لوزير الارشاد عبد القادر حاتم منذ وقت طويل أن تحقق بالدعاية أكثر مما تحققه بالدبابات. وقد أثبت نجاح حملته ضد حلف بغداد مدى صواب رأيه ومدى الخطأ الذي ارتكبه عندما جرب الحل العسكري.

ومع ذلك فإنه بقدر ما أبدى من أسف على خطأ تقديره لم يستطع عبد الناصر التملص من التزامه تجاه الثورة اليمنية. إذ على خلاف حلفاء السلال من الروس والصينيين الذين تعهدوا بتقديم مساعدة اقتصادية وفنية فحسب كانت مصر ملزمة بالقتال دفاعاً عن الجمهوريين بمقتضى نصوص المعاهدة الأخيرة، ومن ثم كانت مضطرة إلى مواصلة ارسال قوات أخرى إلى اليمن مهما كان الثمن. أملاً في أن مجرد زيادة الأعداد ربما أدى في نهاية المطاف إلى انقلاب الميزان. ومع ذلك لم يفقد عبد الناصر قط الأمل في أن يوافق السعوديون على التوصل إلى التسوية، إذ أن مغامرة اليمن لم تكن تشوه صورة مصر في نظر العالم العربي فحسب وإنما كانت تفسد أيضاً علاقاتها بالغرب. على أية حال كان امراً سيئاً أن يضطر إلى التعامل مع رئيس موال للصهيونية في واشنطن دون أن يقدم الحجج إلى مستشاري جونسون الذين كانوا يعتبرون رغبة بادو في الابقاء على علاقات طيبة مع القاهرة تفكيراً مشوشاً كما كانت أولويتهم حول أية سياسة عربية لا تنطوي إلا على مساندة الاردن كقاعدة متقدمة للغرب ومهادنة السعودية حفاظاً على مصالح أمريكا البترولية وكما كان يدرك عبد الناصر تمام الادراك فإنه لم يكن للجمهوريين اليمنيين سوى اصدقاء قلائل في دوائر الحكومة الامريكية الجديدة، وبصرف النظر عن تحيز واشنطن الواضح للسعوديين كانت رحلات السلال إلى موسكو وبكين وما يبدو من ارتباطه المتزايد بالعالم الشيوعي تسيء إليه في الولايات المتحدة وكان من نتيجة ذلك أن أخذ نفوذ بادو في واشنطن يتضاءل بسرعة ليحل محله نفوذ الجماعات المعادية لعبد الناصر.

والأدهى من ذلك أن العلاقات بين مصر وبريطانيا انحدرت، بسبب قرب عدن من مسرح القتال الدائر في اليمن، تزداد سوءاً مرة اخرى ولم يكن هناك مفر من أن يوجه البريطانيون اللوم إلى عبد الناصر بسبب ازدياد هياج القوميين في عدن، بينما أخذ عبد الناصر بدوره يلوم البريطانيين لسماحهم بتهريب البنادق من محمية عدن إلى الملكيين اليمنيين ولم يكن أي من هذه الاتهامات بلا أساس، والواقع أن عبد الناصر

كان حريصاً في هذه المرحلة على عدم التورط بشدة مع القوميين العدنيين إلا أنه كان يشعر بأنه ملزم بالمساعدة في تمويل أحد تنظيماتهم وهو اتحاد تحرير جنوب اليمن الذي اتخذ مقراً له في القاهرة وعلى الرغم من أن سلطات عدن كانت رسمياً تتظاهر بالوقوف على الحياد فيما يتعلق بالحرب في اليمن فإنه لم يكن سراً ان هذه السلطات مع مشايخ المحمية كانت تأمل في انتصار الملكيين ولو لمجرد وقف انتشار المبادىء الجمهورية في جنوب الجزيرة العربية كما أنه لم يكن من الممكن انكار أن المشايخ يقومون بتهريب اسلحة إلى الملكيين حصلوا عليها من الجنود البريطانيين.

لم يكن مدعاة للدهشة أن يدفع هذا النشاط عبد الناصر إلى الارتياب في أن بريطانيا ضالعة في مؤامرة أخرى للقضاء على الثورة العربية وفي خطاب ألقاه في ديسمبر عام ١٩٦٢ بمناسبة الذكرى السادسة لانسحاب الانجلو - فرنسي من بورسعيد، هاجم بعنف الحكومة البريطانية بسبب تدخلها في شؤون اليمن الداخلية، ولكي يبين انها ليست حالة تدخل واحدة كشف عن أن «بيلي» قد حاول في العام السابق أن يتدخل لصالح المسؤولين الفرنسيين المتهمين بالتجسس. احتج بيلي بطبيعة الحال بأن المصريين هم الذين يتدخلون في شؤون بريطانيا بمساندتهم لاتحاد تحرير جنوب اليمن وإن هذه الهجوم على الوجود البريطاني في عدن ليس له ما يبرره. إلا ان عبد الناصر رد بأن من حقه بل ومن واجبه مساندة القومية العربية في كل مكان، وتبريراً لخطابه اضاف قائلاً ان «دنكان سانديز» وزير المستعمرات البريطانية قد شن مؤخراً هجوماً شديداً على مصر. لم يقف الأمر عند هذا الحد بطبيعة الحال إذ اخذت ثورة الغضب تزداد على الجانبين من الحدود بينما القتال يحتدم في اليمن وبعد مرور ثمانية عشر شهراً وعلى أثر وقوع غارات جوية متبادلة على اراضي اليمن وعدن وجه عبد الناصر سلسلة أخرى من الاتهامات ضد الامبريالية البريطانية في عدن محرضاً المستمعين على ضرورة تحرير جنوب الجزيرة العربية من كل آثار الحكم الاستعماري.

ثم أعلنت الحكومة البريطانية، بصورة مفاجئة تماماً، في شهر يوليو من عام ١٩٦٤ عن منح عدن والاقاليم الأخرى التي يتألف منها اتحاد الجنوب العربي استقلالها في موعد اقصاه عام ١٩٦٨، وكان من الطبيعي أن يغتبط عبد الناصر بهذا النبأ إذ بالرغم من أن الاعلان قد اضاف أن بريطانيا تعتزم الاحتفاظ بقاعدة عسكرية في عدن بموجب اتفاقية دفاع يتم التفاوض بشأنها مع حكومة الاتحاد كان بوسعه، على الأقل، الادعاء بأن البريطانيين على وشك الجلاء عن جنوب الجزيرة العربية، وفي

غضون أيام قليلة تلقت القاهرة مزيداً من الأنباء الطيبة وذلك عندما قرر الملك حسين عقب محادثات اجراها مع المشير عامر في عمان أن يسحب تأييده للامام ويعترف بحكومة السلال.

كان السلال، ولا شك، لا يزال يستند بشدة على مصر وعقب اعلان لندن عن استقلال عدن المرتقب قام بزيارة مفاجئة للقاهرة ملتمساً هذه المرة ضم اليمن إلى الوحدة الفيدرالية المنصوص عليها في الاتفاقية التي عقدت مؤخراً لتوحيد الجيشين المصري والعراقي. وقد امكن بمشقة التخلص منه وذلك بالتعهد بتنسيق السياسة بين القاهرة وصنعاء ولكن في غضون فترة تقل عن شهرين اصبحت تلك المتاعب امراً لا يعتدّ به وذلك عندما تلقى عبد الناصر في اوائل سبتمبر عام ١٩٦٤ الرسالة التي طال انتظاره لها من الملك فيصل بالموافقة على عقد اجتماع لبحث وقف اطلاق النار في اليمن.

من الواضح أن عبد الناصر بات يشعر بأن مناوراته البارعة في مؤتمر القمة بالقاهرة قد حققت المعجزة وانه بعد أن عدل حسين في نهاية المطاف عن موقفه بالاعتراف بحكومة السلال قرر فيصل الا يمضي في الطريق وحده لكن عبد الناصر صمم، حتى ولو كان السعوديون ينشدون فترة يلتقطون فيها انفاسهم ليس إلا، على التشبث بما بدا انها فرصة ذهبية للخلاص من ورطته في اليمن دون أن يخسر مزيداً من هيبته. فلما اجتمع بفيصل في يوم التاسع من سبتمبر بذل جهداً لكي يوضح انه لا يضمر أي نوايا عدوانية للسعودية وأخذ يؤكد أنه حين أرسل القوات إلى اليمن انما كان يلبي استغاثة من حكومة البلاد المعترف بها وانه إذا كانت قدوقعت هجمات عبر حدود السعودية فذلك مرجعه حماس مفرط من جانب قوات تمارس حق المطاردة الساخنة ولم تكن جزءاً من خطة لشن حرب على أرض السعودية.

كان فيصل يدرك، ولا شك، ان هذا لم يزد عن كونه جانباً من الحقيقة إذ كان يعلم تماماً العلم أن هدف عبد الناصر في اليمن كان، في الأصل على الأقل، يتمثل في تواجد جمهوري خاضع للنفوذ المصري من أجل تحدي الهيمنة السعودية في شبه الجزيرة العربية وحفز المقاومة الوطنية في عدن ايضاً. وقد كان خوفه شخصياً من أن يؤدي انتصار الجمهوريين في اليمن إلى ردود فعل في السعودية هو الذي دفعه إلى مساندة الامام في المقام الأول. أما الآن وبعد عامين من القتال فإن الامام لا يزال صامداً بينما لم يحرز السلام، برغم مساندة أربعين ألفاً من القوات المصرية، أي تقدم

ضد الملكيين، وقدرت خسائر المصريين وحدها بما يقرب من عشرة الآف بين قتيل وجريح وأسير. ومع هذه الضربات الموجهة إلى كبرياء مصر بدا أن تهديد عبد الناصر لجنوب الجزيرة العربية قد أوقف بصورة فعالة.

أوضح فيصل وجهة نظره وبات مستعداً لقبول وقف اطلاق النار وحمل الامام على الموافقة. والمح، فضلاً عن ذلك، إلى أن الملك سعود الذي يحاول اثارة المتاعب له بمعارضة أي تسوية في اليمن سوف يخلع قريباً عن العرش ويستبعد خارج البلاد حيث لا يسبب عناده أي ضرر. وكان من الطبيعي أن يشعر عبد الناصر بارتياح بالغ لسماعه كل هذا وإزاء تأكيدات فيصل القوية، وافق على أن يجتمع الجمهوريون والملكيون في نهاية شهر أكتوبر على أرض «محايدة» في بلدة اركويت بالسودان لمناقشة طرق ووسائل إنهاء الحرب وزيادة على ذلك أعلنت الرياض، بعد مرور أربعة أيام من بدء مباحثات أركويت أن سعود قد خلع عن العرش لصالح شقيقه وأن فيصل قد تولى سلطات ملك العربية السعودية، وبعد ذلك بيومين، أي في الخامس من شهر نوفمبر، وردت أنباء من السودان تفيد بالاتفاق على وقف اطلاق النار وأن مؤتمراً للمصالحة الوطنية سيعقد في غضون أسابيع قليلة. ومع ذلك، كما ثبت فيما بعد، فإن الأمال العريضة التي أثارتها اتفاقية اركويت لم تتحقق وذلك لرفض الجمهوريين الجلوس جنباً إلى جنب مع ممثلي أسرة الامام التي، كما يدعون، ارتكبت الجرائم ضد الشعب اليمني ولأن الامام كان غير راغب في وقف اطلاق النار إلا كوسيلة لدفع الجمهوريين إلى الاحساس بأمن كاذب. ونتيجة لاحساسه بأنه ليس هناك ما يمكن أن يكسبه من تسوية عن طريق المفاوضات تلزمه بالاشتراك في حكومة بلاده مع اعدائه الألداء اصر على تسوية المسألة بطريقة أو بأخرى عن طريق استخدام القوة. ولهذا فإنه في أوائل شهر ديسمبر ولم تكد تستمر الهدنة شهرين انطلق الملكيون مرة أخرى من مخابئهم الجبلية واستأنفوا عملياتهم ضد الجيشين، الجمهوري والمصري.

وهكذا فإن عام ١٩٦٤ الذي بدأ بمثل تلك الأمال المشرقة في أن يستعيد عبد الناصر مكانته المفقودة عن طريق مناورته البارعة في مؤتمر القاهرة انتهى بخيبة أمل مريرة وفشل ذريع ومع ذلك لم تنته «فيتنامي» واستمر امتهان السلاح المصري في اليمن بلا أمل في التوقف إلى أن يتم التفاوض حول هدنة ثانية وقتما يحدث ذلك، وكان من المحتم أيضاً أن يطلب السلال مزيداً من المساعدة لا لمقاومة هجوم الملكيين المتجدد فحسب بل لقمع ثورة داخل مجلس وزرائه الذي استقال منه ثلاثة من كبار

وزرائه احتجاجاً على الفساد وعدم الكفاءة في رئاسة الجمهورية بينما كان بقية الوزراء يهددون بأنهم سوف يحذون حذو زملائهم ما لم يتم عزل السلال. هكذا وجد عبد الناصر نفسه بنهاية العام مضطراً إلى إرسال مزيد من القوات إلى اليمن، كما انه استدعى في الوقت نفسه السلال لتلقينه المزيد من الدروس عن كيفية تدبير شؤون الحكومة. ومع ذلك هناك حادث واحد وقع في هذا العام المخيب للآمال استمد منه احساساً عميقاً بأنه حقق عملاً عظيماً، ففي شهر مايو ١٩٦٤ تمت المرحلة الأولى من السد العالي بأسوان ببناء حائط عظيم يحجز المياه اللازمة للري الدائم في مصر، وتقديراً لمساهمة روسيا التي لم يكن له غنى عنها في هذا الانجاز العظيم دعي خروشوف للاشتراك في مراسيم الافتتاح وحضر الاحتفال أيضاً الرئيس عارف كما حضره السلال وبن بيللا وكبار الشخصيات الأخرى في الدول العربية التقدمية. وعمت مصر كلها روح الفرح توقعاً للنعم الوفيرة التي سوف يسبغها هذا الانجاز التاريخي على الفلاحين الذين طالت معاناتهم.

وحتى هذه المناسبة السعيدة ذاتها كادت أن تفسد عندما نسبت الصحف المصرية جانباً كبيراً من الفضل في بناء السد العالي إلى مصر وقللت من شأن المساهمة الروسية إلى حد أن السفارة السوفيتية في القاهرة خشيت من أن يؤدي ذلك إلى انفجار غضب خروشوف المعروف بحدة الطبع. ولم تقم الحكومة بمعالجة الموقف بمحاولتها حث الروس، عندما شارفت المرحلة الأولى على الانتهاء، على تحويل القرض الذي قدمته لانجاز هذه المرحلة إلى منحة كما أن خروشوف لم يكتم بدوره استياءه لاشتراك عارف في الاحتفالات وكان عبد السلام عارف لا يزال يطارد بنشاط الشيوعيين في العراق، كما انه لم يستطع أن يمتنع نفسه من توجيه النقد إلى القومية العربية عندما أعلن في اسوان أن «وحدة عمال كل الأمم» هدف أهم من أي وحدة اقليمية بما في ذلك وحدة العالم العربي.

بيد أن عبد الناصر كان مصمماً على الا يسمح لأي شيء بإفساد هذه الفرصة الملائمة لاعادة العلاقات بين روسيا ومصر إلى ما كانت عليه قبل حرب السويس وكان قبل شهر من زيارة خروشوف، قد أصدر كبادرة تجاه الرجل الذي تشاجر معه بعنف بسبب قمع الشيوعية المصرية، اوامره باطلاق سراح كل من حكم عليه بالسجن بسبب النشاط الشيوعي، وبالتالي تمت احتفالات اسوان وبقية برنامج زيارة خروشوف لمصر في جو من الصداقة المتبادلة والبهجة التي افتقدتها العلاقات الروسية المصرية

طوال معظم فترة السنوات الثماني السابقة. وادخل الزعيم الروسي البهجة إلى قلوب سامعيه بخطابه الذي وجهه إلى الاتحاد الاشتراكي العربي بمجلس الأمة ودعا فيه بصراحة إلى ازالة كل القواعد الاجنبية وخص بالذكر القواعد البريطانية في عدن وقبرص وليبيا كما منح عبد الناصر وسام لينين ولقب بطل الاتحاد السوفييتي فضلاً عن ذلك اعلن خلال مأدبة العشاء التي أقيمت لتكريمه بمناسبة انتهاء زيارته لمصر أن الحكومة الروسية سوف تقدم قرضاً لمصر قدره مائة مليون جنيه استرليني تقريباً لمساعدتها في تمويل الخطة الخمسية الثانية للتصنيع.

ولكن حقيقة أن عبد الناصر قد حقق اعظم مطامحه من اجل مصر، وهو بناء السد العالي بأسوان كانت أعظم من أي أوسمة أو منح قدمها خروشوف له. وعلى الرغم من أن السد العالي لا يماثل من حيث الحجم السدود الأخرى التي من نوعه مثل سد الكاريبي المقام على نهر الزامبيزي فإن هذا العمل العظيم كان بالنسبة للشعب المصري رمزاً لشيء اعظم وأهم من مجرد الوعد باقامة نظام للري الدائم لوادي النيل مهما كانت أهميته، وكما أعلن عبد الناصر في الخطاب الذي ألقاه في بداية الاحتفال وليست هناك بقعة من الأرض تصور المعركة العظيمة للانسان العربي المعاصر كهذا الموقع الذي نقف فوقه.. هنا تختلط المعارك السياسية والاجتماعية والقومية والعسكرية للشعب المصري وتمتزج كأنها كتل الاحجار الضخمة التي تسد مجرى النيل القديم وتختزن مياهه في أكبر بحيرة صنعها الانسان لتكون مصدراً دائماً للرخاء. فعلى الرغم من النكسات التي عانت منها مصر في السنوات الأخيرة فإن السد العالي يقف كدليل قوي على أنها لم تعد دولة متخلفة من الفلاحين المطحونين بل إنها بدأت تتبوأ مكانتها في عصر التكنولوجيا الحديث.

كذلك كان بوسع عبد الناصر، فضلاً عن هذا الانجاز العظيم، أن يزعم بأن الفصل الطويل المرير من النزاع بين القاهرة وموسكو قد طويت صفحته الأخيرة إذ استطاع أن يضمن، إلى جانب المعونة العسكرية والاقتصادية التي قدمتها روسيا والتي تقدر بحوالي خمسمائة مليون جنيه، الحصول على حاجته من النقد الاجنبي لاستئناف حملته الرامية إلى تصنيع مصر، ومن ثم فإنه على الرغم مما وصلت إليه علاقاته مع رفاقه العرب وبالرغم مما عانى من مهانة واذلال في اليمن كان عبد الناصر لا يزال راسخ القدمين أكثر من أي وقت مضى باعتباره الأب المؤسس لمصر الحديثة.



الفصل الثامن عشر

«قطيعة نهائية مع الغرب»

كان توقيت إنجاز المرحلة الأولى من السد العالي وما صاحبه من تعهد الروس بالمساعدة في تطوير التصنيع في مصر مثالياً، إذ بعد خمسة شهور أطاحت بخروشوف ثورة القصر التي وقعت داخل مجلس الرئاسة السوفييتي. وبعد أسابيع قليلة من هذا التطور الذي هز العالم، وبالتحديد في ١٥ نوفمبر، أطاح حزب الأمة المناهض لمصر بالرئيس السوداني عبود الذي كان تعاونه في مسألة مياه النيل لا يقل في أهميته لمشروع أسوان عما قدمه الروس من مال وخبرة.

لقد أثار سقوط خروشوف انزعاجاً بالغاً لدى عبد الناصر، ففي خلال فترة لا تتعدى اثني عشر شهراً حل محل زعيمي الدولتين العظميين اللذين كان قد ألف العمل أو الخلاف معهما، رجلان إما أنه لا يثق فيهما أو لا يعرفهما على الإطلاق ورغم ما كان يتميز به خروشوف في كثير من الأحيان من انقياد العاطفة وغرابة الأطوار في تعامله مع القاهرة فقد كان واضحاً في موقفه من مساعدة مصر بالمال والمعونة الفنية والمعدات العسكرية منذ صفقة الأسلحة السوفييتية الأولى في عام ١٩٥٥. ونظراً لأن عبد الناصر لم يكن يعرف حكام موسكو الجدد فإنه كان يخشى من أن تتراجع الحكومة السوفييتية بعد تنفيذ اتفاقيات المعونة القائمة، عن مد مصر بمساعداتها في المستقبل أو أن تحاول فرض قيود غير مقبولة على أية مساعدات جديدة. والواقع إنه لم يكن حتى واثقاً من أن الاتفاقيات المبرمة ستحترم، وذلك لأن شائعات قوية أخذت تتردد آنذاك مؤداها أن الوعد الأخير الذي قطعه خروشوف على نفسه بتقديم مزيد من المعونات الاقتصادية إلى مصر قد ساعد على الإطاحة به.

لقد أحجم الروس، حتى في عهد خروشوف، عن مساعدة مصر على تحقيق

الاستغلال التجاري الذي كان يأمل فيه عبد الناصر. إذ في مقابل شراء محصول مصر من القطن بسعر أزيد من الأسعار العالمية حرصت روسيا على أن تحصل مصر على سلع مصنعة وليس على المواد الخام. وكانت السلع المصنعة التي تشتريها روسيا من مصر يدفع ثمنها بالعملة المصرية لا بالعملة الأجنبية. وبإيجاز كانت سياسة خروشوف هي مساعدة روسيا عن طريق مساعدة مصر على أن تستقل عن الغرب في مقابل أن تصبح مصر تابعة للكتلة السوفييتية، كما كان يأمل في أن يحل النفوذ الروسي محل النفوذ الغربي أينما أمكن ذلك في العالم العربي بتقديم حوافز مماثلة لدول مثل سوريا والعراق.

وأثناء زيارته للقاهرة في ديسمبر من عام ١٩٦٣ أكد شوإن لاي صراحة أن نوايا روسيا تجاه مصر هي أبعد ما يكون عن التجرد من الأنانية. وعندما قام الزعيم الصيني بزيارة أخرى للقاهرة بعد ثمانية شهور من إقصاء خروشوف راح يبث الرعب في نفس عبد الناصر بتحذيراته من أن الروس سوف يخونونه مثلما خانوا الثورة الشيوعية، كما أنه ألمح بوضوح إلى أن الزعماء السوفييت الجدد يفكرون في عقد صفقة مع واشنطن سيقسم العالم بمقتضاها إلى مجالات نفوذ روسية وأمريكية على حساب كل الدول الصغرى. وذكر عبد الناصر بأن الروس على أية حال أوربيون وأن أراضيهم الآسيوية سلبت كلها من الصين، وكأوربيين فإنهم يحتقرون دول آسيا وأفريقيا دونهم مرتبة وإنهم يساعدون مصر لكي يستخدموها كأداة في لعبة سياسة القوى.

واستطرد شوإن لاي قائلاً إن الدافع نفسه يكمن وراء مساعدة روسيا لفيتنام الشمالية في النضال الراهن ضد الإمبريالية الأمريكية. والواقع إنه عندما عرض عبد الناصر مدفوعاً باقتراح قدم مؤخراً إلى سفيره في بروكسل من وزير خارجية بلجيكا، «بول هنري سباك»، التوسط بين بكين وواشنطن حول مسألة فيتنام رفض شوإن لاي الفكرة رفضاً قاطعاً باعتبار ان هذا هو ما يريده الكرملين والأمريكيون تماماً. لأنه، حسبما أوضح، إذا انتهت حرب فيتنام سوف تتاح للروس في الحال فرصة عقد صفقة عالمية مع الأمريكيين. بعدئذٍ يتحولون ضد الصين بعد أن يكونوا قد كفلوا أمناً تاماً لحدودهم الغربية وأضاف شوإن لاي قائلاً إنه ليس ثمة مايرضي الصين أكثر من أن يستمر الأمريكيون إلى ما لا نهاية في اهدار دمائهم وتبديد أموالهم في حرب فيتنام التي لا يمكنهم كسبها على الإطلاق حتى ولو كان تفوقهم في السلاح يعني أنهم بالمثل لا يمكن أن يخسروا الحرب. وأشار شوإن لاي بأنه لهذا السبب فإنه أجدى للرئيس

المصري ان يعكف على حل مشكلاته الداخلية بدلاً من عرض مساعيه الحميدة حيث لا يكون مرغوباً فيها.

وكان عبد الناصر قد شعر في لقاءاتها السابقة بكثير من التعاطف مع تصميم شواين لاي الحماسي على جعل الصين نداً للغرب بل ومتفوقة عليه في نهاية المطاف. وكان يدرك جيداً، رغم إنه لم يكن يميل إلى سماع ذلك، أن روسيا تخدم مصالحها بمساعدة دول مثل مصر. ولكن ما أثار سخطه إلى حد غير قليل موقف شواين لاي الذي لمح وراءه بوضوح خطة صينية متعمدة لمضايقة واضعاف روسيا عن طريق اذكاء نزاعها مع أمريكا ودفعها إلى الاحتفاظ بأقصى قدر من التيقظ على كل من جبهتيها الغربية والشرقية، وربما كان هذا يلائم سياسات بكين إلا أنه لم يكن يجدي مصر شيئاً، كما شعر عبد الناصر بضيق بالغ من محاولة رئيس الوزراء الصيني الواضحة إقحامه في الخلاف المتزايد بين بكين وموسكو وحثه على التخلي عن علاقاته مع روسيا لمصلحة الصين، وازداد غضب عبد الناصر عندما أقدم الصينيون على تخريب مؤتمر بالغ الأهمية كان من المقرر أن تعقده الدول الأفروآسيوية في مدينة الجزائر في شهر نوفمبر عام ١٩٦٥ بالتهديد بمقاطعة المؤتمر ومعهم الدول الدائرة في فلكهم في جنوب شرقي آسيا إذا قبل الروس الدعوة للأشتراك في المؤتمر. وقد أدى موقفهم هذا إلى إلغاء المؤتمر كما أدى إلى القضاء على ما بذل من جهد كبير لتحقيق بعض التماسك للحركة الأفريقية ـ الآسيوية.

لكن رغم أنه كان مقتنعاً بأن الصينيين يحاولون إثارة القلاقل بين القاهرة وموسكو فإن تأكيدات شواين لاي أثارت قلق عبد الناصر بصورة جعلته يقرر القيام بزيارة عاجلة لروسيا لتقييم الموقف بنفسه، ورغم أنه استطاع انه يتيقن من أن المعونة السوفييتية لمصر لن يطرأ عليها أي نقصان فقد صارح أصدقاءه عند عودته انه صادف تحفظاً وجفاءً نسبيين من بريجنيف وكوسيجين، ومن المؤكد أنه لن يستطيع أن يقيم معهما العلاقة الشخصية التي كانت تربطه بخروشوف من حين لآخر.

وعلى النقيض من مفاجأة سقوط خروشوف في روسيا فإن التغيرات التي وقعت في السودان كانت أقل مفاجأة إلى حد كبير. فلقد تغيب عبود بصورة ملفتة للأنظار عن حضور احتفالات أسوان في مايو ١٩٦٤. إذ أثار استياءه البالغ أن عبد الناصر لم يطلب منه أن يقوم بدور رئيسي في افتتاح السد واكتفى بإرسال دعوة متأخرة إليه لحضور الاحتفالات فما كان منه إلا أن أعد العدة لزيارة بكين في هذا الوقت. وبما

رفض المصريون أن يوافقوا على حضور وزير الري السوداني نائباً عنه ساءت العلاقات بين القاهرة والخرطوم إلى أقصى حد بلغته خلال خمس سنوات. ومع توقف تأييد القاهرة الأدبي والتحرر بمرارة من سحر الرجل الذي ظل يؤلمه لفترة طويلة سرعان ما أخذ عبود يفقد مركزه. ولما أخذ أعداؤه في حزب الأمة يضيقون الخناق عليه في حزب الأمة ازدادت عزلته. وفي شهر أكتوبر نشبت اضطرابات معادية للحكومة، ورغم أن عبود حاول جاهداً إنقاذ نظام حكمه بالموافقة على تعيين حكومة انتقالية ريثما يتم إعداد مشروع دستور جديد فإنه لم ينجح في تأخير انهيار حكمه سوى أسابيع قليلة.

ومع ان ذلك كان يعني انه لم يعد لعبد الناصر أصدقاء في الخرطوم يمكنه الاعتماد عليهم في ربط السياسة السودانية بالمتطلبات المصرية فإنه لم يُضيع وقتاً طويلاً في ذرف الدموع على رحيل عبود. فلقد مضى وقت طويل منذ إبرام اتفاقية مياه النيل وكانت لديه مشكلات أخرى أكثر إلحاحاً من بينها المشكلة الفلسطينية التي كانت تؤثر بشكل مباشر على جهوده الرامية إلى الإبقاء على سوريا منعزلة.

وعلى الرغم من أنه نجح في إقناع رؤساء الدول العربية بتبني فكرة الكيان الفلسطيني وعلى تشكيل قيادة عربية موحدة، فلم يكن في مقدور عبد الناصر أن يركن إلى أمجاده السابقة. لأنه مهما يكن إخلاصه في تأكيد تصميمه على استرداد حقوق الشعب الفلسطيني التي اغتصبتها إسرائيل فإن ما قام به حتى الآن قد خيب بشدة آمال الفلسطينيين الأكثر تطرفاً من أمثال ياسر عرفات وجماعة المقاومة، فتح، التي يتزعمها. وبما كانت صوره الفوتوغرافية موجودة في كل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وربما كان الترنم باسمه يرتفع في المظاهرات التي تثور ضد حسين في القدس ومدن الضفة الغربية الأخرى. إلا أن رفضه القاطع أن يدخل في تجربة جديدة مع إسرائيل طوال الأعوام الثمانية الماضية لم يمر دون أن تلحظه تلك الجماهير المطرودة من ديارها التي تؤمن بأنه لا يمكنها استعادة أراضيها وديارها المفقودة إلا بالقتال.

كان الفلسطينيون يتذكرون بجلاء تام الفترة السابقة على عام ١٩٥٢ عندما كانت معرفة المصريين قليلة واهتمامهم أقل بما ارتكبه وما كان يرتكبه المغتصبون الإسرائيليون في فلسطين، ولم يكن في استطاعتهم نسيان الروايات الملفقة التي كانت تتناقلها مقاهي القاهرة والاسكندرية وبورسعيد عن قيام الفلسطينيين باختطاف الضباط المصريين وبيعهم إلى الإسرائيليين في حرب عام ١٩٤٨ كما كانوا يذكرون الآمال العريضة التي أثارها عبد الناصر في نفس كل فلسطيني عندما أعلن أن مصر

أصبحت دولة عربية، وتعهد بمساندة المصالح العربية أينما تعرضت للتهديد. لقد كان أول زعيم مصري يتحدث بهذه اللغة المطلقة كما انه ابدى، فضلاً عن ذلك، استعداداً لأن يقرن القول بالعمل في المراحل الأولى من حكمه. فبالرغم من أن غارات الفدائيين في عام ١٩٥٥ كانت أقل فعالية مما كان مأمولاً فإنها أوحت، على الأقل، بأن نزعة نضالية جديدة قد سيطرت على قيادة مصر، لذلك عندما سأل عبد الناصر في عام ١٩٥٥ أحد الطلبة الفلسطينيين الشبان عن سبب تأييده له جاءه الرد بلا تردد: «لأننا معشر الفلسطينيين نرى فيك التعبير عن مطامحنا، لذا ارجو ألا تخذلنا».

ومع ذلك، فمهما يكن من حديث عبد الناصر وتصرفه في مستهل حكمه فإنه لم يتبين آنذاك ولا في أي مرحلة لاحقة الطريقة التي يعالج بها مشكلة استرداد أراضي الفلسطينيين المفقودة. وإذا كان عبد الناصر قد تصور لنفسه أية صورة تاريخية فهي صورة حديثة لمحمد علي ولم يكن صلاح الدين قد بعث من جديد. وكما رفض آراء من أشاروا عليه بتعيين مستشارين له من أبناء الدول العربية الأخرى لإسداء النصح له فيما يتعلق ببلادهم إذا أراد أن يقود العالم العربي بصورة فعالة فقد رفض أيضاً أن يشترك الفلسطينيون في تفكيره بالنسبة لمشكلاتهم إلى أن تمكن ومعه الشقيري من خلق «الكيان» الفلسطيني في مؤتمر القمة الذي عقد بالقاهرة. وحتى في ذلك الحين كان يقابل أقل عدد ممكن من الفلسطينيين، مدركاً أن أفكاره الخاصة بالعمل لصالحهم مقيدة إلى حد بعيد بأوضاع سياسية وإنه لا يستطيع تحقيق رغبتهم في القتال في سبيل نيل حقوقهم. فمثلاً لم يقابله ياسر عرفات إلا بعد ذلك بثلاث سنوات عندما قدمه إليه هيكل بعد حرب ١٩٦٧ باعتباره قائد المقاومة الفلسطينية الجديد.

وليس معنى هذا أن عبد الناصر لم يكن يعطف على شعب فلسطين، فقد كان، على النقيض من ذلك ينفق أموالاً طائلة على قطاع غزة الذي كان يضم جميع اللاجئين الفلسطينيين في مصر البالغ عددهم ثلاثمائة ألف لاجىء، وذلك لتنمية المنطقة وتحسين أحوال السكان المطحونين. ولما تحولت غزة إلى منطقة معفاة من الرسوم الجمركية أصبحت منطقة جذب سياحي مزدهرة نسبياً إذ جذبت إليها أعداداً كبيرة من المصريين وغيرهم من الزائرين، وزودت بالطرق المعبدة وبمستشفى وشبكة من الصرف الصحي التي لم يكن لها وجود من قبل، بل حين كان كل إنتاج مصر من الإسمنت مخصصاً للسد العالي أصر عبد الناصر على ألا يؤثر هذا على احتياجات

غزة. كما كانت الحكومة المصرية توفر الوظائف لأولئك الفلسطينيين الذين يتخرجون من مدرسة التدريب المهني التابعة للأمم المتحدة، فكان البعض منهم يعين في وظائف التدريس في مدارس القرى التي لم يكن المدرسون المصريون يرغبون في العمل فيها بينما كان آخرون يجدون، تبعاً لمهاراتهم، أعمالاً في مجال الصناعة أو الزراعة.

لكن بالنسبة للفلسطينيين الأكثر تشدداً فإن هذا الأسلوب العلاجي لم يكن كافياً فقد كانوا يريدون عملاً لا صدقات وإنهم أصيبوا بخيبة أمل بالغة لأن عبد الناصر، رغم كل حديثه المتشدد وجهوده التي كانت تبعث على الأمل، في منتصف الخمسينات فقد حماسه منذ حملة سيناء عام ١٩٥٦، وهي فترة جمود أتاحت للمغتصب، وفقاً لما يدعون، أن يزيد من إحكام قبضته على أرض فلسطين وبات تلميذه السابق المعجب به يعلن مع زملائه في حزب أن عبد الناصر قد خذلهم على أية حال.

وكان خوف ياسر عرفات وأتباعه أشد عندما سمع أن عبد الناصر قد أكد في مؤتمر القمة الذي عقد بالقاهرة، أن تحرير فلسطين ليس مسألة عاجلة وإنه يتعين على الحركة أن تنتظر حل عدد من المشكلات العربية الأخرى الأكثر إلحاحاً. ولم يُضيع السوريون بطبيعة الحال وقتاً في إبلاغ عرفات أنه عندما أكد رئيس جمهوريتهم أن في إمكان العرب مجتمعين أن يوقعوا الهزيمة بإسرائيل في وقت قصير نسبياً رد عبد الناصر على ذلك أن أمين الحافظ لا بدّ وأن أصابه مس من الجنون ولم يغفل السوريون أن يضيفوا أن أكبر مؤيدي موقف عبد الناصر «الإنهزامي» كلاماً هو الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الذي يدعي إنه «أستاذ المقاومة» بسبب المعارك التي خاضها ضد القوة الاستعمارية الفرنسية، والذي أعلن انه من المستحيل خوض حرب ضد إسرائيل وأن على الدول العربية أن تقبل ما لا بدّ من قبوله وتحقيق أقصى فائدة ممكنة منه.

لقد استطاع عبد الناصر، ولا شك، أن يسيطر على مؤتمر القمة وأن يكشف ما كان يتسم به أمين الحافظ من غباء طابعه الغرور، إلا أنه كان يعلم أيضاً إنه سيتعين عليه في المستقبل أن يكرس قدراً أكبر من الوقت والحكمة للمشكلة الفلسطينية إذا لم تفشل سياسة وقف العمليات العسكرية التي كان قد انتهجها فلم يكن هناك خطر قيام الفلسطينيين الأكثر تطرفاً بالتحالف مع متطرفي سوريا فحسب وإنما كان الشقيري نفسه، الذي انتخب مؤخراً كمتحدث باسم فلسطين من ذلك الطراز من الرجال الذي لن يبقى قانعاً إلى ما لا نهاية بالقيام بدور منسق سياسي لحكومة في الظل في انتظار أن تقوم الأمم المتحدة أو الدول الكبرى بتسوية المشكلة، فكان الشقيري لا يمل

من أن يردد لكل شخص في كل مناسبة إنه مع استمرار إسرائيل في تجاهل كل قرار يصدره مجلس الأمن حول فلسطين سوف يتعين على الفلسطينيين أن ينتظروا إلى الأبد إذا ما تركوا للأمم المتحدة مهمة أن تعيد إليهم حقوقهم.

والواقع أن الشقيري لم يضيع وقتاً في متابعة قرارات مؤتمر القمة الذي عقد في القاهرة فدعا إلى عقد مؤتمر فلسطيني في القدس في شهر مايو عام ١٩٦٤ حضره كل وزراء الخارجية العرب، وبتحريض منه وافق المؤتمر على تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، ولما كان القصد من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية أن تضم كل شتات المغتربين الفلسطينيين بالإضافة إلى أولئك الذين لا زالوا يعيشون فوق أرضهم في الضفة الغربية من الأردن اتخذت المنظمة شكل حكومة في المنفى مقرها في غزة وجيشها يجند من اللاجئين الفلسطينيين.

ولم يكن الأمر يتطلب خبرة عسكرية كبيرة لإدراك أن مثل هذا الجيش لا يستطيع القيام بدور يذكر، إذا أمكنه القيام بأي دور، في تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي ومع ذلك رحب عبد الناصر بهذه المبادرة الجديدة، لا لسبب إلا الرغبة في السيطرة عليها. فأصدر أوامره بتقديم المساعدة بكل طريقة ممكنة إلى منظمة التحرير الفلسطينية. وأن يتم تدريب الجيش على أيدي مدربين مصريين مع تزويده بعتاد مصري، وأن تتعاون سلطات غزة تعاوناً كاملاً مع الشقيري، كما إنه أوفد على المستوى الدبلوماسي محمود رياض الذي كان قد خلف فوزي في منصب وزير خارجية مصر، في جولة في شرق أفريقيا لشرح القضية الفلسطينية استعداداً لعقد مؤتمر لمنظمة الوُحدة الأفريقية التي دعاها لعقد اجتماعها المقبل في القاهرة في غضون شهرين. وعندما اجتمع رؤساء الدول الأفريقية وجه إليهم نداءً بليغاً وإن كان بلا جدوى إلى حد بعيد، يدعوهم فيه إلى تفهم محنة الفلسطينيين والتعاطف معهم. وندد في حفل تخريج ضباط السلاح الجوي المصري بسلسلة من الحوادث التي وقعت مؤخراً على حدود الأردن ووصفها بأنها عدوان إسرائيلي وأعلن أنه لا مفر من الحرب في نهاية المطاف ما لم ترجع إسرائيل عن أساليبها العدوانية.

وبعد مرور ثمانية شهور على انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول دعا عبد الناصر في سبتمبر من عام ١٩٦٤ أقرانه حكام الدول العربية إلى الاجتماع بمدينة الاسكندرية حيث صدقوا على قرار إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية التي وصفها بأنها الخطوة الأولى لتحرير فلسطين العربية. ولم يكن الملك حسين سعيداً بهذه الخطوة لخوفه من

أن تؤدي هذه الفكرة إلى أن يصبح الفلسطينيون في الأردن دولة داخل دولة وانضم إلى الملك فيصل في الاعتراض على أن الشقيري قد تجاوز اختصاصاته بدفع المؤتمر الفلسطيني إلى قبول مقترحاته لكنه قرر في نهاية الأمر، كما حدث في مؤتمر القمة السابق في القاهرة، أن يساير قرار الأغلبية محافظة على الوئام مع رعاياه من أهالي الضفة الغربية ولم يعترض إلا أمين الحافظ على أن خطط الشقيري ليست كافية، ورغم ثرثرة السوريين عن ضرورة تسديد ضربة إلى إسرائيل دون أي تأخير وافق مؤتمر القمة الثاني على أن يحذو حذو مصر ويقر بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية.

وبعد ستة شهور عزز جهود عبد الناصر الرامية إلى كسب تأييد الرأي العام الفلسطيني خطاب يفتقر بشدة إلى الحكمة ألقاه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، فأثناء زيارة قام بها إلى الأردن في مارس ١٩٦٥ أعلن بورقيبة أمام حشد من أهالي القدس أن السياسة العربية تجاه إسرائيل تقوم أساساً على العاطفة والانفعال. وقال إنه لا يمكن حل المشكلة الفلسطينية إلا بالاعتدال والتعقل، وينبغي على الفلسطينيين أن يحذوا حذو إخوانهم التونسيين ويعيشوا في سلام مع اليهود الذين يقطنون بلادهم.

وسرعان ما تعرض بورقيبة لهجوم عنيف في كل صحيفة عربية تقريباً. ولم تتوان الصحف المصرية في توضيح الفارق الجوهري بين الأقلية اليهودية الصغيرة في تونس، التي لم تلحق أي ضرر بالمواطنين العرب وبين المليونين من الإسرائيليين الذين يعيشون في أرض اغتصبوها من الشعب الفلسطيني عن طريق الغزو، وطالب الشقيري بطرد تونس من الجامعة العربية، وسحب عبد الناصر سفيره من تونس تعبيراً عن الاحتجاج. وتعرضت السفارة التونسية في القاهرة للسلب والنهب والحريق بواسطة مجموعة من الطلبة استبد بهم الغضب وتعرضت السفارة المصرية في تونس لنفس المعاملة عندما ازداد التوتر على الجانبين فأصدرت الحكومة المصرية على الفور بياناً تنصلت فيه من مسؤوليتها عن حادث القاهرة، وأوضحت أن الجهود الباسلة التي قام بها رجال الشرطة فشلت في كبح جماح المشاعر المتأججة التي استبدت بمرتكبي الحادث. فما كان من الحبيب بورقيبة إلا أن أصدر على الفور بياناً مماثلاً عن إحراق سفارة مصر في تونس، ورغم أن عبد الناصر ثارت ثائرته لرد الضربة بمثلها إلا أن المسألة كلها كانت بالنسبة له خطأ غير متوقع يستحق الترحيب إذ ساعده في أن يظهر للمتطرفين العرب أنه رغم تأييد التونسيين لبعض آرائه في مؤتمر القمة الأول فإن هناك في حقيقة الأمر خلافاً واسعاً بينه وبين بورقيبة حول موضوع فلسطين.

كما أن عبد الناصر لم يكن بحاجة إلى الاعتماد على الحبيب بورقيبة وحده لكي يبرهن على انه لم يتراجع عن موقفه من إسرائيل. ففي غضون أسابيع قليلة من القطيعة التي حدثت مع تونس قام بقطع علاقاته الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية رداً على قرار بون بالاعتراف بدولة إسرائيل. وكان هذا النزاع قد بدأ منذ أن اكتشف في عام ١٩٦٠ إن ألمانيا الغربية تزود إسرائيل بكميات ضخمة من الأسلحة الأمريكية. وفي شهر فبراير عام ١٩٦٥ قرر عبد الناصر الضغط على بون بدعوة رئيس ألمانيا الشرقية، والتر اولبريخت، لزيارة القاهرة ثم أعلن، بعد توقيع اتفاقية للتعاون العلمي والفني مع ألمانيا الشرقية، إن مصر تفكر في إقامة قنصلية عامة في برلين الشرقية وإنه قد يقوم شخصياً بزيارة ألمانيا الشرقية في المستقبل القريب رداً على زيارة أولبريخت للقاهرة.

وأعقب ذلك احتجاجات ساخطة من الألمان الغربيين الذين كان نظام أولبريخت التابع لروسيا بالنسبة لهم لعنة كلعنة إسرائيل بالنسبة للعرب وبعد أن ناشد الإسرائيليون بون علناً منع العلماء الألمان الذين لا يرتبطون بمؤسسة معينة من المساعدة في توسيع ترسانة صواريخ عبد الناصر، أصدرت حكومة ألمانيا الغربية أوامرها إلى جميع الفنيين الألمان في مصر بترك أعمالهم ورد المصريون على ذلك بإلقاء القبض على أربعة من الألمان بتهمة التجسس لحساب الإسرائيليين، وعلى ذلك أعلنت ألمانيا الغربية انها سوف تقيم علاقات دبلوماسية مع تل أبيب وعلى الفور تم سحب السفارة المصرية في بون وقامت جماهير الطلبة الغاضبة بمهاجمة الممتلكات الألمانية في أرجاء الوطن العربي بما في ذلك سفارتي ألمانيا في بغداد وصنعاء. ولما ناشد عبد الناصر الدول العربية قطع العلاقات مع ألمانيا الغربية وافقت جميع هذه الدول، باستثناء التونسيين والليبيين والمغاربة، على أن تحذو حذوه.

ولكن إذا كان عبد الناصر قد وجد في هذه المرحلة انه من الضروري أن ينضم إلى صفوف المتطرفين باستخدام لغة الحرب فمن المؤكد إنه لم تكن لديه نية الانسياق إلى أي عمل استفزازي ضد إسرائيل، بل على النقيض من ذلك كانت خطته تقوم على استخدام ما يمكن أن تحققه مكانته السياسية من شعبية ومركز أدبي في إدخال جرعة أخرى من الواقعية على التفكير العربي، وعندما عقد مؤتمر القمة الثالث في الدار البيضاء من سبتمبر عام ١٩٦٥ أبلغ زملاءه الحكام مرة أخرى أن العرب ليسوا في حالة تمكنهم من خوض غمار حرب ضد إسرائيل وقال إنه حتى الدول العربية مجتمعة، ناهيك عن أية دولة بمفردها، ليست نداً للإسرائيليين، لأنه في حين انهم قد يمتلكون

قدر ما بحوزة العدو من أسلحة فإنه لا يتوفر لهم التدريب والمعرفة الفنية لاستخدام هذه الأسلحة بصورة فعّالة. وتحتاج جيوشهم ثلاث سنوات على الأقل لاكتساب مثل هذه المهارات ويجب على الدول العربية، بدلاً من إطلاق تهديدات عنيفة لا تخدع أحداً، أن تكرس طاقاتها للتدريب والتنسيق اللازمين للحاق بإسرائيل.

كان هذا المؤتمر من وجهة نظر عبد الناصر أسهل مؤتمرات القمة الثلاثة وأنجحها ويرجع هذا من ناحية إلى أنه أعفى من حرج ثناء بورقيبة لأن التونسيين آثروا البقاء في بلادهم وعدم حضور المؤتمر. ومن ناحية أخرى فإن حسن الحكمة في توجيه الأمور جعل أمين الحافظ الفظ منبوذاً إلى حد انه اضطر إلى التقدم باقتراح يقضي بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة ودمشق وهي العلاقات التي لم تكن قائمة منذ انهيار الوحدة، والواقع إنه رغم موافقة عبد الناصر عن طيب خاطر على الاقتراح إلا أن خطوة المصالحة هذه لم تسفر عن شيء. ففي الخريف السابق كان صلاح البيطار قد استقال مرة أخرى من رئاسة الحكومة في سوريا بعد أن اعترض بشدة على عداء رئيس جمهوريته لمصر، وهكذا عاد نجم المتطرفين الشبان من البعثيين إلى الصعود مرة أخرى، وعندما عاد أمين الحافظ إلى بلاده وجد نفسه في خضم التيار السائد المعادي للناصرية إلى حد لم يستطع معه أن يتابع اقتراحه الخاص بتبادل السفراء مع القاهرة.

كان عبد الناصر في هذه الأثناء مشغولاً بالمشكلة اليمنية، ففي الرابع والعشرين من اغسطس، أي قبل انعقاد مؤتمر القمة في الدار البيضاء بثلاثة أسابيع اجتمع عبد الناصر وفيصل في جدة حيث اتفقا على القيام بمحاولة أخرى لفرض وقف إطلاق النار على اتباعهما. ويرجع كثير من الفضل في هذا التطور الجديد المشجع إلى جهود احمد محمد النعمان الذي كان قد أصبح رئيساً لوزراء السلال في إبريل الماضي بعد أن أدى النزاع المستمر الذي دام بضعة أشهر داخل مجلس الوزراء إلى نشوب حالة من الفوضى في صفوف الجمهوريين. ولم يُضِيع النعمان وقتاً في أن يبين للسعوديين أنه لا يبغي سوى الصداقة معهم، وقال نفس الشيء للبريطانيين في عدن. وأضاف بأنه لا يرغب في أن يرى اليمن تعتمد على مصر بصورة دائمة وإنما يريد اجتذاب تأييد الدول العربية الأخرى في الكفاح من أجل جعل بلاده قادرة على الحياة اقتصادياً ومستقلة سياسياً. ومع ذلك لا حاجة إلى القول بأن مثل هذه المشاعر لم تجد هوى كبيراً في نفوس الجمهوريين الأكثر عناداً، لذلك سرعان ما أقصي النعمان من رئاسة الوزارة.

ولكن في الوقت الذي استطاع فيه خصوم النعمان أن يعزلوه من الحكم فإنهم لم يستطيعوا بسهولة أن يقمعوا أفكاره خاصة عندما تصادف أن اتفقت مع أفكار عبد الناصر. إلى جانب انه في هذا الوقت أخذت عروض الوساطة تتدفق من كل جانب. فقد تقدم حسين بمقترحات إلى القاهرة والرياض وصنعاء من أجل التوصل إلى تسوية على أساس حل وسط. وتطوع الجزائريون شأنهم شأن الكويتيين للقيام بدور الوسطاء والواقع إنه بحلول صيف عام ١٩٦٥ ظهر جو من النشاط المحموم بسفر أنور السادات للتشاور مع السلال في صنعاء وزيارة السلال لعبد الناصر في الاسكندرية بينما استقبل فيصل ممثلي الملكيين في الرياض والأغرب من هذا كله أن مجموعة من الجمهوريين المناوئين للسلال اجتمعت بمندوبين عن الإمام في مؤتمر عقد في العربية السعودية. وبالرغم من أن خليفة النعمان، حسن العمري، حرص على التراجع عما ذكره النعمان عن الصداقة مع بريطانيا والسعودية فإن موجة المشاورات أسفرت عن نتيجتها المنشودة عندما اجتمع عبد الناصر وفيصل ووقعا اتفاقيتهما الجديدة لوضع نهاية للحرب التي ظلت مشتعلة ثلاث سنوات في اليمن. وقد وافقت السعودية فوراً على إيقاف كافة المساعدات العسكرية للملكيين كما تعهدت مصر بسحب قواتها خلال عام على أن يسري مفعول وقف إطلاق النار فوراً وتشكل حكومة انتقالية بالاتفاق بين الأطراف المعنية وبحاتم السعوديين والمصريين وبعد ذلك يقرر الشعب اليمني من يتولى حكم بلاده في استفتاء يجري في موعد لا يتجاوز شهر نوفمبر من عام ١٩٦٦.

وسرعان ما أثارت الحكومة والصحف السورية موجة احتجاج على أن عبد الناصر خان الثورة اليمنية، ولكن باستثناء هذه الجوقة من الأنصار استقبلت قرارات جدة بارتياح كبير في العالم العربي وخاصة بين المؤيدين لعبد الناصر، فعلى خلاف الهدنة السابقة التي تركت لليمنيين مسألة الاتفاق فيما بينهم كان الترتيب الجديد جزءاً من اتفاق مكتوب بين المؤيدين الرئيسيين للأطراف المتحاربة، ومن ثم كان يعتقد أن أمامه فرصة أفضل للنجاح. ومن المؤكد ان عبد الناصر كان يؤمن بذلك إذ أنه في خلال اربعة ايام من توقيعه على الوثيقة بدأت أعداد كبيرة من القوات المصرية تعود إلى ارض الوطن. وكان السلال بطبيعة الحال قلقاً جداً لرحيلهم إذ كان يخشى، كما هو الحال دائماً، أن يترك للدفاع عن نفسه. ولكنه كان أيضاً مرغماً، في العلن على الأقل، على أن يشارك في الترحيب العربي العام بفرصة السلام في اليمن.

وإلى جانب تأثيرها المحلي فتحت اتفاقية جدة للمحطات قصيرة للغاية صفحة

جديدة من التفاهم بين بريطانيا ومصر. فبعد أن انتهك الملكيون الهدنة التي تم الاتفاق عليها في «اركويت» استأنفت الصحف المصرية حملتها الدورية المعتادة ضد الإمبريالية البريطانية في عدن. فنشرت صحيفة الأهرام هجوماً لاذعاً على سلطات عدن التي زعمت بأنها تقوم بدور العميل لدول حلف بغداد السابق في مؤامرة لتمزيق الثورة اليمنية وأبدت حكومة لندن سخطاً غير قليل إزاء هذه الإدعاءات التي اعتبرتها حكومة هارولد ويلسون العمالية الجديدة مكافأة غير مجزية للرسائل الودية التي بعثت بها إلى القاهرة عند انتخابها لتولي الحكم في الخريف السابق ولكن بعد استئناف وقف إطلاق النار في اليمن رأت لندن أن هناك أملاً حقيقياً في توقف أو على الأقل الحد من إثارة القوميين في عدن، ومن ثم في تحسن العلاقات مع مصر، كذلك تقرر إيفاد جورج طومسون وزير الدولة بوزارة الخارجية إلى القاهرة لإجراء محادثات مع الحكومة المصرية حول عدة قضايا أهمها مستقبل عدن والموقف في روديسيا حيث كانت الأقلية البيضاء بزعامة إيان سميث توشك أن تعلن استقلالها عن السيطرة البريطانية. وكان الهدف هو أن يشرح طومسون لعبد الناصر نوايا بريطانيا حيال عدن بعد الاستقلال وأن يحاول أيضاً إقناعه بألا يحذو حذو دول أفريقيا السوداء في القطع الجماعي للعلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا إذا لم تفلح جهودها لسحق نظام سميث في روديسيا.

وافق عبد الناصر على استقبال طومسون لدى عودته من الدار البيضاء ومع ذلك لم يكن شخصياً سعيداً جداً بالمباحثات المقترحة إذ كان في وقت سابق من العام قد تلقى معلومات مزعجة للغاية عن خطط بريطانية للقيام بإجراء عسكري في الشرق الأوسط والتي حصل عليها الملحق العسكري المصري في لندن من موظف بوزارة الحرب. صحيح إن هذه الخطط التي تقضي بالقيام بعمل مشترك مع السلاح الجوي والأسطول السادس الأمريكي كانت تتوقف على احتمالات معينة مثل نشوب أو خطر نشوب حرب عامة في المنطقة، لكن لما تذكر الأسباب الخادعة التي ساقها إيدن لتبرير ما قامت به بريطانيا في عام ١٩٥٦ سرعان ما ثارت شكوك عبد الناصر ولم تؤد الاحتجاجات العنيفة التي قدمتها الحكومة البريطانية للقاهرة عقب اكتشاف أمر الشخص الذي قدم هذه المعلومات والقبض عليه إلا إلى ازدياد مخاوفه من أن البريطانيين ضالعون في خطة خبيثة.

ولم يكن وجود ما يسمى بحكومة اشتراكية في بريطانيا آنذاك مصدر ارتياح كبير

له، فلم تكن معرفته بحكومة ويلسون تتجاوز حقيقة انها تضم عدداً من مؤيدي إسرائيل مثل ريتشارد كروسمان، ومع إنها كانت تضم ايضاً عدداً من الرجال الذين كان يعرفهم ويميل إليهم، مثل جورج براون وكريستوفر مايهو فإنه كان يعرف حق المعرفة أيضاً إن الحركة العمالية البريطانية ذات تقاليد قديمة وقوية في التعاطف مع الصهيونية، هذا فضلاً عن انه لم تكن لديه رغبة قوية في الانزلاق إلى مناقشة حول عدن قد يكون من شأنها تقييد حركته، ونظراً لأن بريطانيا كانت على وشك التخلي عن قاعدتها في ليبيا فإن عدن والخليج الفارسي كانا آخر معاقل سيطرتها في العالم العربي. من ثم ربما كانت زيارة طومسون تستهدف إقناعه بالموافقة على الخطط الخاصة باستقلال عدن في المستقبل بما في ذلك الإبقاء على القاعدة البريطانية.

وفي الوقت نفسه كان عبد الناصر يعرف انه لا يستطيع ان يرفض غصن الزيتون الذي ترفعه بريطانيا فمهما يكن عمق شكوكه في دوافعها الأساسية فإن رفضه كان سيسبب إهانة لا مبرر لها لا تعود بأي نفع على مصر. لهذا فإنه في أواخر شهر سبتمبر وحالما تأجل مؤتمر الدار البيضاء وصل طومسون إلى القاهرة لكي يبدأ جولة من المشاورات مع المصريين.

كانت الزيارة سيئة الطالع إذ لم يكد يصل حتى أذيعت أنباء تقول إن المندوب السامي البريطاني في عدن قد عطل الدستور وعزل مجلس الوزراء وتولى جميع السلطات الحكومية في ظل حظر للتجول من شروق الشمس حتى غروبها، وكانت هذه الإجراءات العنيفة رداً على نشوب أعمال الشغب من جانب القوميين عقب فشل المؤتمر الدستوري الذي عقد في لندن لتسوية الخلافات بين الحكومة البريطانية والعدنيين الذين تمثلهم جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل وجبهة التحرير الوطنية المنافسة لها، ولكن سواء كان هناك ما يبرر الإجراء الذي اتخذه المندوب السامي في ظل الظروف السائدة أم لا فلم يكن هناك توقيت أسوأ من ذلك التوقيت من وجهة نظر طومسون إذ قبل ساعة أو نحوها من وصول هذا الخبر إلى القاهرة اتصل أحد مساعدي عبد الناصر تليفونياً بجورج ميدلتون الذي خلف بيلي كسفير لبريطانيا لترتيب لقاء طومسون بالرئيس عبد الناصر في موعد لاحق من صباح اليوم نفسه، ولكن ما ان علم عبد الناصر بما حدث من تطورات في عدن حتى ألغى الموعد على الفور.

ولم يستطع عبد الناصر أن يصدق أن يكون مثل هذا التوقيت غير العادي قد

جاء مصادفة، لذلك بات مقتنعاً بأن زيارة طومسون ليست سوى ستار مخادع وأن نوايا بريطانيا الحقيقية هي إثارة معركة فاصلة معه مثلما حدث أثناء أزمة السويس باعتباره العدو العربي الرئيسي للإمبريالية البريطانية وبدا الآن أن الشكوك التي ثارت عندما علم لأول مرة بتخطيط بريطانيا الطارىء في الشرق الأوسط لها ما يؤيدها تماماً وأن التعهد باستقلال عدن في عام ١٩٦٨ كان مجرد ستار لصرف الأنظار عن مخططهم وأن البريطانيين أبعد ما يكون عن الخروج من شبه الجزيرة العربية وإنهم يخططون بنشاط لعمليات عسكرية ضد مصر بالتنسيق مع حلفائهم الأمريكيين. ومن أجل هذه الأهداف يعتزمون البقاء في عدن إلى أجل غير مسمى مع وجود قاعدة عسكرية تضمنها اتفاقية مع حكومة عميلة يختارها مندوب سامي بريطاني يمارس السلطات التعسفية التي استخدمها في تعطيل الدستور.

كلما كان عبد الناصر يتأمل في هذه التطورات غير السارة كلما ازداد تصميماً على الا يدع للحكومة البريطانية أي مجال للشك في أنه على معرفة تامة بمخططاتها الخبيثة. وباستثناء اجتماع مع محمود فوزي قبل أن تصل الأنباء من عدن إلى القاهرة، واجهت محاولات طومسون للتباحث مع وزراء مصريين مقاطعة رسمية تامة ولم يلب الدعوة لحضور حفل الاستقبال الذي إقامته السفارة تكريماً له سوى ثلاثين مدعواً من بين مائتي شخص وجهت لهم الدعوة ولم يكن بين الحاضرين شخصيات هامة غير حسنين هيكل.

وبعد أن رحل طومسون خاوي الوفاض، رفض عبد الناصر أن يكون له أي تعامل شخصي مع سفير بريطانيا، وبعد شهرين لم تتردد الحكومة المصرية في تأييد قرار الدول الأفريقية المستقلة بقطع العلاقات مع بريطانيا إذا لم يتم سحق نظام سميث في روديسيا حتى ١٥ ديسمبر، وعندما حان اليوم المحدد وسميث لا يزال راسخاً في منصبه قطعت القاهرة على الفور علاقاتها الدبلوماسية مع لندن، وكخدمة شخصية سمح لميدلتون بالبقاء في سفارته لبضعة أسابيع كمواطن عادي بعد أن شكا بمرارة ساخرة لفوزي من أنه إذا أعيد إلى بلاده قبل عيد الميلاد سوف ينتظر منه إرسال هدايا لكل أقاربه البعيدين، وعلى خلاف عام ١٩٥٦ فإن العلاقات القنصلية والتجارية بين البلدين لم تتأثر، باستثناء هذه الاعتبارات كانت القطيعة مع بريطانيا من جديد كاملة.

كانت روديسيا بمثابة ذريعة غير أن السبب الحقيقي لما حدث هو اعتقاد عبد

الناصر المطلق بأن البريطانيين ضالعون في مؤامرة جديدة، مع الأمريكيين في هذه المرة، للقضاء على الثورة القومية العربية فإن خططهم وأعمالهم السرية في عدن تكشف وحدها عن نواياهم الغادرة غير أن الأمر لم يقتصر على ذلك إذ بدا أيضاً انهم يحاولون مرة أخرى تكتيل الدول العربية المحافظة ضد مصر، وكان طومسون لدى مغادرته مصر قد قام بزيارة للعربية السعودية لإجراء محادثات مع فيصل، وبعد ذلك بثلاثة أشهر وبعد أقل من أسبوع من القطيعة بين القاهرة ولندن أعلنت الرياض أن بريطانيا وافقت على تزويد السعوديين بشبكة دفاع جوي تبلغ تكاليفها مائة وخمسين مليون جنيه استرليني. وفوق هذا كله وفي نفس الشهر قام فيصل بزيارة لطهران حيث أعلن هو والشاه معاً عزمهما على الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة إسلامي.

وكان من المحتم أن يفسر عبد الناصر قرار طهران بأنه محاولة متعمدة لإغماره مع حلفائه التقدميين في تجمع للدول الإسلامية تكون السيطرة فيه لخصوم مصر الألداء مثل تركيا وإيران، وكان هذا تهديداً كافياً في حد ذاته. ولكن باقترانه بموافقة بريطانيا على تزويد السعودية بمثل هذه المعدات العسكرية المتقدمة ذات القيمة الكبيرة بدا من الواضح جلياً أن الدول الإمبريالية اختارت السعوديين لكي يتزعموا هجومها المضاد ضد الثورة العربية ولم يكن هناك سوى رد واحد على هذه المخططات وهو طرد البريطانيين من عدن، آخر قاعدة عسكرية باقية لهم في المنطقة، بأقصى سرعة ممكنة.

لذلك ازدادت المساعدات التي تقدم لثوار عدن بما في ذلك الأسلحة والمتفجرات وانطلق راديو القاهرة يصب سيلاً متزايداً من الهجوم ضد الإمبريالية البريطانية. أما الإجراء الأبعد أثراً فكان يتمثل في إعادة تقييم استراتيجية مصر في اليمن بصورة فعّالة تقرر على أساسه ضرورة بقاء وجود عسكري مصري في اليمن سواء استمر وقف إطلاق النار الراهن أم لم يستمر لتعزيز جهود جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل والجماعات القومية الأخرى في عدن، وسرعان ما أوقف سحب القوات المصرية، وفي يناير عام ١٩٦٦ وسط احتجاجات صاخبة من السعوديين والإمام بأن مصر انتهكت اتفاقية جدة بعدم سحب قواتها نشب القتال من جديد في اليمن.

كان من الواضح في هذه المرحلة أن بريطانيا من بين الدول الإمبريالية، أكثر من اتجهت نحوها شكوك عبد الناصر، مع ذلك لم تكن مشاعره تجاه الأمريكيين أقل تخوفاً، ففي خلال العامين السابقين لم يفعل ليندون جونسون شيئاً لكي يبدد ما عرف عنه من تأييد لإسرائيل وعداء للعرب، وكانت العلاقات بين واشنطن والقاهرة قد

سامت تماماً وشك عبد الناصر في أن الحكومة الأمريكية الجديدة تقوم بعملية خداع سياسي بمعونتها الاقتصادية لمصر. ففي نوفمبر من عام ١٩٦٤ دار حديث مشؤوم للغاية بين السفير الأمريكي الجديد لوسيوس باتل وكمال ستينو وزير التجارة والتموين المصري حول شحنات القمح الأمريكية إذ شكا باتل من جحود المصريين الواضح إزاء المعونةالأمريكية التي تقدر بملايين الدولارات الأمر الذي ينم، على حد تعبيره، عن افتقار مؤلم للأخلاق الحميدة وعندما وصل محضر مقابلة ستينو إلى مكتب عبد الناصر الذي لم يكن في أفضل حالاته بعد جدل مع عبد الحكيم عامر حول اليمن تفجر غضبه واستياؤه وانتهز أول فرصة للرد فقال في خطاب ألقاه في بور سعيد إن بوسع الأمريكيين «أن يذهبوا ويشربوا من البحر المتوسط». وإن على الرئيس جونسون أن يدرك «أنني لست مستعداً لأن أبيع استقلال مصر مقابل ثلاثين أو أربعين أو خمسين مليون جنيه».

ومن المؤسف أيضاً إنه بعد يومين استفزت المظاهرة التي قام بها الطلبة الأفريقيون في القاهرة احتجاجاً على السياسة الأمريكية في الكونجو عن إحراق مكتبة مركز الاستعلامات الأمريكي، وبعد ثلاثة أسابيع أسقطت مقاتلة مصرية طائرة تابعة لإحدى شركات البترول الأمريكية بالقرب من الاسكندرية نتيجة لخلاف حول التصريح للطائرة بالتحليق فوق مصر. لذلك عندما انتهى أجل اتفاقية شحنات القمح التي تم التفاوض بشأنها مع حكومة كنيدي بعد انتهاء مدتها، وهي ثلاث سنوات، في يوليو عام ١٩٦٥ لم يكن هناك حماس كبير في واشنطن لتجديدها.

واستطاع عبد الناصر أن يحصل على بعض الشحنات من الحبوب من روسيا والصين. ولكن نظراً لأن مصر كانت، في تلك المرحلة، تعتمد على أمريكا في الحصول على ٥٠ ٪ من وارداتها من القمح فقد أصبح النقص في أواخر الصيف خطيراً. ومع ذلك عندما تولى زكريا محيي الدين الذي كانت واشنطن تعتبره موالياً لأمريكا رئاسة الوزارة خلفاً لعلي صبري في أكتوبر عام ١٩٦٥ طرأ تساهل واضح في موقف أمريكا تجاه مصر، وفي ٣٠ نوفمبر وافقت الولايات المتحدة على تزويد مصر بشحنة أخرى من القمح قيمتها عشرون مليون جنيه وبذلك بلغ مجموع قيمة المواد الغذائية التي قدمتها أمريكا بالعملة المصرية منذ عام ١٩٦٢ ما يقرب من ٢٨٥ مليون جنيه استرليني.

بيد أن الاتفاقية الجديدة كانت محددة بفترة الشهور الستة التالية وعندما حان

وقت تجديدها كانت لأمريكا وغيرها من الدول المنتجة للحبوب تعاني من نقص خطير في الإنتاج، ومن ثم أرسل الفائض الذي كان موجوداً إلى الهند التي كانت حاجتها أشد من حاجة مصر، وتعويضاً عن ذلك كانت واشنطن تعتزم، عندما يعود الوضع إلى طبيعته، أن تعرض على المصريين اتفاقية للقمح مدتها عامين. ولكن عبد الناصر لم يكن على علم بذلك وقبل أن يستطيع الأمريكيون التقدم بأي عرض ملموس اتهمهم غاضباً بأنهم يمارسون لعبة القط والفأر مع مصر وانهم يحاولون تجويعها لكي تستسلم، وبدلاً من أن ينتظر قيام واشنطن بإرسال شحنات أخرى توجه بطلبه إلى جهة أخرى، وعندما وثق من حصوله على شحنة مضمونة من الحبوب من مصادر أخرى سحب رسمياً كافة الطلبات التي كان قد تقدم بها للحصول على المزيد من المعونة الأمريكية.

وربما احتج مستشارو الرئيس الأمريكي بأنه بقيامه بهذا العمل إنما يخدم مصالح موسكو أكثر مما يخدم مصالح مصر. وربما حذروه من ان الروس يستغلونه لإبعاد النفوذ الأمريكي عن الوطن العربي في حين أنهم يحافظون على بقاء الباب مفتوحاً أمام المفاوضات التي يجرونها مع واشنطن حول مسائل مثل تجارب الأسلحة النووية حيث تتطلب مصالح روسيا الاتفاق مع أمريكا، غير أن تردد واشنطن عام ١٩٦٥ في استئناف تزويد مصر بالحبوب غرس في ذهن عبد الناصر اعتقاداً راسخاً في ان الأمريكيين، وهم في ذلك لا يقلون عن البريطانيين المتآمرين، أعداؤه اللدودون وحتى لو لم يشعر بأن مركزه كزعيم للثورة العربية يتطلب منه أن يصف الولايات المتحدة بأنها دولة إمبريالية فما كان في استطاعة أحد أن يقنعه بأن أي قدر من الكلمات المعسولة من القاهرة بقادر على أن يجعل من جونسون صديقاً. ولا شك أنه شعر بامتنان كبير عندما ساعد تولي محيي الدين رئاسة الحكومة على الحصول على إمدادات من الحبوب الأمريكية لمدة ستة أشهر أخرى لإطعام رعاياه الجائعين، ولكن لم يمض على تلك وقت طويل حتى فقد عبد الناصر كل أمل في أن يحقق تفاهماً مع الولايات المتحدة على الأقل طالما بقي جونسون يشغل منصب الرئاسة في البيت الأبيض، لأنه فضلاً عن توافر الدليل على أن بريطانيا تتحالف ضده مع رئيس أمريكي موالٍ للصهيونية وملك سعودي رجعي كانت محاولات واشنطن الجلية للضغط على مصر بإيقاف شحنات القمح توحي بأن هناك مؤامرة أنجلو- أمريكية يجري نسج خيوطها على غرار المؤامرة التي دبرها إيدن وموليه في عام ١٩٥٦.

وهكذا أصبح عام ١٩٦٥ نقطة تحول في علاقات مصر مع الغرب لا تقل أهمية

عن تلك التي أدت قبل ذلك بعشر سنوات إلى عقد أول صفقة أسلحة روسية. ومع أن عبد الناصر لم يقطع العلاقات مع أمريكا كما فعل من قبل مع بريطانيا فإنه قرر أن يوقف كافة الاتصالات مع واشنطن باستثناء الاتصالات الدبلوماسية الرسمية، والحقيقة انه أصبح ساخطاً على الأمريكيين بسبب مشكلة القمح ومتشككاً في نواياهم إلى حد أنه انقلب على الشخص الذي كان قد عينه منذ مدة طويلة كحلقة اتصال خاصة مع وكالة المخابرات الأمريكية وذلك لاستئصال كل أثر لمثل هذه الارتباطات الأمريكية.

فعلى الرغم من صعود نجم هيكل باعتباره موضع ثقته الرئيسي، ظل عبد الناصر لسنوات طويلة يحتفظ بعلاقات شخصية وثيقة مع الأخوين مصطفى وعلي أمين كما إنه ظل على عادته التي بدأت خلال أزمة السويس وهي استخدامه في ذلك النمط من الدبلوماسية غير الرسمية التي دأب على استخدامها منذ الأيام الأولى من عهد نجيب عندما لم يكن له وضع رسمي لدى ممثلي الدول الأجنبية مع إنه كان القوة المحركة. وكان علي أمين أشبه بسفير متجول لدى بريطانيا بينما كان أخوه مصطفى حلقة اتصال عبد الناصر الخاصة مع واشنطن وفي الآونة الأخيرة مع ممثل وكالة المخابرات المركزية في القاهرة واسمه بروس أوديل.

وكانت المهمة المكلف بها مصطفى امين تقضي، ضمن أشياء أخرى، إبلاغ أوديل بالمسائل ذات الأهمية التي لم يكن عبد الناصر، لسبب أو لآخر، يريد نقلها بصفة رسمية إلى السفير الأمريكي. لذلك فإنه لم يكن مدعاة للدهشة أن يبلغ عبد الناصر حلقة الاتصال في ربيع عام ١٩٦٥ أن مصر تواجه نقصاً خطيراً في المواد الغذائية نتيجة إيقاف شحنات القمح الامريكية. ولم يكن من الممكن اعتبار هذه المعلومات سراً ولا شك أن مصطفى أمين اعتقد أنه من المفيد أن ينقل إلى الأمريكيين خطورة ورطة مصر الحالية. ومع ذلك فإنه عندما تقرر وقف مثل هذه الاتصالات غير الرسمية مع وكالة المخابرات الأمريكية بطرد أوديل واعتقال مصطفى أمين بتهمة التجسس كانت أقواله هذه من بين التهم التي تضمنها قرار الاتهام. ومن الثابت أن تسجيلات أحاديث مصطفى أمين التي استند عليها الإدعاء في القضية كشفت أيضاً ان مصطفى امين لم يكن حصيناً في إبلاغه أوديل بزيارة قام بها علماء طبيعة مصريون إلى الصين لطلب المساعدة في الأبحاث النووية التي رفضت روسيا تقديمها لهم كما كان على درجة كافية من الحماقة لبحثه بعض عمليات المفاوضة المالية بطريقة توحي بأنه

يقوم بتهريب أمواله إلى خارج مصر تمهيداً للهرب من البلاد، إلا أن تأكيد صلاح نصر مدير المخابرات له أثناء انتظاره المحاكمة بأن محاكمته ستكون صورية وأنه سيطلق سراحه بسرعة شريطة ألا يذكر أنه كان يعمل بناءً على تعليمات من الرئيس يوحي بأن الدافع وراء تلك الإجراءات لم يكن قانونياً تماماً، فضلاً عن ذلك فإنه عندما رفض أن يقبل هذه النصيحة كتب إلى وزير العدل محتجاً بأن ما قام به إنما كان بموافقة عبد الناصر التامة نفى سامي شرف، نيابة عن الرئيس، هذا التأكيد نفياً قاطعاً.

ومن الممكن أن تكون إدارة المخابرات قد أقنعت عبد الناصر بأن صديقه القديم قد أساء استخدام مركزه بنقل معلومات للأمريكيين لا يحق له إفشاؤها مقابل تقاضيه مبالغ كبيرة من المال كان يعتزم تهريبها من مصر. ومن المؤكد أن كل محاولة قام بها مصطفى أمين للاتصال بالرئيس قبل المحاكمة وبعدها لم تحبطها سلطات السجن فحسب بل عادة ما كان يتبعها حرمانه من امتيازات مثل الطعام الخاص والأدوية التي كانت يحتاج إليها لأنه مصاب بالسكر، ومع ذلك من الصعب تصديق أن عبد الناصر المعروف باهتمامه البالغ بمعرفة التفاصيل الدقيقة للحكومة لم يكن على علم بالصورة الزائفة للعدالة وإن كان ما جرى هو في الأصل من تدبير الذين يحقدون على ضحاياهم.

ومهما كان احتمال مجانبة مصطفى أمين للصواب في بعض الأمور التي يحتها مع أوديل فلا بدّ أن عبد الناصر كان يعلم أنه ليس خائناً وكان من الممكن في أية لحظة قبل محاكمته أو بعدها أن توفر كلمة من الرئاسة أية معاناة ذهنية وجسمانية. ولكن عبد الناصر كان قد قرر آنذاك أن يتخلى عن الأمريكيين كلية، ونظراً لأن مصطفى أمين، وفقاً لتسجيلات أحاديثه، لم يكف أبداً عن تذكير أوديل بالعلاقة الوثيقة التي تربطه برئيسه فمن المحتمل أنه رأى من الضروري للغاية أن يتنكر لصديقه السابق وبهذا يحيط الولايات المتحدة علماً أنه قطع كافة الروابط القديمة. ومن ثم تم تمثيل هذه المهزلة القاسية حتى النهاية، وكان ذلك يعني بالنسبة لمصطفى أمين السجن المؤبد ولعبد الناصر بداية سلسلة مؤسفة من الأخطاء وسوء التقدير جعلته يواجه كارثة خلال العامين التاليين دون أن يكون له صديق واحد تقريباً من بين زعماء العالم الغربي.

ولكن إذا كان عبد الناصر قد تصرف في هذه الحالة بالذات بصورة غير إنسانية هي ليست من سماته مع صديق قديم فإن موقفه بصورة عامة من رفاقه كان قد بدأ

يكشف عن صلافة وتجاهل متزايدين وخاصة لأولئك الذين يؤمنون إيماناً عميقاً، ويحق في القالب بأن ما يقوم به خطأ ويتسم بالحماقة وما من شيء يوضح هذا الاتجاه المتزايد بصورة أدق من الطريقة التي أجرى بها تغييراته الشاملة في السياسة في عام ١٩٩٥ إذ حتى عندما بدأ في إعادة تقييم جذري لعلاقاته مع الغرب واستراتيجيته في اليمن قرر أن يعين في منصب رئيس الوزراء الرجل الذي كان يحث باستمرار، أكثر من كل رفاقه الآخرين، على ضرورة قيام مصر بالمحافظة على التوازن في علاقاتها مع أمريكا وروسيا وضرورة انسحابها من اليمن مهما كان الثمن الذي يقتضيه ذلك من هيبتها، ومع ذلك لم يأخذ عبد الناصر بنصيحة زكريا محيي الدين ولم يستشر غير عبد الحكيم عامر قبل أن يقرر الاحتفاظ بقواته في جنوب الجزيرة العربية وأن يتخل عن كل أمل في الوصول إلى تفاهم مع الغرب. ونظراً لأنه اعتاد على اعتبار علي صبري خلال العامين الماضيين سكرتيراً تنفيذياً فإنه كان يرى أن تقتصر وظيفة رئيس وزرائه على الجبهة الداخلية وربما حاول زكريا محيي الدين أن يدلل، مثلما فعل خلال الأحد عشر شهراً التي تولى فيها رئاسة الحكومة، على أن تورط مصر في اليمن الذي كلف البلاد فعلاً حوالي ٥٠٠ مليون جنيه استرليني يستنزف اقتصاد البلاد، غير ان رئيسه كان يرفض الاستماع له. وفي كل محاولة كان يقاطعه في الحديث على غرار ما كان يفعله مع أي واحد من رفاقه الآخرين الذين تجرأوا على التساؤل عن الحكمة من وراء التورط في اليمن.

إلى جانب ذلك كان عبد الناصر يؤكد بأن زكريا محيي الدين إنما عين بصفة خاصة لمعالجة عدة مشكلات في الجبهة الداخلية كانت قد بدأت مؤخراً تسبب قلقاً بالغاً من بينها أن الجهاز الحكومي، بسبب سوء توجيه علي صبري، قد اصبح بعيداً عن التنظيم بصورة خطيرة ودب فيه الفساد بحيث أصبح من الضروري في نهاية عام ١٩٦٤ تشكيل لجنة برئاسة محيي الدين لإعادة تنظيمه من القمة إلى القاعدة. يضاف إلى ذلك أن استقالة البغدادي تركت أثرها في مجلس الوزراء والبلاد بصورة عامة، فقد انزعج الرأي العام لاستقالته وأخذ الانقسام الذي وقع في صفوف الحكومة حول التأميم الذي عجل بهذا الانقسام ينعكس بين الناس، وأخذ يظهر رد فعل عنيف قوي داخل الطبقة البورجوازية التي جردت من أملاكها. وعندما توفي مصطفى النحاس، الزعيم الوفدي القديم في سبتمبر عام ١٩٦٥ لفتت الجماهير الغفيرة التي شاركت في موكب الجنازة نظر الحكومة إلى أنه مهما قد يلوح من سهولة الانقياد فإن الشعب

المصري بتقاليد الفلاحين التي يتميز بها لا يزال محافظاً في نظرته غالباً على الرغم مما يبذل لتغييره، وعندما اختارت البقية الباقية من جماعة الأخوان المسلمين الرجعية هذه اللحظة للقيام بمظاهرة عنيفة ضد البوليس في إحدى ضواحي القاهرة أعلنت السلطات الاحكام العرفية على الفور وتم القبض على زعماء الشبكة وأعلن عن اكتشاف مؤامرة كبرى للإطاحة بالحكومة.

والواقع إن الأخوان المسلمين لم يكونوا في هذه المرحلة المتأخرة في وضع يمكنهم الإطاحة بنظام الحكم، ولكن مهما كانت المبالغة في القضية ضدهم فقد أوضحت هذه الأحداث أن قطاعاً هاماً من الشعب المصري كان لا يزال يتشكك في الأشتراكية ويعتبر الملكية الخاصة حقه المشروع، ومن ثم إذا كان عبد الناصر من جانبه لا يزال مصراً على أنه يقيم «ديمقراطية اقتصادية» سوف يتعرض كل ما حققته الثورة من مكاسب سياسية للخطر فإنه لا بدّ من بذل جهد كبير لإقناع الشعب بالأشتراكية.

وتحقيقاً لهذا الهدف عين الرئيس بالفعل خالد محيي الدين رئيساً لتحرير أخبار اليوم، أهم الصحف الأسبوعية في القاهرة، لمهمة محددة هي تلقين الرأي العام بتصوره الخاص للديمقراطية الاقتصادية. ولكن كان من الواضح أن هذا لا يكفي ولذلك تقرر بناء الاتحاد الأشتراكي كقوة تساعد في التحول إلى الأشتراكية. وعلى الفور نقل علي صبري من رئاسة الحكومة وهو المنصب الذي لم يكن ملائماً له إلى رئاسة الاتحاد الأشتراكي العربي وعين زكريا محيي الدين الذي كان بعد خروج البغدادي من الحكومة أكفأ إداري لدى عبد الناصر رئيساً للوزراء لإعادة تنظيم الجهاز الحكومي ولكي يواجه بحزم تحدي الأخوان المسلمين والبورجوازية الساخطة.

كان عبد الناصر يعلم حق العلم بأن الرأي العام الغربي سوف يسيء تفسير التغيير في رئاسة الحكومة ويعتبره عودة إلى اليمين إذ كان الاعتقاد الراسخ في واشنطن والعواصم الغربية الأخرى، وإن كان ذلك بصورة مضللة، أن علي صبري موال للروس وزكريا محيي الدين موال للأمريكيين في حين أن الحقيقة هي أن الأول كان موالياً لعلي صبري والثاني موالياً لمصر ولكن باستثناء وجود شيء من السلبية في التفكير بأن الأمريكيين سوف يرحبون بما كان يقصد به أن يكون خطوة لنشر الأشتراكية في مصر ويعتبرونه بادرة صداقة نحو قلعة الرأسمالية فإن عبد الناصر في تلك اللحظة كان بحاجة ماسة للعون الذي لا يمكن لغير الأمريكيين أن يقدموه بسرعة. ولو استطاع زكريا محيي الدين، بما يتمتع به من سمعة طيبة في واشنطن، أن يساعد في

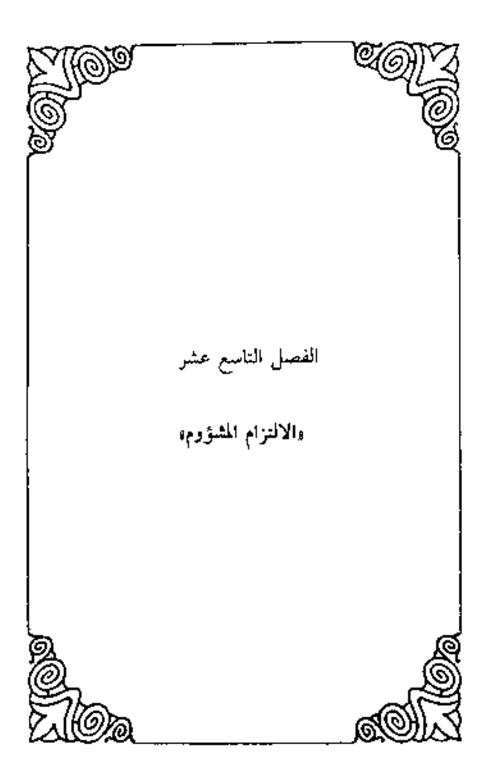
سد الثغرة في إمدادات مصر من الحبوب فلن يكون هناك ما يحمل أحد على أن يشتبه بأن ميوله السياسية ليست كما يعتقد الأمريكيون.

وعلى أية حال كانت فترة الأحد عشر شهراً التي أمضاها زكريا محيي الدين في الحكم مزيجاً من الفشل والنجاح، فقد تم قمع تمرد الأخوان المسلمين والبورجوازية اليمينية بعنف فحكم على ثلاثة من الجماعة الأولى بالإعدام شنقاً بتهمة التآمر لاغتيال أعضاء الحكومة، وفي سبيل الحفاظ على التوازن سجن أيضاً عدد من الشيوعيين الذين حرضت الحكومة على اتهامهم بالعمل وفقاً لأوامر بكين وليس موسكو، ومن ناحية أخرى حققت حملة التوعية والتوجيه التي قام بها الاتحاد الأشتراكي العربي نجاحاً محدوداً في جهوده للترويج للأشتراكية بين الجماهير لكن علي صبري حقق نجاحاً باهراً في أن يخلق للاتحاد الاشتراكي شعبية إلى الحد الذي معه بدأ عبد الناصر يخشى أن يصبح بمثابة تحدٍ خطير لسيادة السلطة التنفيذية، وعندما بدأ عامر والجيش يريان فيه تهديداً محتملاً لاستقلالهم الذاتي نسي بسرعة كافة العبارات المنمقة التي قدم بها الاتحاد الأشتراكي باعتباره الأداة الجديدة التي بها سوف يراقب الشعب حكامه وسرعان ما وضع علي صبري في مكانه الصحيح وتم تجميد كافة الأفكار الخاصة بالحكم البرلماني.

وكان الوضع الاقتصادي هو أشد المشكلات المستعصية التي كان على زكريا محيي الدين أن يعالجها. وقد حاول عبثاً أن يناشد عبد الناصر أن يسحب كل القوات من اليمن وأن يحتفظ بقوة رمزية فقط مؤكداً من أن هذه هي الوسيلة الوحيدة لإصلاح الاقتصاد. وبالرغم من أنه اتخذ عدة إجراءات تقشفية لتقليل الطلب وتوسيع الصادرات والحد من التضخم فإنه عندما بدأت هذه الإجراءات تترك تأثيرها وتثير نقداً شعبياً أصر الرئيس على إيقافها، وفي الحقيقة فإنه في إبريل من عام ١٩٦٦ شعر زكريا محيي الدين بالإحباط مما دفعه إلى تقديم استقالته ولكنها رفضت واستمر في منصبه حتى سبتمبر التالي عندما قرر عبد الناصر بالفعل أن يتولى بنفسه مهام رئاسة الوزارة فعين، خلفاً لزكريا محيي الدين، صدقي سليمان، وهو مهندس عسكري سابق ليست لديه خبرة واسعة في الحكم أكثر من الإشراف على المراحل النهائية في بناء السد العالي، وظل زكريا محيي الدين أحد نواب رئيس الجمهورية، ولكن مثلما اكتشف بغدادي عندما جرد من منصبه الإداري بعد معارضته للتأميم نادراً ما كان نواب رئيس الجمهورية، باستثناء عبد الحكيم عامر يستشارون في السياسة. وهكذا فإنه بعد عشر سنوات في مركز الحكم وجد زكريا محيي الدين نفسه مبعداً بمنصب كبير

لا عمل له وسلطة أقل من ذي قبل لا يمكنها التأثير على الأحداث، ولم يكن يمنعه من الاستقالة من كل شيء سوى ولائه المطلق للزعيم الذي خدمه وأحبه طويلاً.

وكانت ذريعة استبعاد زكريا محيي الدين هي اتفاقه مع صندوق النقد الدولي على خفض قيمة العملة المصرية الأمر الذي اعتبره عبد الناصر تدخلاً غير مقبول في الشؤون الاقتصادية لمصر. ولكن الرجلين كانا، في واقع الأمر قد وصلا على أية حال إلى مفترق الطرق، إذ أصبح عبد الناصر يعتبر زكريا محيي الدين انهزامياً ومعوقاً وكانت شكوكه في الآخرين التي لم يكن ثمة سبيل لعلاجها تدفع به إلى الخوف من أنه إذا بقي زكريا محيي الدين في منصبه فقد يغري ذلك الأمريكيين بمحاولة عقد صفقة خاصة معه إلى جانب انه كان قد قرر أن القرب هو عدوه اللدود وفي اتخاذه للمواقف النابعة من هذا القرار لم يشأ أن يكون حوله أحد يسائله في هذا المنطق.



الفصل التاسع عشر

«الالتزام المشؤوم»

في مستهل عام ١٩٦٦ أعلن عبد الناصر، سياسياً، الحرب على الولايات المتحدة وبريطانيا، بنفس الطريقة التي أعلن بها أنتوني إيدن الحرب عليه بعد حادثة جلوب في عام ١٩٥٦. وكما حدث مع إيدن فإن عبد الناصر قد دفعته بإصرار نحو الكارثة سلسلة من ردود أفعال المرض والشك والاندفاع وسوء الحكم على الأمور، ففي محاولته اليائسة الرامية إلى الاحتفاظ بزمام المبادرة في الشرق الأوسط ألزم مصر بسلسلة من المغامرات والتعهدات تفوق طاقاتها إذ بدلاً من توجيه الأحداث بما يتفق وهدفه كان يجد نفسه وقد استجاب بتهور متزايد لأفعال الآخرين الذين استحالوا أعداء له سواء باختيارهم أو باختياره.

ففي اصراره التام على إخراج البريطانيين من عدن وإحباط المخططات الخبيثة التي كان يعتقد أنهم يقومون بتدبيرها مع حلفائهم الأمريكيين عزز عبد الناصر قواته في اليمن إلى أن تورط حوالي نصف جيشه في ذلك الركن القصي من الجزيرة العربية. وبدون إدراك لحقيقة أن جهوده لتشجيع اتحاد تحرير جنوب اليمن أخذت تولد من الغيرة بين الجماعات الوطنية المتنافسة أكثر مما تثير من متاعب للسلطة الاستعمارية البريطانية، واصل عملاؤه تهريب السلاح إلى عدن، بل إنه قبل اقتراحاً قدمه الملك السابق سعود بأن يذهب إلى اليمن ويعمل ضد أخيه فيصل برشوة القبائل حتى تنفض عن الإمام، ومن المفارقة أنه كان عملاً غير مثمر بقدر ما كان ينطوي على الغدر. كما أنه أعلن أن الوجود المصري في جنوب الجزيرة العربية سوف يبقى عشرين عاماً لو تطلب الأمر ذلك، وهو ما عبر عنه هيكل فيما بعد في صحيفة الأهرام بأنه يعني أن القوات المصرية ستبقى في اليمن حتى ترغم البريطانيين على الانسحاب من المنطقة.

وواصل راديو القاهرة حملته على الامبريالية الغربية فاتهم وكالة المخابرات المركزية بأنها تساعد الملكيين نيابة عن حلفائها البريطانيين والسعوديين.

وفي شهر فبراير من عام ١٩٦٦ أشارت الحكومة البريطانية إلى أنها قد تبينت، بعد إعادة النظر أنها لن تكون بحاجة إلى قاعدة عسكرية بريطانية في عدن بعد الاستقلال. لكن عبد الناصر ارتاب في أن المسألة لم تزد عن كونها خدعة جديدة. ومع أن مقترحات الوساطة ظلت ترد من دوائر عربية مختلفة، بما في ذلك اقتراح من حاكم الكويت يعرض فيه أن يقوم مع عبد الناصر بزيارة فيصل لاجراء مباحثات حول إعادة وقف إطلاق النار، فإن كل هذه المقترحات كانت تقابل بالرفض الفوري من جانب القاهرة. فلم يكن عبد الناصر يعتزم قبول أي ترتيب يقضي بسحب قواته قبل أن يرحل آخر جندي بريطاني من عدن.

كان هذا القرار في حد ذاته مرهقاً بالنسبة لدولة فقيرة في الموارد مثل مصر. ومع ذلك كانت تلك هي الضغوط النفسية التي أصبح يعمل في ظلها حتى أنه برغم الالتزامات الواسعة كان عبد الناصر على وشك أن يأخذ على عاتقه التزاماً آخر مشؤوماً كما برهن بعد ذلك بوقت قصير، بالدفاع عن سوريا ضد أي اعتداء تتعرض له من أي جهة.

وكانت سلسلة الأحداث التي أفضت إلى هذا الالتزام الجديد قد بدأت في شهر يونيو من العام السابق عندما أطيح ببن بيلا في الجزائر فيما يطلق عليه اسم «ثورة القصر» بقيادة وزير الدفاع العقيد هواري بومدين، وقد أثار هذا الحادث انزعاج عبد الناصر البالغ لأنه كان من ناحية يهدد حياة إنسان يكنّ له مودة شخصية بالغة، ولأنه من ناحية أخرى كان يشك في أنه من تدبير الدول الامبريالية التي كانت وطنية الجزائر الصادقة تمثل تهديداً دائماً لمصالحها.

وكان عبد الناصر قد قام قبل عامين، أي في مايو ١٩٦٣، بزيارة رسمية إلى الجزائر وفيما عدا أنها كانت فرصة لتجديد الاتصالات مع بن بيلا فقد كانت زيارة لا يمكن أن توصف بأنها سعيدة. إذ لم يصل عبد الناصر شاحب الوجه من جراء إصابته بدوار البحر بعد رحلة جد شاقة على ظهر يخت الرئاسة فحسب وإنما كان من بين المهام التي كان لا بد له من القيام بها الاشتراك في الجنازة الرسمية لوزير الخارجية الذي اغتيل قبل ذلك بيومين. وفوق هذا كله، كانت الجزائر تتعرض آنذاك لعواصف

وفيضانات عنيفة. ومع ما ظهر من تقلبات الطقس وعنف الجزائريين الذي برهنت عليه جثة وزير الخارجية التي مزقتها طلقات الرصاص لم يجد عبد الناصر شيئاً يذكر يغريه بحب البلاد أو أهلها.

فلما استولى بومدين على السلطة في يونيو ١٩٦٥ شعر عبد الناصر بقلق بالغ، فقد خشي على حياة بن بيلا كما خشي مما قد يكون لهذا التغيير من أثر على توازن الشرق في العالم العربي، لذلك أوفد على الفور مبعوثاً إلى مدينة الجزائر يطلب ضمانات حول هاتين النقطتين، ولكن على الرغم من أنه في النهاية تم الابقاء على حياة بن بيلا، فإن بومدين رفض آنذاك أن يقدم أي ضمان بالعفو عنه، كما أنه في الوقت الذي لم يتعهد فيه باستمرار علاقات الجزائر مع الدول العربية سرعان ما تحالف مع جيرانه المغاربة والتونسيين الذين كانوا من أشد خصوم مصر عداء، والأدهى من ذلك أنه أخذ يبدي ما يدل على أنه يخطب ود نظام حكم أمين الحافظ في سوريا ويعلن تأييده للقضية الفلسطينية.

لكن لم تمض ثمانية شهور، أي في فبراير عام ١٩٦٦، حتى قام اللواء صلاح جديد أمين عام البعث السوري بانقلاب جديد في دمشق، وشعر عبد الناصر بارتياح بالغ عندما تم القاء القبض على أمين الحافظ وعزله ونصب نائب رئيس وزرائه السابق، نور الدين الأتاسي، رئيساً لسوريا، وأسفر هذا التغيير في الزعامة، والذي كان أساساً نتيجة صراع على السلطة داخل قيادة حزب البعث، عن تعديل قليل الأهمية في السياسة الخارجية لا يتجاوز كونه ميلاً يسارياً بسيطاً سارعت روسيا بالاستجابة له بتقديم عروض بالمعونة وعقد اتفاقية للمساعدة في بناء سد على نهر الفرات كانت البلاد بحاجة ماسة إليه. غير أن خلاف عبد الناصر مع سوريا كان قد أصبح مؤخراً خلافاً شخصياً نتيجة لكراهيته لأمين الحافظ إلى حد أنه لم يتردد، بعد أن زالت أسباب غضبه نهائياً من القيام باتصالات عاجلة مع خليفته.

ومع ذلك لم يستطع أن يقاوم الإشارة إلى تقلب البعث بقوله في لقاء له مع الرئيس الأتاسي: «لقد قيل لي إن جديد هو الحاكم الحقيقي لسوريا فلماذا لا تبعث به للقائي؟». وفي مناسبة تالية، عندما اجتمع الرئيسان في طرابلس للمشاركة في الاحتفال بانسحاب القاعدة الجوية الأمريكية من ليبيا، قال للأتاسي إنه لم يثق بالبعث على الإطلاق في الماضي ولن يستطيع أن يضع ثقته فيه في المستقبل القريب، لكن في تلك اللحظة ومع قيام بومدين بعرض صداقته على سوريا لم يكن أمام القاهرة من

خيار سوى أن تحاول الوصول إلى تفاهم مع نظام الحكم الجديد في دمشق حتى ولو لمجرد المحافظة على توازن القوى. إلى جانب ذلك فإن مجرد قيام أمين الحافظ بإرسال رسائل تحذر المصريين من أي تعامل مع خليفته كان كافياً لأغراء عبد الناصر بأن يسبر غور الأتاسي.

وفي هذه الفترة ذاتها تناهى إلى القاهرة أنه قد تمت الإطاحة بنكروما زعيم غانا. وحسب أسلوب تفكير عبد الناصر فإن هذا التطور لم يسهم إلا في إعادة تأكيد شكوكه بأن الدول الامبريالية تقوم بشن هجوم مضاد واسع النطاق في العالم الثالث، مما يحتم على الدول التقدمية أن توحد صفوفها وتطرح خلافاتها جانباً. ولم يكن أقل إثارة للقلق ما ورد بعد أسبوعين من أنباء عن مصرع أخلص أصدقائه، ان لم يكن صديقه الوحيد في العراق، عبد السلام عارف في حادث تحطم طائرة هليوكوبتر بالقرب من البصرة وقد خلف على الفور عارف في رئاسة الجمهورية أخوه عبد الرحمن الذي تعهد عند تعيينه بأنه لن يدخل أي تغيير على سياسات العراق. بيد أن الرئيس الجديد لم يكن معروفاً نسبياً لعبد الناصر، والأدهى من ذلك أن توليه الحكم لقي معارضة شديدة من البعثيين الذين كانوا لا يزالون رغم كافة المحاولات الأخيرة التي بذلت لقمعهم، قوة يعمل لها حساب، يضاف إلى هذا كله أن استقرار العراق كان لا يزال يتعرض للتهديد من جراء قتال عنيف مع الأكراد الذين يتميزون بالشراسة قبل موت عبد السلام عارف المفاجىء ببضعة أيام.

لذلك عندما زار كوسيجين، رئيس وزراء روسيا، القاهرة في مايو من عام ١٩٦٦ وحث عبد الناصر على مصالحة السوريين فإنه كان يطرق باباً مفتوحاً إذ كان المصريون يبذلون بالفعل أقصى ما في وسعهم لاقامة أوثق علاقة ممكنة مع زعماء سوريا الجدد. وكان محمود رياض بمعرفته التي لا تبارى بسوريا وعلى الأخص بحزب البعث، يواصل الاتصالات مع دمشق، وبعد أن استجاب الأتاسي لطلبات القاهرة بأن أشاد إشادة حارة بمصر والجزائر ووصفها «بالقوى التقدمية» وصل إلى القاهرة في شهر يونيو أول وفد من الوزراء السوريين يزور مصر منذ أكثر من ثلاث سنوات، وذلك لأجراء ما وصف رسمياً بأنه مباحثات سياسية. ولما اطمأن عبد الناصر إلى أن علاقة جديدة مع سوريا في طور التحقيق شن سلسلة من التنديدات العنيفة بالحكام العرب الموالين للغرب الذين زعم بأن التعاون معهم ضد إسرائيل أصبح عقيماً ومستحيلاً. وبعد أن أكد أنه قد خدع في مؤتمرات القمة التي عقدت في عامي ١٩٦٤

و١٩٦٥ بما أعلنوه من تضامن، صرح بأنه في الشهور التي أعقبت ذلك، أثبت هؤلاء الرجعيون أنه لا جدوى منهم في الصراع مع العدو الإسرائيلي وأظهروا أنهم يكرهوننا أكثر مما يكرهون إسرائيل بل إنه أطلق تهديداً خيالياً بشن حرب وقائية أو يصنع أسلحة ذرية إذا ما حصلت إسرائيل على مثل هذه الأسلحة من مؤيديها الغربيين.

وكان من بين أهداف هجوم عبد الناصر الجديد على الرجعيين، الملك حسين الذي تقض معه مرة أخرى الصلح الهش الذي أسفر عنه اجتماع القمة الذي عقد في القاهرة قبل ذلك بعامين، والسبب هو أن حسين أصبح خلال هذه الفترة صنيعة للأمريكيين بصورة متزايدة فضلاً عن تورطه في نزاع مرير مع الشقيري وربما كان حسين قد وافق على فكرة الكيان الفلسطيني كوسيلة لتهدئة رعاياه في الضفة الغربية كما أنه للسبب نفسه قبل بانشاء منظمة التحرير الفلسطينية، لكنه لم يكن يحب كثيراً الفلسطينيين الذين يعيشون في مملكته، إذ ورث الكثير من الحسد التقليدي الذي يكنه الأردنيون في الضفة الشرقية لأبناء عمومتهم في الضفة الغربية منذ أن اضطر جده الملك عبد الله إلى الاعتماد على مواهب الفلسطينيين المتفوقة في حكم مملكته المتخلفة نسبياً. وعلى ذلك فعندما حاول الشقيري تجنيد وإنشاء وحدات لجيش منظمة التحرير الفلسطينية فوق أرض الأردن رفض الملك بعناد أن يسمح بأية خطة كهذه.

وكان من رأي حسين أن المصريين لن يخسروا شيئاً إذا سمحوا للشقيري بالعمل في قطاع غزة الذي يبعد عن المراكز الرئيسية لمصر بصورة لا تؤثر في الحياة اليومية أو في إدارة البلاد، كما أن قوات الأمم المتحدة كانت تحمي القطاع من أية أعمال انتقامية من جانب إسرائيل، ولكن قيام منظمة التحرير الفلسطينية بانشاء معسكرات تدريب في الضفة الغربية معناه تحريض إسرائيل على اتخاذ اجراء مضاد وتهديد السلطة الأردنية في قلب البلاد. وفي سبيل المحافظة على السلام والأمن في هذه المنطقة الحساسة من الحدود، كانت القاعدة المعمول بها منذ وقت طويل أنه باستثناء أفراد الجيش والبوليس الأردني لا يجوز، لأحد من سكان الضفة الغربية حمل أو إحراز السلاح، فلو أن الشقيري حصل على ما يريد فسوف تنهار هذه القاعدة ويبرز إلى الوجود أيضاً جيش منافس يدين بالولاء لسلطة خارجية لا سيطرة عليها، مما يهدد بإثارة القلاقل داخل الأردن ويهدد بصورة أكبر باستفزاز الإسرائيليين عبر الحدود.

بيد أن عبد الناصر لم يرد أن ينظر إلى المشكلة من هذه الزاوية ولما هاجم

الشقيري يعتقد الملك حسين لرفضه السماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بتجنيد الفلسطينيين في الأردن أيد الشقيري، وكان أقصى ما قدمه من تنازل لحسين هو الدعوة إلى عقد مؤتمر في القاهرة لممثلي الدول العربية لبحث المسألة الاردنية، بيد أن المؤتمر سرعان ما تحول إلى نزاع متحيز بين ممثل حسين والشقيري الذي تؤيده مصر وسوريا والجزائر ولم يتخلص الأردنيون من الموقف إلا بإعلان أنهم سوف يطالبون من مؤتمر القمة العربي القادم المقرر عقده بمدينة الجزائر خلال شهر وضع خطة محددة المعالم لمستقبل منظمة التحرير الفلسطينية، فما كان من عبد الناصر إلا أن حطم اجتماع الجزائر بإعلان رفضه الجلوس إلى مائدة واحدة مع أنصار الرجعية وأصدقاء الأمريكيين الجبناء الذين يحاولون تجويع مصر لأرغامها على الاستسلام بمنع شحنات القمح عنها.

وكان عبد الناصر يعلم حق العلم أن طموح الشقيري قد يتجاوز بسهولة حدود السيطرة عليه وأن تصريحاته النارية ضد اسرائيل وحسين يمكن أن تثير متاعب لا تحصى ورغم أن حدود مصر كانت آمنة نسبياً بفضل الحماية التي توفرها قوات الطوارىء الدولية فإن حدود جيران إسرائيل الآخرين لم تكن كذلك، بل بالعكس كانت مكشوفة كسابق عهدها أمام الغارات الانتقامية المماثلة لتلك الغارات التي كان بن جوريون قد حث على القيام بها في الأيام التي سبقت حرب السويس. كما كان عبد الناصر يدرك أنه بينما حال وجود قوات الطوارىء الدولية دون مقاتلة منظمة التحرير الفلسطينية للإسرائيليين من الأراضي المصرية، وكذلك من الأردن ولبنان بناء على أوامر عمان وبيروت كان السوريون يسمحون لرجال العصابات التابعين للشقيري وللفدائيين من حركة فتح التي يرأسها ياسر عرفات بالتدريب والعمل من الأراضي السورية.

لقد أملت هذه الاعتبارات على القاهرة أن تحقق، قدراً من السيطرة على تصرفات وسياسات حكام دمشق. إذ لم يعد من الممكن، كما برهنت بوضوح أحداث العام الماضي، فرض عزلة على السوريين المتهورين، ففي أعقاب فقدان صديقه بن بيلا في الجزائر أصبح عبد الناصر منعزلاً بصورة خطيرة ومن ثم لم يعد في وسعه أن يؤثر في الحكام زملائه مثلما كان يفعل في الماضي في كل مؤتمر قمة ابتداء من القاهرة وحتى الدار البيضاء.

حقاً كان نفور الدول العربية المحافظة يعتبر إلى حد كبير نتيجة لتصميم

عبد الناصر على فضح ارتباطها بالمؤامرات الجديدة التي كان يعتقد أن الدول الغربية تحيك خيوطها ضده. ولكن سواء كان هناك ما يبرر هجماته ضد الرجعيين أم لا، تبقى الحقيقة وهي أنه مهما كانت السياسة التي اتبعها في مواجهة اسرائيل، بات معرضاً للهجوم من جانب أخوانه العرب، لذلك توصل إلى نتيجة مؤداها أنه لا يوجد سوى سبيل واحد للاحتفاظ بزمام المبادرة في يد مصر وهو أن يعقد اتفاقية دفاع مشترك مع النظام الحاكم في دمشق وأن يفرض، دون أن يظهر علناً أنه يعمل على الحد من حماسهم، تأثيراً من شأنه أن يكبح جماح الجيش السوري وبالتالي يكبح جماح الفدائيين الذين يقومون بعملياتهم من الأراضي السورية.

ومع أن عبد الناصر كان لا يزال يشكك بشدة في البعث السوري لم يكن أمامه من سبيل آخر، كما أن حقيقة ازدياد حدة لهجة تصريحاته العلنية عن إسرائيل مؤخراً لم تكن تعني أنه قد عدل بأية حال عن رأيه فيما يتعلق بعدم جدوى قيام العرب بمحاولة إعادة الفلسطينيين إلى أراضيهم السليبة بقوة السلاح، على النقيض من ذلك كان الضرب على وتر التشدد مجرد ضرورة سياسية ونظراً لأنه لم يعد في استطاعته التغلب على السوريين وفرض العزلة عليهم شعر بأنه ليس أمامه من بديل سوى التحالف معهم إذا أراد أن يحول دون انزلاق العالم العربي إلى جولة ثالثة مع إسرائيل، فإذا كانت الدول الغربية قد عادت للتآمر عليه، على حد اعتقاده، فما من شيء يمكن أن يكون أفضل عون لخططها من أن تتورط مصر في حرب مع إسرائيل يلقي فيها الرأي العام العالمي بثقله ضد العرب لأن سوريا هي البادئة بإشعال نار الحرب، لذلك فإنه بصرف النظر تماماً عن أية مسائل تتعلق بالزعامة في العالم العربي كان أمن مصر يتطلب منها أن تضمن السيطرة على التخطيط العسكري السوري في أقرب فرصة.

وإذا كان هناك أي شك راود عبد الناصر حول منطق هذه الاستنتاجات سرعان ما بدده الإسرائيليون، إذ تعرض السوريون في أوائل شهر سبتمبر لهجوم تأديبي على أراضيهم رداً، كما ادعت تل أبيب، على قصف المدفعية السورية وتسلل الفدائيين الفلسطينيين الذين يقومون بعمليات ضد إسرائيل بتواطؤ مع السلطات السورية. وإنصافاً للسوريين فإن عمليات القصف التي اشتكت منها تل أبيب كانت موجهة للتحصينات التي أقامها الإسرائيليون في منطقة بحيرة الحولة التي كانت تعتبر منطقة منزوعة السلاح وفقاً لنصوص اتفاقية الهدنة المعقودة عام ١٩٤٩، ومع أن الحكومات المتعاقبة في دمشق حاولت إقناع لجنة الهدنة المشتركة بالفصل في المشكلة منذ أن أقيمت

التحصينات لأول مرة في عام ١٩٥١ إلا أن الإسرائيليين كانوا يؤكدون بعناد بأن مثل هذه المسائل لا يمكن التفاوض بشأنها، وعندما حاولت دمشق مؤخراً أن تثير المسألة مرة أخرى كان رد تل أبيب الوحيد هو أنها أصدرت تحذيراً واضحاً بأن سوريا سوف تتحمل مسؤولية كافة الاعتداءات التي يقوم بها فلسطينيون أو غيرهم في المنطقة مستقبلاً.

وعقب هذا الاشتباك الجديد على الحدود الإسرائيلية ـ السورية تلقى عبد الناصر معلومات أخرى مزعجة للغاية عن الاستراتيجية الأمريكية حول الشرق الأوسط. فقد بعث أمين شاكر من سفارته في بروكسل بتقرير ذكر فيه أن الأمريكيين، على حد قول سباك وزير خارجية بلجيكا، ذكروا في اجتماع سري لممثلي حلف شمال الأطلنطي أنهم مقتنعون بأن التعايش السلمي مع مصر لم يعد ممكناً، وقالوا إن عبد الناصر قد قضى على كل أمل في أن تتعامل الولايات المتحدة مع القومية العربية وذلك بسبب هجماته المتكررة على السياسة الأمريكية وتعاونه المتزايد مع روسيا، ولهذه الأسباب تضع واشنطن حالياً سياسة جديدة للدفاع عن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط تستند على معقلين هما تركيا وإسرائيل.

كان تقرير أمين شاكر، فيما يبدو، أكثر ما يكون مدعاة للتشاؤم خاصة وأنه جاء بعد دلائل قائمة بأن أمريكا وبريطانيا تتآمران على مصر من جديد بالإضافة إلى ما سبق إعلانه منذ بضعة أشهر بأن مجموعة كبيرة من الطائرات الحربية الأمريكية في طريقها إلى إسرائيل، فما كان من عبد الناصر إلا أن قرر وهو أكثر اقتناعاً من ذي قبل أن ثمة محاولات لاعادة عقارب الساعة إلى الوراء عشر سنوات، أن الاعتداءات الأخيرة على سوريا، مثلها مثل الغارة التي شنها الإسرائيليون على غزة عام ١٩٥٥، هي مقدمة لإجراء منسق من جانب الغرب وإسرائيل لقمع القومية العربية، وكان من رأيه أنه حتى لو امتنعت الدول الغربية وهي تتذكر كارثة السويس المخزية، عن القتال بالفعل مساندة لعدوان إسرائيلي جديد، فمن المؤكد أنها ستتورط تورطاً بالغاً في التخطيط السياسي والاستراتيجي وأنها سوف تقدم لإسرائيل الأسلحة والمشورة الضرورية لأي عمليات عسكرية يراد القيام بها مع ضمان التأييد السياسي في الأمم المتحدة ووجود الأسطول السادس إذا سارت الأمور على غير ما يرام، وإذا انتصر الإسرائيليون في ميدان القتال سوف يتحركون لأقامة أي حكومات عميلة يريدونها في الأراضي المحتلة.

في هذه الأثناء كان الأتاسي في دمشق قد بدأ من جانبه يحبذ فكرة عبد الناصر التي تهدف إلى إقامة تحالف عسكري. وفي صيف عام ١٩٦٦ قام شوان لاي بزيارة سوريا حيث حاول بنفس الأسلوب الذي استخدمه مع عبد الناصر في العام السابق أن يعكر صفو العلاقات بين السوريين وكل من روسيا ومصر فألمح إلى أن المصريين يخضعون تماماً لسيطرة الروس الذين لا يهتمون بمساعدة الوطن العربي إلا من أجل ما يستطيعون الحصول من نفوذ سياسي، لكن لو اعتمد الأتاسي عن موسكو لكانت الصين أكثر من سعيدة في أن تقدم كل ما تحتاج إليه سوريا دون أية قيود أو دوافع خفية.

لقد صدم الأتاسي بعنف تنديد شوان لاي بأصدقائه ورفض العرض الصيني بالمساعدة وبادر إلى إرسال تقرير إلى موسكو عن محادثاته مع شوان لاي ومن ثم لم تتردد الحكومة السوفييتية في حث دمشق على أن تسعى إلى إقامة نظام للدفاع المشترك مع مصر، ولم يضيع الأتاسي وقتاً في القيام بذلك واغتبط عبد الناصر لان المبادرة جاءت من الجانب السوري فوافق فوراً على بدء محادثات بين القادة العسكريين. وفي أكتوبر عام ١٩٦٦ تم تبادل السفراء بين القاهرة ودمشق، وفي ٤ نوفمبر وقعت الحكومتان اتفاقية دفاع تنص على أن العدوان على أي من الدولتين يعتبر اعتداء على الدولة الأخرى.

ولم تتضمن الاتفاقية أي نص خاص بتمركز قوات مصرية في سوريا ولم يلح عبد الناصر في طلب هذه التسهيلات إذ لم يغب عن ذهنه شكوى السوريين من سلوك قواته أثناء الوحدة ومع ذلك كان يشعر أنه حقق قدراً من السيطرة على النزعات العسكرية لسوريا يكفي لضمان عدم استدراج مصر للدخول دون تروي في حرب مع إسرائيل وفضلاً عن ذلك وتأكيداً لعزم القاهرة على أن تكون لها الكلمة الأخيرة في الوقت والظروف التي يقوم فيها التحالف الجديد بدوره الفعال حذر هيكل السوريين على الفور على صفحات الأهرام الا يفترضوا أن القوات المصرية سوف تتدخل بصورة تلقائية ضد أي هجوم اسرائيلي على أراضيهم، ولكن بغض النظر عن التحذيرات التي تصدرها القاهرة بالنسبة لهذه الاتفاقيات فالحقيقة هي أن عبد الناصر كان قد نصب لنفسه أول شرك من سلسلة الشراك التي جعلت منه هدفاً أكيداً لأعدائه الإسرائيليين في غضون سبعة أشهر تماماً.

وبعد تسعة أيام من توقيع الاتفاقية بدأت سلسلة من الأحداث قلبت جميع

حساباته رأساً على عقب، ففي ١٣ نوفمبر وبعد انفجار لغم قتل ثلاثة جنود اسرائيليين على الحدود الاردنية قرب الخليل قامت قوة إسرائيلية مدرعة تعززها قوات جوية ومدفعية بمهاجمة قرية السموع الأردنية فدمرت مائة وخمسة وعشرين منزلاً وقتلت ثمانية عشر جندياً من وحدة تابعة للجيش الأردني هرعت للدفاع عن سكان القرية، فقامت المظاهرات العنيفة في القدس وغيرها من مدن الضفة العربية حيث تعرض الملك حسين لهجوم عنيف لانه تخلى عن السكان الفلسطينيين وتركهم للعدو يصب عليهم جام غضبه بعدم سماحه لمنظمة التحرير الفلسطينية بالدفاع عما تبقى من وطنهم، وعندما تحركت القوات الاردنية لقمع أعمال الشغب وجه وصفي التل رئيس وزراء الملك حسين لوماً شديداً للقيادة العربية الموحدة ولسلاح الطيران المصري لعدم قيامها بأي جهد لمساعدة الأردن في صد الهجوم الإسرائيلي الوحشي.

ووجد حسين الرد على تشهير الشقيري ومؤيديه المصريين. ومنذ تلك اللحظة أخذت الصحف والإذاعة الأردنية تردد في نغمة ساخرة أن عبد الناصر يختبيء وراء قوات الطوارىء الدولية ويتحاشى القتال مع العدو بينما يدعي في الوقت نفسه أنه أشد خصوم إسرائيل وأقوى حليف لسوريا كما ذكرت أيضاً أن إسرائيل تتلقى إمدادات عسكرية عن طريق خليج العقبة الذي سمح لها عبد الناصر بالمرور فيه وهو يعلم أنها تستخدم في قتل عرب أقسم ان يدافع عنهم وأن القيادة العربية الموحدة قد انشئت لتكون بمثابة ذريعة لعدم تحرك مصر كلما تعرض أشقاؤها في الأردن أو في غيرها للهجوم، والأمر الأشد شناعة من هذا كله ان القاهرة تتأهب بتشجيع الروس وتواطؤهم للتنازل عن الضفة الغربية لإسرائيل مقابل تسوية سلمية منفصلة.

ولم تستطع مصر الرد على كل هذه المزاعم إلا رداً واهياً إلى حد ما هو ان الأوامر سوف تصدر لقوات الطوارىء الدولية بالانسحاب في اللحظة المناسبة، وأن التوقيت لن يحدده لها حسين صنيعة الامبريالية الغربية مثلما كان جده من قبل، واشترك الأتاسي إذ ذاك في النزاع وناشد الشعب الأردني أن يطيح بالنظام القائم في عمان الذي قال إنه أصبح حجر عثرة في طريق تحرير فلسطين، كذلك هاجم الشقيري وقيادة فتح حسين لأنه منع الفلسطينيين بصورة فعالة من الاستعداد للقتال دفاعاً عن أرضهم السليبة، ولكن الملك لم يتأثر بذلك الهجوم واتهم منظمة التحرير الفلسطينية بأنها تسعى إلى القضاء على الأردن وترسل مخربين بدلاً من الجنود للقتال إلى جانب قواتنا وطالب بعقد اجتماع قمة عربي ليكشف عما وصفه بمخططات عدوانية

من جانب التوأمين، إسرائيل والاشتراكية العربية المتحالفة مع الشيوعية الروسية والصينية. وعندما رفض ذلك الطلب في فبراير من عام ١٩٦٧ سحب سفيره من القاهرة احتجاجاً على الحملات التي تشنها عليه الصحف المصرية وإذاعة صوت العرب كما سحب اعترافه بنظام السلال في اليمن.

وعلى النقيض من الفوضى التي سادت المعسكر العربي كان الإسرائيليون يمثلون تجسيداً حقيقياً للاستعداد العسكري، فقد استغلوا، بعكس جيرانهم التي تسود الفرقة فيما بينهم، السنوات التي أعقبت حرب السويس لا في إثارة خلافات فيما بينهم وإنما في وضع وإنجاز خطط لاستعادة كل، بل وأكثر، ما اضطروا إلى التخلي عنه بعد انتصارهم في عام ١٩٥٦، وكما ذكر قائد سلاح الطيران الإسرائيلي عقب حرب الأيام الستة فإنه قد سبقت الهجوم الذي شنته إسرائيل على مصر وحلفائها في عام ١٩٦٧ أكثر من عشر سنوات من التخطيط.

وطوال هذه السنوات العشر كان من بديهيات التفكير الإسرائيلي أنه لا بد من القضاء على عبد الناصر أو على الأقل إذلاله بصورة لا يأمل معها في استعادة مكانته كزعيم عربي، ففي أعقاب حرب عام ١٩٥٦ قال بن جوريون في حديث اذاعه على الشعب أنه على الرغم من أن هزيمة مصر في سيناء قد أدت إلى إضعاف مكانة الدكتاتور المصري إلا أنه يخشى دائماً أن تبرز شخصية مثل تلك الشخصية التي ظهرت بين العرب في القرن السابق فرفعت روحهم المعنوية وغيرت شخصيتهم وحولتهم إلى أمة مقاتلة. وقال إنه لا يزال ثمة «خطر أن يكون عبد الناصر هو هذا الرجل». صحيح أن بن جوريون كان قد تنازل عن رئاسة الحكومة لأشكول منذ ذلك الوقت لكن كلماته تركت تأثيرها البالغ على الجيش الإسرائيلي وأكثر الساسة نزوعاً إلى القتال، وزيادة على ذلك فإنه في عام ١٩٦٥ انفصل بن جوريون عن أشكول ورفاقه في حزب الماباي الذين اعتبرهم سلبيين في موقفهم مع العرب. وأنشأ مع موشي ديان بطل حملة عام ١٩٥٦ حزب رافي المنشق والذي قضى العامين السابقين يهاجم من قاعدته السياسية المستقلة ما وصفه بقصور الحكومة الذاتي.

لم تكن سياسة أشكول، ولا شك، تتفق مع سياسة بن جوريون التي تقوم على العنف لتحقيق الأغراض السياسية، لأن أشكول كان، على الأقل، مؤمن بالاقناع وليس بالقسر كوسيلة لكسب تعاون العرب، فسمح للأقلية العربية الصغيرة في إسرائيل بالانضمام إلى نقابات العمال الإسرائيلية وأظهر من البوادر ما يدل على رغبته

في تحريرهم من نظام التفرقة وقرائن الانتقال التي حدث من حرية حركتهم طوال الثمانية عشر عاماً الماضية كما عزل ديان من وزارة الدفاع، ومعه (صقر) بن جوريون المفضل الآخر «شيمون بيريز» الذي كان أحد المخططين الرئيسيين لحرب عام ١٩٥٦.

وفي البداية لم تكن سياسة أشكول القائمة على التصالح نسبياً مرفوضة من غالبية الشعب الإسرائيلي كما أوضح فشل حزب راقي الذي يرأسه بن جوريون في الحصول على أكثر من عشرة مقاعد من بين مائة وعشرين مقعداً في انتخابات الكنيست التي أجريت في عام ١٩٦٥ إلا أنه في العام التالي واجهت إسرائيل مشكلات اقتصادية خطيرة إذ انخفضت الهجرة إلى أدنى معدل لها منذ عام ١٩٤٨ وارتفعت البطالة بنسبة ١٠٪ من القوة العاملة، والأكثر مدعاة للتشاؤم من هذا كله أن أعداداً كبيرة من الفئات العليا من سكان إسرائيل، وهم صفوة المثقفين والعلماء في المجتمع، أخذت تعود إلى أمريكا وغرب أوروبا بحثاً عن مجال أوسع لمواهبها، وعندما بدأ التذمر الحتمي يظهر ضد الحكومة أخذ الصقور يصعدون حملتهم الرامية إلى العودة إلى اتخاذ موقف أكثر تشدداً تجاه جيران إسرائيل العرب، لتحويل أنظار الرأي العام الإسرائيلي من ناحية ولحشد التأييد لفكرة إسرائيل المحاصرة من ناحية أخرى. وكان الشقيري بخطبه النارية والفلسطينيون والسوريون بعملياتهم ضد منطقة الحولة المجردة من السلاح أداة استغلها بن جوريون وأنصاره الذين لم يضيعوا فرصة لاتهام الحكومة بأنها تعرض للخطر أمن الأمة بصورة تتسم باللامسؤولية. ونظراً لأن الجيش، بقيادة رئيس أركان الحرب المتشدد، الجنرال إسحق رابين، أخذ يطالب بإطلاق يده في القيام بعمليات انتقامية فقد اضطر أشكول للتخلي عن أساليبه السلبية ومن ثم وقع الهجوم على سوريا في سبتمبر ١٩٦٦ وتم تدمير السموع في الأردن بعد ذلك بشهرين.

لم يكن اعتناق أشكول لمبدأ العنف لتحقيق أهداف إسرائيل السياسية على غير رغبة منه تماماً. صحيح أنه أعرب بعد عملية السموع عن أمله في أن تكون هذه العملية الأخيرة من نوعها، وأكد أن العمليات الانتقامية ليست جزءاً من سياسته، لكنه كان يحلم أيضاً أن أفضل أمل لإسرائيل للحصول على ما تحتاج إليه من المساعدات الغربية لمعالجة متاعبها الاقتصادية هو أن تكون قادرة على إظهار أن «حصن الديمقراطية الغربية» الذي تمثله يتعرض للحصار من جديد، فإذا أمكن، وهو أمر مؤكد تقريباً، الاعتماد على العرب في الرد بالتهديدات العدائية المطلوبة فإن غارة

انتقامية على الأقل من حين لآخر يمكن أن تفيد إسرائيل بزيادة حدة التوتر على حدودها.

لكن الجيش وأنصاره المتطرفين كانوا، مع ذلك، غير راضين، لأنه على الرغم من معاقبة سوريا والأردن فإن عبد الناصر لم ينل عقابه. وطالما أنه يتمتع بحماية قوات الطوارئ الدولية فلا يمكن دفعه إلى خوض معركة، ولما كان تحذير بن جوريون ماثلاً في أذهانهم بصفة دائمة صمموا على استدراج عبد الناصر للخروج من وراء الستار الواقي الذي يحتمي به وتحطيم صورته كزعيم للعرب مرة وإلى الأبد ويبدو أن التزام مصر الجديد بالدفاع عن سوريا كما لو كانت أراضيها يجيء الحل المنشود لهذه المشكلة. ومن ثم ادعى الجيش الإسرائيلي بعد الغارة التي قام بها على قرية السموع أنه لم يكن يقصد معاقبة الأردن وإنما كان الهدف تدمير قرية أصبحت قاعدة للمخربين السوريين الذين يعملون من وراء خطوطهم.

ولكن عبد الناصر لم تنطل عليه الحيلة ويندفع فجأة إلى هذا الشرك الواضح وعندما فشلت سلسلة أخرى من الغارات البسيطة عبر الحدود السورية والأردنية في أوائل عام ١٩٦٧ في أن تثير ما هو أكثر من احتجاجات صاخبة من جانب القاهرة وبعض هجمات ضعيفة قام بها السوريون اضطر أشكول تحت ضغط المتطرفين أن يسمح بتوجيه ضربة كبرى أخرى ضد سوريا. وفي منتصف أبريل، ومع صدور تصريح ينذر بالسوء للعرب بأن إسرائيل تستطيع دائماً أن تعتمد على تأييد الأمريكيين الذين لا يبعد أسطولهم السادس كثيراً عن السواحل السورية والمصرية، قام سلاح الطيران الإسرائيلي بهجوم انتقاماً لعمل تخريبي ارتكبته مجموعة من الفدائيين التابعين لمنظمة فتح. وعندما هدأ غبار هذه الغارة الانتقامية كانت المقاتلات الإسرائيلية قد أسقطت ما لا يقل عن ست طائرات ميج سورية بعد مطاردة أوصلتها إلى دمشق ذاتها.

بات عبد الناصر يشعر بقلق بالغ وعندما وقع انقلاب عسكري في اليونان يوم ٢١ أبريل بعد بضعة أيام من الهجوم الأخير على حليفته سوريا وأدى إلى قيام ديكتاتورية يمينية اعتقد على الفور بأن هذا الانقلاب يمثل تطوراً آخر للهجمة الامبريالية في الشرق الأوسط وأن الاستراتيجية الأمريكية التي تحدث عنها سيلك أخذت الآن تتكشف بوضوح مخيف، لمن المؤكد أن اليونان سوف تنضم إلى تركيا لتكونا بمثابة قاعدة خلفية بينما تقوم إسرائيل بدور الطليعة في عملية ترمي إلى تحقيق الهدف الذي تسعى واشنطن إلى تحقيقه منذ أمد بعيد وهو تحويل سوريا إلى دولة تدور

في ذلك أمريكا كالأردن تماماً. وبهذا تعزل مصر وترغم زعماءها على الاستسلام وبما أكد أسوأ شكوك عبد الناصر، فضلاً عن ذلك تقرير لوكالة الأسوشيتد برس بعد ثلاثة أسابيع نقل عن ضابط إسرائيلي كبير تهديده باحتلال دمشق عسكرياً لوضع حد للتخريب الذي يقوم به السوريون والفلسطينيون داخل إسرائيل، وبينما كان صدى هذه الكلمات المنذرة بالسوء يتردد في جنبات الشرق الأوسط، إذا بالجنرال اسحق رابين يلقي بثقله ويدلي بتصريح شخصي مفاده أنه لا يمكن ضمان أمن إسرائيل أو أية دولة أخرى في المنطقة إلا بعد الإطاحة بحكومة سوريا.

ولم يكد أن يكون هناك ما هو أكثر مغزى من تركيز كل تلك التهديدات على سوريا ولم تمض سوى بضعة شهور على تعهد مصر بضمان أمنها وبالمثل كانت ذات مغزى،حقيقة أنه بينما أدى اعتداء إسرائيل على الأردنيين في السموع إلى أعنف استنكار من جانب الدول الغربية في مجلس الأمن فإن الاعتداءات على الأراضي السورية لم تؤد إلا إلى توجيه لوم خفيف نسبياً مقروناً بأمال زائفة في أن تتمكن لجنة الهدنة المشتركة من الحيلولة دون تكرار مثل هذه الحوادث وكانت ردود الفعل الغربية المتضاربة هذه في نظر عبد الناصر تنطوي على أن الأمريكيين بتقليدهم للأساليب التي اتبعها إيدن في عام ١٩٥٦ إنما يحاولون إبعاد الأردن عن المعركة وتحويل هجوم إسرائيل ضد هدفهم المختار.

ومن المؤكد أن السوريين كانوا يعتقدون اعتقاداً جازماً أنهم على وشك التعرض للغزو فعقب الهجوم الجوي الذي قامت به إسرائيل في شهر أبريل وقبل أن يوجه رابين تهديده بالإطاحة بالنظام القائم في دمشق بأيام طلب الاتاسي من القاهرة القيام بأي حركة عملية تدل على التأييد العسكري، ومع أن عبد الناصر حاول أن يكسب وقتاً آنذاك بطلب مزيد من المعلومات فإنه كان يعلم بعد صدور تصريح رابين أنه سوف يضطر لعدم وجود قوات له في سوريا تمسك بزمام الأمور هناك إلى القيام عاجلاً أو آجلاً بحركة لتحويل الأنظار على حدوده في سيناء ولو لمجرد منع السوريين من الإقدام على عمل متهور من جانبهم إذ كانت القيادة العربية الموحدة، كما أشارت عمان وكذا تشير الآن دمشق بصفة دائمة، قد فشلت في القيام بأي شيء لحماية أراضيهم، وسواء كانت إسرائيل على وشك القيام بغزو شامل لسوريا أم لا فإن هيبة مصر لا تسمح لها إلى أجل غير مسمى أن تكون موضع سخرية العالم العربي لأنها تختبيء وراء قوات الطوارىء الدولية بينما يجري قتل حلفائها، فمنذ حادثة السموع

منذ خمسة شهور وسخرية حسين من القصور المصري لم تتوقف وقبل بضعة أسابيع فقط هاجمت الصحف الأردنية عبد الناصر بعنف لأنه يحارب أشقاءه العرب في اليمن في الوقت الذي لا يرفع فيه اصبعاً واحداً دفاعاً عن أرواح العرب ضد اعتداءات إسرائيل.

في الواقع أنه من المحتمل أن الإسرائيليين في ذلك الوقت كانوا يخططون لعملية على غرار غارة غزة في عام ١٩٥٥ أكثر منه لغزو شامل لسوريا. فقد كان أهم هدف بالنسبة لهم هو جر عبد الناصر إلى الدخول في معركة وكان عمق وأمد الهجوم على الأراضي السورية يتوقف على المدة الزمنية اللازمة لحدوث رد الفعل المصري المطلوب. وتحقيقاً لهذا الهدف قد شرعوا، فيما يبدو، عن عمد في إقناع الروس ومن ثم المصريين بأن هجوماً ضخماً يوشك أن يقع على سوريا. وباستخدام طريقة ذكية تجمع بين تسريب محسوب للأنباء تستفيد منها السفارة السوفيتية في تل أبيب وإذاعة رسائل لاسلكية زائفة افترضوا بحق أنه سوف يتم التقاطها ونقلها إلى القاهرة بواسطة السفن الروسية التي تجوب شرق البحر المتوسط، تأكدوا من أنه سيتم على الفور إبلاغ عبد الناصر بأن حلفاءه السوريين على وشك أن يتعرضوا للغزو. كذلك بينما كانوا حريصين على عدم المبالغة في الدور الذي يعتزمون القيام به بحشد القوات على حدود سوريا بل وتوجيه الدعوة فيما بعد إلى السفارة الروسية لتفقد الحدود استطاعوا الإيحاء بأنهم يعدون تشكيلاتهم المدرعة للعمل باستبعادها بصورة واضحة من العرض العسكري الذي أقيم بمناسبة عيد الاستقلال بمدينة القدس في ١٥ مايو.

وما كان يمكن للخطة الإسرائيلية أن تحقق نجاحاً أفضل فقد نقل الروس الذين استبد بهم الخوف على أمن حلفائهم السوريين المعلومات التي التقطتها سفارتهم ودورياتهم البحرية إلى القاهرة. وعندئذ لم يتردد عبد الناصر وفي ١٥ مايو أعلنت حالة التأهب في مصر وارسلت قوات إلى سيناء، وفي اليوم التالي بعث رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية طلباً كتابياً إلى قائد قوات الطوارىء الدولية الجنرال رايخي يطلب منه أن يسحب قواته بصورة محدودة لإفساح المجال للجيش المصري لاحتلال بعض المواقع على حدود سيناء مع إسرائيل وللحيلولة دون وقوع قوات الطوارىء الدولية بين نارين عندما تصبح الوحدات الإسرائيلية والمصرية وجهاً لوجه.

ووقع المصريون في الفخ الثاني إذ خرجوا من وراء الساتر الذي كانوا يحتمون وراءه كما خطط صقور إسرائيل تماماً، وكان عبد الناصر حتى في هذه اللحظة الحاسمة

يشعر بقلق زائد حول النتائج المحتملة للخطوة التي أقدم عليها فقد تجلى بصورة واضحة تماماً من مناقشة أجريتها معه قبل ساعات من بدء اشتعال نيران حرب الأيام الستة أنه كان لا يزال يعيش في جو عام ١٩٥٦ ولهذا كان مقتنعاً بأن الإسرائيليين لن يكونوا وحدهم على استعداد لدخول حرب على جبهتين ولو خوفاً من القوة المذهلة لسلاح الطيران الذي زودت روسيا به مصر. ولذلك كان يعتقد أنه مالم يستطع الإسرائيليون الاعتماد على اشتراك الغرب في القتال ولو بتوفير غطاء جوي على الأقل مثلما فعلت بريطانيا في حرب السويس فسوف يتمكن من إحباط خططهم بإظهار أن مصر سوف تقاتل إذا اعتدوا على سوريا، ولو قرر الغرب، من ناحية أخرى، القيام بدور عسكري فعال إلى جانب عملائه الإسرائيليين فإنه يعتقد أن روسيا لا يمكن أن تتوانى في الرد، وفي تلك الحالة سوف يحدث انفجار يشمل الشرق الأوسط وربما شمل العالم بأسره، وسواء كانت مصر تهدد حدود إسرائيل أم لا فلن يكون أمراً ذا أهمية بصورة أو بأخرى.

كانت تلك هي الأخطاء الأساسية في التقدير التي دفعت عبد الناصر إلى اتخاذ إجراءاته في سيناء في مايو ١٩٦٧، ومن المؤسف بالنسبة له أن الموقف سرعان ما تعقد نتيجة لسوء تقدير مدمر آخر. فبعد أن قرر التقدم إلى حدود إسرائيل اعتقد بصورة خاطئة أن المسألة سوف تنتهي عند هذا الحد، ولكي يضمن ألا يتيح للإسرائيليين فرصة استغلال أي تهديد أو استفزاز آخر حرص على أن يتأكد من أن رسالة الفريق فوزي إلى الجنرال رايخي تطالب بانسحاب قوات الطوارىء الدولية من مراكز المراقبة القائمة على الحدود وليس من مناطق شديدة الحساسية مثل قطاع غزة أو شرم الشيخ. ذلك أن عبد الناصر كان يعلم حق العلم أن أية خطوة تتخذها مصر لطرد قوات الطوارىء الدولية من شرم الشيخ وإعادة فرض الحصار على خليج العقبة سوف تزيد بشكل جوهري من خطر الانتقام من جانب إسرائيل.

لكن تقديراته كانت هنا أيضاً خاطئة. فقد أبلغ رايخي بصورة مهذبة تماماً حامل رسالة الفريق فوزي أنه لا يستطيع سحب أي جزء من قوة الطوارىء الدولية دون تعليمات من سكرتير عام الأمم المتحدة الذي سيبرق إليه على الفور بالطلب الذي قدمته مصر، وبعد ساعتين ونصف الساعة وفي مساء السادس عشر من مايو استدعى يوثانت مندوب مصر لدى الأمم المتحدة السفير محمد عوض القوني وأبلغه بلا مواربة أن انسحاباً جزئياً لقوات الطوارىء الدولية غير عملي تماماً، وقال إنه حتى لو لم يكن

الأمر كذلك فإنه مما يخالف نصوص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي قضى بإنشاء القوة المذكورة في عام ١٩٥٦ أن تصبح قوة الطوارىء الدولية أداة لسياسة أية دولة لذلك فإن رسالة الفريق فوزي سوف تعتبر بمثابة طلب للانسحاب الكامل لقوات الطوارىء الدولية من غزة وسيناء».

حقاً لقد سأل السكرتير العام الفريق إذا كان في استطاعته إلقاء مزيد من الضوء على طلب فوزي المفاجىء وعندما اعترف السفير أنه لم يتلق أية تعليمات طلب منه أن يحصل على توضيح من حكومته، ولكن بينما كان عبد الناصر مستعداً أن يبلغ يوثانت مواجهة حقيقة دوافعه - وهو ما كان سيفعله بالتأكيد مع همرشولد - فإنه لم يكن مستعداً لأن يبرق بها عبر نصف العالم، ونتيجة لإدراكه بمدى ضعف شفرته السرية لم يكن على استعداد بأن يقوم أحد أجهزة المخابرات المعادية بحل رموز الشفرة التي تحمل رده وإبلاغه لأولئك الذين سوف يستخدمونه للسخرية والتهكم بأن الخطوات التي أقدم عليها في سيناء إنما هي حركة جوفاء هذا إلى جانب أن رد يوثانت على الفوزي كان يحمل رفضاً صريحاً للنظر في الانسحاب الجزئي ولم يكن هناك ما يحمل على الاعتقاد بأن أي قدر من التوضيح من جانب القاهرة سوف يجعله يعدل عن رأيه، لذلك كان الاختيار يكمن بين التراجع المشين والمجازفة بطلب الانسحاب الكامل لقوات الطوارىء الدولية الذي يشمل شرم الشيخ وغزة. وكما كان عبد الناصر يعلم جيداً، فإنه إذا اختار السبيل الأخير فسوف يتعين عليه أن يملأ الفراغ في هذه المناطق البالغة الحساسية بقوات مصرية، والأخطر من هذا أنه سوف يواجه ضغوطاً ساحقة من جانب الدول العربية المجاورة لإسرائيل لإعادة فرض الحصار على خليج العقبة الذي ظل مفتوحاً أمام الملاحة الإسرائيلية طوال السنوات العشر الماضية.

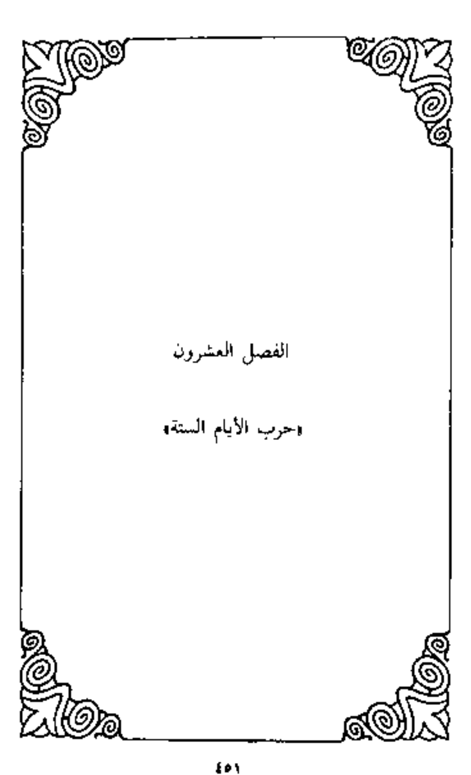
كان من الواضح أن التراجع ليس موضع بحث ليس بسبب اللطمة التي قد يوجهها إلى مكانة مصر في الوطن العربي فحسب وإنما لأنه سوف يقضي كذلك على أي أمل في ردع الإسرائيليين أو كبح جماح السوريين، وبعد أن بحث المشكلة مع عبد الحكيم عامر طوال يومين وليلتين تقريباً قرر عبد الناصر أن من واجبه أن يجازف بعواقب انسحاب القوات الدولية انسحاباً كاملاً ومن ثم أبرق محمود رياض بعد ظهر يوم ٨ مايو إلى نيويورك بطلب مصر الرسمي بسحب جميع القوات الدولية من غزة وشبه جزيرة سيناء.

وحتى هذا الوقت تردد عبد الناصر في اتخاذ الخطوة النهائية وهي منع الملاحة

الإسرائيلية في مضايق تيران عند مدخل خليج العقبة ومع أنه كان يملك، ولا شك، الحق القانوني في إغلاق هذا الممر الذي يقع بكامله داخل نطاق المياه الأقليمية المصرية فقد كان يعلم أيضاً مدى اعتماد إسرائيل في السنوات العشر الماضية على إمدادات النفط الإيراني عبر ميناء إيلات، ومع أن الوحدات الأمامية من الفرقة الرابعة المدرعة المصرية تحركت بسرعة إلى المواقع التي جلت عنها قوات الطوارىء الدولية على حدود سيناء فإنها لم ترسل آنذاك قوات لأعادة احتلال شرم الشيخ.

بيد ان الأردنيين لم يكن في نيتهم أن يسمحوا للمصريين بالإفلات من عواقب أعمالهم ولم يكن كثير من ضباط عبد الناصر يعتزمون ذلك أيضاً لأنهم كانوا بعد مرور عشر سنوات من عدم القيام بأي نشاط ضد إسرائيل متلهفين على استخدام أسلحتهم الروسية المتقدمة لمجرد وصمة الهزيمة التي لحقت بمصر في عام ١٩٥٦. وبالرغم من أن عبد الحكيم عامر حذر الجيش من أن يتوقع أية خطوات مثيرة عندما عادت القوات المصرية إلى احتلال شرم الشيخ في النهاية فقد رفض الجيش أن يحرم من هذا الحق وهكذا فبينما أخذ راديو عمان يسخر من تردد القاهرة الواضح في مواجهة الخطوة التالية التي يفرضها المنطق وجد عبد الناصر نفسه بعد أربعة أيام مضنية من التأمل والتفكير مضطراً لاتخاذ الخطوة الحاسمة المميتة الأخيرة. وفي ٢١ مايو استولت القوات المصرية على شرم الشيخ مرة أخرى، وفي اليوم التالي أعلنت القاهرة أنه ابتداء من الآن فصاعداً سوف يغلق خليج العقبة في وجه السفن الإسرائيلية والسفن الأخرى التي تحمل شحنات استراتيجية إلى ميناء إيلات.

وبين عشية وضحاها أصبح عبد الناصر مرة أخرى بطل العالم العربي بل إن العناصر المعادية له في الأردن لم تستطع إلا أن تحيي هذا العمل الفريد من أعمال التحدي، وطوى النسيان حملات الذم والسخرية بل أنها غرقت في موجة عارمة من الابتهاج والسرور، وبينما راح أنصار القومية العربية من مسقط إلى المغرب يهتفون من جديد باسم عبد الناصر بدا أنه لم يكن هناك من أدرك أن عبد الناصر قد وقع في الفخ الثالث والأخير سوى الإسرائيليين اليقظين دائماً.



الفصل العشرون

«حرب الأيام الستة»

زعم يوثانت أثناء الاستجواب الذي جرى عقب حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ انه قبل أن يصدر الأمر للجنرال رايخي بسحب القوات الدولية مساء ١٨ مايو كانت مصر قد واجهته فعلاً بالأمر الواقع «بطردها لقوات الطوارىء الدولية من مواقعها على خط الحدود وعند مدخل خليج العقبة». والواقع أن هذا لم يكن صحيحاً. فكما يظهر من التسجيل الزمني الرسمي الذي قامت به الأمم المتحدة لهذه الأحداث كان الاجراء الوحيد الذي اتخذته القوات المصرية قبيل صدور الأمر من يوثانت هو احتلال «الصبحة» وهي أحد مراكز الأمم المتحدة التي تقع على حدود سيناء وتبعد حوالي مائتي ميل من مدخل خليج العقبة. بل إن هذا الموقع لم يتم الجلاء عنه إلا بعد ساعة ونصف الساعة من اعتراض رايخي على أساس أنه لم يتلق تعليمات بعد من نيويورك، ومن ثم لا يستطيع أن يسمح بالاستيلاء على أية مراكز تابعة للقوات الدولية، كما أن المصريين في الواقع لم يطلبوا من القوات الدولية الجلاء عن شرم الشيخ أو غزة إلا بعد يومين من قيام يوثانت بابلاغ القوني في نيويورك بأنه لا يمكن أن يكون هناك انسحاب جزئي. والحقيقة أن المصريين، وكانوا أبعد ما يكون عن مواجهة السكرتير العام بالأمر الواقع في خليج العقبة، لم يستعيدوا السيطرة على شرم الشيخ بالفعل إلا بعد ثلاثة أيام من اصدار يوثانت امره إلى رايخي بالانسحاب.

وبطبيعة الحال فإن اللوم الأساسي في هذه الكارثة التي أعقبت تلك السلسلة المؤسفة من الأحداث لا بد وأن يقع أساساً على عاتق عبد الناصر لأنه قام بالخطوة الأولى. ولكن في الوقت نفسه يبدو غريباً نوعاً ما ألا يقترح يوثانت، في ضوء هذا الوضع الخطير، الاجتماع مع عبد الناصر في القاهرة إلا بعد أن تلقى طلباً رسمياً من

ريافن بالانسحاب الكامل لقوات الطوارىء الدولية. والأغرب من هذا انه بالرغم من ترحيب الرئيس عبد الناصر بحرارة بفكرة الزيارة فإن السكرتير العام لم يشرع في القيام بها إلا بعد أربعة أيام اخرى، وخلال هذه الفترة قرر عبد الناصر نهائياً اغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الاسرائيلية. وقد شكا يوثانت بعد ذلك بأن اعلان هذا القرار قد تم وهو في طريقه إلى القاهرة، ولكن حتى لو لم يدرك تماماً الهدف من طلب مصر أن تنسحب قوات الطوارىء الدولية بصورة جزئية فلم يكد يكون قد عجز عن ادراك انه متى خرجت قوات الطوارىء الدولية من شرم الشيخ فإن عبد الناصر سيتعرض لضغوط لا تقاوم لاعادة فرض الحصار وإنه متى خضع لهذه الضغوط فإن الحرب مع إسرائيل تصبح أمراً محتملاً إن لم يكن مؤكداً.

وانصافاً ليوثانت لا بد من الاعتراف بأن القوات الدولية كانت في هذه المرحلة على وشك أن تتفرق من تلقاء ذاتها. فقد كان اليوغوسلاف والهنود، الذين كانت وحداتهم تشكل أكثر من نصف قوتها، متلهفين على الانسحاب، وعندما قام السكرتير العام بالتشاور مع الدول المساهمة وافقت الاغلبية على أن مصر إنما تتصرف في نطاق حقوقها وانه ليس من حقهم أن يعارضوا طلبها الخاص بسحب قوات الطوارىء الدولية. كما أن ردود فعل الولايات المتحدة وبريطانيا لم تساعد على خلق مناخ ملائم للتفاوض مع القاهرة، فقد احتجت الدولتان على الاجراء الذي اتخذته مصر كما لو كانت قوات الطوارىء الدولية جيش احتلال متمركزاً في الشرق الأوسط لتنفيذ أوامرهما. كذلك زاد بول مارتن، وزير خارجية كندا، الجو تعكيراً بالقاء خطاب غاضب يطالب فيه بضرورة اعادة القوة الكندية على الأقل إلى الوطن خلال أربع وعشرين ساعة إن لم يكن قوات الطوارىء الدولية بأكملها. وعندما طار يوثانت في نهاية الأمر إلى القاهرة في ٢٢ مايو لم يساعد الامريكيون على نجاح مهمته عندما ابلغوا عبد الناصر بصورة حاسمة بأن عليه أن يذعن لكل ما يشير به السكرتير العام.

هذا فضلاً عن ان يوثانت تقدم ببعض المقترحات التي استهدفت تخفيف حدة التوتر، ولكن الاسرائيليين رفضوها على الفور وبصورة قاطعة. فقد اقترح في ١٨ مايو، رداً على احتجاجات تل أبيب، بأن مصر تهدد اسرائيل، بأن الرد البسيط هو أن تعبر قوات الطوارىء الدولية إلى الجانب الاسرائيلي من الحدود حيث لا تكون أقل قدرة عما كانت عليه في مواقعها السابقة على رد أي اعتداء، لكن تل أبيب رفضت الفكرة مؤكدة بأن أية خطوة كهذه فيها مساس بسيادة اسرائيل، ثم اقترح يوثانت

خلال زيارته للقاهرة ايفاد مندوب تابع للأمم المتحدة إلى اسرائيل ومصر والأردن لبحث التوصل إلى تسوية. وبعد أن وافق عبد الناصر على ذلك الاقتراح ورفضه الاسرائيليون اقترح خطة تتيح فترة لالتقاط الأنفاس تبدأ خلالها المفاوضات، وسوف يطلب من اسرائيل آنذاك عدم اختبار الحصار بإرسال سفن إلى خليج العقبة كما سيطلب من الدول الأخرى عدم ارسال أية مواد استراتيجية. وعلى أساس هذا التفاهم تمتنع مصر عن ممارسة حقها في احتجاز اية سفن متجهة إلى إيلات تمر عبر مضيق تيران عند مدخل الخليج ولكن على الرغم من قبول عبد الناصر لهذا الاقتراح ايضاً رفضه الاسرائيليون على الفور.

كان تصرف يوثانت قد جاء بعد فوات الأوان، فبينما كان المصريون مستعدين للتعاون معه أو مع أي وسيط آخر لايجاد مخرج من المأزق الحالي، لم يكن الاسرائيليون كذلك. فقد أوقع عبد الناصر نفسه في الشرك الأخير ولم يكن ينوون السماح له بالافلات إذ أن اغلاقه لخليج العقبة قد دفع الرأي العام العالمي، أو على الأقل الغربي، إلى تأييدهم بصورة ساحقة، وكان أي اجراء عسكري يقومون به سوف يجد تأييداً في الغرب على أساس انه دفاع مشروع عن النفس. ومن الآن فصاعداً أخذ «صقور» اسرائيل الذين كانوا يدعون أن عبد الناصر ما كان ليجرؤ على التمادي إلى هذا الحد لو أن بن جوريون وديان كانا في السلطة، يفرضون سيطرتهم المتزايدة على سياسة الحكومة. ربما طالب أشكول بمنح الدبلوماسية كل فرصة لحمل مصر على التراجع عن قراراتها، ولكن المسألة كانت تتمثل في مدى السرعة التي سيقوم بها الجيش بتنفيذ الخطط الرامية إلى سحق عبد الناصر التي ظلوا يعملون من اجلها طوال السنوات العشر الماضية.

لكن لأن العسكريين رأوا اخفاء نواياهم النهائية في هذه المرحلة فقد سمح لأبا ايبان وزير خارجية اسرائيل بالقيام بجولة سريعة زار خلالها العواصم الغربية، وفي باريس ولندن وواشنطن أكد أبا ايبان بأن شعبه يوشك أن يتعرض لمذبحة على أيدي الملايين من العرب الذين أظهروا فرحتهم المحمومة باغلاق مصر لخليج العقبة انهم يطالبون بدم اسرائيل. وقد رد ديجول باقتراح عقد مؤتمر يضم الدول الأربع الكبرى واعلن ويلسون في بريطانيا انه مستعد للاشتراك في أية اجراءات تتخذها الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة لمنع مصر من اغلاق ممر مائي دولي، ووعد ليندون جونسون بصورة أكثر تأكيداً بأنه سوف يتم اتخاذ اجراء لاعادة فتح الخليج بمساندة البحرية

البريطانية في عدن أو بدون مساندتها، وإن كان قد طلب من أبا إيبان في الوقت نفسه أن تمارس اسرائيل اقصى قدر من ضبط النفس.

ولم توضح بصورة محددة الطريقة التي كان جونسون يعتزم بها فتح خليج العقبة، من المؤكد انه واجه صداً عندما حاول أن يفعل ذلك عن طريق الاتصالات الدبلوماسية في القاهرة مع انه حرص على أن يلطف مساعيه الدبلوماسية بتأكيد أن الولايات المتحدة لا تميل إلى اتخاذ أي اجراء عسكري، ومع أن عبد الناصر لم يرفض اقتراحاً لاحقاً بأن يطير هيوبرت همفري، نائب الرئيس الأمريكي، إلى مصر لبحث الأزمة إلا أنه بالمثل لم يرد على هذا الاقتراح إلا بعد اسبوع عندما اقترح بدلاً من ذلك أن يطير نائبه زكريا محيى الدين إلى واشنطن ونيويورك لاجراء مباحثات مع الحكومة الامريكية والأمم المتحدة. وبالتالي عندما عاد ايبان إلى تل أبيب في ٢٧ مايو وجد رفاقه متحدين فقط في تشككهم في قيمة تأكيدات جونسون فأولئك الذين كانوا لا يزالون يريدون تسوية سلمية كانوا يخشون الا تتصرف واشنطن بالحزم الكافي لارغام عبد الناصر على التراجع بينما كان المتطرفون مسرورين من فكرة أن الدول الغربية سوف تسمح لاسرائيل في هذه الحالة بتسوية القضية بطريقتها الخاصة.

قام اشكول بمحاولة يائسة أخيرة لاحباط خطط «الصقور» واتاحة الفرصة لواشنطن للوفاء بتأكيدات جونسون، بيد أن اغلبية زملائه في مجلس الوزراء عارضوه، وضاعت اية فرصة لاحتمال كسب تأييدهم بسبب ردود الفعل العربية ازاء اغلاق الخليج التي بلغت في هذا الوقت ذروة الشراسة، فقد اخذ الشقيري، الذي انضمت إليه الاذاعات السورية والعراقية والاردنية، يشن هجوماً عنيفاً معلناً أن الحرب اصبحت محتومة وعلى الأبواب وأن يوم تحرير فلسطين قد بزغ اخيراً فجره. وأعلن الأتاسي أن العمليات الفلسطينية من سوريا سوف تستمر حتى تتم استعادة الوطن الفلسطيني، وأرسل عبد السلام عارف قوات عراقية إلى الأردن معلناً عند توديعهم أنهم بعد فترة قصيرة سوف «يثأرون لأخوانهم الشهداء الذين استشهدوا في عام ١٩٤٨ وانه بمشيئة الله سوف نلتقي مرة أخرى في يافا وحيفا». ومع أن السفيرين الامريكي والروسي حثا الحكومة الاسرائيلية مراراً على ممارسة ضبط النفس فإن الصقور لم يستطيعوا الانتظار اطول من ذلك، وواجه اشكول انذاراً فعلياً اما ان يطلق يد الجيش وينسى الدبلوماسية أو انه يجازف بوقوع انقلاب عسكري أو على الأقل استقالة جماعية لهيئة أركان الحرب.

وكان اشكول ذاته قد توصل آنذاك إلى نتيجة مفادها انه لكي تصل إسرائيل إلى تسوية دبلوماسية دون أن تقدم تنازلات مستحيلة فإنه يتعين عليها أن تتفاوض من مركز القوة، وانه تحقيقاً لهذا الغرض عليها أن تظهر اولاً بما لا يقبل أي شك تفوقها العسكري على مصر، لهذا اذعن لشروط الجيش ووافق على اعادة ديان وزيراً للدولة بينما ظل شخصياً يشرف على وزارة الدفاع غير أن المتشددين بمن فيهم الجنرال رابين لم يقتنعوا بذلك. شأنهم في ذلك شأن ديان وفي ٣١ مايو وافقت اللجنة التنفيذية لحزب الماباي رغم معارضة اشكول وجولدا مائير على أن تسند إلى ديان المنصب الوحيد الذي يريده وهو وزارة الدفاع وصدق مجلس الوزراء على قرار اللجنة في اليوم التالي وبينما تولى بطل حرب السويس مسؤوليات الدفاع التي كان يتولاها اشكول شكلت حكومة وحدة وطنية ضمت عناصر متطرفة مثل مناحم بيجين زعيم عصابة شتيرن السابق والمدبر لمذبحة دير ياسين عام ١٩٤٨.

في هذه الاثناء غير فجأة ممثلو تل أبيب في واشنطن وعواصم الغرب الأخرى لهجتهم بناء على تعليمات من بلادهم، وخشية أن ينتزع الامريكيون زمام الأمور في نهاية المطاف، من يد اسرائيل بأن يرسلوا، على سبيل المثال، ناقلات عبر خليج العقبة تحت حراسة بحرية كف الاسرائيليون عن ترديد أن شعبهم على وشك أن يجهز عليه حتى آخر رجل. وبدلاً من ذلك اخذوا يؤكدون أنهم قادرون على حماية انفسهم وارغام عبد الناصر على اعادة فتح الخليج دون أية مساعدة من الغرب، وابلغ أحد كبار ضباط المخابرات الاسرائيلية وزارة الدفاع الأمريكية أن اسرائيل لا تعتزم أن تقبل الحصار على ايلات أو تسمح للمصريين بالافلات من الفخ الذي أوقعوا أنفسهم فيه.

ولكن إذا كان أولئك الاسرائيليون الذين يريدون موقعة فاصلة مع عبد الناصر يخشون من أن امريكا قد تقوم بارسال سفن حربية إلى خليج العقبة لقد كان الروس اكثر ادراكاً لهذه الاحتمالات وللعواقب الوخيمة التي قد تنجم عنها، ومع انهم لم يستخدموا «الخط الساخن» للاتصال بواشنطن إلا بعد أن بدأت الحرب فعلاً فإنهم حذروا الامريكيين بأعنف العبارات من الأقدام على أي تدخل بالقوة، ولم يكن عبد الناصر قد تشاور مع موسكو قبل اعلان اغلاق الخليج في وجه الملاحة الاسرائيلية وكان آخر ما يريده الروس له هو أن يجر إلى صدام مع القوات الامريكية، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى تورطهم. وإدراكاً منهم بأنهم قد ساهموا، صواباً منهم كان أم خطأ، في اثارة الازمة الحالية بدق ناقوس الخطر بشأن سوريا أصبحوا متلهفين بشدة

إلى تهدئة الموقف، وبعد مشاورات جرت مع وزير خارجية بريطانيا جورج براون في موسكو اقترح الروس، ضمن ما اقترحوا، عقد مؤتمر ثنائي مع الولايات المتحدة للاتفاق على اجراء مشترك تقوم به الدولتان لفرض تسوية، وفي الوقت نفسه حثوا القاهرة وتل أبيب على ضرورة توخي أشد الحذر، وعندما أوفد عبد الناصر وزير حربيه، شمس بدران إلى موسكو لاجراء محادثات عاجلة يوم ٢٥ مايو ضاعف الروس جهودهم لحمل القاهرة على الكف عن اتخاذ أي اجراء استفزازي آخر.

لكن شمس بدران نقل إلى القاهرة صورة مغايرة لما حدث في التقرير الذي قدمه عن محادثاته مع زعماء روسيا الذين وعدوه، وعلى حد تأكيده سوف يؤيدون مصر تأييداً كاملاً ولم يذكر شيئاً عن نداءاتهم المتكررة بضرورة ضبط النفس. وحتى عندما أشاروا إلى تدخل الامريكيين فسوف تتدخل روسيا اختار بدران أن يفسر كلماتهم بأنها تعهد بتأييد مصر بغض النظر عن المجازفة بإشعال نار حرب عالمية ثالثة. فقد كان بدران بطبيعة الحال واحداً من المتطرفين البارزين في الجيش المصري وكان صديقاً حميماً للقائد العام وقبل أن يسافر إلى موسكو اقتنع عبد الحكيم عامر بفكرة تولي زمام المبادرة بتوجيه الضربة الأولى بدلاً من انتظار حتى قيام اسرائيل بذلك، ومن ثم لم يكن لينقل ما من شأنه أن يولد حالة من القنوط في القاهرة خاصة في اللحظة التي كانت فيها التشكيلات الامامية لمصر، كما كان يعلم ذلك تماماً، توشك أن تزحف إلى حدود سيناء، إلى جانب ذلك كانت القوات في سيناء والقوات المتمركزة في اليمن تطالب بضرورة قيام مصر بمهاجمة اسرائيل دون أدنى تأخير وقد شعر بدران انه من الضروري عدم القاء ظل من الكآبة على الموقف ولو لمجرد الحفاظ على معنوياتهم مرتفعة وعلى مكانته باعتباره المتحدث بلسانهم في مجلس الوزراء.

والواقع انه إلى جانب اثارة بعض الارتباك في وقت كان فيه السفير الروسي في القاهرة يدعو إلى ضبط النفس فإن تقارير بدران المضللة لم يكن لها في هذه المرحلة المتأخرة سوى تأثير ضئيل على السياسة المصرية، فعبد الناصر الذي كان يعيش آنذاك في جو ١٩٥٦ رفض أن يصدق أنه مهدد بصورة خطيرة بهجوم اسرائيلي، وفي أحاديثي معه خلال تلك الأيام الحرجة الأخيرة بدا مقتنعاً بقدرته على التغلب على العاصفة بشرط ألا يوجه لاسرائيل استفزاز آخر فعلى أية حال لقد بعث بقوات إلى المنطقة منذ سبع سنوات، عندما بدا أن اسرائيل توشك أن تغزو سوريا، ولم تحدث ازمة آنذاك ناهيك عن نشوب حرب، ولسوء الحظ أن يوثانت لم يدرك، مثلما كان يمكن أن يفعل

همرشولد، السبب الذي من أجله أراد سحب قوات الطوارىء الدولية من حدود سيناء وحدها، ومن ثم وجد نفسه مضطراً إلى أن يستولي على جميع مواقع الأمم المتحدة بما في ذلك شرم الشيخ ولو لمجرد احباط خطط الاسرائيليين، وعلى الرغم من انه لم يكن يشك في أن بعض الاسرائيليين يتلهفون على خوض حرب مع مصر بسبب الخليج فإنه كان يعتقد اعتقاداً جازماً بأن التعقل سوف يسود في تل أبيب، وكان مقتنعاً بأنه بدون تعاون فعال من أسراب القاذفات البريطانية أو الامريكية فإن اسرائيل لا تستطيع أن تدمر سلاح الطيران المصري، وبالتالي فإن جيوشها سوف تتعرض لهجوم قاس من الجو اثناء عبورها صحراء سيناء، وحتى لو كانت جميع هذه التقديرات خاطئة واستطاع الاسرائيليون التقدم داخل سيناء فإنه كان يعتقد أن الأمم المتحدة سوف تتدخل بسرعة لوقف القتال وحملهم على الانسحاب مثلما حدث أثناء حرب السويس. وقال لي ضاحكاً انه بعد أن ظل الخليج مفتوحاً امام الملاحة الاسرائيلية طوال الأحد عشر عاماً الماضية فقد حان دور مصر لكي تغلقه طوال الأحد عشر عاماً المقبلة، وبعد ذلك يستطيع الطرفان مناقشة ما ينبغي القيام به.

ومما شجع عبد الناصر على الاحساس بالرضا إلى حد ما تأكيدات واشنطن المتكررة بأن اسرائيل لن تكون البادئة باطلاق الطلقة الأولى. فلم يكن الامريكيون يبذلون كل ما بوسعهم لتهدئة المشاعر في القاهرة فحسب بل كانوا كذلك يعتبرون الاتجاه الاخير الذي ينزع إلى الحديث عن القتال في اسرائيل لا يعدو أن يكون خدعة، ولا حاجة إلى القول بأنهم اتهموا فيما بعد بأنهم تعمدوا تضليل المصريين بتلك الكلمات المهدئة ولكن ليس ثمة شك في أن نوايا واشنطن كانت صادقة تماماً، وإن هذه التأكيدات لم تكن بأية حال هي السبب الوحيد لعدم وجود خوف في القاهرة، فعلى سبيل المثال عندما أوضحت لعبد الناصر قبل أن تبدأ الحرب بست وثلاثين ساعة أن اسرائيل قادرة تماماً، وفقاً لمعلومات تلقيتهامن لندن، على أن تقوم بما قامت به من اجلها قاذفات القنابل البريطانية من طراز كانبيرا في عام ١٩٥٦ لم يصدقني واعترض صراحة على ما ذكرته بأنه في خلال الأسابيع القليلة الماضية كانت طائرات النقل الاسرائيلية تقلع كل ساعة من مهبط الطائرات بمصنع داسو في فرنسا وهي محملة بأحدث القاذفات المقاتلة من طراز ميراج لتجميعها في اسرائيل وقال إن جهاز مخابراته قد أكد له أن طائرات الميج والسوخوي الروسية أكثر من ند لأي طراز من الطائرات تملكه اسرائيل (وقد أخبرني فيما بعد أنه نتيجة لحديثنا توجه على الفور إلى مقر قيادة

عبد الحكيم عامر وأبلغ قادة جيشه أن يتوقعوا هجوماً اسرائيلياً خلال ساعات ولكن كان قد فات أوان الافلات من عواقب سوء تقديراته).

وبالمثل، عندما كتب البغدادي وحسن ابراهيم إلى عبد الناصر يحذرانه من أن التصرف الذي أقدم عليه بالنسبة لخليج العقبة سوف يؤدي إلى اشعال نار الحرب قام باستدعائهما إلى مكتبه وابلغهما أنه ليس ثمة ما يدعو إلى الانزعاج لأن اسرائيل طبقاً لأوثق واحدث المعلومات المتوفرة لديه لا تخطط لمهاجمة مصر ولن يكون في مقدورها القيام بذلك لمدة ثمانية شهور أخرى على الأقل. وسلك البغدادي عندئذ سبيلاً آخر قائلاً انه مهما يحدث فلا يجب ان يتورط الجيش المصري مع الاسرائيليين فربما كان في استطاعة سلاح الطيران حماية نفسه لكن الجيش كان أضعف بصورة يائسة، أما عبد الناصر فلم تكن لديه رغبة للانصات وقال لرفيقيه القديمين متسامياً، على ما يبدو، كل ما ذكره في مؤتمرات القمة التي عقدت في القاهرة والدار البيضاء عن تفوق اسرائيل العسكري على العرب، إن هذا ليس الوقت المناسب لمثل هذا الحديث الانهزامي، ولما سأله البغدادي وحسن ابراهيم عن موقف روسيا بعد أن اعاد إلى الأذهان موقف خروشوف ابان حرب السويس استشهد بتقرير شمس بدران قائلاً إن الاتحاد السوفييتي سوف يؤيد مصر إلى النهاية حتى لو ادى هذا إلى نشوب حرب عالمية أخرى.

ولم يكن تأثير البغدادي على عبد الناصر أقوى من تأثير بعض رفاقه في مجلس الوزراء الذين حاولوا تحذيره من الأخطار التي يتعرض لها، ذلك أنهم مع زملائهم الأقل صراحة في مجلس الوزراء لم يستشاروا بأي حال فيما يتعلق بالقرارات الأخيرة، والواقع ان مجلس الوزراء لم يناقش المسألة إلا مرة واحدة وذلك في منتصف مايو بعد عودة رئيس الوزراء صدقي سليمان، من زيارة قام بها لمرتفعات الجولان على الحدود السورية الاسرائيلية. وكان صديق حميم سابق للرئيس، ويشغل الآن إحدى الوزارات الداخلية، قد أثار ضجة كبرى بتساؤله عما إذا كان زملاؤه يدركون أن الامريكيين سوف يقاتلون دفاعاً عن الاسرائيليين إذا ما هاجمت مصر اسرائيل دفاعاً عن سوريا ولم يكن عبد الناصر يحبذ من ناحية المبدأ أن يتدخل وزراؤه في مناقشات لا تتصل اتصالاً وثيقاً باعمال وزاراتهم، لذلك حدجه بنظرة غضب ولكنه عدا ذلك لم يعلق بل انه لم ينسق إلى أي نقاش عندما اعترف صدقي سليمان رداً على سؤال آخر من نفس الوزير بأنه لم يستطع هو أو أحد من ضباط هيئة أركان الحرب السوريين الذين رافقوه ابان جولته الأخيرة في مرتفعات الجولان ان يكتشف أي علامة تدل على أن اسرائيل

تقوم بحشد قواتها على حدود سوريا، وعندما التقى عبد الناصر فيها بعد بهذا الزميل الملحوح في اجتماع خاص رفض كافة توسلاته بأن يتراجع قائلاً مثلما فعل من قبل مع احمد حسين في عام ١٩٥٦ انه إذا احتفظ بهدوء اعصابه فسوف يسير كل شيء على ما يرام.

وفي الوقت نفسه صدرت تعليمات مشددة للغاية إلى القوات المصرية في سيناء بالا توجه اي استفزاز آخر لاسرائيل ورفضت رفضاً قاطعاً توسلات عبد الحكيم عامر وشمس بدران بتوجيه الضربة الأولى وصدرت الأوامر للجيش باتخاذ مواقع دفاعية فقط إلا في حالة غزو الاسرائيليين لسوريا والواقع انه حتى خصم مصر، الجنرال رابين، اعترف فيما بعد في تصريح له نشرته صحيفة لوموند الباريسية في فبراير عام ١٩٦٨ بأنه لم يعتقد أن عبد الناصر كان يريد الحرب، فالفرقتان اللتان ارسلهما إلى سيناء يوم ١٤ مايو لم تكونا كافيتين لشن حرب على اسرائيل وكان يعرف ذلك، وكنا نعرفه ايضاً، ومن المعروف أنه تم ارسال خمس فرق أخرى إلى سيناء في وقت لاحق لاضفاء طابع الصدق على خدعة عبد الناصر وحيث أن الجزء الأكبر منها ظل في وضع احتياطي على بعد مائة ميل من الحدود فلم يكن هناك من سبب خطير يدعو الاسرائيليين للخوف، فضلاً عن ذلك حرص عبد الناصر على أن يؤكد للامريكيين بأن مصر لن تطلق الطلقة الأولى، وفي السادس والعشرين من مايو وبعد أن احتلت قواته حدود سيناء واستدعى السفير المصري إلى البيت الأبيض في منتصف الليل ليسمع محاضرة أخرى عن ضرورة ضبط النفس سارع بترديد ذلك التأكيد، كما أكد ذلك للروس الذين قام سفيرهم في القاهرة بزيارته فجأة في الساعة الثالثة من صباح اليوم التالي لتحذيره من الاقدام على أي عمل عدواني وفي تصريحات علنية أدلى بها خلال الأيام القليلة التي تلت ذلك، كما حدث في مقابلتين تليفزيونيتين اجراهما معه كريستوفر مايهو وأنا في ٣ يونيو، راح يؤكد مراراً بأنه لن يكون البادىء باطلاق النار.

وإلى جانب اصداره أوامره لعبد الحكيم عامر باتخاذ موقف دفاعي محض في سيناء حرص عبد الناصر على أن يضع قوات منظمة التحرير الفلسطينية في قطاع غزه تحت سيطرته بمجرد أن احتلت القوات القاتلة المصرية المنطقة من جديد، ومن المحتمل ايضاً أنه كان سيكتفي بتطبيق الحصار على السفن التي تحمل اسلحة إلى اسرائيل رغم أن هذه المسألة لم توضع قط موضع اختبار إذ لم تتقدم أية سفينة للمرور إلى إيلات اثناء الأزمة فقد كان التهديد العام بنشوب حرب وما صاحبه من روايات

الصحف المصرية عن بث الالغام في مضايق تيران (الأمر الذي اتضح عدم صحته فيما بعد) كافيين لمنع أي دولة من الدول التجارية من المخاطرة سفنها في المنطقة.

ومن المؤكد انه لم يكن في استطاعة عبد الناصر أن يوضح أكثر من ذلك لكل الأطراف المعنية انه يريد تسوية وانه يفضل ألا ينفذ حقه في فرض الحصار قبل أن تكون هناك فرصة لمناقشة الأمور مناقشة مستفيضة، وتحقيقاً لهذا الهدف أبلغ واشنطن والعواصم الغربية الأخرى أنه على استعداد تام لعرض القضية على محكمة العدل الدولية في لاهاي لكي تقرر ما إذا كانت مصر قد تجاوزت أم لا حقوقها باغلاق مضيق تيران في وجه سفن العدو، كما صدرت تلميحات بأنه من الممكن حتى التفاوض بشأن الحظر المفروض على السفن الاسرائيلية التي تعبر قناة السويس بشرط ان تضع اية مفاوضات في حسابها قرارات الأمم المتحدة السابقة التي تدعو اسرائيل إلى اعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والتقيد بالحدود المقررة وفقاً لمشروع التقسيم الصادر في عام ١٩٤٧ ولما اقترحت واشنطن استثناء النفط من قيود الحصار الذي فرضته مصر ابدى استعداده لبحث الموضوع واقترح ايفاد زكريا محيي الدين إلى واشنطن ونيويورك لبحث هذه المسالة وما يتعلق بها من مسائل أخرى مع الحكومة الامريكية والأمم المتحدة، صحيح انه اعلن في مؤتمر صحفي يوم ٢٨ مايو أنه لا يتصور كيف يمكن للعرب أن يتعايشوا سلمياً مع إسرائيل التي يشكل انشاؤها ذاته عدواناً على الفلسطينيين، لكنه في الوقت نفسه اعلن استعداده لاحياء لجنة الهدنة المصرية - الاسرائيلية المشتركة التي كانت غير قائمة منذ حرب عام ١٩٥٦.

ذكر مكسيم رودنسون في كتابه «اسرائيل والعرب» ان هدف عبد الناصر في هذه المرحلة لم يكن كسب الاعتراف بحقوق مصر في خليج العقبة فحسب بل ارغام اسرائيل على التفاوض حول جميع المشكلات الناجمة عن حرب عام ١٩٤٨ وتقديم تنازلات بعيدة المدى للعرب فيما يتعلق باللاجئين وبالتعديلات الاقليمية، بيد أنني أميل، استناداً إلى اتصالاتي به حينذاك، إلى الشك في أنه ذهب بتفكيره إلى هذا الحد، ونظراً لانه كان دائماً أكثر ميلاً إلى رد الفعل منه إلى الفعل فقد اتخذ مجرد الخطوات التي ارغمه يوثانت والتهديد الاسرائيلي لسوريا على اتخاذها، فبعد أن قام بخطوته واستعاد زعامته المفقوده كان من الممكن أن يرضى تماماً بالوصول إلى تسوية على أساس حل وسط لمشكلة الخليج وحدها. ومن المؤكد أن تعليماته لزكريا محيي الدين لم تنص على أي توسيع لنطاق المسألة القائمة، وعندما أوفد مسؤول كبير بوزارة

الخارجية الامريكية، تشارلز يوست، إلى القاهرة لاجراء مباحثات لتمهيد السبيل أمام مهمة زكريا محيي الدين لم يقم المصريون بأية محاولة ليبحثوا معه موضوعات خارج نطاق الأزمة المباشرة.

ونظراً لأن القاهرة كانت قد رفضت فعلاً اقتراح ليندون جونسون بأن يلغي المصريون الحصار ويسمحون لقوة الطوارىء الدولية بالعودة إلى جميع مواقعها السابقة فقد بدأ يوست على الفور يبحث مع محمود رياض الوسيلة التي يمكن بها تعديل الحصار بما يتيح للجانبين معاً فرصة العيش في ظله فاقترح رياض أن تكون القاعدة هي قانون الحرب الامريكي الذي يمنع تصدير قائمة طويلة من المواد الاستراتيجية إلى دول الكتلة الشيوعية، وبدا انه يعتقد أنه يقدم بذلك لاسرائيل تنازلات ضخمة ولكن عندما رد يوست بأن الممنوعات بموجب قانون الحرب تشمل البترول الذي كان الوارد الرئيسي لاسرائيل عبر خليج العقبة قال رياض إنه من الواضح أن المسألة تتطلب دراسة أكثر تفصيلاً يمكن القيام بها عندما يصل زكريا محيي الدين إلى واشنطن. وفي الوقت نفسه ألمح لزائره الامريكي بصراحة بأن مصر قد تكون على استعداد للسماح باستمرار تدفق البترول بشرط ألا تكون هناك زيادة ملموسة في حركة مرور الناقلات إلى إيلات.

وفي ٣ يونيو غادر يوست القاهرة بعد يومين من المباحثات تم خلالها وضع أساس مناسب وصادق لاجراء مفاوضات بين امريكا ومصر وكان من المقرر أن يزور زكريا محيي الدين واشنطن يوم ٧ يونيو وحسب تقدير وزارة الخارجية الامريكية كانت هناك فرصة معقولة للوصول إلى تسوية فقد أكد لهم عبد الناصر مراراً أنه لا يريد حرباً ورغم لهجة الاسرائيليين المتشددة الأخيرة كانت واشنطن لا تزال تأمل في أنهم سوف يتيحون للدبلوماسية فرصة تسوية النزاع، لكن الاسرائيليين في الواقع لم يكن لديهم اية نية للسماح لأية تسوية دبلوماسية بأن تحرمهم من فرصة الاطاحة بعبد الناصر، ولا يمكن أن يكون هناك شك في أنهم قرروا أن الوقت قد حان لتوجيه ضربتهم بعد أن أبلغهم الامريكيون في ٢ يونيو بالزيارة التي يعتزم زكريا محيي الدين القيام بها.

وقد أبدى دين راسك اسفه بعد ذلك لأنه ربما يكون قد ساعد، عن غير قصد، في الضغط على الزناد بنقل هذه المعلومات إلى الحكومة الاسرائيلية، ومن المؤكد أنه ليس سراً ان هذا النبأ أثار أشد القلق في تل أبيب حتى ثارت المخاوف من أن يتمكن مبعوث محبوب في واشنطن مثل زكريا محيي الدين من انقاذ عبد الناصر من

الفخ الذي وقع فيه عن طريق التأثير على الامريكيين وتملقهم مما يجعلهم يوافقون على حل وسط، ولا يمكن ان يكون من قبيل السهو ألا تعمل الحكومة الاسرائيلية لضمان ان تنقل إلى شعبها الخاثر شعور الوفاق السائد الذي بات سائداً بين واشنطن والقاهرة بعد ان ساعدت على خلق جو من الهياج المحموم في اسرائيل حول تهديدات الانتقام الأخيرة التي أطلقها العرب.

غير أن زيارة زكريا محي الدين المقترحة لواشنطن لم تكن هي السبب الوحيد الذي دفع الاسرائيليين إلى توجيه ضربتهم في هذه المرحلة، ففي ٣٠ مايو دخل حسين في تحالف عسكري مع عبد الناصر يلزم الاردن بأن تقاتل إلى جانب مصر في حالة نشوب حرب، ولم يكن ثمة ما هو أفضل بالنسبة للمخططين العسكريين الاسرائيليين فقد اصبح في استطاعتهم منذ تلك اللحظة أن يدعوا أمام العالم اجمع أن اسرائيل محاصرة مرة أخرى بطوق من الصلب. وإذا امكن التأكد من أن حسين سيرفض عرضاً يقدم له في آخر لحظة بعدم التعرض له إذا تخلى عن تحالفه مع مصر فسوف تتهيأ لديهم ذريعة كافية للاستيلاء على الضفة العربية التي يتوقون إليها منذ وقت طويل باعتبارها الجزء الأخير من فلسطين المتبقي في يد العرب، فلم يكن الجيش الأردني يثير مشكلات كثيرة كما أن سلاح الطيران لم يكن يثير أية مشكلة على الاطلاق لانه مزود بعدد قليل من طائرات بريطانية عتيقة من طراز «هنتر»، لكن مع تذكر مدى السرعة والسهولة التي تمت بها القطيعة بين حسين وعبد الناصر في مناسبات سابقة، كان من المحتم توجيه الضربة قبل أن يفعل ذلك مرة أخرى.

كان هذا التقارب الذي حدث في آخر لحظة بين الأردن ومصر أشبه ما يكون بعرس مفاجىء، إذ منذ شهرين فقط وفي اجتماع مجلس دفاع الجامعة العربية في القاهرة اشتبك الاردنيون والمصريون في نزاع مرير حين راح ممثل حسين يبدي ازدراءه لشكاوى الشقيري بأن الأردن لا تسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بأن تعمل من اراضيها وقال انه من المضحك التحدث عن تحرير فلسطين طالما أن قوات الطوارىء الدولية تقف بمثابة عازل بين مصر واسرائيل فتأييد عبد الناصر للشقيري لا يعدو أن يكون ستاراً لاحجامه عن التورط في محاربة الاسرائيليين. فإن كان يؤمن حقاً باستعادة اراضي الفلسطينيين السليبة بالقوة فمن واجبه أن يسحب قواته من اليمن ويتخلص من قوات الطوارىء الدولية ويشترك مع جيرانه العرب في خطة عمل منسقة.

وقد استطاع حسين بمثل هذه الحجج أن يتغلب على الشقيري، وبالمثل عندما

تجاوز السوريون حدودهم بالقيام بحملة تخريب في شمال الأردن وتوجيه نداءات عن طريق الاذاعة إلى الاردنيين بأن يثوروا على الملكية استطاع حسين الاعتماد على وحدة وولاء جيشه والعناصر الفلسطينية وأهالي الضفة الشرقية على حد سواء وحين قرر ان يقطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا لم تكد تسمع كلمة احتجاج واحدة في عمان، لكن ما ان اعاد عبد الناصر فرض الحصار على خليج العقبة حتى أخذ جيش حسين يردد صدى الترحيب الذي عم ارجاء العالم العربي وبعد ان أصبحت مصر تقف على خط النار إلى جانب رفاقها العرب لم يعد في مقدور الملك ان يعتمد على ضباط جيشه، وخاصة الفلسطينيين منهم، في مساندته في معارضة لعبد الناصر والشقيري. ولم يكن الموقف يماثل الموقف الذي كان قائماً في عام ١٩٥٦ عندما طلبت مصر من الاردنيين ألا يتدخلوا،ففي ذلك الوقت فاجأ الاسرائيليون العالم العربي ووصلوا إلى قناة السويس قبل أن يتمكن أي من حلفاء مصر من اعداد العدة لشن هجوم مضاد، أما إذا نشبت الحرب الآن فإن حسين كان يعلم، سواء في حالة النصر أو الهزيمة، ان عرشه سوف يتعرض لخطر بالغ إذا لم يشترك في القتال. اضف إلى هذا انه وسط الجو السائد الذي كان يفور بالنشوة لم يكن الاردنيون أقل ثقة من أبناء عمومتهم المصريين والسوريين في أنه إذا هاجمت اسرائيل فإن النصر للجيوش العربية أمر محقق هذه المرة.

ومن ثم فإنه بعد بضعة أيام من التفكير زادت خلالها الضغوط من الجيش الاردني بصورة مطردة اتخذ الملك خطوة خطيرة وطار إلى القاهرة ليعرض تأييده على عبد الناصر، وحضر الشقيري الاجتماع ولما كان الشقيري مثالاً للرجل العاطفي الطيب القلب فقد ألقى على نفسه كل تبعة الخلافات الأخيرة حول منظمة التحرير الفلسطينية ورفض كل اشارة من حسين بأن الأردن يتحمل بدوره نصيباً من المسؤولية، وبالتالي فإنه عندما تم توقيع اتفاقية الدفاع وبناء على اقتراح عبد الناصر ولدهشة كل المشاهدين غادر الشقيري والملك حسين مطار القاهرة وقد تشابكت يداهما عائدين إلى عمان لوضع خطط الدفاع عن الاردن ضد أي غزو اسرائيلي.

لكن هذه المصالحة المفاجئة مع منظمة التحرير الفلسطينية لم تعمر طويلاً، إذ ربما تعهد حسين بأن يقاتل إلى جانب عبد الناصر إذا هاجمت إسرائيل مصر، ولكنه لم يكن ينوي السماح لآلاف الفلسطينيين المسلحين بدخول بلاده لأنه شعر أنهم لن يكونوا عوناً للجيش الأردني في الحرب وإنما سيكونون خطراً على الأمن إذا ما تعين الحفاظ على السلام. على أية حال وعلى الرغم من أن الشقيري طالب بضرورة السماح

لجيش التحرير الفلسطيني الذي يبلغ قوامه خمسة الآف مقاتل والمتمركز عبر الحدود السورية في درعا بالقيام بدور في الدفاع عن الضفة الغربية رفض الملك هذا الطلب صراحة وقال إن قواته تسيطر على الموقف تماماً وان تدفق هؤلاء الفلسطينيين لن يؤدي إلا إلى إثارة متاعب مع الجيش، حتى ولو وضعوا تحت القيادة الاردنية وهو ما كان الشقيري على استعداد لقبوله، وان كل ما سوف يسمح به هو اعادة فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في القدس الذي كان مغلقاً منذ أن بدأ الخلاف مع الشقيري . وكان حسين قد عقد اتفاق الزفاف المفاجيء مع عبد الناصر دون أن ينص العقد على مشاركة الشقيري والفلسطينيين في شهر العسل.

ولكن إذا كانت عمان أو القاهرة تأمل في أن تؤدي اتفاقية الدفاع بينها إلى توحيد الصف العربي فسرعان ما أصيبتا بخيبة أمل، إذ استنكره على الفور الجزائريون والسوريون باعتباره تحالفاً مع الرجعية لا يليق بزعيم الوحدة الاشتراكية العربية، وفي الوقت نفسه فإن السعوديين الذين كان عبد الناصر قد وصفهم منذ فترة قصيرة بأنهم أدوات رجعية للاستعمار، لم يكتفوا بالاحتجاج بشدة على اتفاق حسين مع عدوهم وإنما اوقفوا أيضاً ارسال أية مساعدة عسكرية للاردن. ولم يظهر أي تأييد ايجابي سوى العراق التي أيدت على الفور التحالف وأرسلت قواتها إلى الأردن وذلك في الوقت الذي رفض فيه حسين، كما كان متوقعاً، عرض السلام الذي قدمته تل أبيب في آخر لحظة وتمسك بشدة بالاتفاق الذي عقده مع عبد الناصر.

هكذا لم تكد تكون هناك لحظة أكثر ملاءمة لشن هجوم اسرائيلي، فلو كانوا هم الذين دبروا كل تحرك وكل رد فعل عربي بأنفسهم لما استطاعوا أن يرتبوا الأمور على نحو أفضل، فقد كان العرب في حال من الفوضى التامة، فالوحدة السياسية التي تحققت بين دول بعينها لم تترجم، ولم يكن من الممكن أن تترجم، إلى استراتيجية عسكرية منسقة أما القيادة العربية الموحدة فقد كانت، رغم ما تحمله من اسم عظيم، رأساً بلا جسد.. هيئة اركان حرب بلا جيش يساندها. هذا فضلاً عن ان الاسرائيليين، كما اعترف رابين في وقت لاحق، كانوا يعرفون أن عبد الناصر لن يكون البادىء بتوجيه الضربة الأولى بل ان الأمر لم يكن بحاجة إلى ذكاء كبير من جانب جهاز المخابرات الاسرائيلي لاكتشاف أن المصريين لم يكن يتوقعون أن تقوم اسرائيل بذلك، كما كان بوسع أي شخص طار إلى مطار القاهرة المدني آنذاك أن يرى أن طائرات الميج والسوخوي، التي يتفاخر بها عبد الناصر كثيراً، في المطار العسكري

المجاور مخبأة أو محمية من أي هجوم جوي قد يقع عليها، ولكنها كانت تقف في صفوف منتظمة يحاذي كل جناح الآخر ككثير من الأهداف الثابتة في انتظار هجوم العدو.

لهذه الأسباب مجتمعة وبالاضافة إلى شحنات الأسلحة والمعدات الوفيرة التي زودتهم بها أمريكا وفرنسا كان الاسرائيليون على ثقة من أنهم يستطيعون الآن مهاجمة مصر وحلفائها دون أن يطلبوا من الغرب غطاء جوياً أو اية صورة أخرى من الدعم العسكري، وكان الرأي العام الغربي مؤيداً لهم بصورة ساحقة باعتبارهم الطرف المظلوم في النزاع على الخليج. كما أن تلك العناصر في بريطانيا وفرنسا التي كانت لا تزال تعاني من المهانة التي لحقت بها في عام ١٩٥٦ فقد كانت متلهفة لأن يقوم الاسرائيليون بانجاز المهمة التي لم يستطيعوا اتمامها بأنفسهم، وأما الحكومة الامريكية فمن الواضح انها كانت في موقف مغاير تماماً للموقف الذي اتخذه ايزنهاور ابان حرب السويس.

ومع توفر هذه الضمانات شرع ديان ورابين في تكملة التفاصيل النهائية للخطط التي جرى اعدادها منذ وقت طويل. وفي ساعة مبكرة من صباح يوم الخامس من يونيو وقبل يومين من الموعد المقرر لسفر زكريا محيي الدين إلى واشنطن وجهت اسرائيل ضربتها إلى مصر وسوريا والأردن في هجوم خاطف على أسلحة طيران الدول الثلاث معاً. واستخدمت في الهجوم جميع طائراتها الأربعمائة باستثناء اثنتي عشرة طائرة بما في ذلك احدث القاذفات المقاتلة من طراز ميراج. وتحملت مصر التي تملك أكبر واقوى سلاح جوي بين الدول الثلاث أول وأشد هجوم عندما راحت الموجة تلو الموجة من طائرات العدو من طراز مستير وميراج تلقي قنابلها المصممة خصيصاً للهجوم على ارتفاع منخفض على القواعد الجوية العشر الرئيسية في البلاد على فترات لا تزيد عن عشر دقائق. لقد بدأ الهجوم في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحاً، وهو وقت تكهن الاسرائيليون بصورة صائبة أن المصريين يكونون فيه أقل استعداداً لمواجهة أي هجوم خلال عودة دوريات الفجر للتزود بالوقود ومن ثم لا تستطيع الاشتباك مع العدو. وفي الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين صباحاً عادت آخر الموجات السبع عشرة مخلفة وراءها مشهداً من الدمار الكامل. لقد تم سحق سلاح طيران عبد الناصر ومعظمه جاثم على الأرض، فدمرت ثلاثمائة طائرة من جملة الطائرات القادرة على الاشتراك في العمليات والتي يبلغ عددها حوالي

ثلاثمائة وأربعين طائرة ناهيك عن الدمار الذي لحق بهابط الطائرات مما حال دون اقلاع العدد القليل من الطائرات التي كانت لا تزال تستطيع الاشتراك في القتال.

وفي وقت لاحق من هذا الصباح قام الاسرائيليون بسرعة، بعد أن حاول سرب من طائرات الميج السورية أن يغير على حيفا، بتدمير سلاح الطيران السوري الصغير نسبياً، ثم جاء الدور على الأردن، وفي صبيحة اليوم التالي واجه العراقيون مصيراً مماثلاً بعد أن جربوا حظهم بغارة على مستعمرة ماتانيا. وفي غضون أربع وعشرين ساعة سحق الاسرائيليون طيران أربع دول عربية ودمروا أكثر من أربعمائة طائرة كانت جميعها جاثمة فوق الأرض فيما عدا أربع وعشرين طائرة.

في ظل هذه الظروف كان زحف الجيش الاسرائيلي إلى غزة وسيناء والذي بدأ بعد نصف ساعة من أول هجوم جوي على مصر مسألة شكلية تقريباً، فقد شقت هذه القوات طريقها عبر رمال صحراء سيناء وشعابها الجبلية متخذة إلى حد بعيد نفس الطرق التي اتبعتها في عام ١٩٥٦ ولكن بأساليب جديدة وأسلحة جديدة لتجنب الهجمات المفاجئة التي حدثت حينذاك. واستطاع الاسرائيليون عن طريق سيطرتهم الجوية التي لا ينازعهم فيها أحد أن يعلنوا يوم ٨ يونيو أنهم يسيطرون سيطرة كاملة على المنطقة الممتدة من غزة إلى قناة السويس وحتى شرم الشيخ، وبالمثل ارغمت الاردن يوم ٧ يونيو على التخلي عن الشطر العربي من القدس بالاضافة إلى نابلس واريحا وبقية الضفة الغربية، وفي ٩ يونيو انضم السوريون إلى حلفائهم في قبول طلبات مجلس الأمن بوقف اطلاق النار، ولكن نظراً لتصميم الاسرائيليين على السيطرة على مرتفعات الجولان ذات الموقع الاستراتيجي فقد شددوا هجماتهم على الأراضي السورية لمدة يومين آخرين إلى أن حققوا هدفهم.

هكذا هزمت اسرائيل في ستة أيام من القتال ثلاثة جيوش عربية وقضت على اعداد كبيرة من صفوف خصومها ولم يكلفها هذا سوى أقل من سبعمائة قتيل من جنودها في حين أن عدد قتلى مصر وحدها بلغ حوالي عشرين ألفاً لقي الكثيرون منهم حتفهم نتيجة لتعرضهم للعراء والعطش عندما اطلق الاسرائيليون سراحهم بعد أن جردوهم من احذيتهم لكي يحاولوا العودة إلى بلادهم حفاة وبلا طعام أو ماء عبر صحراء سيناء القاحلة وعندما أعلن وقف اطلاق النار في النهاية اغلقت قناة السويس وسيطر الاسرائيليون على سيناء بأسرها مع قطاع غزة والضفة الغربية للاردن ومرتفعات الجولان السورية.

والواقع أن الموقف بالنسبة لمصر والأردن قد حسم في ثلاثة أيام وليس في ستة، ومع أن القوني رفض باسم الحكومة المصرية يوم ٧ يونيو أول نداء من الأمم المتحدة بوقف اطلاق النار فقد ظهر أن التعليمات التي تلقاها بذلك كانت تستند على معلومات كاذبة من عبد الحكيم عامر الذي كان يدعي في تلك اللحظة أن قواته في سيناء لم تهزم وإنما تعيد تجميع صفوفها لشن هجوم مضاد. لكن في اليوم التالي اضطر عامر نفسه إلى الاعتراف بأن الجيش قد تحطم وأنه بعد أن تخلى عن كافة أسلحته ومعداته اخذ يتراجع في حالة من الذعر والفوضى عبر سيناء. وبالتالي اتصل رياض تليفونياً بالقوني لابلاغه بقبول وقف اطلاق النار وسرعان ما احتج زملاء القوني العرب في نيويورك بأن مثل هذه التعليمات لا بد وانها خدعة، ولكن مكالمة تليفونية جرت مع القاهرة بعد ذلك حملت تأكيداً سريعاً من سامي شرف بأن الرئيس اضطر في الحقيقة إلى أن يسعى للسلام.

لقد تكشف ما كان عبد الناصر يكابده من ألم من تلك الساعات الحزينة للبغدادي الذي كان قد جاء قبل قبول وقف اطلاق النار بوقت قصير لمواساة عبد الناصر بقدر ما يستطيع. وعندما سأل البغدادي عن الموقف الذي اتخذه الروس بعد أن قامت اسرائيل بالهجوم اجاب عبد الناصر بأنهم تجمدوا دون حركة خوفاً من حدوث مواجهة مع امريكا، ولما ذكره بتقرير بدران الذي يفيض بالابتهاج والذي بعث به من موسكو قبل عشرة أيام فقط، حرر عبد الناصر جواباً، وعندئذ سأل البغدادي عن السبب الذي من أجله لم يرسل الروس طائرات بديلة تكفي لتوفير غطاء جوي للجيش المصري في سيناء ولكن ناصر لم يستطع أن يجيب إلا بأنهم كانوا شديدي الخوف من الاشتباك مع الاسطول السادس الامريكي، وذكر عند احدى النقاط انهم وافقوا على ارسال بعض الطائرات البديلة عن طريق يوغوسلافيا بشرط أن يوافق تيتو وذلك تلبية لنداءاته اليائسة، ولكن بعد حصوله على موافقة تيتو انتابهم الذعر وقالوا انه ليس في استطاعتهم تسليم أي طائرة قبل عدة أسابيع وان التسليم سوف يتم عن طريق الجزائر وحدها الأمر الذي سينطوي على مزيد من التأخير.

وسأل البغدادي أيضاً عن السبب الذي من اجله لم ترسل روسيا مدافع لمساعدة القوات المصرية المتراجعة فأجاب عبد الناصر بأنهم ارسلوا سفينة قبل أن تندلع نار الحرب وهي تحمل بضعة الآف من المدافع إلا أن قائد السفينة تقل راجعاً بها وهي على مرمى البصر من الاسكندرية خوفاً من أن يقوم الاسرائيليون بقصفها، وبإعادة

بائسة اخيرة قال عبد الناصر انه خسر كل شيء بما في ذلك الجيش وكل معداته، لقد خدعه عبد الحكيم عامر وجعله يعتقد أن الجيش يستطيع على الأقل أن يدافع عن مصر حتى وإن كانت قدراته الهجومية مشكوكاً فيها إلى حد ما كما انه حجب عنه اخبار جبهة القتال وأصدر بيانات كاذبة تماماً تدعي التقدم بينما كان الاسرائيليون في الواقع هم الذين يتقدمون، وقال عبد الناصر انه اضطر إلى استجواب صغار الضباط العاملين مع عبد الحكيم عامر لكي يتوصل إلى معرفة الحقيقة.

والواقع أن عبد الحكيم عامر كان يستحق اللوم عن الماضي أكثر منه عن الموقف الراهن. فمن المسلم به انه لم يعارض سلسلة التحركات العسكرية التي أدت إلى هذه الهزيمة المشينة. وفي الحقيقة انه قرب النهاية اخذ يطالب بضرورة قيام مصر بتوجيه الضربة الأولى غير أن جريمته الحقيقية كانت تتمثل في فشله الذريع في اصلاح أو اعادة تدريب الجيش طوال الاحد عشر عاماً منذ عام ١٩٥٦، أما بالنسبة للروس فلم يستشاروا فيما يتعلق باغلاق خليج العقبة مع انهم مسؤولون إلى حد ما عن التعجيل بالتحرك المصري المبدئي في سيناء، وعلى الرغم من ارتفاع اصوات متذمرة ضدهم لخيانتهم لمصر مع قيام عصابات مسلحة بتهديد السفارة الروسية في القاهرة لبضعة أيام بعد انتهاء الحرب فلم يكن هناك في الحقيقة ما يمكن أن تفعله روسيا في الوقت المتاح لدرء الهزيمة عن مصر. ولقد حاول كوسيجين أن ينقذ السوريين وعندما واصل الاسرائيليون زحفهم داخل الأراضي السورية متجاهلين أن دمشق قبلت وقف اطلاق النار يوم ٩ يونيو استخدم الخط الساخن لتحذير جونسون بأن كارثة خطيرة قد تحدث وتنطوي على اجراء عسكري من جانب روسيا إذا لم يتوقف القتال على الفور، بيد أن كلماته التي تنذر بالسوء لم تؤد إلا إلى دفع الامريكيين إلى تحريك اسطولهم السادس إلى مسافة أقرب من الساحل السوري بينما واصل الاسرائيليون الاستيلاء على مرتفعات الجولان، ومن ثم فإن حقيقة أن دمشق نجت من الاحتلال ترجع إلى أن الاسرائيليين لم يكن يريدونها وليس لأن كوسيجين أثار الرعب في قلوب الامريكيين فدفعهم إلى طلب وقف القتال.

وفي أعقاب حرب الأيام الستة لم يكن عبد الحكيم عامر والروس الهدفين الوحيدين لاستياء عبد الناصر، فقد كان ايضاً يشعر بمرارة شديدة نحو السوريين الذين أدت مضايقتهم للاسرائيليين إلى بدء السلسلة الوخيمة من الأحداث كلها، ومع ذلك كانت خسائرهم في الأرواح والأراضي طفيفة بالمقارنة إلى ما تكبدته مصر أو

الأردن، كذلك كان ينحي باللائمة على الجزائريين لأنهم كانوا يحرضون السوريين، وكما صرح جهاراً في اليوم الأول من الحرب فإنه كان يعتقد أن أمريكا وبريطانيا قد ساعدتا اسرائيل عسكرياً إذ أنه نظراً لعدم قدرة القيادة العليا المصرية أو عدم رغبتها في تصديق أن بوسع الاسرائيليين وحدهم، حتى بأحدث طائرات الميراج، تدمير السلاح الجوي المصري في أقل من ثلاث ساعات فقد اتهمت الامريكيين والبريطانيين بشن غارات جوية من حاملات طائراتهم لتكملة هجمات سلاح الطيران الاسرائيلي.

وقد اشارت القيادة في تدليلها على صحة هذه الادعاءات إلى أن جميع الطائرات المغيرة جاءت من الشمال بدلاً من الشرق إذ لم يخطر ببالهم أبداً أن الاسرائيليين تعمدوا اختيار الطريق الأطول لمراوغة شبكات الرادار الدفاعية المصرية المقامة على قناة السويس ولكي يزيدوا من عنصر المفاجأة، كما اتهموا المخابرات الامريكية بالتواطؤ مع اسرائيل عقب الحادث الغامض الذي وقع للسفينة الامريكية «ليبرتي»، وهي سفينة مخصصة لالتقاط الاتصالات اللاسلكية وتتبع الأسطول السادس الامريكي وقد هاجمتها الطائرات وزوارق الطوربيد الاسرائيلية مصادفة وهي تبحر على بعد بضعة أميال من الساحل المصري وقد استنتجت السلطات المصرية بصورة منطقية أن السفينة ليبرتي كانت تقوم بالتقاط رسائل العمليات المصرية ونقلها إلى الاسرائيليين، ومن المؤكد أنه في ذروة تلك اللحظة كانت تلك الأعمال تبدو متمشية إلى حد بعيد مع عداء حكومة جونسون المستمر بحيث لم يكن من الممكن لأي انسان في القاهرة أن يصدق غير ذلك، ومن ثم أعلن عبد الناصر، بينما كان الاسرائيليون يواصلون زحفهم عبر سيناء، قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة.

ومن المفارقة أن الاردن كانت احدى الدول القليلة التي شعر نحوها عبد الناصر في تلك اللحظة بالعطف، فعندما أعلن وقف اطلاق النار أبلغ الملك حسين أنه لن ينسى أبداً ما قدمه من تضحيات وما أظهره من اخلاص في الأزمة، بل قال إنه لو اتصل به الملك قبل ان يصدر الأوامر لقواته بدخول المعركة لاقترح عليه أن ينتظر التطورات رغم اتفاقية الدفاع المشترك المعقودة بينهما، كما أنه شعر بوخز الضمير لأن ضباط هيئة أركان الحرب المصرية ابلغوا حسين أنه تم تدمير ثلاثة أرباع سلاح الطيران الاسرائيلي فوق القاهرة ولذلك اعتقد الاردنيون أن الطائرات الاسرائيلية التي شاهدوها على شبكات الرادار عائدة من مصر هي طائرات مصرية تقوم بالاغارة على اسرائيل، ومما زاد من اعجاب عبد الناصر بالملك انه لم ينفجر غضباً عندما اكتشف

فيما بعد أنه بينما كان يدفع إلى الاعتقاد كذباً بأن اسرائيل في طريقها إلى الهزيمة كانت القاهرة تبلغ الجزائريين والسوريين بالحقيقة الكاملة والمريعة وتتوسل إلى بومدين لارسال خمسين طائرة ميج لسد الثغرات في دفاع مصر، وقد ابدى ايضاً امتناناً كبيراً لمحاولات الجيش الاردني رغم عدم نجاحها لتخفيف الضغط عن المصريين في سيناء بشن هجوم مضاد في منطقة الخليل حتى وان كان معنى هذا التخلي عن جميع الخطط لانقاذ الضفة الغربية بهجوم بواسطة شن هجوم عبر جنين يرمي إلى شطر اسرائيل إلى نصفين. وكما اظهر عبد الناصر فيما بعد في معاملته لحسين في اجتماع القمة في سبتمبر عام ١٩٧٠ عندما تحول الجيش الأردني ضد المقاومة الفلسطينية انه ظل يذكر حتى يوم وفاته التضامن الذي اظهرته الاردن في تلك اللحظة الحالكة من تاريخ مصر والعرب.

ولا يقل عجباً عن التصالح بين هذين العدوين اللدودين السابقين العلاقة التي تطورت بين مصر وفرنسا. فقد كان عبد الناصر أشد ما يكون اعجاباً واقتناعاً بتحدي ديجول للامريكيين الذي شعر بأنه جعل من فرنسا حليفاً محتملاً للعالم الثالث. فضلاً عن أن ديجول بادل القاهرة الرغبة في التوصل إلى تفاهم متبادل منذ أن منح الجزائر استقلالها. وقام عبد الحكيم عامر بزيارة رسمية لفرنسا في عام ١٩٦٥ وقام هارف ألفان سكرتير عام وزارة الخارجية الفرنسية بزيارة مصر قبل نشوب حرب الايام الستة بثلاثة أسابيع وكان ديجول طيلة الأزمة على اتصال وثيق بالسفير المصري في باريس، لكن ما دعم تلك العلاقة الجديدة هو انه على الرغم من أن الفرنسيين قدموا جميع الطائرات التي وجهت بها اسرائيل ضربتها يوم ٥ يونيو فإن ديجول وحده من بين زعماء الغرب وبسخرية غير مألوفة في المعاملات الدبلوماسية الفرنسية ندد بالاسرائيليين فوراً وبصراحة باعتبارهم معتدين.

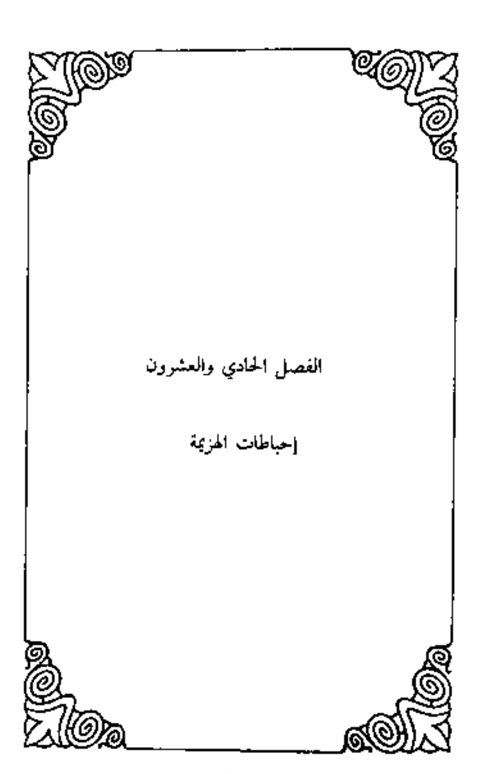
كان عبد الناصر بطبيعة الحال يدرك حق الادراك أن سلاح الطيران الاسرائيلي قد زود بطائرات فرنسية أساساً قبل حرب السويس حتى وإن كان جهاز مخابراته لا يعرف مدى حداثة هذه المعدات. والواقع ان اعلان الحكومة الفرنسية انها اوقفت جميع الشحنات الأخرى من الطائرات وقطع الغيار بسبب عدوان اسرائيل كان بمثابة اعتراف علني بالحقيقة ورغم انه كان يعتقد في البداية أن الطائرات الامريكية والبريطانية قد اشتركت في الهجوم الجوي الاسرائيلي فلا بد أنه كان يدرك أن الفرنسيين يستحقون على الأقل نفس اللوم الذي يستحقه شركاؤهم الغربيون لتدمير

سلاحه الجوي وما نجم عن ذلك من هزيمة منكرة للجيش المصري، ومع ذلك فعندما آثرت باريس توجيه اللوم إلى اسرائيل باعتبارها دولة معتدية طوى النسيان هذا كله وهللت القاهرة للفرنسيين باعتبارهم الصديق الحقيقي الوحيد لمصر في المعسكر الغربي.

من المعروف عن العرب بطبيعة الحال انهم يميلون إلى العطف والتملق فكثيراً جداً ما تستميلهم الكلمات حتى لو كانت اعمال من يخطب ودهم لا تتفق مع ادعاءاته ولا يشذ المصريون بحال عن هذه القاعدة ومع ذلك فإن عبد الناصر لم يستمله تنديد ديجول باسرائيل حتى وإن كان تأثير هذه الخطوة على الشعب المصري قد ساعد ولا شك في تسهيل التقارب مع فرنسا بل كانت المسألة هي الابقاء على باب مفتوح، أو نافذة على الاقل، مع الغرب. فقد كان شكه في أمريكا وبريطانيا خلال العامين الماضيين مسؤولاً أساساً عن دفع مصر في الطريق إلى الكارثة، ولم يكن أمام عبد الناصر حتى الآن بعد قطع علاقاته مع واشنطن ومع لندن وتوتر علاقاته مع روسيا إلى درجة كبيرة من خيار سوى أن يحاول اصلاح ما يستطيع اصلاحه من علاقات مع العالم الغربي فبعد حرب السويس عندما حدثت القطيعة مع بريطانيا وفرنسا تعلق بالامريكيين أما الآن، وهو في هذا الموقف الأكثر خطورة الذي نشأ عقب حرب الأيام الستة ومع وقوف الامريكيين والبريطانيين ضده، أخذ يتطلع إلى الفرنسيين للابقاء على صلته الوحيدة الباقية مع الغرب وفي حديث مع هيكل بعد بضعة أيام من وقف اطلاق النار أثرت هذه المسألة وذكرته بتحذيري السابق لعبد الناصر بأن الفرنسيين يسلحون سلاح الطيران الاسرائيلي إلى أقصى حد فأخذ هيكل على غرة ثم ابتسم وقال: هل لنا أن نتحدث عن شيء أخر؟».

إن القول بأن سياسة عبد الناصر قد تحولت الآن إلى انقاض هو تبسيط للأمور فالحقيقة هي أنها استحالت إلى غبار ورماد إذ بعد ثلاثة عشر عاماً من محاولة الحفاظ على التوازن في علاقات مصر مع الغرب والكتلة السوفييتية ادار ظهره نهائياً للغرب في عام ١٩٦٥ كعدو لا تقارب معه، وأخذ منذ هذا القرار الخطير ينزلق بصورة لا تقاوم من رد فعل إلى آخر ومن خطأ إلى اخر إلى أن وجد نفسه في نهاية الطريق وقد وقع في نفس الفخ الذي حاول أن يتجنبه وترك وحده ليعاني مذلة الهزيمة الشاملة القاسية على يد اسرائيل وسط لوم وسخرية اعدائه الكثيرين. وهكذا عندما اعلن وقف اطلاق

الثائر في النهاية وجد الرجل، الذي كان يؤلهه مواطنوه وتقدسه الجماهير العربية ويلقى على الأقل احترام العالم بأسره، نفسه تحت رحمة روسيا المترفعة بلا جيش وبلا سلاح طيران يدافع بهما عن بلاده متعلقاً في يأس بدولتين هما فرنسا والأردن ـ اللتان إلى عهد قريب جداً لم يكن يشعر نحوهما إلا بالعداء وعدم الثقة بل وبالاحتقار



الفصل الحادي والعشرون

إحباطات الهزيمة

في مساء يوم التاسع من يونيو، وهو اليوم التالي لقبول مصر وقف إطلاق النار ظهر عبد الناصر على شاشة التليفزيون وأعلن بصورة أثارت ذعر الملايين من رعاياه انه تخلى عن منصب الرئاسة لزكريا محي الدين ولبرهة أصيب سامعوه بحالة من الذهول أعجزتهم عن أي رد فعل لكن عندما بدأ مفعول كلماته يحدث أثره انفجرت موجة تلقائية من الشعور العام أثارت دهشة حتى أشد المراقبين الأجانب تشككاً، إذ فجأة أدرك الرجال والنساء الذين كانوا منذ قليل ينتقدون «الريس» بمرارة لأنه قاد البلاد إلى أشد الهزائم التي تعيها ذاكرتهم مهانة أن عبد الناصر هو الصخرة التي يمكنهم التعلق بها وسط العاصفة السائدة إذ كانوا قد اتخذوا منه معبوداً سياسياً ولم يكن من المتصور أن يتخلى عن الرئاسة لغيره في تلك اللحظة التي يواجه فيها الوطن خطراً وكارثة. ولم تمض دقائق معدودة حتى تدفقت الآلاف من مواطني القاهرة من بيوتهم والمقاهي وراحوا يستقلون عربات النقل والسيارات الخاصة وكل ما يجري فوق العجلات وطفقوا بحماس يهتفون باسم زعيمهم ثم اتجهوا إلى منزل عبد الناصر بالقرب من مصر الجديدة لكي يناشدوه أن يبقى ويقودهم.

ولعلَّ أشد ما يثير الدهشة في هذا الحدث غير العادي أن عبد الناصر لم يكن قد أخطر خليفته المختار بأمر الاستقالة التي يعتزم تقديمها ناهيك عن أنه لم يسأله عمَّا إذا كان على استعداد لتولي الرئاسة وكان زكريا محي الدين قد سمع لأول مرة بهذه الخطة عندما أدار جهاز التليفزيون شأنه في ذلك شأن أي مستمع آخر. ولما لم تكن لديه أية رغبة في تولي رئاسة الجمهورية لاسيَّما في مثل هذه اللحظة الحرجة انطلق بسيارته بأقصى سرعة ممكنة إلى منزل عبد الناصر لكي يرفض هذه الخلافة وليبلغ الرئيس أنه

لا يستطيع التنحي عن منصبه بينما الجيش محاصر في سيناء مهما كان اللوم الذي قد يوجهه لنفسه بسبب هذه الكارثة. وأصرَّ عبد الناصر في بداية الأمر على أنه مصمم على هذا القرار، ونظراً لأن سمعة عبد الحكيم عامر قد وصمت بالعار بسبب كارثة سيناء كان زكريا محي الدين الخليفة المنطقي ولا بد من أن يتولى زمام الأمور وقال له عبد الناصر: «إنك مسؤول الآن ولا يمكنك الرفض»، ولكن زكريا محي الدين لم يكن أقل عناداً، فعلاوة على إحجامه الشخصي عن تولي القيادة قال إن عبد الناصر لا يملك حق اختياره خليفة له، وإن حقيقة أنه نائب رئيس الجمهورية أمر لا يعتد به فمجلس الأمة وحده هو الذي يملك حق تقرير من يتولى رئاسة الجمهورية.

وهكذا استمر الجدل بينما ظلَّ سكان القاهرة في الشارع خارج المنزل يطالبون زعيمهم بالبقاء وقيادتهم، وفي هذه الأثناء تجمع وزراء آخرون في غرفة مجاورة لحضور اجتماع دعا إليه عبد الناصر للتصديق على تنازله عن منصبه، وكان من بينهم محمد فائق وزير الإرشاد القومي الذي تعرض لمعاملة سيئة من الجمهور عند البوابة ظناً منهم أنه زكريا محي الدين. وفي النهاية وبعد ساعتين من الجدل المتواصل تراجع عبد الناصر ووافق على أن يرفض زكريا محي الدين الرئاسة في بيان يذيعه راديو القاهرة فوراً، وتمَّ في الحال إعداد تسجيل أرسل بسيارة إلى دار الإذاعة، ولكن في اللحظة الأخيرة ودون أن يبلغ أحداً أمر عبد الناصر الإذاعة بأن تذيع بيان نائب رئيس الجمهورية، ولم يكتشف زكريا محي الدين هذا الأمر إلاَّ في وقت لاحق من تلك الليلة بعد أن انفضَّ اجتماع مجلس الوزراء وقد احتجَّ بشدة ولكن بدون جدوى وقيل له إن عبد الناصر قرر عدم إذاعة أية بيانات أخرى إلاَّ بعد أن يجتمع البرلمان صباح اليوم التالي.

وكان قرار مجلس الأمة نتيجته معروفة سلفاً، فقد طلب من عبد الناصر بالإجماع أن يبقى رئيساً للجمهورية حتى إزالة كل آثار العدوان الإسرائيلي وتحرير كل الأراضي المصرية من احتلال العدو. وعند قبوله للقرار خول سلطات كاملة للقيام «بإعادة البناء السياسي والعسكري للبلاد»، أما بالنسبة لزكريا محي الدين فقد كانت المسألة كلها تمثل خيبة أمل محزنة، فقد اقتنع بأنه كان مخلب قط في مخطط يهدف إلى هز الرأي العام ودفعه إلى الالتفاف حول الرئيس وتأييده وأن إساءة بالغة قد لحقت به إذ أنه حرم حتى من فرصة إعلان رفضه جهاراً الخلافة لأنه عندما أعلن مجلس الأمة قراره في

اليوم التالي تخلف لدى الجمهور انطباع كاذب تماماً بأنه طالب برئاسة الجمهورية وأن طلبه قد رفض.

كان هذا الموقف الذي جاء بعد سلسلة طويلة من الخلافات بينه وبين زعيمه ابتداء من حرب اليمن وما بعدها هو القشة التي قصمت ظهر البعير. ومع أن زكريا محي الدين ظلّ في منصبه حتى إن انقشعت الأزمة المباشرة وأعيد تسليح القوات المسلحة بواسطة الروس فإنه في ربيع عام ١٩٦٨ قدم استقالته من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية ولم يلتق بعبد الناصر مرة أخرى إلاّ في حفل قران كريمة البغدادي، والواقع أن القطيعة بين الرجلين كانت كاملة إلى حد أنه عندما أشارت بعض الصحف اللبنانية في وقت لاحق إلى أن زكريا محي الدين يوشك أن يعود إلى منصبه سرعان ما استبدُّ الشك بعبد الناصر في أنه يتآمر ضد النظام وعندما نشر مايلز كوبلاند مندوب وكالة المخابرات المركزية السابق في القاهرة كتاباً في عام ١٩٦٩ يزعم أنه يكشف تفاصيل الاتصالات السرية بين الضباط الأحرار ووكالة المخابرات المركزية قبيل الثورة ثُمّ اعتقال سكرتير زكريا محي الدين لمدة ثمانين يوماً تعرض فيها للاستجواب بطريقة اتسمت بالعنف لأن عبد الناصر اعتقد أن زكريا محي الدين هو مصدر ما أسماه بحكايات كوبلاند الخيالية.

وقد لا نعرف على الإطلاق ما إذا كان بيان استقالة عبد الناصر هو عملية مسرحية مقصودة أم لا لكن ما هو مؤكد أن رد فعل سكان القاهرة، وفقاً لشهادة مراسلي الصحف الأجنبية آنذاك، كان تلقائياً كما كان من المؤكد أيضاً أن عبد الناصر كان يدرك تماماً مسؤوليته الشخصية فيما تعاني منه مصر من مرارة وهزيمة. وليس مستحيلاً أن يكون عدم تشاوره مع خليفته المعين لم يزد عن كونه مثالاً آخر على أساليبه التحكمية المشهورة، ولكن إذا كان بيانه مجرد حيلة لاستعادة مكانته الشعبية فإن ذلك لم يسفر إلاّ عن نجاح جزئي ولعله حقق الود المرغوب من شعب وبرلمان أصيبا بذهول، لكنه لم ينجح في أن يظفر بتأييد رعاياه ولاسيّما من بين الطبقات المتوسطة المستاءة الذين رأوا بوضوح تام الآن أن الزعيم الذي رفعوه إلى مصاف الآلهة ذات مرة ليس معصوماً من الخطأ.

ربما تغاضى معظم المصريين عن سجل الأخطاء التي وقع فيها عبد الناصر منذ عام ١٩٥٩ إلاّ أنهم لا يمكن أن يغفلوا آخر وأخطر سوء تقدير ارتكبه. لم يكن يهمون كثيراً بالتحديات السعودية أو العراقية أو انفصال سوريا عن الوحدة، بل حتى

الحرب في اليمن لم تكن تعنيهم كثيراً باستثناء أولئك الذين كان أقاربهم يخوضون القتال، لكنهم كانوا شديدي الاهتمام باحتلال إسرائيل للأراضي المصرية وبالهزيمة المشينة التي حاقت بجيشهم حتى وإن كان كثيرون منهم قد يبدون أمام المراقب العابر أنهم يواصلون حياتهم العادية السهلة كما لو أن شيئاً لم يحدث. صحيح، أنه لم يكن هناك أي مجال للشك في أن ثورة قد تتهدد زعامة عبد الناصر حتى ولو لمجرد أن الجماهير لم تكن تتصور أحداً آخر يمكن أن يتولى زمام الأمور، ولكن منذ تلك الحين فصاعداً على الأقل لم تعد توجد بين القطاعات الأكثر تفكيراً بين البورجوازيين والحركة الطلابية نفس الثقة في حكمه على الأمور ومن ثمّ فإنه على الرغم من محاولته بأن يجعل الاتحاد الاشتراكي العربي في مطلع عام ١٩٦٨ أكثر تجاوباً مع الشعور الشعبي بل ووعده بإجراء انتخابات من أجل إقامة ديمقراطية برلمانية متى انسحبت إسرائيل من سيناء لم يعد من الممكن تضييق الشقة بين الحكومة والشعب.

وعلى الصعيد الشخصي كان انتهاء علاقة عبد الناصر بعبد الحكيم عامر من أكثر نتائج حرب الأيام الستة مدعاة للأسى، وعلى الرغم من أن تلك الصداقة كانت قد فترت نوعاً ما عقب الانفصال السوري في عام ١٩٦١ وازدادت فتوراً عقب الخلاف حول سلطات القائد العام بعد ذلك بعامين فإن عبد الناصر كان لا يزال مخلصاً لعبد الحكيم عامر الذي ارتبط به فترة أطول من ارتباطه بأي رفيق آخر في الماضي أو الحاضر فكان يعتبره أقرب أعوانه قبل الثورة ومنذ قيامها واستخدمه لإجراء كافة المفاوضات الهامة مع روسيا سواء بشأن الأسلحة أو المعونة للسد العالي والمشروعات الأخرى. ومع ذلك أصبح يدرك أنه حتى ولو لم يوجه شخصياً اللوم إلى عامر بسبب الهزيمة الأخيرة فإن واجبه تجاه الدولة كان يقتضي عزل القائد العام، فضلاً عن الخسائر البشعة في الأرواح في سيناء، بات الجيش يعاني من مهانة أنه أصبح موضع تهكم في داخل مصر وفي خارجها. لذلك قرر عبد الناصر أن يصنع من القادة المسؤولين عبرة حتى ولو لمجرد تبرئة أفراد الجيش واستعادة شيء من الاحترام العام للقوات المسلحة.

وهكذا استبعد عبد الحكيم عامر من كافة مناصبه وعزل صدقي محمود قائد سلاح الطيران مع تسعة آخرين من كبار الضباط كما قدم محمود مع آخرين للمحاكمة بتهمة الإهمال المطلق في أداء واجبهم، ولكن مراعاة لصداقته الطويلة مع عبد الحكيم عامر بعث إليه عبد الناصر برسالة مع أنور السادات يبلغه فيها أنه إذا غادر البلاد على

الفور فلن يلقي القبض عليه بل عرض عليه أن يرسل إليه أي نقود قد يحتاج إليها لكي يعيش في المنفى. لكن عبد الحكيم عامر رفض العرض بازدراء وقال إنه سوف يبقى في مصر ويبرىء نفسه أمام محاولات الحكومة والصحافة لإلقاء اللوم كله عليه.

وكان لتحدي عامر عاقبة وخيمة إذ بعد ثلاثة أشهر ألقي القبض عليه مع شمس بدران وحوالي خمسين ضابطاً آخرين بتهمة التآمر للإطاحة بالرئيس. وبعد ذلك أضيف صلاح نصر، مدير المخابرات العامة، إلى قائمة الاتهام وحكم عليه مع بدران بالسجن المؤبد. وكان كأس المرارة قد بدأ يفيض لدى عبد الناصر فقد رفض عامر عرض العفو الذي أوصله إليه ولم يكن أمام شخص في مركزه سبيل للإفلات من الإعدام إذا ثبتت إدانته وكانت هذه نتيجة حتمية في ضوء الأدلة المتوفرة. وكان عبد الناصر مثله مثل كل فرد آخر على بيّنة من ذلك وبتلك السمة الغريبة من طبيعته التي جعلته غالباً متساهلاً مع أولئك الذين خانوه بنفس القدر الذي جعله قاسياً مع أقرب مؤيديه قرر السماح لعامر بالانتحار قبل تقديمه للمحاكمة بدلاً من أن يجد نفسه مضطراً إلى توقيع قرار يقضي بإعدام أقدم أصدقائه.

والواقع أنه مهما كان الشر الكامن وراء دوافع المتآمرين الآخرين، فمن المؤكد ان هدف عبد الحكيم عامر لم يكن الإطاحة بالرئيس بقدر ما كان يهدف إلى إعادته إلى منصبه كقائد عام للقوات المسلحة، واعتقاداً منه بأن شعبيته في الجيش سوف تخدمه في الحاضر كما خدمته في الماضي، لقد سمح لنفسه بالتورط في مخطط لم يجد الادعاء في محاكمة بدران التي تلت ذلك صعوبة كبيرة في أن يبرهن على أنه مؤامرة تتسم بالخيانة ضد نظام الحكم. ونظراً لأنه كان ساذجاً فلم ير أن هناك فارقاً بين هدف الإطاحة بعبد الناصر أو مجرد محاولة العودة إلى منصبه السابق. لأنه لو نجح في تلك المرحلة في العودة كقائد عام لقضى على سلطة ناصر بصورة فعالة كما لو أنه استولى على الرئاسة لنفسه والأغرب من هذا أنه تجاهل كلية أن الجيش الذي كان يكن له احتراماً كبيراً قد تحطم وتلطخت سمعته إلى حد أنه فقد كل إيمان به وبكل زعيم آخر.

وعقب انتحار عبد الحكيم عامر ألغي منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية وعندما استقال زكريا محي الدين فيما بعد لم يعين نواب لرئيس الجمهورية إلا في ديسمبر عام ١٩٦٩ عندما أعيد أنور السادات من الظل كرئيس لمجلس الأمة ليصبح النائب الوحيد إلى أن وافت المنية عبد الناصر بعد تسعة أشهر. والواقع أنه عندما ترك

زكريا محي الدين الحكومة لم يكن قد بقي من رفاق عبد الناصر الأحد عشر في مجلس قيادة الثورة سوى اثنين - أنور السادات الذي كان عبد الناصر يستخف به ويعتبره أمعة وحسين الشافعي الأضعف شخصية، وقد بقي كلاهما لأن «الريس» حتى في أشد اللحظات نزوعاً إلى الشك لم يعتبرهما منافسين له.

لقد كان عبد الناصر كما فعل مراراً من قبل، عندما يتعرض لنكسة خطيرة، ينزع إلى التقوقع ويلقي على نفسه المزيد من التبعات بعد أن يستغني عن أعوانه ما عدا الذين لا يوجهون نقداً. وفي أعقاب حرب الأيام الستة أصبح رئيساً للوزراء إسماً وفعلاً، واستبدل عبد الحكيم عامر بالفريق أول محمد فوزي كما عيّن عبد المنعم رياض رئيساً لأركان الحرب الذي لقي مصرعه نتيجة للقصف الإسرائيلي على قناة السويس في مارس عام ١٩٦٩. ولكن خوفاً من أن يحاول محمد فوزي أن يصبح عامر آخر تولى عبد الناصر بنفسه الإشراف على القوات المسلحة وعين نفسه القائد الأعلى كما أنه تدخل في المسائل القضائية وعندما قام عمال الحديد والصلب في حلوان وطلبة جامعات القاهرة والإسكندرية باحتجاج لأن صدقي محمود ورفاقه اللواءات صدرت ضدهم أحكام مخففة أمر بإعادة المحاكمة التي زادت الحكم على صدقي محمود من ١٥ عاماً للسجن المؤبد.

وقد اعترف لي عبد الناصر في وقت لاحق بأن الأسابيع التي أعقبت حرب عام ١٩٦٧ كانت بمثابة كابوس دائم. لقد كانت الخسائر في المعدات والرجال في المعارك الأخيرة كبيرة إلى حد أن القوات التي لم تكن متورطة في اليمن أو لقيت حتفها في سيناء لم يكن لديها من السلاح ما يمكنها من الدفاع عن مصر، فقد دمر سلاح الطيران وكانت القاهرة معرضة للهجوم. ولو أن الإسرائيليين قرروا التقدم غرباً من القناة لما استطاع الجيش أن يوقف تقدمهم. ومن ثمّ استدعى كمال الدين حسين في محاولة يائسة لتشكيل نوع من المقاومة، وطلب منه تكوين قوات شعبية على غرار القوات التي أزعج بها المحتلين البريطانيين في بور سعيد في عام ١٩٥٦. ولكن كمال الدين حسين اشترط للموافقة على ذلك أن تطلق الحكومة سراح عدد من أقرانه القدامى من أعضاء جماعة الأخوان المسلمين، فكان رد عبد الناصر وقد تملكه الغضب إزاء هذه الشروط «أتظن أنني من الضعف بحيث تستطيع إملاء الشروط؟».

ولكن إذا كان عبد الناصر قد رفض الإذعان لمطالب كمال الدين حسين لم يكن هناك من يدرك أكثر منه مدى ضعف موقف مصر وتعرضها للهجوم في تلك اللحظة،

نمع إغلاق قناة السويس ومرابطة العدو على ضفتها الشرقية تعرضت البلاد لخسارة سنوية قدرها نحو مائة مليون جنيه استرليني، ومن ثمّ لم يكن هناك أموال لشراء الأسلحة التي يتطلبها بشدة الصمود على جبهة القناة وحماية القاهرة والدلتا من غزو آخر. ولما قام الرئيس الروسي بودجورني بزيارة القاهرة بعد أسبوعين من وقف إطلاق النار اضطر عبد الناصر إلى التغاضي عن كبريائه واستجداء معونة السوفييت ولم يقتصر طلبه على إرسال أسلحة كهدية وإنما ألحّ أيضاً على أن يوفد السوفييت إلى مصر مستشارين ومدربين عسكريين روس. وإدراكاً منه بأن انتصار إسرائيل يرجع إلى التفوق التكنولوجي بقدر ما يرجع إلى المهارة العسكرية فقد كان على بيّنة من ان مجرد امتلاك عتاد حديث لن يساعد قواته على مواجهة العدو في المستقبل بأكثر مما ساعدها في الكارثة الأخيرة. ولهذا أصرّ عبد الناصر خلال زيارة بودجورني للقاهرة على ضرورة إلحاق مستشارين وفنيين سوفييت بكل لواء بل لو لمكن ففي كل كتيبة في الجيش المصري.

كان الروس في بداية الأمر يرفضون هذه المطالب ولم يكن يرحبون إلّا بتقديم شحنات طبية وتقديم إمدادات لإسعاف الجرحى وإغاثة اللاجئين الذين تركوا مدن القناة فراراً من القصف الإسرائيلي، كما كانوا على استعداد لتعويض خسائر مصر في الطائرات والمدافع وغير ذلك من العتاد العسكري، إلاّ أن كوسيجين كان قد قام مؤخراً بزيارة للولايات المتحدة لإجراء محادثات مع ليندون جونسون حيث صدم صدمة بالغة بعمق المشاعر الموالية لإسرائيل في أمريكا ولاسيّما في حكومة جونسون. ومن ثمّ كان يخشى من أنه إذا ما اضطلعت روسيا بالدور النشط الذي يقترحه المصريون فإن ذلك سيؤدّي إلى وقوع مواجهة مع الأمريكيين، إلاّ أنه اقتنع في نهاية الأمر هو ورفاقه في الكرملين ووافقوا على تقديم ما طلب منهم من سلاح ومستشارين وفنيين على أساس أنهم سيتمكنون عن طريق تلبية طلبات عبد الناصر من ابقاء القوات المسلحة المصرية تحت سيطرتهم. والواقع أنه ما ان اتخذ القرار حتى شرعت الحكومة السوفييتية في التنفيذ على وجه السرعة، الأمر الذي مكّن من تجديد شبكة مصر الدفاعية في غضون خمسة شهور من تزويدها بأسلحة حديثة ومدربين روس في كل تشكيل عسكري أعلى من مستوى كتيبة.

بيد أن الحرب وأكثر من ذلك اثارت الليالي الحافلة بالأرق والفزع المستمر أثّرت تأثيراً بالغاً على حالة عبد الناصر الصحية، فلم ينقص وزنه أكثر من ثلاثين رطلاً

فحسب بل الأسوأ من ذلك أن مرض السكر أخذ يسبب مضاعفات متزايدة من بينها التهاب الأعصاب واضطرابات القلب، وأثر ذلك على أطرافه فبدأ يجر ساقه أثناء سيره. لكن نتيجة لخوفه من أن تذاع أنباء مرضه حول العالم ظلّ يرفض عرض نفسه على أطباء أجانب حتى مستهل عام ١٩٦٨ عندما استدعي بناء على إصرار أسرته أخصائي بريطاني كان قد عالج زوج ابنته في إنجلترا. وعلى الرغم من أنه ظل يتجاهل توسلات أطبائه بأن يحاول العلاج في الخارج أو ينال قسطاً أوفر من الراحة فقد ساءت حالته في شهر يوليو التالي إلى حد اضطر معه إلى الرضوخ وإلى قضاء ثلاثة أسابيع في إحدى المصحات الروسية. وعندما تمت زيارته بعد ذلك بثلاثة شهور في القاهرة كان قد استعاد معظم وزنه المفقود وبدا أنه استردّ كثيراً من قوته الجسمانية. ومع ذلك كان أطباؤه لا يزالون يخافون على قلبه، وكان مما يلفت النظر بعد ذلك أنه كلما قام برحلة أو اضطلع بعمل ينطوي على أي جهد بدني أو ذهني تتبعه وحدة أوكسجين متنقلة على مسافة معقولة.

أصبح عبد الناصر إنساناً آخر بعد أن أرهقه اعتلال صحته والهموم الخطيرة الناجمة عن هزيمة مصر. فقد ولّى جانب كبير مما كان يتسم به من اعتداد بالنفس في السنوات الخوالي كما ولّت أية مزاعم بأنه قائد النهضة العربية. وكما أسرّ إليّ، وهو يبتسم ابتسامة شاحبة، بأنه لا يستطيع بدون جيش أو سلاح جوي يدافع عن بلاده أن يتطلع إلى زعامة أي بلد آخر. ومن ثمّ فإنه عندما كانت الأمم المتحدة تبحث مسألة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة كان سعيداً جداً بأن يضطلع الملك حسين بدور رئيسي في واشنطن ونيويورك. وقد طلب عبد الناصر من الملك حسين في حديث جرى بينهما في القاهرة قبيل سفر الملك إلى أمريكا ألاّ يساوره القلق بشأن سيناء التي هي مسؤولية مصر وقال له: «لقد أوقعتك في هذه الورطة فعليك أن تنسى خسائري واذهب وقبل يد جونسون واطلب منه أن يعيد إليك الضفة الغربية» ورغم أنه وافق على رأي الملك حسين بأنهما يستطيعان تحقيق نجاح أكبر إذا اتحدت جهودهما فإنه أوضح مع ذلك أنه يريد أن يتسلم الأردن زمام الأمور في الأمم المتحدة. فقد كان للملك حسين، بعكس المصريين، أصدقاء في أمريكا يستطيع أن يثير عواطفهم بشكاواه حول ضم إسرائيل للقدس وقصص آلاف اللاجئين الفلسطينيين الجدد الذين فروا إلى الأردن أثناء القتال والذين لن يسمح لهم الإسرائيليون بالعودة إلى الضفة الغربية.

في هذه المرحلة لم يكن قد تبيّن فعلاً لعبد الناصر أو رفاقه العرب أنه مع وقوف الامريكيين موقف العداء منهم لن يكون في وسعهم أن يحشدوا، مثلما فعلوا في عام ١٩٥٦، من الضغط داخل الأمم المتحدة ما يكفي لحمل إسرائيل على أن تتخل عن مكاسبها في غضون شهور قليلة على الأكثر وكان عبد الناصر على استعداد كامل للعودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل أن تبدأ أزمة ١٩٦٧ بل الموافقة على أن تصبح سيناء كلها منطقة منزوعة السلاح. إلاّ أنه لم يكن بوسعه دون تقديم نوع من التعويض للفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم عام ١٩٤٨، أن يقبل البيان الذي ألقاه أبا إيبان امام الأمم المتحدة وأكّد فيه أن إسرائيل لن تنسحب إلاّ في مقابل تسوية سلمية. فكان من رأيه أنه يتعين على إسرائيل أن تنسحب دون شرط من الأراضي التي احتلتها مثلما أرغمت على الانسحاب بعد حرب السويس وأنها إذا كانت ترغب في تسوية سلمية فإن عليها أن تقدم تعويضات إلى الفلسطينيين المطرودين من ديارهم. ومن ثمّ عندما فشل مجلس الأمن في الموافقة على مشروع القرار الذي قدمه الوفد اليوغسلافي، بناء على أوامر تيتو لأنه طالب بانسحاب إسرائيل غير المشروط كان بمثابة ضربة عنيفة للقاهرة أن تدرك أن الأمم المتحدة قد بدت في موقف المؤيد لوجهة نظر إيبان ضد العرب، وبذلك تشجع إسرائيل على التمسك بالأراضي التي احتلتها.

كان من الواضح أن الموقف يتطلب دراسة سريعة من جانب الدول العربية. لذلك وافقت الحكومة المصرية في أوائل شهر يوليو على اقتراح للملك حسين يقضي بعقد مؤتمر قمة في الخرطوم، وفيما عدا السوريين الذين كانوا يعتبرون أن الغرض من عقد الاجتماع هو تنظيم الاستسلام لإسرائيل استجابت كل دولة عربية للفكرة. وكان السعوديون في بداية الأمر يترددون في أن يجلسوا إلى مائدة واحدة مع المصريين إلاّ أنه بفضل زيارة شخصية قام بها إلى الرياض محمد محجوب الذي كان قد عاد إلى تولي رئاسة الوزارة في السودان أمكن إقناع فيصل بحضور المؤتمر. وفي يوم ٣١ أغسطس بدأ الزعماء العرب المجتمعون مداولاتهم في الخرطوم.

كان هذا المؤتمر، ولا ريب، أقسى مؤتمرات القمة العربية، إن لم يكن عصيباً، بالنسبة لعبد الناصر. فلم تقاطع سوريا المؤتمر فحسب وإنما اشترك حلفاؤه العراقيون مع الجزائريين والشقيري، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في محاولة وضع مصر في قفص الاتهام لتخليها عن القتال وقبولها وقف إطلاق النار في الوقت الذي وصل فيه الإسرائيليون إلى القناة. وألحّ العراقيون أيضاً على وقف بيع البترول العربي إلى الغرب

وسحب الأرصدة العربية التي تقدر بأربعة آلاف مليون دولار من البنوك البريطانية. ولم يقدم المؤيدون لسياسة أكثر واقعية عوناً كبيراً في التصدي لهذا المسلك المتشدد فمع أنهم رفضوا تعجيز أنفسهم بفرض عقوبات بترولية على الغرب إلا أنهم امتنعوا عن أخذ زمام المبادرة في الدفاع عن القيام بتسوية مع إسرائيل خوفاً من أن يوصموا بالخيانة للقضية العربية. ومما زاد من حرج عبد الناصر أن جدول الأعمال كان يتضمن أيضاً مسألة دقيقة تتمثل في كيفية مساهمة الدول العربية الغنية بالبترول في تعويض مصر والأردن باعتبارهما الضحيتين الرئيسيتين لحرب الأيام الستة عمّا لحق بهما من خسائر مادية مروعة.

ومما زاد الأمر تعقيداً، شأنه شأن الأمور الأخرى، الانقسامات التي كانت لا تزال قائمة بين العرب والتي أدّى إليها الصراع اليمني. ولكن بفضل دبلوماسية محجوب البارعة والتي تنطوي على العزم والتصميم تمّ حل المشكلة بنجاح وبطريقة ساعدت فضلاً عن ذلك، على تحقيق تسوية نهائية في اليمن. ورفضت العراق، بعد فشلها في تحقيق خطتها الخاصة بوقف مبيعات البترول الغرب أن تساهم بأي شيء في صندوق التعويض عن أضرار الحرب. ولكن فيصل ملك المملكة العربية السعودية وحاكم الكويت وافقا، بناء على اقتراح قدمه محجوب على أن يدفعا فيما بينهما مبلغ ١٠٥ مليون جنيه استرليني سنوياً لكل من مصر والأردن إلى أن تتمكنا من استعادة أراضيهما واسترداد مواردهما الضائعة. وكان الشرط الوحيد الذي قدمه فيصل هو أن تعمل مصر في مقابل ذلك على تحقيق تسوية في اليمن بأن تسحب تدريجياً قواتها الأمر الذي كان عبد الناصر سعيداً جداً بقبوله. لأنه لم يكن في أي وقت أكثر تلهفاً من الآن على الانسحاب من المنطقة. وقد حاول ممثلو ليبيا التي لم يكن ملكها على علاقات طيبة أبداً بجيرانه المصريين التملص في البداية بدعوى أنهم لا يحملون تفويضاً بتقديم أية معاونة، ولكن عندما أبلغهم محجوب أن المؤتمر يمكنه الانتظار ريثما يتصلون تليفونياً بطرابلس ليتلقوا التعليمات سرعان ما تمّ الحصول على التفويض اللازم وعندئذ ارتفع التعويض الإجمالي الذي يقدم لمصر والأردن إلى مائة وخمسة وثلاثين مليون جنيه استرليني سنوياً. ونظراً لأن مصر تكبدت خسائر أكثر مما تكبدته الأردن ونظراً لأن سكانها أكثر عدداً فقد حصلت على خمسة وتسعين مليوناً من هذا المبلغ وهو ما يغطي تقريباً إيراداتها المفقودة من القناة.

إن لم تكن نتائج مؤتمر الخرطوم، من هذه الناحية، ناجحة، فحسب بل كانت

تاريخية أيضاً، فلأول مرة خلال عشرين سنة خلت، منذ أن أصبحت المشكلة الفلسطينية سبباً للحرب بين العالم العربي ودولة إسرائيل، قبلت الدول العربية التي تقع خارج منطقة النزاع تحمل مسؤولية مشتركة في مساعدة زميلاتها في منطقة المعركة مساعدة مادية بدلاً من الاكتفاء بالهتاف لها أو السخرية منها من بعيد. كما أنه لأول مرة أيضاً أبدى عبد الناصر استعداداً لتقديم تنازلات سياسية في مقابل مساعدة مالية. فمن المسلم به أنه لم يكن في مقدوره بعد الآن أن يتحمل ترف الاحتفاظ بسبعين ألف جندي في اليمن لمجرد الضغط على البريطانيين لكي يخرجوا من عدن، فإلى جانب العبء المالي الذي يتطلبه الاحتفاظ بهذه القوات فإنه كان بحاجة إلى هذه القوات لكي تدافع عن مصر ضد أي تقدم إسرائيلي آخر محتمل إلى القاهرة والدلتا، والأهم من ذلك أيضاً أنه بدأ يدرك أنه يمكن لمصر برغم كل شيء أن تحقق المكاسب من وراء تحالفها مع الأردنيين والسعوديين الرجعيين أكثر مما تحققه بالتحالف مع التقدميين غير المستقرين الذين لا يمكن التنبؤ بتصرفاتهم مثل سوريا والعراق.

وليس أدل على ذلك من المناقشة التي دارت في الخرطوم حول السبيل إلى حمل الإسرائيليين على الانسحاب من الأراضي التي استولوا عليها في حرب الأيام الستة. وكان الشقيري في هذه المرحلة قد أصبح هدفاً لحملة نقد ضخمة من جانب جماعات المقاومة الفلسطينية لتضييعه وقتاً أكثر مما ينبغي في الاستعراض مع الزعماء الشيوعيين في موسكو وبكين وعدم تخصيص الوقت الكافي لتنظيم حركة مقاومة فعالة. ومن ثمَّ أقدم، في محاولة يائسة لتبرير موقفه أمام إخوانه الفلسطينيين، على توجيه انتقادات قاسية لمصر والأردن لخيانتها لقضية فلسطين العربية وأخذ يطالب بضرورة مواصلة النضال مهما كانت الثمن حتى تحقيق نصر نهائي كما أصرَّ على ضرورة وصم أي عربي يفكر في عقد أي صلح مع إسرائيل بالخيانة.

ولما حذت العراق والجزائر حذو الشقيري وامتنع الزعماء العرب الأكثر اعتدالاً عن الرد على هذه الانتقادات اضطر عبد الناصر إلى القيام بمهمة وخز هذه الفقاعة من التبجح، وكان في العادة يفضل كثيراً أن يترك لفيصل أمر القيام بهذه المهمة، ولكن استخفاف الشقيري الواضح بالثمن الذي دفعته مصر في الحرب التي لعب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية دوراً كبيراً في إثارتها، إلى جانب إحجام الملك فيصل في القيام بتلك المهمة، أصاب عبد الناصر في الصميم ومن ثمَّ ألقى بحذره وأحلافه القائمة أدراج الرياح وشنَّ هجوماً مضاداً مؤلماً على ناقديه وأصدقائهم الغائبين في

دمشق. وأوضح بجلاء، بعد ان ذكر المؤتمر بخسائر مصر والأردن في الرجال والأرض، أنه لا يمكن شن هجوم عربي مضاد في المستقبل القريب إذ سيكون على مصر أن تتحمل الوطأة الكبرى لمثل هذا الهجوم ونظراً لأن الروس رفضوا من حيث المبدأ إمدادها بأسلحة هجومية فإن مصر ليست في وضع تستطيع معه الاضطلاع بهذه المهمة. ومن ثمّ فإنه سيتعين العمل على استعادة الأراضي العربية التي فقدت في القتال الأخير بممارسة ضغوط سياسية على إسرائيل من جانب الأمم المتحدة والدول الكبرى. كما ان أي حديث عن استخدام العرب لأساليب أشد فعالية ليس إلاّ من قبيل التبجح الأجوف والرياء.

وأيد حسين هذه الحجج تأييداً قوياً وعند ذلك خرج الملك فيصل وبقية أعضاء المؤتمر عن تحفظهم ووافقوا على مشروع قرار يعرب عن موافقة المؤتمر على العمل من اجل التوصل إلى تسوية عن طريق العمل الدبلوماسي وأوضحت الفقرة الخاصة بذلك أن «رؤساء الدول العربية اتفقوا على توحيد جهودهم السياسية على المستوى الدولي والدبلوماسي لإزالة آثار العدوان وضمان انسحاب القوات الإسرائيلية المعتدية من الأراضي العربية المحتلة منذ العدوان في ٥ يونيو». إلاّ أن الشقيري اعترض بأن هذا البيان وحده يعد بمثابة استسلام عربي وأصرّ بتأييد من العراقيين والجزائريين، على إضافة عبارة تنص على «أن يتم هذا ضمن إطار المبادىء الأساسية التي تلتزم بها الدول العربية وهي: لا صلح مع إسرائيل ولا اعتراف بإسرائيل ولا تفاوض معها والتمسك بحقوق الشعب الفلسطيني في وطنه».

ولكي يتخذ المؤتمر قراره بالإجماع وافق عبد الناصر وحسين وغيرهما على هذه الإضافة إلاّ انهم أوضحوا ايضاً أنهم سيحتفظون مع ذلك بمطلق الحرية في محاولة إيجاد تسوية بالوسائل الدبلوماسية وأن معنى «لا صلح أو اعتراف»، في رأيهم، هو عدم عقد معاهدة صلح رسمية أو اعتراف دبلوماسي بإسرائيل وأن عبارة «لا مفاوضات» لا تحول دون إجراء مفاوضات غير مباشرة عن طريق طرف ثالث. وهكذا عندما اجتمع مجلس الأمن بعد ذلك بشهرين لكي يحاول إيجاد صيغة للسلام تخلى مندوبا مصر والأردن عمّا كانا يطالبان به قبل ذلك من انسحاب إسرائيلي غير مشروط. وبعد مناقشات مستفيضة دارت خلف الكواليس في نيويورك بين الأطراف المعنية ووفود أمريكا وروسيا وبريطانيا تقدمت بريطانيا بقرار ينطوي على حل وسط عرف بعد ذلك بالقرار رقم ٢٤٢ يطالب في نصوص مبهمة بعدم الموافقة على حيازة أرض بالقوة

ووجوب انسحاب إسرائيل إلى حدود دائمة وآمنة، وإيجاد حل عادل للاجئين الفلسطينيين وإنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والعرب وضمان حرية الملاحة عبر الممرات المائية الدولية في المنطقة أي خليج العقبة وقناة السويس.

وكان محمود رياض ممثل مصر، يسانده الأردنيون، يريد أن يكون القرار أكثر دقة في مسألة الحدود، إلاّ أن المندوب الأمريكي آرثر جولد برج أوضح أنه لن يوافق على أية عبارات تقيد حق إسرائيل في الحصول على حدود أكثر أمناً من تلك التي كانت قائمة قبل حرب الأيام الستة، على أنه إزاء استفسارات الملك حسين ورياض قدم جولد برج تأكيداً بأن الإسرائيليين قبلوا مشروع القرار وأنه إذا قبل العرب ذلك المشروع أيضاً فإن الرئيس جونسون سوف يضمن تنفيذه بشرط إجراء تعديلات طفيفة فقط في الحدود والتوصل إلى اتفاق على وضع جديد لمدينة القدس. ولما كانت موافقة أمريكا ضرورية لأي أمل في حث الإسرائيليين على الانسحاب من سيناء والضفة الغربية فقد وافق عبد الناصر وحسين رغم اعتراضات سوريا والعراق والجزائر الصاخبة على قبول مشروع القرار كما هو دون محاولة ضمن أن يكون أكثر دقة.

ومن ثمّ تمّت موافقة مجلس الأمن على القرار رقم ٢٤٢ بالإجماع في الثاني والعشرين من شهر نوفمبر وقام يوثانت بتعيين جونار يارنج سفير السويد في موسكو للاضطلاع بالوساطة والتفاوض مع كل من مصر والأردن وإسرائيل للتوصل إلى تسوية مقبولة من كل الأطراف. إلاّ أن أي آمال أثارتها الموافقة على القرار لم تدم طويلاً إذ أنه طوال الشهرين السابقين على إجراء مناقشات مجلس الأمن ظلّت القوات المصرية والإسرائيلية المرابطة على طول قناة السويس تتبادل إطلاق نيران المدفعية على فترات متقطعة وفي شهر أكتوبر أغرقت مدمرة إسرائيلية على مقربة من ساحل سيناء الشمالي كما وقعت عدة اشتباكات على الجبهة الأردنية أيضاً عندما بدأ الإسرائيليون يقيمون تحصينات في الضفة الغربية حيث كان بناء مستعمرات الناحال والمستعمرات الحصينة الأخرى يشير إلى أنهم يفكرون فيما هو أكثر من احتلال مؤقت. وبعد صدور القرار رقم ٢٤٢ بشهرين قام الإسرائيليون بمنع فرق الإنقاذ المصرية بالقوة من إخراج ما يقرب من خمس عشرة سفينة كانت قد احتجزت في قناة السويس خلال حرب يونيو. ورغم مواصلة يارنج إجراء اتصالاته مع الجانبين ظلّ القتال مستمراً على امتداد خط وقف إطلاق النار كله إلاّ أنه كان على أشده عبر القناة. وفي الوقت نفسه ظلّ ديان يعلن على العالم أن إسرائيل لن تتخلى أبداً عن المناطق الاستراتيجية التي استولت

عليها، وقال إن المستوطنين اليهود سيقيمون بصفة دائمة في الضفة الغربية وستتولى القوات الإسرائيلية حمايتهم من أيّة محاولة يقوم بها العرب لاسترداد أراضيهم. كما أوضح اشكول بدوره أن إسرائيل سوف تتمسك في أيّة تسوية سلام بأن يكون نهر الأردن هو حدود أمنها الدائمة.

وعلى الرغم من هذه الدلالات المعاكسة وبصرف النظر عن السخرية والإهانات التي كانت تواجهها دمشق وبغداد والجزائر ظلّ المصريون يتشبثون بالأمل في أن إسرائيل سوف تدفع إلى الوفاء بدورها في التسوية بموجب قرار الأمم المتحدة وقد أكّد رياض في زيارة قام بها لغرب أوروبا في صيف عام ١٩٦٨ أن مصر تقبل حقائق الوضع في الشرق الأوسط بما في ذلك حقيقة دولة إسرائيل كما أن المتحدثين الرسميين المصريين لم يكفوا عن إعلان مساندتهم ليارنج ورغبتهم في نجاح مهمته. وفي شهر أكتوبر التالي اتفق رياض مع الوسيط الدولي على أسس جدول زمني لتنفيذ القرار على مراحل متفق عليها بحيث لا يكون أي من الطرفين في وضع غير موات في أي مرحلة من مراحل التنفيذ. لكن الإسرائيليين لم يكونوا على استعداد للاستجابة لهذه الأفكار أو لأي اقتراح أو سؤال آخر تقدم به يارنج سوى المطالبة بمفاوضات مباشرة مع العرب والإصرار على الاحتفاظ بمعظم الأراضي التي تمّ الاستيلاء عليها. ومن ثمّ فإنه مع اقتراب نهاية العام بدا حتى أشد المصريين تحمساً ينتابه اليأس من احتمالات نجاح مهمة يارنج.

في هذه الأثناء كان عبد الناصر مشغولاً بالعمل، طبقاً لاستراتيجيته السياسية الجديدة على تحسين علاقاته بالغرب بصورة واسعة النطاق. وكان قد جرى لقاء بطريق الصدفة في روسيا بين وزير خارجية بريطانيا والمشير عبد الحكيم عامر في شهر نوفمبر من عام ١٩٦٦ وأدّى في نهاية الأمر إلى حوار حول استئناف العلاقات بين بريطانيا ومصر. وفي شهر أكتوبر التالي أوفد هارولد بيلي إلى القاهرة لبحث الترتيبات اللازمة. وعلى عكس ما حدث في عام ١٩٦١ لقي بيلي أحر استقبال ممكن من كل فرد ابتداء من رئيس الجمهورية، وعندما عاد بعد شهرين سفيراً لبريطانيا للمرة الثانية خرج عبد الناصر والوزراء على المألوف وعاملوه كصديق قديم موثوق به.

ويرجع هذا التحول المفاجيء من الشكوك والعداء طوال العامين السابقين، إلى حد ما، إلى ما بذله مندوب بريطانيا في الأمم المتحدة، لورد كارادون، من جهود في إصدار مجلس الأمن للقرار رقم ٢٤٢ إلاّ أنه كانت هناك أسباب أخرى لهذا التحول

من بينها أن عبد الناصر كان قد أصبح يشعر بكثير من القلق إزاء حجم ارتباطه بروسيا في أعقاب حرب الأيام الستة إذ بات يعتمد بعد توقف المعونة الاقتصادية الأمريكية، على موسكو كل الاعتماد في الحصول على الغذاء والسلاح ومن ثمَّ لم يعد في استطاعته أن يحقق توازناً في علاقته مع الشرق والغرب وكان يعلم كما حذره تيتو مراراً، أن هذا سوف يقيد من حريته في اتباع طريق الحياد في الشؤون العالمية. وربما لم يكن في استطاعة بريطانيا أن تعوضه عن المعونة الأمريكية إلاَّ أن عبد الناصر كان يشعر بأنها قد تساعده في إعادة فتح الأبواب التي كان قد أغلقها في واشنطن طوال العامين السابقين.

ومع ذلك هناك سبب آخر لمحاولة تحقيق تقارب مع بريطانيا هو ما بدا الآن من أن البريطانيين على وشك الانسحاب من عدن. فعندما اجتمع عبد الناصر مع بيلي في أكتوبر ١٩٦٧ خلال إجراء نقاش حول عدن استفسر بيلي عمَّا إذا كان في استطاعة الرئيس استخدام مساعيه الحميدة للتوفيق بين الجماعتين الوطنيتين المتنافستين وهما جبهة تحرير جنوب اليمن وجبهة التحرير الوطنية اللتان يعرقل التناحر بينهما التقدم نحو استقلال عدن. وبناء على هذا الاقتراح الذي وافق عليه عن طيب خاطر افترض عبد الناصر أن بريطانيا تعتزم الآن، بعكس ما كان يراوده قبل ذلك من شكوك، تسليم السلطة إلى جبهة وطنية موحدة بدلاً من تسليمها إلى نظام عميل. وطالما أن أيّاً من الجماعتين الوطنيتين لن توافق مطلقاً على بقاء أي تواجد عسكري بريطاني بعد الاستقلال فإن معنى هذا أن بريطانيا قد تخلَّت بصورة نهائية عن كل آرائها الخاصة بالاحتفاظ بقاعدة في المنطقة. ومن ثمَّ بدا من كافة الوجوه أنه لا اعتراض على عودة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة ولندن بل إن هناك فوائد ضخمة من وراء ذلك.

وتأكدت صحة هذه الافتراضات مما بعث الشعور بالارتياح الكبير في نفس عبد الناصر، ففي ٢٩ نوفمبر وبعد مرور عشرة أيام من إعلان الدولتين رسمياً تبادل السفراء أعلنت بريطانيا استقلال عدن وأنه يجري سحب جميع القوات البريطانية على الفور. علاوة على ذلك أعلن رئيس وزراء بريطانيا في شهر يناير التالي أن كل القوات البريطانية ستجلو عن الخليج الفارسي خلال السنوات الثلاث القادمة. ولما انسحبت القوات البريطانية والأمريكية من ليبيا بعد عامين من هذا التصريح عقب الإطاحة بالملك إدريس بواسطة انقلاب قام به الجيش زال أو كان بسبيله إلى الزوال كل أثر لوجود بريطانيا العسكري في العالم العربي.

إلّا أن الآمال المصرية في أن يساعد استئناف العلاقات مع بريطانيا على إعادة الصلات مع واشنطن لم تتحقق. ولم يكن مرجع هذا بأي حال من الأحوال خطأ من القاهرة. ففي مارس ١٩٦٨ سحب عبد الناصر علانية الاتهامات التي وجهت في ذروة المعركة بأن قوات الولايات المتحدة ساعدت إسرائيل خلال حرب الأيام الستة والتي ذكر في حديث له لمجلة «لوك» الأمريكية أنها كانت تستند إلى شكوك ومعلومات خاطئة كما سبق لمحمود رياض أن تراجع عن ذلك أثناء المناقشة التي جرت في مجلس الأمن في الخريف السابق لكي يضمن تأييد أمريكا لقضية مصر. غير أن حكومة جونسون كانت قد أبدت منذ البداية استعداداً ضئيلاً، إذا كانت قد أبدت أي استعداد، لممارسة ضغط على إسرائيل لكي تنسحب من سيناء أو الضفة الغربية. فيما حاول الروس في الأصل أن يضمنوا قرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار المطالب بانسحاب إسرائيل إلى أراضيها أصر الأمريكيون على وقف إطلاق النار فحسب مؤكدين ان مسائل الأراضي ينبغي تسويتها في وقت لاحق. ورغم أن جونسون قدم للملك حسين تأكيداً شخصياً بأن إسرائيل قد قبلت القرار رقم ٢٤٢ وأنها ستقوم بتنفيذه بحسن نية إلّا أنه لم تظهر أيّة بادرة على الوفاء بهذا التأكيد كما لم تظهر بالمثل أي دلالة على أن الأمريكيين يحاولون محاولة جادة القيام بأي شيء في هذا الصدد. فعندما قام اشكول بزيارة واشنطن في يناير ١٩٦٨ لإجراء محادثات شخصية في البيت الأبيض لم يكن هناك أوهى دليل على أن جونسون اعترض على موقف إسرائيل المتشدد، بل إنه عندما طلب طائرات أمريكية لتدعيم السلاح الجوي الإسرائيلي لم يحاول الأمريكيون فيما يبدو فرض أيّة شروط مقابل تلبية مطلبه.

وهكذا لم يكن في استطاعة عبد الناصر أو غيره من الزعماء العرب بما في ذلك السوريون، السودانيون، الجزائريون والعراقيون ـ الذين قطعوا علاقاتهم مع امريكا بسبب حرب الأيام الستة أن يبرروا لشعبهم استئناف العلاقات مع واشنطن حتى ولو أبدت حكومة جونسون رغبة في رأب الصدع، ومع ذلك فإن انتخاب ريتشارد نيكسون، الذي ينتمي إلى الحزب الجمهوري، رئيساً للجمهورية في نوفمبر ١٩٦٨ أدى إلى إحياء آمال عبد الناصر بصورة واضحة وعندما التقيت به في ذلك الوقت كان يشعر بارتياح لمعرفته بأنه لن يضطر بعد ذلك للتعامل مع جونسون إلى درجة أنه كان يعتبر أي أمريكي آخر افضل كما كان يشعر ان نيكسون، الذي عمل مع آيزنهاور نائباً للرئيس، وبحكم أنه جمهوري لن يكون مديناً لأصوات الناخبين اليهود، ومن ثمّ

سيتخذ موقفاً أقل تحيزاً بين إسرائيل والعرب. وهكذا عندما عاد وليام سكرانتون المبعوث الشخصي للرئيس المنتخب بعد ذلك بفترة قصيرة من رحلة لتقصي الحقائق في الشرق الأوسط معلناً أن السياسة الأمريكية في المنطقة يجب أن تكون أكثر إنصافاً ارتفعت آمال عبد الناصر أكثر من أي وقت مضى. ولما أكّد ديان عقب حديث خاص مع نيكسون أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط لن تتغير في عهد الحكومة الجديدة كان عبد الناصر يميل إلى اعتبار هذا التأكيد ضرباً من التبجح.

لكن ثبت في أقل من سنة أن ديان كان على صواب تماماً فقد كان أحد القرارات الأخيرة التي يتعين على جونسون اتخاذها هو السماح بتزويد إسرائيل بأحدث القاذفات المقاتلة الأمريكية من طراز فانتوم. وقبل أن يتخذ هذا القرار بعث برسالة إلى عبد الناصر يذكر فيها أن اشكول قد طلب هذه الطائرات خلال زيارته إلى واشنطن في شهر يناير إلاّ أنه متردد في إرسال مثل هذه الأسلحة القوية والحديثة إلى منطقة متفجرة كالشرق الأوسط، وأنه لو أظهرت مصر والروس الذين يمدونها بالأسلحة استعداداً لانتهاج سياسة معتدلة فإنه سيضع هذا في اعتباره عندما يتخذ قراراً فيما إذا كان يرخص أم لا يرخص بتزويد إسرائيل بشحنات الفانتوم. وقد أثارت هذه الرسالة غضب عبد الناصر لأنها وجهت إليه رغم قبوله للقرار رقم ٢٤٢ ورغم ما يبذله من جهود للتعاون مع يارنج في الوقت الذي تبدي فيه إسرائيل عناداً مستمراً، وكان يشعر أنه كان ينبغي على جونسون أن يوجه كلامه إلى إسرائيل لا إلى مصر، ورغم أنه ردّ عن طريق طرف أمريكي على صلة بهيكل بأن واشنطن تكشف عن حقد بمطالبته بإظهار ضبط النفس في هذه الظروف فإنه لم يرتض لنفسه أن يبعث برد رسمي.

لذلك وافق جونسون على شحن طائرات الفانتوم إلى إسرائيل في أكتوبر عام ١٩٦٨ وذلك قبل انتخابات الرئاسة بأسابيع قليلة لكن عندما تقلد نيكسون مهام منصبه في شهر يناير التالي لم تكن طائرات الفانتوم قد أرسلت إلى إسرائيل وأوقف التسليم انتظاراً لصدور قرار من الحكومة الجديدة. وظلّت المسألة معلقة طوال الثمانية شهور التالية مع استخدام الإسرائيليين كل ما أمكنهم من ضغط لإرغام حكومة نيكسون على تسليم الطائرات وفي شهر سبتمبر ١٩٦٩ أفرج عن أول دفعة من طائرات الفانتوم.

كان التوقيت من أسوأ ما يكون بالنسبة للعلاقات المصرية الأمريكية. فبصرف

النظر عن خيبة الأمل التي لا مفر منها التي احسّت بها القاهرة لعدم إلغاء نيكسون للقرار الذي اتخذه سلفه، فإن الإفراج عن طائرات الفانتوم حدث في نفس الوقت الذي رفض فيه الروس رفضاً قاطعاً مرة أخرى تزويد مصر بأية طائرات مماثلة. فضلاً عن أن حكومة نيكسون كانت قد بدأت تبرهن في غضون ذلك أنها لا تكاد تكون أقل إحجاماً عن الحكومة السابقة في الضغط على إسرائيل لتنفيذ قرار مجلس الأمن. ففي شهر فبراير عام ١٩٦٩ عندما دعيت للاشتراك في مناقشات الدول الأربع الكبرى لإيجاد مخرج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه مهمة يارنج لم يكن الدافع لها للاشتراك سوى حقيقة أن روسيا وبريطانيا وفرنسا قد وافقت جميعاً على القيام بالمحاولة. كما أنه عندما هاجم إيبان بعد ذلك محادثات الدول الأربع الكبرى لم يبدر من واشنطن أي رد. صحيح ان نيكسون أعلن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٦٩ أن «السلام لا يمكن أن يتحقق على أساس تغييرات جوهرية في خريطة الشرق الأوسط». ولم يمض أسبوع واحد حتى تكشفت حماقة تصريحه عندما أعلنت مسز جولدا مائير التي كانت قد تولت رئاسة الوزارة إثر وفاة أشكول في شهر فبراير الماضي أن إسرائيل «لم تتعرض لأي ضغط» من واشنطن للانسحاب إلى حدودها. كما أن واشنطن لم ترد بأي وسيلة عندما عرض الملك حسين، الذي كان يجري محادثات في أمريكا في شهر إبريل الماضي بتفويض شخصي كامل من الرئيس المصري وبالأصالة عن حكومته، مشروع سلام يستهدف تفسير نصوص القرار رقم ٢٤٢.

وبحلول عام ١٩٦٩ كان المصريون قد بدأوا يفقدون الأمل في سياسة «الإنصاف» التي كان سكرانتون قد حملهم على توقعها من وراء تغيير الحكومة في واشنطن إذ أن حكومة نيكسون لم ترتض، كما اعترفت جولدا مائير صراحة، أن تطلب حتى في مقابل تلك الأسلحة الفتاكة مثل قاذفات القنابل من طراز فانتوم أن تذعن إسرائيل لقرار مجلس الأمن. ولما ضاق عبد الناصر ذرعاً شنَّ هجوماً على الموقف الأمريكي في خطاب عام في ٦ نوفمبر حيث قال إن كل جهود مصر لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ قد باءت بالفشل بسبب عناد إسرائيل الذي يشجع عليه تأييد واشنطن غير المشروط لها بالسلاح والمال. وأعلن «أن الأمريكيين يقاتلون خلف القوات الإسرائيلية ويزودونها بالطائرات التي يستخدمونها ضدنا، ففي ظل هذه الظروف لم ير أي أمل في التوصل إلى تسوية بالوسائل السلمية، وإنه يبدو أنه لم يعد ثمة وسيلة للخروج من هذا الموقف سوى استخدام القوة «وشق طريقنا إلى ما نريد فوق بحر من الدماء وتحت سماء من النيران».

ومع ذلك، وكما كان عبد الناصر يدرك تماماً، لم يكن هناك أي احتمال لأن تقوم مصر بتحرير سيناء أو غزة بالقوة، على الأقل أن روسيا ترفض تزويدها بأسلحة هجومية ومن ثمّ كان أقصى ما يمكن أن تفعله مصر هو مواصلة ما ظلّت تقوم به طوال العامين السابقين أي أن تشغل العدو باشتباكات المدفعية وبغارات يقوم بها الفدائيون بين حين وآخر عبر قناة السويس. والحقيقة أنه حتى هذا النشاط كان قد أخذ يصبح باهظ التكاليف وبالغ الخطورة. لأن الإسرائيليين لم يقصروا هجماتهم دائماً على جبهة السويس وإنما أرسلوا في مناسبتين، في شهر نوفمبر ١٩٦٨ وفي شهر إبريل من العام التالي، وحدات من رجال الكوماندوز تحملها طائرات الهليكوبتر لمهاجمة جسور على النيل ومحطات للكهرباء في صعيد مصر. وفي أواخر عام ١٩٦٩ لم تتعرض السويس وبور توفيق للدمار بفعل القصف الإسرائيلي المستمر فحسب وإنما أظهر العدو قدرته على توجيه ضرباته إلى العمق خلف الخطوط المصرية دون مقاومة كبيرة.

كنت أمضي الأمسية التالية لأولى هاتين الغارتين الإسرائيليتين مع عبد الناصر وقد يتعذر على المرء أن يصادف من هو أكثر منه شعوراً بالإحباط. فلم يكن أمامه، لعدم قدرته على التوصل إلى سلام مع إسرائيل أو خوض حرب ضدها، سوى أن يأمل في أن يستطيع المصريون يوماً ما إرغام العدو على التخلي عن تشدده والعودة إلى ما وراء حدوده السابقة عن طريق الاستمرار في قصف جيوش الاحتلال بالمدفعية عبر القناة. وكان عبد الناصر في هذه الأثناء، قد أصدر أوامره بمد شبكة الدفاع الجوي المصري لتغطي البلاد كلها. ولكن البلاد ظلّت مع ذلك، كما أظهرت الغارة الثانية التي وقعت بعد ذلك بستة شهور على الصعيد مكشوفة، مثلما كانت قبل ذلك، أمام الغارات الإسرائيلية. ولم يكن أقل من ذلك ضرراً الهجوم الذي شنته قوة للعدو على إحدى الجزر المصرية الواقعة في خليج السويس وأدّى إلى مقتل خمسة وعشرين من أفراد الحامية وتدمير المدافع المضادة للطائرات. والأخطر من ذلك أنه في شهر يناير عام ١٩٧٠ قامت قوة إسرائيلية أخرى بالاستيلاء على جزيرة شدوان الواقعة قرب الساحل المصري على البحر الأحمر، والتي تستخدم كمحطة لمتابعة طائرات العدو وبعد أن قتلت ما يزيد على ثمانين جندياً مصرياً قامت إما بتحطيم أو بفك كل قطعة من أجهزة محطة للرادار.

ومما زاد الطين بلة بالنسبة لقوات الدفاع المصرية أنه، نتيجة للخسائر التي نجمت عن حرب الأيام الستة وما أعقبها من عمليات جوية على جبهة القناة، كان

ثمة نقص خطير في الطيارين المدربين. وكان هذا النقص شديداً لدرجة أن الإسرائيليين لم يواجهوا في خلال غارات جوية عديدة قاموا بها على مواقع المدفعية المصرية في صيف عام ١٩٦٩ مقاومة كبيرة من السلاح الجوي المصري وكان أمراً سيئاً تماماً في حد ذاته، ولكن عند مقارنته بحقيقة أن إسرائيل كانت تستطيع ابتداء من شهر سبتمبر وما بعده أن تغير بطائرات الفانتوم الأمريكية التي كانت أقوى حتى من طائرات الميراج التي كانت لديها بالفعل كانت الصورة تبدو مثيرة للرعب حقاً. وهكذا، ففي غضون أسابيع قليلة من إلقاء خطابه الذي هاجم فيه الأمريكيين سافر عبد الناصر إلى موسكو ليطلب شحنة من صواريخ سام أرض - جو للدفاع عن مصر ضد غارات العدو الجوية ويطلب من الروس أن يتولى الفنيون السوفييت تشغيلها حتى يتم تدريب أطقم مصرية على استخدام هذه الأسلحة البالغة التعقيد.

لم يثر الزعماء السوفييت أي اعتراض على تقديم الصواريخ، ولكنهم لم يبدوا ارتياحاً إلى الموافقة على قيام رجالهم بإطلاقها على الطائرات الإسرائيلية وتساءلوا: ماذا سيقول العالم، والأمريكيون على الأخص، إذا ما لقي أي واحد من هؤلاء الروس حتفه أثناء قيامه بذلك؟ وكانت الحكومة السوفييتية تجري حالياً مناقشات حساسة مع واشنطن حول إيجاد تسوية في الشرق الأوسط وتحاول إقناع حكومة الولايات المتحدة بأن أفضل أمل هو أن تعد الدول الأربع الكبرى حلها المثالي لمشكلة الحدود وتفرضه على إسرائيل والعرب على السواء من ثمّ، لم تكن لديهم رغبة في إفساد أية مشروعات باتخاذ أي إجراء من شأنه أن يحمل الأمريكيين على القول بأنه قد يخل بميزان القوة في المنطقة، ولكن عبد الناصر ردّ على ذلك بأن ميزان القوة في المنطقة قد اختلّ فعلاً نتيجة تزويد أمريكا لإسرائيل بطائرات الفانتوم، ومن ثمّ بات أمراً ملحاً بالنسبة لمصر أن تملك دفاعاً ضد هذه الأسلحة الهجومية الفتاكة كما أنه لا يطالب باستمرار أطقم الصواريخ الروس في عملهم إلى أجل غير مسمى وإنما للفترة اللازمة لتدريب المصريين على تشغيلها فقط، إذ أنه بدون الرجال الذين يطلقون هذه الصواريخ لن يكون لأي كمية منها أدنى فائدة إذا ما بدأت إسرائيل حرب استنزاف في الجو وهو ما تستطيع القيام به الآن فوق كل مدينة ومنشأة في مصر.

وقد تطلب الأمر من عبد الناصر ثمانية أيام من الجدل لإقناع بريجنيف وكوسيجين بتلبية مطالبه، وما ان انتهى من ذلك حتى أرسل الإسرائيليون طائراتهم الجديدة من طراز فانتوم، كما كان يخشى تماماً، لشن غارة على إحدى ضواحي القاهرة.

الصناعية راح ضحيتها سبعون قتيلاً عندما دمرت إحدى القنابل مصنعاً للحديد المجرد. وبعد ذلك وقعت غارة إسرائيلية أخرى في إبريل ١٩٧٠، بعد ذلك بشهرين، كانت نتيجتها تدمير مدرسة في الدلتا وقتل ثلاثين طفلاً. وقد أبدت واشنطن أسفها لوقوع هذه الهجمات وطالبت، رغم تأخر هذه الخطوة بعض الشيء، بإجراء محادثات بين الدول الأربع الكبرى بشأن الحد من شحنات السلاح إلى كلا الجانبين. لكن التعليق الإسرائيلي الوحيد كان تصريحاً أدلي به ديان جاء فيه أنه إذا كان التلاميذ المصريون قد لقوا مصرعهم، فإن ذلك يرجع إلى خطأ السلطات المصرية لتعريضها أرواحهم لخطر قصفهم بالقنابل، وبعد مرور ثلاثة أسابيع، اتخذت الحكومة الإسرائيلية موقف الطرف المعتدى عليه بالشكوى علانية مما زعمت أنه دليل قاطع على أن الطيارين السوفييت ينطلقون بطائراتهم في مهام حربية من قواعد جوية في مصر يسيطر عليها الروس.

وكان الإسرائيليون يخلطون بطبيعة الحال بين الصواريخ والطائرات، ومع ذلك فلم يكن هناك أية محاولة لإخفاء حقيقة أن شبكة الدفاع المصرية يتولى السوفييت تشغيلها، وكان واضحاً لأي إنسان يزور عبد الناصر في ذلك الحين أنه لم يكن ميالاً إلى الاعتماد إلى هذا الحد على دولة كبرى واحدة بذاتها. ولكنه لم يكن يملك، كما أوضح لي، أي خيار في هذه المسألة، فقد قال: «كانت روسيا وحدها هي التي ساعدتنا بعد حرب يونيو بكل شيء ابتداء من القمح حتى الطائرات المقاتلة، بينما كان الأمريكيون يساعدون ممن أعداءنا ومحتلي أرضنا. فضلاً عن ذلك، لم يطلب الروس شيئاً مقابل ذلك عدا تقديم تسهيلات لسفنهم الحربية لاستخدام ميناء الإسكندرية. فما الذي كان عليّ أن أفعله إذن؟ هل كان عليّ أن أنتظر حتى يرسل إليّ الأمريكيون كميات مماثلة من الأغذية والسلاح؟ لو أنني فعلت ذلك لظللت أنتظر إلى الأبد».

لم يكن ثمة ما يستطيع القيام به في الواقع سوى أن يقبل ما قد تقدمه روسيا من معونة وأن يطلب المزيد كلما كان في حاجة إليه. ومع ذلك، فبالرغم من أنه لم يكن هناك من سبيل لتأكيد استقلاله عن موسكو في هذا الموقف إلا أن عبد الناصر صمم على أن يظهر للروس أنه مهما كان مديناً لهم لن يتسامح في أية مؤامرات سوفييتية ضد سلطاته، وهو ما شرع يقوم به الآن بطريقته الخاصة.

كان علي صبري قد اضطلع منذ وفاة عبد الحكيم عامر في عام ١٩٦٧ بمهمة المفاوض الأول لرئيس الجمهورية مع روسيا وهي مهمة نجح عن طريقها في أن يفوز

بالخطورة لدى من اتصل بهم من السوفييت. إلاّ أنه في صيف عام ١٩٦٩ علم عبد الناصر من سفيره في موسكو أن علي صبري قد أطلق العنان لنفسه في التحدث بصورة لا تنطوي على الولاء خلال زيارة أخيرة قام بها لروسيا، وأنه على وجه الخصوص أنبأ السوفييت أنه يشعر بأسف بالغ لتباطؤ عبد الناصر وتردده في اتباع سياسات اشتراكية، وكان المعنى الوحيد لهذا الحديث بالنسبة لأسلوب تفكير عبد الناصر ان علي صبري مشترك في مؤامرة شخصية مع الروس، أو أنه على الأقل يوحي لهم بأن يتعاملوا معه من وراء ظهر رئيسه، ولما كان أحد أسباب إبعاد زكريا محي الدين في عام ١٩٦٦ هو الخوف من أن واشنطن قد تجد ما يغريها على تجربة هذه الوسيلة معه، قرر عدم السماح لعلي صبري والروس بالاشتراك في مثل هذه المعاملات الشريرة.

لم تكن مشكلة الحط من شأن علي صبري تمثل أية صعوبات كبيرة، فقد كان عبد الناصر يعلم عن طريق شبكة المخابرات الخاصة التي يشرف عليها سامي شرف أن علي صبري درج في عودته من زياراته لبلاد أجنبية على استغلال سلطته الرسمية في إدخال كميات ضخمة من السلع كالفراء والأحجار الكريمة إلى مصر دون أن يؤدّي عنها أية رسوم جمركية، وفي شهر يوليو ١٩٦٩ قرر عبد الناصر الانقضاض عندما علم سامي شرف من رجاله أن علي صبري الذي كان في إحدى المهام في موسكو قد أصدر أمراً بأن تنتظره إحدى عربات الجيش عند عودته، وتمّ ضبط عربة النقل بحمولتها من السلع المهربة وطلب من علي صبري أن يدفع الفين من الجنيهات رسوماً جمركية من أمواله الخاصة، وبعد أن نشرت قصة سوء سلوكه في الصحف فصل من رئاسة الاتحاد الاشتراكي العربي، ومنذ ذلك الحين فصاعداً أخذ الرئيس يضطلع بنفسه بكل المفاوضات مع الاتحاد السوفيتي. وعلى الرغم من إعادة علي صبري بعد عام إلاّ أن المنصب الذي تقلّده كان متواضعاً نسبياً وهو منصب مستشار الرئيس لشؤون السلاح الجوي حيث أمكن وضعه تحت مراقبة مستمرة.

ومع ذلك فمهما يكن من تصميم عبد الناصر على أن يجعل الروس يدركون أن الدسائس ضد النظام لن تلقى تشاعاً فإن اعتماد مصر المتزايد على المعونة والمشورة العسكرية السوفييتية أصبحت تشكل قلقاً بالغاً بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة. حقيقي أن روسيا كانت لا تزال ترفض تزويد المصريين بأسلحة هجومية إلاّ أنه بحلول ربيع عام ١٩٧٠ كانت واشنطن تشعر بانزعاج بالغ إزاء احتمالات تصعيد

القتال في جبهة قناة السويس مما يؤدّي إلى مواجهة بين أمريكا وروسيا تأييداً للأطراف الموالية لها. ومن ثمّ أوفد نيكسون في شهر إبريل مساعد وزير خارجيته لشؤون الشرق الأوسط، جوزيف سيسكو، للقيام بجولة في المنطقة لكي يبحث مع الجانبين استعادة وقف إطلاق النار مما يمكن يارنج من محاولة الوساطة مرة أخرى.

وأثناء لقاء استمر ساعتين مع سيسكو لم يكتم عبد الناصر حقيقة أنه لا يثق بالأمريكيين رغم أنه يعترف صراحة أنهم أكثر من أي دولة أخرى يملكون مفتاح السلام. وأظهر بالمثل واقعية كبيرة في تقييمه لمشكلات تحرير سيناء بالقوة ولم يترك لسيسكو مجالاً للشك في أنه لا يزال يأمل في أن يساعد الأمريكيون، حتى في هذا الوقت المتأخر، على استئناف البدء في المفاوضات عن طريق يارنج على أساس قرار الأمم المتحدة. فضلاً عن ذلك وجه في خطاب ألقاه أول مايو، بعد أسبوع واحد من عودة سيسكو إلى واشنطن، لوماً شديداً للسياسة الامريكية مقترناً بنداء مستتر ناشد فيه أمريكا مد يد المساعدة فقال إن العلاقات بين العالم العربي والولايات المتحدة بلغت مرحلة دقيقة وأن أي خطوة من جانب الأمريكيين لتأمين التفوق العسكري لإسرائيل سوف تؤدّي إلى إلحاق ضرر لا يعوض بمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لعشرات السنين المقبلة. واختتم خطابه قائلاً «إذا كان الأمريكيون يريدون السلام فيجب عليهم أن يأمروا إسرائيل بالانسحاب من الأرض العربية، وإذا لم يكن في إمكانهم القيام بذلك فإن عليهم على الأقل أن يكفوا عن تقديم المعونات إلى الإسرائيليين طالما ظلّوا يحتلون أراضي عربية.

ومع ربط هذا الخطاب بتصريحات عبد الناصر لسيسكو فقد أوحى لوزير الخارجية الأمريكية، ويليام روجرز، أن المصريين يتطلعون إلى مبادرة سلام تتقدم بها أمريكا. وأنهم برغم تشككهم في سياسات واشنطن في الشرق الأوسط سوف يتعاونون مع أية محاولة حقيقية تضطلع بها الولايات المتحدة للتوصل إلى تسوية، ومن ثمّ قدم في ٢٥ يونيو اقتراحاً سمي فيما بعد بمشروع روجرز لاستعادة وقف إطلاق النار بين إسرائيل ومصر لمدة تسعين يوماً على الأقل تعين خلالها كل حكومة ممثلين لها للاجتماع بيارنج والبحث في كيفية إمكان تطبيق القرار رقم ٢٤٢ بطريقة تحقق انسحاب إسرائيل واعتراف كل طرف بسيادة واستقلال الطرف الآخر.

كان عبد الناصر يدرك إدراكاً تاماً أنه سيتعين عليه، لمصلحة مصر، أن يقبل مشروع روجرز، وأنه حتى وإن كانت صواريخ سام التي يزود بها الروس مصر

ستساهم في الدفاع عن البلاد ضد الغارات الإسرائيلية لم يكن هناك مع ذلك أي احتمال لاستعادة سيناء بقوة السلاح. ومن ثمَّ كان البديل الوحيد لمشروع روجرز هو مواصلة حرب الاستنزاف الراهنة لفترة غير محدودة دون أن يعرف مدى ما سيستغرقه إنهاك الإسرائيليين من وقت. فضلاً عن أنه كان من مصلحة مصر أيضاً الإبقاء على الحوار مع واشنطن، ففي شهر نوفمبر السابق كان قد بدأ ينتابه اليأس من وفاء حكومة نيكسون بوعدها بالتزام عدم التحيز كما ظهر من ثورة غضبه على الأمريكيين. إلاّ أن مبادرة روجرز أحيت آماله، وكان ثمَّة ما ينبغي أن يقال تشجيعاً لصاحب هذه المبادرة الذي أظهر في كلمات تبادلها مع ماثير مؤخراً أنه لا يخشى تأكيد أنه لا يمكن تحقيق أية تسوية سلمية بشروط المنتصر.

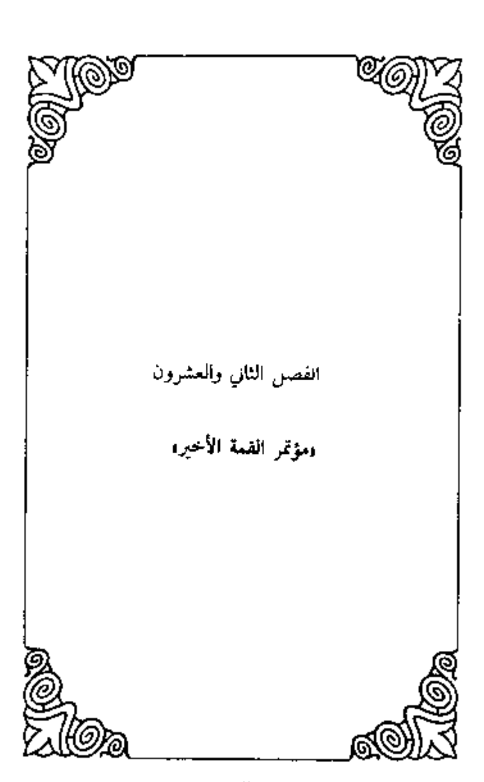
ومع ذلك كانت هناك عقبتان بالنسبة لتوقيت اقتراح روجرز ينبغي التغلب عليهما فأولاً، كان عبد الناصر آنذاك رجلاً مريضاً جداً إذ كانت متاعب الدورة الدموية التي عولج منها في روسيا في عام ١٩٦٧ قد عاودته وكان في الخريف السابق قد انتابته أزمة قلبية هينة وأصرَّ أطباؤه الذين أقلقتهم حالته على عودته إلى روسيا لمزيد من العلاج والراحة التامة. وثانياً لأن صواريخ سام التي كان عبد الناصر قد طلبها قبل ذلك بخمسة شهور لم تكن بحال قد وصلت مصر كلها وكان من الضروري قبل أن يتم الاتفاق على أيَّة ترتيبات جديدة لوقف إطلاق النار تركيب كل أو معظم هذه المعدات الحيوية كما ينبغي وإلاّ فإنه إذا وصلت مفاوضات يارنج إلى طريق مسدود مرة أخرى فإنه سيكون في وسع الإسرائيليين استئناف غاراتهم دون إنذار ضد مصر التي كانت في واقع الأمر بدون دفاع.

لذلك هرع عبد الناصر إلى روسيا حيث تجمع في التعجيل قليلاً بإرسال شحنات الصواريخ قبل أن يدخل مرة أخرى المصح الذي سبق له دخوله في شبه جزيرة القرم لكي يقضي أسبوعين آخرين في العلاج. وهكذا لم تستطع القاهرة أن تعلن قبول مصر الرسمي لمشروع روجرز إلاّ في ٢٣ يوليو بعد مرور أربعة أسابيع بالضبط من تقديم روجرز له. ولما حذت إسرائيل حذو مصر بعد تردد حدد يوم ٧ أغسطس موعداً لبدء وقف إطلاق النار. ولكن المصريين لم يتمكنوا حتى مع هذه المهلة، من تركيب كل الصواريخ في الوقت المحدد فاضطروا إلى اقتراف خرق فني لوقف إطلاق النار وذلك بنقل الصواريخ التي وصلت متأخرة إلى المواقع المحددة لها

بعد الموعد الأخير المحدد وهو ٧ اغسطس الأمر الذي أثار احتجاجات صاخبة من جانب الإسرائيليين.

ولاح أن الأمريكيين بتقديمهم لمشروع روجرز قد اقتربوا في نهاية المطاف من السياسة المتوازنة التي كان سكرانتون قد تعهد بها منذ ثمانية عشر شهراً، وبدا لأول مرة منذ نهاية عام ١٩٦٧ أن ثمة بصيصاً من الأمل في أن تتمكن مصر والأردن من التوصل إلى تسوية مع إسرائيل. إلاّ أنه لا يمكن اتهام عبد الناصر بإحباط هذا الأمل كما لا يمكن أن يوجه إليه اللوم لأنه اضطر في الفترة القصيرة التي بقيت له من الحياة إلى أن يكرس من وقته وجهده لمعالجة الانقسامات الناشئة بين الدول العربية جانباً أكبر مما كرسه لبحث شروط السلام مع بارنج. لأنه ما ان أعلن قبول مصر لمشروع روجرز حتى أخذ المصريون والعراقيون والمقاومة الفلسطينية يتهمونه مع كل من يتفق معه في الرأي بأنه خائن لقضية العرب.

وبالتأكيد لا يمكن لأي إنسان أن ينكر انه عقب حرب الأيام الستة بدا أن عبد الناصر قد تخلى عن جانب كبير من مبدأ الوحدة العربية وأصبح مهتماً أساساً، إن لم يكن كلياً، باحتياجات مصر، إلاّ أن هذا يرجع إلى حد كبير إلى إدراكه أنه يتعين على مصر بعد الهزيمة المدمرة أن تعوض ما خسرته قبل أن تتمكن مرة أخرى من التطلع إلى الدور القدري لها في قيادة العرب. ومع ذلك فقد وجد نفسه نظراً لعدم من يستطيع أو من يريد أن يفهم هذه الحقيقة الأساسية من أقرانه من الحكام العرب يجابه عداء دمشق وبغداد الشديد لأنه قرر الإقدام على محاولة أخرى للتوصل إلى تسوية مع إسرائيل، وكان الأمر الأسوأ حتى من ذلك أنه اضطر إلى التوسط في حرب أهلية دامية بين الجيش الأردني والفلسطينيين وهو جهد استنفد من البقية الباقية من قوته الجسمانية ما كلفه حياته.



الفصل الثاني والعشرون

«مؤتمر القمة الأخير»

اتخذت أحلاف عبد الناصر العربية اتجاهاً عكسياً تماماً منذ حرب عام ١٩٦٧ وعلى الأخص منذ مؤتمر القمة الذي عقد بمدينة الخرطوم عقب هذه الحرب، ذلك ان حقائق الضرورة السياسية البينة قد أحالت أعداء الأمس الرجعيين إلى مؤيدين اليوم وجعلت من كانوا يوماً ما حلفاء تقدميين مثل سوريا والعراق خصوماً ألداء.

والواقع إنه مع حلول عام ١٩٧٠ كان مؤيدو مصر الوحيدون الذين يمكن وصفهم بأنهم تقدميون هما السودان وليبيا، حيث كانت قد قامت في العام السابق حكومتان عسكريتان جاء بهما انقلابان بقيادة اللواء جعفر نميري والعقيد معمر القذافي. ونظراً لحداثة عهدهما بالسياسة فإن القائدين الثائرين كانا سعيدين بتلقي النصح من القاهرة في معظم مسائل السياسة الخارجية. أما الدول الأشتراكية الأخرى، ومن بينها جمهورية اليمن الجنوبية الحديثة الاستقلال، فقد بقيت على عدائها العنيد لأي فكرة تدعو إلى التوصل إلى حل وسط مع إسرائيل. وبالنسبة لسوريا لم يكن البعثيون اليساريون أقل نفوذاً أو سيطرة منهم في عهد أمين الحافظ وظلوا ينفثون حقدهم الدفين على مصر بإطلاق وابل من الاتهامات بأن عبد الناصر يتخلى عن الفلسطينيين وحلفائه السابقين في محاولة غادرة لاستعادة الأراضي التي فقدتها مصر بعقد صفقة منفردة مع إسرائيل. بل إن عارف نفسه استسلم لجوقة التنديد ولو لمجرد أن يتجنب مزايدة خصومه من البعثيين العراقيين. ولما عزل من منصبه في يوليو ١٩٦٨ بعد أن عجز عن التصدي للتيار أكثر من ذلك وولى البعثيون اللواء حسن البكر رئيساً للجمهورية انطلقت في بغداد حملة تجريح ضد السياسة المصرية لا تكاد تقل عنفاً عن حملات السباب التي كانت توجه إلى مصر في عهد عبد الكريم قاسم.

ورداً على ذلك راح عبد الناصر يشن حملة هجوم ضد منتقديه عبر الإذاعة والتليفزيون وفي الصحف. وعندما التقى بالرئيس السوري الأتاسي في ليبيا خلال الاحتفالات التي أقيمت عقب الانسحاب من القاعدة الجوية الأمريكية قال له صراحة إنه نكران سوريا لجميل مصر قد أثبت، إذا كان لا بدّ من دليل، إنه لا يمكن الثقة في إخلاص البعث. وأشار في رسالة شخصية بعث بها إلى الرئيس البكر وسمح بنشرها في الصحف إنه من الأفضل استخدام طاقات العراق لصالح القضية العربية بمقاتلة الإسرائيليين بدلاً من استخدامها في مظاهرات الشوارع التي تطالب الآخرين بمحاربة الإسرائيليين كما احتج بشدة عندما قامت السلطات العراقية، بعد تنفيذ حكم الإعدام في عدد من المواطنين العرب واليهود بسبب قيامهم بالتجسس لصالح إسرائيل، بعرض جثث المحكوم عليهم علناً فوق المشانق في أحد ميادين بغداد. ورغم حملات القاهرة على البعثيين في بغداد فلم يكن ثمة أمل في استمالة حكومة البكر أكثر مما كان هناك من أمل في حمل السوريين على تغيير لهجتهم.

ومهما يكن من شعور عبد الناصر بالقلق إزاء «زواج المصلحة» الذي عقده مع هؤلاء الحكام العرب الذين كان يصفهم قبل عام ١٩٦٧ بأنهم رجعيون خونة فإنه لم يكن في وضع يسمح له برفض صداقتهم المعروضة. فضلاً عن رغبته في الوصول إلى تسوية مع إسرائيل كان في حاجة ماسة، منذ أن انتهت حرب الأيام الستة، إلى إعادة قواته من اليمن ولو لمجرد سد بعض الثغرات في الدفاعات المصرية. ولم يكن في استطاعته الانسحاب من هذا النزاع دون تعاون السعوديين، وقد حققت له اتفاقية الخرطوم هذا المطلب. وفي غضون الأسابيع القليلة التالية سحب ما يقرب من عشرين ألفاً من قواته من اليمن رغم اعتراضات السلال الشديدة، وعندما انسحبت بريطانيا من عدن في نهاية عام ١٩٦٧ سحب ثلاثين ألف جندي آخرين وترك في اليمن عشرين ألف جندي تقريباً لمساندة قضية الجمهورية بالإضافة إلى ضمان من القاهرة بدفع نفقات جيش السلال لمدة ستة شهور أخرى.

ولم يكن معنى هذا أن الحرب في اليمن قد انتهت اثر عمليات الانسحاب التي قام بها المصريون ناهيك عن أن الجمهوريين لم يكونوا قد اقتربوا من إقامة نظام خاص مستقر بل على العكس ظل القتال دائراً وإن كان على نطاق ضيق جداً. فضلاً عن ذلك كان السلال على خلاف دائم مع أعوانه وخاصة رئيس وزرائه حسن العمري. وفي أواخر عام ١٩٦٥ رأى عبد الناصر إنه من الضروري إبعاد السلال إلى القاهرة

لمدة تسعة أشهر تقريباً لإتاحة الفرصة للعمري لتنظيم حكومة صنعاء. إلا أن العمري اصطدم حينذاك بالقيادة المصرية ومن ثم عاد السلال إلى اليمن وأقال رئيس وزرائه واعتقل ما يزيد كثيراً على مائة من كبار المسؤولين وضباط الجيش وأعدم سبعة منهم بتهمة التعاون مع المملكة العربية السعودية. وهرب العمري إلى القاهرة، غير أنه في ديسمبر ١٩٦٧ اضطر السلال، عندما سحبت مصر معظم قواتها، إلى استدعائه مرة أخرى لتولي الحكومة. وبعد ذلك استمر قتال متقطع بين قوات الملكيين والجمهوريين لمدة اثني عشر شهراً أخرى، إلا أنه قرب أواخر عام ١٩٦٨ قرر السعوديون وقف إمداداتهم لجيش الإمام في محاولة لفرض وقف إطلاق النار. ومنذ تلك اللحظة، وباستثناء عدد قليل من المناوشات القصيرة، سادت أرجاء اليمن حالة جمود إلى أن تم التوصل إلى تسوية نهائية في مايو ١٩٧٠ وحدت صفوف الأطراف المتنازعة، بعد أكثر من سبع سنوات من الحرب الأهلية، لتشكل ائتلافاً وطنياً.

وعلى الرغم من أن عبد الناصر لم يكن يملك خياراً يذكر في الأمر إلا أنه أقدم على مغامرة ضخمة عندما سحب ثلاثة أرباع جيشه تقريباً من اليمن قبل التوصل إلى أي تسوية نهائية، لكنه استطاع، بفضل تعاون السعوديين وانسحاب القوات البريطانية من عدن في الوقت المناسب، أن ينسحب من هذه المغامرة المشؤومة دون أن يفقد المزيد من مكانته. وبعد أن تعززت الجبهة الداخلية بالرجال والسلاح بات يشعر بثقة كافية في النفس جعلته يطلب عقد اجتماع آخر لرؤساء الدول العربية لتدعيم أحلافه الجديدة ولكشف نفاق خصومه المتشددين. وفي ديسمبر عام ١٩٦٩ في مؤتمر عقد بالرباط وجه سؤالاً صريحاً إلى من يرفضون كل المشروعات الرامية إلى التوصل إلى تسوية عن خططهم الدقيقة لمواصلة الحرب ضد إسرائيل. فلماذا كانوا يعارضون معارضة جذرية، كما يزعمون دائماً، كل سطر في قرار الأمم المتحدة تمن للمفروض أنهم وضعوا استراتيجية بديلة لطرد الإسرائيليين من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ إن لم يكن من الأراضي الفلسطينية كلها. فهل ستقدم الجزائر، مثلاً، الطاقة الجوية الأساسية؟ وما عدد القوات التي ستخصصها سوريا والعراق للمعركة؟ وهل سيقومون بالهجوم من سوريا وحدها أم أنهم وضعوا أيضاً خطة لاستخدام الأراضي الأردنية؟ وما هو تصورهم للدور الذي يجب أن تؤديه مصر؟ ومن الذي سيقدم المال ومن أين سيحصلون على السلاح اللازم لشن حرب ضد العدو؟

أوضح عبد الناصر إنه من الضروري الإجابة على هذه الأسئلة وعلى أسئلة

كثيرة أخرى وأن من حقه أن يعرف الإجابة قبل أن يطلب منه العدول عن سعيه للتوصل إلى تسوية سياسية. ومن المسلم به أن إسرائيل قد أظهرت حتى الآن عناداً تاماً ولكن ما لم يكن لدى العرب خطة تهيء على الأقل فرصة طيبة لتحقيق النصر في المعركة فمن الغباء أن يضيعوا أي فرصة للتوصل إلى تسوية. ولا حاجة بنا إلى القول بأن المتشددين لم يستطيعوا إلا أن يردوا قائلين إن افتقارهم إلى خطط ثابتة إنما هو خطأ كل إنسان آخر وليس خطأهم. لذلك انسحب عبد الناصر في اليوم التالي من الاجتماع وسافر إلى طرابلس لإجراء محادثات أكثر تجانساً مع حكام ليبيا والسودان الجدد.

حقق مؤتمر الرباط، فضلاً عن فضح رياء خصوم القاهرة، نتيجة فرعية هامة واحدة هي أنه وحد بين عبد الناصر والقذافي ونميري، وبهذا وضع الأسس لقيام تحالف رسمي بين مصر والنظامين العسكريين الجديدين في طرابلس والخرطوم. وكان على رأس كلا النظامين ضباط شبان لا تكاد قدراتهم الإدارية تعادل حماسهم للإصلاحات الثورية. ولما كان نميري والقذافي يشتركان معاً في إعجابهما الذي لا حدود له بشقيقهما الأكبر المصري فقد أصبحا يعتمدان عليه اعتماداً كبيراً في طلب التوجيه والتأييد.

ولم يحاول عبد الناصر أن يثنيهما عن القيام بذلك. إذ أن ليبيا التي كانت حتى عهد قريب جداً فقيرة تماماً إلى حد أن صادراتها الرئيسية كانت تتمثل في نبات البردي الذي يستخدم في صناعة أوراق النقد في الدول الأخرى أصبحت تنعم بثروة هائلة من البترول المكتشف حديثاً. أما السودان فبرغم أنه لا يتمتع بمثل هذه الثروة فقد كان على الدوام ذا أهمية فريدة للحياة الاقتصادية في مصر. فضلاً عن أن التحول الأخير الذي طرأ على أحلاف عبد الناصر في العالم العربي واتخاذها خطاً معاكساً لم يكن بلا تعقيدات. إذ أنه لم يصبح متحالفاً مع أنظمة «رجعية» فحسب وإنما وجد نفسه يشارك بورقيبة موقفه السياسي من المسألة الإسرائيلية الأمر الذي لم يتوان المتشددون عن استغلاله في حملتهم للتشهير بالقاهرة ولذلك فإن كسب مساندة دولتين ثوريتين جديدتين كان تطوراً مقبولاً تماماً. وهكذا عندما اجتمع عبد الناصر بجعفر نميري ومعمر القذافي في الخرطوم في شهر مايو عام ١٩٧٠ في الاحتفال بالعيد الأول للثورة السودانية وافق فوراً على قيام حلف ثلاثي القصد منه وفقاً لنص البيان الصادر عن

الاتفاق وتلاحم الثورات التقدمية في الدول الثلاث في مجابهة مؤامرات الإمبريالية العالمية والصهيونية والقوى الرجعية المحلية».

على إنه إذا بدت ارتباطات مصر أكثر احتراماً داخل إطار عربي بسبب التحامها بهذين النظامين الثوريين فلم يكن معنى هذا ان موقفها على المسرح العالمي قد ازداد أي قوة. فقد كان عبد الناصر في نظر الغرب لا يزال الضحية المسحوقة لاستفزازاته في حرب الايام الستة والذي أصبح غداة هزيمته المشينة، وإن كان ذلك على الرغم منه، تابعاً لروسيا وأداة في لعبة سياسة القوى التي تمارسها موسكو. ومن ثم تحطمت آماله في عضوية ناهيك عن زعامة عالم الحياد وعدم الانحياز، وتبددت حتى صداقاته القديمة مع تيتو ونهرو. وكان نهرو قد مات لكنه قبل وفاته صدم صدمة قوية عندما لم يحتج عبد الناصر علناً عقب اعتداءات الصين على الأراضي الهندية في منتصف الستينيات واكتفى بإرسال احتجاجات سرية إلى شوان لاي، وأخيراً جداً اصيب تيتو بخيبة أمل قاسية لتخلف مصر عن الاشتراك مع يوغوسلافيا في التنديد بالغزو الروسي لتشيكوسلوفاكيا في صيف عام ١٩٦٨. وكان من رأي تيتو إنه مهما يكن مدى اعتماد مصر على مساعدات روسيا فإنه لم يكن يصدق إنه كان ينبغي على عبد الناصر التزام الصمت إزاء هذه الوحشية.

وعندما قام تيتو بزيارة السد العالي في وقت لاحق من نفس العام حاول عبد الناصر تفسير أسباب صمته فاوضح له أنه لا يستطيع أن يهاجم الروس الذين يمثلون أمله الوحيد في الحصول على الأسلحة التي يحتاج إليها للدفاع عن مصر. فبدون تأييدهم سوف يتقوض مركزه في الشرق الأوسط بصورة مفجعة، الأمر الذي لن يستفيد منه سوى الأمريكيون والإسرائيليون. ومن المؤكد أنه ما من صديق لمصر يود لها مثل هذه النتيجة. وكان من المحتم ان يعلن تيتو على أن هذا آخر شيء يريده لمصر. ولكنه بالمثل لم ينسَ إنه منذ عهد ليس ببعيد عندما كان الروس يثيرون الشيوعيين في مصر وسوريا لم يمنع الخوف عبد الناصر من مهاجمتهم علناً مثلما هاجمهم سراً رغم أنهم كانوا في تلك اللحظة ذاتها يقدمون معونة ضخمة لبناء السد العالي وتزويد الجيش المصري بالعتاد وبالتالي لم يعد يشعر بنفس الاحترام لزعيم مصر. ومع ضياع هذا العنصر الجوهري من صداقتهما انتهى فجأة ما كان يعتبر أوثق صداقات عبد الناصر السياسية خارج مصر.

لقد حدث التباعد مع تيتو في لحظة غير ملائمة تماماً لعبد الناصر، إذ قبل أشهر قليلة فقط استقال زكريا محيي الدين، وهو آخر أقرب رفاقه من مجلس قيادة الثورة القديم، من الحكومة وأصبح عبد الناصر لا يكاد يجد حوله، باستثناء هيكل، من يستطيع أن يعتبره صديقاً شخصياً. ولم يكن ثمة من لا يزال يشغل منصبه من رفاقه القدامى منذ ايام الضباط الأحرار سوى أنور السادات وحسين الشافعي اللذين لم يكونا حميمين له، ناهيك عن انه لم يكن له أي أصدقاء حميمين بين الوجوه الجديدة حول مائدة اجتماعات مجلس الوزراء التي لم يكن يعرف حتى بعضها. أما فيما يتعلق بشركائه الجدد من ليبيا والسودان فإنه رغم سعادته بتأييدهم له في محافل العالم العربي كانت علاقاته بكل من القذافي ونميري سياسية وموضوعية تماماً.

وخلاصة القول إن عبد الناصر أصبح في عام ١٩٧٠ شخصاً منعزلاً تماماً وبدا، مع تدهور حالته الصحية يشعر بحنين متزايد إلى رفاق السنوات الماضية، فأعاد إلى السلطة واحداً أو اثنين من رفاقه السابقين من أمثال سيد مرعي. وعندما قرر في شهر إبريل تعيين وزير آخر للإرشاد بدلاً من محمد فائق صمم على الا يعين شخصاً جديداً آخر لا يعرفه حتى إنه أصر ان يضطلع هيكل بمهمة متعذرة وهي الجمع بين الوزارة ورئاسة تحرير صحيفة الأهرام. وبعد ثلاثة شهور أخرى وبعد أن أصدر أطباؤه تحذيراً خطيراً آخر بأن حياته تتوقف على التخفيف من بعض أعباء عمله قرر أن يدعو البغدادي للعودة لكي يخفف عنه أعباءه بتولي رئاسة الوزارة، لذلك بعث في شهر يوليو من العيادة التي كان يعالج فيها بروسيا برسالة يطلب فيها من صديقه القديم مناقشة الأمر عند عودته إلى القاهرة.

لكن البغدادي لم يوافق على طلب عبد الناصر وقال إنه يؤثر أن يكون صديقه على أن يكون رئيس وزرائه، وقد علمته التجربة إنه لا يستطيع الجمع بين الأمرين. وأضاف البغدادي في ملاحظة ساخرة إنه إذا كان يعتقد انه جدير بتولي رئاسة الوزارة فلماذا لا يزال تليفونه مراقباً؟ ولم يحر عبد الناصر جواباً سوى تأكيد رغبته الصادقة في أن يرى صديقه القديم وقد عاد إلى منصبه. وبعد أن فشل اجتماعان آخران في حمل البغدادي على تغيير رأيه كف عبد الناصر عن محاولاته ورفض أن يعرض رئاسة الوزارة على أي شخص آخر الأمر الذي أثار فزع أطبائه إلى حد كبير.

وهكذا فعندما دب الخلاف في العالم العربي حول مبادرة روجرز للسلام واجه

عبد الناصر أزمة كبرى دون مساعدة من أقدم وأقرب رفاقه. صحيح أن عبد الناصر لم يكن يفتقر إلى التأييد الخارجي، فقد أظهر الروس عدم موافقتهم على ما أسموه بالسياسات «غير الواقعية المغامرة» التي تؤيدها الحكومات العربية المتشددة، ولم يؤيدوا موقف مصر «المتزن الواقعي» فحسب ولكنهم التمسوا أيضاً الثقة في واشنطن لأنها حققت ذلك. ووافق حسين أيضاً على مشروع روجرز رغم شعوره بالاستياء إلى حد ما بسبب عدم قيام عبد الناصر بالتشاور معه قبل أن يعلن قراره بالموافقة. على انه في غضون ساعات من إعلان موافقة مصر أعلنت العراق وسوريا رفضهما التام للمقترحات الأمريكية وقامت المقاومة الفلسطينية بسلسلة من المظاهرات العنيفة في عمان وبيروت وغيرهما من المدن، واتهم عبد الناصر بالخيانة وندد بمشروع روجرز باعتباره مؤامرة أمريكية ترمي إلى سلب حقوق الفلسطينيين العادلة.

وكان قد طرأ على المقاومة الفلسطينية تحول كبير منذ مؤتمر القمة في الخرطوم. إذ استقال الشقيري من رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية وحل محله ياسر عرفات مؤسس وقائد جماعة فتح الفدائية، وبحدوث هذا التغيير في القيادة انقضى التأكيد على النشاط السياسي الذي كان عبد الناصر يشجعه باعتباره أقل خطراً من النشاط العسكري، وبدلاً من اتخاذ وضع «حكومة في المنفى» أخذ النظام الجديد يحاول خلق جيش عصابات من معسكرات اللاجئين في الأردن وسوريا ولبنان، ولم يعد عرفات ورفاقه على استعداد للسماح للحكومات العربية أو الأمم المتحدة أو الدول الكبرى أن تقرر لهم مستقبلهم فأبلغوا كل من يعنيهم الأمر أنهم وقد فقدوا كل ما تبقى من أراضي فلسطين في عام ١٩٦٧ سوف يخوضون معاركهم لتحرير أرضهم. والأهم من ذلك أن منظمة التحرير الفلسطينية وضعت سياسة جديدة لفلسطين المحررة، فاقترحت قيام دولة لا طائفية يتمتع فيها يهود إسرائيل الحاليين وعرب فلسطين، بما في ذلك اللاجئين في البلاد العربية المجاورة، بالمساواة في الحقوق والواجبات كمواطنين في فلسطين الموحدة.

لذلك عارضت المقاومة الفلسطينية معارضة واضحة نوع التسوية التي نص عليها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وترى المقاومة أن كل المتاعب التي حاقت بالفلسطينيين قد نشأت عن قرار الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٤٧ والخاص بتقسيم هذا البلد الصغير جداً المسمى فلسطين الذي لا يزيد في مساحته عن إقليم ويلز أو ولاية ماريلاند والسماح بخلق دولة قاصرة على اليهود في أحد الشطرين حيث طرد

منها السكان الموجودون فيها من غير اليهود بحكم الظروف أما العدد القليل الذي تمكن من البقاء فإنه يعامل مواطنين من الدرجة الثانية. وترى منظمة التحرير الفلسطينية إنه بإرغام إسرائيل على الانسحاب إلى حدودها قبل عام ١٩٦٧ لن يكون للقرار رقم ٢٤٢ تأثير على جوهر المشكلة لأنه سيكون معنى هذا التغاضي عن طرد كل هؤلاء الفلسطينيين الذين شردوا لإفساح الطريق لإقامة دولة يهودية في عام ١٩٤٨، ومثلما يسلمون بأنه لا يمكن تحقيق السلام بطرد اليهود الذين جاءوا للتوطن في إسرائيل فإنهم مقتنعون بأنه لن يكتب الدوام لأية تسوية تقر طرد عرب فلسطين بصفة دائمة من وطنهم الذي ظلوا يعيشون فيه ثلاثة عشر قرناً.

وعلى أية حال فإنه نظراً لأن الحجج الكلامية لم تستطع أبداً أن تقنع الإسرائيليين بقبول فكرة دولة فلسطينية لا طائفية شرع ياسر عرفات ورفاقه في تنظيم حركة للمقاومة ذات هدف طويل الأجل يتمثل في إنهاك العدو بحيث ترغمه في النهاية على قبول الحل الذي يطرحونه، والحقيقة ان منظمة فتح بدأت، منذ اللحظة التي أعلن فيها وقف إطلاق النار في أعقاب حرب الأيام الستة، في القيام بعمليات تخريب ولو على نطاق محدود داخل الأراضي المحتلة ولو لمجرد إبلاغ إسرائيل والدول العربية ان الحرب بالنسبة للفلسطينيين على الأقل أبعد ما تكون عن الانتهاء. وكان من المحتم أن تؤدي هذه العمليات إلى اصطدامهم بحكومتي الأردن ولبنان حيث تتمركز جل حركة المقاومة في الوقت الراهن، فالأردنيون واللبنانيون كانوا سيشعرون بالسعادة لتسوية المشكلة مع إسرائيل على أساس القرار رقم ٢٤٢ إذ كانوا يستبد بهم الخوف الشديد من أن تؤدي العمليات التي تقوم بها فتح والمنظمات المماثلة الأخرى إلى ازدياد تصميم الإسرائيليين على البقاء في الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في عام ١٩٦٧. ومن ثم أخذت المعارك تنشب مراراً بين الفدائيين من ناحية والجيش الأردني واللبناني من ناحية أخرى، ولما أخذ عدد الفدائيين في الازدياد أصبحت العلاقات مع السلطات المحلية أكثر توتراً.

وكان ياسر عرفات يحاول جاهداً السيطرة على الموقف بالتشاور بصورة منتظمة مع الملك حسين. ولكن بالرغم من شعور الملك بأنه لا يستطيع بعد ذلك أن ينكر حق منظمة التحرير الفلسطينية في تنظيم مقاومة من داخل الأردن بعد أن فقد الفلسطينيون كل جزء من أراضيهم كانت السلطات الأردنية تشعر باستياء بالغ من وجود الفدائيين. كذلك بينما كان ياسر عرفات القائد الأسمي للمقاومة فإنه لم يستطع

السيطرة على كل جماعة داخل هذا التنظيم المتفتت، وهكذا فبنفس السرعة التي كان يتم التوصل بها إلى اتفاق بين ياسر عرفات والملك حسين حول تحديد مدى نشاط منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن كان يتم تخريب كل ترتيب بطريقة ما اما بواسطة الفئات المناهضة للفلسطينيين داخل الجيش أو بواسطة جماعات المقاومة الأكثر تطرفاً مثل الجبهة الشعبية الماركسية التي يرأسها جورج حبش والتي ترى أن النظام الأردني لا يقل عداء للقضية الفلسطينية عن الإسرائيليين.

كان لدى كل من الجانبين ما يبرر موقفه، فقد كان الفلسطينيون يشكون من أن حسين قد أبلغ الإسرائيليين انه سوف يقوم بحل المقاومة حالما يتم التوصل إلى تسوية تضمن حلاً وسطاً كما كانوا يدعون أن فدائييهم يتعرضون للهجوم عليهم بصورة مستمرة من جانب الجيش والبوليس الأردني. وكان الملك يدعي من ناحيته أن المقاومة تثير اضطراباً في عمان ومدن الأردن الأخرى حيث يثير سلوكهم المتغطرس مشاعر السخط بين الأهالي، والأخطر من ذلك، كما ظهر من اعتداءات إسرائيل المتكررة على مشروعات الري في وادي نهر اليرموك، ان عمليات الفدائيين في الضفة الغربية المحتلة كانت تزيد من احتمال قيام العدو بعمليات انتقامية يمكن أن تؤدي إلى إلحاق دمار تام بالأردن.

وبالمثل في لبنان، حيث كان وجود فتح ومنظمة الصاعقة - التي تتخذ سوريا قاعدة لها - في الجنوب يثير المخاوف التي تراود الطائفة المسيحية منذ عهد بعيد من السيطرة الإسلامية من سوريا، لم تكن السلطات تقدم أية مساعدة للفلسطينيين، ونظراً لتهديد إسرائيل للبنان بالانتقام من أي غارات تشنها منظمة التحرير الفلسطينية عبر الحدود وخوفاً من تقديم ذريعة تتيح للإسرائيليين تحقيق أحلامهم بضم الجزء الجنوبي من وادي نهر الليطاني الخصيب أرسلت الحكومة اللبنانية قوات للسيطرة على قواعد الفدائيين فوق أرضها وبتوسط عبد الناصر لدى بيروت، بناء على طلب عاجل من ياسر عرفات، وتم التوصل إلى اتفاقية يسمح بمقتضاها باستمرار عمليات منظمة التحرير الفلسطينية بشرط خفض عدد الفدائيين في الجنوب، إلا أنه عندما شددت الجماعات الباقية هجماتها عبر الحدود رد الإسرائيليون على ذلك بإلقاء قنابل النابالم على قرى لبنانية زعموا أنها تأوي الفدائيين. وبينما كانت بيروت تتقدم بشكواها إلى الأمم المتحدة توتر الموقف بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة التي تعرضت لضغط شعبي متزايد لكي توقف كل نشاط المقاومة. وفي صيف عام ١٩٦٩ نشبت

حالة حرب أهلية فعلية في لبنان مع استئناف فتح والصاعقة القتال دفاعاً عن قواعدهما. واستطاع المصريون في شهر نوفمبر حمل كلا الجانبين على تسوية الخلافات بينهما باتفاقية وقعها في القاهرة ياسر عرفات ورئيس الأركان اللبناني وتسمح هذه الاتفاقية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالقيام بنشاط محدود من مناطق محددة متفق عليها في جنوب لبنان.

وقد أظهر السوريون أنفسهم، الذين يتباهون كثيراً بتشددهم، مواقف تنطوي على درجة عالية من التناقض في علاقاتهم بالمقاومة الفلسطينية. ربما كانوا يؤيدون منظمة التحرير الفلسطينية في رفض أي تسوية تنطوي على حل وسط ولكنهم خوفاً من انتقام العدو رفضوا بصراحة أن يسمحوا بأي نشاط للفدائيين عبر حدود سوريا مع إسرائيل. لذلك اقتصرت مساعدتهم العملية لمنظمة التحرير الفلسطينية على تدريب الفدائيين للعمل في الأراضي اللبنانية والأردنية وتوفير مركز لاستبدال البنادق والأسلحة الصغيرة العتيقة التي تقدمها مختلف الدول الشيوعية للمقاومة.

لم يكن مثل هذا الرياء بلا أثر على العرب «التقدميين» ولا سيما الجزائريين ففي أواخر عام ١٩٦٩ كان بومدين قد أصبح إلى حد كبير مؤمناً بوجهة نظر القاهرة ولم يعد يسمع شيء عن اشتراكه فيما يردده المتشددون في دمشق وبغداد كما شعر نميري بعد أن أرسل قوة سودانية لكي تقف إلى جانب المصريين على جبهة قناة السويس بالاشمئزاز تماماً بسبب مراوغة السوريين وغموضهم.

وكان رد فعل عبد الناصر منطقياً لأنه تعلم ألا ينتظر من البعث سوى النفاق ومع ذلك كان يشعر بقلق عميق لخوفه من أن تؤدي تصريحات السوريين والعراقيين المسرفة إلى تحريض المقاومة الفلسطينية على إثارة صدام كبير مع اللبنانيين والأردنيين. ولذلك لم يدخر جهداً من أجل الحفاظ على السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات في عمان وبيروت وكان يظهر في علاقاته بحسين تفهماً لمشكلات الأردن وكان في الوقت نفسه يحث الملك باستمرار على التحلي «بصبر أيوب» في معالجته للمقاومة، وكذلك كان، كلما استقبل ياسر عرفات ينصحه بأن يعير كلام دمشق وبغداد المتطرف أذناً صماء وأن يخضع منظمة التحرير الفلسطينية لأشد انضباط ممكن. وكان يقول إنه يجب على الفلسطينيين أن يتذكروا أنه من المحتم أن تنظر لبنان والأردن نظراً لتعرضهما وحدهما للإعتداءات الإسرائيلية بارتياب إلى كل من يكون سبباً في إثارة

العدو ودفعه إلى القيام بعمليات انتقامية، فضلاً عن أنه ينبغي على منظمة التحرير الفلسطينية أن تحرص على عدم الاشتباك في قتال مع إسرائيل ما لم تتأكد من الحصول على مساندة عسكرية ومالية من الدول العربية.

وعلى الرغم من كراهيته الشديدة لزعماء المقاومة الأكثر تطرفاً مثل جورج حبش الذي كان يعتبر اعتناقه للماركسية منذ عهد قريب جداً مجرد انتهازية سياسية، كان عبد الناصر يشعر بميل كبير إلى ياسر عرفات، ومع انه كان يشك في أن لديه قدرة كبيرة على التقدير السياسي، فإنه كان معجباً بالشجاعة والعزم اللذين عالج بهما مهمة قيادة المقاومة في الميدان، كما كان يشعر بتعاطف كبير مع أهداف منظمة التحرير الفلسطينية رغم عدم موافقته على رفضها التام لأي تسوية تنطوي على حل وسط. وكان عبد الناصر يؤمن أيضاً بأن المقاومة تستطيع، بشرط ألا تشتط في ذلك، أن تلعب دوراً مفيداً بإرهاق الإسرائيليين عن طريق الغارات المستمرة وبهذا تضغط عليهم بصورة تدفعهم إلى اتخاذ موقف أكثر مرونة في التفاوض مع يارنج. هذا إلى جانب أن موقف الفلسطينيين المتقلب لم يكن بدون فوائد، لأنه بالمقارنة كانت سياسة مصر تبدو للعالم الخارجي إنها أكثر واقعية وكبحاً لجماح النفس، الأمر الذي يمكن أن يخدم مصر وخاصة في الغرب.

وكان عبد الناصر يدرك في الوقت نفسه أن المقاومة الفلسطينية يمكنها بسهولة تامة أن تخرج على أي سيطرة. وكان يشعر شخصياً انه بدلاً من تجنيد جيش تحرير في هذه المرحلة المبكرة من الأفضل أن ينصح عرفات بالتركيز على تدريب مجموعات صغيرة من المخربين ذوي المهارة الرفيعة على العمل سراً وراء الخطوط الإسرائيلية. ومع إنه كان من وقت إلى آخر يعلن تأييده للجهود التي يقوم بها الفلسطينيون لاستعادة أراضيهم السليبة فقد كان يدرك تماماً ان قيام أعداد ضخمة من الفلسطينيين المسلحين بالاستعراض في شوارع عمان وبيروت ووصف كل تسوية بالخيانة لقضيتهم ربما يثير عداء الحكومات المضيفة أكثر مما قد يؤثر في الإسرائيليين.

لذلك أخذ عبد الناصر يسعى إلى تخفيف حدة احتجاجات منظمة التحرير الفلسطينية العنيفة بتذكير ياسر عرفات كلما اجتمعا أن القرار رقم ٢٤٢ يمكن دون أن يكون خيانة للأماني الفلسطينية أن يكون معبراً نحو تحقيق هذه الأماني في نهاية الأمر، وكان يسأل أليس من الأفضل لمنظمة التحرير الفلسطينية ان تكون قادرة على القيام

بالمقاومة ضد إسرائيل من رام الله والخليل بدلاً من عمان؟ أما فيما يتعلق بفكرة حرب تحرير فقد أبلغ عبد الناصر ياسر عرفات، مثلما أبلغ الشقيري قبله، إنه من العبث الحديث عن مثل هذه الأمور قبل أن تستطيع الدول العربية صنع دباباتها وأسلحتها الجوية الأخرى، فطالما انهم يعتمدون على إمدادات أجنبية من السلاح فإن أية محاولة لتحرير فلسطين بالقوة يمكن أن توقف، بل ومن المؤكد تقريباً إنها سوف توقف، بواسطة من يتحكمون في شحنات السلاح إلى العرب. وأخيراً حذره من الارتباط بالبعثيين السوريين والعراقيين الذين سيخدعونه بوعود كاذبة ليس إلا.

لكن حتى لو قبل عرفات منطق هذه الحجج لم يكن في استطاعته ان يقنع رفاقه بتعديل موقفهم من رفض أية تسوية تنطوي على حل وسط لأن اي حل يقوم على أساس الاعتراف بدولة إسرائيلية كان بمثابة تقويض للأسس التي يقوم عليها إيمانهم بدولة فلسطينية جديدة تضم العرب واليهود معاً من ناحية، ومن ناحية أخرى لأن منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن منظمة موحدة بأي حال من الأحوال، وبمرور الوقت دون أن تظهر اي بادرة على أن المقاومة قادرة على تنظيم جيش للتحرير، ناهيك عن أن الدول العربية لم تستطع تعبئة قواها لتأييدهم، أخذ الكثيرون من اعضاء منظمة التحرير الفلسطينية يشعرون بالإحباط فعاد بعضهم إلى مزاولة أعماله المدنية السابقة لكن عدداً أكبر بدأ ينخرط في صفوف جماعات أكثر تطرفاً مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

لم يكن معنى هذا ان جهود جماعات المقاومة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية غير فعّالة كلية. فقد بدأت، كما يتجلى من الجو السائد في مخيمات اللاجئين، في بعث الأمة الفلسطينية من الأساس، كما كانت تقوم بتنظيم وتعليم الفلسطينيين من مختلف الأعمار لكي يواجهوا تحدي حلة طويلة، وعندما يتحقق النصر يعالجون مشكلات إعادة بناء مجتمعهم للتعايش مع سكان إسرائيل الحاليين، وفي المجال العسكري أيضاً أحرزت منظمة التحرير الفلسطينية انتصاراً مرموقاً في شهر مارس ١٩٦٨ عندما تمكن ثلاثمائة فدائي مسلحين بأسلحة أوتوماتيكية خفيفة وقنابل يدوية فقط من سحق هجوم عنيف قام به طابوران متقاربان من الدبابات الإسرائيلية، يساندهما رجال المظلات، على قاعدة فتح في الكرامة في وادي الأردن. وقد نجحوا بهذا العمل في تحطيم أسطورة عدم إمكان قهر إسرائيل كما كبدوا مهاجميهم خسائر فادحة. كذلك قامت

مختلف جماعات المقاومة رغم يقظة العدو بتنفيذ عدة عمليات تخريبية ناجحة في إسرائيل وغزة والضفة الغربية.

كان السكان العرب المحليون يتكبدون في بعض الحالات خسائر أفدح مما يتكبده الإسرائيليون، حدث في إحدى المناسبات المؤسفة بصورة خاصة أن تم تدمير عربة نقل ركاب كانت تقل تلاميذ إسرائيليين من إحدى مستوطنات الحدود، مما أدى إلى قتل أرواح بريئة، إلا أن الأهداف المختارة كانت في الأغلب أهدافاً مشروعة تماماً وكان في استطاعة المقاومة أن تزعم بحق أنها ألحقت بالعدو ضرراً بالغاً وكان ديان ينفي بطبيعة الحال هذه التأكيدات وحاول مراراً التقليل من أثر هذه العمليات إلا أن القسوة بل الوحشية التي يعامل بها أحياناً الأسرى من أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية بعد وقوعهم في الأسر بالإضافة إلى العقوبات الجماعية مثل تدمير القرى التي يلجأون إليها تدل على أن المقاومة لم تكن غير فعّالة كما كانت السلطات الإسرائيلية تود أن تعتقد.

على أن حب الحرب لما يثير لم يكن يشبعه انفجار قنبلة بين حين وآخر في حيفا أو حتى شن هجوم على خط أنابيب البترول الممتد من إيلات. ولما أخذت حالة الشعور بالأحباط تقوى نتيجة عجز المقاومة الواضح عن إلحاق أي ضرر دائم بإسرائيل بدأ المتطرفون الفلسطينيون يبحثون عن وسائل أخرى لإنزال خسائر بالعدو ومؤيديه الغربيين. واتجهت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى فكرة اختطاف الطائرات الإسرائيلية والأمريكية مقلدة في هذا الثوار الكوبيين، ففي شهر يوليو ١٩٦٨ أرغم ثلاثة فلسطينيين مسلحين طائرة ركاب إسرائيلية من طراز بوينج أثناء رحلتها من روما إلى تل أبيب على التوجه إلى مدينة الجزائر حيث احتجز إثنا عشر راكباً إسرائيلياً لمدة شهرين قبل أن يطلق سراحهم وبعد خمسة شهور أطلق فدائيون تابعون للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومسلحون بأسلحة اوتوماتيكية النار على طائرة أخرى من طراز بوينج تابعة لشركة العال الإسرائيلية أثناء إقلاعها من مطار أثينا فقتلوا راكباً واحداً قبل أن يعتقلهم رجال البوليس اليوناني، لذلك شن الإسرائيليون غارة انتقامية على مطار بيروت بقوات محمولة جواً بدعوى أن المهاجمين قد جاءوا من بيروت مما أسفر عن تدمير أو إعطاب ثلاث عشرة طائرة تابعة لعدة دول عربية فوق أرض المطار.

إلا أن مثل هذه الغارة الانتقامية لم تردع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ففي

فبراير ١٩٦٩ فتح أربعة من رجال الجبهة النار على إحدى طائرات شركة العال في مطار زيوريخ مما أسفر عن إصابة ستة من أفراد الطاقم والركاب بجراح قبل أن يلقى أحد المهاجمين مصرعه أثناء تبادل إطلاق النار عقب ذلك ويعتقل البوليس السويسري الثلاثة الأخرين كما إنه لم يمنع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من مواصلة عملياتها على الإطلاق احتجاجات ياسر عرفات بأنهم يسيئون إلى سمعة المقاومة الفلسطينية بنقل الحرب ضد إسرائيل إلى أرض محايدة كما إنهم لم يتأثروا عندما شكلت جماعات أنظمة التحرير الفلسطينية قيادة عسكرية موحدة كانوا يرفضونها بازدراء باعتبار أنها مجرد واجهة خادعة. ورغم أنهم وافقوا في يوليو ١٩٦٩ على الانضمام إلى منظمة التحرير الفلسطينية إلا أنهم قاموا بعد شهر آخر باختطاف طائرة أمريكية هذه المرة تابعة لشركة الخطوط الجوية العالمية كانت في طريقها إلى تل أبيب وحولوا مسارها إلى دمشق وفي شهر سبتمبر هاجم فدائيو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالقنابل اليدوية مكتب شركة العال في بروكسل وألحقوا به أضراراً بالغة كما هوجمت ممتلكات إسرائيلية أخرى في بون ولاهاي. وبعد شهرين من هذا الحادث وقع هجوم مماثل على مكتب شركة العال في أثينا قامت به جماعة فدائية متطرفة أخرى مما أسفر عن إصابة خمسة عشر شخصاً بجراح. وبعدئذ اختطفت في شهر يناير عام ١٩٧٠ طائرة أمريكية ثانية تابعة للخطوط الجوية العالمية كانت في طريقها من باريس إلى روما، وفي الشهر التالي هاجم ثلاثة فدائيين عربة لنقل الركاب تابعة لإحدى شركات الطيران في مطار ميونيخ في محاولة لقتل أو اختطاف ابن ديان الذي اعتقدوا خطأ أنه بين ركابها.

ولم يكن من الممكن التسامح أكثر من ذلك إزاء هذه التحدي من جانب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لغالبية الرأي العام العربي. فضلاً عن حاجة منظمة التحرير الفلسطينية إلى التمسك باستراتيجية متناسقة كانت الحكومات العربية تبدي قلقاً بالغاً بشأن العواقب المحتملة: فقد عاني لبنان انتقاماً وحشياً ساحقاً عندما هاجم الإسرائيليون مطار بيروت ولم يكن ثمة من يعرف موعد ومكان الضربة التالية التي سيقوم العدو بتوجيهها. وفي محاولة مسعورة لتجنيب بلاده هذه المخاطر أقدم رئيس وزراء الأردن على الاعتذار علانية عن الأحداث الأخيرة وتعهد بأن حكومته سوف تعتبر أي شخص يهاجم أو يختطف طائرة خارجاً على القانون.

لذلك أعلن ياسر عرفات، تحت ضغط عمان وعواصم عربية أخرى، بعد أسبوعين من حادثة ميونيخ أن جبهة التحرير الفلسطينية ستقوم ببحث المسألة كلها

بحثاً دقيقاً وكانت النتيجة صدور بيان باسم المجلس الوطني الفلسطيني في يونيو ١٩٧٠ يعلن أن الهجمات المسلحة على الطائرات المدنية تلحق الضرر بالقضية الفلسطينية وتتعارض مع السياسة الرسمية. ولكن هذا القرار لم يكن أكثر تأثيراً على المتطرفين من الانتقادات التي وجهها ياسر عرفات قبل ذلك. وبدلاً من أن تستجيب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لتوصية منظمة التحرير الفلسطينية استولى فدائيوها في الشهر التالي على طائرة يونانية وظلوا يحتجزونها إلى أن وافقت الحكومة اليونانية على إطلاق سراح سبعة من زملائهم كانوا قد حكم عليهم بالسجن بسبب الدور الذي قاموا به في الحادثين اللذين وقعا في أثينا.

في هذه الأثناء كانت منظمة التحرير الفلسطينية تواجه مشكلات مع السلطات الأردنية. فعلى أثر فشل الحكومة اللبنانية في وقف كل النشاط الفدائي في جنوب لبنان حاول الجيش الأردني أن يحظر حمل السلاح على أي فرد باستثناء أفراد القوات المسلحة. فلما أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية أنها ستقاوم مثل هذه الإجراءات بالقوة تراجعت الحكومة. إلا أنه بعد أربعة شهور نشب القتال بين فدائيي منظمة التحرير الفلسطينية والجيش في شمال الأردن وامتد بسرعة إلى عمان والمدن الأخرى وأسفر عن خسائر تقدر بسبعمائة شخص من بينهم مائتا شخص من القتلى. ولم يتمكن الملك حسين وياسر عرفات بمساعدة لجنة وساطة مكونة من مصر ودول عربية أخرى من وقف القتال إلا بعد أن وافق بعد ثلاثة أيام على فصل اثنين من كبار قادة الجيش معروفين بكراهيتهما للفلسطينيين.

ولكن على الرغم من هذه الهدنة الأخيرة ظل الموقف في الأردن على ما كان عليه من قبل من توتر. وكان من الواضح، مع قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالتنديد بالملك والجيش والحكومة أن نقض الإتفاقية الجديدة مثلما نقضت جميع الاتفاقيات التي سبقتها ليس سوى مسألة وقت لذلك عندما قرر عبد الناصر والملك حسين، بعد ذلك بشهر، قبول مبادرة روجرز للسلام وجد ياسر عرفات نفسه في موقف محرج فلم يكن يرغب في مهاجمة عبد الناصر شخصياً. ومع ذلك كان يؤمن إيماناً جدياً بأن مصر تعود، تحت قناع «الواقعية» إلى سياسات مؤتمر القمة العربي الأول التي بدت لكل فلسطيني في ذلك الوقت أنها تتسم بالجبن والسلبية البالغة. كما كان يعرف أيضاً أنه إذا لم يحتج على «استسلام» عبد الناصر أشد الاحتجاج فإن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وغيرها من الجماعات المتطرفة ستنتهز الفرصة للمزايدة ولهذا سار مع الاتجاه

الفلسطيني العنيف لا تسبب إلا الحفاظ على مكانته. وهكذا فغداة قبول القاهرة لمشروع روجرز تحولت شوارع عمان وبيروت إلى مسرح لمظاهرات عنيفة زحف فيها مئات الفلسطينيين على السفارتين المصرية والأمريكية للإحتجاج على خيانة قضيتهم. ولما بلغ هياج المتظاهرين الذروة أخذ الخطباء يتنافسون فيما بينهم على توجيه السباب الشخصي ووصم عبد الناصر مع حسين بالخيانة والعمالة للإمبريالية.

كان طبيعياً أن يشعر عبد الناصر بصدمة واستياء بالغ لعنف هذا الهيجان. ورغم معرفته بأن عرفات لم يوجه إليه أي سباب أو اتهام بالخيانة فإنه مع ذلك كان يرى أن زعماء منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولون عما قيل وما حدث. فإذا لم يكن في استطاعتهم السيطرة على المتطرفين أمثال جماعة جورج حبش فإن ذلك خطأهم وحدهم وعليهم أن يتحملوا مسؤوليته، لذلك صدرت أوامر عبد الناصر في ٢٩ يوليو بإغلاق محطتي الإذاعة التابعتين لمنظمة التحرير الفلسطينية اللتين كانتا تعملان من أجهزة الإرسال بالقاهرة وذلك إلى حين صدور إشعار آخر.

طلب ياسر عرفات من عبد الناصر مقابلته بعد أن أثار هذا الرد الانتقامي قلقه البالغ. لكنه قبل أن يسافر إلى مصر قام بزيارة الرئيس العراقي حسن البكر للاستفسار عما إذا كان يستطيع الاعتماد على القوات العراقية التي بقيت متمركزة في الأردن بعد حرب ١٩٦٧ في المساعدة في حماية المقاومة في حالة ما إذا انقلب الجيش الأردني على الفدائيين، ولم يكن من الممكن أن يرتكب ياسر عرفات خطأ تكتيكياً أسوأ من ذلك بزيارته لبغداد قبل القاهرة. ذلك أن العراقيين لم يفعلوا أي شيء لإنقاذ الفلسطينيين عندما هاجمتهم قوات البدو التابعة لحسين بعد ذلك بشهرين فحسب ولكنه بزيارته أولاً لواحد من أشد خصوم عبد الناصر من العرب ضاعف من الضرر الذي ألحقته المظاهرات الأخيرة بعلاقات منظمة التحرير الفلسطينية بالقاهرة. والأدهى من ذلك إنه عند لقائه بعبد الناصر في الاسكندرية قام، بدلاً من العناق المألوف، بمصافحة مضيفه بفتور، مما حدا بعبد الناصر إلى أن يبدي ملاحظة لاذعة وهي أن عرفات يدخر، ولا شك، عناقه ليختص به حسن البكر وحده.

لم يكن مثيراً للدهشة أن الاجتماع الذي أعقب هذا اللقاء كان فاتراً للغاية. فقد رفض عبد الناصر في عناد أن يسمح بإعادة فتح محطتي إذاعة منظمة التحرير الفلسطينية كما أوضح أنه إذا هاجم الملك حسين المقاومة فإن عليهم ألا يلوموا إلا

أنفسهم، إذ أن الملك قد كف يده عنهم حتى الآن بسبب مناشدة القاهرة من ناحية ومن ناحية أخرى لأنه لم يكن يرغب في إحداث انشقاق داخل جيشه الذي يضم عدداً كبيراً من الفلسطينيين، أما إذا ضغطت المقاومة عليه إلى حد أبعد مما ينبغي كما يبدو من تصميم البعض فإنه سوف يغامر بكل شيء لقمعهم. إذ أن حسين على إطلاع كامل تماماً بواسطة جهاز مخابراته على محادثات تجري بين مختلف قادة منظمة التحرير الفلسطينية تشير إلى أن بعضهم على الأقل يرغب في أن يراه وقد خلع عن العرش، فيجب ألا تتوهم المقاومة أن في استطاعتها مقاومة الجيش الأردني إذا ما اضطر الملك إلى اتخاذ إجراءات متطرفة إما تحت ضغط الظروف أو تحت ضغط أولئك القادة العسكريين الذين يتوقون إلى سحق المقاومة مرة وإلى الأبد ولذلك ينبغي عليهم أن يتجنبوا بأي ثمن أي استفزازات أخرى لا يمكن أن تؤدي إلا إلى كارثة تنزل بهم.

وبعد أن ألقى عبد الناصر هذه المحاضرة على ياسر عرفات وجه اهتمامه إلى الملك حسين، فقدّم إليه التهنئة في رسالة بعث بها إليه على أنه قد أظهر أن «صبر أيوب قد أصبح صبر حسين» ولكنه في الوقت نفسه طلب منه أن يبدي مزيداً من التحمل في المستقبل. وذكر أن مصر سوف تساند الأردن في أي أمر عدا أية محاولة لتصفية المقاومة الفلسطينية فمهما يكن مدى الحماقة والإهانة اللذين ينطوي عليهما سلوك منظمة التحرير الفلسطينية فلا شيء يمكن أن يبرر هذا الإجراء على إنه إذا استطاع حسين الاستمرار في السيطرة على زمام جيشه فإنه ـ أي عبد الناصر ـ سوف يساعده في عقد تسوية دائمة مع المقاومة تلتزم بها كل جماعات منظمة التحرير الفلسطينية.

لكن تلك الجهود جميعها كانت عبثاً، وبرهن المتطرفون في المقاومة على أن السيطرة عليهم مستحيلة شأنهم شأن أعدائهم في النظام الأردني، واستمر الجيش في مضايقته للفلسطينيين، وصعدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من هجماتها ضد كل من يعترف بتعاطفه مع سياسة القاهرة التي تؤيد الحل الوسط. واضطر عرفات، لا لسبب إلا حماية جناحه ضد المتطرفين، أن يعلن أن منظمة التحرير الفلسطينية لن تراعي وقف إطلاق النار مع إسرائيل الذي كان قد استؤنف بموجب مشروع روجرز. بل انهم، على النقيض من ذلك، سوف «يصعدون من أنشطتهم» لإبطال مفعوله.

والواقع أن مثل هذا الحديث من جانب عرفات كان مخادعاً إلى حد كبير لأن منظمة التحرير الفلسطينية، خلال الأشهر العديدة السابقة، كانت أشد انشغالاً

بأعمال العنف التي يقوم بها الجيش الأردني من أن تتمكن من القيام بأية عمليات مؤثرة داخل الأراضي التي تحتلها إسرائيل. ومن ثم لم يكن محتملاً، في مثل هذا الجو المتأزم، أن يشعروا بقدر من الأمان يمكنهم من تصعيد أنشطتهم، أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهي تعمل بعيداً عن متناول جيش حسين، فلم تكن أفكارها بشأن «التصعيد» مخادعة، وفي ٦ سبتمبر قاموا بعملية ضخمة لخطف الطائرات هدفها توجيه ضربة إلى حلفاء إسرائيل من الأمريكيين من ناحية، واحتجاز الرهائن حتى يتم إطلاق سراح رفاقهم في سجون إسرائيل وسويسرا وألمانيا الغربية من ناحية أخرى، وتم الاستيلاء على طائرة تابعة لشركة الخطوط الأمريكية وهي تحلق في سماء البحر المتوسط ووجهت إلى القاهرة حيث نسفت بالقنابل بعد أن نزل منها الركاب وطاقمها. كذلك أرغمت طائرتان تابعتان لشركة الخطوط الأمريكية والشركة السويسرية ـ وكانت الطائرة الأمريكية تقل يهوداً يحملون جنسية أمريكية ـ إسرائيلية مزدوجة على الهبوط في مهبط للطائرات مهجور في الأردن تسيطر عليه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، واختطفت طائرة بوينج تابعة لشركة العال وهي تحلق في سماء أوروبا الغربية، إلا أن قائدها استطاع أن يهبط في مطار لندن حيث ألقى البوليس القبض على المختطفة، ليلى خالد، المسؤولة أيضاً عن خطف الطائرة التابعة لشركة الخطوط الأمريكية التي كانت في طريقها إلى تل أبيب في أغسطس من العام السابق. لكن هذا الفشل لم يثن عزم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تمكنت بعد ثلاثة أيام من الثأر لليلى خالد باختطاف طائرة تابعة لشركة الخطوط البريطانية، وهي في طريقها من الخليج الفارسي إلى لندن، وإرغامها على الهبوط في مهبط الطائرات الخاضع لسيطرة الجبهة الشعبية في الأردن.

ومع احتجاز طواقم وركاب الطائرات الثلاث كرهائن أبلغت حكومات بريطانيا وإسرائيل وسويسرا وألمانيا الغربية أنه لن يتم إطلاق سراح رعاياهم ما لم يفرج عن المسجونين التابعين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومن بينهم ليلى خالد. وسرعان ما تنصلت منظمة التحرير الفلسطينية من مسؤولية خطف الطائرات وأعلنت حكومتا مصر والأردن وغيرهما من الحكومات العربية إدانتها الشديدة لهذه العمليات إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطات الأردنية لم تستطع القيام بأي عمل إزاء تهديدات المختطفين بنسف الطائرة مع الركاب إذا بذلت أية محاولة لإنقاذ الرهائن بالقوة، وعلى الرغم من الإفراج عن الركاب وعددهم ثلاثمائة راكب والسماح لهم

بالذهاب إلى فنادق بعمان، لم يكن في الإمكان إعادتهم إلى بلادهم خشية أن يتعرض الذين لا يزالون محتجزين للانتقام، وبعد ثلاثة أيام أخرى خفت حدة الموقف قليلاً عندما سمحت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بعد أن نسفت الطائرات الثلاث، لهؤلاء الركاب الذين أطلقت سراحهم بالعودة إلى أوطانهم وأعلنت إنها ستفرج عن جميع المحتجزين باستثناء أربعين راكباً، لكن نظراً لان الحكومات الأربع المعنية رفضت بعناد الإذعان لما وصفوه بالابتزاز الواضح من جانب المختطفين بدا انه ليس ثمة مخرج من الورطة الخاصة بإطلاق سراح الرهائن الباقين.

واستمر الجدل لمدة أربعة أيام أخرى في الوقت الذي حاولت فيه روسيا ومصر وغيرهما من الدول إقناع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لكن الملك حسين قرر في ١٦ سبتمبر تأكيد سلطته مهما كان الثمن بالنسبة للفلسطينيين ككل أو بالنسبة للرهائن الأربعين المحتجزين، فأعلنت الأحكام العرفية وعينت حكومة عسكرية مع تخويلها سلطة سحق المقاومة الفلسطينية مرة وإلى الأبد، وفي صبيحة اليوم التالي تحركت المدفعية والوحدات المدرعة من بدو الأردن صوب مخيمات اللاجئين المحيطة بعمان لتشفي غليلها بعملية انتقام رهيبة ضد سكانها من الفلسطينيين، وأصبحت العاصمة الأردنية، خلال الثمانية أيام التالية، ساحة للقتال عندما انطلق الجيش يشن حرباً شاملة ضد أي منطقة تضم فلسطينيين أو انصاراً لهم ولم تضع في الاعتبار حقيقة أن كل الجماعات الرئيسية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية بما في ذلك فتح، التي تعرض أعضاؤها لهجوم لا يقل عنفاً عما تعرض له أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قد استنكرت عمليات خطف الطائرات، حيث أن يوم الحسابات بالنسبة للجيش الأردني كان قد حل في نهاية الأمر.

وكان عبد الناصر أكثر انزعاجاً منه حزناً من جراء هذا الانفجار، لأنه وإن كان يخشى على أرواح الفلسطينيين فقد كان أشد خوفاً من ان تتخذ إسرائيل من القتال في الأردن ذريعة لتنكث عهدها بالنسبة لمشروع روجرز ووقف إطلاق النار الذي دام تسعين يوماً، كما كان يدرك أن الصراع قد يمتد ليشمل بسهولة جيران الأردن، فقد يزحف السوريون لمساعدة الفلسطينيين مما قد يؤدي إلى تدخل الإسرائيليين، والأسوأ من ذلك ان تقارير مخابراته كانت تشير إلى أن الأمريكيين يفكرون منذ وقت في تدخل عسكري في الأردن في ظاهره لمساندة حسين لكن في واقعه لتمكينهم من فرض تسوية بين الأردن وإسرائيل وبذلك يتم عزل مصر وإرغامها على قبول شروط إسرائيل.

لقد كانت هناك في واشنطن، ولا شك، خطط طارئة لإرسال قوات إلى الأردن إذا ما بدا أن عرش حسين تهدده المقاومة الفلسطينية التي، وإن كانت غير محبوبة في الدوائر السياسية الأمريكية بسبب معارضتها لأية تسوية تقوم على الحل الوسط باتت شراً لا يطاق منذ أن بدأت في خطف الطائرات الأمريكية واحتجاز الرعايا الأمريكيين طلباً للفدية، هذا فضلاً عن أن عبد الناصر الذي كانت تراوده الشكوك رأى في الأوامر التي صدرت لتوها للقوات الجوية الأمريكية في تركيا بأن تكون على أهبة الاستعداد لإجلاء المدنيين الأمريكيين من الأردن غطاء لتدخل جوي تقوم به القوات الأمريكية وإنه إذا طال أمد القتال في الأردن أصبح تورط الأمريكيين أشد خطراً.

وكان أول ما خطر ببال عبد الناصر هو أن يطير بنفسه إلى عمان للتوسط من أجل وقف إطلاق النار فوراً، لكن بعد تفكير قرر، بدلاً من ذلك، إرسال مبعوث لدعوة حسين إلى القاهرة ليلتقي به وبرؤساء الدول العربية الآخرين بعيداً عن جو المعركة المتأجج. وأمر، في الوقت نفسه، حافظ إسماعيل، مدير المخابرات العامة، بأن يبلغه أولاً بأول بالتحركات العسكرية الأمريكية في المنطقة وعلى الأخص تحركات الأسطول السادس التي كانت التقارير تفيد بأنه يبحر بالقرب من شواطىء إسرائيل ولبنان بحاملتين كبيرتين للطائرات وسفن حربية أخرى بما في ذلك سفينة برمائية لإنزال مشاة البحرية الأمريكية.

ومن بين أول من وصلوا لحضور اجتماع القمة الطارىء الرئيس الليبي، معمر القذافي الذي كان في حالة هياج شديد وراح يقسم بأنه لا بدّ من رمي حسين بالرصاص لأنه أمر بمذبحة للمقاومة الفلسطينية، وطالب المؤتمر، بعد أن قرر وقف مساعدات ليبيا للأردن بموجب اتفاق الخرطوم، بأن يحاكم النظام الأردني وعارض بشدة فكرة أن يطلب من حسين، إلى جانب عرفات، المشاركة في المداولات. لكن عبد الناصر أصر على أن يحضر الملك حسين إلى القاهرة حيث يكون تحت ضغط أكبر لوقف إطلاق النار منه في الأردن حيث يحاصر بعداء شديد للفلسطينيين، وقال للقذافي صراحة إنه ما لم يحضر حسين لن يكون هناك مؤتمر، وفي حضور أمير الكويت اتصل هاتفياً بالملك في عمان وقال له بلهجة التملق أكثر منه التقد وبا أخ حسين، نحن نكن لشجاعتك أعظم احترام. إن أخي صباح السالم، الذي يجلس الآن إلى جواري، يشاركني رجائي في أن تحضر في أقرب فرصة ممكنة».

في اليوم التالي وصل الملك حسين وبدأ المؤتمر أعماله في جو تخللته لحظات من التصرفات المضحكة على الرغم من جديته، فعندما ظهر عرفات وحسين في قاعة المؤتمر وقد تسلح كل منهما بمسدس وراحا يتبادلان نظرات الغضب اقترح الملك فيصل على عبد الناصر ضرورة التوصل إلى اتفاق لنزع السلاح كأول بند في جدول الأعمال، وعندما أعلن معمر القذافي بأن القتال الدائر في الأردن قد برهن بأن العرب بلغوا من الجنون ما يجعل من الأنسب، بدلاً من عقد مؤتمر قمة، استدعاء فريق من الأطباء النفسيين لفحصهم جميعاً، تطوع الملك فيصل ضاحكاً بأن يكون أول المفحوصين، لكن سرعان ما تدخل عبد الناصر ليقول بأن القذافي نفسه هو أول وأحوج حالة يتعين فحصها.

هكذا بعد أن خفف عبد الناصر، بمساعدة فيصل، من حدة التوتر بجعل إخوانه العرب يضحكون على أنفسهم، بدأ في توجيه دفة المباحثات إلى ما هو أهم مؤكداً بأن خطر التدخل الأمريكي أعظم منه في أي وقت مضى، إذ تشير التقارير الصحفية من واشنطن ونيويورك إلى أن نيكسون قد يبعث بقواته أمريكية إلى الأردن في أي لحظة، بل أن شائعات تتردد حول اتخاذ التدابير لتدخل أمريكي - إسرائيلي مشترك. وفوق هذا كله تفيد التقارير بأن قوات مدرعة من سوريا أخذت تتقدم في شمال الأردن للاشتراك في القتال إلى جانب الفلسطينيين، وسواء صدقت دمشق أو كذبت في القول بأن الغزاة لم يكونوا سوريين بل فلسطينيين، ظلت الحقيقة قائمة وهي أن التطور الجديد قد زاد من خطر التدخل الأمريكي والإسرائيلي.

كما أوضح عبد الناصر بأنه في حالة تدخل الأمريكيين أو سوريا في الأردن فإنه لن يرسل جندياً مصرياً واحداً، فضلاً عن الحاجة إلى قواته للدفاع عن جبهة القتال فإنه قد تعلم الدرس في سوريا واليمن ولن يجر إلى الوقوع في الأخطاء نفسها مرة أخرى. ومن ثم فإنه لهذه الأسباب مجتمعة بات من الملح أن يسعى المؤتمر إلى وقف إطلاق النار فوراً دون الانغماس في تبادل الاتهامات. وعندما طالب وفد اليمن الجنوبي الحديث الاستقلال بالاقتراع على توجيه اللوم لحسين، رد عبد الناصر بأنه لا فائدة البتة من وراء ذلك،، فكل ما سوف يعمله الملك هو أن يضع القرار في الدرج وينساه، وعندما ألح الوفد اليمني في طلبه أفحمهم بالقول: أي حق لكم في التقدم بمثل هذه المطالب؟ وما هي مساهمتكم في المعركة ضد العدو الإسرائيلي؟ لا شيء على الإطلاق. إن الكويتيين الذين وافقوا على عدم تبادل الاتهامات يساهمون

بفرقة تقف في هذه اللحظة بالذات على جبهة قنال السويس وقدمت عشرات الآلاف من الجنيهات للمقاومة الفلسطينية وكذلك لمصر والأردن. وأضاف فيصل بابتسامة ساخرة «صحيح يا سيادة الرئيس إنهم، مع أولئك الذين يتحدثون مثلهم، يريدون محاربة إسرائيل حتى آخر جندي مصري».

هناك قول مأثور في التراث الإسلامي بأن من هو على فراش الموت غالباً ما يتحدث ويتصرف بحكمة ورؤيا خارقتين، فمن المؤكد أن رئاسة عبد الناصر لآخر مؤتمر قمة يرأسه فاقت كل أداء سابق من هذا النوع. فخلال الأيام والليالي الطويلة التي ظل فيها المؤتمر في حالة انعقاد أذهل عبد الناصر جميع الحاضرين بالبراعة والتصميم وروح الدعابة التي أدار بها المناقشات نحو الهدف الوحيد ألا وهو وقف القتال في الأردن، وعلى الرغم من إحساسه بأن منظمة التحرير الفلسطينية جلبت على نفسها الكثير من المعاناة بعدم سيطرتها على المتطرفين في صفوفها فإنه أظهر عطفاً بالغاً على عرفات الذي، بعد أن شهد التدمير الفعلي للمقاومة في الأردن، كان في حالة ذهول طيلة المباحثات. ومع ذلك عامل حسين برقة شديدة ورفض أن يسمح لرفاقه الأشد عنفاً من أن يدخلوا فيها اعتبره قدحاً لا طائل من ورائه ضد النظام الأردني، لكن في مناقشاته الخاصة مع الملك كانت لهجة عبد الناصر أشد حدة وهو يقول إنه لا يستطيع أن يظل على الحياد ما لم يوافق الجيش الأردني دون أدنى تأخير على وقف المذبحة. لكنه في جلسات المؤتمر المكتملة لم يظهر إلا تفهماً لمشاكل حسين وللمعاملة العدائية المهينة التي لقيها مع حكومته من جانب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

من المؤكد أن عبد الناصر صدمه بشدة أن يستغل الجيش الأردني تصرف جماعة صغيرة داخل صفوف المقاومة ليشن حرباً على السكان الفلسطينيين بأسرهم، لكن تصميمه على حمل الملك على وقف القتال أحجم عن أن يدلي بأي تصريح عام حول ما ارتكب من أعمال مشينة. وبفضل رئاسته الحازمة وافق المؤتمر، دون أية شروط أو تنديدات، على إرسال وفد برئاسة الرئيس السوداني، جعفر نميري، لإجراء المفاوضات حول وقف إطلاق النار في عمان.

ومن النادر ان أوكلت لنميري مهمة أصعب من تلك المهمة، وكما أخبرني في وقت لاحق، فإن الجيش الأردني كان يريد معركة حتى النهاية واستاء بشدة من وصول بعثة السلام. لم يجد نميري صعوبة تذكر في الاتفاق مع حسين وعرفات على شروط

وقف إطلاق النار، لكن على الرغم من إصدار الملك أوامر عاجلة لقواته بوقف القتال، فإن الهدنة لم تكن فعّالة إلا بعد يومين آخرين خلالهما واصلت قوات البدو والمدرعة صب جام غضبها على مخيمات اللاجئين في تجاهل كامل لأوامره. ولما أدركوا أن نميري وزملاءه لا ينوون مغادرة البلاد حتى يتوقف القتال حاول الجيش طردهم بقصف المنطقة التي ينزلون بها، ولم يتمكن حسين من وقف القتال إلا بعد أن بعث عبد الناصر بتحذير لعمان بأنه ما لم يوقف الجيش القتال فوراً فإنه سيتدخل إلى جانب الفلسطينيين، كذلك تم إنقاذ رهائن الطائرة الباقين وتراجعت القوات الغازية من سوريا، وعندما عاد نميري إلى القاهرة ليقدم تقريراً لاجتماع القمة لاذ الأردن بصمت مشوب بالغضب والمرارة وسط مشهد من الدمار شبهه مراسل «النيوزويك» بما لحق بودابست بعد أن سحق الروس ثورة المجر في عام ١٩٥٦.

وفي اليوم التالي وقع حسين وعرفات على اتفاق في القاهرة ينص على تشكيل لجنة عربية برئاسة باهي الأدغم، رئيس وزراء تونس، للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار. وفي ضوء ما تم كان يمكن لعبد الناصر أن يزعم بأنه مع استمرار وقف إطلاق النار على جبهة القتال والأردن أمكن الحفاظ على مبادرة روجرز وتجنب خطر التدخل الأمريكي في الأردن سواء بمشاركة إسرائيل أو بدون مشاركتها. هذا فضلاً عن أن إمكانية التدخل الأمريكي في الأردن لم تكن بحال من الأحوال من صنع خيال عبد الناصر كما برهنت التقارير اللاحقة عن فزع الدبلوماسيين الأمريكيين في عمان من عدم طلب الملك مساعدة واشنطن ضد الفلسطينيين.

لكن إذا كانت جهوده خلال الأحد عشر يوماً السابقة قد مكنت من تجنب أخطار فإن ما انطوت عليه تلك الجهود من توتر قد استنفذت آخر ما تبقى من قوة عبد الناصر الجسمانية، فما أن غادر المطار بعد توديع أمير الكويت حتى أصيب بأزمة قلبية حادة، وعلى الرغم مما بذله أطباؤه من جهود استمرت عدة ساعات لإنقاذ حياته فإنه فارق الحياة في تمام الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم.

وفي اليوم الأول من شهر اكتوبر، أي بعد ثلاثة أيام، دفن عبد الناصر وسط مشاهد من عويل الشعب المصري بلغت حد التخلي عن الموكب الجنائزي عندما ضغطت الآلاف المؤلفة على الموكب في محاولة لإلقاء نظرة أخيرة على النعش الذي يحمل زعيمهم إلى مثواه الأخير. لقد بكاه الرجال والنساء والأطفال وناحوا عليه دون

تحجل في الشوارع وقد نسوا أخطاءه وضروب فشله... لم يتذكر رعاياه الحزانى سوى إنجازاته، بل ان أعداءه في الغرب وجدوا أنفسهم مرغمين على أن يقولوا كلمة طيبة في الرجل الذي ظلوا يسبونه طويلاً. أما العالم العربي الذي نذر عبد الناصر جل حياته من أجل تحريره فقد تملكه الذهول عندما تناهى إلى سمعه أنه فقد بطله الأعظم.

خاتمة

كان عبد الناصر رجلاً فذاً يضمن له ما أسهم به في تطور مصر مكاناً بارزاً في التاريخ فقد خلق احساساً بالكرامة والعزة الوطنية في شعب لم يعرف كثيراً غير المهانة والقمع طوال القسي وخمسمائة عام وأحالت انجازاته أمة من الفلاحين المتخلفين المطحونين يحكمها طاغية أجنبي فاسد ويحتلها جيش أجنبي إلى مجتمع يضم مواطنين مستقلين لهم نصيب في أرضهم كما أنه غرس بذور مجتمع صناعي حديث.

ففي مصر، حيث الزيادة الهائلة في السكان تقدر بحوالي مليون نسمة سنوياً، قد لا تتوفر الأراضي الكافية للفلاحين، غير أن السد العالي وإصلاح الأراضي قد زادا من الرقعة المزروعة بما يزيد عن مليون فدان، كما أنه بفضل قوانين الاصلاح الزراعي التي طبقت في عامي ١٩٥٢و ١٩٦١ أصبح أولئك الذين كانوا من قبل مرغمين على العمل لسادة أجانب يمتلكون ٧٥ في المائة من الأراضي. وبالرغم من أن برنامج التصنيع لم يحقق كل ما كان يصبو إليه فإن مصر قطعت شوطاً طويلاً على طريق أن تصبح دولة صناعية تنتج مصانعها سلسلة من المنتجات المتطورة مثل الثلاجات وأجهزة التليفزيون والجرارات وبلغت قيمة الإنتاج الصناعي أربعة أضعاف ما كان عليه في الفترة ما بين ١٩٥٢، ١٩٧٠ كما تحسنت ظروف العمل تحسناً كبيراً، بصدور القرار الجمهوري لعام ١٩٦٣ الذي يحدد ساعات العمل بسبع ساعات وأصبحت المعاشات التي كانت تمنح قبلاً حسب أهواء أصحاب الأعمال، مكفولة بفضل مشروع التأمينات الاجتماعية على مستوى الأمة بأسرها.

كذلك اتسع نطاق التعليم منذ عام ١٩٥٢، فانطلاقاً من الأيمان بحق كل طفل في التعليم المجاني ازداد عدد تلاميذ المدارس في ظل حكومة عبد الناصر إلى أربعة

أضعاف ما كان عليه إذ بلغ عددهم قرابة ٤ ملايين طالب، وانخفضت نسبة الأمية من حوالي ٨٠ في المائة في عام ١٩٥٢ إلى أقل من ٥٠ في المائة، ومع التوسع في التعليم الفني والتعليم الجامعي أصبحت مصر اليوم تعد ما تحتاج إليه من مهندسين وعلماء وفنيين ينعكس نجاحهم في شبكات الإذاعة والتليفزيون الحديثة للغاية التي تفوق من حيث الكيف ما يوجد لدى أية دولة عربية أخرى، والتي لا تضارعها في ساعات الإرسال غير أكثر الدول تقدماً في العالم.

ويرجع الفضل في الجانب الأكبر من هذه الانجازات إلى عبد الناصر نفسه، فلولا حملته التي قضت على فساد نظام الحكم القديم لتعذر إحراز أي تقدم، ومع ذلك يعتبر عبد الناصر مسؤولاً عن أن التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي أحرز بقيادته لم يصحبه أي تقدم في المجال السياسي. صحيح أنه تخلص من الأحزاب السياسية ومن الباشوات الذين ظلوا طويلاً يحيون حياة الترف على حساب الشعب، إلا أنه أقام مكانهم طبقة أوتقراطية عسكرية، لم تكن أكثر من الطبقة السابقة فهماً للمشاعر الشعبية ولا سيما بين البورجوازيين المتعلمين، والتي لم تكن لديها الخبرة أو الرغبة في السيطرة على جهاز بيروقراطي عقيم ظل طويلاً مظهراً سيئاً من مظاهر الحياة المصرية.

إن جانباً من هذا الخطأ يقع على عبد الناصر فبحكم كونه متآمراً بطبيعته وتدريبه ندر أن كان يثق حتى بأقرب الرفاق إليه، ناهيك عن الناس بوجه عام، للقيام بما يخدم مصر على نحو أفضل، لعل الرغم من إنسانيته وروحه المرحة، لم يكن يحسن الحكم على الأفراد، فكثيراً ما كان النقد الشريف عدم ولاء. وكان يرتاب في أن أكثر رفاقه نجاحاً وشعبية يستغلون نجاحهم وشعبيتهم في سبيل تقدمهم الشخصي وكان يعتقد أن الديمقراطية البرلمانية لن تؤدي إلا إلى تشجيع ظهور أحزاب لا تخدم غير مصالحها الخاصة على حساب الشعب بأسره، لكن لا يغيب عن بالنا أن الشعب المصري وضع عبد الناصر في مصاف الآلهة، وهذه عادته مع زعمائه منذ العهود السحيقة وذلك بترديد الأغاني والأمثلة التي تعلن أنه معصوم عن الخطأ. فإذا كان قد تصرف بطريقة أقرب إلى الفرعون القديم منها إلى حاكم دستوري يعيش في القرن العشرين فإن اللوم في هذا يقع على عاتق الشعب بقدر ما يقع على عاتقه، وما يدعو إلى العجب حقاً أنه رفض كل مطلب شعبي بانتخابه رئيساً مدى الحياة وأصر على أن تكون الرئاسة لفترة لا تزيد عن ست سنوات.

ولم يصبح عبد الناصر أسير مكانته في مصر وحدها إذ بعد أن أحبط محاولة بريطانيا وفرنسا الرامية إلى القضاء عليه وعلى ثورته في عام ١٩٥٦، صار عبد الناصر بطلاً لكل قومي عربي من المحيط الأطلنطي إلى المحيط الهندي، وكانت حرب فلسطين في عام ١٩٤٨ قد أقنعته أن العرب لا يستطيعون تحقيق استقلالهم إلا بالوحدة. وأعتقد أن الوفد قد فشل في تحرير مصر في العشرينات برفضه الاتحاد مع أشقائه العرب خارج حدود مصر كما عقد العزم على استخدام شعبيته في ضم العالم العربي تحت لوائه. ولم يكن ذلك مسألة تعظيم للذات بقدر ما هو تحقيق هدف تحرير مصر وكل دولة عربية أخرى، ومع التوجيه والحفاظ على القوة الدافعة التي أطلقتها ثورة ١٩٥٢ من عقالها.

لكن حتى وإن كان عبد الناصر قد حظي بتأييد الجماهير في خارج مصر وفي داخلها إلا أنه لم يستطع فهم أخوانه العرب. وعندما ربط نفسه برغبتهم الملحة في قيام نوع من الوحدة انخدع عبد الناصر بالاعتقاد أن أولئك الذين يلوحون بالراية يريدون الحياة في ظلها. ولما كان قد اعتاد على تصريف أمور رعاياه المستكينين نسبياً، تعذر عليه أن يرى أنه حتى أولئك العرب الذين كانوا يشاركونه ميوله الإيديولوجية بما لهم من خلفيات متباينة، مثل البعثيين السوريين، لا بد وأنهم يرفضون أن تملي عليهم القاهرة إرادتها، ولم يدرك إلا بعد فوات الأوان أن ما أحرزه من نجاح مبكر في نشر رسالة القومية العربية إنما تحقق بالقدوة أكثر منه باستخدام الضغط أو التآمر. ولما حاول استغلال تلك الانجازات المبكرة، تبين أنه قد غالى في تقدير قدرته على فرض زعامة مصر على بقية العالم العربي. كما أن ما حدث في سوريا والعراق والأردن على سبيل المثال قد برهن على عجز جهاز مخابراته كما كشف تدخله في الحرب الأهلية في اليمن عن الضعف الكامن بين صفوف قواته. ومن ثم ففي حين أنه لم يكن يخطيء في معاملاته مع الدول العربية خلال معظم الخمسينات فإنه غالباً ما كانت أفعاله وردود أفعاله طوال النصف الأخير من حكمه نتيجة مؤسفة لسوء التقدير والحظ العاثر.

لقد تمكن عبد الناصر مراراً من إغراء أو إرغام رفاقه الحكام على انتهاج سياساته، فكان بارعاً في استغلال المواقف حتى أن الملك حسين وصفه مرة بالفنان البارع، فاستطاع على سبيل المثال، أن يحظى في كل اجتماع قمة عربي بتأييد الغالبية لاستراتيجيته تجاه إسرائيل. غير أنه نتيجة لمقتضيات دوره كبطل للعرب، أرغم على

ان يورط نفسه في كل مشكلة ابتداء من المواجهة مع عبد الكريم قاسم إلى الحرب في اليمن، وعندما أضيف إلى هذه المقتضيات شكه الراسخ في مؤامرات الغرب ضد العالم العربي، اضطر في نهاية الأمر إلى المغالاة في رد فعله ضد إسرائيل، وبذلك وقع الدمار الشامل الذي حاول ان يتجنبه منذ أن تقلد مقاليد الأمور في مصر.

لكن على النقيض من ذلك، استطاع عبد الناصر خلال فترة حكمه ما عدا السنوات الثلاث الأخيرة من حياته، أن يوجه علاقاته مع الدول الأجنبية ببراعة ونجاح غالباً ما افتقر إليهما في تعامله مع رفاقه العرب. فهو لم يطرد الجيش البريطاني من مصر ويؤمم شركة قناة السويس فحسب بل استطاع أيضاً أن يحافظ، على الأقل حتى منتصف الستينات، على التوازن في علاقاته مع الشرق والغرب إذ كان يشتري المواد الغذائية من أمريكا ويحصل على الأسلحة والمعونة الصناعية من الروس. هذا في الوقت الذي لم يسمح فيه بأي تدخل من جانب الشيوعيين الذين لم يكونوا في نظره بأقل خطر اجنبي من الإمبرياليين الذين تآمروا على الإطاحة به. كما أنه رفض رفضاً قاطعاً أن يقبل أية شروط سياسية بالنسبة للمساعدة الاقتصادية أو العسكرية. ولم يتخل عن موقفه الحيادي ويسمح بنفوذ روسيا في توجيه سياسة مصر إلا في السنوات القليلة الأخيرة عندما وجد نفسه مهزوماً على أيدي الإسرائيليين.

ولو عدنا بأنظارنا إلى عصر عبد الناصر لتعذر علينا ألا نستنتج أنه ربما كان بوسعه أن يقدم أكثر مما فعل من أجل رفاهية مصر ورخائها لولا أنه بذل أكثر مما ينبغي في سبيل تحقيق سيادتها في العالم العربي. ومع ذلك فإن فشله في تأكيد سيطرته على القوى القومية التي أطلق لها العنان كان يعني بالنسبة له إنكار الهدف الأساسي الذي نذر له حياته ألا هو: الوحدة العربية والاستقلال. أضف إلى هذا أنه حتى إذا كان العرب في النهاية لم يحققوا سوى قدر ضئيل من الوحدة عما كانوا عليه منذ ثمانية عشر عاماً، بل انهم فقدوا مزيداً من الأراضي استولى عليها عدوهم الإسرائيلي، فإنهم لم يعودوا على الأقل يخضعون لطغاة اجانب تحميهم جيوش أجنبية.

وعلى الرغم مما ارتكبه من أخطاء وواجهه من ضروب الفشل فقد أسهم عبد الناصر في أن يخلق في مصر وفي العرب احساساً بالكرامة الذي كان يعني بالنسبة له تأكيد الانتماء لأمة مستقلة. وكما اندفع خصمه العجوز بن جوريون، إلى القول في أعقاب حرب الأيام الستة: «إنني أكنّ احتراماً بالغاً لعبد الناصر فهو وطني يريد القيام

بشيء من أجل مصر. كانت هذه هي الحقيقة، لأنه على الرغم من كل نكسة عانى منها مع شعبه في الفترة الأخيرة من حكمه فإنه لولا الإلهام الديناميكي المستمد من زعامته لكانت مصر والعالم العربي بأسره أكثر فقراً من الناحيتين المعنوية والمادية.

(تم الكتاب بعون الله)

فهـــرس

مطابع دار ومكتبة الهلال
ص.ب: ٥٠٠٣/١٥ بيروت

